الوسوعة

الادارية الحديثة

دکتور نمیم عطیه

استان حسن الف**کرانی**

الموسوعة الإدارية الحيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العليّا وفتاوى المجمعيّة العمُومّية منذعام ١٩٤٦ - ومنّ عام ١٩٨٥

محتت إشرافت

الأستادُست لِلفكهاتي المياميانيام ميكمة النقض الدكتورنعت عطية نائد رئيس مجلس الدولة

الجزء التاسع

الطبعة الأولى ١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار: الدار العربية للموسوعات القاعة: ٢٠ شاع عدل عن ب ٢٥١٦٥٠ من ٢٥٦٦٥٠



بسماللة الحَوْن الحَمْم ووسُلُ اعتملكم فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون صدق الله العظيم

تعتديم

الداد المتربية للموسوعات بالمساهرة المتي قدمت خلال المكارم من ربع فترب مضى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مشتوى الدول العربية ويسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون في مصر وجيع الدول العربية هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية الحديد منادئ المحكمة الإدارية العليا منذعام مهاه وفتاوى الجمعية العمومية منذعام ١٩٥٥ وذلك حتى عسام ١٩٥٥

ارجومن الله عــزوجَــل أنْ يحـُوزَ القبول وفقناالله جمَيعًا لما فيه خيرا مُستنا العرَّهِــةِ ـ

<u>مسالف</u>کهانی

بوضسوعات الجسنزه التلسسم

تـــــانيب(*)

ي راجع الفصول من الأولَ حتى الثالث منشورة بالجزِّء الثابن من الموسوعة

الفصل الرابع ... التحقيدق مسع المسلباين

الفصل الخابس ... الوقف عن العبل احتياطيا

القصل السادس ... القرار التاديبي

القصل السابع -- الدعوى التاديبية

الفصل الثابن ــ المحاكم التاديبية

القصل التاسع - تاديب الوظف المغر والمتدب والمتول

القصل العاشر ... مجسسالس التساديب

القصل هادي عشر ــ مباديء متنوعة في التاديب

منهيج ترتيب محتبويات الوسبوعة

بوبت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي تررتها كل من المحكمة الادرية المليا والجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع ومسن تبلها تسم الراي مجتبعا منذ انتساء مجلس السدولة بالقسانون رقسم ١١٣ السينة ١٩٤٣ .

وقد رتبت هذه البادىء مع ملخص للاحسكام والفتاوى التي أرستها ترتبيا البجديا طبتسا للموضاوعات ، وفي داخل الموضاوع الواحد رتبته المبادىء وملخصات الأحكام والفتاوى ترتبيا منطقيا بحسب طبيعة الملاة المجمعة واحكانات هذه الملدة للتبويب ،

وعلى هدى من هدذا الترتيب المنطقي بدىء – تسدر الاسكان – برصد البسادىء التي تضبغت قواعد علية ثم اعتبنها المبادىء التي تضبغت تطبيقات او تفصيلات ، كما وضعت الهبادىء المتقارية جنبا الى جنب دون تقيد بناريخ صدور الاحكام أو الفتاوى ، وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطق للمبادىء على اطلر الموضسوع الواحد ، ان توضع الاحكام والمقاوى جنبا الى جنب ما دام بجمع بينها تماثل أو تشسابه يقرب بينها دون فعسال المباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بقصر السبل الى المباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بقصر السبل الى المبارى الجمعية المعبومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء ، وكثيرا الماتشريع على حد سواء ، وكثيرا الماتس بينها فين المنيد ان يتعرف التسارىء على هذا التصارض تسوا من وجدة استمارض بينها فين المنيد ان يتعرف التسارىء على هذا التصارض تسوا من متمارض المتمارة المنادىء في نلحية وما قررته الجمعية المعومية في نلحية لذى ،

(1 = - 1)

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبدىء عسديدة ومتشمية الرساها كم من الاحكام والفتساوى فقد اجريت تقسميات داخلية الهدذه الموضوعات الى فصول وقروع وزعت عليها البادى، وما تملق بها من فتلوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببياتات تسلم على الساحث الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالجموعات الرسبية التي دلب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متمنزا التوسل اليها لتقادم المهسد بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العبلية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفاتى في الجهد من أجل خدمة علمة تنبئل في اعلام الكفة بما ارساه مجلس الدولة مثلا في محكمته الادارية المليا والجمعية المعمومية المسمى الفتوى والتشريع من مبادىء يهتدى بها .

وعلى ذلك نسيلتنى القلرىء نى ذيل كل حكم أو فقوى بتاريخ الجلسة المتى صدر نبها الحكم أو الفتوى ،ورتم الطعن امام الحكمة الادارية المليا المتى صدر فيها الحكم ، أو رتم الملف الذى صحدت الفتدوى من الجمعية العبومية او من تسم الراى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رتم الملف غى بعض الحالات القليلة نسيلتنى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرتم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وفی کثیر من الاحیان تتاریج المجبوعات الرسمیة النی نشر الفتاوی بین هذین البیانین الخاصین فتشیر تارة الی رتم ملف الفتوی وتشسیر تارة اخری الی رتم الصادر وتاریخه .

ومثسال ذلسك :

(طمن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٥١)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعمن رقام ١٥١٧. المسانة ٢ ق المعادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

وثبال ثبان:

(ملف ٢٨/١/١٤ جلسة ١٩٧٢/٤/٨٦)

ويتصد بذلك الفتوى التى لصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رتم ٧٧٦/٤/٨٦ ٠

مثال آخر ثالث :

(نتوى ۱۳۸ ن*ى* ۱۹۷۸/۷/۱۹)

ويتصد بذلك غنوى الجيمية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع التي الصدرت الى جهة الادارة طالبة الننوى برتم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ •

كما سبجد اندارى تطبيقات تزيده الملما بالوضوع الذى يبعث ه و ومض هذه التطبيقات يتطلق مقدم و وعندند سسججد التطبق عقدم المحكم أو الفترى المطلق عليها ، وبعضها يتملق بالوضوع برمته أو بأكثر من . هنوى أو حكم بداخله وعندند سبجد التارىء هذا التطبق في نهلية الموضوع م وعنى الدوام أن تحيل التطبقات أرتابا مسلسلة كما هو متبع بشسان المبادىء المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد اوضحنا للقارىء المنهج الذى يجبر أن يتبعسه فى استخراج ما يحتاجه من مبادىء ونطيقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوننا فى هذا المقام أن نذكر القارىء بنه سوف بجد فى ختام الموسسوعة. ببانا تفسيليا بالإحالات ، ذلك لتطق عديد من الفتلوى والأحكام بأكشر من موضسوع ، غاذا كتت قد وضعت فى أكثر الموضوعات يلاسة ألا أنه وجه أن نشير اليها بغلسبة الموضوعات الأخرى التى تبسها الفتوى أو الحكم من شريب أو بعيد .

واله ولى التسونيق

تاديـــــب

القسم الثقى ... ويشسمل الفصول من الرابع الى التعادي عشر (ا)

الفصل الرابع - التحقيق منع المسلبلين

الفرع الأول ... المسلطة التي تتولى التحقيق

الغرع الثانى -- ف--مانات التحقيدي الغرع الثانث -- اجسراءات التحقيدي

النرع الرابع ... نتيجة التعقيق ونقد أورك

الفرع الخليس ... تدارك الحنكية التابييسة إلى اعتسور

التحقيسى الإنسدالي من قصسور

⁽نه) راجع النصول من الأول الى الثالث ينشورة ياليجوء الثالين من الوسيدومة .

الأصـــل الرابـــع التحقيــق مسع المـــلاين

الفـــرع الأول السلطة التي تتولي التحقيق

قاصدة رقسم (1)

المِسسما :

السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق مسع الموظف - المسادة ٦٠ من الملاحمة التنفيسينية لقادن الموظفين رقم ١٢٠ لسنة ١٩٠١ الأمسر بالتحقيق يمسدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعنسين بمرسسوم او من هسم في درجمة مدير عام ٢ ومن وكيس الوزارة أو رئيس ألمسلحة بالنسسية ان عصداهم - حكية ذلك وضع تفسيقات الموظفين - لا يجسوز أن يمسدو. الأمسر بالتحقيق من الموزير المني بالتحقيق من الموزير المني بالتحقيق من الموزير المني بالتحقيق المنافقة التالية .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيسفية لتانون نظام موظفى الدولة طرق الأبر بالتحقيق مع الوظفين على اختلاف درجانهم ورراكزهم ، فجملت المرد غي ذلك الى الوزير بالنسبة للموظنين المعينين بمرسوم أو من هم من درجة مدير علم نظرا لأهبية مراكزهم وخطورتها ، وجملت الأصر بالنسبة لن دونهم من الموظنين لوكيل الوزارة أو مدير المسلحة بحسب الأحوال . وليس معنى هذا أن الاختصاص في هذه الحالة الاخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهما بحسب الأحوال الموزير ، ذلك أن تلك المادة أنها وضعت ضمحاتات خاسة للموظفين هي الا يصحر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنسبة للمعنسين بمرسميوم أو من هم من درجة مدير علم ، ومن هم دون الوزير بالنسبة للمعنسين بالمسلحة بالنسبة للمعنسين المسلحة بالنسبة لفيرة مدير علم ، ومن هم دون الوزير غي الحالة المسلحة بالنسبة لفيرة مدير علم ، ومن هم دون الوزير في الحالة المسلحة بالنسبة لفيرة مدير علم ، ومن هم دون الوزير في الحالة المسلحة بالنسبة لفيرة مدير علم ، ومن هم دون الوزير في الحالة

الأخيرة غان الفسهائات تكون من بغب أولى مكسولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدى الى غسل بد الوزير عن الأسر بالتحقيق مع مسغار الوظنسين غي الوقت الذى جمسل القسانون له وحده حق الأسر بالتحقيق مع كبسارهم ، وهو أمسر سه تفسلا عن أنه يتجلقي مع طبائسع الانسسياء سهائه يتنسافي بداهة مع مسلطة الوزير غي الاشراف على شسنون وزارته ورقابة حسسن سعير المبل نبها .

(طعن ۸۲۹ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعسدة رقسم (٢)

: المسمعا

التحقيق مع موظفى مصاحة الشهر المقارى عن المفاقصة المتعقبة بالشهر — اجراؤه بناء على لمسر صادر من أمين علم المسلحة أو من وكيسل الوزارة المساعد الشئون الشهر المقارى — قيام ادارة التفيش النفى بالمسلحة بمباشرته — القسول ببطائن القسرار التاديبي المسلحة على هذا التحقيق بحجة عدم صدور اسر بلجرائه من مدير المسلحة وته بشوب بسبئلى جوهرى — غير صحيح •

مَلْخُص الْحُكُم :

ان ما ينعاه المطعدون عليه من أن تسرار الجزاء جاء وليد تحقيد في بلطل من بدايت لأن الأمر به لم يصدر على الأتسل من السديد مدير المصلحة ، ومن ثم يكون التحقيد الذي أجرى مع المدعى مشوبا بعيب شكلى جوهرى هدو مخالفت القانون في غير محله وفلك منساد الوتائع الرسسمية الثابتة أن الشكوى قد تداولت في بدايتها ما بين مكتب السديد الإسمين العام المسلحة الشهر العقارى والتوثيق بوزارة المساعد الشهر المقارى والتوثيق بوزارة المساعد بأن خط السمير في هذه الشكوى على هذا النحو أنها كان بنساء على لم رنهها مها أو من أحدهما على الأتل وبتوجيه منهما أو منه ، وهسو ما يعتبر المسرا بالتحقيق الإدارى في مفهدوم نطاق المدة 1) من اللائدة

التنفيسدية للقاتون رقم . ٢١ لمسسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي السدولة وهي اللائمسة المسادرة بالمرسوم المؤرخ ٨ من ينسيار سنة ١٩٥٢ وقسد نصست هــذه المادة ٢٦ منهـا على ما يلتى : « اذا كانت الشكوى أو التبليـــ أو المقالفية خاصة بمبوظف معين بمرسوم أو درجة مدير عام تعين على قسسم المستقديين اعداد مذكرة عن موضوعها خلال اسبوع لرفعها بمصرفة وكيل الوزارة الى الوزير المختص للنظر في امر احسالة الموظف الى مجلس التلديب الأعلى بعد التحتيق معه أو حفظ الموضوع تبعسا لطروف الحال ، أما بالنسبة الى غير هسؤلاء من الموظفين فيعرض الأبسر على وكيال الوزارة أو رئيس الملحة المختص باجاراء التحتياق تعاين ان يتفسمن الجهة او الشخص الذي يتسوم بالتحتيسق والمسائل المطلوب تحقيقها بمسفة علمة " ، وبالنظر الى طبيعة العبسل ببصلحة الشسهر المقساري وتشمعب مامورياتها مى مختلف انحاء الجمهورية وتنظيما للعمل بها يحقق المسلحة العلبة ويكتل سرعة الانجساز وحسن سسم السرائق المسابة في حدود ما رسمه النسانون ولائحته التنفيذية امسدر السيد الأمين العام لمسلحة الشهر العقاري قرارا مصلحيا تنظيميا في ١٩٥٥/٨/١٧ نساط بادارة التفتيش الفني بالمسلحة مباشرة التحقيقسات الادارية عن المخالفات المتعلقة بالشهر المقارى جبيعها مع السمادة الوظفيين بالمسملحة ويهأمورياتها جاءني البنسد الاول من هذا الأمسر التنظيمي للمسل بالمسلمة « تختص ادارة التفتيش الفني بجميسع المسائل القانونيسة والادارية المتعلقة بالشمه على التنمسيل الآتي ٠٠ محمم الشمسكوي والتظلممات وابداء الراي بشانها . التيام بالنحقيقات عن المخالفات المتعلقة بالشمور ٠٠ عادارة التعنيش النفي هي الجهمة الإداريمة التي تقسوم بتنفيه ذ حكم القانون واللوائم . وقد ادت رسسالتها اداء صحيحا في هذه الشمكوى التي قدمت باسم الأمين العام للشمهر العقاري بمصر ثم جرى تحويلها غعلا الى السيد وكيل وزارة العدل المساعد لشئون الشسهر المقارى والتوثيق واعقب ذلك امسر كتلجى ثلبت بمسلب اصل الشسكوى بالتحقيق حددت نبسه كتابة الجهسة التي عليها أن تقوم بالتحقيسق ونقسا لأحكام القرار المصلحي التنظيمي المسادر مسنة ١٩٥٥ وهي ادارة

التفتيش الفنى بالمسلحة ثم عاد التحقيق وعرض على المنسيد الأمسين العام ثم على السيد وكيسل الوزارة المساعد الذي طلب اسستيغاء تحتيسق تكبيلي في الشكوي ، وقد تم ذلك فضلا ثم عرض كل ذلك على المسيد وكيل الوزارة مقترنا بمختلف الاقتراحات من الرؤساء المساشرين . ومعد الاطلاع على كل ما تقدم أصدر السيد وكيسل الوزارة القرار التههيدي بالجئزاء التأديبي الذي أرتآه والذي عدله المسيد وزير المدل عند التصديق على قرار التأديب فليس للحكم فيه أن يستخلص بعد ذلك كله مالا ينفق وواتسع الحسال ، وتجرى أسبابه بأن التسرار المطمسون فيه تد ترتب على تحقيق لم يصدر من السميد وكيل الوزارة السماعد او من السيد الابين العام للمسلحة ، في حين أن الثابت في أصل الشكوي أنها ولئن كانت موجهة الى المسيد الأمين العام للممسلحة بالقساهرة فقد احيلت كتابة الى مكتب السيد وكيل الوزارة ، ثم احيلت الى ادارة التفتيش النسنى لاجراء التحتيق الدتيسة ، ومن ثم يسكون الحكم المطمسون - فيسه قد استخلص من الوقائع ما لا تسسمح الوقائع باسستخلاصه منهسا على النصو الذي ذهب البعه الحكم محل هذا الطعن ، وغني عن البيسان أن المسادة ٢٦ من اللائحسة التنفيسذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لسم ترتب جــزاء على عــدم مراعاة ما أوصت باتباعه ، وليس اليمــا أتبــع من شكوى الكاتب العبومي ما نبيء عن أن ثبت مخالفة لأحسكام هــذا النص قد وقعت من الجهــة الادارية التي أصدرت القــرار المطمــون غيسسه ،

(طمن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ٢/١/١٩٢١)

قاعسدة رقسم (٣)

البـــدا :

السلطة المنتمة باجسراء التحقيق الادارى بالتطبيس للقساون رقسم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيهم النيسابة الادارية والمحاكمهات التاديبيسة ساختصاص النيابة الادارية لا يضل بحق الجهة الاداريسة في التحقيق مع موظفيهها سالتحقيق الذي يجسريه في حدود القانون ، قسسم الثستون القانونية والتحقيقات بهذه الجهاة ، مع لحد موظفيها ويسكن من الدفساع عن نفسه فيمنسع سدهو تحقيسق سليم لا مخالفة فيه للهادة ٨٥ من قانون النوظف رقم ٢١٠ قسنة ١٩٥١ سالا محسل لاجبسار الجهاة الادارية على احسالة هذا التحقيسق إلى القيسابة الادارية ما دابت قسد عهدت به إلى جهسة خولها القانون هذا الدى .

ملخص العكم:

يجب التنبيه بلايء ذي بسدىء الى ان النبابة الادارية تختص ٤ بالنسبة الى الوظفين الداخلين في الهيئة أو الخارجين عنها والعمال ٤ باجراء الرقابة وقحص الشكاوي التي تحال اليها من الجهست المختصسة وفيها وبلجراء التحقيق فيها يحال اليها من الجهات الادارية المختصسة وفيها تتلقاه من شكاوي الافراد والهيئات التي يثبت القحص جديتها أو فيها يشكشه لها الناء الرقابة وقحص الشكاوي والتحتييق مع موظفيها وذلك وفقا لما ود بالمادة الثالثة من القرار بقساون رقم ١١٧ المسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التافييية في الاتليم المسرى .

ومن حيث أن ذلك السذى يقرره قانون النيابة الادارية فيها يتمسلق بالتحتيق والتسادي الادارى ، هو بعينه ما يجسرى عليه التحتيق والتساديب الادارى من أمسول وضوابط مستلهمة ومقررة في كنف قاعسدة أسلمسية كليسسة تصسدر عنها وتستقى منهسا الجزئيات والتفاصيل وهي تحقيق الفسمان كل مقسومات التحقيق القانوني المسسجح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف ومسئواله ومولجهته بها هو مأخسوذ عليه من اعمسال لابنات ومسماع من يرى الاستشسهاد بهم من شهسود النفى وغير ذلسك من مقتضسيات الدفاع ، ولا يتعسين اتباع تلك الإجسراءات اذا تطلب من مقتضسيات الدفاع ، ولا يتعسين اتباع تلك الإجسراءات اذا تطلب الادارة مختسارة اجراء التحقيق وهو امر تقتضسيه المعدالة كبدا عسام في كل محاكسة بهنائية أو تأدييسة دون حاجسة الى نص خاص عليسه في كل محاكسة بهنائية أو تأدييسة دون حاجسة الى نص خاص عليسه وم ذلك نقسد نصت الفقرة الإخسيرة من المسادن رقسم

. ٢١ لسمنة ١٩٥١ على أنه ١٠٠٠ وفي جبيسم الأحوال بجسور أن يكون: الاستجواب والتحتيق شفاها على أن يثبت مضبونها بالمحضر الذي يحوي الجيزاء وثابت من الأوراق على النحو المتعدم أن جزاء الخصيم من مرتبع المسدعي لدة خوسة ايلم قد صحدر بناء على تحقيق لجرى محسه بواسمطة. رئيس تسميم الشؤون القانونية والتحتيقات ، الذي وأجه المبدعي بالخالفة المسسوبة اليه وبالصور الغوتوفرائية للاوراق الرسمية الرعبسة بالشكوى الرسيلة لرئاسة الجهورية ، وقد مكن المعلق المسدعي من أن يدافع عسن. نفسيه ، مامتنهم المدعى من الإجابة ثم مسدر القرار بالجزاء المطعمون ميه ممن يملك استداره وهو مدير عام مصلع ٩٩ بعسد اطلاعه عظي. مذكرة تسم الشئون القانونية والتحتيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سمنة. ١٩٥٨ المرفق معها أوراق التحقيدق الذي أجرى بمعرفة رئيس التسم الذكور ، وأن مسكن المعلق المسدعي من الدغاع عن نفسه فامتنسع عسن. ابداء دغاعه ، غاته يكون قد مسوت على نفسه هذا الحسق ، ولا يلومن الا نسب ، ولا محل لاجبار الجهة الادارية على أحسالة التحتيس الي النيسابة-الإدارية طالمها أنها عهدت بالتحقيسق إلى جههة خولها القسانون هسسذا الحيق ، كيا سيلف البينان ،

ومن حيث ان مفاد ذلك ان التحتيق الذى اجراه تمسم الشنون المتاونية والتحتيقات قد تم فى حدود القاون ومراعاة لاحكامه نمسا وروحا ــ فلا محل والحسالة هذه النمى على هذا التحتيق او للطمن فيسه ولا سسبيل الى المقفساء ببطلاته ــ وحسكم المطعون قيسه أذ أنتهى الى غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تقضى به المسادة ٥٨ مسن مانون التسوناف رقم ٢١٠ لمسانة ١٩٥١ يكون قد خساف التساون واخطافى فى تأويله وتطبيقه ــ ويكون القسرار المطعون فيه قد بغى على تحتيسقى سسسليم .

(طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١/١/١٩٦٢)

قاعسدة رقسم (})

: المسلمة

اختصاص النيابة الادارية ببسائرة التحقيق مع المسابل - فيس قهدة الزام أن تباشره في جبيع الاحوال - وما وكل أفيها من اختصاص بلجسراء التحقيق لا يسساب الجهة الادارية حتى التحقيدق مع موظنيها ما دابت اتساحت للمسابل كسل الفسرص لابسداء نفساعه واسسستوفي التحقيس مقسوماته -

بهلخص الحكم :

ومن حيث أن الثمايت نيما تقدم أن المدعى خمرج على متنفى الواجب في أعمسال وظيفته وقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيطه ودقة واخل بوجه التقسة المشروعة نبها وانى ذنبا اداريا بسوغ تاديبه ، وأن ما ثبت في حقب على ما سبق كان لحميل القرار المسادر بخمييم شهر من مرتب حملا سليما واستقامته على مسحيح سببه تاتسونا ، ولا يقدد على مسحة هذا القسرار ما يتذرع به المدعى من أن النيسابة الادارية لم تباشر التحقيق معه ، اذ ليس ثمة من السزام ان تساشم النسامة الإدارية سلطة النحتيق في جميع الأحوال ، وليس فيما وكسل اليها من اختصاص بلجراء النحقيق ما بسلب الجهة الادارية حق التحقيق مسم موظنيها وقد بوشر هذا التحتيسق معسلا مسع المسدعي من تبسل لجنسة تحتيسق ادارية أتاحت له كل الفسرس لابداء دناعه واسستونى التحتيسق مقسوماته بما لا وجه النمي عليه تاثونا كذلك فسلا سند لما يتعلل به المسدعي من أنه كان يتعسين ابلاغ الجهاز الركزي للمحاسسية بأوجه المخالفات التي صدر بادانتها القسرار الطعمين بصبيانها مخالفات مالية ، اذ سمق لهدده المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهدورية بالقدانون رقدم ١٩ السنة ١٩٥٩ عنى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفى الؤسسسات والهيئات العابة والشركات والجمعيات والهيئات الخامسة انطوى على تنظيم شمسامل للجهمة المختصمة بالتحقيق وكينيسة التمرف - فيه ومسلطة توتيع المتساب ، وأن الاحالة فيه إلى قانون النبسامة الإدارمة رقم 11V المسنة 110A أنها وردت على مسبيل الحصر يخرج من نطاقهسا نص المسادة 17 من تقون النيسابة الادارية بوجسوب اخطسار ديسوان المحاسسبات بالقرارات المسادرة في شسأن المخلفات المالية ، ومن ثم فسلا يسرى هذا النص في شسأن موظفي هذه المؤسسسات أذ قد روعي في ذلك الوضع الخاص بالمؤسسسة وأن جهانها المتخصصة الندر من غيرها نظرا المي طبيعتها المتبزة في نصرف مواطن الخطسا والجزاء المغلسة الذي يتواص

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ٨٨/٢/١٨١)

قاعسدة رقسم (ہ)

المسلما :

ابس في القــوانين النظمة النيــابة الادارية ما يســاب الجهة الادارية مقهــا في مُحمى الشكاري ولمِــراء التحقيق ــ الجهة الادارية حـــــق تقدير ونقــرير الجهة أو الشخص الذي يقــوم بالتحقيــق والمــــــقل التي يجــري فيهــا •

ملخص الحكم :

ان الذى يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكسة الطيسا أنه على الرغم من هدفا الانساع الاختصاصات النيلة الادارية من حيث مجالات لطبيق احكام تواثينها السابقة والمعدلة للتانون ١٩١٧ اسنة ١٩٥٨ ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احسكام تلك النيلة الحسق في عحص الشسكلوي وفي التحقيق بل ظلل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحسق اطلاقا ، دون أن توضيع له ضوابط محددة وروابط معينة مما ترتب عليسه أن ابقت الجهات الادارية على الاجهازة الخاصية بها للتحتييق ، واستبقت لذلك التصليم تضاياها لتتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيسق ما لا ترخور هي عرضيه على النيلة الادارية ، ويسكون النحقيق الذي تابت به جهالادارة تولك جهة ، هي ولا ربيه مختصة به تقسونا ، اذ كلفها تافونها الادارة تد تولقه جهاة ، هي ولا ربيه مختصة به تقسونا ، اذ كلفها تافونها النالية الادارية منه ، فالاحسالة الى النيسابة

الإدارية ليست اجبارية عليها ، وان طلبها الموظف المته وأمر عليها ، بل وان امتسع عن الادلاء بالسواله أمام أجهزتها الادارية نبها هو منسوب اليسه مسن مخلفات .

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق _ جلسة ١٦٠١/١١/١٥)

قاعسدة رقسم (٦)

: المسلما

اقصوص الواردة في شأن المايلين المنيين بالدولة ــ أيس فيهما ما يوجب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ــ مباشرة الجههة الادارية التحقيق بذاتها أو بلجهزتها القانونية المتخصصة ــ أيس ثهمة ما يسوجب أضراغ التحقيق في شحكل معاين أو وضع مرسوم حد احجام المسابل المنتبع من تسمجيل أوجه دفاعه بشترطا الهاقة التحقيق معام الى النيابة الادارة أو الادارة أو المسابلة هما الادارة أو المسابلة هما الادارة أو

بهلخص الحكم :

يظمن من استقراء النصوص الواردة في شدان تأديب المدايان المنين بالدولة أنها ولذن كانت تهدف في جهاتها من غير شك الى توضيح أسمائة لسلامة التحتيق وتيسسير وسائل استكماله للجهدة التاتهة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهدة ، ولتبكين المدلم المنهم من جهدة الخرى من الوقوف على هدذا التحتيق وادلة الاتهام لإبداء دفاعه غيما هو منسوب اليه ، ولم تتضين هذه النصوص ما يسوجب احسالة المتحقيق الى النيسلجة الادارية ولا ما يوجب انسراغه في شسكل مصين أو وضع مرسسوم اذا ما تولتمه الجهدة الادارية ذاتها أو بأجهزتها التاتونيسة المتدنيسة المتدنيسة المتدنيسة المتدنيسة المتدنيسة المتدنيسة على وجه خاص ، وكل ما يتبغى هدو ، على حدد تغيير هذه الجسرائه على وجه خاص ، وكل ما يتبغى هدو ، على حدد تغيير هدذه المحكمة المليا ، ان يتسم التحقيق في حدود الامسول العلمة ، وبعراعاة المسلمة الني تقدوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه عسمائة

السلامة والحيدة والاستمساء لمسالح المتبقسة ، وإن يَكْمِسل به حساية حق الدفاع للمسوظف تحقيقا للعسدالة .

(طعن ١٠٦١ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٢/١١/١١/١١)

قاصنة رقسم (٧)

المستحات

أيس على الجليمة التسزام في أن تتسولي النيابة الادارية التحقيسيق مع المسلمان بها — عدم السسماح لمحلي العلمل بحضسور التحقيسيين الاداري سالا يسؤدي الى بطسالان التحقيسية •

ملخص الحكم :

انه لبس نهدة الزام على الجابعة طبقا لحسكم المدادة ١٠٣ من متفون تنظيم الجابعات سلف الذكر في أن تتولى النيابة الادارية التحقيدي مع المابلين بالجابعة ، وإذا ارتات السلطة المختصة بالجابعة تكليف ادارة الشدئون القانونية باجراء هذا التحقيدي غلا تشريب عليها في هدذا الشديان .

وقد باشرت هدفه الادارة تحقيقها في المخالفسات التي تكشسفت للتغتيش الادارى واتلحت للطاعن كافة الفرص لابداء دفاعه الا انه بعسد ان ووجبه ببعض ادلة الاتهام ضده أبي واصر على موقفه هدفا دون مبرر بالرغم من النصسح اليه اكثر من مرة للعدول عن هدفا الاهتساع . وقد تم التحقيق واستوفى مقوماته بها لا وجه معه للنعى عليه بعسدم الحيسسدة .

وبالنسبة لعدم المسجاح لمحابى الطاعن بحضور التحتيق
الإدارى عان هذا الحقق وان كان القانون رقم ١١ المسنة ١٩٦٨ بالمسدار
قانون المصاباة تد نص في المسادة ٨٢ منه على عسدم تعطيله الا أنه لسم
يرتب على مخالفة مقتضاه بطسلان التحقيق -

(علمن ٧ اسنة ١٧ ق - جامعة ١٩٧٢/١/٣)

و بلحبسوظة :

اضيفت الى التستون رقم ٧٧ المنة ١٩٧٨ المسار اليسه مسادة جسيدة هي المسادة ٧٩ مسكررا ، وكانت السانتها بالتستون رقسم ١١٥. المسنة ١٩٨٣ وتضعت هذه المسادة بالمتصاص النيابة الادارية بلجسراء بعض التحقيقات ، منصت على أن « تخص النيسابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليسا كما تختص دون غسيرها بهسذا التحقيق في المخالفات الثائشة عن ارتكاب الأمسال المحظورة الواردة في النسدين ٢ ، ٤ من المسادة ٧٧ من هذا التسادون .

وعلى الجهة الادارية المفتصسة بالنسبة اسسائر المخالفسات ان تونف ما تجسريه من تحقيق في واقعسة او وقائسع وما يرتبط بها اذا كانت النبسابة الادارية قد بسدات التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهسة فسور اخطارها بذلك احالة اوراق التحقيسق بحالته الى النبسابة الادارية .

ويتــح باطــلا كل اجــراء او تصرف بخــالف احــكام الفقــرتين المـــابتتين .

وعلى النيسلبة الادارية أن تنهى من التحتيسق مع شساغلى الوظائفه المليسا خلال سنة أشهر من تاريخ احالة المخالفة اليها أو أتصال علمها بمسا » .

قاعسدة رقسم (٨)

البــــدا :

المادنان ٣ ، ١٤ من قسانون رقم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النسابة الادارية اخطار النسابة الادارية اخطار النسابة الادارية اخطار الوزير أو الرئيس الذي يتبعسه المسلمل بلجراء التحقيس قبل البدء فيه وذلك فيها عدا العسالات التي يجسري فيها التحقيق بنساء على طلب الوزارة أو المهيئسة الدارية بهذا الاجسراء لا يترتب عليسه البطلان سالسابل سعدم قبلم النيابة الادارية بهذا الاجسراء لا يترتب عليسه البطلان سالسابل تلك : أن الفسابة من أجراء هذا الاخطار

هى أن يكون رئيس المسلبل على بينسة بها يجرى فى شنطة فى الاقت المساسب ومن ثم والحالة هسته يكون قد شرع المسلمة الادارة وتصدها تمكينا لها من متابهة تصرفات المسلمان فيها بما يحقق دسياته الممل ا اغتسال هذا الإجسراء لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين أو الانتشاص من الضمالات المقررة لهم ولا يعتقد بن الشروط الجسوهرية التى يتسرتب على اغفالها ثبة بطالان بضي نص يجيز العاملين التعميك به ه

وللخص اللحكم : 😁

من خيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن التسالم على طساب بطللان اجراءات النبسابة الادارية لمخالفتها حسكم المسادتين ٣ و ١٤ من التهانون رتم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التكيبية ابتناء على ان النيابة الادارية لم تخطر شركة مضارب الاتهلية التي يتبعها ألتهم قبل البدء في التحقيق معمه ، كمما لم يثبت في التحتيق على هذه الشركة تبل بدء التحتيق مع المتهم في يوم ٩ مسن يونية سسخة ١٩٧٣ ، ثمان هذا النمي مردود ذلك أن المسادة الثالثة المسار البها وان كانت قد لوجبت على النيابة الادارية الخطار الوزيار او الرئيس الذي يتبمه الموظف يطهراء التحقيق تبسل البدء غيه وذلك غيما مسدأ الحالات التي يدري نبها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التي يتبعها الموظف ، الا أن التسانون لم يرتب جزاء البطلان على أغنسال هذا الإخطــــار واذ كأن الأمـــر كذلك وكان المشرع لم يقيــــد النيــــابــة الاداريــــة عَى مِباشرتها لاجسراءات التحقيق أو الاتهام فيما تتلقساه من شميكاوي الانسراد . كما هو الشان في النزاع الحالي ؛ التي يثبت القصص جديتها ؛ وكاتت الحكمية من مجسرد الجساب الاخطار الذكسور أن يسكون رئيس الموظف على بينشة مما يجسري في شساته في الوقت المتساسب ، فسان الإخطار والحسالة هدده يكون تدشرع لمسلحة الادارة وحدها تبكينا لها من متابعة تصرفات العالماين فيها بما يحقق صالح العمسل وحسن ادائه ، ومن ثم قان اغفال الإخطار لا ينطوى على المسماس بمسمسالح العاملين أو الانتقاص من الضحافات الجاررة لمهم ، وبهذه المالجة غان

الإنطار لا يمبد من الفروط الجموهرية التي يترتب على اغفالهما ثبسة يطلان يفهر نمن يجيز للصابلين التبسبك به ء

· (طِعن ١٥٣ استة ٢٠٠ ق.مه جاسة ١٩٧١/١١/١٧)

قاصدة رقسم (٩)

: المسلمة

ان القانون لم يرتب البطائن على اغفال اخطائر النيابة الادارية للجهة التابع لها الوظف قبل بدء التحقيق معه في الحالات التي يجرى غيها بدون طلب من الجهة التابع لها •

بكفس الحكم :

ان المسادة التثاثة من القانون رتم ۱۱۷ لسسنة ۱۹۵۸ باعسادة تنظيم النيسية الادارية وأن كانت قد أوجبت على النيسية الادارية اغطار الوزيسر أو الرئيس الذي يتبعسه الموظف بلجسراء التحقيسق قبل البدء قيسه وذلك قبيسا عدا الحالات التي يجرى فيها التحقيسق قبله على طلساب الوزارة أو الهيئسة التي يتبعها المسوظف ، ألا أن القانون لم يسرعب جزاء البطسلان على اغفسال هدذا الافطار . وإذا كان الأسر كذلك وكان الشرع لم يتبسد النيبة الادارية في مباشرتها لاجسراء المتحقيق أو الانهسام فيهسا نتلقساه من شميكوى الادارة ، كما هو الشائن في النسزاع الملال سالمي يثبت المقصم جديتهسا ، على أذن الوزير أو الرئيس الذي يتبعسه المسوظف ، وكانت الايمساحية للقانون أن يكون الوزير أو الرئيس على بينسة معا يجسرى في الإيمساحية للقانون أن يكون الوزير أو الرئيس على بينسة معا يجسرى في شمان موظفيه في الوقت المفاسب ، غان الاخطار والحالة هذه يسكون قد شمرع لمساحة الادارة وحدها تبكينا لها من متابعة تصرفات المساملين غيها بها يحقق مسالح المهل وحسن أدائه ، ومن ثم غان أغفسال الاخطار لا ينطوع على المساس بحسالح المهلين أو الانتقاص من الضسهانات

المتسررة لهم ويهسده المثابة عان الاعطار لا يعد من الشروط الجوهرية الترم يترتب على اغفالهسا ثمة بطلان بغير نص يجيز للعسامايين التعسك به ه

(طعن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق - جلسة ٢٠٠/٥/٢٠)

قاصىدة رقسم (١٠)

: 12....41

القسانون رقم ١٩ السسنة ١٩٥١ في شسان سريان اهسكام قانسون النيسانة الادارية على موظفي المؤسسسات والهيئات المسسانة والشركات والجمعيسات والهيئات الخامسة سينطوى على تغليسم شسابل للجهسة المختصسة بالتحقيق وكبغة التمرف فيه وسسلطة توقيسم المقاب سالاحيالة فيه الى قانون النيسانة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحلسبات بالقرارات المسلارة من الجهة الادارية في شسان المخالفات المالية وتضويله المسقى من احسالة الوظف المؤثم الى المحلكيات القاديية سيخرج من نطسان هسذه الاحالة ومن شسم لا يسرى في شسان موظفي هسذه المؤسسسات و

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمه ورية بالقانون رقس ١٩ السنة ١٩٥١ قسد النمول في وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحتيق وكيفية التمرق فيه وسلطة توقيع العقلب مسواء اكانت الجههة الادارية أم المحكمة التاديبية بالنسبة الى موظفى المؤسسسات والهيئات والشركسات الومع على هسذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمسل بسه من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضسمنته المسادة الاولى من القانون رقسم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيسه ، وأحال الدارية رقم ١٩١٧ لمسنة ١٩٥٩ ، فقص النبابة الادارية رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٩ ، فقصت على سريان احسام المواد من ١٩٠٨ المسادة والسرقانة المي من ١٩ الى ١٠ من التساون الأخسر المنسمة بذاتها وعلى سبيل الحكام المسادة والسرقانة المي من ١٩٠٨ المسادة والسرقانة المي من ١٩ الى ١٠ من التساون الأخسر المنسمة المراحة المي من الشعرة والسرقانة المي والسحة المي والسحة المي والسحة والسحة المي والسحة والمحتام المسادة والسحة المي والمنسة والمحتام المسادة والسحة المي والمحتام والمسادة والمحتام المسادة والمحتام والمحتام المسادة والمحتام والمحتام المسادة والمحتام والمحتام المسادة المي والمحتام والمحتام المسادة والمحتام والمحتام المسادة المحتام والمحتام المحتام ا

الأحسكام الخاسبة بالتصرف في التحقيق والمسسار اليها في الفصل الخامس من البساب الأول من القبانون رقم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ واكتسفي في هذا النصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيم ها واستقط على هذا الوضع المبواد الأخرى السواردة في هذا الفصيل وأخصيها المادة (١٣) التي اوجبت اخطيار ديوان المعاسبة بالتسرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شبان الخالفيات المالية ، وخول لــه الحسق بمنتضاها في احالة الموظف المؤثم الى المحاكمسة التأدسة كما أوردت المسادة الثانية من القاتون رقم 19 لسنة 1901 المسار اليها على التفصيل ألوازد بها تعييئسا للجُّهة الادارية المختصة بالتصرف في التحيسق واداة هذا التميين ، ثم تُضهمنت المادة (٣) من هذا القسانون نصا مُقتضاه سريان أحكام البساب الثقاف من القانون رقم ١١٧ لمسينة ١٩٥٨ المسار السيه مع مزاعاة تنظيم معين بالنسسبة الوظفي المؤسسسات والهيئات نصت عليسه السادة (٤) متعلقا بتحديد المعكمة المختصسة في مسوء الراتب السذى يتقاضاه الخساف ، وبيانا لتشبيكيل المحكمة الناديبية بالنسبة لوظيفي الشركات تفسيهنته الملاة (٥) ، وأوضيحت الغيرا الملاة (٦) من هدا القسانون العقوبات التأديبية التي يسوغ للمحساكم توقيعها وقسد استيعدت هذه المسادة بعض العقوبات المنصوص عليها مَي القانون رمَّم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ سسالف الذكر ـ وعلى متنفى ما مسلف واذ جاء التاتون رتم ١٩ اسخة ١٩٥٩ الشار اليه وتفسيها تنظيما شاهلا ، قان التفسير السديد لهدذا الوضع يستازم اعمال نمسوص هذا القسانون وحدها عي مجال التطبيسة على موظفى المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحسكم اللزوم أستبعاد تطبيق المساة ١٣ من القساتون رتم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ غي منذا المنسال ،

(طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق _ جلسة ١٤/٢١/١٥)

قامسية رقسم (١١)

البـــدا :

اختصاص الجهة الادارية بالتعقيسق بغ الوظف وتوقيسع الجسزاء

الإدارى عليه اختصاص ثابت واصيل بهيكم المسلطة الرئاسية التى لجهة الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية التحقيق المسلطة الإدارية الترخيص أم المالة التحقيق الى النيساية الإدارية أو انضرادها هي بلجرائله يدسب نقيديرها المطلق الخروف الحال وطلابسية عالى المقيسات المحافظة في الادارية المقالمية على التحقيق عن الاستجابة الى طبط المسوطة في هيئة المستكنة وتوافرت له كل الفسيات التي يتطلبها القالمية وتوافرت له كل الفسيات التي يتطلبها القالمية أن اوضاعه الإسبول العابة — ابتناع الوظف بفي جبرر مستجيع عن ابناء اقدواله أمالها غمل عما ينطري عليه من تقديم المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة على مصن المناسبة على محالة المناسبة وخروج على القالمون على نحو ينسال عصم المناه الرئاسية في جنبه المناسبة وخروج على القالمون على نحو ينسال عما المدوظة أن يوطن نفسه عليه من توتسي لهدة الجهساء مما يجب على المدوظة أن يوطن نفسه عليه من توتسي لهدة الجهساء ما واترار بجدارتها في ممارسة اختصاصاتها الزئاسية قبله ه

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الادارى عليه اختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الني لجهة الادارة على المسلمان بها . وانه اذا كان القسانون قد خسول النيابة الادارية اختصاصا ايضا في التحقيق مع العسابلين ألا انه اتسام من هذا الاختصاص على أساس عدم الاخسلال بحق الجهسة الادارية في هذا المستدد بصريح المادة الثائلة من القسانون رقسم ١١٧ المستة الحالة التحقيق الى النيابة الادارية ، تاركا للجهسة الادارية الترخص في أسر الحالة التحقيق الى النيابة الادارية أو انفرادها هي بلجسرائه بحسب الحالة المتلق لظروف الحسال وملابسته . ومن ثم فان امتساع الجهسة الادارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف في هسذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذي تباشره طالما استوفى أوضاعه الشملية وتوافرت له كل الفسمةات التي تطلبها التستون او تعليها الاصول

المسلمة ، كما أن أمتناع الوظف بغير مبرر مسحيح عن أبداء أتوانه أمامها ، هندلا عما ينطبوي عليه من تقبيب أغرصة ألدغاع عن نفسسه ، ينطبوي أيضا على مخالفة تلديبية في جانبه لما ينطوي عليه ذلك من عسدم النقسة بالمجهدات الرئاسسية وخروج على القسائون على نحو ينال مما يجب عسلى المسوظف أن يوطن نفسسه عليه من توقير لهذه الجهسات وأقسرار بجدارتها في ممارسسة اختصاصتها الرئاسية قبله ، وحسب الموظف أذا كانت لسديه خطأ سد أسسبلب على درجة من الخطورة تبسرر الاضرار على عسدم إسداء التواله في التحقيسق الذي تجسريه الجهة الادارية أن يبلار إلى إسلاغ المسلطات الاعلى حتى تتحفل من جانبها التخذل المناسب وراءا المسلولية ،

ومن حيث أن ألدعى الف القسول مرسلا بأن السديه أتوالا لا بخشى الافضاء بها للمحقىق وأصر على الامتناع عن أبسداء أتواله دون أن تكشف الأوراق في مختلف مرحل الدعسوى عبا يشير الى جسدية هذ الادعاء الأمر الذي ينطسوى على خروج منه على متنفسيات وأجبسته الوظيفية بمسالذي ينطسوى على خروج منه على متنفسيات وأجبسته الوظيفية بمساعي أمنات المنات الدعي التحقيية بأبته يحسل لرئاسته كسل المتوسس والاحترام ومن أن أمننساه عن أبداء أقواله أملها وأصراره على أمالتسه الاسسر للنبائة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبسر رفضا للمسساطة أو أمالا بالاحترام على مسلكه في الابتناع دون مبرر عن أبسداء السواله في التحقيسة والعبسرة في توقسي الرؤساء والاقرار بجدارة الجهة الادارية في التحقيق مع مسلكه في المرقساء والاقرار بجدارة الجهة الادارية في التحقيق مع المرفظة أعمالا لسلطاتها الرئاسية عليه هي بمضمون مسلك الموظف في هدذا المسدوك من خروج عليها في متنفى الواجب مهما كانت المسلول عليه هذا المسدوك من خروج عليها فتشفى الواجب مهما كانت المسلول الني قد يسسوتها المسوظف على خلاف

وسن حيث ان ما نسب الى المسدعي من انصرائه من اللجنسة التي كان منتسديا للعمل بها في مدينة اسوان دون اذن السساعة ٩٦٣٠ مسباح يوم ٢٦ مسن مارس مسنة ١٩٧٧ عتى نهاية ذلك اليوم وحضوره الى اللجنسة متأخرا ساعتين عن مواعيد المهال الرسمية في اليوم التالى ، وتلفظ بالفاظ نابية ضد زملاته ورئيسه المائم بأن نعت زميلتيه السيدتين وجسه الى رئيسه المباشر ، ، ، ، ، ، ، ، ويسان وجسه الى رئيسه المباشر ، ، ، ، ، ، ، مراتب الشئون القلونية للشئون القنية عندما الحب اليه عدم المساس بزملاته قوله « أنت بنساعدهم لمنرض في نفس يعقدوب » ، ان ما نسب الى المدعى على النحو المتنب ثلبت في حقيه بشهات انكاره أياها النكارا مرسالا على النحو المتنب نفس هذه الإتهامات انكاره أياها النكارا مرسالا على النحو الوارد في مصحيفة الدعوى ، او ما استدل به من عام تلفره عن مواعيد المبالي يوم ٢٧ من مارس ١٩٧٧ من المحتق وجده تقها بعمله في اللجنة حينها استدعاه المتحتور مصه يوم ٨٧ مارس سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت الأوراق خداوا مما يقداهر الدعاء المددى بأن رئيسه المباشر الذي تولى التحتيق معه كان غير مسالح لمباشرته بسبب تحدالمه على المددى ، وبأنه أغساف الى التحتيق عبارة لم يوجهها الى المدى هى عبارة « وقد قرر زماناك باللجنة عدم حضورك » نمن ثم يكون هذا التحتيق صحيحا من هذه الناحية والا مطعن عليه «

ومن حيث أنه لا ينسأل من سسالمة التحقيق ما مساته المسحى مسن الله الذي باشره ليس متيدا بنقسابة المسابين على ما يتطلب نمس المسادة (.ه) من قانون المسلباة رقم 17 لمسنة 1718 وكذلك المسادة 17. من القسادون رقم ٧٤ لسنة 17٧٣ بشسان الادارات القانونية بالمؤمسسات الملمة والهيئت المامة والوحدات التابعة لها ، كشرط نبسسن يمسين عفسوا بالادارات القانونية المشار اليها ، ذلك لأن ايا من هذين القانونين لم يقيد الجهة الادارية بوجسوب أن يبسائس التحقيسق مسسع المسابين بهذه المجهلت عضو من اعضاء الادارات قانونية المذكورة ، بسل

جاء نس المدة الأولى بند ثليا من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مسلف الذكر واضح الدلالة غي أن اختصاصي هذه الادارات بالتحقيق متصور عسلى ما يحال اليها منها من السسلطة المختصة . كيا لا ينسال من مسلمة التحقيق الذي الجرى مع المسدعي ما اخذه عليه الحسيم الملعون نبسه أن الحسقق لم يواجعه المسدعي بالاتهسامات الني نسبت اليسه ومن أن مجرد توجيعه الابسائلة الى المسوطة عن هذه الاتهسامات لا يعتبر توجيها للاتهسامات المسئلة الماء المسئلة الله فأن توجيعه الملاتهام لا يخصص لابراءات ، واشسكال مسئية والمبسرة في شأنه هي بمضون التحقيقي ما أذا كان توجيعه الاتهام لا الاتهام ثابتا في تناياه من عسمه ولما كان الثابت من مطالعة التحقيسي الذي ينبي عليسه المتراز المطمون نبه أن الأسسئلة التي وجهت الى المسدعي من عبدارة لفرض في نفس يعتوب ، الأمر الواضح الدلالة على أن الاسراد المدعى من عبدارة المؤلى حين بلار بالاسكل مطالبا باحالة الأمر الى النبسامة الادارية المتحتيسي فيسه .

ومن حيث انه لا وجه لما نمى به المدعى على القسرار المطمسون قيه بأنه مسسدر مسن غير مختص بلمسسداره اسمستنادا الى أن السذى المسسدره هو رئيسه بالجهسة المنتسب منها وليس بالجهة المنتدب اليهسا على ما نتضى به احسكام التسانون .

ذلك لأن اللجنسة التي انتدب المسدى للعمل بهما والمسملة طبقا لاحكام المسادة ٢٩ من اللائحة الملية للميزانية والحسسابات لقحص اعمسال مكتب تغفرات وتليفون اسموان ، وان كفت تفسكل من اعضاء تابعمين لاكتسر من جهسة ادارية واحسدة الا انهما لا تبشمل كيسانا اداريا مستقلا عن الهيئسة التي يتبعها المدعى ، بل ان تعمل عام اعمال هذه اللجنة بأمور تعمده مسحيح اختصاصات الهيئة التي يتبعها المدعى يشعر بالمغرورة المتمساصة الرئاسي بالنسمية اليه غي كل مها يتطق بأعمال غي تلك اللجنسة

مما لا محسل معه القسول بعدم اختصاص مدير عام شسئون الحركة الذي المسحد القسران الطمسون فيه بامسحاره .

ومن حيث أنه أساكان مما تقدم غان تسرار الجزاء المطعون فيسه يسكون قسرارا صحيحا صادرا من الجهة المختصسة باصحداره قاسونا ، اسستفادا إلى اسباب صحيحة مؤدية اليسه ، والى تحقيق مسحيح توافرت له كل المسومات القانونية التي تكسل سلامته ، ويسكون حكم المطعون غيسه أذ يذهب إلى غير هذا المسذهب وتضى بالمفاء ذلك القسرار قد وقسع مخالف القادون ، ومن ثم تعسين الحكم بالفسائه والقضاء برغض الدعوى .

(طعن ٤٣٠ لسنة ٢٢ ق ــ جلسة ١٩٨١/٤/٤)

تعقيـــــق:

المتنساع المسلمل عسن النفساع :

اذا كان الجوهـرى في اجراءات النحقيق ، هـو اتاحة الفرصـة للعــالى لتاتشة ما هو منسـوب اليه لنفعه او تبريره ، قانه اذا ما امتنــع عن الإجابة في التحقيــق ، او اشــترط للادلاء بها احالتــه الى هيئة او لجنــة خاصة للتحقيق معه ، فانه يكون بفعــله قد فوت على نفسه فرصته في الدفاع ، ومن ثم يجــوز مجازاته بغير حاجة الى ســماع أقواله .

قاعسدة رقسم (۱۲)

اليسسدان

نص السادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ أسسفة ١٩٨٠ بشسان مسلطة المسحقة على خفسوع جبيع الملهان بالأسسسات المسحفية القوية بن مسحفيين واداريين وعبسال لمقد المهسل الفسردى بفاده مخاطبتههم بنظسام التليب والتحقيق والجزاءات الواردة بقسانون المهسل رقسم ٩١ لسسنة ١٩٥٩ الذي حسل محله سسنة ١٩٥٩ الذي حسل محله سينشويل المجاس الإعلى المسحفة اختصاصات معيشة في التحقيسي مع مسحفين وتصريك الدعوى التلايبية شدهم وفقا القساون نقسابة. المسحفيين وقم ٧٦ امسنة ١٩٧٠ ــ مؤدى نلك اسستبعاد قانون النيسابة. الادارية والتصسار لختمسامها في هسذا التسان .

ملخص الفتوى :

اسستمرضت الجمعية المبومية لقسسمى الفنوى والتشريع القانونين. الانبسين :

1 -- قاتون رقم ١٤٨ لمسنة ،١٩٨ بشأن سلطة المسحانة والذ، تنص المادة ٢٢ منه على أنه ﴿ يقصد بالصحف القومية في تطبيق احسكام: هذا التيانون الصحف التي تصدر هاليا أو مستثبلا عن المؤسيسات. انصحفية التي كان بهلكها الاتحاد الاشستراكي العربي او يسمهم فيهسا وكذلك وكالة انباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتسوير والمسحف الني تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى وتعتب المسيسات الصحفية القومية والمسحف القومية مملوكة ملكية. خاصة للدولة ويمارس حقسوق الملكيسة عليها مجلس الشسوري » كما تنصر المادة ٢٣ من هذا القسانون على أن ﴿ ينظهم العلاقة بين المؤسسمات المسحفية القومية وجميسع العاملين بها من مسحفيين واداريين وعمسال عقد العمل الفسردي » كما تنص المادة ٢٤ على أنه * فضلا عن الاختصاصات القررة للبجاس الأعلى للمسحافة في هددا القانون ومع عدم الانسلال بحق النامة الدعسوى المدنية او الجنائيسة أو السياسية يكون للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصسوص عليها عي هذا التسانون أو قانون نقابة الصحنيين أو ميئساق الشرف المسحفى - أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم احد المصحنيين والعضوين القطونيين وتكون رئاسة اللجنة لاتدم العضوين القانونين ، وينعسين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقسابة او مطس النقسابة الغرعية تبل الشروع في التحقيسق مع المسطور

يوقت منساسب ولها أن ينيبا أحد أعشائها لحضدور التحقيق وفي حسالة
توافر الدلائل الكافية عن شهوت الواقعة المنسوبة للمستحفى يكون
لرئيس لجنسة التحقيق تحريك الدعوى التاديبية ألم الهيئة المنسوصر
طيها في الملدة ٨١ من القسائون وتم ٧٦ لمسنة ١٩٧٠ في شأن نتابة
المستحفيين ويتولى رئيس لجنسة التحقيدي توجيه الاتهام أمام الهيئسة
التاديبية ولرئيس تلك اللجنسة وللمستفى الحق في الطمن في قسرار هيئة
القليب ألم الهيئسة الاستنافية المنسوص عليها في المسادة ٨٢ مسن
القسائون مسلف الذكر وتنمى المادة ٥٣ على ﴿ أن المستطين السنين
يمبلون بمستجفة أو وكالة مستخفية أو أحدى وسائل الاعسلام الصحفية
من تاريخ المسل بهذا القسائون للاذن لهم بالمهسل - غاذا لم يتقسموا
بطلب الاذن خسائل الفترة المذكورة تتخذ معهم الإجراءات التأديبيسة ونقسا
لهسدذا القسائون ،

السائون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ بشان تصديل بعض احكلم السائون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ غي شان صريان احسكام قانون النسابة الادارية والمحاكمات التلبيبة على موظفى المؤسسات والهبئسات العلمة والشركات والمجمسات والهبئات الخاصة وتنص المادة الأولى منسه على ان السسنة ١٩٥٩ المسنة ١٩٥٩ المسنة ١٩٥٩ المسنة ١٩٥٩ المسائل التيابان: مادة ١ سمع عدم الاخسلال بحق الجهة التي يتبعها العسائل في الرقابة وقحص الشكاوى والتحتيق تسرى احكام المسائر اليسه عسائل المسائد ١٩٥٨ المسائة ١٩٥٨ المسائر اليسه عسلى:

......

ومن هيث أن مفساد ما تقسم جبيعسه ، أنحسسار المتحسساص النبسابة الادارية عن المسحنه التومية والمؤسسات المسحنية التوميسة الواردة مى تأثون النبسابة الاداريسة الواردة مى تأثون النبسابة الاداريسة المسحنية التوميسة من منظسار اليها ، وأذ نس المشرع مى خفسوع جبيع المساملين بالمؤسسات المسحنية التوميسة من مسحنيين واداريين وعسال لمقسد المسل المدرى مان مؤدى ذلك هو مخاطبتهسم بنظسام الناديب والتحتيسق والجزاءات الواردة بتسانون المجل المسادر به المقانون رتم 11 المسئة 1011 ومسن معدده المقانون المجلس الإمسان بنظسان المشان ، نفسلا عن تغويل المجلس الأمسان منظم وفقا لقسطنة تشديم وفقا لقسانون نقلبة المسحنيين وتحريك الدعوى مساف الذكر مما يعنى عسلم ابتداد ولاية النيسابة الادارية اليهم .

لذلك أنتهى رأى الجمعيسة المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى هدم اختصساس النيابة الادارية بالتحقيق مع جميسع العساماين بالمؤسسات المسحقة القومسة .

(ملف ۱۹۸۲/۱۷۵ - جلسة أول ديسمبر ۱۹۸۲)

تِمايـــــــق :

القصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكبة:

الأمسل ، ان من يقوم في الدعوى الجنائية او التأديبية بمسل ا من اعسال التحقيق ، يتنع عليه الانستراك في نظر الدعوى او الحسكم غيها ما لم يوجد نص صريح لاسسباب خاصة يقفى بغير ذلك . وهسذا أحسل من اصول المحاكمات ، وحكمة ذلك هي ضسمان حيدة التساضي الذي يجلس من المنهم مجلس الحسكم بينه وبين مسلطة الاتهام ، حتى يطمئن هسذا الاخير الى عسدالة قاضسيه ، وتجسرده عن المسل او الثائي وحتى لا تساور القافى او عضو الهيئة التاديبية - وقت اسسدار حكمه او قراراه نتفسده - عقيدة سبق ان كونها عن التهسة وونسوج المحاكسة وهو بيسائر ولاية التحقيق او يتولى سسناطة الانهسام ، او يشترك في احسدار قرار الاحسالة او في نظر الدعسوى في مرحسلة منابة قاعدة مستقرة في الفسيم تعليها العدالة الشلى ولا تحتساج الى نص يقررها ، وهي ان مسن يجلس مبلس التضاء ، يجب الا يكون تسد كتب او استبع او تكلم ، حتى تصدفو نفسه من كل ما يحسكن ان يستشف منسه رايه في المتهم بما يكثب بين يديه فيتزعزع تقتسه فيه ، او يقضى على اطهئنته اليه ، ومتى قسلم بين يديه فيتزعزع تقتسه فيه ، او يقضى على اطهئنته اليه ، ومتى قسلم وجبه عدم المسالحية انظر الدعوى ، ابتنع على القساشى الاشتراك في الصحكم ، والا لحق عبساء العطائل .

على أن السسالة لا تعرض دائما على هسدًا الوجسه في التطساني التأديبي ، لذلك أن مبيدا القصيل بين سيلطة الاتهلم وسيلطة الإدائة ، لا ينحقيق في هيذا النظام الا أذا كانت النيابة الادارية هي التي تبولت. التحتيق والانهام ، ثم أحالت العامل الى الجهة الادارية التي يتبعها لجازاته أو الى المحكمة التأديبية الحاكمة، أذ في هذه الصورة. يتحقيق وبغير شبيهة مبدأ الفصيل بين مسلطة الاتهمام وهي النيسابة 4 وسسلطة الادانة وهي الجهة الادارية أو المحكسة التاديبية ، ولكن تسدقي المسالة حبن تتوم الجهة الادارية بنفسها بلجراء التحتيش ثم بتوتيسم الجزاء في حسدود النصاب المترر لها ، ويذهب رأى الى أن الجهسة الإدارية تبدو غي هذه حالة وتبد جمعت بين مسلطة الاتهام ومسلطة الادانسة ومسحيح ان من يتولى التحتيق ويوجه الانهسام يكون علاة شسخهما غير من يصدر قرار الجسزاء ، ولكن ذلك لا ينفي انهمسا أعضاء في جهساز اداري واحد ، يسكون فيه من يوقسع الجزاء هو عادة الرئيس الماشر أو غير الماشر ان حقيق أو وجه الاتميام اليه ، بل وليس ثمة ما يبدع الرئيس الاداري من ان يتبولي وحده التحقيق والانهام وتوقيهم الجزاء ، لذلك تهد يبدو متعذرا في هذا النظام ، اعسال التواعد الخاصعة بالحيدة ، وما تنتضيه

من عدم صلاحية مسلطة الاتهام في توقيسع الجزاء (الدكتور عبد الفتساح حسن - التاديب في الوظيفة العلية - ص و ٢٤٥) .

ويذهب رأى آخر (الدكتور السيد محمد ابراهيم - ص ٥٢٧) الى عدم النسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شيخمي يعلق بهن قلم به سببه نيجمله وحده غير مسالح لمارسة سيلطة الإدانة نيميا حتق أو أتهم ، ولا يعتسد هذا العبب الى الجهة أو الهيئة التي بتبعها . وتأسيسا على ذلك ، قاته أذا قام أحد رجال الإدارة المساملة بالتحقيق وتوجيه الاتهام ؛ فأنه يصبح وحده غير صالح لمارسة مسلطة الادانة نيها حتــق أو أتهم ، ولا يلحق هذا العيب بالجهــة الادارية التي يتبعهــا ، ومن مم لا تزايل الرئيس الاداري المختص الصلاحية في توتيسع الجزاء ما دام لم بيشسترك في اجراءات الاتهام او التحقيق ، وفي هذا تطبيق ابسدا الحيدة وتحقيق لحكمته اما اذا نولى الرئيس الاداري بننسه النحقيق والاتهام ثم نوتيع الجزاء اذ عي هذه الصورة يجمع بين بديه - وبغير شبهة - مسلطتي الاتهام والادانة ، ويقع الاخلال بمبدأ الحيدة ، وهو مبدأ لا يجوز التفسحية به في مسائل التلبيب . على أن طبيعة التنظيسم الإداري وتوزيع الاختصاصات ، تستبعد وتوع هذا الاخسلال ، ذلك ان الاختصاص غى توقيه الجزاءات ينعقد طبقا للقانون لرؤسهاء المسالح ووكسلاء الوزارات والوزراء كل في حدود اختصاصه ، ولا تجسري الحساة العمليسة على تيسام هسؤلاء باجراء التحقيسق والاتهسام ، وانها يقسوم بها عادة غيرهم من المرحوسين ، ويذلك يتحقيق دائما الفصل بين حسلطتي الاتهام والادانة ، ويتسوافر لبسدا الحيدة احتسرامه .

التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم لنظمة تاديبية خاصة :

11.

تمس المادة ٩٦ من التسافون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ آنف الذكر على قنه ﴿ لا تسرى احكام هذا التسافون على الموظفين الذين ينظهم التحتياق معهم وتاديبهم قوانسين خاصمة .

وعلى ذلك لا ينعقد الاختصاص للمصاكم التاديية بالنسبة للسوائف العليان الذين وان كانوا يخضعون لقانون العالماين الا انهم يخضعون في مسائل التاديب لتواعد خاصة بهم ، نهسؤلاء مردهم الى مساطتهم التاديبة المنصوص عليها في قانونهم الخاس .

وقد يتبادر الى الذهن ٤ أن شرط الاستثناء والخروج من اختصساس المحاكم التأديبية أن ينظم القاتون الخاص بهاؤلاء الماملين التحتيق و التابيب معا . وأنه إذا اقتصر القائن الخاص على تنظيم التبابيب دون التحتيق ، كان لا محمل لاعمال الاستثناء المنكور ، ولمكن الحكمة التشريعية من هدذا الاستثناء ، هي أن القانون الخاص أنما ينظهم المحاكمة التلاسية تنظيها خاصا ، والنحقيق وأن كان لا يعدو أن يكون تههيدا للمحاكمة واستجماعا للائلة ومسماعا انفاع السوظف المتهم ، فهو وسسيلة نحو غابة ولا بمكن غصلهما عند استظهار غسرض الشارع في هددا الخصيوس فمنلا يخل بالحكية التشريعية التي قام عليها هذا التنظيسم الخاص الذي تفيا المحاكمة التأديبية على وجه معسين ، والا لأمكن محاكمة الوظفين الذين يهددف التانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم عملى وضسع خاص طبقها لقانون النيهابة الإدارية رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ ، في الوقت الذى ينظه القانون الخهاص محاكمتهم بنصوص صريحة وذلك لمجسرد ان هــذا القانون الخاص لم يتفسمن احكاما خاصا بالتحقيق ، وغسم خاك ما ينطوي عليه مثل هذا النظر من اخلال بالحكمة التي تام عليها القانون الخماص المنظم للمحاكمات المنكورة . كما أنه غنى عن البيسان أن هيئة المحاكمة الخاصة ، تماك سلطة التحقيق فيما أحيل اليها من

أور تسولي المحلكية فيها ، فالتحقيق والحالة هذه أبر لا يمكن أن يتمسور أن يكون بقصسودا لذاته كسبب يبلغ أعبال الفسرض من تأتون الحاكسة الخامسة ، علك المحلكية التي تلبت على حكسة معينة استثنت هؤلاء مسن سربان القسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ عليهم وكل أوائك تاطسع على الدلالة على أن ما ورد على المسادة ٢٦ من الجمع بين التحتيسق والتاديب ، انهسا ورد على حسكم الفسالب عادة ، لا كشرط بتصسود لذاته عنسد أحبسال

قامسدة رقسم (۱۳)

المسلاا :

ضـــهانات التحقيق والتلايب ــ مسدور القرار التلايين قبل المبــل بالقـــان رقــم ۱۱۷ لســـنة ۱۹۵۸ باعـــادة تنظيـــم النيــابة الاداريــة والمحاكمـــات التلايية في الاقليــم المحرى ــ وجــوب النـــزام الادارة في الحقيـــق والتلايب الاصــول العـــابة في المحاكمـــات التلايية الى جانب ما نص عليـــه التـــانون م ۲۱۰ لســـنة ۱۹۵۱ في هـــذا الشـــان ٠

ملخص الحكم :

انه واثن كان القسرار الجزائي الطعسون غيه رقم ١٠١١ لسسنة المورود ونشر القانون رقم ١١١٧ لسسنة الموري المستقد المدور ونشر القانون رقم ١١١٧ لسسنة الموري، المسلم الموري، المسلمية المسلمية

عن نفسه وأتاحة الفرمسة لمناششة شهود الاثبات ومسماع من يسسرى الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من متنفسيات الدغساع ولا يتمسين أتباع تلك الاجسراءات اذا تطلب التساتون اجراء تحقيق نحسب وأنسا يجب الالتزام بها حتى آذا لجسأت الادارة مختسارة الى اجسسراء التحقيسق وهو أمر تقتضيه العسدالة كمبدأ علم ني كل محاكمسة جنائيسة او تاديبيسة دون حاجسة الى نص خاص عليسه ، ومع ذلك عقسد نصت الفتسرة الأخيرة من الملاة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عسلى انه د . . . وفي جبيع الأحوال يجموز ان يكون الاستجواب والتحتيق شميقاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجمزاء ، وقالت في المذكرة الايضسلحية للقانون رتم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ ﴿ ونظمت الملدة ٨٥ السلطات التي تتولى توقيع الجزاء الاداري وزيدت جسلة ما يمكن خصمه من أارتب في المسفة الواحدة إلى ٥) يوما حتى يمسكن الاقسلال من الدعاوى التاديبية كما اشير الى سسلطة الوزير مى توتيع هذه العتوبات او تعسديل الترارات المسلارة من غيره ، وكما نص على جواز ان يسكون الاستجواب والتحقيق شفاها تسهيلا للمسل مع المحافظة على كانسة الضهانات » . غاذا كان الثابت من الأوراق ان جهزاء خصم ثلاثة ايسام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق اجرى معه بواسطة المعتسق المغنص الذى واجهسه بالمخالفة المسسوبة اليه والصكوك التي وجسدت في حوزته ، وقد مكن المحسقق المسدعي من أن يدانع عن نفسسه مجساء دفاعه مؤكدا الذنب الإداري تبله . تسم مسدر التسرار الجسزائي الملمون عيه ممن يملك اسسداره قانونا غيكون الذنب الادارى قد وقع من المسدعى وثبت في حقمه وهو الذي اسستتبع توقيسع الجزاء الادارى عليه بخصمه ثلاثة أيام من مرتبعه وقد تم ذلك كلكه في حدود القعانون ومراعاة لأحكلهه نمسا وروحا ، قلا محسل الطعن فيه ، ولا سبيل الي القضاء بالقائه .

(طعن ١٩٥٧ لسنة ه ق ــ جلسة ١١/٢/١١)

قاعسدة رقبم ()١)

البسيدا :

ضعمة أن التحقيق واجراءاته عد الأحكام الواردة في هسذا الشان في

قانون موظفى الدولة ولاتعتب التنفيئية استهدائها توفي ضهان مسلابة التحقيسة وتمكين المسوقة من الوقوف على عنساصره وعلى أدلة الاتهام سليس في هسنه الاحسكام ما يوجب أفراغ التحقيسي في شكل معين أو طريق مرسوم بـ لا بطلان على اغفسال اجرائه في شسكل معسين ه

ملخص الحكم :

ان الأحكام الواردة في شمأن تأديب الوظفين ، في كل من قائسون تظام موظني الدولة رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ والرسوم الصادر في ٨ مسن بناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القسانون أنها تهدف في جمانها الى توغير مُسمان لسلامة التحقيق وتيمسي وسائل اسمنكماله للجهسة الإدارية التائبة به بتصد الكشف عن الحقيقة والوصول الى وجه الحبق كها أن تلك الأحكام ترمى الى تمكين المسوظف من السوتوف على عنسامير التحتيق معه وادلة الاتهسام الذي يرفرف عليسه حتى يلَّخَذُ للامسر عدته ، ويتأهب للسدماع عن نفسسه ودرء ما هسو موجه اليه ، وليس في هسله الاحكام ما يوجب انسراغ التحتيق في شكل معين أو طريق مرسسوم • وقد سيسبق لهذه المحكمة أن تضت بأن القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١. والرمسسوم المسادر في ٨ من ينساير سنة ١٩٥٣ لم يتررا جسزاء البطسلان على اغفال اجراء التحتيق في شمكل معين ، ذلك التحقيق الذي تمم نى حق المطمسون عليه مكمسلا بالتقسارير والتحريات والمذكرات الخاصسة بتفاصيل الذنب الاداري الذي وتم نيه _ ولا تعسدو النمسوص الواردة نى النصل المسادس في تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائمسة (المسواد من ٥٥ الى ٨٥ من مرسسوم اللائحة التنفيذية) أن تسكون من قبيل الاحكام التوضيحية المشار اليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود اركان القسانون الذي تسستند البه دون أن تضرج بطبيعة الحسال هليها او تبسها بالشائة او تعديل .

(طعن ٢٤٤٢ لسنة ٦ ق ... جلسة ٢/٦/١٢/١١)

قاعسدة رقسم (١٥)

الجسسا :

مواجههة الوظف عند التحقيق بوصف اشد للفظ القيسوب اليه ب المسدول عنه الى وصف اخف ب لا أخلال بحسق السدفاع ما دام المسوظف يعسلم من التحقيسى الوقائع موضوع الؤاخذة فى جبلتها ويبسدى دفساعه خهها غسير مجسزا ه

مَلحُص الحكم :

اذا واجهت الادارة السوظف في التحقيق بوصف الفعل أو الأعسال المنسوبة اليه بالوصف الكون الذنب لأشد قلا تثريب عليها في ان تمسدل هذا الوصف أو تنزل بالعقوبة التلايبية إلى الوصف أو الجسراء الأخسف من تلم لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، درن أن بنطسوى هذا على المسلل بحق الدفاع أو يعد خروجا على الاحسكام التي تضسمنها النمسل السابع من البلب الأول من التساون رقم ٢١٠ لمسمنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفى الدولة ، أو لاتحته التنفيذية ما دام المسوظف يعلم من التحقيق الذي يجرى معه بالوقاع موضموع المؤاخذة في جماتها ويبدى دفاعه غسير مجزا ولا سبيها أذا كانت هذه الوقائد عمر بربطة بعضها ، أو تكون في الوقت خريد كان منها ذنبا على حسدة .

(طعن ١٩٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ٦/٤/١٩٥١)

تعليــــق:

تغييم ومسف التهسة:

من المسائل المتملة بالتحقيق ، وواجهة المسابل بالتهمة المسادة اليه ، غاذا ما رجه بتهسة معينة غانه لا بجسوز تغيير ومسخها دون اعادة مواجهتسه بها والا أدى ذلك الى محاسسيته عن التهسة المسدلة دون أن تتساح له الفرصة الإداء نفساعه نيهسا . على أنه بجوز تغير وصف النهيئة الأثند ألى الأضف ، دون من يعتب ذاك أخلالا بحق العسامل في النفاع عن نفسسه ، فقصد تثبت بأنه ه اذا وأجهت الادارة الموظف في التحتيق بوصف الفعل أو الانعمال النسسوية الله بالوصف المسكون الذنب الانسد ، فلا تشريبه عابها في ان تعمل هذا الوصف المسكون الناميسوية التأميسية المي ناميس أو الجيزاء الأخف ، منى تام لديها من الاعتبارات ما بيسور ذلك ، دون أن ينطوى هذا على الخسلال بحق الدفاع ، أو يعمد خسروجا على القسادون ، ما دام الوظف يعلم من التحتيف الذي يجسري مهم ، بالوقائع موضوع المؤاخذة في جلابها ، ويدى دفاعه عنها غير مجسزاً ، ولا مسيعا أذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تسكون في الوقت ذاته ولا مسيعا أذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تسكون في الوقت ذاته ولكر من ذنب تأديبي واحد ، أو يكون كل منها ذنبا على هدد ، » .

قاعسدة رقسم (١٦)

البــــدا :

لا بطلان على اغضال اجداد التحقيق مع المسوطف في شسكل. معسسين •

ملخص الحكم :

ان القسانون رقم ۲۱۰ لمسنة ۱۹۵۱ بشسان نظام موظسفى الدولة والمرسسوم الصادر في ٨ من ينساير سنة ١٩٥٣ باللائمة التنفيذية لهسذا القسانون لم يقررا جزاء البطالان على اغفال أجراء المتحقيق في شسكل معسين •

(طعن ۱۷۸ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۹۸/۲/۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۷)

المنسطا:

حالات بطللان القلسرار الاداري لعيب في الشمسكل سا اشات

حضيون التحقيسق الشفوى في المحضر الذي يعوى المسؤاء سـ اجسراء جسوهري ينبني على افضياله بطبيلان القسرار ،

مُلْخُص الْحَكُم :

انه من المسلم أن القرار الادارى يبطل لعيب في الشسكل أذا نمي التسكل اذا نمي التساقل المسلم أن القرار عند اغفل الاجسراء الشسكلي أو كسان الإجسراء جوهريا في ذاته بحيث يتسرتب على أغفسله بطلبلان القسرار بعسب مقصدود الشارع من مجل هذا الإجراء ولجسا ولما كان أشسك من المحتون المحتوق الشارع من تقريره هو توفسير الفسمائات اللازمة جوهريا لأن مقصدود الشارع من تقريره هو توفسير الفسمائات اللازمة للاطبئات الى صحة الوقاع المستوجبة للجزاء وترسكين القضاء من تسليط رقابته على تبلها وعلى مدى مسلامة تقدير الادارة لها ومن ثم مانه ينبغي على اغفل هسذا الإجسراء بطلان القسارا.

(طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق سـ جلسة ١٩٦٧/٤/١)

تعليـــــق:

تسستلهم امسول التحقيق وضسوابطه في كنف تناعدة اسلسية كلية. تمسدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاهسيل ، وهي تحقيدق الشهان, وتوفي الاطبئنان للمسابل في موضسوع المساطة الادارية ، فيجب أن يكون. له كل مقسومات التحقيق القسانوني المستميح وكمالاته وضهاتاته ، وهسذا امر تقتضسيه المسدالة كبدا عام في كل محاكمسة جنائية أو تاديبيسة ، دون حلجة إلى نص خاص .

واذا كان التحقيق اجراء جسوهريا المحكسة التي يقسوم عليهسا ، مان التحقيق في ذاته لا يخضع لاجراءات شسكلية معينة كما أنه بجسوز الاستغناء عن اجراء التحقيق الاداري في بعض الحسالات ما دام ليسي في ذلك اخلال بالضسهانات الأساسية للمسابل المتهم ، فقعة رائيسا ان التحقيق ليس الا ومسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس فسكلا غي ذاته . لذلك غاته اذا كان الفعل المنسوب الى العابل ينطسوى عسلى جريسة جنائية قلبت النبسابة العلمة بلجزاء تحقيسى نبهسا ، غاته يجسوز للادارة الاكتفاء بهسذا التحقيسى والاسستناد اليه غي مجسازاة العسلى دون ما حاجة الى تحقيسى ادارى جديد تتولاه بننسسها ، اذ المهسم هو تونسين حق العامل في الدفاع عن نفسسه ، وقد لتيح له ذلك المام النبابة العسلمة ، الادى جسديد ،

الفسرع القِسالث اجسراءات التحقيساق

قاعسدة رةسم (١٨)

اغفال المصقف مسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجدوى من مسؤالهم أو الكتفاء بها مسبق أن أدلوا به أمام مصقق آخر – لا يمكن إن يسكون مسببا لبطلان ، وأن أمسكن أن يسكون مأخذا على التحقيسي ، ماقصور مبررا طلب اسستكماله ،

ملخص الحكم :

ان اغنال المحقق لساع اتوال شهود رأى نى تقسديره مسمم المحدوى من سؤالهم أو الاكتفاء فى شهادتهم بما سبق أن أدلوا به أسام محقق آخر ، أذا صح أن يكون ماخذا على التحقيق بالقصسور يسكن أن يكون مبسررا لطلب استكهاله ، أذ أن هذا القصسور ، وهسو عيب موضسوعى مرجعه إلى يقظاة المحتق واستيعابه المسائل لا عيب شسكلى منساق باجراءات التحقيق ذاته أو بصفة التائم به أو باختصاصه أو مستند الى تأثير فى الارادة كاكراه وتع على المنها أو الشهود أو الى تغيير للحقيقة كتربيف فى الاتوال ، لا يسكن أن يكون مسببا لبطالان لا نس عليه ، لأن المشرع لم يرسم لمسير التحقيق أمساؤيا معلوما يلتزمه المحتق والا كان التحقيق بالطالا ،

(طعن ۱۰۰۱ لسنة ۸ ق _ جلسة ۱۲۲/۱/۲۲)

قاعسدة رقسم (١٩)

: 12____49

تغنيش مسكن الدرسات اللحق بلحدى مدارس البنسات بقمسد مسلط أوراق متعلقة باحداهن — الجسادلة في مسحته اذا تواتسه النيساية الادارية — لا محل لهسا متى كانت مساحبة الانسان قد رضسيت به رضاء مسسحبها .

يلخص الحكم :

ما دامت الدعيسة قد مسمحت للنيسابة الادارية بتغنيش مسسكن المدرمسات بالمدرسة التي كانت تعمسل وتقيم بها وبضبط ما عسساه أن يسفر عنه من أوراق ومكاتبات خاصة ، وما دام لم يثبت أن رضاء المدعيسة كان مشسوبا بعيب من العيسوب المسدة للرضاء ، غان المجادلة غي مسحة هذا التغنيش تمسيح غير ذات موضوع ، اذ الرضا المسحيح بهسذا للتغنيش يقطع علك المجادلة لو صح أن لها غي الأمسل وجها قاتونيا .

(طمن ۲۶۲ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۲۱/۱/۱۹۰۱)

قاعسدة رقسم (۲۰)

: المسلما

استارام التشريعات التى تنظم تلديب العسليان المندين كامسل عام ان يستوغى التحقيق مع العامل القسومات الأساسية التى يجب تسوافرها في التحقيقات عبوما واغصها توفير الفسمانات التى تخسل للمسامل الالحاطة بالاتهسام المسوجه اليه وابداء نفاعه ونقسديم الأثلسة وسسماع الشسهود وما الى نلك من وسسائل تحقيق الدفاع اشباتا أو نفيسا عسدم تطلبها اتباع اجراءات محسندة في مبساشرة التحقيسق وافسراغه في شسكل معسين •

توجيه الاسئلة في رسسائل مكتوبة الى من اقتض التحقيسات مسماع اقوالهسم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم عسلى هذه الاسسئلة وتوجيه الانهام للمليل المخالف كسنفاك في رسسالة مكتوبة ساسستيفاء التحقيسات مقسوماته الاساسية بما يجمله مستندا للمساملة الادارية ،

ملخص الحكم :

ومن حيثان التشريعات التي تنظم تأديب المساملين المنبين وان كانت تسمتازم كأصمل علم أن بمستوفى التحقيسق مع العمامل القومات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عسوما ، والخصاء توقير الضهانات التي تكفل للعهامل الاحاطة بالاتههام الموجه اليه وأبداء دغامه وتقديم الأدلة وسماع الشهود ، وما الى ذلك من وسائل تحقيق النفاع البات ونفيا ، الا اتها لم تتطلب انباع أجراءات محسدة في مباشرة التحتيق ولم تقض بالمراغه في شكل معين ، ولما كان ذلك وكان المستفاد من أور أق التحقيق الخاص بالمنازعة الماثلة أن الجهسة الإدارية وأن أتبعث في أحرائه طريقة خاصية تهثلت في توجيه الأسيئلة في رسياتل مكتوبة الى من انتضى التحقيق سماع لتوالهم من المخالفين أو الشمود ، وتلقى ردودهم على هـــذه الأسئلة ، غان الكتاب الموجه منها الى المــدعى بتـــاريخ ١٨ من مايو سينة ١٩٦٤ والذي سيلف بياته لم يسكن مجسرد سؤال عن معلوماته عن الواقعة مثار التحقيق بل أنه تضمن توجيه الانهمام اليه بانه لم ينبت الواقعية المسندة الى السيد / ٠٠٠ في سيجل الحركة ونقسا للنظام المتبع وطالبته بذكر الاسسباب التي دعته الي هذا المسساك المخالف لما جسرى عليه نظام العمل ، وقد رد المدعى كتابة مبينا الأسباب التي اسستند اليها في عدم اثبات الواقعة المذكورة بالسسجل ، ومن ثم يكون التحقيسق المذكور قد استوفى مقوماته الأساسية بما يجعله مسندا للمساطة الادارية متى كات النتيجسة التى انتهى اليهسا قد استخلصت اسستخلاصا مسليما من الوقائع والاتلة التي اشستمل عليها ، وهو ما كان يتعسين أن يتصدى الحكم المطعمون نيه لبحثه واسمتجلائه اثباتا او ننيا ، أما وقمد

ذهب الى الحراح التحتيق وهمهم الاعتداد به بعقدولة أنه لمسم يعسسوفه القسومات والفسسمانات الواجبة ، فقه يسكون قد لخطأ فى تطبيساق التانوين وتأويسسله .

ومن حيث أن الجهــة الأدارية قد أستخلصت من التحقيــق أن العامليد أخل بنظام العمسل بالمكتب بأن احدث ضسجة اثناء العمل ووجه الغلظا غم لائقة الى بعض العسلمان بالكتب ، وأن المدعى بومسفه رئيسة" للبكت لم يثبت هذه الواقعة يسجل الحركة قامسدا التستر على خطسا المسامل المذكور ولما كان المستفاد من اقوال الشهود ان بعضهم نفيه الواتعة النسوية الى العامل المذكور وان يعض الاخر ترر أنه تكلم بصدوت مرتفع محتجا على تصرف رئيس آخسر غير المندعى لأته دون في السحل ما وقع فيه العامل المذكور من خطاً في العمل ، وأن زملاء أتبوه على هيذا السلك غم المالهف فتقدم باهتذاره الي جميع المساملين بالكتب 4 كما ترر المدعى مى رده على الاستجواب الموجه اليه أثناء التحقيق بأنه. لنت نظر العلل المشار اليه الى وجوب خنض مسوته والاتصراف الي عبسله ، غاسستجاب له وابدى اعتذاره عما بدر منه أزملائه جميعا ، وأضاف قبوله أن الواتمة كانت من التفسامة بحيث قدر أنه لا وجه لاتباتها مي سيعل العركة - لما كان ذلك قلته يخلص مما تقيدم أن المدعى ٤ بوصيفه رئيس المكتب والمنوط به البسات ما يقع من مخالفات لنظسام العبسل وحسن المسلوك عي سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لأسبباب سسائغة ينطق بها التحقيق على ما ساف بيانه أن ما بدر من مرؤوسه ٠٠٠٠ وما التسرن به من اعتذار هذا العسلمل لا يستوجب الانبسات في سجله الحركة ، ومن ثم غلا مطعن على مسلكه بمخالفة النظام المنسع أو بالتمستر على خطأ مرؤوسه ، وعلى ذلك مان قسرار الجزاء المطمسون فيه قد مسدر غير قائم على منسبب صحيح وجاء مخالف القانون متعسين. الالفسساء .

ومن حيث أن الحسكم المطعون فيه قسد أتنهى الى هسذه النتيجسة الذلك يتعسين الحكم برفض الطعن مع الزام البهبة الادارية مصروفاته . (طعن ٧٠٦ لمنة ١٤ ق سـ جلسة ١٩٧٨/٢/١٨)

قابسدة رقسم (٢١)

: المستحا :

علخص الحكم :

ان تضاء هذه الجكية قد جرى على أنه ليس ثباة ما يوجب السراغ التحتياق مع الموظف في شاكل معاين ولا بطلان على اغفال اجرائه في وضاع خاص •

(طعن ۹)) لسنة ٨ ق _ جلسة ٢٦/٢/٢٩١١.)

قامستة رقسم (۲۲)

: المسلمة

تحقيق التهمسة لا يشسترط فيه الكتابة سيادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٥ اسسنة ١٩٥١ سيارط ١٩٥٠ سيترط مسوى أن يثبت مضبون التحقيق الشغوى بالمحفر الذي يحسوى الجسزاء ولا يشسترط أن يحوى كل الوقاتع المسسوية إلى المسامل ٠

مِلْحُص الحكم :

ان قانون موظفى السدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ امسنة ١٩٥١ ... الذي يحكم الواتمة ... مصدلا بالتاتون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ ، يقضى الفترة الأولى من المسادة ٨٥ منه بأن يكون ﴿ لوكيل الوزارة او الوكيسل المساحة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توتيسع عقسوبتي الانسذار والخصم من المسرت عن مدة لا تجاوز ٥٤ يسوما غي المسسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد مسماع اتسوال الموظف وتحقيق دغاعه ، ويكون قسراره مسسبها . ، » واردفت هذه المسادة في فقرتها الأخيرة أنه ﴿ وفي جميع الأحوال يجسوز أن يكون الاسستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحسوي

الجسزاء ٤ • ولما كان الأمر كفلك وكان الشابت من اسمستقراء الذكرة الترر حررها السبيد عبيد كلية الهندسة ، أنها تنطوى عسلى شتين أولهما أنسه كرر سؤاله عن المدعى وتبين له أنه غيم موجسود بالكلية ثم جاءه المسدعمين في السماعة ٥٠ر١ مسماء وادعى انه كان موجمودا بجهة ما بالكليسة، وأثبت المسيد العبيد أنه تلم بالتحتيق مع المدعى في هذا الشأن وأتمسح له عدم صححة هذا الادعاء ، ومفاد هذا أن السحيد العبيد واجه المدعى بها اسنده اليسه من أنه بالمسؤال المتكرر عنه خسلال سساعات العسلي الرسمية نبين أنه ليس موجودا بالكليسة واستمع الى دفاعه في همهذا الشبسان والذي يتحصل في أنه كان موجسودا بالكليسة ولم يفسادرها ، ورغما عن أن السميد المميد كان قد تبين له بادىء الأمسر أن المسدعي غير موجسود بالكليسة ، الا انه أثبت أنه عاد وحتق هذا الدماع وتبسين لسه عسدم صحته . وبالنسبة للشق الثاتي بن الذكرة التي اثبت نيها السسيد العميد أن الدعى لا يباشر الاشراف على أعمال النظافة بالكلية عسلى الوجسه الرضى بالرغم من تحفيره مرارا ، غان عبسارة هذا الاتهسام تنطوى على ما يدل على أن السميد المهيد واجه المدعى بأنه لا يشرف عملي اعمسال النظانة المنوطة على وجسه مرضى كما مسميق أن واجهه بهسسا من قبل ومحسفرا أياه من تقاعمه في أداء واجباته دون أن يتلقى منسه دغساعا في هذا الشسان ، وذلك ببراعاة أن التحسنير لا يوجسه بداهسة الا في أعقساب تحقيسق تثبت فيه الادانة ، وأن في اقتسران شقى الاتهام المشار اليهما في مذكرة السيد العبيد والربط بيثهما ما يقيد أن مسبب تكرار السؤال عن المدعى في يوم تحسرير المنكرة كان اواجهته بأن أعمال النظامة ليست على وجهها الأكمل ، وأن التحديرات السابقة في هدا الشسان لم تنتج اثرها بها يقع بأن التحتيق الشفهي قد شبل الواتعة النسوية الى المدعى بشهيها ومؤدى ذلك كله أن السيد العبيد قلم بالمستحواب ألدمي والتحقيق ممسه شستماها وأثبت مضمون ذلك بالحضسر الذي يحسوى الجزاء ومن ثم ماته يكون تسد استعمل الرخصة التي أشسارت. اليها الفترة الأخسيرة بن المادة ٨٥ بن القسانون رقم ٢١٠ لسبقة ١٩٥١ مسالغة الذكر ذلك الآنه ليس القصود من اتبات مفسمون التحقيق الشفهي

عالمعضر الدذي يحوى الجزاء ، ضرورة سرد ما دار عى الوضوع عى محل

الاسستجواب بالمحضر تفصيليا بسرد كل وتقع المسسوبة الى المسالل

وبيان الأمسول التى اسستخلصت منها وذكر ما ورد على السسنة الشهود

بشائها وترديد دفاع المسالم وتقصى كل ما ورد على السسنة الشهود

ونفى ، اذ أن كل ذلك من شسائه أن يقلب النحقيق الشفهى الى تحقيق

كتابى وهو معا يعطل الحكسة من اجسازة التحقيق الشفهى وهى

تمسهيل العبل على ما نصت عليه الذكرة الإنسلعية للقانون رقسم ١٩٣

لمسنة ١٩٥٧ ، وأنها المعمود من ذلك انبلت حصول النحقيق والاستجواب

على وجه يسكن السلطة التفسائية من بسمط رقابتها القانونية على عسجة

على وجه يسكن السلطة التفسائية من بسمط رقابتها القانونية على عسجة

عبام الوتانع وصححة تكييفها التسائوني .

(طعن ٥١) لسنة ١٣ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٢/١

قاعسدة رقسم (۲۳)

: 13-41-

الفقدرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القبلةون رقم ٢١٠ السنة ١٩٥١.

الفسافة بالقبلون رقم ٢٢ السنة ١٩٥٧ - جواز أن يسكون الاستجواب
والتحقيدي شسفاها على أن يثبت مفسونة بالمحضر الذي يحوى الجسزاء
- القدوين والبسات مضمون التحقيق من الاجراءات الموهرية - القمسود
بذلك أن ينفسمن المضر خلاصة الاستجواب تكون معبرة بوفسوح عيسا
المستجوب فيه الوظف وما لجاب به على وجسه معبسر عن منحى نفاعه -مشال عن التسدوين غير المسدد الفسيون التحقيدة و

ملخص الفتوي :

ان المادة ٨٥ من تقسون نظام موظسفى الدولة رثم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١ المطبق على واتمة الدعوى والتي ريد حكمها تاتون المساملين رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ تجيز لوكيل الوزارة ولوكيلها المساعد ولرئيس المسلحة — كل من دائرة اختصاصه — توقيع عقويتي الانذار والغصسم سن الرتب عن مدة لا تنجساوز خمسة ولرسمين يوما من السسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المتسوبة الواحدة على خمسة عشر يوما ، وتطلب النص لسلامة توقيع الجسزاء أن تسمع أقوال المسوطف وأن يحتق نفاعه أوان يسكون الترار بالجزاء بسسببا ، وقد أضينت الى هذا النص نفرة أخسية بالمتدون مر ٢٧ لسسنة ١٩٥٧ تجيز أن يكون الاستجواب والتحتيق شسفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء وجاء بالمفكرة الإيضاحية في بيان الحكية من هسنده الفقرة أن المراد هو ﴿ تسسهيل العمل مع المحافظة على كانة الفسيانات » ومن هذه الفسيانات سماع أقوال الموظف وتحتيق على كانة الفسيانات » ومن هذه الفسيانات سماع أقوال الموظف وتحتيق خفاعه وتسسبيب قرار الجزاء وتدوين مضمون التحقيق أو الاستجواب ،

وان المستفاد من نص المساد 40 المسلر اليه أن الاصل هو المحتيق الكتابى الذي يدون كابلا وعلى علاته ، واسستثناء من هذا الاصل الجيز اجراء التحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه في الحضر المذي يحموى الجزاء ، أذ يعتبر اثبات هذا الموضوع على حالة التحقيق الشفهى بديسلا عن تدوين التحقيق كليلا غي حالة التحقيق الكتابي ، ويعتبر التدوين والبنات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية لتعلقهما بالفسمانات الاسلمية في التحقيق من الاجراءات الجوهرية لتعلقهما بالفسمانات

ان اثبات مضمون التحقيق او الاسستجواب عى المحضر الذى يحوى المسراء لا يعنى ان يثبت المحقق الاسسئلة والإجابات عنها كاملة وعلى علانها كما هو الشأن في التحقيق الكتابى ، والا كان ذلك اهدار لما اسستهدغه المسرع من التيسسير على الادارة وتسهيل العمل ، كما لا يعنى حجيها لا يعنى المساحدة المسرع من المتعسار على جزء منه لأن في فلمك اخسلال بالفسسماتات المتررة في التحقيق لكن المسحود من اثبات منسمون الاستجواب في المحضر المسندي الحراء هو أن يتضمن المحضر خلاصة للاسستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجساب به على وجسم معبر عن منحى دفاعه ، غاذا لم يسسنون محضر الجسزاء هذه المنساس،

فان الاسسنجواب يكون قد جاء على خلاف حسكم القسانون غسير مسستكمل. الضسمانة الاساسية التي يقسوم عليها التحقيسق .

ان العبارة التى مساقها القرار ، من أن المدعى لم يبسد لدى مواجهته بما نسب اليه عسفرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مفسمونا محددا يصلح لتحقيق شسنهى بحسب المعنى المهوم من نص المسادة ٨٥ المسسار اليه ، أذ لا تعدو هدف العبارة أن تكون تعبيرا عن رأى سسائل في أجلة مجهلة المسئول ، وهي لا تنم عن كون المسئول مقرا أو منكرا كما أنها تحتمسل التأويل ، فقد تقييد أن المدعى لم يقدم على الاطلاق عنرا متسولا ، كما تنيد أنه تدم بالفصل عسفرا راة المحسقق بحسب تقسديره غير متبول وأن كأن في الواقسع غير ذلك ومتى كان ما البت في الحضر كمنسون للاستجواب مجهسلا على هذا الوجه من جهة ، ومثاراً للتأويل من جهة أخرى ، فسأن ما البت في الحضر تجهة أخرى ، فسأن ما البت في الحضر تجهة أخرى ، فسأن ما البت في الحضر تجهة أخرى ، فسأن المستجواب الشسفهى وتكون ما البحسة الادارية قد أغنات بحق البات مصسون الاستجواب الشسفهى وتكون

(طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق ـ جلسة ١٩٦٧/٤/١٥)

قاعسدة رقسم (۲۶)

المحسدا :

جواز أن يسكون الاسستجواب والتحقيسق شسفاها على أن يشبته مضسجونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء — البات مضسجون التحقيق الشفوى بالمحضر السذى يحوى الجزاء — ايس مقصسودا منسه ضرورة سرد ما دار في الموضسوع محل الاستجواب تقصسيليا بسرد كسل الوقائس المسسوية للبسوطف والاصول التي استخلصت منها وتسرييد دفاع المسوطف وتقمى كل ما ورد فيسه — يكفى البسات مضسجون التحقيسق أو الاسستجواب وما المسفر عنسه في شان ثبوت الذنب الاداري قبسل المسوطف •

ملخص الحكم:

ليس المتصود من البات مضمون التحقيق الشموى بالحضر الذي

يعوى الجزاء شرورة سرد ما دار على الوضسوع محل الاستجواب بالمخرز تقصيليا بسرد كل الوقائع المسسوية للمسوطة وببان الامسول التي استخلصت منها وذكر ما ورد على السنة الشسهود بشأنها وترديد دفاع المسوطة وتقصى كل ما ورد على السنة الشسهود بشأنها وترديد دفاع المسوطة وتقصى كل ما ورد غيه من وقسائع ولالة البسات ونفى وترجيسع الانهام على اساس دفع ابداه المسوطة اذ كل ذلك من شسأنه أن يقلب التحتيق الشفوى وهو تسميل المبل على ما نصت عليه المذكرة الإيشاهية المتقانون رتم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وإنها المتصود من ذلك هو اثبات حصسول التحتيق أو الاستجواب على المتحقق أو الاستجواب على شأن ثبوت الذنب الادارى تبل الموظف باعتبار أن هذا المنتب الادارى هو السلطة هو المدتى يكون ركن المسبب عنى القرار التاديبي مها يمكن المسلطة ومسحة تيام هذه الوقائع وصسحة تنام هذه الوقائع وصسحة تكيام هذه الوقائع وصسحة تكيام هذه الوقائع وصسحة تكيام المتساؤني و

(طعن ٤٤٩ لسنة A ق _ جلسة ٢٦/٢/٢/١١)

قاعسدة رقسم (۲۰)

البــــدا :

الإجرادات الواجب اتباعها في التحقيق الذي يجرى مع الحوظف مواجهة المحوظف بالخالفة المسندة الهسه من الضماقات الأسساسية الذي يجب توفسيرها ما المسادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية القانون نظسام موظفي المساونة مراحة عندا المساونة مراحة المساون ٠

ملخص الحكم :

بيين من الرجسوع الى الأحكام التفاهسة لتأديب العليان أنها تهسده في مجبوعهسا الى توفير الضمانات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائلة بفيسة الوصول الى الحقيقة ، ومن الضمانات الجسوهرية التي حسرص

(م ٤ - ج ٩)

التسارع على مراعلتها مي التحقيق الاداري المواجهة وذلك بايقك المكهل ملن حقيقة التهبة السنده اليه واحاطته علما بمضاف الاطلة التي تشيير الى ارتكابه المخالفة حتى بستطيع ان يعلى باوجه دغاعه . وفي ذلك تنص المادة . ٥ من اللائمة التنفيدية لتاتون التوظف على أن يطو المستق على المسوظف الذي نسبت اليه المخافة أو الخروج عسلى متنضى الواجب ملخص ما أسفر عنه التحتيق من ادلة وقرائن اخدا من الأوراق ومن السوال الشكهود ويثبت حصول التلاوة في المحضر ويدون اجابة الموظف عليها تقصيلا ثم يحتق دغاعة واذا استشهد بشهود نغى وجب استدعاؤهم وسوالهم ويلزم حتى تؤدى مواجهة العلل بالتهمة غليتها _ كفيهانة اساسية للعامل ... ان نتم على وجه يستشمر معمه العمليل ان الادارة بسبيل مؤاخنته اذا ما ترجحت لديها ادانته حتى يكون على بينه من خطــورة موقفه فينشــط الدفاع عن نفســه . وليس يغني عــن هــذه الواجهة مجرد التول بأن الخالفة ثابتة ثبوتا ماديا لا تسبهة نيه ـ ذلك أن الحسكم على ثبوت المخالفة وانتفائها مرده الى ما يسعفر عنسه التحتيق الذي يعتبر توجيسه التهمة وسؤال المفسالف عنها وتحتيسق دغاعه في شانها أحد عنساصره الجوهرية ومن ثم يكون سسديدا ما ذهب اليه المسكم المطعون هيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الأولى المسوية إلى المطعون ضدها من شكوى السيد / ٠٠٠٠ واجْابة الطفيون ضدها عليها بطريقة غير مباشرة غير سسليم ويكون قرار الجزاء باطلا لعبب في اجراءات التحتيــــق .

(طعن ١٠٤٣ السنة أ ق شاجلسة ١١/١١/١١١)

قاعسدة رقسم (٢٦)

البستوا :

لا يشسترطُ أن يَحَلَف الشهودَ اليمسين في التحتيسق الذي يجسريه رئيس المسلحة أو من بنيب اناك من موظفها .

عِلَمُمُن الْحُكُمُ :

انة وأن كان القسانون وقع ٢١٠ السينة ١٩٥١ ، معدلا بالقسانون وقع ٧٠٠ السينة ١٩٥١ ، معدلا بالقسانون وقع ٧٠ السينة ١٩٥١ ، قد نص في المسادة ٩٠ مكر اعلى النسانون مكر اعلى ان تكون القسانون القسانون السينة ١٩٥٨ في المسادة ٧٠ الا ان هسذا مقصور على التحتيف الذي يجريه مجلس التاديب في الخسانة الأولى والنيابة الادارية في حسالة الثانية حولم يشسترط المقانون ذلك بالنسبة للتحقيق الاداري الذي يجريه رئيس المسلحة أو من ينيه لذلك من موظفيها وعساني ذلك عان عدم قسام المحقق وهو مدير المستشفى حباطيف الشسيند

(طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ ق حجاسة ١٢/٢/١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۲۷)

: 13:40

ألاقــرأر من المُخْلِق يغنى عن التحقيــق معه ــ تعــريح القــــكية لا يجدى لان دورها يقف عند التبليــغ بالشكوى ــ اكراه ــ اختلاف مطــول الاكــراه المطل اللاترار عن معــرد الخشــية .

ملخص الحكم :

ان الترار الصادر بنصل ابنة الدعى تسد استخلص ما استند البها استخلاف ساسقة والذى تضمن الاقرار الذى كتبه ووقعته والذى تضمن تنصميلا كابلا لوقائع الوضوع ، ولا ثبك ان مثل هذا الاتسرار بفئى تهملها عن اجراء اى تحتيق آخر ، ادفيه اترت الطالبة المذكورة بما يكشف عن اعوجاج شديد فى المسلوك لا تؤتين معه على الاستمرار فى الدارسة بالمهدد الذكور ليس فقط جفاظا على سمعة المهد وانما تصورنا لزميلاتها بالمهمج الذي تصديرنا لزميلاتها أصطحيت طالبية الذي تصديرا الهدانية المحاصدين على المحاسد الذكور المسار الله انها أصطحيت طالبية الذي معها واشركتها في مغايرتها ، ولا جدال ان مثل

هــؤلاء الطالبات يجب لخذهن بالتسدر اللازم من الشسدة املا عي ردعهن ومنعهن من الانطالاق عى هذا الطريق الذي يتنساني تماما مع الدين ومع البيئة الصرية والتول بغير ذلك ، واخذ مثل هدده الأمور باللين والتساهل لا شك يؤدى الى اضرار بالغة مسواء بالنسبة للعلم والتعليم او بالنسبة للاسرة والمجتمع ولا وجه لمسا ذهب اليه الحكم المطعون غيسه من تجسريح الشاكية للتشكيك في الواقعة التي ابلغت عنها ، ذلك لأن دور الشكية وتف عند حد التبليسغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السسيرة وتعد انحسرافا شديدا السلوك المالوف ، فايا كان الرأى في السلوك الشخصي الشاكية ، غليس من شائه أن يؤثر في الواقعة ذاتها التي اللغت عنها ، اذ الرد في النهاية هو تبسوت الواقعة من عسمه بغض النظسر عسن شخص المِلغ مجهسولا كان أو معروفا ، منحسرفا أم مشسهودا لسه بالاستقابة ، مكثير من الانصرافات يكون مصدر التبليسغ عنها شكوى من مجهسول ويكشف المحص عن قيام ما يسؤند مسحة السوقائع أنتى تضمينتها الشكوي ، كذلك تطرح المحكمة كل الاعتبارات التي مسلقها المدعى للتشسكيك في معلول الاقرار الذي كتبته ابنته من نلحية اختسلامه مى بعض التفصيلات مع الاقرار الذي كتبنسه زميلتها ، ذلك أن كسلا من الاترارين قد اتفسق في جوهره وهو توجه الطالبسات الثلاث الى منسزل اختلين فيسه مع غرباء كما أنه أيس مسحيحا ما ردده ألمدعي وسايره فيسه الحكم المطمون فيه من أن الاقرار الذي كتبته أبنة المدعى كان ولبعد اكراه مرده الرهسة من المسوقف المام المسئولين بالمعهسد وسنهم وكيلة المعهد. التي توصيف بطريق الخديمة الى استكتابها الاقرار ، ذلك لأن الطالبة المذكورة ارتضت كتابته وكون هذا الاتسرار قدتم في حضور السادة عميد المهد ووكيلة المعهد والاخصائية الاجتماعية لايعنى أن يكون شسابه اكراه أدبى اذ أن المسركز الوظيفي لهؤلاء وما له من مسلطان هي نظسر طالبات المهد لا يسبقه على اصحابه من اختصاصات لا يعدد اكراها ما دام لم يبتسد الى الطالبة بالآذي المسادي والمعنوى ومجرد الخشبة لا يعد غرين الاكراه المبطل للاقرار لا معنى ولا حكما ، اذ لا يمكن أن يستخلص

من ظسروف الدعوى وملابساتها تاثر ارادة الطائبة المستكررة من ذلك السلطان حين كتبت اقرارها ، عالنفوذ الادبى في ذاته لا يكفى وحسده الم يتتسرن بوسطل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غسرض غير مشروع وغنى عن التسول أن مسلك وكيلة المهد في تكليف الطائبة المذكورة يتكلبة اقرار مما سسبق أن القتله على مسلمها شسخويا ، هو المسلك الواجب بحكم وظيفتها في القيام على تنفيذ لوائح المهد وتحقيق المسلحة العامة المقسودة من هذه اللوائح ، عهذا التسكليف مشروع في الوسيلة والفائح ،

(طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق _ جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥)

قاعسدة رقسم (۲۸)

: مداعه : المسلما

استدعاء الوظف التحقيق مصه في مخالفات مسحولة اليه سعدم انكار العسامل استدعاء التحقيق ساعتبار ذلك تسليما منه بمسحة حصول هذا الاستدعاء ستقويته بذلك فرصة النفساع عن نفسه واهداره ضحالة اساسية خولها له القسانون سجهة الادارة في حسل من توقيسع الجسزاء عليه مما لديها من ادلة ثبوت غسده ه

ملخص الحكم :

مسم وكذلك الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ من مايسو سنة ١٦٧١ كلهسا واستدعى اليه المديرية اكثر من مرة بالتسجيسل على هذا الدغتر وغيره وارسسل اليه بالبسريد ولكسم لم بعضر وهذه فوضي وانتهسارية ومخلفات صريحة واضحة وبنه عليه بضرورة حضسوره الى المديرية لسؤاله على كل هذه المخالفسات وغيرها » واذ لم ينكر المدعى استدعاءه للتحتيسق على هسذا النسسو غلته يكن على الواقع من الأمر قد مسلم بصحة حصول هذا الإمستدعاء وبانه رئض الإمستجابة لسسه .

ومن حيث أنه بابنناع الدعى عن تلبية استدعاته التحقيق معه في المخالفات المنسوبة اليه يكون بذلك قد فوت على نفسه فرسة الدفاع واهدر بذلك ضمانة اسلسية خولها له القانون ، وعلى نفسك تسكون الادارة في حل من توقيع الجزاء عليسه مما لبيها من اذلة ثبوت ضدده .

ومن حيث أن المخانفة المسار اليها ثابتة في حق المدعى من واتسع مسجل الحضور والاتصراف الخاص بالمسجد المذكرر ومن مذكرة المسيد مغتش المحضور والاتصراف الخاص بالمسجد المذكرر ومن مذكرة المسيد مبتش المسلجد المؤرخة في ١٠ من مليو مسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يكون قرار مجازاته عن هذه المخالفة بخصسم ثلاثة أيلم من مرتب لاستهتاره بواجب الرظيم في مع هرماته من اجره المدة التي تخلف عنها ولم يؤد فيها عملا ، قد تمام على مسببه الصحيح المونا وبناء عليه يسكون الدسكم المطمون فيسه المسلدر في الدعسوى رقم لاه لسسنة لا المتشائية صحيحا بدوره بها لا مطمون عليه فيسا قضي به من رفض طلب الفاء هذا القسرار .

ومن حيث أنه لما كان الحكمان المطعون فيهما قد مسادفا الصواب فى الواقع والقسانون على ما تقدم بيانه فقد تعين الحكم بقبسول الطعن شكلا ورفضه موضسوعا ،

(طعن ۸۷ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲۱/۱۲۸)

قاعدة رقيم (۲۹.)

: المسلما

هى الموظف او المابل فى سماع اقواله وتحقق دفاعه ـــ لا يسوخ وقد اتيح له ذاك ان ينتسع عن الاجابة أو يتسمك بطلب احالة التحقيــق إلى جهة آخرى ـــ لجهة الادارة ان تجــرى التحقيق بنفســها ـــ لا تلتــزم بلحائـــه الى الترــــة الادارية ما دام القـــــــةون لا يلزمها بذلك ،

ملخص الحكم :

اذا كان من حــق الوظف او المسليل أن تمسيع اتواله > وأن يعقق دعامه > الا إنه وقد اتبع له ذلك كله > غلا يسرع له أن يعقب عن الإجلية او يتمسك بطلب احالة التحقيق الى جهــة اخــرى ، ذلك أن من حــق المحارة الادارة - وفي الطمن الراهن الهيئية الزراعية المرية - أن تحسري التحقيق ينفسها > وهي اذا كان فلك بن حقها > مثنها لا تحيل على احالته الله النيابة الادارية ما دام أن المتارف لا يأزمها بذلك ، عقه أن المسلوع المنافقة أن المسلوع المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق _ جلسة ١٦٠٧ /١٩٦٥)

قاعستة رقسم (٣٠)

البــــدا :

عدم سهاع اقوال شاهد أيس من شساته أن يغير وجه الرأى غيسا

انتهى اليه التعقيسة ــ لا يرغب بطلان قرار الجزاء الذي اسستند الى هسذا التعقيسيق •

مِلْحُص الحكم :

وان كان الله المدعى قد استشهد بشهد الم تسبع اتوالهما غير ان القرال هذين الشاهدين حتى مع التسهيم جدلا بأنها سنجىء فى مسالح المسدعى قلا يجوز ان تؤدى الى ترجيح دغاع المسدعى او الاهدف بها بعد ان وقسع سنة بن رؤساء المدعى على المذكرة التي تدهسا رئيس لجنة تقدير المرجسات والتي اثبتت نيها الالفاظ التي صدرت عن المسدعى وعلى فلك غان عسم مساع اتوال هذين الشاهدين ليس من تسانه ان يعسير وجه الراى نبيسا انتهى اليه المتعيسق ، ويكون الجزاء قد مسدر مستندا الى الهرسول ثابتة في الاوراق .

(طعن ٧٧٥ لسنة ١٣ ق _ جلسة ٢٢/٢/١٩٦١)

قاعستة رقسم (٣١)

البــــدا :

امكان المتهم ان يبدى ما يراه من دفساع امام المحكمة التلدييسة لا يسمنتهم معه دفعه ببطلان التحقيق اسمنتادا الى الاضلال بحقمه فى الدفسماع ٠

ملخص الحكم :

لا يعيب التحقيد ، وكان في مكنت ان يبدى ما يسراه من دفاع الهم الحكية التاديبية ، اذ هي مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيد السسابقة ، اذ يواجه فيها المنهم بما نسب البه ، وكان يمستطيع أن يتدارك املها ما فاته من ومسائل الدفاع ، بما يجعل دفعه ببطالان التحقيد في السنتذا الى الإخلال بحته في الدفاع دفعا لا يمستقيم في الواسم في التساون .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٤ ق _ جلسة ١/٢/١٩١١)

قاعسدة رقسم (۲۲)

: [2______4]

التيسلة الادارية غير مقيدة في مباشرتها لاجرادات التحقيق والاتهسام بميمساد ممين أو بوجوب نقديم شسكوى المها من صساحب العمل — مجسال تطبيق حكم الملاة ٦٦ من القانون رقم ٩١ أسسنة ١٩٥٩ الخساص بقسانون العمسال هو حيث يتولى مساحب العمل حسق الاتهسام والتلايب — النيابة الادارية لا تقييد بحكم هسذه المسادة .

ملخص الحكم :

ليس في أحكام القسانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أو نيمسا احال اليه من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يتبد النبابة الإدارية في مداشرتها لاجراءات النحقيق والاتهام بميماد ممين ، أو بوجوب تقسيم شكوى اليها من صاحب العمل ، والمستفاد من نص اللدة ٦٦ مسن التانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى ماحب العمل حـــق الاتهام والناديب ، فينقيد بالمواعيـــد والاجراءات المنصـــوص عليها فيها _ ولا وجه امسلا للتول بوجوب تقيد النبابة الادارية بالمعساد المنصوص عليه في الفترة الثانية من تلك السادة ، بمتولة أنها تنطسوي على حكم اكثــر سخاء العلمل يحتق له مسامانا ، يحول دون اتخاذ مساحب الميل ، من ارتكابه لخالفة ما ، وسيلة الى تهديده الى أجل غيير مسمى عن طريق انهامه بها في اي وقت يشاء اذ نضللا عن أن ذلك مسردود بما نقدم ذكره ، قان في تولى النيسابة الادارية اجراءات التحقيسق والاتهام ما يكفل للعمال من الضمانات مالا يحتقم ثانون العمل ... كما أن المشرع قد اسستهدف بالخضاع بعض الشركات والهيئسات لقانون النيسابة الادارية ، تعتب المخالفسات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها ، ويتفاضى عنيسا القائبون غلى الإدارة اهبسالا أو تواطسؤا ،

(طعن ١٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢/١/١٦٩١)

قاعبيدةِ رقيم (٣٣)

: المسلما

على النسابة الإدارية أن تستهر في التحقيق الذي تباشره حتى تنخط قرارا في شباته - ليس للعهة الإدارية أن تتصرف في التحقيق إلا أذا لحالت التسابة الإدارية الأدارية الأدارية الأدارية الأدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية التحسيف التحقيق في ضدود ما يستخر عنسه تحقيسان التيابة الدارية بالتصرف في التحقيق في ضدود ما يستخر عنسه تحقيسان التيابة الملهة - قرار الحفظ الذي يصدر من الجهسة الإدارية قبسان أن تشيي التيابة الدارية الي قرار في التحقيق - بلطل .

مَلْجُص الْحُكم :

انه اذا تولت النياة الادارية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بنساء على ما كشسف عنه اجراء الرقابة او بنساء على الشمكاوى الامراد والهيئات الني يئبت المحص جديتها عان لها بل عليها أن شستبر عى التحقيق حتى تتخذ قرارا عى شانه دون أن يتسوقف ذلك على ارادة الجهة الادارية - كما أن لها من تلقاء ذاتها أن تحيسل الاوراق الى المحكمة التأديبية منى قدرت أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصص من المسرقب لاة أذا إحالت البيابة الادارية الاوراق اليها عى الأحسوال المسابق الإشارة اليها - وليس للجهة الأدارية الإدارية الإدارية الأدارية المناسبية الإدارية الإدارية المناسبية الادارية لإختصاصها عن طريق مطابقها بالكف عسن السيمية عن التحقيق أو عن طريق المسابق الإدارية الادارية المناسبة الادارية قبل أن تنتهى النيلة الادارية الى قسرار عن شائه حكيا أنه أذا رأت النيابة الادارية تبسل أن تحدد المسابق الإدارية المناسبة الادارية تبسل أن تحدد المسابق الإدارية المناسبة الادارية تبسل أن تحدد المسابق الإدارية المناسبة الادارية المناسبة الادارية المناسبة المنا

هى التحقيق هى شان هذه المسؤولية على ضسوء ما يسغر عنه تجفيقه النيابة الملبة وهذا ما انصحت عنه المحدة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ من قرار رئيس الجمهورية المضلوات المصندة التى رسمتها النصوص لا تدع للجهة الادارية مسبيلا لقسوار الحفظ تبل أن تتخذ النيابة الادارية تسرارا بشان النصرت عي التحقيق وقد استهف القانون بذلك أن يضع المركز الواقعى للنحتيق بجميع تضميلاته وما انتهى اليه تصرف النيابة الادارية عن شسانه المام الجهسة الادارية عبل أن تصدر قرارها حرصا بنه على مسلامة هذا القسرار وعلى من التأثير سولا جدال في أن تعمليل هذه الفسانة مهة محلية بعيده النيابة الادارية على رأيها غيما لو اغتارت لحالة الوراق المؤسسوع الهم المحكمة الناديية سو وتأسيسا على ما تقسم على قرار الحفظ الذي يصدر المجهة الادارية على رأيها غيما لو اغتارت لحالة الوراق المؤسسوع الهم المحكمة الناديية سو وتأسيسا على ما تقسم على قرار الحفظ الذي يصدر يكون مضوط المهمة الادارية عبل أن تقديمي النيابة الادارية الى قرار مى التحقيق.

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٧)

قاءستة رقسم (٣٤)

المِسسدا :

على النيسابة الادارية أن تستبر في التحقيق الذي تباشره حتى تتخسف قسرارا في شاته سالا يجسوز للجهة الادارية أن تتمرف في التحقيسق الا: إذا أحالت النيابة الادارية الأوراق البهسا •

ملخص الحكم :

اذا تولت اليتابة الادارية التحتيق ، سواء بناء على طلب الجهسة .
التى يتبمها الموظف ، او بناء على ما كثبف عنه اجراء الرتابة الادارية او بناء على شكاوى الأسراد والهيئات التى يثبت المحصص جديتها ، على لها على ها ان تسلتم في التحقيق ، حتى تتخذ قرارا في شاته دون أن يتسوقف ذلك على ارادة الجهسة التي يتبعها الموظف ـ ولا يجوز

الملك الجهسة أن تتصرف عى التحقيق الا أذا أحالت النيسابة الادارية الأوراق المهسسسيسا .

(طبن ١٤٤ لسنة ١٤ ق -- جلسة ١/١/١٩٦٩)

قاعسدة رقسم (۲۵)

المسلطا :

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النسابة الادارية رقسم ١١٧ ولاسة ١٩٥٨ والسادة ١٤ من المادعة الداخلية للنسابة الادارية المسادرة بقسرار رئيس الجمهورية رقسم ١٤٨٩ اسنة ١٩٥٨ ان المشرع في الجسرائم المتلابية قص مسلطة تفتيش مثائل العاملين على اعضساء النيابة الاداريسة وحسدهم يجرونه بالشروط والاوضساع التي ندن عليها القسادن سيتريب على ذلك انه يعتسع على الرؤساء الاداريين نفتيش مثائل المسلماين ومثال هذا التفتيش لو حسدت يكون باطلا سافظ المثائل المسلماين ومثال مقاون التبابة الادارية جاء عاما ومطلقا وينصرف الي المسلكن الخاصسة والى المساكن الحكومية على حد سسواء حتى لو كانت ملحقة بمكان المهسل طائسا أنها مخصصة فعلا الاقابة والمسكن و

- ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من أوجه الطمن والخاص ببطلان الاجراءات تأسيسا على أن الدكتور ، ، ، ، ، هدير القسسم الملاجى بصديرية الشئون الصحية بقنا بتفتش مسكن الطاعن دون الحصول على موافقة مريحة منه أو أن يسكون ماذونا بذلك من المسلطة المختصبة قاتونا ، فان المادة ع) من المستور تنص على أن الممساكن حرمة فلا يجسوز دخولها ولا تفتيشها الإبار قضائي ممسبب وفقا لأحكام القادون ، وقد نظم كسل من قانون الإجراءات الجنائية وتاتون النيابة الادارية الضوابط والاحكام الخاصة بتفتيش المنسازل في المجال المدنى يسرى فيه ، فتضهنت المسادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ المسنة ١١٥٨ النص على أنه يجوز لدير علم النيسابة الادارية أو من يغوضه من الوكيلين في حالة التحتيسق أن ياذي: بتقتيش اشمخاص ومنازل العاملين المسموب البهم المخالفة الماليمة أو الإدارية اذا كان هناك مبررات توية تدعو الى اتخاذ هذا الاجاراء ، ويجب أن بمكون الاذن كتابيا وان يباشر التحقيق احد الأعضماء الفنيسين م كما نصت المسادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيسابة الادارية المسادرة بقرار من رئيس الجمهـورية رقم ١٤٨٩ لسمنة ١٩٥٨ على أن يباشر تفتيش المسازل احد اعضاء النبابة الادارية .. وبيدو واضحا أن المشرع عي الجسرائم التاديبية تصر سلطة تفتيش منازل العساماين على اعضاء النيابة. الإدارية وحدهم يجرونه بالشروط والأوضباع التي نص عليها التسانون ، ومن ثم يمتنع على الرؤسساء الاداريين تفتيش منسازل الماملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطسلا ، وجدير بالذكر أن أغظ النسازل المنصوص. عليه في قانون النبسابة الادارية قد جاء علما ومطلقا فيؤخذ على اطسلاقه وينهم ف الى المسلكن الفامسة والى المسلكن الحكومية على حد سسواء حتى ولو كانت ملحقسة بمكان العمسل طائلا أنها مخصصة معلا للاقسسامة والمسكن ونيها يستطيع الشخص ان يأكل ويسستريح وينام مطبئنا الى انه هي ماوي من ازعاج الاخرين ، وغنى عن البيسان أن الحاق سسكن الطبيب. بمننى الوحدة الصحية الفرض منه توقير المحكن القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب السذي يعبل من الوحسدات الصحية المنشرة من الريف ، دون أن يسكون من شأن ذلك امتقاد هذا السكان صفة السسكن .

ومن حيث أنه لمساكان الثابت من الأوراق أن مدير التسسم العلاجي بمديرية الشسئون الصحية بقنا ، قد اقتصم مسسكن المخالف وقم بضبط ما به من تسذاكر طبية ، غان ذلك يكون قسد تم بالمخالفة القانون ، ويسكون التقتيش باطلا ويقسرت عليه بطلان الدليل المسستمد من التذاكر الطبية التي تم ضسيطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المسستمد من النفتيش البطل ، الا أن التحيققات والأوراق قد خلت تهاما من ثمة دليل آخر بنيسد قيام المخالفة الثانية في حق الطاعن سيما وانه لم تجرد عهدته ولم يظهار شُهة عَجِز بها ، واذ ذهب الحكم المُطمون فَيه غَير هذا المسذهب ، يسكون عَسد خَالِفَ العَسانُون ويتمين لذلك التضاء بالْفَاته ، والحكم ببراءُهُ الطّاعن .

(طعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٢ (

قاعسدة رقسم (٣٦)

المستدا :

عقدوية الفصل — غدم سماع الشاكين من التفقيد لا يبطله — استدعاء الشاكين لسماع الوالهم فقلا غيا فيه من الاعتباه مقله ليش ثبسة ما يازمهم بالحضور الادلاء بالتوالهم — عقوية الفضل — عدم الملاعة المناهزة بين المقالفة التلاييينة والمجراء — الماء قرار القصل لا يخل بكل السلطة المختصة بتوقيع جزاء تحر من بين الجنزانات المضوفين عليها في المسلحة المختصة بتوقيع جزاء تحر من بين الجنزانات المضوفين عليها في المسلحة من المقرفية المناهزة الأولى من المسادة ١٩٧٨ من قلدون نظام المسابلين بالقطاع العام رقم ٨٤ اسفة ١٩٧٨ — توقيع المقدوية يسكون خسلال سنة من تاريخ الحكم .

طخص الحكم :

ان ما ذهب اليسه الحكم المطعون نيه من أن المخالفة غير ثابتة في المطعون شده لا يقسوم على أساس صحيح من الواقع ، ذلك أن عسدم مسماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، فالافسافة الى أن استدماتهم للتحقيق فيه أزعاج للمبلاء ، فقه ليس ثبة ما يلزم الشساكين بالمفسور للدلاء باتوالهم ، ثم أن سماع أقوالهم غير منتج في التحقيسق بعسد أن شت من أقوال الشسهود المالمين بغرع البنك ومن اعتسراف المطعون شسده أنه خرج على منتفى الواجب في أداء أعمال وظيفته بنا يسيء الى شسيمة المنسك كوسسة مالية التبائية ، غان جهة القبل وتذ استنتف الى با لبت في حقيه على الوجه الذي اظهره التحقيق في مساطنه تأتيبيا غان ترازها في الحسة هذه يكون شستمدا من أصول غابة من الأوراق ، والسن كان ذال ها

إلى ترار الجـزاء وقد صدر بالفصال يكون بُشـوبا بالقلو بوصفه أقشى المعقوبات التلايبية التى توقع على المستبلين حيث لا تقيد المقدوبات المخصوب العلم وتقويمه وكان على البُسّات أن يبنته فرمــــة لا تقيد المقدوبات المسلاح حاله وليحقق النظـم التلايبين المُرص الرجُوه منه ، وبن بم مان المسلاح على المبعون غيه غيبا انتهى اليه من الغـاء ترار النصل والتعويض حجـولا على اسبه هذا الحكم يكون صحيحا غانونا ، ولا يضل ذلك بحق السـلطة المختصة عى البنك عى توقيع جزاء آخر على المطـون ضــده بن بين الجـزاءات المنصوص عليها عى البنـود من ا ـــ A من الفــر بن بين الجـراءات المنصوص عليها عى البنـود من ا ـــ A من الفــر الملك الأولى من الماحدان نظــام الملك المناع المام خلال مـــنة من تاريخ هذا الحــكم ونقا لاحكام الملك المناون المــنكور .

(طمن ٦٤٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٨٨١)

قاعسدة رقسم (۲۷)

: المسلما :

المسادر بالقسادون المليلان بالقطاع العام العسادر بالقسادور قم له المسادر بالقسادور قم له لمناهة المسادر القصود بالمكانية الاسسنجواب او التحقيق شسفاهة أن يثبت مضمونه بالحضر الذي يحوى الجزاء سالهنف من فلسك الشسات حصول التحقيق او الاستجواب وما اسفر عنسه من تبسوت الذنب الادارى أبسل المامل على وجه يمكن المسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صححة قيام الوقاع وصحة تكيفها القسادون و

مِلْحُص الحكم :

ان المتصدود بما اجازته المادة ٣١ من تسانون نظام المسلمانين بالتطاع العام رتم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ من امكانيسة أن يكون الاسسنجواب أو التحتيسق شفاهة أن يثبت مضمونه هذا التحتيسق الشفوى بالمضر الذى يدوى الجزاء والهدف من ذلك هو البات حصول التحتيق أو الاستجواب وما اسمقر عنه هذا التحقيق في شمان ثبوت الذنب الادارى تبسل المامل على وجمه يمكن للمسلطة القصائية بسط رتابتها التانونية على مسحة تيام الوقاع ومسحة تكليفها التسادون .

ومن حيث أن الأوراق التى تدمنها الشركة خالية من أنبيات ما جرى في التحقيق الشغوى الذي نتول أنه أجسرى مع الطاعن . بسل أن كل ما تضبئته هذه الأوراق هيو مجرد أشسارة في نبوذج مطبيوع الى حدوث التحقيق دون ذكر ما أبداه الطساعن الذي يجرى مميه التحقيق من أتوال بصدد الاتهام الموجيه اليه الأمر الذي يتسرته على أن تسكون قسرارات الجزاءات المطعون فيها قد صسدرت على خسائف ما يقفى بسه التسانون خليقة بالألفاء ويكون الحسكم المطعون فيه قسد جانب مسجيع حكم القسانون متعينا الماؤة والفساء القسرارات المطعيون فيها .

(طعن ٢٣١٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٩٨)

مّاعسدة رقسم (۲۸)

البــــدا :

المادة ٢٦ من القسانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٧٦ بشأن النقسابات المهالية.

المشرع اراد ان يكفل الانتحاد المسلم انقسابات المهال المسق في الاحاطة بما ينسب الى عضدو مجلس ادارة المنظمية النقابية من انهابات في جرائم لتمسلق بنشاطه التقلبي سالاً وجه الاخطار الانتصاد العام المهسال قبسل اجسراء التحقيق مع العضدو في المخالفسات المتماقسة بعمله الوظيسفي.

المشاسساة ه

ملخص الحكم :

أن المسادة ٦٦ من القسانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٧٦ بئسسان النقابات

العبالية تنص على أنه « يجب على مسلطة التحقيق اغطار الاتصاد العبالية تنص على أنه « يجب على مسلطة التحقيق اغطار الاتصاد النقابية من انهامات في جرائم تنطق بنفساطه النقابي وبالوعد المصدد لاجراء التحقيق قبل البدء في أجرائه ولمجلس الدارة الاتحاد ان ينيب أحب اعضائه إلى احد اعضاء النقلية العلية لحضور التحقيق وذلك ما لم يتضر مسلطة التحقيق مريقه » ويفصلا هيذا النص أن المشرع اراد أن يكل للاتحاد العلم لنقابات العبال الحق في الاحاطة بساينسب الى عضو مجلس ادارة النظمة النقابية من انهامات في جبرائم تنصلق بنفساطه النقابي وهو ما يهم الاتحاد العلم به ومصرغة كلفة الظروف المحيطة بالاتهام المسدوب للعضو النقابي متعلقا بمهارسته انشساطه النقابية والمسروب المضو النقابي متعلقا بمهارسته انشساطه

ومن حيث أن النص المسار اليه يتمين أن يقتصر مجله في مسود ما تقسدم على ما ينسب للعضو النقابي من الهسامات في جسرائم تتمسلق بنسساطه النقابي ، فاذا ما أفترف العشو مخالفات تتعلق بعيله في المشساة فلا تتربب على جهسة العمل أن هي أجسرت تحقيقات معه بشسائها ولم نقم باخطار الاتحساد العام للعمال به تبسل أجرائه .

ومن حيث أن الانتطاع عن الممل أو الانمراف تبال المساد بدون الذي أو رغض استثلام المليل لكتاب موجه اليسه من الشركة وها و ما نسب للمطعون فسده من مخالفات ، كلها أمور لا تتعلق بممارساته لنشاطه النقابي وأنها هي من الأمهور المتعلقة بممارسته لمهام وظيفته في الشركة ومن ثم يحدق لمسلطة التحقيق المختصة أن تجرى ممسه التحقيق عن هدده المخالفات دون حاجة لاخطار الاتحاد العسام لنقابات المحسسهال .

وبن حيث أنه يتضبح بن الأوراق ثبوت المخالفات المسبوبة للطامن (م ٥ -- ج ١) وهى غيابه عن العمل والاتصراف قبل المعاد والامتناع عن استلام المطلر موجه الباء من الشركة ومن ثم غانه بذلك يكن قد احسل بواجبات وظيفته ويكن قرارى مجازاته قد اصدرا ولا مطمان عليهما .

ومن حيث ان الحكم المطمون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب وتفى بالفاء ترارى الجازاء يكن مخالفا للتقون ، ويكون الطعن عليه مستند لأساس قاتونى سسليم ، الأمر الذى يتعين معه الحكم يالفاساته .

(طمن ١٥٨٤ لسنة ٧٢ ق - جلسة ١٢/٢١)

نست المادة ٧٩ من القسانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ بشسان نظسام المسابل الدنيين بالدولة على انه « لا يجسوز توقيع جسزاء على العسابل الا بعد التحقيق معه كتسابة وسسماع اتواله وتحقيق دغاعه ، ويجب ان يكون القسرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ، ومع ذلك يجسوز بالنسبة لجزاء الاتسفار والخصم من الأجر لدة لا تجلوز ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب الواتقيق شسفاهة على ان يثبت مضمونه في القرار المسادر بتوقيع المجسزاء ، عوجاء في المذكرة الإيضاحية المقسانون ٧٤ لمسنة ١٩٧٨ بصدد الحمام هسدة الملادة « ان الأصل في توقيع الجسزاء هو ان يسسبته تحقيق كتسابي مع المسابل المخالف حيث تسمع اتواله ويحتق دغاعه مع تسببب قرار الجسزاء ، غير انه في المخالف الت الصغيرة الذي يكون الجسزاء ان يكون الاستجواب او التحقيق شسفاهة على أن يثبت مضمونه في قرار المحسسة الها الاتفار او التحقيق شسفاهة على أن يثبت مضمونه في قرار الجسسيزاء .:.

كما نصت المادة ٨١ من التسانون ٧٧ اسمنة ١٩٧٨ على ان « ١٠ للمحتق بن تلقاء نفسه او بناء على طلب بن يجسرى مسه التحقيق الاسمناع الى الشهود والاطلاع على السسجلات والأوراق التي يرى المتنها على التحقيق ولجراء الماينة » وقد سميق ان اشرنا ايضا الى كلسفه الجهاز المركزى لتنظيم والادارة رقم 78 لسنة 1941 والمعدل بالكتابين الدورين رقبى 1 لسنة 1947 وهذا الكساب الدوري الدورين رقبى 1 لسنة 1947 وهذا الكساب الدوري محدلا بشسان نبوذج لائحة المخالفات والجزاءات المسررة لها واجراءات المتعقق مع العاملين بوحدات الجهاز الاداري للسدولة . وهذه النبوذج تسسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة ادارية عند امسدارها لانحسة المخالفات والجزاءات الخلصة بالتحقيق بالنسسة للمسابلين بهسسا .

الله يبيري الرابسية المحيدة بالمحقيق دافعيه الداليرية

قاعسدة رقسم (۲۹)

: المسلما

ملخص الحكم :

ان تسرار النبابة الادارية المسادر بحفظ التحقيق كان مؤقت المدم كعلية الأدلة ولم يسكن لمدم المسحة ولانتفاء الدليسل ومن ثم لا تسكون لسه حجيسة تحجب مسلطات الجهسة الادارية في توقيسع الجسزاء السذي قسسدرته ه

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ٢٢/٥/٥١٦)

قاعسدة رقسم (٥٠)

: المسلما :

ضباع اوراق التحقيق — لا يعنى مطلقا ستوط السنت الادارى المنى عليها على وجودها ثم تقدانها •

هلخص الحكم :

ان ضياع أوراق التحقيقات لا يعنى مطلقها سقوط المذنب الادارى

الذى أتبنى على تلك الأوراق مثى قسلم النليسل أولا على وجسودها تسمُ غقدانها ، ولما عن حدوياتها نيسسندل عليها بأوراق أخرى مسادرة سن المسخاص لهم صلة عمل وثيقة بها ،

(ملعن ٦٦١ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩/٥/١٦)

الألف دة رقام (١١)

البــــدا :

فتسياع ارزاق التطنيق او نشتها لأ يجفل القرار السادييي كلة مُنْتَرَع مِن غَير المسول موجودة ــ أساس ذلك أن ضياع سند المسق ما كان يعضميع للحقيقة ذاتها في شنى مجالاتها مدنيا أو جنائيما أو أداريا ما دام من القسدور الوصول الى هذه العقيقة بطسرق الاثبات الاخرى ... منساط ذلك وجود عنساهر تكبيلية تعين في مجبوعها مع باقي الفسرائن والشمسواهد ودلائل الأحوال القائبة في التسارعة على تكوين الاقتناع بهسا يهسكن أن ينتهن اليه الخنكم في ثنان القرار الطفؤن فيه ـــ قرينـــة الضحة المترضة غي القسرار الأداري لا تنهض وحدها نسسننا كافيًا لتَحَضَّيْنَ هَسَدًا الْقُسُرانِ مِنَ الطَّمِن فَيْهِ بِالْأَلْفَاءِ مِا لَمْ تَتْسُوانُوا أَلَى هِانْبُهَا ٱلْعَنْسَاصِ وَالْآمَلَةُ الْشَسَار اليها _ قرينة صححة القرار الاداري ليسمت قلطمة بل نقبل الدليل المكس - عبد اقابة هذا الديل يقسع على علق التضرر من القسرار - مقتفى هدذا المياء عنم خرطانه عدالة من سيبيل التمكن من أثيسات المكس بفعل الادارة السخابي أو تقطيرها ، متى كان دانتال الاقسات بين يديها وحسسها ، والمتنفث بغير مبرز مشروع عن تقنينة أو عجزت عن فقسك لفترة ان هلاك منشئنه بض قوة قاهرة _ علم تكثيم جَهَّة الإدارة احسال القسرار الثانيين اذ صدورة منه أو التحقيقات التي صدرت نتيقة لهذا ، وهلو مفردات الدعسوي من اي عنصر أو دليل اثبات يمكن أن يصلح أداة تجمل من المُستور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القَفْسَاء في شان ترجيح صححة هذا القسرار وسالهة استخلاصه ، وعدم تقسديم الحكوبة او ابدائها

ها ينفى او ينقض ما استند اليه المدعى من اوجه الطمن على سسلامة الحكم المسلدر بالفساء هسذا القسرار •

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان تضت بان الفهام القائم على ان عادم تقديم الوراق التحقيق الابتدائى او فقدها بجمل القارار المطاون فيا كانه منتزع من غير أصول موجودة هو فهام ظاهار الخطا ، فها كان خسياع أوراق التحقيق بل ضاياع مند الحق بضيع للحقيقة ذاتها في شات مجالاتها مدنيا أو جنائها أو اداريا ما دام من المسدور الوصاول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الآخرى ، وهاذا الدليل قائم في خصاومية هذه المتازعة على ما مسجله مجلس التاديب الابتدائى ثم مجلس التاديب الابتدائى ثم مجلس التاديب الاستثنائي في قراريها من خلاصة وما انتها اليه من دلائل التنمامي فيا انتها اليه من نتيجة ، هذا الى أن أوراق التحقياق الانصاصامي قد تسديت الى المحكمة أمام دائرة فحص الطحون .

ويخلص من هذا القضاء ان مناط عدم النبسك باوراق التحييق في هادة عدم تقديمها أو فقدها ، وعدم اعتبار القرار المطمون فيسه في هادة المثالة منتزعا من غير الصول موجودة ، هو امكان الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجدود عناصر تكيلية تنيد في مجموعها الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجدود عناصر تكيلية تنيد في مجموعها مع باتي القراران المنافون فيه غاذا لم تنوائل الاحوال القائمة في المنسان عيان القرار الملمون فيه غاذا لم تنوائر هذه العناصر والادلة غلا تفهض قرينة المسحة المنترضة في القرار الادارى وحدها سندا كافيا لتحصينه من الملطن فيه بالالفاء لأن هذه القرينة ليست تاطعمة بل انها تقبل الدليل المحدى ، وإذا كان عباء المامة هذا الدليل يقع على عاقق المتضر مسئ القرار ، غان مقتضى القاء ها اللهبء عليه الا يحرم عدالة من سببل التسكين من اثبات المكس بفعل الادارة السلبي أو بتقصيرها متى كان التبكين من اثبات المكس بفعل الادارة السلبي أو بتقصيرها متى كان دليا هذا الاثبات بين يديها وحدها وامتمت ، بغير مبرر مشروع ، عسن تقديمه ، أو عجزت عن ذلك لفقده أو هلاك مسنده بغير قوة قاهرة ولا مسيبا اذا كان دفاعه في تعييب القرار وشستقا من الاوراق المتضاحة .

لهذا الدليل ومنحصرا عبها > أذ لا يتبل أن يكون وضحه في حالة عدم تقديم الجهة الادارية – لسبب ما حلاوراق التحتيق المجتوبة على الإسبيك التي قلم عليها القرار > أسوا منه في حالة تقديم هذه الاوراق > فيتعدر عليه في الحالة الأولى سبيل أقامة الحديل على العيب الدذي يوجهه أني القرار وبذلك يحتبي القرار من الالفاء ويفلت من رقابة التضاء وتكسب الادارة بلهتامها عن تقديم الاوراق أو باضاعتها لها ميسزة غصيم عادلة نتيجة لموقفها السلبي أو تقصيرها عبينها يتاح نسه في الحالة اللائية أذا ما شدمت هذه الأوراق > أن يحص أجراءات النحقيق ويناقش النتيجة التي استخلصت منه > بها قدد يكشف عن عيب في القرار:

غاذا كان الشابت من الأوراق أن التسرار الملعون نيسه له وجسود وأن لم تقسم الوزارة بتقسديم اصله أو صسورة منه أو التحقيقات التي صدر نتيجة لها ، وأن يكن ملف خدمة المسدعي غلوا من أية أشارة أو صدى لهذا القسرار ، وناا كانت منردات الدعوى ، في خصوصية المنسازعة المطروحة ، لا تتضسمن أي عنصر أو دليل البسات يبكن أن يمسلح أداة تجسل سن المقتدة ألوصول إلى الحقيقة ، الأعسال رقابة القضاء ، في شسسان نرجيع صسحة القرار المنكور ومسالمة استخلاصه ، غانه أزاء عسم تقديم المسكومة أو أبدائها ما ينفي أو ينقض ما اسستند اليه المسدى من أوجه الملم على القسرار ، ولما سلف بياته من أسبله ، يكون الحكم المطمون فيه أذ تفي بالفساء القرار مثار المطمون فيه المسلم الدى من ذلك من آثار ، قسد أصساب الحق في التنبجة التي أتنهي اليهسا ،

(طعن ١١٥٣ لسنة ٨ ق - جاسة ٥/١/٦٢٣)

قاعسدة راقسم (۲۶)

البيدا:

فقد أوراق التحقيقات التي أجسريت مع الموظف فيما نسب البسه -- . عسدم تأثيره على قرار الجزاء ما دامت الواقعسة التي بني عليها ثابتة مسن لهراق اخسرى تطبئن اليها المحكمة وتؤدى الى التنبجة التى انتهت الهساء جهسة الادارة •

بلخص العكم:

اذا كان الواقعة التى اتبنى عليها الجزاء على المطعمون ضده المسل ثابت في اوراق اخرى تطهئن اليها هدده المحكمة وفيها كل الفناء عن التحقيقات المقتودة أو الضائعة فان الجهدة الادارية وقد اخدفت بالنتهجة التى انتهى اليها التحقيق الانضمامي وادانت المطعون ضده على السلمها نكون قدد بنت قرارها المطعمون فيه على أصل ثابت في الاوراق يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ولا مطعن على تقديرها ما دام أن هذا التقدير له سنده في الواقع كما وأن المقسوبة الموقعدة جاءت في الحسدود المرسسومة تاسونا .

(طعن ٧٦٣ اسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٩/٢/٦/٢٩)

قاعسدة رقسم (۲۶۳)

المِسطا:

رقابة القضاء الادارى على القسران الادارى بنوتيمسه — لا بسد لاعمالها ان نسكون التحقيقات التى بنى عليها القرار تحت نظر الحكمة — في حالة ضياع الاوراق الامساية لا بد أن يسكون الواقعة التى تنبنى عليها توقيع الجزاء اصل ثابت في اوراق اخرى تطبئن الهها — استطالة امسد التقاضى دون أن تقسم الادارة أوراق التحقيق الامساية أو تثبت قيام الواقعة بطرق الاتبات الاخرى — نجعل الجزاء قالها على غم سسبب أو على سسبب أو على سسبب أو سسبب أو سسبب أو سسبب أو سسبب أو سسبب أو

ملخص الحكم :

أن الجزاء التاديبي انسا يقوم على واتمسة أو وتائم محمدة تثبت

في هـق الموظف وتكون ننبا اداريا يمستاهل المقلب ، ولا بـد لاعمـال رقابة المحكمـة أن تكون هذه التحقيقـات تحت نظرها أو أن تـكون الواتمة التي أنبني عليهـا توقيع الجزاء لها أصل ثابت في أوراق اخسري تطهـنن اليهـا المحكمة وذلك في حسالة ضمـياع الأوراق الاصلية .

المناف المناف المناف التي استندت الى المطعون غسده وانبني عليها توقيع الجزاء عليه ليس لها أى صدى في الأوراق التسدية بيك الدعوى ، علم منكسف تفاصيلها ولا ماهيتها ، ولم تنسكر الحكومة أى شيء عسن الواقعة التي استندت المطهون ضده ، وكل ما قالته أن هناك متحقيقا أجرى دون أن تذكر عساصره أو مقوماته ، بل وقالت بصريب المسارة أنها لا تستطيع المرد على الدعوى دون أن يسكون الملها الأوراق التي أتبنى عليها توقيع الجنزاء ، غاذا قال الطعون غسده أنه لسم يرتكب وزرا يعساتب عليه وعجزت الحسكومة عن تقديم الدليل المتب المنافية الادارى كان التسرار المطعون فيه قد قلم على غير مسبب أو أن الاستبائية المنافقة المنا

وانه وان لم يسكن عسدم تقسدهم أوراق التحقيق الإنسدائي او نقسدها بمفسيع للحتيقة في ذاتها ما دام من المقسدول الوصلول الى هذه الحقيقة بطرق الابسات الأخرى ، ونا كان الثابت من الأوراق عسدم الإفسارة في أي منها الى هسذا التحقيق الفاقد ، بها يغيسد حصوله على النصو الذي ادى بالإدارة الى اسستفلاص الادانة منه ، وهذا في الوقت الذي لا تذكر الحسكومة عن تفاصليله أي شيء ، فاته ولا شسك يسكون من غير المقسدور الوصول الى الحقيقسة بطرق الإثبات الآخرى بعسد مفى هسذا الزبن ، خصوصا وقد أنسح المجال للادارة للاتبات علم تقسدم ما يثبت مسحة الاسباب الذي قام عليها الذنب الاداري المسوق على المطعون ضده بالقسرار المطمسون فيسه .

(طمن ١١٥٤ لسنة A ق ... جلسة ١١٥٢/٢/١٦)

قاعسدة رقسم ()))

: [3_____4]

فقد اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا مسقوط الغنب الادارى السؤى اتبنى على نتك الاوراق متى قلم الدليسل لولا على وجسودها ثم فقسدها واما محتسوراتها فيستدل عليها بلوراق صلارة من التسخلص لهم صلة عمسل وثيقسة بهسسا ه

ملخص الحكم :

من حيث أن هدذه المحكمة — ومن تبلها هيئة مغوضى السدولة — قد كلفت الجهة الادارية بليداع التحتيقات التي لجرتها النيابة الادارية في التفسية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقسرار المطمون فيه الا انها قررت بنقدها وعدم المشور عليها وأودعت ملف المضية رقسم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الماض بالتحقيق الذي اجرته النبيلة لرئاسسة الجمهورية ووزارة المعلى بحثا عن الأوراق المسلسر المها ولتحديد المسئول عن قصدها ولم يسفر التحقيق عن المشور على الأوراق المقورة أو شيء منها .

ومن حيث أن المسدعي قدم مذكرة تمتيبا على الطعن أوضح فيها أنه ثبت على وجه البقين ضياع أوراق التحتيق وأن عدم تقسيم هذا التحتيق بها بالنسبة له حرمانا مطلقا من أبداء أوجه السنغاع المستهدة أولا وأخيرا بنه ثم نفسلول المدعى في مذكرته المخاتفات التي اسندت أليسه وأنني من أجلها صدر القسرار المطمون فيه بمجزراته بخصم خمسسة عشر يوما بها لا يخسرج عها أورده في تظلهه من القسرار المطمون فيسه أو مورضسة الدسوى .

ومن حيث ان الشابت من الأوراق ان المدعى كان يشسمل وظيفسة وكبسل معرسة عبد الله مكرى النسانوية النجارية بالزقازيق ثم ندبتسه وزارة التربيسة والتعليم (الادارة العامة للامتحسانات) ارتاسة لجنسة امتحان نبلوم دراسسة التاتوية التجارية لعام ١٩٦٥ التي مترها معرسسة بورسعيد الاعدادية واذ كانت أعسال امتحان الثانوية التجارية أو الثانوية العسامة لا تتبع الديريات التطبيعية وانها نتبع الادارة المسابة للابتحسانات بوزارة النربية والتعليم باعتبارها تسؤدى على مستوى الجمهورية وكانتم السلطة التاديبية بالنسبة المخالفات التي يرتكبها المسابل اثناء مدة ندبه من اختصاص الجهة التي ندب المبل بها وذلك بالتطبيق للفترة الأخيرة من المسابدة ٦٣ من نظام المابلين المحنيين بالدولة الصادر بالقانون رقيم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ (وهو القانون المعمول به وقت مسدور القرار المطمون عيه عند من وكيل وزارة التربيسة والتعليم عن مخالفات السندت الى المدعى اثناء غنسرة ندبه المسابر اليها ويكون تد مسدر من مختص ويكون الحسكم المطمون فيه وقد ذهب غسير همذا الذهب تد خالف القانون ولخطأ في تطبيقه ويتمين المذلك الحسكم بالمفاته والتمسدى الشروعية القسار المطمون فيه وقد ذهب غسير بالمفاته والتمسدى الشروعية القسار المطمون فيه وضوعا .

ومن حيث أن تجريح الدعى للقرار الطعون نيه يقدم على المساس أن شواهد التحقيق تقضى الى بسراعته لا ألى ادانت على النتيض من النتيجة التى استخاصتها الادارة من هذا التحقيق وأن فيمسل الحكم على سلامة القرار أو بطلانه مرده ذلك التحقيق وصده الشذى ثبت نقده .

ومن حيث أن ضياع أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنبه الادارى الذى انبنى على تلك الاوراق متى قام الطليل أولا على وجودها ثم تقدها واما عن محقوباتها غيستدل عليها بأوراق صادرة من أشسخاص لهم صالحة عمل وثيقة بها .

ومن حيث أن الثابت من أوراق النظام رقم 478 أسسنة 1971 الخصوم من المسدعى إلى السيد مقوض الدولة لوزارة التربيسة والنعايم أن السسيد مدير التربيسة والتعليم بمحافظة بورسسميد ابلغ الادارة العسامة لملامتحانات. بأن طبيب اللجنسة الخاصة بامتحساقات دبلوم الدراسسة الثانوية التجارية للبنات ببورسميد قدم اليه مذكرة ضمنها أن وكيسل مدرسة عبد الله فسكرى التناوية التجارية بالزقائريق والمنتذب رئيسا للجنسة المشسار اليهسا تعمسله منه كملاخظة زوجت المدرسة بالدرسة الثقوية التغلية بالزغازيق وأن اللبنية للمتوسنة المكورة الحت من ضبغن الطلبات اللاتي يهتمن عن ذات اللبنة و وقد المرت النيسلة الادارية تعتيقا عن المؤشسوع (التفسية رتم ١٩٦١ المسنة ١٩٦٥ وهي التفية التي تفتيمت) وانتهت هيه الى استستاد المخالفات الاتية المسموع : ١ — لم يبلغ السنؤلين عن وجسود شستيقة رغم علمه بنلك ولم ينفذ التواعد والتغليمات التي يميل رئيسا لها بالنسبة ارئاسته لتلك ولم ينفذ المواعد والتغليمات التي يميل رئيسا لها الكسل بالنسبة ارئاسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة ، ٢ — نم ينفذ اللازم نصو وجرد زوجته كملاحظة باللجنية رغم عليسه بوجود شميتها المنكورة يوم ٢ من يونية سسنة ١٩٦٥ لحضور الامتصان وسمح لهسا باندي ومم علي المصول على الحمسول على شسهادة طبية تنيد أنها كانت عن حالة استسمان على خسلان المتيتة على شسهادة طبية تنيد أنها كانت عن حالة استسمان على خسلان المتيتة على شبرين ناخسيرها عن موجود الامتحسان .

وبناء على ما انتهى اليه التحقيق الشار اليه مسدر انقرار المطمون فيه بتساريخ A من مايو سنة ١٩٦٦ بججسازاة المدعى – عن المخافسات المفكورة – بخمسم خمسة عشر يوما من رانبسه وحرماته مسن اعسال الامتصافات لمدة خمس مسنوات .

ومن حيث أن الوتائسة المنصلة موضوعا بالدعوى ــ وهى وجدد الطالبة شتيقة زوجة المدعى ضسمن الطالبات اللاتى يمتحن في اللجنسة المذكورة التي يراسسها المدعى وتعمل بها السسيدة زوجته كملاحظة ثابتة من الإراق ومسلم بها من المشدعي سؤاءتي نظلهه أو في عريضة الدعوى أو في منكسراته .

ومن حيث انه من المفاقسة الأولى والتي هامسلها أن المسعن لم بيسلغ المشولين من وجسود شقيقة زوجته مسمن الطالبات اللاتي يهتعن باللجنسة رياسته رغم علمه بذلك ولم ينفسذ التطبيسات التي جسري

عليهسا العيل بالنبيسية لرياسته لتلك اللجنسة مع وجود الطالبينة الذكورة ، بان التعليبيات الخامسة بالابتواتات العلية ليينة ١٩٦٥ بروالتي تبيلم الدعى نسبخة منها بهنامبية نبيه لرياسة اللجنة تنهس في نقيرة ٦ وبين البند (اولا) الجاس بواجبات رئيس الجنبة بأنه عِلى رئيس اللجنبة ان يتحقسق من انه ليس بسين الطلبة من لهم مبسلة براية حتى الدرجة الثانثة -مَان وجد معليه ابلاغ ذلك الى الدير العلم للامتحانات والى رئيس لجنة الادارة من الحسال ، وأذ كاتب الطالبة المذكورة تعيير من برابتها الى شعبتها زوجة المدعى في الدرجة الثانية وتعسر كذلك في ذات الدرجة بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٣٧ من القسانون المدنى التي تنص على أن أتارب أحد الزوجيين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة الزوج الاخر ، وكأن المدعى يعلم بوجود شقيقة زوجته ضمن الطالبساته . اللاني يبتحن أمام لجنته من واقع صلة القرابة التي تربطه بالطالبة -المنكورة ومن واقسع كشوف اسماء الطلبة (كشسوف المساداة) التي سنمت له بسوم ۲ من يونيسه سنة ١٩٦٥ اى تبل بدء الامتحسان بثلاثة أيام ونلسك حسبها هو مستفاد من كتاب لجنة الادارة لامتحسان بيسلوم المهدارس. الثانوية التجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ الموجه الى الدعي والسدى أودعه ملف الدعوى تلك الكثيسوف التي أوجبت الفقرة ١ من البنسد ﴿ أُولًا ﴾ مِن التعليمات المسار اليها على رؤساء اللجان أن يقحمسوها، بمناية اذ كان ذلك ما تقدم غانه كان يتماين على المدعى أن يباغ. قورا كالم من الدير العلم للامتحانات ورئيس أجناة الادارة بوجاللود شـــتيقة زوجته ضـــهن طالبات اللجنة تنفيدا التطبهات المسار اليها ، واذ كان الدعى لم يقم بابلاغ المختصبين بما تشدم فاقه يكون قمد أخل بما ينرضه عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة في حقم ولا يغنى بعد ذلك ان نسر درجمة ترابة الطالبة شتيتة زوجتمه على نحمو يخرجها من معلول النقرة ٦ الشمار اليها ذلك لأنه أن صحح أنه غمم على المسدعي الأمر فقد كان يتعين عليه الرجدوع الى المختصدين بالادارة المسلمة للامتحانات أو لجنة الادارة أو مديرية التربيسة والتعليم وأيفساح الأسر لهم مسيمًا وأن السِيدِة زوجِتِهِ (شب قيقةِ الطالِيةِ المَبْكِورةِ) بَعْمِيسِلِ في. ذات اللجنة كالأحظة .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثانيسة الخاصة بعسم اتخاذ المدغى المائزم نحو وجسود زوجته كملاحظة باللجنة رغم وجود شقيفتها خسمن طالب عن اللجنة فان المدعى دفع هسده المخالفة بأن التعليمات أم تحسد الجراء بذاته يجب أن يتسوم به رئيس اللجنة في مثل هسده الحالة ، وأنه مسع تصور التعليمات المشار اليها تدر الإجسراء المناسب في حسدود فهمه شرح المهسل فاتمام زوجته بالملاحظة في مكان غير المذى توجسد فيسه شستينتها واتخذ ذات الاجراء بالنسبة للسسيد / المسلحظ باللجنة الذى كان أبلغه بوجود شستينته كذلك بالنجنة ثم تام بابمساده في البسوم التألى الى لجنة البنين بالبحل ولم يتخذ ذات الاجسراء الاخير بالنسبة لزوجته السبين أولهما أنه لم يكن متبسولا أبصاد زوجته وهي حسيدة الى لجنة البنين وثانيهما أن شقينة زوجته كانت تد قررت عتب اليسوم الاول من أبام الامتسان الامتساع عن الاستمرار فيسه .

ومن حيث أن الفقرة ٧٧ من البند (أولا) من تعليسات الامتحالات المسابة لسنة ١٩٦٥ تفس على أن يتضغ رئيس النجنسة جبيع الوسسائل الكفيسة بحسن سير الامتحال كما نصت الفترة ١٦ من ذات البنسد عسلى انه أنا غاخر أحد أعضاء لجنة الامتحان أو غلب بتصرف الرئيس في تنظيم هيئسة اللجنة بما يكمل حسن سسيرها وله أن ينسخب في الحالات الماجلة لحد مدرسي المسدارس القريبة من مقسر اللجنة بدلا من الفسائب وفي هدفه الحسالة بستكتب العضو المتنتب أترارا بقة غسير محسروم حسن أعهال الامتحالات ويراعي عدم تكليفه باي عمل يتصل بتلايذ مدرسته أن عجد أحد منهم من اللبنة أثير مل للجنة الادارة كثسفا بيين فيه اسسماء المتخلفين والذين أنت بوا كانهم مع ذكر وظيفة كل منهسم لاعتسائد المتحالات في حسائة من ادارة الامتحالات عن مع نكر الاسباب التي دعت المخلك مسع مراعاة الا يزيد عدد الاعضاء الاحتياطيين عن ١٠ الامن عدد اللاحظامين المنات على المتحال المتحالة جميع الإجراءات الكليسة بحسن سير المتحان وقد أجازت

له التطليبات في عجز الفترة ١٦ أنتداب اعضاء جدد البلاحظة في غير حالات غيساب اللاحظين باللجنة حمو ذكر اسباب هذا الندب ولا شبك أن متنفسيات حسن سبي الامتحان كانت تنطباب من المدعى ابعساد زوجت عن العمل في الملاحظة باللجنة حيث تؤدى شنينتها الابتصان بها > وهذا الإجراء لم يكن غاتبا أو غير معلوم المدعى أذ أتبعه بالنسبة السيد / الملاحظ بالمبنة الدى ندبه الدعى الى لجنة البنين بسبب أن شقينته كانت تؤدى الامتحان في اللجنة ولا متنبع فيما تذرع به المدعى من السباب بيرز بها عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالنسبة لروجت نلك لانه طالما أن حسن سبير الامتحان كان يقتضى ابعاد زوجت من اللجنة الامتحان كان يقتضى ابعاد دون أن يطقه على ارادة شستينة زوجته في الاستهرار في الامتحان من حدد أو يتطال بعدم ملاعهة ندب زوجته في الاستهرار في الامتحان من حدد الخالفة بورها ثابتة في حقمه و

المذكور هسذه النقشة واضافت أته مسمح للطالبة المذكورة بدهول اللجنسة ييد يبرور ريم ساعة من يداية الامتجان ويسستبين عن التسوال الاساهدتين المذكورتين طبقا لما أثبته السبيبيد مغيض الدولة أن إسستدعاء الطالبة المذكورة لتادية الامتحان كان بعملم المدهي وبناء على أمر منه وانه سبمح لها بالدخول لاداء الامتحان بعد ربع سباعة من بدليته وذلك بالمخالفة الفقرة ١٨ من البندد ثانيا من تعليمسات الإمتحانات العسامة التي تحظسر المسماح للطالبة بدخول الامتحسان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دمسائق ولا بنيد الدعي في التنصيل من الشيطر الأول من المخالفية أن كيلا. من الأنسسة والسيد / الملاحظين بالحجسرة التي تؤدي فيهما الطالبة الذكورة الامتحسان قد شهدا بأن السهدة / هي التي إحضرت الطالبة لقر الحجرة وأمرتهما بالسمام لها بتادية الامتحان ، وإن الرسالة التي ارسلت للطالبة للحضيور لاداء الامتحان كانت بخط السبيدة المذكورة أذ جتى أو مسح كل ما نقدم مان ذلك لا يقسوم دليلا على نفي الواقعسة محل المخانفة التي جسوهرها أن المسدعى هو السذى امر باستدعاء الطالبة وسسمح لها بدخولها الامتحسان ولا شبك أن دور السبيدة / ٠٠٠٠٠ هو دور المنفسة الوابر المدعى غي نقى الشحطر الأخير من المخالفة الخجاص بعيله على الحصول عملي شهدة طبية بأن الطالبة المذكورة في حالة اسعف أن طبيب اللجنه لم يذكس من تقسريره أن المدعى نفسه هو الذي أحضر الطالبة البسه ذلك. لأنه لم يسمند للمدعى انه هو نفسه الذي تسدم الطالبسة لطبيب اللجنسة وانها اسبند اليه انه عبل على الحصول على الشبهادة الطبية بأن الطالبة. في حالة استعاف وهو امر ممكن أن يتم بواسطة شيخص آخر غيير المدمى بنساء على تكليف منه ،

وبن حيث أنه بالإبتباء على با تقدم تكون الخالفيات التى اسندت الى المدعى قد قام الطيسل فى الأوراق على صبحة اسنادها اليه وبن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على كابل مسببه ومسجر بن مختصر باسسداره .

(طعن ٣٣ه استة ١٦ ق يب جلمية ٢١/١/١٩٤١) ،

الفـــــرع الخـــابس تدارك المحكمة التلميية لما اعتور القصيق الإنتدائي من قصور

قاعسدة رقسم (٥))

البسيدا :

مسدور القرار التاديبي صحيحا متى روعيت فيسه كاقة الإجراءات والفسمانات اللازمة سـ وجود قصور في التحقيق الابتسمالي لا يغل بصحة القسرار متى تداركت المحكمة التاديبية هذا الميب •

ملخص الحكم:

اذا كان الثابت أن مجالس التأديب الاستثنائي الذي أصدر الترار المطون فيه كان مصحلا تشكيلا قاتونيا وانه واجه المحدويين بالوقائع المحونة لما اتها به من مخالفات ادارية وبمصادرها التي تم استجاعها منها ومكتها من ابداء أتوالهها ونفاعها وملاحظاتها بعد تهكينهسا من الاطلاع على التحتيثات التي اجريت والأوراق التطقة بها غان القرار المطلوب فيه يكون قد صدر بعد مراعاة أنضهلت الاسلمية التي تقسوم عليها حكمة اجراءات التساديب أن توافرت في الإصراءات التي اتبعت عليها حكمة المراءات التي التحتيثة ألسالمة والحيدة والاستقصاء لمسالح الحقيقة - كما كفلت حملية حق الدفاع للمدعيين تحقيقا للعدالة ، ومسن ثم غلا وجه المنسي على التحقيق الأبدائي الذي مسبق المحلكة التلابيسة أو لأن بعفسهم على التحقيق الابتدائي الذي مسبق المحلكة التلابيسة أو لأن بعفسهم التحقيق الابتدائي الذي مسبق المحلكة التلابيسة أو لأن بعفسهم التحقيق الابتدائي الذي مسبق المحلكة التلابيسة قد شابه قمسورا أو خطلا من مقاومات التحقيق المحديد غقد تداركت المحلكية التلابيسة التلابيسة التلابيسة التلابيسة التلابيسة مقال المديه هما

القصل الخابس ــ اأوقف عن المبل اعتياطيا

الفرع الاول ــ قرار الوقف عن العمل

النرع الثاني ... بد قرار الوثف عن المبل

الترع الثالث ــ الوقف عن المبل بتوة القانون .

الفرع الرابع ... ورتب المسوقوف عن العمسال

الفرع الخابس ــ الطمن في الوقف والحرمان من المرتب

سرح استبن سے انسان کی الوست وانسریان بان ابراد

الفعسل الفسايس الوقف عسن العهسل احتيساطيا

الفــــرع الأول قــرار الــوقف عن الممــل

قاعسدة رقسم (٦٦)

البيسا:

ليس فى النصسوص ما يسؤدى الى جمسل قرار وقف الوظف عسن المهسل كان لم يكن أن لم يعسرض هالا على المسسلطة القاديبية المُقتمة •

منخص الحكم :

لا وجه للتول بأن الوقف بعتبر كان لم يسكن بحجة عدم عرض الأمر حالا على السلطة التاديبية المختصة ، أذ ليس في النصوص ما يسرتبه مثل هدذا الجرزاء الذي يجمل ترار الوقف وما ترتب عليه معسدوما ، وغلية الأسر أنه ما دام التسانون قد ناط بالسلطة التاديبية المختصسة تقديم صرف مسرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عسدم صرفه ، فانسه يتعسين الرجوع الى هدذه السلطة لتقسرير ما تسراه ، ويعتبسر المركز المقوفي في هدذا الشسأن معلقا حتى يصدر ترارها فيه .

(طعن ۱۹۲ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۹/۲/۸۵۸) (نعي ذات الفرع طعن رقم ۱۹۳ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۲/۲/۲۵۹۱)

قاعــدة رقــم (٧٤)

المسادا :

تحسديد القانون لدة وقف الوظف بنسلانة أشهر كحسد أقصى - هي

مدة تنظيمية لا بطللان علي تصاورها... اصدار الادارة قسرارا بالوقف مدة تربو عليها يمسحته اقرار المحكمة التلاييية لهدذا الوضيع عند عسرض الامر عليها ... يستوى في نقلة الاقسرار الصريح او الفسيني. بالوافقية على المد عن صدة لاحقية .

ملخص الحكم :

ان الدة المصددة للوقف عن العمل لمصلحة التحقيق والتي تصدر عن الجهة الإدارية وان كان التلقون قد حدد لها حدا اتمى وهو شلائة شمهور الا أن هذه المدة نحسا جرى قضاء هذه المحكسة هي مدة تنظيبية لا يتسربه البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قسرارات من الجهسات الإدارية عن مدد تربو عليها يصدحها اقرار المحكة التلدييسة لهدذا الوضع عند عرض الأسر عليها بعد ذلك ، سواء كان هدذا الاتسرار موريط او ضبغيا بالواقعة على الله عن بدة لاحتة .

(طعن ۱۱۵۷ لبسنة ٦ ق - جاسة ١١/٥/١٩١)

قاعسدة رقسم (٨٨)

المِسسا:

وقف المسوظف عن العسل لاتهابه بارتسكاب جنايات تزوير واختلاس عرار مجساس التلايب باسستبرار وقفه سه السسارة المجلس في منطوق القسرار الى ان الوقف موقسوت بالتهاء تحقيسق النيسابة العسامة سمضه في اسسببابه الى ان معساحة التحقيسق تقتفي اسستبرار الوقف سه خلك مسؤداه السستبرار الوقف حتى يتم القصسل فيها نصب البسه مسن جسراتم سه القول بان الوقف ينتهي بمجسود لحالته الى المحاكمسة المجتلاسة المختلسة المختلسة المختلسة المختلسة المختلسة المحاكمسة المختلسة المحاكمسة المحتوى والقرار ومجافاة الماد التصوص •

ملخص الحكم :

متى كان الثابت ان المدعى ــ وهــو موظف عمومى ــ اتهم بارتسكاب

تزوير في أورأق أميرية اننساء نادية وظيفته ، وبالاشستراك مسم آخسرين خي أرتكاب جريمة اختلاس أموال أميرية ، وتسولت النيسابة النجتية ، ثم احالت الدعوى الى غرغة الاتهام التي اهائتها بعدورها الى محكهة الجنايات ، وكانت المسلحة قد قررت وقفه احتياطيا عن العسل اعتبارا من ١٤ من مارس سسنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس النساديب طالبة استمرار وقفه ، نقرر بجاسته المنعقدة عي ٣٠ من يوليه سمنة ١٩٥٣ أستمرار وقفه وقفا موقونا بالنهاء التحتيق الشار النه ، كسا قرر المجلس أستبرار وقف صرف مرتبه ، وجاء في أسبباب هذا القرار ان الشابت من الاوراق ان المنسوب الى كل من هذين المــوظفين هـــو الاستبلاء على مبالغ من تبعة المكالمات الزائدة بتليفونات الاسكندرية نتيجة تزويرهما مي مواتم المسسركين ، وأن التحقيق مي هدده الوقائع المنسوية اليهما لا يزال مستمرا بالنيابة المختصمة ، وإن الأول منهما لا يزال محبوسه حبسا احتياطها على فهة التضهية ، وان مجلس التاديب يرى لذلك « ان مصلحة التحقيق مع الوظفين المذكورين في هده التضيية تقضى باستمرار وقف كل منهما » _ اذا كان النابت هو ما تقدم، نان الواضيح أن المتصود من هذا القرار ... بحسب محسواه على جدى اسبابه - هو استمرار وقف المدعى حتى يفصل نيها هـو منسوب البسه من اختسلاس وتزوير ، وهي تهم لو مسحت لانطسوت على مخالفات ادارية فمسلا عن اقتراف جرائم ، فالقصود من القرار ، والحالة هذه هو استبرار الوقف حتى بنحسم هذا الوقف المساق ، وهو لا ينحسم الا بعد اتمام التحتيق الذي تتولاه النيابة العامة ، ثم النصل في التهم بعد ذلك بوساطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التاويل السذى يتمسق مع طبائع الأشباء ومع الحكهة التشريعية التي قامت عليها النمسوس الخامية بوتف الموظف ووتف مرتبه خلال هسذا الموتف المسلق فتأويل الحكم المطعون فيسه لفحوى قرار مجلس التأديب بأن المقصسود منه هـ و انتهاء الوتف باحالة المدعى الى محكمة الجسايات بكون -والحسالة هذه _ مسخا لفحوى القرار ، بما يخرجه عن الفهم الطبيعي

الى غهم واختج المسبقوذ لا يتسق مع مفسلا التصوص على هدى المسسالج. للمسلم ويبر اعاة مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق •

(طعن ١٩٧٢ اسنة ٢ ق - جاسة ١١/١٥/١١)

قاعسدة رقسم (٩١)

المسسدا :

عدم عرض القسرار الصادر بوقف المسوظف على مجلس التساديب. المختص حالا حسسبها هو مشروط في الفعرة الأشية من المساد المسائل المسائل

بلخص الحكم :

لا وجه لما يصاح به الحسكم المطعون فيه من أن القسرار المسادر هليسه بالوقف اعتورته شسائية بسبب اغفل عرضسه حالا على مجسلس.
المتاديب المقتص حسسبها هو مشترط غي الفترة الاخيرة من المسادة الثابنسة
من الامسر المالي الصادر غي ١٠ من ابسريل سنة ١٨٨٣ ، وأن الترهسة ، الشسائية هو المعام قسرار الوتف وما بني عليسه من حرماته من الترقيسة ،
لا وجه لذلك لمساجرى عليه قضاء هذه المحكسة من أنه ليس في النصوص.

الشسائر اليه ما يرتب متسل هدذا الجزاء الذي يجمل ترار الوقف وما ترتب. عليسه محسستهما ه

(طعن ٢٩٩ اسنة ٤ ق ـ جاسة ١٩٦٢/٦/١٠)

قساعدة رقسم (٥٠)

البسما:

موظف مؤقت -- وقفسه عن العمسل -- من اختصساص وکیل الوزارة او رئیس المسلمة کل فی دائرة اختصساهیه دون مجلس القلایب -- نقریر هجلس التلابيب وقف موظف طرقت عن عمله مع عسدم صرف مرابه عن مسفة الوقف — بلطل — لا محسل مع ذلك الحسكم بالفقله متى كان وكيسل الوزارة المختص قسد القسر خلسك

ملخص الحكم:

اذا تبين ان المسدع بوصفه مستخدها مؤقتا معينا على وظيفة مؤقتة أنها تنطبق في حسسه سبحكم المادة ٢٦ من القسادون رقم ٢١٠ لسفة المسئن نظام موظفى الدولة سالشروط الواردة بمسيفة عقسد الاستخدام التى وافق عليها مجلس الوزراء بقسراره المسادر بجلسسة ٢٦ من ديسسببر سنة ١٩٥٢ فيها يتمالق بتوظيفه وتلاييه وفصله ٤ الم مليسا المسلحة المفاهسة من شروط هذا المقد يكون لوكيل السوزارة لورئيس المسلحة كل عى دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم عن المبحل احتياطيا ، ويترتب على الوقف عسم مرف المسرتب ٤ ما لم يقسروا الإنسدائي لموظفى وزارة التربيسة والتعليم على هذا يسكون مجلس التسليميم الإبتدائي لموظفى وزارة التربيسة والتعليم غي مختص بنائك هدو وكبط الوزارة ، على أنه المساكنا هذا الأشير قد اتر وقف المكون ، ولسم يقدون الفرارة ، على أنه المساكنا هذا الأشير قد اتر وقف المكون ، ولسم يقدون مرف مرتب اليه عن مدة وقلبه ، بل المنتصدر ترارا وزاريا بقصله من المرف مرتبه اليه عن مدة وقلبه ، بل المتصدر ترارا وزاريا بقصله من بوقفه عن المبل يكون على غير لسلس مسليم من القانون ،

(طعن ۸۵۰ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥١/١/١٥٥)

قاعسدة رقسم (٥١)

البسطا:

المشرع حسد الحالات التي يجوز فيها وقف المسلمل على سسبيلُ المصر — ولا يجسوز اللجوء الى هسنه الوسسيلة لفي ما شرعت لسه سمسال بالنسسية لوقف موظف عن المهسل لاجباره على عرض نفسسه على المهسة الطبية المختصسة •

ملِحُص الحِكم :

وفق المنظيم الذي وضحه المشرع بالنسبة الى الوقف من المبل يجوز أن يوقع على الوظف كمتوبة تادييبة إلا بصوجب حسكم مسن المحكمة التلابيبة المختصسة (مادة ٨٤) ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان نهسة تحتيق بجسرى مع الموظف تبسل احالت الى المحلكسة اذا كان نهسة تحتيق بجسرى مع الموظف تبسل احالت الى المحلكسة نمسوس القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتضاد هذا الاجسراء الاخسير لمضرح آخر كمجرد الشسك على أن الوظف فقد شرط الليساتة الطبية أو لاجباره على الاذعان لقرار اصدرته جهة الادارة كما لو احسالت من فحصه ، وأنها يجب أن تلتزم جهة الادارة الوسسيلة التي نص عليها المتسرن والغرض الذي شرعت من اجله ، وما دام المشرع قد اجاز السوقف الادارة أن تلجأ الى هدده الوسيلة غي عب من شرعت له والاكان ذلك الادارة أن تلجأ الى هدده الوسيلة غي غير ما شرعت له والاكان ذلك خسروجا على حدود التنظيم الذي رسمه المشرع واهدار الصحكة التي المستهدفها من تخصيصه لكل حالة الإجراء الذي يناسسها ،

واذ كان الثلبت من الاطلاع على الأوراق المزمنة ببلف المطعون أن المطاعات أسبب بمرض مقالى منذ سنة ١٩٥٩ استانم عرضه على القومسيون الطبى العام عدة مرات لتقرير الاجازة لعالاجه شم عهد الطاعن الى عندم تهكين الجهة الطبية من محصمه منذ أواخس سنة 1971 - غامسدرت جهة الادارة قرارها المطمون غيه بعدد أن أوصست بذك المحكمة التاديبية المختصة قاصدة من هذا القرار اجبار الطاعن على عرض نفسه على الجهسة الطبية المختصة فهن ثم فان الحسكم المطعون فيه وقدد أوقف الطاعن على عرض نفسه على الجهسة الطبية المختصة فهن ثم فان الحسكم المطعون قيم وقدد أوقف الطاعن على غير الحالات التي يجسوز فيها ذلك يسكون قد خسائف القسانون ه

(طعنی ۷۲ لسنة ۱۲ ق ، ۵۱ لسنة ۵۹ ق — جلسة ۲۱/۱/۲۱۱) ۱۹۲۷/۱/۲۱)

قاعسدة رقسم (٥٢)

: المسلمة

القــاتون رقم ٢١٠ لســنة ١٩٥١ شرع اجــراء الوقــف عن العبــل لمواجهــة حالات محددة لا يســـوغ تجهة الإدارة أن تصــدر قــرارا بوقف المــوظف في غير هــده الحــالات ٠

يلغمن الحكم :

بالرجوع الى التاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظلى الدولة وهو الذى يحكم واتمة الدعوى يتضبح انه تناول اجراء وتف الموظف عن العمل فى المادة ٨٤ منه التى عددت الجزاءات التى يجوز توتيمها على الموظفين ومن بينها الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز نلائة السهر وفى المادة ٥٥ منه التى خولت وكيل الوزارة او رئيس المسلحة كل فى دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصاحة التحتيق معه ذلك وفى المادة ٢٦ منه التى أوجبت وقف الموظف بقوة التساطيا او وقف المسلحة المتباطيا او تتناسب منسبه احتباطيا او تنف الموظف بقوة المسادن عن عمله اذا تسم حبسمه احتباطيا او تنفيذ المسكم جنسائي .

لذلك مانه وقسد بان أن القسانون المنكسور لم يشرع وقسف الموظف

الا لجابهة تلك الحسالات غله لا يسوغ لجهة الادارة أن تمسعر قسراراً بوقف موظف لاى مسبب لا ببت الى الحسالات المقسعمة بمسلة .

(طعن ١٥٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٥٧/١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۵۴)

المستحا :

وقف المسونف عن العمل احتياطيا لا يسسوغ الا اذا كان ثهمة تحقيق يجسرى معه واقتضت مصلحته هذا الايقساف - مسدور قرار الوقف بعد الانتهاء من التحقيسق يكون قد تم على غير ما يقفى به القساؤن - قرار أيقساف الموتلسف بمناسسبة الفظر في انهاء خضبته - صحوره بعد انقضاء المسدة التي امر الحكم الجنائي بوقف تنفيسذ العقوبة خلالها يجعله فاقسدا المسبب السذى قسام عليسه ه

منخص الحكم :

ان وقف الموظف عن المبل احتياطيا ، لا يسوغ وفقا لحكم المادة ه أ من القانون رقم . ٢١ السنة ١٩٥١ غي شمان نظام موظمي الدولة ، الا أذا كان ثبة تحقيق يجرى معه واقتضت مصلحة التحقيق هذا الابتاف ولما كان تبرار ايقاف المحدمي عن عبله غي ٣ لكتوبر سسنة الادارة قد مصدر بعد انتهاء التحقيق الاداري المذي باشرته النيسلبة الادارية في القضية رقم ٢/٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء التحقيق الاداري الذي اجرته النيسلبة المله في الجنائي القهائي انتهاء التحقيق بورمسعيد اتنه الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي في ١٩٥١ تسم ثان بورمسعيد اتنه الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي في ١٩٥١ تسم ثان ونهبر والحال كذلك يكون قد تم على غير ما يقضي به القساتون ، حيث لم يكن مصدر القرار على ما يبين من الأوراق بناسسة النظر في انهاء خديت صدر القرار على ما يبين من الأوراق بناسسة النظر في انهاء خديت ونقا لئص الفترة الثانية من المسادة الدياء الدكم عليه في جناية المدار الهاء والى أن يتم استطلاع

الرأى في مدى تقونية اتضاف هذا الاجسراء ، وأذا كان الأسر كذلكه وكان مسدور قرار الايتساف بعد انقضاء المدة التي أمر الحسكم الجنقي المشسار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها واعتباره من ثم وكأنه لم يسكن وفقسا لحسكم الملاة وه من قانون المقوبات على ما سسلف بيله ، عسان القسرار المذكور يسكون غاقد المسبب الذي قام عليسه مشسوبا بالبطلان م

(طعن ١٢٥ لسنة ١٣ ق ـ جلسة ١١/١/١١٧)

قاعسدة رقسم (٥٥)

المستحا :

الوقف كلجسراء احتبساطى وقت يجب لمستحته أن تكون هنسلك. حالة مسستمجلة وأن يعرض الأمر حالا على مجسالس التسلعيب ويتسرتيب. عليسه الحسرمان من المرتب ما لم يقسرر مجلس التساعيب خلاف ذلك •

ملخص الفتوى:

لاحظ القسم أن الموظف الذكور أوقف من العمل على 1، يوليسو. مسنة 1981 واسستبر موقوفا حتى توفى عى 9 ينساير سسنة 190٠ دون. أن يقسدم الى مجلس التاديب أو يصسدر عى موضسوع أنهابه حكم جنائى .

وبالرجوع الى الأحكام التلاونية المنطقة بتاديب المسوطفين. يلاحظ أن المسادة الثابنة من الأسر المالى الصادر عن ١٠ من ابسريل سنة ١٨٨٣ معدلة بالأمر المسالى الصادر عن ٢٣ من مارس مستة ١٩٠١ تقص صلى أن:

« العقوبات التاديبية التي يجوز الحكم بها على الموظف بين.
 والمستخدمين بالصالح اللكية هي :

ثانيا ــ قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا _ التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تنجاوز البلاثة

رابعا ... التسريل من الوظيفة أو الدرجة أو تنتيص الماهية مسع ايتساف الوظيفة أو الدرجية .

خابسا _ الرغت بدون الحسرمان من المعساش ،

وقد جمسل لرؤساء المسالح الحكم بالاسدار ويقطع الماهيسة مدة " لا تجاوز خيسة عشر يوما اما المقسوبات الاخرى غلا يجوز توتيعها الا بناء على ترار مجلس التاديب بالشروط والاوضساع المسررة بالأوامر المالسسة ...

ثم نصت الفتـرة الأخــرة من المبادة الثامنة من ديكريتو ١٠ ابريل صــنة ١٨٨٢ على ما يـاتي :

« لها عن الأحسوال المستحبلة فيسوغ لرؤساء المسالح ان يعنعوا المستخدمين وقتنا عن العمسل بشرط ان يعرضوا ذلك حسالا على مجلس الادارة . ويتسرتب على توتيسف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يتسرر مجلس التاديب غير ذلك .

ويتبين من هذه النصيوص ان الوقف عن العبيل نيوعان : الأول ... عقيوبة تاديبية .

والثاني _ اجــراء احتيــاطي مــؤتت .

غالاول لا يجـوز توقيعه الابناء على قرار من مجلس انتليب . أما الثاني نقـد اجيـز ارؤسـاء المــالح اتفـاذه بشرطين .

١ -- ان تسكون هنساك هالة مستعجلة ،

٢ ... ان يعسرض المسر الوقف هسالا على مجلس التأديب •

مَاذَا تم الوَقف دون أن يسكون مستوقيا هذين الشرطين مُنه يسكون. مخافسا للقسانون ومن ثم لا ينسرت عليسه هسذا الانسر.

وتقدير ظرف توافسر الاستعجال يدخل في مسلطة رئيس. المسلحة التقسفيرية في حدود عدم اسلاء استعمال المسلحة . فاذا ما رأى الرئيس الرائيس ان الحسلة تستدعى الوقف اصدر به امرا تسم مسرفتي. هسذا الاسر حالا على مجلس الناديب المنس وهذا الاجسراء واجب على الرئيس ليس له مخالفت والا فقد الوقف شرطا من شروطه ولم يتسرهم. عليسه السسرة .

ولا شبك أن النص في القسانون على هذه الاحكام متمسود به وضع ضهان الموظف كما أن القول بعكسيه يتسرتب عليسه منح رئيس المسلحة مبلطة في الوقف أكبر من مسلطة المجسانس التاديبيسة التي. لا تبلك الا الحسكم بالوقف مدة لا تزيد على نسلانة أشبهر .

وبتطبيق هذا المسدا على الصائة المروضة يتبين أن رئيسر المسلحة أمسدر أبرا بوتف المسوظف عن المسل منذ ١٠ يوليّ و سسنة ١٩٤١ ولم يمسرض الأمسر على مجلس التساديب حتى توفي المسوظف في لا ينساير سنة ١٩٥٠ وبذلك يسكون ألوقف قد نقد شرطا من شروط مسحته ومن ثم لا ينتسج الأثر الذي رئيسه عليسه التساتون وهو الحسرمان مسن.

ولا يفسير من الأمسر شمينا ان العسرف قد جسرى على عدم مرضر أمسر الوقف فورا على مجلس التساديب لأن العسرف لا يقيسم قاعسدة مخالفية لنص التسادون .

أما غيها يتعلق بالعلاوات والترتيات قاتها لا تستحق الا بمسدور القرار الماتع لها وما دام لم يصدور ترار بمناح الموظف المذكور أنه علاوة أو ترتياة وكان عفر الجهة الادارية على مسدم اسدار مشال هذا القرار دوهو أن الموظف كان موقوفا لاتهابه بالتزور والاحتالاس دواضحا ومقبولا عان المرتب المستحق عن مدة الوقف يحسب على

الله الله الله مرتب كان يتقاضاه المسوظف عند مسسعور قرار وقفسه دون محسساب اية عسلاوة او نرقيسة ،

لها نبيا يتعلق بحسبة بدة الوقف في المساش غان المسادة }} من القسانون رقم ٢٧ لمسنة ١٩٣٩ الخساص بالمعاشات الملكية تنسص على عسدم حساب بدة الوقف الذي ترتب عليسه الحسرمان بن كابل الماهية لو جزء بنها في بدة الخسدية المحسوبة في المعاش ، ومفهوم المخالفة من هذا النص أن حسدة الوقف التي لم يتسرتب عليها الحربان بن المرتب كسا هو الشسان في الحسالة المعروضية تصب في المساش .

(عتوى ٨١ ــ غي ١٩٥١/١/٢١)

قاعسدة رقسم (80)

: المسلما

طلب الموظلة خصم مدة الوقف الاحتياطي من مدة الوقف الجسزائي تأسسوة بمقسوبة الحبس ساغير جائز سامتساع القياس في مقسلم المقاب والتسساديب -

بلخص الفتوى:

ينمن القدادة كلم منه على الجزاءات التي يجدوز توقيعها على الجزاءات التي يجدوز توقيعها على الجزاءات التي يجدوز توقيعها على الموطئين ، ومن بينها الوقف عن المسل بدون صرتب مدة لا تجداوز علاقة السدير ، ولنن كانت هدفه المقدوية تتفق واجدراء الوقف الاحتياطي على اكارها كيا تتقدق عقدوية الحيس الاحتياطي والحيس التنفيدني ، على النفر مدة الحيس الحتياطي من مدة عقدوية الحيس قد اجدازه على الدوليات الجنائية بنصوص مريحة ، وقد خدلا تماون نظام موظنى الدولة من مثل هدفه النموص ، ومن ثم غلا يجدوز خصم مدة الوقف التنفيدني من مدة الوقف الاحتياطي تياسما على الحبس ، لأن التياسي بعند على مقام المقام التقليد ،

(منوی ۱۲۶ – می ۱۱/۲/۲۰۱۱)

قاعستة رقسم (٥٦)

المسسدا :

المسانة ١٦ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقدم ٧٠ اسنة المهادر بالقانون رقدم ٧٠ اسنة المهادر بالقانون رقدم المهادر المهادر بالقانون ومرض المسرتب كله أو بعضه أنساء مدة الوقسف من طلبسات الوقف وصرف المسابلين المنتين بالدولة المسادر بالقسانون رقدم ١٧٠ المسابل المهادر بالقسام المسابل المهادر المهادة ١٦ من فانسون مجلس المولة سالم المهادر المهادر من المهادة ١٦ من فانسون مجلس المهادة ١٦ من المهادر ويضمى بهذه المهادة قد مسدر من شسخص لا ولاية المهادر المهادر ويضمى بهذه المهادة قرارا بمعدوا و المهادر المهادر ويضمى بهذه المهاد المهادر المهادر ويضمى بهذه المهادة قرارا بمعدوا و

ملخص الحكم :

أن حاصل أسبباب الطعن أن التسرار المطمون فيه مسدر بالمخالفة لحكم المددة ٨٣ من القسادر رقم ٤٧ اسسنة ١٩٧٨ المسادر بنظام العابلين المدنيين بالدولة ، والتي جعلت الاختصاص في وقسف المسابل عن العبل ومد الوقف وصرف أو عسدم مرف المسرتب الموتوف معسودا للمحكمة .

ومن حيث أنه باستمراض النصوص القانونية التي حددت الجهسة مساحبة الولاية في الفصل في طلبات مد وقف العسلين عن المسل الحتياطيسا وصرف مرتباتهم اثناء مدة الوقف يبسين أن المسادة ١٦ مسن قاتسون مجلس الدولة الصادر في التسانون رتم ٧٧ اسسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يمسدر رئيس المحكسة تسرارا بالفصل في طلبسات وتسف الاستخاص المشار اليهم في المسادة السابقة عن العمل أو صرف المسرتب

كله أو بعضه التاء مدة الوتف وذلك في الحدود المسررة قاسونا كوتضمنت المسادة 10 من هذا القساون بيان الاتسخاص الذين السارت اللهم المسادة 17 سالغة الذكر ومن بينهم المساملين المسنين بالسولة سئان المطغون ضده عدم صدر بعد ذلك القساون رقم 17 استفة 1144 بيئلهم الماطين المعتبين بالدولة وتفعت المسادة ٨٣ منه على أن المسلطة المختبيق معه ذلك لدة لا تزيد على ثلاثة السبهر ولا يجوز مد هدة المستقب المسلم المساحلة المستقب المساحلة المستقب المساحلة المستقب المساحلة المستقبل من عمله المساحلة المستقبل من المسلم على وقف معرف نصف اجره ابتساده من تاريخ على وقف المساحل عن عمله وقف مرف نصف اجره ابتساده من تاريخ المساحل عن عمله وقف مرف نصف اجره ابتساده من تاريخ المساحل عن عمله وقف مرف نصف اجره المساحل عن تاريخ المساحل عن عالم عن المساحل عن عمله وقف مرف الأجره فاذا لم يعسرض الأمسر خطلا عشر عدم مرف الويف صرف الأجر كالمسلاحتي تقسرر المحكمة المنابع على شهرة ايلم من تاريخ الوقف صرف الأجر كالمسلاحتي تقسرر المحكمة ما ينبسع على شهراته المنابع على شهر المساحة على المساحة على شهر المساحة على المساحة على شهر المساحة على المساحة على شهر المساحة على ال

ومن حيث أن منساد النمسوص المتسجة أن تأنون مجلس الدولة رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التلديبية بالنمسل في طلبات وقف العلمين المدنيين بادولة احتياطيا عسن عملهم وفي طلبات مرف مرتباتهم كلها أو بعضها أثناء مدة السوقف شم ارتأى من طلب على مالتقون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٨ أن يسكون هذا الاختصاص منوط بالمحكمة التلديبية وليس برئيس هذه المحكمة وحده ٤ وقسد المستهدف المشرع ولا شمك من هذا النص تحتيق ضهائة ذات شمان تنبل في أن يزيد الأمر ثلاثة اعضماء بدلا من واحد نقط بهما يخصل اكبر تدر من المدالة وأذ جاء نص المادة ٣٠ من المساق رئيم ٧٤ المسنة ١٩٧٨ من القساتون رئيم ٧٤ المسنة ١٩٧٨ من القساتون رئيم ٧٤ عملا بنص المادة ٢٠ من المساق عليه غلقه يسكون قد نصحفه عملا بنص المادة ٢٠ من المساق عليه غلقه يسكون قد نصحفه الغاء نمن تشريعي الا تشريع المقاد ويشتبل على نص المناء أن يشتريعي الا تشريع القديم وإذا كان الأمسر كذلك تمان الفصل بتمسارض مع نص التشريع القديم وإذا كان الأمسر كذلك تمان الفصل

في طلبات وقف العالمين المنبين بالدولة احتياطيا عبن عملهم ومرف ورنبانهم مدة الوقف كيما هو الشمان في المسازعة الماشطة مديمة المعالم المسلم بالقالمين وتسم ٤٧ السمعة ١٩٧٨؛ للمحكمة التاديبية المختصمة بكابل هيئتها وليس لرئيسها المذى زالت كل ولايسة له في هدذا الشمان .

ومن حيث متى كان الأمسر كها تقسدم وكان القسرار الطمسون فيسه مسادرا من رئيس المحكمة التاديبيسة وحده وليس من المحكسة التأديبيسة بكابل هيئتها ، قبن ثم يسكون قد مسدر من شخص لا ولاية لسه تاتونا في امسداره ويضسحي بهدده المسابة قسرارا معسدوما ،

ومن حيث أنه أسا تقسدم يتصين الحسكم بقبول الطعن فسسكلا وفي موضوعه بالفساء القرار المطعون فيه وباعمبادة طسلب الفظار في أسوا مرض نصسف المرتب الموقوف المقيسد رقم الالمسلفية مدالي المحكسة التاديبيسة بالخصورة المعسل فيسه بسكال هيئتها .

(طعن ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق ... جلسة ١٩٨٤/١١/١٨)

الصوص المعول بها بشهل الوقف عن العمل اهتياطيا

لـكل من المساطة المفتصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحسوال ان يسوقف المسابل عن عهمه الاحسوال الدوقف المسابل اذا اقتضت مصلحة التحقيق محسب ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجسوز صد هسذه المدة الا بقرار من الحكية التاديبية المفتصة للمدة التي تحسدها ويتسرعه على وقف المسلم عن عمله وقف عرف نصسف أجره أبتداء من تاريخ الوقسسية ،

ويجب عسرض الأبر غورا على المحكسة الناديبية المختمسة لتقسرير صرف او عدم صرف البساتي من أجره تماذا لم يعسرض الأبر عليها خلال عشرة ايلم من تاريسخ السوقف وجب صرف الأجسر كلبسلا حتى تقسرر للحكيسة ما يتبسع في شسانه ،

وعلى المحكسة التلايبية أن تمسحر قرارها فسلال عشرين يوما مسن تلريخ رفسع الأمسر اليها فاقا لم تمسحر المحكمة قرارها في خسلال هدة المسدة يصرف الأجر كالمسلا فاقا برىء العسلمل أو حفظ التحتيسق ممسه لو جوزى بجرزاء الاتذار أو الخمسم من الأجر لمدة لا تجاوز خبسسة أيسلم مرف اليسم ما يكون قد أوقف صرفه من أجسره ، فأن جوزى بجسزاء المسد تقرر المسلطة التي وقعت الجسزاء ما ينبسع في شسان الأجسر المسوقف مرفه ، فأن جوزى بجزاء الممسل انتهت خدمسسه من تلريخ وقعسه ولا يجسوز أن يسترد منه في هدذه المسالة ما مسبق أن مسرف لمسه ويسر أجسر .

طبيمة قرارات الوقف عن العمل احتياطيا :

تسرار الوتف عن العبل احتياطيها الصادر من المسلطة الرئاسية هو انمساح من جهة ادارية مختصة عن ارادتها المئزمة بها لهها من سلطة تادييه بمتنفى القسانون بتصد احسدات اثر تاتونى معين ، هسو ابعاد العسال عن عهله وايقاف مرف نصف مرتبسه بصفة مؤقنسة ، وهذا الاثسر لا ينحقق الا بذلك الانمساح ، وفي هذا الاثسر ايمسا تتهشل المقدرار المادر بالوقف الاحتياطي عن العهل ، اذ أن لهذا المترار اثره القانوني الحالى الذي يتسرته بعجسرد مسدوره ، وهسو المتكسور السيد محمد ابراهيم يرى (المرجع المسابق ص ٨٥٨ و ٨٩٥) أن المستشال المسررة في نهائية الترار ليست بصحوره ناهذا بل بمسدوره من مسلطة تملك امسداره دون ان تسكون خافساه في ذلك لاعتهاد او تصديق من جهة ادارية اعلى منها ، وعلى ذلك غان صدور قرار السوتف عسن طلحها احتياطيها من احسد الرؤسساء الاداريين في حدود اختصاصه طلحها احتياطيها من احسد الرؤسساء الاداريين في حدود اختصاصه

يسكون قسارا اداريا نهائيا لعندم خضيوعه لاعتمسناد سنسلطة المسبباي .

خمسائص الوتف عن العمل احتياطيا وحكمته :

الوتف عن المهل احتياطيا ليس من قبيل المتوبة التي توتع على المسامل لتساء مخالفة تلديبية ثبت وقوعها منه ، وانها هدو مجرد اجدراء احتياطي كما يبين من تسمية القائون له ، يجوز المساطة المخمسة أن تلجا الى انخاذه في شسان العامل مني تامت به دواعيه ،

نه ذا الوقف يتصد به استاطا ولاية الوظيفة عن العالم استاطا مؤتف ، عن العالم استاطا مؤتف ، عن العالم عبلا يتنفى الأمر الصاده عن وظيفته ليجرى التحقيق في جو خال من مؤثراته بعيدا عن مي طاقه ، نوصلا لانبلاج الحقيقة في امر هذا الاتهام (راجع بحث الدكتور نميم عطية بمنوان ه موانع الترقيق » بمجلة ادارة قضايا الحكومة ، العدد الثالث الساسة خابسة عشرة ص ١١ وما بعدها) .

والوقف عن العبال وتناه يسكون اذا ما انتضت مصاحة التحتياق مع العبال وقضه عن العبال وكلا يبده عن ولايشه ما لل وقف العالم وقف يبده عن ولايشه ما لل وقف العبال عن العبال عن العبال المتناطب يبكن أن يتقارر إلا كانت المثالث الذي يجرى معام التحقيق غيها ، وإبا كان حظها من الجساسة أو عدم الاهبية . ومن ثم غقد يضحى التحقيق مجارد زريعة تساند المهال لا يكون صاليا الا اذا تلم صبب جدى كان يكون ما نسب الى العلل من أور تدبلغ حدا من الجساسة تنمكس آثارها السائية على التحقياق من أور تدبلغ حدا من الجساسة تنمكس آثارها السائية على التحقياق عبها لو اسائية على التحقياق عبد المسائية الا بوقف العالم وظيفته ، ولا يسكن تدارك هذه الكثر المسائية الا بوقف العسائل المذكور عن عباله احتياطيا . مسفى هدذه الدالة تتحقق علة الوقف الاحتياطي ودواعيه .

على أنه مهما كانت الآثار القانونية لوتف العسامل احتياطيا عسن

عصله ، غان الوقف لا يتسرتب عليه قصم رابطة العصلها الموقف بالوظيفة ، غهو يظل خلال مدة وتقف مهما استطالت خاضسا لواجبسات الوظيفة العسلية ، وهي تلك الواجبسات الفروضة عليه خارج الوظيفة فهدو قد اقصى عن الوظيفة ، وقتنا قلا نقسع على عانقه بطبيعة الحسال واجبسات مرتبطسة بلداء الوظيفة ذاتها ، ولكنسه يكون مسسؤلا تلاييبسا عن مسسلكه خارج الوظيفة متى جاء غير متقق مع الاحتسرام اللائق للوظيفة ، كيب اينتم عليه الناء مدة الوقف ان يقسوم باعبال مثل مزاولة الاعمسال التحسارية او يؤدى للفسطر أعبال بهسكاناة .

الفـــرع القـــاتى مــد قــرار ااوقف عــن العبــل

قاعسدة رقسم (٥٧)

: المسلمة

عدم عسرض أمر استبرار وقف المسدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة الشهر من تاريخ صسدور القرار به على مجاس التساديب سايس من شسانه أن يؤدى الى انصدام هذا القرار أو اعتباره كأن لم يسكن سايس ثبت نص يرتب هسذا الأسر .

ملخص الحكم:

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١/٥/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (٨٨)

: المسلما

المادة مه من القسادن رقم 110 السسنة 1911 والمسادة 20 مسن المرسوم المسادر باللائحة التنفيذية لهذا القسادن والمسادة 10 مسن القسانون رقم 110 المسسنة 1908 - مقتضاها أنه لا يجسوز مد وقسف المسوطف مدة تزيد على كاثلة المسهر الا بقرار من المحكسة التادييسة المساد ألم المساد ال

ملخص الحكم :

ان المسادة وه من القسانون رقم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١ بشمسأن نظسام موظني الدولة تنص على أن « الوزير ولوكيـل الوزارة او لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف المسوظف عن عمسله احتياطيا أذا اقتضت مصطحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجدوز أن نزيد مدة الوقسف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس التلابيب ... » ، وتنص المسادة ٥٢ من الرسوم المسادر باللائمة التنفيذية للتسانون سسالف الذكسر على انه ﴿ اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة أشبهر دون أن ينتهي التحقيق تعمين عرض الأوراق في نهماية تلك الدة على مجلس التأديب للنظر في استبرار الوقف » 6 ثم مستر عي 11 من أفسيطس سنة ١٩٥٨ تسرار رئيس الجمهـورية بالقـانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعـادة تنظيـم النيابة الادارية والمحلكمات التاديبية عي الاتليم المرى ناصا عي المادة المساشرة منه على أن ﴿ لمسدير عام النيسابة الادارية أو أحد الوكيساين ان مطلب وقف الموظف عن أعمال وظينت أذا أنتضت مصلحة التحتيق معه ذلك ، ويسكون الوقف بقسرار من الوزير او الرئيس المخستص ٠٠٠ ولا يجسوز ان تزيد مدة الوقف عن شملاتة اشسهر الا بقرار من المحكمسة التاديبية ... » . والمستفاد من النصوص المتقدمة أنه لا يجوز مد وقف المسوظف مدة تزيد على ثلاثة أشسهر الا بقسرار مسن المحكمسة

التاديبية ، فالحظر منصب على وقف الموظف عن عبسله لمدة تزيسد على ثلاثة اشهر الا باذن من المحكمة المهنورة ، ولم تستوجب التمسوس أن يتتمر أذن المحكسة بالدعلى ثلاثة أشسهر فتسط ، شم يتجمعد الاذن بذلك كل مسرة ، كما هو الشمان مثلا في حبس المتهمين احتياطيسا _ حيث ننص المادة ١٤٢ من ماتون الإجسراءات الجنائيسة على انه د ينتهي الحبس الاحتياطي حتما بهضي خمسة عشر يوما على حبس المنهم ، ومع ذلك يجوز لتاضي التحتيق بعد سمماع اتوال النيابة العابة والمتهم أن يصدر أمرا بهد الحبس مدة أو مددا أخسرى لا يزيد مجموعها على ٥٤ يوما ٠٠٠ ﴾ ، ونصت المادة ١٤٣ من التمانون المنكور على انه « اذا راى تاني التحتيق مد الحبس الاحتباطي زيادة على ما هسو مقرر بالمسادة السليقة وجب قبل انقضاء المسدة السساغة الذكر عرض الأوراق على غرغة الاتهام لتصدر أمرها بما تسراه بعد سسماع التسوال النيابة العامة والمتهم ، ولفرغة الاتهسام مد الحبس مددا متعاقبسة لا تزيد كل منها عن ه } يوما الى أن ينتهى التحتيق » ... وعطة الفرق في الحكمين واضحة ، ذلك لأن الحبس الاحتياطي ... هو تقييد للحسرية الشخصية - أمر يتعذر تداركه اذا ما وقسع غملا ، غوجب التحسوط لهددا الأمر تبسل وتوعه ، ومن هنسا كان الاذن به متمسورا على ٥٥ يوما . غي المسرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مسرة ، اما الوقف فسلا يترتب عليه للموظف سوى وتف صرف مرتبسه ، وهذا أمر من المسكن تداركه على النحو الذي نظمت الفقرة الثانية من المادة العاشرة اذ خولت المحكمة التاديبية صرف الرتب كله أو بعضه بصحفة مؤتندة > كما خولتها ... عند النصل في الدعوى التابيية ... تقرير ما يتبع في شسان الرتب مي مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليسه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التلايبية - اذا ما عرض عليها الأمر _ عند الفصل في الدعوى التأديبية _ تقرير ما يتبع في شيان الرتب في مدة الوقف ، سواء بحسرمان الوظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمسة التلايبية ... أذا ما عرض

عليها امر مد الوقف ــ أن تقــ فر المدة اللازمة حسبما تقنضيه مصــلحة التحقيــ ق أو المحكمــة التانيبيــة بحسب ظــروف الحال وملابمـــاته .

(طعن ٩٧ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٥٩/٢/١٤)

قاعسدة رقسم (٥٩)

المسلطا:

سلطة وكيل الوزارة او رئيس المسلحة في وقف الموظف من اقتضت مسلحة التحقيق ذلك – محدودة بثلاثة اشهر – وجوب عرض الامر على مجسلس التلبيب قبل انقضساء هذه المدة ليتسرر مسد الوقف – اغضال هذا المرض يؤدى الى بطللان أثر قرار الوقف فيها زاد على هذه المسلدة .

ملخص الفتوى:

نفص المادة 100 من التساتون رقم 10 السنة 1001 بشكان نظام موظفى الدولة على أن « لوكيال الوزارة أو لرئيس المسلحة كل فى دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عصله احتياطيا ؛ أذا انتخبت بمسلحة التحقيق معه ذلك ؛ ولا يجاوز أن تزيد مدة ألوقف على نلالة أشاهم الا بقسرار من مجلس التأديب ؛ ويتسرت على وقف الموظف عن عصله وقف صرف مرتبسه ابتداء من البوم الذي أوقف فيه ما لم يقسرر مجلس التأديب صرف المسرت كله أو بعضه » ، كما تنص المادة عن من اللائحية التثقيفية للقانون المفكور على أنه « أذا أمتسحت بسدة الوقف الى ثلاثة شمهور دون أن ينتهى التحقيدي تعين عسرض الأوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر في استجرار الوقف ؛ في نهاية تلك المددة على مجلس التأديب للنظر في استجرار الوقف ؛ ماذا لم يصدر المجلس قرارا بالمد يصود الوظف الى عمله من البوم عصودة أن كان صرف المرتب موتونا » ،

ويبين من هــذين النمين ان الشارع قد خــول وكيــل الوزارة أو

رئيس المسلحة حـ كل في دائرة اختصاصه حـ حق وتف الموظف عن
عمله احتياطيا ، بني اقتضت ذلك مصلحة التحتيىق حـ وحـدد لهـذا
الوقف مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة أشـمهر ، نمـان اقتضى الإمـر اسـتبرار
الوقف مدة اطول تمين عسرض الأمر على مجلس التساديب ليتـرر مـد
الوقف غنن رغض ذلك تمـين اعادة المـوظف الى عبـله من اليـوم التالي
لاتقضاء الثلاثة الأشنهر ، ويتحقق هذا الاتر كـذلك في حـلة عـدم
المحرض على مجلس التاديب ، فيبطـل اثر قـرار الوقف فيها يـزيد على
عـلى تأك المـدة ،

فهتي كان الشابت ان الوظف اوقف عن عهسله غي ٩ من مايو سسنة ١٩٥٣ وامتسد وقفه لاكثر من ثلاثة أشهر دون موافقة مجلس النسانيب حتى أعيسد الى عمسله في ١٦ من أبريل سسنة ١٩٥٥ ، غان وقفه يكون فيها زاد على ثلاثة أشهر غير قلم على اسساس من القانون ، ويسستحق راتبه عن المدة التالية لهذه الاشهر الثلاثة حتى تاريخ عودته الى المهل ، اما مرتبسه عن مدة النسلائة الاشهر الأولى التي كان السوقف خلالها مسحيحا قانونا فيتمين عرض أمره على مجلس التاديب ليقسرر في شسسته ما يراه وذلك بالتطبيق لاحكام المسادة ٩٥ من القسسانون رقسم ١١٠.

(منتوى ١٦٤ ــ مي ١٩/٣/٧٥١)

قاعسدة رقسم (٦٠)

المِسسدا :

قائسون نظام العاباين بالقطاع المسام الصادر بالقسائون رقم 6) المسئة 1978 - المحكمة القاديبية هى المفتصة بعد قرار وقسف المسليل المسادر من مجلس الادارة المدة التي تصددها كما تختص بتقسرير صرف أو عسدم صرف البساقي من الأجسر خسلال بدة الوقف -- مسدور القسرار من رئيس المحكسة منفسردا -- قرار مخالف للقسائون -- الحكم بالفسائه بالرغم من أن الطساعن لم يورد هذا المسبب في تقرير الطعن -- المسليل

ننك : اختصاص المحكم التلابيية من القطام العام والمحكمة الادارية العليا ان تتصدى من تلقاء نفسها لقواعد الإختصاص المتعلقة بالنظام العسام .

ملخص الحكم :

انه في أول يوليه مسنة ١٩٧٨ عمل باحكيم التسانون رقسم ٨٩ المسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام المسلمان الانبين بالدولة والدى تشي في المادة ٨٦ منه على انه ٩ لرئيس مجلس ادارة الشركة بقسرار مسببه حفظ التحقيق الذي أجرى مع المسلمل وله أن يوقف المسامل عن عهسله احتياطيا أذا اقتضت مصاحة التحقيق معه ذلك وذلك لمدة لا تزيد عن غلائة ألسهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقسرار من المحكمة التلابيسة المختصة اللهدة الذي تحددها ويترقب على وقف المسامل عن عهسله وقف مرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الامر فسورا على المحكمة التلابية المحتصة التلابية المختصة التلابية المختصة التلابية المختصة التلابية المختصة التلابية المحتمسة لتقرير صرف أو عدم صرف السائي من أجسره مرف الامر على المحترف وجبه عن الاجسر كابلا حتى تقسرر المحكسة ما يتبسع في شسانه ٥ .

ومن حيث أن المستفاد من ذلك أنه اعتبارا من تاريخ العسل بالتستون رقم ٨٨ أسنة ١٩٧٨ المسار اليه المسبحت المحكة التنبيسة هي المختصسة بعد قرار وقف العسامل العسادر من مجلس الادارة المسدد التي تحددها كما تختص بتقسير سرف أو عدم صرف البساقي من اجسوه خسلال مدة الوقف وقد كان هذا الاختصساص معقسودا لرئيس المحسكة التاديبيسة طبقا لنمي المسادة ١٦ من القسانون رقسم ٧٨ لمسنة ١٩٧٨ المبيع بشسان مجلس الدولة ولكن بصدور القسانون رقسم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ المبيع الاختصساص للمحكمة التلديبية طبقا للمادة ٨٦ المشسار المها ،

ومن حيث انه يبسين من الاوواق انه غي ١٨ من اكتسوير سنة ١٩٨١ أصدر رئيس المحكية التلايبية بطنطا ترار غي الطلب المقدم من الشركة المطعون منها رقم ١٦٢ لسنة ٩ التضائية بعدم صرف نسف المسرتب المسوقوفه مرفه لطاعنة واذ كانت المحكمة التاديبية هي المختصمة بتقسرير صرفه أو عدم صرف نصف المسرتب الوقسوف طبقا لنص المسادة ٨٦ من القاتون. رقسم ٨٨ لسسنة ١٩٧٨ المسار البسه غان قرار رئيس المحكمة المسارز البسه غي هسذا النسان يكون مخالفا للقساتون ويحق للمحكمة أن تحكم باغتسار ان اختصاص المحلكم التاديبية من النظام العام والمحكمة العليساد ان تتصددي من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام والمحكمة والمحكمة العام والمحكمة العام والمحكمة والعام والمحكمة والمحكمة

(طعن ۸۲ اسنة ۲۸ ق ـ جاسة ۲۲/۲/۱۹۸۹)

الفـــرع الثـــالك الوقف عن العبــل بقــوة القـــالون

قاعسدة رقسم (٦١)

: المسلمان

مستخدم خارج الهيئة ـ وقفـه عن العبل ـ المادة ٩٦ من قانون نظـام موظفى النولة ننظم الوقف الذي يقـع بقوة القانون في هالتي العبس الاحتياطي او تنفيـذا لحكم جنائي ــ المادة ١٢٩ تنظم الموقف في غيـ هاتمين المالتين ــ سلطة وكيل الوزارة او رئيس المسلحة في ذلك .

ملخص الحكم :

لا مسحة للقول بلته لا يجسوز وقف المستخدم الخسارج عن الهبئة الا بانتطبيق للهادة ٦٦ من تقون نظام موظفى السدولة ، اى فى حالتى حبسه احتباطيا او تنفيذا لحسكم جنائى ، لان هسذه المادة انها تنظام الوقف الذى يقسع بقوة القسانون ، وقد فظهت المسادة ١٣٩ وقف المستخدم الخسارج عن الهيئسة فى غير هاتين الحالسين ، فرخمت لوكيسل الوزارة لو لرئيس المسلحة سبحسب الاحسوال سان يوقف المستخدم الخارج عن الهبئسة . ويتسرتب على الوقف عدم صرف المسرتب ، مالم يقسور احدهما صرخه كله أو بعضسه ، ومفسلا ذلك أن الوقف جائز بقسرار ادارى يعسد من ايهما كل فى حسدود اختصاصه ، ويترخص فى تقسديره متى قسام المسبب المسرر له ، وهو اتهام المسطفة فى امر قد يسستوجب مؤاخنته السبيا الم بيرى إن المسلحة العلمة تقتضى ذلىك .

(طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥٠٩/١٢٥٨)

قاعسدة رقسم (۹۲)

: [----4]

المادة ٦٢ و ٦٥ من قانون نظام المسلماين الدنيين بالسدولة المعادر بالقسانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٤ - مؤدى كل من الوقف الاحتياماي والوقف بسوة التسانون بالتطبيق لاحكلهها اسسقاط ولاية الوظبفة مؤقتا عن المصابل - لكل من الوقفين سسنده القسانوني وشروطه ودواعيه - وقوع المقتى بقسوة القانون وان كان قد يغني عن مسدور قرار بتقسير الوقسف الاحتيامي غله لا يعلم من صدور مثل هذا القسرار اذا قلبت المدى الادارة الاعتبارات التي تحملها على ذلك - قسرار الوقف الاحتيامي الذي يصدر ابان قيام الموقف بقوة القسانون يحمل على لله قسرار شرطي مصاني على انتهاء الوقف بقوة القانون بحيث ينفسذ السره اذا زال هذا الرقف اذا جاوزت مدته الماكنة التغييسة بالنظر في طلب حد هسذا الوقف اذا جاوزت مدته الشاكلة السجر و

ملخص الحكم :

ان المستفاد بن نص المسادين ٢٤ و ٦٥ من قانسون نظمام العابلين.
المنبين بالدولة ان مؤدى كل من الوتف الاحتياطي والوقف بقوة القسادون هو اسمقاط ولاية الوظيفة مؤتنا عن العسابل الا ان لكل من الوقفسين مسنده المتاوني وشروطه ودواعيه ، فالوتف الاحتياطي يمسدره الرئيس. مسنده المتاوني وشروطه ودواعيه ، فالوتف الاحتياطي يمسدره الرئيس. وددما التساون ونص على اجراءات مسدها ، بينما يقسع الوقف بقموة التساون اذا ما حبس العابل احتياطيا أو تنفيذا لحسكم جنائي ويظل. المسلل موقوفا الى ان يزول مسبب الوقف بالافراج عن العسابل ، وانه وان كان وقسوع الوقف بقوة التساون وما يتسرب عليه من المستاط ولاية مؤقنا عن العلبل قد يفني عن مسدور قرار ادارى بتقسرير الوقف الاحتياطي طالما كان الوقف بقوة القساتون قالها غلقه قد يقسوم لدى الادارة من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات ما يحبلها على تقرير المستمرار وقف العسابل بعد الافراج من الاعتبارات على العرارة على الموقولة المسابل بعد الافراج من الاعتبارات على المسابل على المسابل على الوعبار الوقف المسابل على الاعتبارات على العرارة وقد الاعتبار المنازية على المسابل على المسابل على المسابل على الاعتبارات على المسابل على المسابل على الاعتبارات على المسابل على المسابل على المسابل على المسابل على العرارة على المسابل على المسابل على المسابل على الاعتبار على الاعتبار المسابل على الاعتبار المسابل على المسابل ع

حسَّه متصدر قرارا بالوقف الاحتصابلي معلقصة نفاذ اثره على انهاء طلوقف بقاوة القانون .

واذ يوسين من الأوراق أنه مسدر قرار في ٢٧ من ديسسمبر مسنة الم 19٦٤ بوقف السيد / حيث كان تسد تبض عليسه في ذات التساريخ لاتهسلمه بتزوير أوراق رسسمية وانه وانسسح من ظروف امسدار حذا التسرار وجسلمة ما نسب اليه أن الادارة هدفت بتسرارها المستورار أيماد هذ المسابل عن عهله وحجبه عن الوظيفة خلال فقد التحقيق مصه أذا زال الوقف الذي يتسرره بقوة التسانون . ومن ثم مان تسرار الوقف الاحتياطي الذي مسدر ابان تيام الوقف بقوة الاسلون يحهل على أنه قرار شرطي معلق على انتهاء الحبس الاحتياطي فلمسلل بحيث ينفذ انسره أذا ما زال الوقف الاسترتب بقوة التسانون .

ولما كان الثابت في الأوراق انه مسدر قرار بوقف المسامل احتياطيا في ٢٧ من ديسسمبر سنة ١٩٦٤ في ذات اليسوم الذي تبض عليسه غيسه واوقف بتوة القسانون وقد انتهى هذا الوقف بالإغسراج عن المسامل في ٣١ من ديسسمبر سنة ١٩٦٤ ، وينبني على ما سسلف بيلته أن قسرار الوقسف الاحتياطي الشرطي برتب أثره اعتبارا من انهاء الوقف بقوة القسانون وبن ثم تسكون المحكمة التاديبية مختمسة بالنظر في طلب مده اذا جاوزت مدة الوقف ثلاثة أشسهر بالتطبيسق لحكم الفقرة الثانية مسن المسادة ٦٤ من عليه لمدن المسادة ٦٤ من المساملين المسئور بالتطبيسة لحكم الفقرة الثانية مسن المسادة ٦٤ من المساملين المسئور بالتطبيسة لحكم الفقرة الثانية مسن المسادة ٦٤ من المساملين المسئورة الترادية والتوقيق المساملين المسئورة الترادية والترادية المساملين المسئورة الترادية والترادية والترادية الترادية الترادية المسئورة الترادية والترادية الترادية الترادة الترادية الترادية الترادية الترادية الترادية الترادية الترادية

(طعن ١٥١ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٦٨/٢/١٧)

قاعسدة رقسم (۱۳)

البسيدا :

موظف _ وقف _ اعتقاله تمهيدا لمحلكيته _ اعتبار الاعتقال جهشابة الحبس الاحتياطي _ وقف بقوة القاتون عـن عمـاه مدة اعتقـــاله .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت ان المسوظف اعتقل عمسكريا ، وكان هذا الاعتقال بسبب تهمسة معينة وجهت اليه ، وهى تهمسة الانفاق الجنسائي على تلب نظام الحسكم ، وقد تضى بادانته فيها من المحكمة العمسكرية العليا ، هان الاعتقال الذي سنبق الحسكم بعد ببناجة الحبس الاحتياطي ، وتجرى في شسانه احسكم الحبس الاحتياطي وآثاره القانونية .

ولما كانت المسادة ٩٦ من تلون نظام موظفى السدولة تقضى بسأن كل مسوظف بحبس حبسا احتباطيسا أو تنفيذا لحكم جنستى يوقف بقسوة القسانون عن عهسله مدة حبسه ٤ ويوقف صرف مرتبه ١٠٠٠ و وين شم يعتبسر هذا الموظف موتوفا عن عهسله بتوة القسانون مع وقف مرتبسه من تاريخ الاعتقسال ١ ولما كان الاعتقسال الذي ترتب عليسه الوقف بقسوة القسانون ساعتباره بمثابة حبس احتباطى سقد انتهى بمسدور حسكم بادانة هذا المسوظف في الجنساية سالفة الذكر ٤ فان من الاتسار الحنيسة المسانة الذكر ١٥ فان من الاتسار الصيسة

(مُتوى ٣٤٤ <u>ــ مَى ١٩</u>٩٦/٦/٢٠)

تعليــــــق:

اذا كان الوقف عن العصل يقسع ابنداء بقسرار ادارى ، غان هناك خوما آخسر من الوقف يقع بقسوة القساتون ، وذلك اذا ما حبس العسامل احتياطيسا او تنفيذا لحكم جنساتى ، اذ يتسرتب على حبسسه فى هاتسين الحالتين وقفه بقسوة القساتون من عصله احتياطيسا مدة حبسسه ، وقسد نمست المساملين المنيين بالدولة على أن : ﴿ كَلَّ عَلَمُ لِيحِسِ احتياطيسا او تنفيذ المساملين المنيين بالدولة على أن : ﴿ كَلَّ عَلَمُ لِيحِسِ احتياطيسا او تنفيذ مرف نمست بقساتى عمله مدة حبسسه ويسوقف عبر نهساتى ويحرم من كامل اجره في حسالة حبسسه انتياطيا او تنفيذ المسكم جنسائى غير نهسائى ويحرم من كامل اجره في حسالة حبسسه تنفيذ المسكم جنسائى ، ويعسرض الأمر عند عودة المسامل الى عصله على المسلطة المختصسة التقسور ما يتبسع فى شسائى مصدولية المسلمل التاديبيسة غاذا المسحم حمر مسئولية المسلمل التاديبيسة غاذا المسحم حمر مسئولية المسلمل التاديبيسة غاذا المسحم عدم مسئولية مرف له نصب غام المسلمة المسحم عدم مسئولية مرف له نصب غام المسلمة المنسح عدم مسئولية مرف له نصب غام المسلمة المسحم عدم مسئولية المسلمة المسلمة المسحم عدم مسئولية المسلمة المسحم عدم مسئولية المسامة عدم مسئولية المسئولية ال

مسررات الوقف بقسوة القسانون :

والوقف بقوة القسانون في هستين الحالسين ما يسرره - فالحبس.
الاحتياملي لا يكون الا لشسواهد ودلائل قوية على ارتسكاب العسامل
الجريمة الجنائية المتهم فيها والتي حبس احتياطيا من أجلها - كسا
ولن الحسكم عليه بالحبس يضهه بالادانة في ارتسكاب جريمة جنائيسة - هذا
فضلا عن أنه سسواء اكان الحبس اهتياطيا ام تنفيذا لحسكم جنسائي ،
غان العسائل ينقطع عن عمله طوال مسدة حبسه ، وليس من المنساغ
منحه اجرا وهو منقطع عن عمله ، او اعتبار مدة انقطاعه اجسازة وهو
في الحبس ، ومن ثم قسرر المشرع اعتبسار العابل موقسونا عن عمسله ،

وهد الوقف كما يقسع قاتونا بقيسام سببه وهدو الحبس ، ينتهي كذلك قاتونا بزوال سسببه بانتهاء مدة الحبس ، وعلى ذلك غان الوقسف يبدأ قاتونا بالحبس ، ويظلل قاتها بالسستورار الحبس ايا كانت مسدنه ، وينتهى قاتونا بانتهاء الحبس والافسراج عن المسابل ،

وظيفسة المسلبل المسوقوف:

لا يتسرته على وقف العابل بقوة القساتون غصم رابطته الوطيفيسة وهدفا الاثر يصسدق تبلها غى حالة حبسسه احتياطيا على فهسة تحقيسق جنسانى يجرى بعسه ، لها غى حالة حبسسه تنفيسفا لحسكم جنسانى ، غانه ينبغى التفسرقة بين حالتين ، غان كان هدفا الحسكم مرتبا العسزل كمقسوبة تبعيسة او متفسسفا له كمقسوبة تكييلية او مسادرا بمقسوبة جنساية او غى جنحسة مخلة بالشرف او الأماتة ، غلته ينسرتب عليسه انتهاء خسمة العسابل ولذلك لا يكون ثهة وقف اقتساء ودة حبس العسابل تنفيسفا لذلك الحكم ، اذ تنتهى خديشه بصدوره ، وان صدر الحسكم غى غسير نتك الحسالات ، هاته لا يتسرتب عليه انتهاء خسمة العامل ، ومن شمي يعتبس موتفل رابطته الوظيفية قائمة دون انفصام ،

أثـر الحـكم الجنسائي الذي تحكم محكمة النقض بالفسالة :

ثار تساؤل حول مدة حيس العسامل تنفيذا لحكم جنائي نهسائي تم بعد ذلك الفاؤه من محكمة النقض ، ونرى ان مسؤدى نقض الحسكم البنائي المبنائي الصادر بحيس العسامل اعتبساره كان لم يسكن ، لان حسكم النقض كاشسف وليس منشنا ، مما يتسرنب علي مسموره الفاء الحسكم الجنائي بلتر رجمي من تاريخ مسموره ، وبالتلي يكون الحبس الذي تم ونقسا المحكم الذي الذي النمي بأشر رجمي حبسا احتياطيا ، شسئته شسأن الحيس الاحتياطي الذي يتم خسلال فترة المحلكمة الجنائية تبل مسمور الحكم الهنسائي ، ويمن ثم يسرى في شائه ما نصت عليسه المادة ٤٨ من القساتون رقسم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ المتياطي ، ويهنذا الراي حسدرت الفتوي رقم ٩٨٧ بتساريخ ١٩٧٢/١/١٤ من لجنسة الدانية لقسم المنتسوي ببيطس الدولة بجلسستها المنتسوي بيطس الدولة بجلسستها المنتسوي بيساري المنتسوي بيطسالها المنتسوية المنتسوي بيطسالها المنتسوية المنتسوية المنتسوية المنتسوية بيطسالها المنتسوية الم

الفسيرع الرابسيع مسرتب السوتوف عسن العبسل

قاعسدة رقسم (٦٤)

البسسدا :

القسرار الذى يمسدره رئيس المسلحة بوقف موظف مهسا كانت درجنسه عن عمسله ، يسسقط حقه فى الطالبسة بمرتبسه عن المسدة التى يظهل موقوفا فيهسا سه الحسكم بالعسزل من الاحسكام التى تنشيء حسالة جسديدة وعلى ذلك يسكون ربط المسائس من تاريخ العسسل لا من تاريسخ الوقسف الا إذا نص على أن يسكون ربط المسائس من تاريسخ الوقسف .

ملخص الفتوى:

استعرضت هيئة تسم الرأى بجلستها المنعقدة فى ١٧ يونيه مسنة ١٩٤٧ ورضوعا محصل وتاعه انه بتاريخ ٢٧ يونيه مسنة ١٩٤٧ مصحر وزير الداخلية ترارا باحالة المدير المسلم لبلدية الاسكندرية الى المحكسة العليسا التاديبية لمحاكمته على ما أسند اليه وكان تد مسدر ترار من تبسل بوقفه عن احسال وظيفته اعتبارا من ١٧ مايو مسنة ١٩٤٤ .

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسسته المتعددة في ٢٠ ينساير سسنة ١٩٤٥ الاكتفاء باحالة الوظف المنكور الى المساش وقد صسدر مرسسوم بذلك في ١٤ فيسراير مسنة ١٩٤٥ .

وقد طلب هذا الموظف صرف مرتبه عن الدة من ١٧ مليو مسنة ١٩٤٤ الى ١٤ غبراير سسنة ١٩٤٥ تاريخ احالته الى المساش وعنسد عسرض الأمر على مسلمات رئيس لجنة تضايا الحسكومة أبسدى في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذي يصدره رئيس المسلحة بوقف موظف عن عمله توطئة لإحالته الى مجلس تاديب لاتهامه في تضاية جنائيسة

ظك الأمر من شسأنه أن يمنسع المسوطف من مبساشرة عمله مؤتتا فيسسقط حقيمه في الطالبة بمرتبسه عن الدة التي يظيل موتومًا فيهما لأن شرط استحقاق الرتب تيئم الوظف بعمل الوظيفة ، وهذا البدأ يجد مسنده التانوني نيها تضمنته لوائح الاسمنخدام من تواعد خامسة في هــذا المــدد نقد نص الأمر العـالي المــادر في ١٠ أبريل ســنة ١٨٨٣ على أنه يتسرتب على توقيف المستخدم عن عمسله حرماته مسن جاهيته ما لم يقسرر مجلس التاديب خسلاف ذلك وهسو لا يأمر بمسرف المسرتب الارغى حالة البراءة او اذا تبين له أن التهمسة التي نسببت الى الموظف وحوكم من اجلها لا تستوجب حرماته من مرتبعه طوال المدة التي استفرقتها المحلكمة وظل فيها موقوما وأن فلك هسو المسدأ الذي مدرت عنه قواعد الاسستخدام ومنه يتبسين أن المسوظف لا حق له في مرتبه مدة الايتاف الا في الصالات الاستثنائية التي يثبت غيها أن الايقاف كان ظلما كما لو ثبتت بسراءة المسوظف المسوقوف أو ينبت من تفساء مجلس التاديب ان الفعل الذي اسند اليه لم يسكن يستدعي الايتاف أو أن مدة الايقاف طائت من غير متنض وأن هذا الجدأ كها يسرى على الوظفين الماديين الخاضعين لأحكام دكريتو ١٠ أبريسل سسفة ١٨٨٣ يسرى كذلك على كبار الوظنين الخاضيمين لقضياء المحكمية المليا التاديبية المنشاة بمقتضى دكريتو ٢٤ دبسسمبر سنة ١٨٨٨ سسواء بمسواء والاعتبار التاثم في لك انه ليس ثمسة ما يوجب التفسرقة بسين هاتين الطائفتين في المساملة ما دام أن دكريتو سنة ١٨٨٨ سسائف الفكر قد أغفل التكلم عن حسكم المسرقب في مسدة الايتساف وتسرك المسسره طلامسل المسلم المقرر مي هسدة الشأن والقسرار المسمادر من مجلس الوزراء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ بالوانشة على الاكتفاء باحسالة الموظف الذكور الى المساش ليس نيسه معنى البراءة من النهم الني وجهت اليسه واحيل من اجلها الى المحاكمة التأديبية ولذلك مان حالته لا تدخل ضمن الحسالات التي يجوز فيها استثناء اجراء المرتب في مددة الإيقاف الااذا قسرر مجلس الوزراء خلاف ذلك وراى صرف المسرتب عن مدة الايتساف

أخذا بالاعتبارات التي حدث بعسم المضى في المحاكمة التلبيبة والاكتفاء بالاحسالة الى المعاش غير أن مجلس الوزراء تسرر بجلسسته المنعشدة في ٢٢ مارس سسنة ١٩٤٥ عسنم استحقاق المسوطف المذكور الرئيسة عسن مسدة الايتساف .

وعلى اثر ذلك تقسدم هذا الوظف طائسا أن يرتب له المساش من تاريخ ايقائه في ١٧ منو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ مسدور الرسسوم الملكي بلحالت المساش وقد أبدى قسسم قضايا المائية في ١٨٨ ايسريل سسنة ١٩٤٥ أن الحسكم بالعزل من الاحسكام التي تنشيء حالة جسديدة وتحد من العلية الاشخاص غالاصل فيها أنها تنفذ قانسونا من يسوم مسدورها الا ما استثنى بنص صريح وعلى ذلك يسكون ربط المساش من تنريخ المفسل لا من تاريخ الايقاف .

الا أنه قد تسين من الأطلاع على الأوراق المؤجودة بسلف خدمة المحوظف أن وزير الداخلية قد اصحر في ١٨ يناير مسنة ١٩٥٥ أي عقب واقت وجلس الوزراء على احالت الى المعاش مرارا باحالت الى المحاش اعتبارا من ١٩ مايو مسنة ١٩٤٤ (تاريخ ايتاله عن المسلل) وقد أبلغ نص هذا القرار الى صحير عام بندية الاسكندرية بالنباة كما أبلغ الى المسوظف وهو يتمسك بهذا الابالاغ المطابسة بأن يحكن ترتيب معاشه من تاريخ الابقاف وقد السار قسام القضايا

وفى 17 يونيه سنة 1980 اصدر مجلس الوزراء تسرارا بربط مستدن هذا المسوقف من 17 مايو سسنة 1986 مسع انه تسد احيال أنى المسائن في 18 نبسراير مسنة 1860 وطلب اعلاة عسرض الموضوع على مجلس الوزراء ليستجع تسراره المستجنة:

وقد لاحظت الهيئسة أن الوظف قد أوقف عن عصله أبسداء من ١٧ يتابو مسانة ؟؟١١ نظرا لما تصنية اليسه من انهسابات ويلتسطى غاته لسم يقبم باداء اى عبل من أعسل وظيفته من ذلك التساريخ الى تاريخ الى عبل مستور المرسوم الملكي في ١٤ غبراير سنة ١٩٤٥ بلحالت الى المسائن وقد تسرر مجلس الوزراء بجلسسته ألمنعقدة في ٢٤ سارس سسنة ١٩٤٥ عسم استحقاق هذا الوظف لرتبه عن سدة الابتسف ومجلس الوزراء في تسراره هذا أنها كان منهشيا مع ألبدا الذي مسحرت عنه تسواعد الاستخدام بان المرتب مرهون بقيسام السوظف بعبله وأن الابتسف عن المعمل بن المرتب طالما أنه تبد انتسهى بانفصل بن الوزاء عبلك مسلا من المهمة المنتسبة بالفصل خسلان ذك ولما كان مجلس الوزراء بهلك مسلجة الفصل في هميذه المحالة تقد التي وقد قرر عدم استحقاق الموظف الذكور لمرتبه عن صدة الإيتسف التي يعتبر محروما من مرتبه عن المسدة من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ الى ١٤ يعتبر مسروما من مرتبه عن المددة من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ الى ١٤ يعتبر مساؤه ١٩٤١ الى ١٤ المسلم مساؤه المناه المنا

اما فيها بتطق بتاريخ تقرير الماش غان الأمسل انها هو ربط المساس من تاريخ الفصل لا من تاريخ الابتات على انها اذا كان مجلس الوزراء قد قسرد في ١٦ يونيه سنة ١٩٥٥ ربط معساش هذا الوظف من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ تاريخ ابتسائه عن العمل بنساء على التساس متسدم منه بهذا المسدد واخذا ببعض اعتبارات خاصسة غان هذا الأمسر لا يعسوا أن يكون نوعا من تسسوية المعاش يدخل تقريره في نطاق اختصاص مجلس الوزراء ولذلك فقسد انتهت الهيشة مسن بعثها الى أنه ليس فيها سسبق لمجلس الوزراء اتخساذه عي هذا الشسان تقرير معساس الوظف المذكور اي تجاوز احسدود سلطته في هذا الشسان .

(فتوی ۱/٤٧/۱/٤٧/۱ <u>می ۲۵۰/۱/</u>٤۷/۱)

قاعسدة رقسم (١٥٠)

: المسلما :

الأصل في وقف الوظف هو حرماته من المرتب مسدة السوقف ، والاستثناء هو جسواز صرف المرتب كله او بعضسه سا بسستوي في

خلك المسوطة الموقدون المسلسة المتياطية ، وذلك الذي لوقف التهمسة الدارية ما المسر المسالي المسلام في ١٨٨٣/٤/١٠ ، وقسرار مجاس الوزراء في ١٨٨٣/٤/١٥ ، وقسرار مجاس الوزراء في ١٩٦٢/٤/٢٥ ، وقالم وظفي المسلولة .

ملخص الحكم :

ان النشيرة الأغيرة من المادة الثلينسة من الأمسر العالى المسادر في ١٠ ابريل سسنة ١٨٨٣ قد نصت على انه « يترتب على توقيف الستخدم عن العمل حرماته من ماهيته ما لم يتسرر مجلس التسانيب غير ذلك ؟ . مَهِي تقسرر تاعدة علية هي حربان المستخدم الموقوف من ماهيته طوال مُترة الوقف ما لم يقسرر مجلس التلابيب صرف راتبسه كله او بعضسه اليسه ه. فالأمسل همو الحرمان من الرتب عن مدة الوقف والاستثناء همو جمواز صرفه كله او بعضله حسبها يتلدره مجلس التاديب في كلل حسالة بظرونها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة في : ١ - حالة الوقف لذنب يستوجب الرغت (مادة ١١١ من قانون المسلحة المالية) ٢ _ في حالة الوقف بسبب حبس المستخدم في جريمة من الجسرائم المسادية . وقد نصت المسادة ١٣٤ من قانون المسلحة الماليسة على أن « كل مستخدم يحبس حبسما احتياطيما أو لجريممة من الجمرائم الاعتبادية يوتف عن وظيفت من يوم حبسه ٠٠٠ وماهيته عي كال مدة ايتانه تكون حتا للحكومة » ، ثم عدلت هدد المادة تنفيذا لقسرار مسادر من مجلس النظسار في ٢٥ من ابريسل سنة ١٩١٢ كمسا يلى: ﴿ كُلُّ مِسْتَخْدَمُ يَجِسُ حِبْسَا احْتِيَاطِينًا أَوْ تَنْفَيْنَذَا لَحْسَكُمُ تفسائي يجب ابتاعه عن اعبسال وظيفته من يسوم هيمسه وذلك. لا يهنه الجزاءات التلهيبة التي يمكن توقيعها وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة ايقافه ما لم يتقارر عدم وجدود وجده القامة الدعوى عليه أو تحكم المحكمة الجفائية ببراعته من التهمسة التي ترتب عليها حبسبه ، ننى هذه المسالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة أيقسافه ما لم تقرر المملطة التابع لها تأديبيا خلاف ذاك » . والمقصسود

بعبارة « المسلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التاديب نيسا يختص بالمستخدمين الداخلين هي هيئسة المسسال ورئيس المسلحة نبيسا يختص بالسنخدمين المؤتتبين والخارجين عن الهيئة ، وهنا يجب التنبيه اني أن تعميل صبياغة تلك المادة على هذا التحمو لا يعمدو أن بكون من تبيسل الاستطراد والايضاح للنص الأصلى ، وانه مهسما يكن من شان مساغة هذا التعسديل ، مها فتح البساب التأويل ، فسالا يمسكن أن يمس القساعدة التي تررتها الفترة الأخيرة بن المسادة الثابنة بن الأبر العسالي المسادر في ١٠ من أبريل مسئة ١٨٨٣ تلك التي جمسات الأصسار هيس الحرمان من المسرتب مدة الوقف باعتبساره مقسابل العمسل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبها تقرره السلطة التأديبية في كل حسالة بظرونها ، والقدول بغير ذلك قدول غير مساتب ، أذ مؤداه أن مجلس الوزراء عسدل في حسكم قرره الأمر العسالي المسافر في ١٠ من الربال سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو مالا يملكه ، أذ القساعدة التنظيمية العابة لا ينسخها الا آداة تنظيمية عسماية مسن نفس المرتبة أو من مرتبة أعلى ، وأذ لم يصدر قانون بتصديل حكم الفارة الأخيرة من المادة الثابنة من الأمر العالى الصادر في ١٠ مسن أبريال مسنة ١٨٨٣ هانه يظلل قائمنا لا ينال منه قسرار مجلس الوزراء لو مسلح ني الجدل انه تصد الى نعديله وهو اسر في الواقع فير متصود 4 يؤكد هــذا النظر انه لو اخذ بالناويل المكسى لكان اللــوظف الذي يتهــم جنائيا ويحبس احتياطيا احسن حالا من الموظف المذي وقف به الأمسر عند حد الاتهام الادارى دون الجنائي ، اذ على مقتضى ذلك التأويل _ وقد ورد التصديل في المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحسالة الأولى ــ يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوتف وجوبيا بينها يكون جوازيا مى الحالة الثانية ؛ في حسين انه لا يوجد ادنى مبرر للنفسرقة في الحكم مما يتطع بأنه لم يتصد الى نفيم في الاحكام الموضوعية عند تعديلا المسادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ، وانمسا قصسد الاستطراد والايضاح في حسدود الاصل العلم الذي قررته الفقرة الأخيرة من المسادة الثانيسة من الأمسر العالى المبسالف الذكر ، هسذا الأصل الذي رددته المسادتان

٩٠ ، ٩١ من القساتون رقم ٢١٠ لسسفة ١٩٥ ، وقد امستعرضت المادة الإلى حالة وقف المسوطة بقسرار من وكيسل الوزارة أو رئيس للمسلحة كل في دائرة اختصاصه / واسستعرضت الثانية حالة وقف المسوطة بقسوة القساتون أذا حبس احتياطيا أو تنبيذا لحكم جنائي ، والحكم الموضوعي للحالين واحد . والحكمة ظاهرة في ترك تقسير صرف المسرتب كه أو يمضسه أو عدم صرفه الى المسلطة التاديبية المختصسة في كل حسالة على حدتها ويظروفها ، فالبراءة لمصدم المسسحة أو لعدم الجنسية تختلف عن البراءة لمصدم كلفية الادلة في هذا التقسير / والبسراءة من النهسة المجتلية لا تستبع حتبا عدم المؤاخذة الادارية ، وليس من شناك في أن المسلطة التأديبية تصدير قرارها في صرف المرتب أو عسم سرفه على متنبع هذه مدا عدم عرضه على متنبع هذه الاعتبارات .

(طعن ۱۹۲ لسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۹۵۸/۱/۱۶) (غير ذات المعني طعن ۱۱۰ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۱۹۵۸/۱/۹۹)

قاعسدة رقسم (٦٦)

: المسلما :

الامسل في وقف الوظف هو حرماته من السرت مسدة السوقف ع والامستثناءهو صرفه كله او بعضسه حسبها تقسرره المسلطة التاديبية — سريان هسفه القاعدة ايا كان سسبب الوقف وليا كانت طبيعسة الوظيفة هل هي دائمسة او مؤقتة أو خارج الهيئة أو من المسال، وأن اختلفت أوضساع التساديب ولجراواته بسسبب ذلك .

ملخص الحكم :

ان الفترة الأخرة من المادة الثامنة من الأمر العالى المسادر على ١٠ من البريل سفة ١٨٨٣ تنص على أنه ﴿ ينسرتب على تسوقيف المستخدم عن المعمل حرماته من ماهيته ما لم يقسرر مجلس التاديب غسير ذلك ٤ ، وهي بذلك تقسرر تاعدة علمة هي حرمان المستخدم من ماهيته طسوال فترة الوقف ما لم يقسرر مجلس التلايب صرفها كلها او بعضها البه ، فالأصل

هـ و الحرمان من الرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز مم ته كسله أو بعضمه حصيما يقدره مجلس التأديب ﴿ أَوَ الرئيسِ المُنْصِ أَنَ لَم تَسَكُنَ ثمة محاكمية تأديبية » وذلك في كيل حالة بحسب طروفها ، وقيد طبقت منشسورات الملية هدده القاعدة هي حالة الوقف لذنب يستوجب الرفت نفصت المبادة ١١١ من قانون الصبلحة المالية على أن كبيل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرغت يلزم ايقافه عن اشتفال وظيفته في الحال وهذا الابقف يعان اليه كتسابة ، ويترتب على توتيف المسوظف عن العمسل حرمانه من ماهيته ما لم يتسرر مجلس التأديب غير ذلك . ب ـ وفي حسالة الوتف بمسبب حبس المتهسم أحتياطيسا لجريمسة من الجسرائم العسائية (م ١٣٤ من قاتون المسلحة المالية) . وقد عسطت صياغة هذه المادة بنساء على قرار مجلس النظسار الصسادر في ٢٥ من ابريل سسنة ١٩١٢ كما يلي : ﴿ كُلُّ مِنْ مُعْدِم يُحِينِ احتياماتِ أَوْ تَنْفِيدُا لَحُكُم تَمْسَانِي يُحِيُّ ايتانه عن اعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنسع الجزاءات التأديبية التي يمكن توتيعها عليه ، وتكون ماهبته حتما للحكومة مي مدة ايقامه ما لم يتقارر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه أو شحكم المحكسة الجنائية ببراءته من التهسة التي ترتب عليها حبسه ، فني هده الحسالة يجوز صرف ماهيته عن مدة أيقسائه ما لم تقسرر السسلطة التابع لها تأديبيا خسلاف ذلك » . والمتصود بعبارة « السلطة التابع لهـــا تأديبيا » مجاس التساديب فيما يختص بالمستخدمين الداخلين في هيئة العبسال ، ورئيس المسلحة نيها يختص بالستخدمين المؤتتين والخارجين عن الهيئسة ، وهنا يجِب التنبيسه الى أن تعسميل صياغة المسادة على هسدا النحسو لا يعدو أن يسكون من تبيسل الاستطراد والايضساح للنص الأصلي ، والله مهمسا يسكن من أمر في شبسأن هسذه المسياغة مما فتسح البساب للتلويل ملا يمكن أن تمس القاعدة التي قررتها الفقرة الأخرة من المادة الثامنة من الأمر العمالي الصادر في ١٠ من أبريل سمنة ١٨٨٣ ، ظك التي جعلت الاصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره متابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرغه كله أو بعضه حسبها تقدره السلطة التأديبية مي كل حسالة بظرومها . والقسول بغير ذلك تسول

غير مسائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل عي حسكم تسرره الاسر المسائي المسائر عي ١٠ من ابريل مسنة ١٨٨٣ وهو مالا يبلكه ، اذ الساعدة التنظيميسة المسائد لا ينسخها الا اداة تنظيميسة عليه من نفسر المرتبة او من مرتبسة اعسائه لا ينسخها الا اداة تنظيميسة عليه من نفسر المرتبة او من مرتبسة اعسائي ، عبدا الامسان العلم بلق وقد رددته الملائلي و ٢٠ من التساقون رتم ، ٢١ ليسنة ١٩٥١ في شسان نظام موظفي السحولة ، نقسد استعرضت الملاة الأولى حالة الوقف بقسرار من وكيسل الوزارة او رئيس المسلحة كل عي دائرة اختصابه ، واسستعرضت الملائية وقف المسوظة بقوة القسائون اذا حبس احتياطيسا او تنفيذا لحكم جنسائي ، والحكم الموضوعي واحد في السائين ، فهو واجب التطبيق المائية و مؤتنسة الوظيفة هال هي دائية او مؤتنسة الوظيفة هاله هي دائية او مؤتنسة او خلرج الهيئية أو من العبسال ، وإن اختسائيت .

(طعن ۱۹۳ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۳/۲۰۵۱)

قاعسدة رقسم (٦٧)

المِـــدا:

الاصل هو حرمان السوظف او المستخدم الموقوف عن المبسل من راتبسه طوال مدة الوقف سالاسستفاء هو جسواز عرفه كله او بعضسه حسبما ترى المحكسة التاديبية او الرئيس الادارى المختص سقيسام ذلك على مسلطة تقبديرية تناى عن رقابة القضاء طالسا لم تتسسم بعشم المشروعيسة أو اسسادة استعمال المسلطة •

ملخص الحكم :

ان الاصل هو حسرمان الوظف او المستخدم الموتوف عن المسل، من رائبسه طوال مدة الوقف ، والاسستثناء هو جواز صرفه كله او بعضسه حسبما تقرره المحكسة التلييسة او الرئيس المختص ان لم تسكن أبسة محاكسة تلديبية وذلك في كل حالة بظروفها ، والحكمة ظاهرة في تسرك أمر تقسدر صرف المسرت، أو صرف جسز، منه أو عسدم صرف شيء منسه

الى رئيس المسلحة في ضوء ملابسسات كل حالة وظروفها ، وله في فلسكف لا براعي مختلف المناصر الوجبة لما ينتهى البه تقسديره حتى في حسالة الحسكم بالبراءة أذ البراءة أضحم مسحة الاتهام أو لانتساء النهسة أو لمحم الجناية تختلف عن البراءة المستندة لمعم كعلية الادلة أو لبطلان التبضر والتفتيش ، فضلا عن أن البراءة من التهسة الجنائية لا تستبع حتها براءة المسوطف مسن الناحيسة الاداريسة ، قسرار السسلطة التلابيسة في هسذا المسدد يقوم على مسلطة تقديرية تناى عن الرقابة التفسائية ملاسا كانت متفقة مع مبدأ الشروعية وغير متسبة بلمساءة السسطالة ، بمعنى أن السلطة التقديرية المتسررة للادارة لا تخضسع عناصر التحديد غيها للدارة المسلطنة المشاركة والا انتابت رقابة التفساء الى مشساركة للادارة في مساطنها المشكورة ،

(طعن ۲۲ه لسنة ه ق ــ جلسة ۲۱/۱۱/۲۱)

قاعبدة رقسم (١٨)

المسدا:

الأمسل هو حرمان المسوظة من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء.
هو جسواز صرفها كلها أو بعفسها حسب قسرار مجساس التساديب أو
الرئيس المختص أن لم تسكن ثبة محلكمسة تلديبية سـ البند ه من تعليمسات.
الملايسة رقم ٨ غي لول يونيه سسنة ١٩١٢ سـ نصه على أن رئيس المسسلحة
يصرف المسلمل المؤقت أو الفسارج عن هيئسة المجال مرتبسة عن مسدة
الموقف أذا انفسحت برافته من الجسرم السدى سسبق اسسنانه اليسه سه
ليس في هسذا النص خروج على لمسل القساعدة السسالف ليرادها ه

بلخص الحكم:

الأصسل هو حرمان الموظف أو المستخدم الموشوف عن العمسل مسن. ماهيتسه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جسواز صرفها كلها أو بعضسها حسسبها يقسرره مجلس التاديب ، أو الرئيس المفتص أن لم تسكن ثمسة أ يهجاكهــة تادسة ، وذلك في كل حالة يجسب ظرونهما ، والبنه ، مسن ختمليهات المالية رقم ٨ المسادرة من أول يونيسة سبنة ١٩١٢ ، اذ نص على أن المسلمل المؤمَّت أو الخارج عن هيئــة العمال السدى أومَّف عبن عمطه _ بسبب ارتكابه جرما موجب اللرفت _ يصرف اليسه مرتب عن خدة الوقف المؤقت اذا أنضح بعد التحقيق براعته مما أسسند اليسه ، وان الترخيص بصرف ماهية العامل الؤقت بصدر من رئيس المسلحة التسابع الها - قد ردد أمسل القاعدة السالف ايرادها ، والحكمة طاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه ألى رئيس المملحة في كل حسالة على حسدة وبحسب ظرونها ، فالبراءة لعدم المسحة أو العدم العناية تختلف عن البراءة لمدم كماية الأدلة أو لبطلان التبض والتغتيش في هذا النقدير ، والبراءة من النهمة الجنائية لا تستنبع حتما عدم المؤاخذة الادارية . وليس من شك في أن المطلمة التأديبية _ اى رئيس المسلحة _ تصدر قرارها في صرف السرتب أو عسدم صرفه على مقتضى هــذه الاعتبارات ،ومن ثم يحكون القارار المسادر من مدير مصلحة السكك الحديدية بحسرمان المدعى ، وهو عامل باليوميكة التميلة ، من احسره عن مدة وقفه قد مسدر ممن يملكه .

{ طعن ه١٦٤ لسنة ٢ ق ... جلسة ٨/٣/٨ ١٥

قاعسدة رقسم (٦٩)

: المسلما :

امتساع المحكمة التلابيسة عن الفصل في مصسح الراتب السدى حبسسه امسر الوقف عن المسوظف وصيورة حكمها في ذلسك نهائيسا سد لا محيص من أعمسال الأصل القسائل بأن القساعدة هي حسرمان المسوظف المسوقوف عن المهسل من راتبسه طوال مسدة الوقف الا أن يتقسرو صرفه كسله أو بعضسه من المحكسة التلابية .

جلخص الحكم :

اذا كانت المحكسة التاديبية على ما ظهر مما تقدم بيسانه تسد

أمستفعت المصحل غنى مصير الراتب الذي حبسه اسر الوتف عن. الموظف بحجة أن المحكسة الادارية تد فصحات في ذلك بحسكم حاتر قسوة الشيء المتفيى والحسال كما هسو واضعح غير ذلك ، وكان يمسوغ للمحكمة الادارية الطيا أن تمتب على هسفا الحكم باعتبار كونها جهسة تعتبب نهسائي على تضاء التاديب الا أنه أزاء انتضاء مواعيد الطمس، في حسكم المحكمة التأديبية وصيورته نهائيا غلقه لا محيص مسن أعيسال الاسل التسائل بأن التاعدة هي حرمان الموظف الموتوف عن المهل من رائب طوال مدة الوتف الا أن يتقسر صمغه كله أو بعضه مسن المحكمة التلديبية ، وتأسيسا على ما تقدم كله وبمسراعاة أن الحسكم. التاديبي الذي أمسيح الآن نهائيا لم يبرىء مساحة المدعى من جسريرة.

قاصمة رقيم (٧٠)٠

مرتب مدة الوقف عن المهسل — اسستحقاقه طبقسا أنص المسادة ٩٦٠ من القسانون وقم ٢١٠ فسسنة ١٩٥١ يسكون بقسرار من وكيسل الوزارة المنتص ولا معقب على تقسديره فى هذا المسعدد ما دام خليسا من الانحراف. وقالها على اسستخلاص سائغ من الوقائع التى بنى عليها القسوار .

ملخص الحكم :

اذا كان وكيسل الوزارة قد التسهى الى عندم الوافقسة على صرف . مسرتب الدعن عن تفسرة وقفة عن العسل لامنبلب تقرها بهسا له مسن مسلمة التقدير فن ضسوء الصالح العسلم ، ولهسقة الاسسباب اساسها المسحيخ الثابت في الأوراق ، وهي تؤدى الى النتيجسة التي النهى اليهسا . وكيسل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبسه بدة الوقف ولم ينصرف في . فنك بمساطنه العامة ولم ينطق قراره على أية شسائبة مسن اسسساءة

السنعبال السلطة ، غيكون تسرار وكيل الوزارة والمسالة هده تد حسيد مطابقا للقانون خاليا من أي عيب ، ويسكون الحسكم المطمسون فيه اذ ذهب غير هــذا الذهب تدخرج عن مجـال التعتيب القـانوني الصحيح على التسرار ، وانجه وجهسة اخرى قولمها مراجعة الادارة في وزنهسا للتسبيات القبرار وملاعة اصداره فأط نفسه بذلك مطهبا فيسا هو داخيل في صميم اختصاصها وتقديرها بدعوى أن الأسباب التي اخذت بها الادارة لا تسؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها مسم أن هــذا النظر في حد ذاته لا يستند الى اي اسساس سليم لا من الواقسع ولا من التانون ؛ بل على العكس من ذلك تهد كان وزن الإدارة الناسات مرارها وزنا معتولا مستخلصا استخلاصا سائغا من وقائع التي بنت عليها قرارها ، كما يحب التنبيسة في هذا المتسام الى أنه ليس من حق التضاء الادارى أن يستأتف النظر بالوازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات تعرت على متنفساها ملاعمة اسدار الترار ، ما دام هــذا التقــدير قد اســتخلص استخلاصا ســائفا مــن الوقائع الثنبتة في الأوراق والا كان في ذلك مصادرة لسلادارة على تقديرها وغسل ليدها عن مبساشرة وظيفتها في الحسدود الطبيعية التي تتتضميها هذه الوظيفة وما تستازمه من حسرية في وزن مناسسبات القرارات التي تصدرها وتتبدير ملاعبة امسدارها ء

(طمن ٩٦) لسنة ٤ ق _ جلسة ٢٧/٢/١٩١)

قاعسدة رقسم (٧١)

اختصاص الحكة التلايية بنظر ابر صرف مسرته المسوظة المسوقة المسوقة المسوقة خلال بدة وقف حال بدة وقف من التسابق بدهوى التاديب في حالة حفسظ الاوراق او توقيع جسزاء من المسلطة الرئاسية سعم اختصاصها في هاتين بالنظسر في ابر صرف المسرته بخال مدة الوشيف •

جلخص الحكم:

يترتب على وقف الموظف عن عممله وقف صرف مرتبسه استداء من البوم الذي أوقف فيه وذلك كأمسل علم ، ولكن أجساز التسانون للمحكمة التأديبية استثناء بن هذا الأمسل العلم أن تقسرر صرف المسرتب كسله أو بعضيه بصفة مؤتتة ، والحكمة التشريعيسة لذلك هي حفيظ أود المؤلف وبن يعولهم ببراعاة أن الرتب همو مصدر رزقه ، والمتصود بالتوتيت هنا ليس مجسرد انتهاء التحقيسق بوسساطة النيسابة الادارية مسع بتساء البر المبوظف معلقا رهن المحاكيسة التأديبية ، وانها المتصبود بالتوتيت هو التصرف في هذا الشكن نهائيا ؛ إما من غم محاكمية وذلك محفظ الأور أق ومسدور قرار بالحفظ أو بتوتيع جزاء من السسلطة الرياسية بفير محاكمسة او مالفصيل في امسر الوظف من المحكمية التأديبية ، فاذا ما تسم التصرف على هــذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب المـوظف بقي بعد أذلك التصرف غهائياً في أمر مرتبعه طوال مدة الوقف ؛ فإن كانت الأولى كان التصمير في النهائي في ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التي تملك اصدار المر الوتف ابتهداء سواء الوزير او الرئيس المختص حسب الأحبوال طبقها اللفقسرة الثانية من المادة العاشرة من قسسانون رقم ١١٧ أسسسنة ١٩٥٨ مشان النياية الادارية والمحاكمات التأديبية ، وأن كانت الأخسري كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثائثة من المادة المذكورة اذ نص في آخرها على أن « تقرر عند الفصل في الدعوى التأديبيسة ما يتبسع في شأن المسرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان المسوظف منه أو بصرفه كله أو بعضب ٤ ، وغنى عن القبول أن هذا النمر إذ يعقب هذا الاختمال للحكمة التأنسة مترنا بالفصيل في البدءوي التأنسية يترك الاختصاص السلطات الرئاسية نيما عدا ذلك كها لو لم ينته الاسر بصدور حسكم من المحكسة التأديبية بل انتصر على حفيظ الأوراق الو توتيسع جزاء من السلطة الرئاسية بسدون محاكمة امسلم المحكمة التأدسيـــة .

(طعن ١٠٧١ لسنة ه ق ـــ جلسة ١٠٧١)

قاعسدة رقسم (٧٧)

البــــدا :

المادة ١٠ من القسانون رقم ١١٧ اسعة ١٩٥٨ - تقسريرها حكما مقتضاه أن الأصل أن يتسرب على وقف المسوناف عن عبسله وقف سرفه مرفه المسونات كسله أو بعضه بمسبقة مؤقفة - المقتسود بالقوقيت ليس مجسسود انتهاء التحقيس وأنها المتصرف في شسان الموظف نهائيا أما بحفظ الأوراق أو بتوقيس جسزاء من المسلطة الرياسية أو من المحكمة التلايية - التصرف النهائي في أمر الموظف الموقوف طسوال مدة الوقف يكون للمسلطة الرياسية أو للمحكمة التلايية المقاسسة أو للمسلطة الرياسية أو في المحكمة التلايية المقاسسة أو في المحكمة التلايية الماكنة المرائب مقتسرنا بالقصسل في المحسدة التلايية أو الماكنة الرياسية أو في المحكمة التلايية أو المحكمة الرياسية أو المحكمة الرياسية أو في المحكمة ا

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 11۷ السنة 1908 باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التلايبية تنص على أن « لمحير عام النيابة الادارية أو احد الوكبلين أن يطلب وقسف المحوظف عن أعبال وظيفته أذا أقتضت مصلحة التحقيق معمه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، غلاا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه ابلاغ مدير عام النيابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خالال اسبوع من طلبه ، ولا يجوز أن تسزيد محددة الوتف عن ثلاثة المسهوع من المجتمعة التاديبية المختصة ويتسرته على وقف الموظف عن عصله وقف صرف مرتبه ابتداء مسن اليسوم الذي لوقف غيه ، ما لم تقسرر المحكمة مرف المسرت كله او المنسمة مؤقتة ، الى أن تقسرر عند الفمسل في الدعوى التاديبية ما يتبع غي شان المرتب عن مدة الوقف مسواء بحسرمان المسوطف بنه علي بسمدة الدهنة عن هدا النص انه يترتبه الوسمنه الله كله او بعضمه » و والمستقاد من هدذ النص انه يترتبه

عنى وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبعه ابتداء من اليوم الدي اوتف نيه ، وذلك كامسل عام ، ولكن القانون اجسار المحكمة التاديبية استثناء من هذا الأمسل أن تقسرر مسرف الرتب كله أو بعضم يصفة مؤقتية . والحكمية التشريعية إذلك هي حفيظ أود المسوظف ومن يعولهم بهبراعاة أن المرتب هو بمسدر رزته ، المتمسود بالتأتيت هنا ليس مجسرد أنتهساء التحتيق بوسساطة النيابة الادارية مع بقساء امر المسوظف معلقها رهن المحلكهة التأديبية ، وأنبأ التصود بالتوتيت هرو التمسرف في هذا الشبأن نهاثيا ، أما من غير محاكمة وذلك بحفيظ الأوراق او بتوتيسع جسزاء من السلطة الرياسسية بفسير محاكمة ، او بالقصيل في أمر الموظف من المحكمية التأديبيية ، فاذا ما تم التصبيرقه على هــذا الوجه أو ذاك في شــان تأديب الوظف بقي بعد ذلك التصــرف تهائيا في أمر مرتبع طوال مدة الوقف ، فإن كانت الأولى كان التصيرف النهاقي عي ذلك منسروكا للسلطة الرياسسية التي تملك اسسدار المسر الوقف ابتسداء ، سواء الوزير او الرئيس المختص حسب الأحسوال طبقسا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المنكور ، وأن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكسة التلديبية طبقا للنقرة الثالثة من المادة الذكورة ، أذ تنص في آخرها على أن ﴿ تقرر عند الفصل ني الدعسوى التأديبية ما يتبسع في شسان الرتب عن مدة الوقف ، سواء بحسرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . وغنى عسن القول ان هذا النص .. اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكيسة التأديبيسة مقترنا بالنصال في الدعاوي التأديبية _ يتارك الاختماساص للساطات الرياسية نبيا عداً ذلك ، كيسا لو لم ينتبه الأمر بمستدور حكم من المحكسة التاديبية ، بل اقتمسر على حفظ الأوراق أو بتوقيسم جسزاء من السلطة الرياسية بدون محاكسة .

(طعن 19 اسنة ٥ ق _ جاسة ١٤/١/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (٧٣)

المستحا :

صسرف الرتب كله او بعضسه البوظف الوقوف عن المسل ـــ امسر تقسديرى متروك المحكمة التامييسة ـــ المسادة 40 من القسادن رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ــ قسرار المحكسة التاميية بمسدم عرف المسرت لمسا بان لهسا من أن الوظف في مسسمة من الميش يهساك ثروة طاقسلة ـــ لا تشريب

ولخص الحكم :

نص الجزء الأخسر من المادة ١٥ مسن القسانون ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ على أنه ٦ ٠٠٠٠ ويتسرنب على وقف المسوظف عن عمسله وقف مسرف مرتبعه أبتعداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم يتسرر مجاس التسانيب مسرف الرتب كله أو يعفيه بعيفة وقتشة » ونصت النقيرة الأخرة من المسادة ١٠ من القسانون رقم ١١٧ لسبقة ١٩٥٨ بما يماثل نص المسادة ٩٥ واستبدات بمجاس التاديب المحكسة التاديسة .. ويستفاد مين جذا النمى أن وقف المسوظف عن عمله يترتب عليه بتسوة المساتون عسدم مسرف الرئب كله أو بعضه وبن ثم فان مرف كل المرتب أو أي هيز ء منسه أمر تقسديري متروك للمحكمة التأديبية . . ولما كانت المحكمة التأديبية قد رأت بتسرارها المطعون فيسه أن ليس هنساك ما يبسرر صرف نفتسة مؤقفة للطاعن نقررت عدم صرف شيء من مرتبسه اليه مسدة وقفه لسا بان لها من أنه في سمعة من العيش ويملك ثروة طائسة . . ولما كان هــذا الذي تررته المحكمــة يتفق مع ما تــرره السبيد رئيس لجنـــة عَمس اقرارات الذمة الماليسة بالوزارة - والتائهسة بمحص التسرارات التسعمة من الطساعن ــ من أن ثروته قد بلغت مسجعة وسجعين الف حفيه مُضِيلًا عن المتسارات التي يملكها حسبها جاء بخطاب الهيئة الأورخ ١٤ من سسبتمبر سنة ١٩٦٣ رتم ٩٨٥١ السسابق الاسارة اليه ، لمسا كان ذلك قان قدرار المحكسة التاديبيسة يسكون قد امساب الحق عي تمساته بعدم

صرف شىء من مرتب الطاعن مدة وشفسه ومستر متفقا واحسسكلم القلاقين -

(طمن ۲۲ لسنة ١٠ ق - جاسة ٢٧/٢/١٦١)

قاعسنة رقسم (٧٤)

: المستحدا :

طلب صرف راتب الوظف الاوقوف - امر متضرع عن طلب الفساء قرار مد الوقف - عسم المسكان القظار فيه على أنه منسازعة في راتب لانه السر يترتب بحكم القسانون على الوقف عن المهال - المحكمة التلهيبية هي التي تقدر صرف الراتب أو جسزه منه أو تفصل فيه الجهات الادارية - عدم قيام طلب صدرف الراتب الاحيث بسكون هناك قدر الرابالوقف مطمعونا عليه وجائز القظار فيه ه

علخص الحكم :

ان طلب صرف الراتب الموسوف انسا هو ابر منصرع عن طلبه النصاء الترار أو القرارين المسادرين ببد الوتف ولا يقرم بغير ذلك باعتساره طلب مستقلا تنظر فيه المحكسة على انصراد ، كسا لا يمكن النظر فيه على آنه منازعة في راتب اذ ان هذا النظر يضرج به عسن طبيعت بن انه اثر يتسرب بحسكم القلتون على الوتف عن العسل مخيث يسكون الوتف عن العسل يسكون وتف صرف الراتب ما لسم تقسور المحكسة التأديبية صرفه أو صرف جزء منه اثناء الوتف لمسلحة التحقيق نيسيرا على الموظف الى حين البت في التهسة الموجهة البه وحيناذ تنصل فيه هذه المحكسة عند الحسكم في الدعوى التأذيبيسة أو تتمسل فيه هذه المحكسة عند الحسكم في الدعوى التأذيبيسة أو بعسرة الراتب لا يقسوم الاحيث يسكون هذا الشعق ويسكون هذا المقسرة مطمونا عليه وجائزا النظرة فيه .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩١١) .

قاعسدة رقسم (٧٥)

المستحا :

القانون رقم ٧٧ المسنة ١٩٥٧ بتصديل بعض الحكام القانون. رقم ٢١٠ المسنة ١٩٥١ - القاعدة قبل نفاقه هي حرمان الموقف المحوقف عن المصل من مرتب طاوال مدة الوقف والاستفاء مصرف المرتب كله أو بعضاء هصديما يقرر مجلس القاديب القاعدة في ظلل هذا القالمين أن من المرتب أو الحرمان بله منسوط بقارار يوسدر في هذا القالمين من المرتب أو الحرمان بله منسوط بقاران مجلس القاديب المسالي في حكمه بالباسراءة تقارير ما يتبسع في شان المرتب عن هذة الوقف - من شاته بقاء المركز القالوني بالنسابة المنازي من منه المرتب على مجلس القاديب المسلسات المرتب على مجلس القاديب المسالية المنازية على مجلس القاديب حرة الخدري كالقاديم ما يتبسع م

ملخص المكم :

انه وان كان يسين من استعراض التشريعات المختلفة السابقة على العهل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احسكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احسكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تحسيت عن الوقف عن العبل والانسار الارتبة عليه انها قررت قاعدة عابة هي حسرمان الموظف الوقسوف من مرتب طسوال بدة الوقف وجعلت الاستئناء هو مرغه كله او بعضه حسيبا يقسرر مجلس التلايب الا أنه منذ العسل بهذا القسانون أصبح حسرمان الموظف المحال الى المحاكسة التأديبية من مرتب مدة وقفه او مرف هذا الرتب اليه منوطا بمسدور قرار في هذا الشسان من السلطة التاديبية المختصبة بالحرمان أو المرف غان لم يصدر مثل هذا القرار ظل المسركز القانوني بالنصبة الى هذا المرتب معلقاً حتى يصدر قرار في شمسانه هـ

لذلك منان مجاس التسانيب المالي اذ اغتسل مي تسراره المسادر

جواست 70 من ديسه جبر سنة 1900 ببراءة المدعى من النهبة السندة اليه مدة الوقف فانه لا يتسرتب على هدة الوقف فانه لا يتسرتب على هدذا الأضفال حرمان المدعى من هدذا المسرتب بل يطل صركزه التسان عمدا المسان معاملاً كما أنه ليس من شمان هذا الافضال أن يسمنند مجلس التساديب ولايته بالنسبة الى المسرتب المذكور بسل يجوز عرض امر هدذا الرتب عليه لنتسرير ما يتسع في شمائه تأنيساً على أنه اغلن في امر اوجب عليه التستون الفصل فيه ه

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١/٥/٥١٩)

قامستة رقسم (٧١)

المسسما :

اختصاص مجلس النساديب وفق المسادة ٩٠ من القسادين رقم ٢١٠ المسادة ١٩٠١ بنقسرير ما يتبسع في شان المسرت عن مدة الوقف و وجوب أن تتبسع في القصل في مصحم هذا المرتب ذات الإجراءات التي تتبسع في القصل في الدعسوى التلبيبة و وجسوب أن تتفسد الإجسرادات الكلارمة للبت في مواجهة المحطف المحسال الى المحاكمة التلبيبية وان يمكن من الدفاع عن نفسمه حافقال هذه الفسمائات الجسوهرية سيرتب البطسالان و

ملخص الحكم :

ان المادة 10 من القانون رقم 11 لسنة 1001 شد عقدت الإختصاص لمجلس التاديب بتقرير ما يتبع في شان الرتب عن صدة الوقف مقترنا بالفصل في الدعوى التاديبية ومتتفى ذلك ان يتضمن القسار المسادر في موضوع تلك الدعوى ببان ما يتبع في شان المرتب الذكور فان اغقال القسارار بيان ذلك تمين ان تتبع في الفصل في مصسير هذا المرتب ذات الإجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التاديبية و ذلك ان الحسرمان من المرتب عن صدة الوقف

وان لم يعتب رجزاء تلاييب الا أنه ينطبوى على معنى المسراء الاسور الذي يتمسين معه أن تتخف الاجراءات الخاصبة بالبت غيب على مواجهة المسوطة المحلل الى المحاكبة التلاييبة وأن يسمن من السناع مسن نفسه ويتسرعه على اغتسال هذه الفسهانات الجوهرية بطلان الترار المسادر بالحسومان مسن المسرته .

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١/٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (۷۷)

: المسجدا :

اختصاص مجلس التلديب وفقا لنص المادة 10 من القالون رقدا دام المادة 100 من القالون رقدا 170 سائر المادة 100 سائر المادة 100 سائر مرتب الموظف عن صدة الوقف ساعده المتصاصف بالفصال في المستحقق الموظف الرتب فالمال الفترة التي لبصد فيها عن المهال نتيجة ساحب قرار تعيينه — تصدى مجلس التاديب للقصال في هذا الاستحقاق ينطوى على غصب المسائلة — قراره في هاذا الاسائر ببشائة عهال مادي عدم الاشر قانونا .

متخص الحكم :

ان اختصاص مجلس التاديب وفقا لما كانت تقفى به المادة وه و القالمة المادة وه المادة وه المادة وه المادة وه المادة وه المادة الماد

ومن حيث أنه مها يكن الأسر في طبيعة ما يصق المسدمي المطالبة به عن صدة ابعساده عن عمله بعد أن الفي القسرار المسلحب القسرار تعيينه هو مرتبه عن تلك المدة أو تعسويض عما لحتق به مسن ضرر بسببه هذا القرار غان الجهة المختصة بالنصال في هذه المتازعة هي المحكسة الادارية المختصة ونقا لحسكم المادة ١٣ من القسانون رقسم هه لمسنة ١٩٥٩ سواء كيفت الدعوى بقها منازعة في مرتب أو مطالبة بتعسويض عن قسرار اداري بالفصل هو القسرار المسادر بمسسحب قسرار التعسين .

ومن حيث أنه لـذلك عن مجلس النـاديب العسائى أذ تمسدي للمصلى غيبا يمستحقه المـدعى عن مدة أبعساده وقضى بعدم أستحقاته الرئيب عن تلك المحدة يكون قد فمسل في منازعة تدخل في اختمساص مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى وخسروج مجلس الناديب عن حدود ولايت على هـذا الوجه لا يشسوب تراره بمجرد عيب من العيسوب التي تجعمله قابلا للالفاء مع اعتباره قاتبا قانونا إلى أن يقضى بالفسائه بل ينطوي على غمسب المسلطة ينصدر بالقسرار المذكور إلى جعله بل ينطوي على غمسب المسلطة ينصدر بالقسرار الذكور إلى جعله عبيا بالتر عدي على غمسب المسلطة ينصدر بالقسرار الذكور إلى جعله بهداية عبال مادي عديم الأثر قانونا .

(طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق _ جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥)

قاعستة رقسم (٧٨)

البسيدا :

قانون نظام المليان المسئيين رقم ٢١ اسسنة ١٩٦٤ - تسرلة المسابل الوقوف عن الميسل او حفظ التحقيسيق مصه او مجسازاته بعقسوية الاستذار - حسرف ما يسكون قد اوقف حسرفه من مرتبسه ٠

ملخص الحكم :

انه منذ اول يوليسه سنة ١٩٦٤ عمسل بتسانون نظسام العساملين المنيين بالدولة رقم ٤٦ اسمسنة ١٩٦٤ الذي عسالج في المسادة ٢٤ منسه أهسكام الوقف عن الميسل وتضيئت هسذه المسادة النص على انه « اذا برىء المسلبل أو حفظ التحقيسق أو عوقب بعقسوية الاتذار صرف اليسه ما يسكون تسد أوقف بن مرتبسه » .

(طمن ۱۷٤٩ اسنة ٧ ق ــ جاسة ١٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (۷۹)

المسلما :

وقف المسابل عن المسل لاتهسله بنسزوير ونسلاعب سـ تحفيظ النسابة المسلحة على مصسلحة النسابة المسلحة على مصسلحة التقييق بـ سلامة قرار الهساء الوقف عن الممسل بـ عسسدم جسواز مصرف نصف المرتب عن مدة الوقف ما دام اقتقيسق لم يفته بمسد .

ملخص الحكم :

ان البسادى من الأوراق ان النيسابة العسابة شرعت في تحتيش الإنساني المستدة الى المطعون ضده وزمانته في غصسون سنة ١٩٧١ وانها على مسبيل ذلك كلفت ادارة الخبسراء بسوزارة العسدل بقحص مسجلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقسع غيها من تسزوير أو مسلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقسع غيها من تسزوير أو مسلام) وقد أهمسحت ادارة الخبراء بمكلها المسؤرخ آنها تهييدا مستدة البها تمهيدا لاحسداد تقسري عنها ، ولما كان المستغلد من ذلك أنه وأن كان التحقيس لامية بعد ، الا أن النيسابة وتسلمتها ادارة الخبراء المتحسمها ، ولما التعقيس كان المطسون خسده بشخل وظيفة عامل شراب بالفشمة العاشرة العاشرة المعاشرة على مصلحة التحقيسة على مصلحة التحقيسة على طلب وقف المعسون المعاشرة على مصلحة التحقيسة على طلب مد وقسف المطمون غيه قد أصلحه بها قرره من عسدم الموافقة على طلب مد وقسف المطمون غيه قد أصلحه به الموافقة على طلب مد وقسف المطمون غيه قد أصلحه به الوافقة على طلب مد وقسف المطمون فيه قد أسلحه به الوافقة على طلب مد وقسف المطمون فيه قد أسلحة الاقتداد التحقيد المسابع المطمون فيه قد ألا أنه في الوقت ذاته قد خياف التساون فيها قدور فيصا ذهب

السب من تقسرير صرف مرتب عن مدد الوقف السسابقة منسذ بدايتها على مُسَلَّف ما مسحرت به قسرارات مد وقف السسابقة عليه ؛ اذ أن المستده القرارات تظل منتجة الأثرها غيسا تضمنته من عسم صرف نمسف السرت الى أن يتم التصرف في الاتهسام المسسوب الى العسامل تبرئت منه أو يادانته ، وعندند تقرر السسلطة وفقا لحسكم المسادة ٥٧ مسن تتسون نظسام المساملين بانقطاع العلم المسادر بالقسانون رقسم ٦١ لسسنة الم١٩٧١ ما يتبسع في شسان صرف المرتب الموقوف صرفه سون في شمان من المرتب الموقوف صرفه سون شمان ما يتسرتب على قسرار رفض طسلب مدة الوقف هسو المستحقاق الملمسون ضده مرتبسه كلملا من اليسوم الذي انتهى غيسه وقفسه بنساء على هسذا القسرار أي بعد نهساية هذة الوقف المسسابقة عليسه وليس قبل ذلك ؛ ومن ثم يتعسين الفاء هذا الشسق من القسرار المطمسون فيه قسادات القسادي .

(طمن ه اسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۲۱/۱۹/۵/۲۱)

قاعسدة رقسم (۸۰)

الجــــدا :

 مسرتب المسابل من تاريخ وتفه ومن ١٩٦٤/٧/١ (تاريخ المسل بالقانون رقم ٢) المسابل من تاريخ وتفه بالقسبة رقم ٢) المسنة ١٩٦٤ المنسار الله) المسالا الازم المسائم وذلك بالنسبة للمسابل المسوقة في تاريخ سسابق على تاريخ نفساذ مسنا القسسانون كما تأسرتم بمسرف مرتب المسابل الموقوف كابلا اذا لم تصرف امر صرفه المساقى من مرتبه على المحكسة التاديبية خسلال عشرة أيام من تاريخ السيونف .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المسدعين يطالبسان بصرف مرتبهها بمسفة مستعطة موثنة عن مدة وتفهها احتياطها عن المسل منسذ ٢٦ من تبسراير سسفة ١٩٥٦ بالنسسبة للاتلى و ١٥ من المسلطس سفة ١٩٥٦ بالنسسبة للاتلى الى ان ينتهى المصل في الدعوى التادييسة القسامة ضدهها مع خصسم ما صرفه المسدعي الأول مسن مستحقاته .

وبن حيث أنه بيين من استقرار التشريعات التي صدرت في شأن برتب العلل اللوقوف عن العبل عن مدة وقفه والتي تحكم هذا النيزاع ، أن الأمسل في ظل احكام تاتون نظام موظفي الدولة رقسم النيزاع ، أن الأمسل في ظل احكام تاتون نظام موظفي الدولة رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ باعسادة تنظيم التيلية الإدارية والمحاكسات التلديبية كان حرمان الموظف من المرتب عن صدة الوقف والاستثناء هدو صرفه كله أو بعضه حسبها تقسره من القدانون رقم ١٩٥ لمسنة ١٩٥٥ في شان تنظيم مجلس الدولة والمدادة ٢١ من القسانون رقم ١٩٥ لمسنة ١٩٥٩ المدني حمل مصل والمداد ٢١ من القسانون رقم ١٩٥ لمسنة ١٩٥٩ المدني حمل مصل السولة المسابق ينصان على جواز القضاء بامستبرار صدون مرتب المسلم المسلم كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي كان يقيم أوده أن كان المسرق بالمدال المدني حمل المسلمة المورد ، ثم النهج المرتب فيها آخر ، في القسانون رقسم ٢٤ لمسنة ١٩٥٦ المدنين بالمدولة ٢٤ لمسنة ١٩٥٦ المدنين بالمدولة ٢٤ لمسنة ١٩٧٦ المسلمة على ما نضيفته والمتدون المدني الدنين بالمدولة ٢٤ لمسنة ١٩٧٦ المسلمة على ما نضيفته والقدانون المدني المدني المدني المدني المدني المدنية ١٩٧١ المسلمة عن المدني ما نضيفته والقدانون المدني المدني المدني المدني ما نضيفته والقدانون المدني المدني المدني المدني المدني المدني والقدانون المدني المدني المدني المدني المدني المدني المدني والقدانون المدني المدني المدني المدني المدني المدنية والمدنية والمدنية والمدنية المدنية والمدنية والمدنية

المسادة ٦٤ مِنَ النَّفُسِلِمِ الآول - منسمية بالمسادة الثانية مِن التنسسير التشريعي رتم } لسنة ١٩٦٥ والمبادة ٢٠ من النظمام الثماني ، وقسفه مسرى نصف مسرتب العسامل الوقوف ابتسداء من تاريخ السوقف 4 ووجوب عسرض الأمسر غورا على المحكمة التاديبيسة المختمسة لتقسرين مرف او عسدم صرف البسائي من مرتبسه فاذا لم يعسرض الأمسر عليهسة خسلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المسرتب كالملاحتي تقسرر المحكمة ما يتبسع في شأن نصف مرتبسه ، ومؤدى ذلك أن المشرع عسالج. ابر ميرف مرتب المسامل الذي وقف عن العبسل على اسساس افتراض ان مرتبعه هو مورد رزقه المذي يقيم اوده ، فأوجب كمل من القسانونين سيالتي الذكر على الجهية الإدارية وبتوة التيانون ، مسرف تمسفه مرتب المسلمل الوقوف أو مرتبسه كلبلا مدة الوقف حسب الأحسوال ، دون تطلب التجاء الماليل الوتوف للقضاء في هذا الشان واتساقا مسع هــذا الملاج التشريعي صدر تاتون مجــاس الــدولة الجــديد رقــم ٤٧ ليسنة ١٩٧٢ ولماز للبحكسة المختمسة في المسادة ٤٩ منسه أن تحسكم باسستمرار صرف مرتب الموظف المفسول كله او بعضمه مؤتنا مغنلة بسفلك حالة وقف المسامل عن العمال ، وترتبيسا على ذلك تلتزم جهسة الادارة بحسكم المتاتون بصرف نصف مرتب المسامل ابتداء من تاريخ وتفسه او من اول يوليه سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقسم ٦} لسنة ١٩٦٤ المسمار اليه اعممالا لاثره المساشر وذلك بالنسبة للمسامل الموقوقه في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا التانون ، كما تأتازم بصرفه مرتب العسامل الموقوف كامسلا اذا لم تعسرض امر مسرف البساتي مسنء مرتبسه على المحكمسة التأديبيسة خسلال عشرة ليلم من تاريسخ الوقف ، هاذا ما خلت جهسة الادارة بالتزاماتهسة هذه كان للمسامل السوتوف العسقم مى اقتضاء هذه الحقوق تضاء دون ثمة ترخيص مى هذا الشان .

ومن حيث أنه بالبنساء على ما تقدم غاته يتعدين بالنسبة المنازعة المائسلة النفرقة عن الحسكم بين الفتسرة السسابقة على أول بوليسه سنة 1978 وتلك اللاحقسة لها ، فبالنسسبة للفتسرة الأولى فالأمسل فهسا أن

والمسابل الموقوف، يحسرم من مرتبسه مدة الوقف ، وأذ كان الأمسر، كسدّلك وكان المدعيسان قد تراخيسا في طسلب استبرار صرف مرتبهمسا كسله أو بعضب مؤقتها حتى تاريخ اتابة الدعوى بشار هذا الطعن في الأول من مارمن سنة ١٩٧٢ مان هذا التراخي دليل على انهما لم يعسولا على مرتبهما في اتلبة اودهما ، بما ينتفي معلم ركن الاستعجال الموجب لاستهرار صرف مرتبهما كله او بعضمه بصمفة مؤتتمة عمن هدده · النتيرة . ولا غنياء في أن المبدعي الأول المستصدر حكما من المحكمسة الإدارية لوزارة الحربية في الدعوى رقسم }ه لمسنة ٧ التضائيسة بالفساء القرار الوزارى المسادر في ١٦ من أبريل مسفة ١٩٥٦ بوقفسه · عن العبسل مع ما يتسرتب على ذلك من آتسار ، ذلسك أن جهسة الإدارة المستصدرت قرارا آخر من مجلس التأديب من الأول من أبسريل سسفة ا ١٩٥٧ بوتفسه هو والسدعي الشنائي عن العبسل كبسا أسسدر وزيسر الحربيسة ترارا تاليسا في ٢٤ من يونيسة سنة ١٩٥٧ برقم ١٥٥ بوتفهمسا عن العبسل مع عستم صرف مرتبهسا ولم يطعن فيهمسا اما عن الفتسرة الثانية التي تبدأ من أول يولية سنسنة ١٩٦٤ مالتابت من الأوراق أن السططات المختصة تدخالفت احكام القانون واهسلت تطبيقه على نحسو مسارخ ليس فقط بعد أول يوليسة سفة ١٩٦٤ ولسكن قبسله أيضسا اذ لم تلتسزم بما قضت به المسادة ٩٥ من التسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشائن نظام موظفي السدولة والملاة الماشرة من التانون رتم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكمات التأديبية من عدم جواز زيادة مدة الابقاف على شالانة اشسهر الا بقرار من مجلس التاديب او المحكمة التاديبية علم تتخذاى اجسراء على ماسلف بيساته منذ تاريخ مسدور قرار وزير الحربيسة رقم ١٥٥ في } من يونيسة مسنة ١٩٥٧ بوقف المسدعين عن العمسل مع عدم صرف مرتبهمسا اليهما ، وظلت كــذلك في ظــل العمل بأحــكام القانونين ٢٦ أســنة ١٩٦٤ ، ٥٨ لسخة ١٩٧١ آنف الذكر ، علم تلتزم أيضا بما نصا عليه من عسدم جواز مد مسدة الايتساف لمسدة تزيد على ثلاثة أشسهر الا بقسرار من المحكمة التأديبية المختصمة ، ولقد كان من المتمين وققسا الحكم

التسانونين المذكورين أن تصرف جهسة الادارة للمسدعين نصف مرتبهمسة اعتبسارا من اول يوليسة سنة ١٩٦٤ ولكنهسا لم تمتثسل لذلك كهسا لمسمى تبتشيل لما أقربه هيذان التسانونان من وجسوب عرض الأمسر فورا عليه الحكسة التأديبية المتصسة لتقسرير صرف أو عسدم صرف البساقي ون مرتبهها رغم أن الأثر التسانوني المترتب على عسدم العسرض خلال عشرة أيام من تاريسخ الوقف همو وجهوب صمرف المرتب كاملاحتي تقسرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتب العمامل الموتوف . ولما كان الأمسر كذلك وكانت الجهسة الادارية لم نصرف للمسدعين نصف مرتبهما اعتبسارا من أول يوليسه سسنة ١٩٦٤ تاريخ الممسل بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الشسار اليب ولم تعسرض الى الآن لهسر مسرف او عدم صسرف النصف الآخر من مرتبهما على المحكسة التأديبيسة غانه لا محيص والأمسر كفلك من أسستحقاقهما لصرف مرتبهمسا كلهسلا اعتبسارا من اول يوليسه سسنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتسم عسرض أمر صرف أو عسدم صرفه. نصف مرتب المدعين على المحكمة التاديبية ويصدر رئيس المحكه....ة بالتطبيق لحكم الملاة ١٦ من قانون مجلس المصدولة القيائم سيالف الذكر قراره نيما يتبسع في شسان نصف مرتبهها المذكور اما عن المسرتب المسوقوف صرغه مان تقرير ما يتبسع مى شسانه منسوط بالمحكمسة التأديبية بعد القصل في الدعوى التأديبيسة العسلية ضد المدعين .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسبب يكون الحسكم الطعون فيه قد أخطأ في تطبيق التستون ، ومن ثم ينعمين الحكم بقبول الطعمن شسكلا وفي موضعوعه بالفاء الحسكم الطعون فيه والقفاء بالمتيسة المسعون في صرف أجرهما كاملا اعتبارا من أول يوليسة مسمقة 1918 حتى تقسرر المحكسة التلايية ما يتبسع في شسأته وفقا الاحسكام التساتون والسرام الحسكومة المعروفات .

﴿ طِعِنْ ١٨٣ لُسِنَةَ ١٩ ق _ جِلْسِةَ ١٨٪ ١٩٧٥) - - -

قاعسدة رقسم (۸۱)

: اعسماه

السادة ٨٦ من قلون نقسلم المسليان بالقطاع العام المسادر والقساور رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ — الجهة التي وقعت الجسراء على المسابل لا تبلك اعمال مسلطتها في تقسرير ما يتبسع بشسان اجسر المسابل الوقوف صرف مرتبه الا بتحقق شرطين الأول: أن تكون المحكسة المنديسية المختمسة قد قررت عدم مسرف نصف الأجسر الوقوف صرف والتنتي: أن يسكون المسلل قد جوزى بجسزاء السسد من الاسدار أو الخصسة السام من الأجر المسدة فيسسة أيسام — أذا تخلف احد هذين الشرطين على يد الجهسة التي وقعت الجسزاء في شسان تقسرير ما يتبسع بشسان الاحسر المسوقة مسرقة ه

علقص الحكم :

انه بانستتراء لحسكام نظام المسابلين بالتطساع المسام المسادر
بالتستون رقم A المستة ۱۹۷۸ بيسين أن المسادة A منه نفس على أنه
و ارئيس مجلس الادارة ، بقسرار مسبب ، حفظ التحقيدي وله أن يوقسف
المسابل عن عبله احتياطيسا أذا انتضت مسلحة التحقيدي مسه ذلك
المسابل عن عبله احتياطيسا أذا انتضاب مسلحة التحقيدي مسه ذلك
المسلم لا تزيد على ثلاثة شسهور لا يجوز مد هذه المسدة الا بقسرار بسن
المحكسة التادييسة المختصسة للبدة التي تحسدها ، ويتسرنب عسلى
وقف المسلم عن موسله وقف مسرف نصف الأجسر ابتسداء من تاريسخ
الوقسف ، ا

ويجب مسرض الأمر قورا على المحكبة التلديبية المختصبة لتقرير حرف أو مستم مرف البائي من أجره قاذا لم يعسرض الأمسر عليها خلال عشرة أيلم من تاريخ الوقف وجب مرف الأجسر كابلا حتى تقسرير المحكبة جا يتسع في تنسلته م

وعلى المحكية التاديبية أن تمسدر ترارها خلال عشرين يوما مسن

قاريخ رفسم الأمر اليها غاذا لم تصدر المحكمة ترارها في خلال هده المدة يصرف الأجر كاملا ، فاذا بريء العمامل أو حفظ التحتيق معمه أو جوزى بجزاء الاتحدار أو الخمسم من الأجر المدة لا تجساوز خمسمة أيام صرف اليسه ما يسكون قد أوقف صرفه من أجسره فأن جسوري بجسزاء السمد تقرر الجهمة التي اوقفت الجسراء ما ينبع في شسأن الأجر الموقوف مرقه : ووؤدي أحسكام هسذا النص فيمسا بتعساق بأجسر العسامل سـ الذي يوقف عن عباله احتياطيا - انه يتسرتب على وقفيه عن العبال وقف صرف نصف أجسره اعتبارا من تاريخ وتفسه على أن يمسرض ذلك على المحكسة التأديبيسة المختصة لتقسرير ما يتبع بشسأته غان لم يعرض عليها أو تراخت المحكسة في اصدار ترارها _ صرف الأجر كالسلا . أما أذا تررت المحكمسة وتف صرف الأهسر غان أمر الأحر اللسوتوف صرغه يتحسدد نهائيا في ضوء ما يسفر عنه مركز العامل المبوتوف صرف الجسره من الاتهام المنسوب اليسه بها يترتب على ذلك من وجسوب مسارف الأجر المسوقوف صرفه اليه في حالته برعته أو حفظ التحتيسق أو مجازاته بجسزاء الانذار أو الخمسم من الأجر للمدة لا تتجساوز خمسسة أيسام أما أذا جسوري بجزاء أشد من الجسزاءات الموه عنها فتنعقد للجهة التي وقعت الجيزاء سلطة تقيدير وتقرير ما يتبسع بشيان الأجسر الموقوف الصرف ، ومفساد ذلك أن الجهة التي وقعت الجسزاء على العسامل لا تملك أعبسال سلطتها في تقسرير ما يتبسع بشسأن اجر المسابل الموقوف صرفه مرتبعه ألا بتحتيق شرطمين الأول ، أن تحكون المحكمة التاديبيسة المختصمة قد قررت عدم صرف نصف الأجسر المسوتوف صرفسه والنساني أن يكون العسامل قد جوزى بجسزاء اشد من الانسذار او الخصيم من الأجر لمعدة خبسة أيام . وترتيسا على ذلك أذ تخلف أحد همذين الشرطين غلت يد الجهسة التي وقعت الجزاء في شسان تقسرير ما يتبسم بشسان الأجر الموتسوفة صرفه .

ومن حيث متى كان ذلك وكان النسابت من الأوراق ان المحمسة التادييسة بالاستكندية تسررت بجاسسة ١٩٧٨/١٠/١٥ مرف نمست الأهسر المؤمس مده بسن أهسر الملمسون ضده بسنك يسكون تسد تظلف أحدد الشرطين اللازمين لكي تنعقد الجهسة التي وتعت الجسزاء

عليسه مسلطة تعرير ما يتبسع غي شسان الأجر المسوقوف صرفه ، اذ انه ليست ثبسة اجرا موقوف المرف يتبع لهدة النجية ان تعسل مسلطتها التعديرية في شسان مرفه من عسبه بعدما قررت المحكسة المختصبة مرف على النحسو السابق الإشسارة اليه ، وترتيبا على ذلك غان الحسكم الطمين يكون قد المسلب وجه الحق في تفسله بالفساء القسرال المطمون فيه فيها تضمينه من عدم مرف النصف الوتوف صرفه مسن المطمون فيده من غزة وقفه عن المهل في الفترة من ٢/١/١/١٨ المسدوره مخلفا لحسكم القانون ومن شم يكون الحكم قد المستخلص لتتبجيته التي انتها عليها ، وبانتسالي غان الطمن عليه ، في هذا الشبق ، والحسابة عذه يسكون جسدرا بالرغض لقيامه على.

(الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢٣/٢/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۸۲)

البسيدات

المسادة ٨) من قانسون نفسام المساماين بالقطسام المسام المسادر بالقسنون رقم ٢١ لمنة ١٩٧١ هدت الجسزاءات التلاييسة الجائز توقيمها على المسلماين بالقطساع العام ومن بينها جسزاء الوقف عن الموسل مسع مسارف نصف المسلمل دين التمساوز سنة شسهور سامسور قسرار الشركسة بوقف المسلمل دين التمس بالقسرار على عرف نصسف المسرتب فقط لا يسؤدي ذلك الى بطسلان القسرار الخالفتاء للقسانون ساسلس ذلك : صرف نصف المسرتب فقط في هسالة الوقف هسو اثر لازم لسه ولا يتسرتب على اغضال التمس عليسه بطسلان المعزاء ساسلس تلسك : ان تشريعات المسلماين بالقطاع العام المتعاقبسة قسد جسرت على القص. عِلَىٰ مسترِقَ تَمِثَ المُسرِقِهِ فَى حَسَالَة الوقَّفَ عَنْ الْعَسَالُ وَهِنْ لَيْمَ أَمِيْعِ هَسَدًا الرَّسْرِ وَمَسْدَرَهِ القَلْوَنِ وَابِسِ القَسْرِارِ الْصَائِرُ بِنُوقِيسُمُ الْمُقُونِةُ *

ملخص الحكم :

لا حجية نيبا ذهب اليه الحيكم الطعون نيه مين أن القيرار المسادر ببجازاة الملعسون مسدهم بالوقف عن العبسل لمندة شنهره قد مدر مخالفة القدانون باعتبسار أن هددا الجزاء لم يسرد من بسين الجزاءات النصوص عليها في القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باستدار، تأنون نظام المساملين بالقطاع العلم ذلك أن المسادة ٤٨ من القسانون الشبار اليسه تسد حسدت المسزاءات التانييسة الجائز توقيمها على المسلولين بالتطاع العلم ومن بينها جزاء الوتف عن المسل مع صرف المسرنب لمدة لا تجساوز سنة شهور ويقدح في ذلك أن القسرار الطعمون عليه قد جاء خلوا من النص على صرف نصف المرتب فتسط ذلك أن هــذا الحكم هو أثر لازم ومحتوى للوقف عن العمسل ومسن ثسم لا يتسرتب على اغفسال النص عليه بطسلان الجسزاء اذ أن تشريعسات الماءلين بالقطساع العام التعاقبسة قد جسرت على النص على مسرقه نصف السرنب في حالة الوقف عن العبسل كجسزاء تأديبي وبن ثسم اسبح هــذا الاكر مصحره القمانون وليس القمسرار الممسادر بتوقيسم المتبوية وهبذا ما انحهت اليبه الشركة بالنميل اذ قلبت عقب مسدور التسزار الطمسون فيه بوتف المطعسون شسدهم عن العبل لمسدة شسهر اعتبارا من ١٢ يوليه سئة ١٩٧٨ وأوتفت نصف مرتباتهم عن الفترة مَنْ ١٦ يوليسه سُسنة ١٩٧٨ حتى ١٥ أغسسطس سسنة ١٩٧٨ حسسما بسين من دافظية السينات القصية منها -

ومن حيث أن القسرار المطمسون فيه تسد تضمين أيقساف المطعون خمسدهم وغيرهم عن العمسل لادة تمسهر أعتبساراً من ١٢ يوليسه مسسنة ١٩٧٨ مع تحييلهم مبلغ ١٠٠٨، جنيه مائة وشانيسة جنيهسا بضممان

^(1 = 1 - 1)

لېييموچ بولۇس، ھغەلىئىسىدالىك، بەسىرىلى ان يىكىن المبيلغ باللىپ باوي يېلىس،

(طعون ۷۱۱ و ۷۲۲ و ۷۲۲ اسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۵/۱۹۸۸)

- de 112 - 112

ذهب رأى الى انه يفهم من النص على وقف العبليل عن العبل المختلطيا ووقف نصف مرتبعة بقوة القبانون ابتداء من تاريخ الوقف ، انه لا يجدوز عرف اكتبر من نصف مرتب العبل في حالة وققعه عن المسلل ما ذ النصف الأول من مرتبا موقوف عرفه بحسكم القبانون والنصف اللباقي هو وحده الدفي يجوز للمحكمة التليبية ان تعبل خيسه سباطتها ، ومن ثم لا يزيد ما يعرف الي العبل المحووف على وبنيت وبنيت و

وذهب راي تان الى ان الهبليلي جين يوقف عين عصيله احتياطيا يستحق صرف نعبف مرتب حتيا ويقيق القيباتون ، اما النهسيف الإخسر فينعتبد ليره لسيبلطة المتكبية التانيية التى تعلك تقسرير صرفه او عسدم حرفه ، ومن تم لا يقيل ما يعهد الى الهماط الوقوف عن نصف مرتب ،

ونري أن المسلولة المختصة بهتف المسلول عن عوسيله المتطلوبها لا تملك الأصر الا بوقف عرف نصف مرتبه عسن ناريخ الهيبهار تسوار الوقف ، وليس لوسا أن توقف ما زاد عن نمية مرتبه ، ومن شبو كبيان لجمه الادارة في حالة وقف المسلول عن الهيبال احتياطيا أن تأسير يوقف ما هدو الل من نصف مرتبه ، ذلك لان المخالفيات التادييبة التي يجدى بشسكها وقف العسلول المهم تختلف أختلفا كبيرا من ناحيسة المحسلة والاهيدة ومدى الاتدار المترتبة عليها و ولا نميتير أن المشرع . تقد تمسد أن يتحتق الله وقف عرف نميسة المرتب عن كبيل الإجوال ، ولا لاختلت المسلولة أذ مسوف يتصرف لار تانوني وأجيد من تغلقتها وفسامهم ، على أنه أذا لم ينص عن تسرار الوقف على مقدار ما يوقف حرفه من مرتب العبادل الوقوف احتياطيا الوقف على مقدار ما يوقف حرفه نصيف نرتب

كتيجسة تاتونية لوقفه من المسل ، غاذا رأت الجهة الادارية حسوبان العسامل الوتوف بن مرتبسه كله أو بها زاد عن التمسيف عدي الطسوف غطيها أن ترضع الاستر الى المحكمة التاديبيسة المتمسية السادر بعسفم صرفسه اليسسة ،

فاذا لم يعسرض الأبر غورا على المحكسة التلاييسة المقتسسة ، وعلى أتمى تقدير خسلال عشرة إيام من تاريخ وقف العيسايل التقرر المحكمة ميرف أو عسدم صرف البسائي من مرتبسه (وييسوز أن يسكون هبذا البسائي كما أوضعنا نصف مرتبسه أو أقل بن هبذا النمسف) وجب مرف المسائي كما أوضعنا نصف مت تشرر المحكمة ما يتبسع في شبسته . وعسلي فلك عان فراغت الادارة في عرض أمر المسلل المسوقوف عسن المسلل المدون عسن المسلل المدون على المدلد المتعاليا على المحكسة التادييسة المناديسة المتعسن فع المسرف الميرثبة المعلق على قرار المحكسة ، ويسمأة على قرار المحكسة ، ويسمأة يكون العسلل قد مرف مرتبه كليسلا .

وكذلك يجب مسرف المسرت المال الوقوف كابلا اذا لم تعسور المحكسة التابيسة ترارها بها بتسع بالنسسة لمسرته المسابل المذكسور خسلال عشرين يومان تاريخ رضع الأمسر اليها.

وبطبيعة الحال ؛ غان ما تقرره المحكسة من وقف مسرف تمسف مرتب العسامل أو جبزء منه خسلال مدة الوقف ؛ انها هو جريان سؤقت بطبيعته ، وذلك الى أن بيت تهاليسا فيسا نسب إلى المسلمل وكان مسسبيا في وقفيسة ،

أبِّت أَبِّانًا في مرتب العسليل السوقوف :

يظل نصف مرتب العسابل الوتوف صرفه اليسه محكوما بالقرارات التى تصسدرها المحكمة التلابيية في شسسته ، وذلك الى ان بيت نهائيا غيبا نسب اليسه وكان مسببا في وقف ، فعنستنذ بنتهي وقف العسابل حنسا ، ان ظل موقوفا حتى ذلك الحسين ، ويكون جنسيك محبل كمناك لابت نهائيا في اجزاء المسرب التي اوقف صرفها اليه خسلال مسدة وقف في ضدوء ما تحدد بن مركزه وبمسئولينه . منذا حفظ التحقيق مع العسلول المبوقوف عن عصله احتياها أو
يرىء بن التهمة أو جوزى بعقسوية الابذار أو الخصيم من المسرت المدة الا
لا تجساوز خميسة ليلم فقد نصت الفقسرة الثلثة من المبادة ٨٣ مسنه
الله التون رقم ٤٧ لسينة ١٩٧٨ ينظسام العسلمان المنيين بالسولة على
ان يسموعه الله ما يكون تقد أوقف صرفه من أجره ، خان جوزى بجسزاء
المسوقوة عرفه ، غان جوزى بجزاء الفوسل انتهت خدمشه من تاريخ
المسوقوة صرفه ، غان جوزى بجزاء الفوسل انتهت خدمشه من تاريخ
وقتسه ولا يجوز أن يسسترد منه في هذه المسالة ما مسبق أن صرفه
المه مين مسرق و

ويذاك تختلف السبلطة التي تختص بالنظير في مرف المسرتب بصفة موقتية ، من تلك التي تختص بالنظير في بعسفة فهاتية ، فالحكيثة التاليبية تختص وحدها بتقيرين مرف أو عدم صرف نصبفه مسرتب المسلط وذلك بصيفة مؤقتية طيوال بدة وتفيه ، أما بعيد التصرف فيها هو منسوب اليه ، فإن المسلطة التي تصرفت في أموه ، وسيواء الكفت المدونية التي يتبعها أم المحكية التاليبيية ، هسناه المسلطة هي التي تختص بصيفة نهائية بأمر مرتبيه الذي أوقف صرفه المسلطة هي التي تختص بصيفة نهائية بأمر مرتبيه الذي أوقف صرفه

وجدير باللاحظة أن البت النهسقى في أسر السرتب ؛ أنسا يسرد عنى الجسزء الذي أوتف صرفه فحسب ، فهسا صرف البسه خسلال مسدة وتنسه ، ولو كان زائدا عن النصسف المسرر تاتونا ، لا يجسوز اعادة النظر، غيسه أو تقسرير حرماته منسه بمسفة فهائيسة ، وأنها ينصب البت النهائي على الجسزء الذي أوقف صرفه خسلال مدة الوقف (د. المسيد محبسد ابراهيم سس ٩٩٩ وما بمسدها) .

مرتب المسابل السوقوف :

 الإولى ، ووقف صرف كابل المسرتب في الحسالة الناتية ، ولا هسك ان الشرع عدراً عن عدده المايزة ان مرحسلة الحسس الاختساطي هي مرحسلة بؤتنة ، قد تقتضيها مصلحة التحقيق الطفاقي ، ويسكون السر الطال غيها من حيث تبسوت او عدم شبوت النهيسة الموجهسة البيد لا يزال معلقيا غير مستقر ، وقد ينتبهي التحقيق او المحاكسية البيد براعته وما اسبند البيد ، ولهذا راى المشرع وقد عرف نصب مرتبب ومرف النصيف البياتي البيد ، اما غن الحسالة النافية غان حيست لا يستند الى شبهات كما في حالة الحيس الاحتساطي ، وأنسنا يستند الى حسك مهضة بالادانة ، وحاز توة الثيء المتفي به ، ومن شم قسرر الشرع حربانه بن عرف كاسل راتب طبوال مدة الحبس ،

هلى أنه يتمين التفرقة بين الحبس الذى يقصع تنفيذا لحسكم جنساتى فهساتى ، وما يقسع تنفيذا لحسكم جنساتى غير فهساتى ، ذلك ان من الاحسكام الجنائية ما ينفذ رغسم عدم مسيرورته فهائيسا ، وان وقف مرف كالم مرتب المسلمل المحبوس تنفيذا لحكم جنائى ، لا يقع الا اذا كان هدذا الحسكم فهائي غسير فيسائى ، غان هدذا الحبس يأخذ حسكم الحبس الاحتياطى ، ولهدذا لا يحسرم المسابل من كابل مرتبه ، وافها يوقف صرف نصف رائيسه .

ولا فسك أن وقف صرف نصف أو كابل مرتب المسابل على هذا النصو وفى الحسالات المتقدمة ، انها هو اجسراء مؤقت يتسرقب طسوال هسدة الحيس ، فاذا ما عاد المسابل الى عبسله بعد انتهساء مدة حيسه ، تمسين البت نهائيسا فيها أوقف صرفه مسن مرتبسه فى ضسوء مسسئوليته التلاييسة عبا ثبت فى حقسه جنائيسا ،

فاذا ثبتت مسئولية المسابل التأديبية ، بأن كان الفعل السذى حبس من الجسله يشسكل مخالفة تأديبية في حقسه ، فان ما وقسع مسن وقف صرف نصسف أو كابل مرتبسه حمدب الأحسوال يمسسبح حسرماتا بأوانيسسا ، لها أذا التفسيح عدم مستولية المسلمل تأديبيا عن التمسل المذي حسن من أجلة ، بأن كان مسدا القصل بنيت القسلة عن وظلفت و وظلفت و وقلفت عن وظلفت الديبية في حقه ، وقد وقد وقد الحرج أن يصرف اليسه نمست الرقب المؤوّق مرف مرف ، وقد كان من الجسلاز عندم مرف مرف مرف المه طوال مدة حبسه ، لانه منظم عن المصل استنب لا تدنيال عنه الادارة ، ومع ذلك فقد راغي المشرع المتفيدة على العدل ، وقفي بصرف نمست ملى العدل ، وقفي بصرف نمست ما أوقف صرفه اليسه بتي كان المصلل الذي حبس من أجله لا يرتب مستوليته تأديبة .

السيرية المستقس المرتهد الطبيرية البيونة والهديهاير مس المرتهد

قاعسدة رقسم (١٨٤)

المسسيدا :

التسارعة في لو الفصسم من السرتب والعربان من السرتب عين مسدة الوقف لا تتقييد ولليمساد الذي السبترجاء الشرع لطساب الفهياء قسرارات المساطات الرفادسية المسادرة بتوقييم المقطعة الالعروق،

ملخص الحكم :

ان القصيم من الراتيا والحيوبان من الحرب من صدة البهته وان كالله من الراتيا والحيوبان من المحكمة وان كالله من المحكمة وان كالله من المحكمة المحكمية والمحكمية والمحكمية والمحكمية والمحكمية المحكمية والمحكمية المحكمية المحكمية والمحكمية المحكمية المحكمية والمحكمية المحكمية والمحكمية المحكمية والمحكمية والمحكمية المحكمية والمحكمية المحكمية المحكمية والمحكمية والمحكم

وبن حيث أنه بالنسبة لتبول طلب الأنساء شكلا فان حسفا الدنس التساري المنسوية أو التسسوية أو غيرها من طلبسات الدنسوية التي يستبد صاحب الشسان الدنسوية أو غيرها من طلبسات الدنسوية التي يستبد صاحب الشسان المسل حقب فيها من قلامات أو اللواتح بسائم وون أن يسلزم المنسوء مثل هذا الدنس مدور قسرار خاص بذلك فان هذه الطلب التنسوء مثل هذا المسلم بواعيد طلبسات الالمساء ما دام لم يستقط الدسق في التنهيد بهواعيد طلبسات الالمساء ما دام لم يستقط الدسق في التنهيد طلب المسلمة ألمانية أن

ومن حيث أن المسدعي قد أقام دعسواه بطلب الفساء القسرار رقم ١٥٧ المسادر من رئيس مجلس ادارة شركة النيسل العامة للنشيل النهري (الدمي عليه) بتـــاريخ ١١ من مارس سبنة ١٩٧٤ الــذي ينص ني المسادة الثانية منه على مجازاة المسدعي بمنض وظينت الى بحسار او خفض مرتبسه جنيهسا واحسدا ومنعسه من اسستلام الشسحنات حتى تستوفي الشركة حقها مع تحبياته قيمة ما اختلسه وقدرها ٥٨٦٥٠٠ جنبها خمسما بن برتبسه وعدم صرف نصسف المسرتب المسوتوف صرفسه غبن ثم غان ما يهسنف اليسه المسدِّقي ويربي الى تحتيقسه في ضسوء هذا القسرار وما جاء بعريضة دعواه هو الغساء هذا القرار بجميسع اشطاره فلايقف الأمسر فقط عنسد الغساء قرار الجسزاء بخفض وظيئتسه ومرتبسه وأنها يشهل أيضها ما أجرته الشركة من خصهم المالغ مهن مرتبه وما اتضنته حياله من حرماته من نصف مرتبسه المسوتوف صرقه عسن مدة الوقف الاحتياطي، فاذا كان طباب الفياء شرار الجزاء لا يثير جيدلا في شيان خضوعه للمواعيد والاجراءات المتسررة تانونا لطنبيات الالغام غان الخصيم من المرتب والحرمان من الميرنب عين مدة البوتف لا يسرى في شبانهما هدده الإجراءات وتلك الواعبيد أذ أنهيها وأن كأنا مرتبطسين بقسرار الجسزاء ومتغرعين عنه مما تختص المحكمسة التاديبيسة بالغمسل فيه على ما جسرى عليه قضهاء. هذه المحكمسة ، الا أنهما ليسا من تسرارات الجزاءات التي اوجب تانون مجلس السدولة اتلهسة الدموى بطلب الفائها خبلال اليعاد المصوص عليه في المادة ٢٢ منسه ، ويهدده الشبابة فإن المنازعة في أمر الخصم من المسرتب والحرمان من الرنب عن مدة الوقف لا تتقيد بالبعداد الذي اشترطه الشرع لطاب الفساء تسرارات المسلطات الرئاسية الصدادرة بتوتيم الجيزاءات التاديبيسة .

(طعن ٦٢٢ لسنة ٢١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٨٠). . .

قاعسدة رقسم (٨٥)

الجسسدان

قرار وقف المامل عن المسل احتياطيسا والصسادر من المسلطة

الرئاسية التي اولاها الشرع هيذا الاختصاص هو قيرار اداري نهائي الشياطة تلاييية و تعدير الداري نهائي أنساطة تلاييية و تعدير المحكمة التادييية و أسلس نقل : المحكمة التادييية هي صاحبة الولاية المسلمة التي تقسلول الداري التادييية المتداة كما تقسلول كفلك الطمن في اي جيزاء تاديي في لا يضير من القيادة المقتدمة أن يسكون قرار الوقف صيادر مين مجلس تلايت و استاس فلك : قيرارات مجلس التاديب قرارات ادارية مكن قرارة من سيطات تلاييية و المالية عسادرة من سيطات تلاييية و

ملخص الحكم :

ان تضاء هذه الحكمة تد جارى على أن قرار الوقف عن العال العتياطيسا الصادر من المنسلطة الرئاسية التي أولاهمسا المشرع هسذا الاختصاص هو تسرار اداري نهسائي لسططة تاديبية ، وذلك أنسه المساخ من جانب الجهة الإدارية المختصة عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة تاديبية بمتنفى القاتون بتصد احداث أشر قاتونى معين لا يحدث الا بهذه الأوضاع ، ويكتبب صنعته النهاتية يحسب أن ما له من أثر تاتوني حال مسؤداه أبعضاد العسامل عن العسل وايقاف مرف نصف مرتبه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك غان مثال هذا الترار يوصف أنه مسادر من مسلطة تأديبية أي تختص بنظر الطعن عيدة المحكمة التاديبيدة باعتبار أن هدده المحكمة هي صداحبة الولاية المامة التي تتناول الدعاوي التلديبية البنداة ، كما تتاول كذلك المتوق في أي جزاء تاديبي على النصو الدذي فمسلته نصوص قانون مجلس السدولة والمستقر عليسه أن اختصاص الحساكم الناديبيسة بالقصيل في الطعون التي ترفع بهسا لا تقتصر على الطعن بالفساء الجسراء وهـ و الطعن الباشر بل يتناول أيضا طلبات التعاويض عن الأضرار المترتبة على الجهزاء مهى طعمون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المترتب عليها ، اذ ان كمالا الطعنين يستند الى أسماس تانسوني واحدد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القسرار ، وأن هده الطعون غم المسائم ة بغير طسلب الفساء او توقيع الجسزاء ، أنها هي متفرعة عن طعمون مباشرة في مجمال التأديب ،

هـذا ولا يغير مما مسبق أن يسكون العسامل المسادر مي شسأنه

كسرار الوقف عن العسل بها يسرتها عليه من صحم صرف جزء من مرتبه الخاسما أنظسام أأساطة أيام مجلس التساقيب ، ذلك أن تفسساء صده ألحكسة أنذ أنتهى ألى أن قرارات وجلس التساقيب لا يصدو أن تسلكون الشكيلة أنذ أنتهى ألى أن قرارات وجلس التساويب لا يصدو أن تسلكون المرارات أوارية فسلكور عن أسلطة تأديبية مما يختص بتعلس الناديبية المهمة المحالمة المحالمة على المحالمة على المحالمة المحالمة على المحالمة ال

ومن حيث أتسه أسا كان فلسك ، واذ قضت الحكيسة التاديبيسة المسلمان بسوزارة التربيسة والتطيسيم عنى حكيهسا الملمسون غيبه بغير ما تقسدم نانتهت الى عدم اختصاصها بنظر الطسمن عنى القرار المسادر بوقف الطساعن عن عبسله احتيسلطيا ، عن شم غان حكيهسا يسكون قد جساء مضاف للقسادون ويتمسين الحسكم بالفساله واعسادة الاعسوى البها للفصيل عيها ،

(ملمن ۸۳۷ استة ۲۵ ق نے جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۳)

القصل السادس ــ القسسرار التاديبي

اود ... الشبطة الرياسية المعبد على القرار التابيين

الفرع الثاني ـــ القرار الاداري الصادر بتوقيع الجزاء

الفرع الثالث ... الدُّكن في قرار الْجِزَاء الثانيين

الترع رابع ــ أحكام علية ومتتوعة

لولا ... ولاية التليب وبدى جواز التغويض فيها ثقيا ... القرار التانيين قرار اداري

ثالثا ــ مدى جواز سحب القرار التعيبى

رابعا .. وفي تأثير تبسول أسسنقالة المسلمل عسلي الإهرامات التأثيبية المتخذة قبله

المُصـــل المســـادس القـــــرار القــــــاديبي

القسيرع الأول مسلطة الإدارة في التساديب أولا سـ المسلطة الإدارية الأوقعــة للجزاء الثاديين

قاعستة رقسم (٨٦)

: 12-47

ان اختصــاص رؤســاد المسالح في توقيــم عقوبتي الإنــــاد وخصم المسلم وهم المسلم المسل

ملخص الفتوى :

بحث تسسم الرأى مجتمعا بجلسسته المتعدة في ٢١ من ماسو سسنة ١٩٤١ مونسوع بعض الأهكام الخامسة بتلايب الموظفين الذي يتلخص في أن وزير الشسئون الاجتباعية اسدر في شسهر نونهبر مسنة ١٩٤٤ قسرارا يتضسمن تنظيم توقيع الجزاءات عسلى موظفي الوزارة وبيسان ما بجب عرضسه عليه و وما يعتسده وكيل الوزارة عنسه و وذلك شهما لدرجة الموظف أولا ومتسدار الجزاء المتتسرح ثانيا على الوجسه

١ _ لا تصرض على الوزير الا المقسوبات المقسرحة للموظف بن قي الدرجة الرابعة عما نوتها مهما كان قسدر المقسوبة المقسرحة . المحتويات المتترحة للمتوظفين في الدرجة الخابسة فها: ونها بها لا يزيد على خصصم عشرة ليام من الحرب تعتمد من وكيالد الوزير و لها اذا تجملوزت العقوية هذا التحريم سرض لهرها على الوزير اللبت فيها ورسوض لهرها على الوزير للبت فيها و.

وأنه تسد هرضت لوزارة الشسئون الاجتماعية أمور بسسطرم الفصل. فيها اسسطلاع الراي في المسائل الاتياة:

المسسالة الأولى:

مدى اثر التسرار الوزاري السلبق الاشارة اليسه في الصقيم المنطق المسالح بمتنفي المسادة ٧٥ تسسم اول نمسل ثاند من تاتسون المسلحة الملايسة ،

. . المبسالة التقيسة . :

ما هو اثر مخالفة القرار المخكور في صحة تسرارات تلاييسة -مسترت من رئيس مسلحة ونفنت عسلا بنون امتساد الوزير طبقاً. للقسرار السياق (مع المسلم بانها لا تجساوز الحسنود المنسوحة في اللسيادة 70) ،

لها بالنسسية الى المسلقة الأولى ، فقد انتهى راى القسسم الى ال اختصاص رؤساء المسلح فى توقيع عصويتى الانذار وخصسم الماهية مدة لا تتصاور خسسة عشر يوما مستبدة من القسادون فالمسادة . الأولى من دكريتسو ٢٣ من مارس مسفة ١٩٠١ نتس عالى أن :

المقدوبات التأديبيــة التي يجوز الحكم بهـا على المـــوظفين. والمنــتخدين بالمـــالع المكيــة هي :

تُاتِياً _ تطبعُ الماهيمة المدة لانتجاوزُ اشمهرًا واحداً من ال

ثلثا - التسويف مسع العرمان من المسرتب لدة لا تتجاوز الثلاثة شمسمهور .

رابما ... التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنتيص الماهية مع المتباء الوظيفة أو الدرجية .

خامسا ــ الرفت بسنون المسرمان مسن المسائي .

ثم بينت المسادة الثانية اختصاص رؤسساء المسسالح على هدا الشسان واختصساص الوزير (النساظر) منصت على ان:

لرؤسساء المسالح الحكم بالاسدار أو بقطبع الماهية لدة لا تتجاوز خمسة - عشر يوما أما الماهيسة المدة لا تتجاوز كمسة - عشر يوما أنها المستوبات الاخرى بما غيها عشاب علماهية لدة لا تزيد على الغيمسة عشر يوما وكدلك الحرمان من الماش كله أو بعنسه غيكون الحكم بها طبتا للشروط المسوص عليها غي التوانين والاوامر الماليسة الجارى العسل بها وتبسقى المكامها عربيسة تهام المراعاة .

وهده الفقرة تحيسل سنها تحيل عليه من القسوانين والأوامر سنة الله المسادر في ٢٦ مكيسو سسنة المسادر في ٢٦ مكيسو سسنة المما وهي تنص على أن:

الجزاءات الأخسري يكون الحكم نيها بعمية النساظر بناء عسلى متنفى تقسرير رئيس المداره عسلى متنفى تقسرير رئيس المسلحة وبعسد النظر في مستندات براءة مسلحة السنخدم شسفاهية كانت أو بالكسافة و

وقد رددت المسادة ٧٥ تسميم اول نعمسل ثان من تأتون المسلحة الماليسة هدذه الأحمسكام ،

مهدذان القانونان قد عينا اختصاص كسل من رئيس المسلحة والوزير مى توقيع المقبوبات التلابيبة فاختصاص رؤساء المسالح افن مستد من القسانون ذاته ، وهم أذ يباشرونه أسب يباشرونه بالاسبطة ألى القسام لا بالتسانون الجيق من الهزير أذ هم لا يستشون الجيق منه ويكون أختسا منه و ألكانة أسبط ومتورا بحيكم التسانون منه لا يعلن القيادة أله المسانون المناسبة المناسبة منه المسانون المناسبة المناس

اما بالنسبة الى المسالة النائية نقد راى التسم ترتيبا على الراي على المسالة الاولى انه ما دام ان الوزير لا يهاك ان يسلب رؤساء المسالح اختصاصهم في توقيع المقدوبات التلويبية او الحد من هذا الاختصاص فان مخالفة احسكام قرار وزيسر الشسئون الاجتماعيسة المسادر في هذا الشسئون لا يتسرتب عليها أي بطالان .

(منتوی ۱۷۱/٤/۲/۸۱ _ في ٥/١/١٩٤١)

قاعيدة رقيم (٨٧).

عقوبة تلديد من المسلمة من وكبيل البوزارة أو رئيس المسلمة بالتطويق المسلمة السارها المسلمة السارها المسلمة السارها بكافة السارها التسبية الترقية والمسلاوة بدعيهم تعليسي هذا النفساة على عسرمي الاسروعلى الوزير أو انقضاء مدة التسمير المسروع التعليسة عليها و

ملِخِص الفتوى :.

يبسين من اسستقصاء القسواعد النظية للسسلطة التاديبية الخسولة المراساء على الوظفين منذ مسدور القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشيان نظام موظفي الدولة ب ان السادة ما من هذا القسانون كانت تنص على أن ﴿ لوكل الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختساسه توقيع عقسوبني الانذار والغسم من الرتب مدة لا تجساوز خمسة عشر يوما في السسنة الواحدة بعد مسماع السوال المسوطة وتحقيق دفعاعه ويسخون قسراره في ذلك مسببا وتهايل الم العقسوبات الإخرى فلا يجسرز توقيعها الا بقسرار من مجلس النافية، وظلمة مسم عسرال بيد وظلمة مسم عسرال بيد وظلمة مسمولة عمل المسابلة على المسلمة عمل المسلمة المسلمة عمل ا

وقد لوحظ بعد تطبيق هذا النص أن الجزاءات التي يوقعها الرؤساء المختصدون المشار اليهم على الموظفين التلهمين لهم تسدد لا تتكافأ وما يرتسكوه من مخالفات أو أنها توقع دون مبرر لتوقيعها أكان المحاف أن التساون رقم آلاً كان التساون رقم آلاً لسنة 1908 بشسان النيسلة الادارية لم تسكن تجاوز مجسرد الإطسلاع على التحقيق ثم احالة الأوراق الى الرؤسساء المختصسين للنظسر في توقيع المتسويات المنسسة .

وعــلاجا لهــذا الأمر عدل نص المــادة ٨٥ من التــانون رتم ١٦٠ الســنة ١٩٥١ المســار اليه على النصــو الآتى : ــ « لوكيــل الــوزارة أو لرئيس المســلحة كل في دائرة اختصــامــه توقيع عقــوبتى الانــذار والخصــم من المــرنب عن مدة لا تجــاوز خمــة عشرة يوما في الســنة الواحــدة بعد ســماع اقوال المــوقلف وتحقيــتى دفاعه ويــكون قــراره في نلــك ممــــيها » .

ويعتبر في تطبينى الفقرة السحسابة رؤستاء المحسلح الرؤسماء العسكريون للادارات والأمسلحة العسكرية وقسواد الفنرق والمساطق الذين يهسمو بتعييفهم قسرار من وزير الحربيسة .

والوزير في الأحدوال المتصوص عليها في المسادة ٤ من القسانون رئيسم، ٨٤ لمسنة ١٩٥٤ الخساص بانتساء النيابة الادارية مسلطة توقيع المعتسوبات المشار اليها في المقسرة الأولى ، كما يسكون له سسلطة المفام القسرار المساحد أو وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة أو تمسديا المقسوبة الموقعة بتشسديدها أو خفضها وذلك خلال شسهر من تاريسع المسدار القرار وله أذا ما الفي القسرار احالة المسوطة الى مجلس التاديب خسلال هسفا المهساد ،

لها المتسوبات الأخرى فلا يجسوز توقيعهما الابتسرار من مجلس التساديب وذلك مع عسدم الاخلال بحكم المسادة }} ... الغ ..

والخيرا عسدل هذا النص بالتساتون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ عسلي

الوجـه الآتى: ... « لوكبـل الـوزارة وللوكبـل المــاعد او لوئينى المــاعد او لوئينى المــلعة كل في دائرة المتحسناصة توقيع عقــوبنى الانسذار والخصـتم من المـرتب عن مدة لا تجاوز ٥٥ وما في المــنة الواحدة بحيث لا تــزيد مدة المقــوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بحــد تــماع اتوال ألمـوظك، وتحقيق دغاعة ويــكون تراره في ذلك بمـــببا ، ، الخ » ،

والوزير مسلطة توقيع العقويات المشار النهاعى الفقارة الاولى، كما يسكون له مسلطة الفاء القرار المسلار من وكيل الوزارة او الوكيسل المساعد او رئيس المسلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتقسديدها او خففسها وذلك خسلال شهر من تاريخ امسدار القسرار وله اذا ما الفي القسرار احالة المسوطف الى مجلس التسلايب خسلال هدذا الميساد .

الما المتوبلت الأخرى غلا يجوز توتيعها الا بقسرار من مجلس التساديب . الض » ويستقاد من مجسوع هذه النصوص أن الأشرع انتهى الى تضويل الوزير مسلطة تأديبية تتبثل في حقيين أولهما حقه في توتيع عقوبتي الاتذار والفصيم من المسرتب في الصدود التي تقسدم ذكرها ، وثقيها حقه في التعتب على القسرارات التأديبية المسادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو من رئيس المملحة كل في حدود اختصاصه وذلك أما بالفاء القسرارات التأديبية أو بتحديلها تقسيدا أو تخفيفا ، أو بلصالة المسوطف الى مجسلس المسلم التساديب عند الفاء القسرار وذلك كله خسلال شسهر من تاريخ صدور التسسيرار .

ومن حيث أن هـذا الحق الأخير الخشاض بالتفقيب على القسرارات الادارية قد خسوله المشرع للوزير تمكينسا له من أعمسال رقابته وأشرافتنه على القسرارات التلهيية التي تصدر من وكيسل الوزارة أو الوكيسال المساعد أو رئيس المسلحة بوصفه مسلطة رئامسية أعسلي وذلك لتسدارك ما قد يشوب هذه القسرارات من أخطساء أو سوء تقدير و ولم يوجب المشرع عسرض هذه القسرارات على الوزير لاعتبادها أو التصديق إلى الساسرة عالى المساسرة الساسرة على الوزير الاعتبادها أو التصديق عليها على نحو ما غمل في المادة ٢٨ من القسانون رقم ٢١٠ استة الموافين على الوزيسر ١٩٥٦ حيث أوجب عرض وقترحات لجنة شسئون الوظفين على الوزيسر لاعتهادها فاذا لم يعتها ولم يبين اعتراضه عليها خالال شسهر من تاريخ رضها اعتبارت معتهادة وناهذة ، ومن ثم تسكون القسرارات فهاية منذ صدورها وأجبة النفاذ ويتسرتب عليها كانة آثارها التانونية ومنها انرها على حسق الموافق على الترقيسة أو في المحسول على العلاوة من على ينقضى ميهاد الشسهر المصدد لتمتيب الوزير على هدذه القسارات ،

على انه اذا اعسل الوزير سلطته والفى الجزاء التاديبي الموقع على الموظف وذلك بعمد نفساذ أشره مسواء بالنسسبة الى الترتيبة والمسلاوة تطبيقا للهادتين ٤٢ / ١٠٣ من القسانون رقم ١١٠ نسسنة ١٩٥١ قمان هدذا الالفساء من جاتب الوزير يستتبع حنسا اعتسار القسرار المسادر بالمقسوبة كان لم يسكن مسواء في ذلك ما تضى به من المقوبة ام آثارها التبعيبة على الترقيبة أو المسلاوة أو غيرها ١٠ بحيث تعسود حسالة الموظف الى ما كانت عليبه تبل صدور القسرار التأديبي ، فساذا كان حرماته من ترقيسة أو من المناوة راجمسا الى توقيسة الجزاء المتاكبيي بالمشى علد البسه حقسه في كليهسا من تاريخ اسستحاته .

لهـذا انتهى رأى الجمعية المسومية الى أن المتـوبة التاديبيـة الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة تطبيقا للمسادة ٨٥ من القــتون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ تنفـذ بـكفة تتارها بالنسبة الى الترقيـة والمسلاوة دون أن يصياق تنفيـذها على عرض الإمسر على الوزير أو على انتفساء شــهر من تاريخ توقيـح الجــزاء التساديين وهو المساد المتسرر لتمتيب الوزير على القــرارات التأديبيـة المسادرة من المسلطات التكسيـة المسلمـا المهـا .

(نتوی ۱۹۲۰ سـ نی ۱۹۲۰ ۱۹۲۱)

. ﴿ قَالِيهِ أُ رَقِيمٍ ﴿ ٨٨ ﴾ .

الإستادا:

توقيع عقدويتي الانقار والقصدم من الراتب في الصدود القدررة بالسادة ٨٥ من قانون نظام موظفي السدولة -- من اختصداس رئيس المسلحة -- القصدود بالمسلحة في هذا الفصدوس هو المسلحة خات الكيسان السنقل والعزائية الخاصسة -- ليس مسن رئيس مصدلحة في مصداحة السسكك الحديدية الا صدير علم المسلحة .

ملخص الحكم :

ان النص الأول للبسادة ١٨٠ من القسانون رقم ١٦٠ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظفى الدولة عند أول مسدوره كان يجسرى كيا يلتى :

لا لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توتيسع مقسوبتي الانذار والخصسم من المرتب عن مدة لا تجساوز خيسسة عشر يوما في البسندة الواحدة ١٠٠ » و والقصسود بالمسلحة التي خول رئيسسها سلطة توتيسع عقوبتي الاسذار والخصسم من المسرت بمساوز الخيسة عشر يوما في السسنة هي تلك التي يكون لها كيان بعبار معالمة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة السيك بعبار المساحة السيك المديدية مدير مصاحة في مصلحة المسيكة عقوب موده المساحة على مصلحة المسيكة المساحة المساحة

﴿ طعن ١٩٥٦/٤/٢٥ لسنة ٣ ق _ جلسة ٢٥٩/٤/١٥)

قاعسدة رقسم (۸۹)

البــــنا:

المسَادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ استقة ١٩٥١ في شسان نظهام

موظف عن الدولة ... الراحل التشريعية لها ... الاغتصاص بتوقيع عقوبتي الإنذار والخصسم من الحرتب بدة لا تجاوز خيسة عشر يوما ... كان منوطا بوكيال الوزارة أو رئيس المسلحة وحدها كل في دائرة اختصاصه ... منصب بنهد ذقك الوزير ... لا يسمله وكيال الوزارة أو رئيس المسلحة لغنوساصها الاسمال في هذا المسلحة .

ملخص الفتوى :

بيسين من تقصى المراحل التشريعية للهسادة ٨٥ مسن القساتون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بكسان نظام موظافى السحولة المسابق ٤ والتي الحافت عنها الملاة ٢٣ من التساتون رقم ٢١ لمسنة ١٩٦٤ بلصدار قلون نظام العلملين المنيين بالدولة ، أن ها المادة كانت تنص على انه « لوكيال الوزارة أو رئيس المساحة ، كل ني دائرة اختصاصه ، توتيخ عقسويتي الاتذار والخصام من المرتب مدة لا تجاوز خمسانة عشرة يسومًا من المسانة الواحدة ، بعد سسماع أقوال المسوظاف وتحقيق دغاعه ، ويكون قسراره في ذلك مسببا » ه

ويتفسيح من هذا النص أن سلطة توقيع عقدويتي الانذار والخصم من المسرتب مدة لا تجساوز خوسة عشر يوما في المسنة كانت منسوطة بوكيال الوزارة أو رئيس المسلحة وحدها ، كل في دائرة اختمساسه ولم يسكن الوزير هذه المسلطة ، أما المقسوبات الأخسري فقد نصت علله المسلدة على أنه لا يجسوز توقيمها الا بقسرار من مجلس السليب ،

وقد دروى بعد ذلك منسح الاختصاص بتوقيد عَقد وبنى الانسذار والخصص من المسرقة عن مدة لا تجاوز خوسة عشر يوما فى السسنة المى الوزير ، غصسدر بذلك القسادون رتم ٢٦٠ لسسنة ١٩٥٥ متضمنا تعديك المسادة مم آتفة الذكر ، ماتما الوزير ذات الاختصاص القسرر لوكيال الوزارة ورئيس المساحة عى توقيع الجسزاء غنص هذا التعديل عالى أن لوكيال الوزارة أو لرئيس المساحة كى توقيع الجسزاء غنص هذا التعديل عالى أن لوكيال الوزارة أو لرئيس المساحة كل غى دائرة اختصاصه توقيع

عتسويتي الاسذار والخمسم من المسرتب عن مسدة لا تجاوز خيسة عشر يوما في السسنة الواحدة بعد سسباع السوال المسوطة وتحتيسق دنساعه ويسكون قسراره في ذلك مسببا كما نص على أن السوزير في الاحسوال النصسوص عليها في المسادة } من التساون رتم ٨٠٠ السسنة الإحسوال النصاس بانشساء النيابة الادارية مسلطة توتيسع العقسويات المسادر اليها في الفقسرة الأولى كما يسكون له مسلطة النياء القسرار المسادر من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة أو تمسديل المقسوية المؤسسة وذلك خلال شسهر من تاريخ احسدار القسرار وله اذا ما الفي القسرار احالة المسوطة الى مجلس التساديية وحدال هذا المساحدة الإختمساص خدال هذا المنعدة المؤرد ورئيس المسلحة ورد المدت المذكرة الإنفساحية لهذا القسانون أن هدذا الاختمساص مسستحدث بانسبة الوزير وام يسكن مقسررا له من قبل ، أذ ورد فيها أن مسلطة الوزراء في هذا النص ما كانت تتعسدي مجرد الاطلاع على التحتيسة بمحردة الى المؤسساء المختمسين للنظر في توتيسع المفسوية المناسسية بمحردة هم والمناسية بمحرنقهم والمنسوية المناسسية بمحرنقهم والمنسوية المناسبة بمحرنقهم والمنسوية المناسسة بمحرنقهم والمنسوية المناسبة بمحرنقهم والمنسوية المناسسة المحرورة المناسوية المناسوية

وعلى هذا الأساس اليس بن شان بنت هذا الاختصاص المنتبع هذا الاختصاص المنتبع هذا الاختصاص المنتبع المنتب

(غتوى ١٢ - غي ١١/٧/١/٧)

قاعسدة رقسم (٩٠)

البسطاء

القانون رقم ١٢٠ استة ١٩٥٥ المسئل للسادة ٨٥ من قاسون نظام موظفي الدولة سا تفويله الوزير سلطة التاديب المطاة أوكيل الوزارة آو رئيس المسلحة وسلطة التعقيب على قرار لتهسا - لا يفل خلك بحقها غى سحب القرار أو تصحيله ما لم يقسرر الوزير فى خسلال الشسهر الفساء القرار أو تصحيله -- انقضاء ميمسلد الشسهر دون أن يسستمهل الوزير سسلطته - لا أثر له على حق معسدر القرار فى سسحبه -- حسق. الوزير ولو بعدد انقضاء الشسهر فى سحب القرار المسلار من وكيسل. الوزارة أو رئيس المسلحة وكفلك القرارات المسادرة منه بنساء عسلى. تقلام مسن دوى الشسان ه

ملخص الفتوي :

أن التعسنيل الذي أستحدثه المتقون رقم ٦٢٠ أسسنة ١٩٥٥ غي. نص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ أسسنة ١٩٥١ قسد خسول الوزير مسلطتين:

الأولى: سلطة توقيع عقدويتي الانذار والخصسم من المسرتب عن. مسدة لا تجاوز خمسة عشر يوما عي السلغة الواحدة وذلك في. الأحدوال المنصوص عليها في المسادة ٤ من القانون رقم ٨٠٤ لمسلغة. ١٩٥٢ الخساس بالشماء النيسية الادارية .

وهدذا التصديل المشار اليه الذي خول الوزير مسلطات تاديبيسة مسواء في مسلطت التاديبية التاديبية التاديبية التعديب المسلطة الريامسية ، او في التعديب على قراراتها التاديب الذي كان يتصر عنسه منذ تاريخ العمل. وبسلطا لاشرائه في مجسال التاديب الذي كان يتصر عنسه منذ تاريخ العمل. يقساتون نظسام موظفي السدولة سهذا التصديل لا يمس حق مصدر

القسرار في مسحبه أو تعديله ، ذلك الحسق السنيد من التواعد العساية المستقرة في القسانون الاداري ،

ولما كان الأمسل في التسرارات المتاديبية انها لا تنشىء سزايا او مراكز او اوضساعا بالنسبة الى الأمسراد ، فقه بجسور مسحبها في اى وقت دون التقييد بميصاد معين ، الا اذا ترتب على هدف التسرارات في حسالات استثنائية فادرة مزية او مركزا لأحد الأمراد غلا بجسور سحب التسرار التاديبي الا خسلال ميصاد رفسع دعسوى الالفساء ، فاذا رفست الدعسوى جاز المسحب طسوال صدة التقاضى في حسدود طلبسات المصسم في دعسوى الالفساء .

على ان حق وكيال الوزارة أو رئيس المسلحة في سححب الترار التلابيين المسادر منه أو في تعديله و يظل تقياما لم يقارر الوزير ما خالا ويماد الشام المساد الشام المساد الشام المساد الشام المساد أن المساد المسلحة و تعديله و فقى المساد المسلحة منصب الترار أو تعديله و وذلك أزوال التسارا المادي منهما وحلول قرار الوزير محله و لان من المسادر أنه لا يجاوز لمساطة منها أن تسلحب أو تصدل قرارا مسادرا من سلطة عليا و

وانتضماء ميماد الشمور المتصوص عليه في المادة ٢/٨٥ ، لا التر له على حيق مصدر القرار في سحيه اذا لم يستعمل الوزير حقم في التصديل خلال هذا المعاد ، اذ يقلل لصدر القرار حيق سحيه خيلال ميصادة القانوني المترر على التصو المسار اليسه ،

وشسان الوزير فئى مسحب القرارات التاديبيسة شان مسسدر القرار من يؤسس القرار التحديد (أى حتق السوزير) في مسحب القرار التخديق) مسحب القرار التلايين ، مسواء في ذلك القسرار المسسادر من وكيسل السوزارة أو رئيس المسلحة باعتباره مسلطة رياسية القيما ، وذلك حسالل المسلحة التساتوني القرر غلى القسواء المسلحة ، على أن يقتصر حتسة في هذه العسسلة على على التسواء العسالة على هذه العسسلة على التساوية المسلحة على التسواء المسلحة على التساوية المسلحة على التسوية المسلحة على هذه العسسلة على التسواء المسلحة على هذه العسسلة على التسوية المسلحة على التساوية المسلحة الم

جسود مسحب الترار دون اتضاف اى قرار آخر بن القسوارات المخبولة له خالال موساد الشسهر وهى القسوارات الخبولة قرارات وكيسل الوزارة او رئس المسلحة على النحسو المسين بالمسادة على النحسو المسين بالمسادة المسالة المساد المها ، على أن يسكون مسحب الترار في هدف الحسالة بناء على تظلم مقدم مبن مسدر ضده القسوار استفادا الى المسادة الن المسادق من القسادون رقم ١٦٥ اسسفة ١٩٥٠ بشسان تنظيم مجلس السحولة التي تقضى بأن لا تقبسل الطلبات المقسدة رامسا بالفساء القسوارات النهائية المسلطات التاديبية عدا ما كان منها مسادرا من مجالس ناديبية ، وذلك قبل النظام منها الى الهيئة الادارية التي أمسدرت القرار ، أو الهيئات الرئيسية وانتظار الواعيد القسورة للبن عن هدذا النظلم .

(نتوى ٤١٦ ــ نى ١٩٥٧/٨/٨)

قاعسدة رقسم (٩١)

: 12----41

حسق الوزير في توقيع الجزاءات التلبيبة الواردة بالفقرة الاولى مسن المسادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المسملة بالقسانون رقم ٧٣ المسمنة ١٩٥٧ ولو لسم نجر النيساية الادارية تحقيقها ما ٠

ملخص الفتوى:

ان القدادة من المنترة الالابنة الامه المنترة الثلاثية من المنترة الثلاثية من المسادة من ملى النصو الاتى : وللوزير مساطة توقيسه المسبوبات المساد المساد المسادة الفساء التسرار المسادر من وكيسل وزارة أو الوكيسل المساعد أو رئيس المسساحة بتشسديدها أو خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ امسدار القسرار وله اذا ما الذي التسرار احالة المسوطف الى مجلس التاديب خسلال

ويبسين من مقارنة هذا النص بالنص الأمسلي قبل تعديله أن

مبارة « في الأحدوال المنصوص عليها في المسادة } من القبانون رقسم إلى المسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيلية الادارية ، قسد حسنفت في النمس المسعل ، ويذلك رضع القيسد الذي كان يحسد من مسلطة الوزير في توقيسع الجزاءات التاديبية ابتداء ، وامسبحت مسلطته في هذا المسعد كليلة شباتها في ذلك شبأن مسلطته في التعقيب على قسرارات وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة .

(غتوی ۱۱۹ -- غی ۱۹۵۷/۸/۸)

فاعسدة رقسم (۹۲)

البسيا:

المساده ۸۵ من القانون رقم ۲۱۰ اسسفة ۱۹۵۱ مسطة بالقساون رقسم ۷۲ لمسسفة بالقساون رقسم ۷۷ لمسسفة في شسان آوتيه الجسزاءات من يعينسه الوزير بقسرار منسه من رؤسساء الادارات وغيرهم سعدم جسواز انصراف لفظ (وغيرهم) الى غسي موظفي الوزارة المعينة سقرار وزير المالية رقم ۶۶ اسسفة ۱۹۵۷ باعتبار المسيين والمسافخين رؤسساء مصالح لهم سساطة توقيع المقسوبات على موظفي الابسوال المقسررة في دائرة المتصاص كل منهم ساج قرار سسليم حلمي المقانون سلام بالموال القسارة الداخليسة ما دابوا بحكم النظام الادارى اصلحة الادوال القسررة يعتبرون رؤسساء ما دابوا بحكم النظام الدارى اصلحة الادوال القسررة يعتبرون رؤسساء النسوء عسده المسلحة في الاتقاليم م

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ١٥ لمسنة ١٩٥٧ المسادر من وزير الماليسة والاقتصاد بالنبابة بتساويخ ١١ من سسبنبر سسنة ١٩٥٧ ينص على انه « بسد الاطلاع على المادة ٨٥ من التسادون رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشأن على المدولة المسطة بالتسادون رتم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ ولمسالح المهللة تسرر :

مادة 1 — اعتبار السادة المديرين والحافظ بن بالمديريات والحافظ بن بالمديريات والحافظ الله وساحهم وتخويلهم مسلطة توتيسع المقروبات بالتعليمين لاحكام المادة ٨٥ آنفة الذكر على موظفى مصلحة الإمروال المتسردة الذين يمهلون في دائرة اختصاص كل منهم ، عدا مديرى الاتسام المائية ووكلاتهم ومأورى الملية ، فتصنيم سلطة توتيسع جزاءات عليهم المدير المسلحة الاموال المتسررة .

مادة ٢ - يكون لوزارة المالية والاقتصاد حتى ألنمسسل مي النظامات التي تقسم عن هدده الجسزاءات .

مادة ٣ - يعسل بهدذا القرار من تاريخ مسدوره .

وتنص المسادة ۸۵ من التسادون رقم ۲۱۰ لمسسنة ۱۹۰۱ بشسان نظام درظنى الدولة المصدلة بالتسادون رقم ۷۳ لمسسنة ۱۹۵۷ الممسول به مسن تاريخ نشره بالجريدة الرسسمية في ٤ من أبريل سسنة ۱۹۵۷ في نقرتيهسا الأولى والثانيسة على ما ياتي :

اوكيسل الوزارة المساعد او ارئيس المسلحة كسل في دائسرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنفار او الخمسم من المرتب عن مدة لا تجاوز
 يسوما في السسخة الواحدة بحيث لا تزيد مسدة المقسوبة الواحدة عن 10 يوما ونلسك بعد مسماع لتوال المسوطف وتحقيق نفساعه ويسكون قسراره في ذلسك معسيبا .

ويعتبسر في تطبيق الفترة السسلقة رؤساء للمسسالح الرؤسساء المسسكريون للادارات والاسسلحة المسسكرية وقواد الفرق والمناطق الفين يصسدر بتعيينهم قرار من وزير الحربيسة كما يعتبسر كذلك من يعينسه الوزير بقسرار منه من رؤسساء الادارات وغيرهم ويشسترط في الحسالة الإخيرة الا تقسل درجاتهسم عن الدرجسة الثانيسة » .

وانه لأن كان من الوضوح بعكان أن لفظ ﴿ وغيرهم » الوارد في نص الفقرة الثاقية من المسادة ٨٥ المبين آنفا لا يجسور أن ينصرف بحسكم اللزوم الى غير موظعى الوزارة المعنسة ، الا أن المديرين والمحافظين و مقبل طابع المهوم عبد قبل المحلومة على ما ياتي تحت عنسوان المحلومة على المحلومة المحلومة المحلومة على المحلومة المحلومة المحلومة على المحلومة الم

« ۱۲ _ تشبيل اعبال مصلحة الأموال المسررة في الأماليم اعباليُ السيام الإمالية المسلم الإمادات بجبيع مديريات القطس المرى والأقسام المليسة بجبيع المانظ ان وكذا دار المضوطات العبوبية بالقلعة بحمر .

١٣ ... يشرف على اعمال تسم الإيرادات بالمحدورية بالسكانيها (تحت رياسة مدير المحدورية) وهبو أو من يقبوم مقامه مددة غيسابه المسئول الوحيد عن حسن مسير الإعمال الملية بالمحدورية وملاحظة عن تنهيذها بالتطبيق للتطبهات والاوامر والمنشورات الصادرة مسن المسلحة .

واذا مسدر لبر من احد المديرين في اية مسانة بالخالفة لتلكه التطهسات والأوامر والمنشسورات غطى بالسبكاتب الديرية أو من يقسوم. مقسامه أن يبسين لحضرته وجه المخالفة أو تمثر التنفيذ ليصدر الأمن بالمسدول عنه الذا لم يتنسم بذلك واصر على تنفيذ ما يسريد فعسلم. البالاسبكاتب أن يحصل من حضرته على أسر كتسابي وينفذ الأسر كسلم هسو ويخطس المسلحة به السرى رأيها فيسه ه

۲۱ _ يتولى العبال في الانسام المالية بمحافظات الاستخدرية والقنال والسويس ودبياط رئيس القسام المالي (تحت رياسية المسافظ) » :«

ومفده ما تقدم أن المديرين والمحافظسين كانوا يتسولون - ليس بحكم
تبعيتهم لوزارة الداخلية وانها بحكم النظام الادارى لمسلحة الأمسوال
المتسررة التلبعة لوزارة المليسة - كانوا يتسولون رياسسة نبروع المسلحة
المنكسورة غي الأقاليسم ، ولم تسكن تلك الرياسسة رمزية ، وانها كانت
مسلطة رياسسية غطية ، وآية ذلك أن موظفي هذه النسروع كانسوا
يلتسزمون بالانصسياع لأوامر الدير أو المساخط في أية ممسالة حتى ولو
كلت أوامسر المسلورة بالمخالفة لتعليمات وأوامسر
وعنشسه المسلحة مسالغة السذير .

ومن ثم غانه يعتنص بصحب المفهوم المربح لاحسكام التسوانين واللوائح التي كانت سسارية قبل تطبيق نظام الادارة المحلية سامتبار المدين أو المحلفظين من غير موظامى وزارة الملية بالنسسبة لاختصاصات مصلحة الاموال المسررة غي الاقاليم وفي مجال تطبيق المفترة الثانيسة من المسادة ٥٨ الشسار اليها وبالتسالي بمسح تفويضهم من وزير المالية بسلطة تلايب كل أو بعض موظامي مروع المصلحة المذكورة بالاقاليسم بالنطبيق لاحكام الفقارة سالفة الذكر .

وينينى على ما تقدم أن القدار الوزارى رقم ١٩٥٣ لمسنة ١٩٥٧ المساد باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم المسلطة توقيع العقوبات على موظفى الامسوال المقدرة في دائرة اختمساص كل منهم قرار مسليم مطابق للقانون ، وبالقالى لا يكون القسرار المسادر بالجزاء تطبيقا له مشوبا بعيب عسدم الاختمساص .

(طمن ١١٣٠ لسنة ٧ ق - جنسة ١١٣/١٢/١١)

قاعسدة رقسم (۹۳)

: la____4ī

المسادة ٦٣ من القسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ بنظام المسلمانين المسنبين بالدولة سـ تتشابه في جوهسرها مع المادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ سـ ممارسسة وكيل السوزارة أو رئيس المسسلمة لافتصدامها التلديني في الصدود القدورة بالمنادة ١٢ المُستد اليهماة
لا تعطدات تفويضا من الوزير — المسادة ١٢ من القسانون رقدم ١١٧ المستنة ١٩٥٨ باعدادة تنظيم الديابة الإدارية والمحتصدات القاديسية تستنب وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة المقسامينيا التساديني المشار الدياب — الترفيق : لسكل من وكيسل الوزارة ورئيس المستنادة كسل فن دائرة اختصامات ، دون تفويض من الوزير مسلطة احسالة المسوظف الى المحتصدة التاديبيسة أو حفظ التحقيق بسيستوى في ذليك أن بسكون التحقيق قد تسم بمصرفة الجهة الإدارية وحسدها أو عن طريق التيسابة .

ملخص الفتوى:

لم يختلف الوضع بصدور التسانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٦ بنظسام. العسابلين الدنيين بالدولة أذ تتنسبه المادة ٣٦ من هذا التسانون في جوهرها مع المادة ٨٥ من التسانون رقم ٢١ السنة ١٩٥١ الأسر الذي يتمسين معه تفسسير المادة ٣٦ على ضسوء ما سبق ذكره بالنسسبة للمادة ٨٥ بعضى أن يكون لسكل من الوزير ووكيسل السوزارة ورئيس المسلحة مسلطة توقيع عقوبتي الاسفار والخصسم من المسرتب في الحدود التي بينتها المادة ٣٦ دون أن تتطسلب مهارسة وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة لمفا الاختصاص تقويضا من الوزير ؟ باعتبساره اختصاصا أصيلا متدررا لهما بمقتفى القانون حسسمها سلف البيان ؛ ولا يستلب شدة الاختصاص ما نصت عليسه الملدة ١٢ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة.

وبن حيث أنه من جهسة أخرى لم نبين المسادة ٨٥ من التسانون. رسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مسلحب السلطة في رفع الدعوى التلبيب على المسوطف ، ولم يكن المشرع في حلية الى هسذا البيسان أذ أن الاختمسامي برنسع الدعوى بتغرع عن الاختمسامي بتوقيسع العقوبة ، وأن من يمسلك توقيسع المعقوبة على الوظف يملك بداهة رفع الدعوى التلايبيسة عليه ، فرفع الدعوى التلايبيسة عليه ، فرفع الدعوى التلايبيسة لا يخد جزاء أذ هو لا يقسدو أن يسكون أختسكام

الله عكسة التلهيبية ، وتأسيبها على ما تقسوم يكون لكل من وكيسل الوزارة ورئيس للمسلحة كل عن دائرة اختصساسه سلطة رفع الدعسوى التكييسة على المسطحة كل عن التحقيق بمسرعة الجهسة الادارية وخلك دون حاجسة الى تقسويض من الحويم ، كما يهلسكان مسلطة حفظ التحقيسة دون تغويض ليضسا .

اما ما ورد في المسادة ١٢ من التسادن ١١٧ السسنة ١١٥٨ باعسادة من وكسلاء النوارية من احلة الأوراق الى الوزير أو من ينسعب لذلك من وكسلاء الوزارة أو الرئيس المنص -- وهذا النص معاثل لنص المسادة ٤ من القسانون ٨٠٠ لمسنة ١٩٥٤ بقشاء النيابة الادارية وقد نفسمن أيضا النيس على احلة أوراق التحتيسق الى الوزير المخص أو من ينسعبه مسن وكسلاء الوزارة -- غلا يمسعو أن يسكون الفسرض من فلسك هو توجيسه المغطسات الوزير بومسنه الرئيس الأعلى للسوزارة التي يتبعها المسوئلة أو من ينسعبه المسوئلة أو من ينسعبه الموظفة الوزير الخلك دون أن يسمله الاختصالات الأميل لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة كسل في دائرة اختصاصه المخسل لهمساله بهتضي نص المسلحة كسل في دائرة اختصاصه المخسلة ١٩٦٤ مسساله المسلحة كالمستخر .

لهـذا أنتهى رأى الجمعية المهوميـة الى أن الاختصـاص الحصول الويرارة ولرثيس المصـلحة بمتنفى المـدة ٦٣ مـن التسانون ٢٦ مـن التسانون ٢٦ مـن التسانون ٢٦ مـن التسانون ٢٦ مـن التسانون ٢١ المحسمة المبرية بصدة لا تعملون الدنين بتوقيـع جـزاء الاتسان الخصـم من المسرتة من خمـسة عشر يوما هو اختصـاص المحسيل لا تزيد مدة العقـوية الواحدة عن خمـسة عشر يوما هو اختصـاصه ، وهو المحساس مصـدره القــةون ولا يســطزم تقويضـا من الوزير ، ولا يســطزم تقويضـا من الوزير ، ولا يمسـله هذا الاختصـاص ما نصت عليـه المــادة ١٢ من القــادون ١١٧ مل المرزارة ورئيس المصـلحة كل في دائرة اختصـاصه الملطئة على لوكيـل الوزارة ورئيس المصـلحة كل في دائرة اختصـاصه ســلطة

توتيسم الهسزاء في العدود المتسدية مانه بداك حفظ التحتيسق او الاحالة ألى المحلكمسة التاديبية دون حلجة الى تقسويض من الوزير .

(عتوى ١٢ - غي ١٩٦٧/١/٧)

قاعسدة رقسم (٩٤)

: المسيدا

المسادة ٤٩ من القسادون رقم ٢١ أسسفة ١٩٧١ بنظسام المسلمين بالقطاع العام سسلطة توقيع جزاءات حرمان المسلاوات وتلجيلها وخفض المرتب والوظيفية احدهما او كلاهما تسكون لرئيس مجسلس الدارة الشركية على المسلمين شساغلى المستوى الثالث سديكون لرئيس مجلس الادارة هسدة المسلمين شساغلى وظسافة المسلمين شساغلى وظسافة المستوى الأول والتسافى بشرط أن يصدق رئيس مجلس ادارة المؤسسسة تصرار المسراء اوزير المفتص على هسنة القسرارات بحسب ما أذا كسان تسلس ذلك: المؤسسسة جهاز تفهم المؤرير خاصيع لاشرافه وله سساطة أسساس ذلك: المؤسسة جهاز تفهم الوزير خاصيع لاشرافه وله سساطة تتبعد قيادات مجلس ادارتها — والوحدة الاقتصادية شركة أو جمعيسة تنافسية للمؤسسية خافسية لاشرافها المستوى التاتون رقسم 111 المسافة المنافقة والمسلمة المسافة المنافقة المسلمة المسافة المسافة المسافة المسافة المسافة المسافة المسافق المسافة المسافة المسافين بالشركة من المستوى الأول والثاني مسن اختصافي رئيس مجلس ادارة الشركة .

يلخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام المسادر بالقاتون رقام 11 المستة 1971 ، والذي كان مساريا وقت صدور القارار المطعون عياد تفت عادة الاصدار الأولى عياد بسريان احسامه عالى المساملين بالموسسمات المسامة والوحدات الاقتمادية التابعة لها ، وتملت

المادة ١٦ الاختصاصات عي توتيسع الجزاءات التاديبيئة وعاتبنا لمعسارين متداخلين من حيث المستوى الوظيفي للعسامل ، ومن حيث نوع الجسراء المسوقع ، وورد بالبنسد ثانبا من هذه المسادة أن مسلطة توتيبهم جزاءات حرمان من المسلاوة وتأجيلها وخفض المرتب والوظيفة احدهها او كلاهما تكون لرئيس مجلس الادارة على المساملين شاغلي المستوى الشالث ، وتكون له ايضا على العلماين شاغلي وظالمة المستوى الأول والتاتي على أن يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس أدارة المؤسسمية المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال ، والمهسوم مسن مسيلق نظام العاملين أن المفارة التي أتي بها النص في سلطة التصديق على ترار الجزاء بين رئيس مجلس ادارة المؤسسسة والسوزير المختص ، أن الأول هو سسلطة التصديق على قرارات الجرزاءات على العساماين بالوحسدات الاقتصسادية التابعسة للمؤسسسة ، وأن النساتي هو سلطة التصديق على قرارات الجهزاء على المسلماين بالؤسسات التابعة له ، وهذا المفهول يجد سنده في الخريطة التنظيبية التي كان يرسسمها قاتون المؤسسمات العلبة وشركات القطساع العسام المسادر بالقسانون رتم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ جعات المسواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسية جهازا تابعا الوزير خاضعا لاشراف وله مسلطة اعتمساد قرارات مجسلس ادارتها ، وجعات المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٤ ، ١٤ الوحمدة الاقتصادية شركة كانت أو جمعيسة تعاونيسة تابعسة للمؤسسسة خاضسمة لاشرافها . ومن شم فأن مسلطة التمسديق على الجزاءات المشسار اليهما بالبند ثاتيا ٢ - تكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسسة بالنسسبة لما يوتسع منها على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة .

وبن حيث أنه مستر بعد ذلك القساتون رقسم 111 أمسنة 1970 بنعض أحكام شركات القطاع ألعام ، ونص عنى الخلاق ٨ بثه على أن المؤسسات العسابة ألتى لا تبسارس نشاطها بذاتها ، ونست المسلحة أن يمنه على أن «يسولي مجلس ادارة شركة أو رئيس مجلس الادارة سبعسمه الاحسوال الاختصساسات المصسوس عليها عنى القسواتين الجلس ادارة المؤسسة

أو رئيس مجلس ادارتها بالتسحية للعركات التابعة لها ٤ ويتلد ذلك كنه أن مساطة التصحيق على الجمزاءات الوقعسمة على العسالين بالشركات من المستويين الأول والناتي بالنسبة للحسرمان من المسالوة وتأجيلها وخفض المسرت والوظيفة ، هذه السساطة والتي كسات لرئيس مجلس أدارة المؤسسة التابعمة لها الشركة ، قد انتقات بالتانون الأخسير إلى رئيس مجلس إدارة الشركة ذاتهما ، ولهسذا التصدي مساطة توتيسع الجزاء والتمديق عليه ، وغنيت سلطة التصديق لهذا الانتهاج الحسادث ،

ومن حيث أن المحكمة تختص من ذلك أن ما نصباه الحكم المطعسون فيسه على قرار الجسزاء محل النسزاع من عسم تصديق الوزير عليسه ،
وما رئيسه على ذلك من الفاء القسرار ، كل ذلك جانب صحيح حصحتكم
القسانون ، الأسر الذي يتعسين معه الجزم بمخلفته المحم المطمسون فهه
للقسانون فيما خلص اليسه من بطلان القسرار محل النزاع ، والعادث أن
الحسكم المطعون فيه لم يسسند الفساءه للقسرار الى غير هذا انهما هدفا
الشكم يثبت عدم جواب الحسكم الذي قرره بشسانه .

(طعن ۷۱۷ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۱۲)

قاعسدة رقسم (٩٠)

المِــــدا :

سلطة رئيس مجلس الادارة في توقع الجسزاء سمسدور قسرار رئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع جزاء خفض القشة الوظيفية وخفض الراتب — الطعن في قسرار الجزاء تأسيسا على أن المخالفة وقعت قبسل عسدور القسائون رقم ٢١ اسنة ١٩٧١ بنظهم العساماين بالقطاع العام والسدى لم يضول رئيس مجلس ادارة الشركة أن يوقع عقوبة تجاوز خصسم من المسرتب لاة خوسة عشر يوما على المساملين المذين تجساوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها — الطعن في حكم المحكمة التلاييسة الما المحكمة الادارية العليسا — قيام الشركة بسسحب قرار الجسزاء وتوقيسع عقسوية الخصسم من المسرتب خيسة عشر يوما سه الخطسسال الشركسة التحضسور المام المحكمة الادارية العليا وعدم حضسورها رغسم تسكرار اعلانها وعدم طمنها في المسكم بالغساء قرار الجسزاء سقيسام الشركة بسسحب قرار الجرزاء محل الطمن يغيسد انها ارتضت الحكم المطمسون فيسه وحسم التزاع بسسحب قرار الجزاء واسستبدال جزاء آخسر به سالمسكم بانتهاء الخصسوية .

ملخص الحكم:

ان عنسلمر هذه المنازعة تنظم في ان المسدعي اقام دعسواه امسام المحكسة التاديبية بالاسكندرية طابسا الحكم بالفساء التسرار المسادر بخفض فتنه الوظيفيسة من وظفسة فني براده بالمسستوى النساني بالربط (١٩٧٢ - بنيه) شسهريا اعتبسارا من ٢٧ من ابسريل سنة ١٩٧٤ ، الى وظيف مساق تان بالمسستوى الثاثث بالربط (٢٠/١٥ جنيها) شسهريا ، مع خفض مرتبسه بهندار . . ورا جنيها شسهريا ، واسستند في دعواه الى يطسلان الجزاء وانصدامه لمسدوره مهن لا ملكه .

واستند الحسكم المطعون عيه ، غيبا تشى به بسن الغاء تسرار البسنة المساون رقم ١٦ اسسنة المساون رقم ١٦ اسسنة المساون رقم ١٦ اسسنة المساون رقم ١٦ اسسنة المساملين بالقطاع العام ، حيث لم يسكن لرئيس مجلس الدارة الشركة أن يوقع عقدوبة تجاوز الخصم من المرتب لدة خميسة عشر جنيها ، على العالمين الذين تجاوز مرتباتهم خميسة عشر جنيها ، وذلك بلحكام المساون رقم ١٩ ليسسنة 1907 .

واستندت هيئة منسوض الدولة في تقسريرها بالطعن على هسذا المسكم ، الى ان سلطة توقيع الجزاء انبا تسستند الى ما يخسوله القانون المسسلري وقت توقيع الجزاء ، وليس وقت وقوع المخالفة كبسا ذهبت فلحكمة في حكمها الطعسين .

وبن حيث أن المسدعي تقدم بطسسة ٢٠ من ديسسمبر سنة ١٩٨٣] بعانظية مستندات ٢ وذكر أن الشركة تابت بسبحب الجيزاء موضيوع الدعسوي واسستبدات به ترار جزاء آخر ، واشتبات حانظية المستندات على أصبل الخطياب المرسيل من الشركة الى المسدعي بتساريخ ١٩ مسن مارس سينة ١٩٨٠ يفيسده بسبسحب قسرار خفض النشة الوظيفيية والمسرت وما يتسرت من آئسار ويتوقيع جزاء آخر عليه بخصم خمية عصر يسوما ، وقد اخطيرت المحكمة الشركة للحضيور والاطيلاع عملي هذه الحانظة ٤٠ ثم تررت بجلسية ٢١ من يتساير سنة ١٩٨٤ اعسادة لخطيار الشركة ، وليكن الشركة لم تحضر ولم تبد دفياعا ،

ومن حيث أنه يبين للمحكسة من مسدور قرار الشركة بمسحيه قسرار الجزاء محل الطمسن واستبدال جزاء آخر به ، وعسدم خطعها في الحسكم المسادر بالفاء الجزاء الطمسون فيسه ، وعسدم حضسورها ليام المحكسة في الطمن الماثل رغم تكرار اخطسارها بعد نبسوت اعالتها ، وكل ذلك يفيد أن الشركة بسحبها قرار البسزاء محل الطمن ، قسد ارتفت المستبد المسلم المطمن واستبدال جزاء آخر به ، الاسر الذي يتعسين مصه القضاء بانتهاء الخمسومة في الطمن الملل ، اخسذا في الاعتبسلريان هسخم الملمن بالتمام المحكسة الادارية العليسا في المحكسة الادارية العليسا في المحكسة الادارية العليسا في المحكم المسادر من المحكسة الادارية العليسا في الحسكم المسادر من المحكسة التلاميم مسالف الذكر ، الا إنهسا على ما جرى به قضاء هسذه المحكية ستظل مع مسالف الذكر ، الا إنهسا على ما جرى به قضاء هسذه المحكية ستظل مع مسسيها ،

قاعستة رُقسم (٩٦) `

المسيدا:

البينان ٩٨ و ٨٥ من تقيون يظيلم اليسليان بالقطياع الميمام المسليان بالقطياع الميمام المسيخ باقتساون برقم ٨٤ اسسية ١٩٧٨ – الشرع قسد عقد اختصاص بوقيهم جزاء السوق عن الميسل لميدة لا تجاوز سقة النسير مع عرف نصسيف الاجر برئيس مجابس ادارة الشركة وذلك بالنسسية النساغلى ويظاف الدرجة الثاقة فعا دونها ويعجلس ادارة الشركة بالنسسية النساغلى الوظاف الاعلى منهما سانتيجة ذلك : أنا وقسع جزاء من اهسدى هنسين الجهنين على احد المسلمان الذين لا يعطون في نطساق درجسات الوظاف التي تختص بها اعتبار هذا المساواء ووقعها من غسير مختص الوظاف توقيعه ه

ملقص الجكم :

يمع صرف الأجر برئيس بجاس ادارة الشركة وذلتك بالنسبة المساقلي وظالم الدرجة الشائة فيا دونها وبيجاس ادارة الشركة بالنسبة النسبة الشائق الأعساق الوظائف الأعساق منها وذلك بالتبود وفي المسدود المينسة بالبند ؟ من المسادة ٨٨ من نظام العساماين بالتطاع العسام العسابق الاسابق الإسارة اليهاء ووؤدي ذلك أنه لو وقع هدذا الجزاء من احدى هاتين المهتبين على احمد من العساماين الذين لا يتخلون في نطاق درجانت الوظائف التي تختص بها عدا هدذا الجبراء ووقعا من غسير مختص لا يسالك توتيسه وبن تم مخاتفا للتسادن باللغاء .

(طعن ۱۸۸۳ اسنة ۲۷ ق ـ جاسة ۱۹۸۸/۱۸۸۸)

قاعستة رقسم (٩٧)

: المسيطا

قسرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على المساملين نبها لا تعتسر من قبيل القرارات الادارية — اسساس نلك : تخلف عنصر السساطة العامة وعدم تعلقها بمرافق علمة — اخفساعها لرقابة المساكم التنبيسة بنص القسادون من مقتفساه أن يجعل طلبسات الفساء قرارات الجزاءات تخفسع لنطاق دعوى الالفساء وقواعدها وإجراءاتها وللذات الاحسكام التى تخفسع لها طلبسات الفساء القسرارات الادارية التهائيين المسادرة من السلطات التاديية بتوقيسع جزاءات على العالمين المستنين.

ملخص الحكم :

انه وان كانت تسرارات الجزاءات المسادرة من شركات التطاع العلم، على المسلماين فيها لا تعتبر من تبيسل القسرارات الادارية بالمسنى المنهسوم في فقسه القانون الادارى لتخلف عنصر المسلطة المسلمة عنهسا ونصدم تطلعا بمرافق علمة الا ان اخضاعها للرقلبة التضسائية من تباسل المصاكم التاديبيسة وهي من محسكم مجلس الدولة وتطبيسق القسواعد والإجسراءات والواعيسد المنصبوص عليها في قانون مجلس الدولة شافهة شسيل القسررات الادارية من مقتضساه أن يجعسل طلبسات الفساء هدف. المجسراءات الموقعة على المسابلين بالقطاع العام وهي المسسر البهسا في المقسرة (ثاني عشر) من المسادة ، 1 من قانون مجلس السدولة تخضسع في قطساق دعوى الالفساء وقواعدها واجراءاتهسا لسذات الاحسكام التي تخضسع لهسا طلبات الفاء القرارات النهائيسة المسادرة من المسلطات القاديسة بتوقيسح جزاءات على المسوطنين العموميين وهي المسسار اليهسا هي الفقرة (تاسعا) من المسادرة ، 1 من قانسون مجلس السدولة .

(طعن ۲۵۲ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۲/۳/۱۹۸۸)

قاعبدة رقيم (٩٨)

الهِــــا :

مدى جسواز منع مديرى الفسروع ومديرى الادارات مسن غسير شمسافلى الوظائف العقيسا بشركات القطساع المسلم سسسلطة توقيسع عقسوية الخصسم بن الراتب بالنص على ذلك في الأحسة الجسزاءات أو يتقسويني يصدر من رئيس مجاس الادارة وشسافلى الوظائف العليسا كسل في حسود اختصساهه .

ملخص الفتوي :

حدد الشرع المسلطات التلابيبة التي تبلك توقيسع الجرزاءات. على المليان بالتطساع العلم على مسبيل الحصر وخول مجلس الادارة مسلطة وضع لاتحة تتناول اتواع المخالفات والجزاءات المسررة اكل. منها ، وبينها كان بجيز لرئيس مجلس الادارة عي التاتون رقام 11 المسنة 1941 التفويض في توقيع الجرزاءات مسكت عن ذلك في القانون الجديد رتم ٨٤ المسنة ١٩٧٨ ، عي ذات الوقت منح فساغلي الوظائف العليا سلطة اصلية في توقيع الجرزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص في لائحسة الجزاءات على منح وقساء الفروع. والادارات من غير شاغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جيزاء الخصم من الراتب لأن ذلك مسيؤدى الى تخويلهم سنطة امسلية على توتيسع الجيزاء لم ينص عليها القسائون ، ولما يتسرنب عليه من اهسائة سلطة الى سسلطات توقيع الجزاء التي وردت عي القسائون على سبيل الحصر . كها لا يسسوغ صدور قرار بجواز التقويض .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الي عسدم جواز النص في لاتحة الجيزاءات على مسلطة اخرى لتوتيسع الجيزاءات خسلات المتمسوص عليها في القانون وعسدم جسوازا التصويض في اختصساص توقيعها .

(مك ٢٨٦/١/١٦ ــ جلسة ١٩٧٩/١١/١)

تعاييسيق:

الأسور المسلمة أنه أذا أناط القسانون بسسلطة معينسة المتصاهبة ما ، غلا يجسوز لها أن تفسؤل عفسه أو تفسوض غيه الا أذا أجساز لهسة القسانون ذليك .

قاعسدة رقسم (۹۹)

المسلما :

اختسان السلطة التلايية المختصسة تبعسا لاختسان العرجسات الخصسوصية عسن العرجسات التلسسمة .

ملقص الحكم :

ان المسادة ۱۳۵ مكرا التي اضيف بالقساتون رقسم ٧٣} لسسفة ١٩٥٢ بجسري نصسها كالآتي :

﴿ يجوز انشاء درجات مرعية أو خصوصية وتقرير تواعد منيح

الميلاوات الخاصة بها والترقية اليها بقسرار من الوزير المفتص بموافقة وزير المالسة والاقتهال وبعد اخذ راي ديسوان الموظفين ٠٠ الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية أو خمسومية بأوضاع خاصية وإذ طبقت الهشية العامة نص هذه الميادة وانشيبات في ميز انبتها درجات خصوصية فلا معابة عليها في ذلك وبالتمالي لا وجه للتمول بأن المدرجات التي أنشاتها هي ني واقع الأسر درجات تأسعة اذ الدرجسات الخصوصية غير الدرجات التاسسعة للاختلافات المسديدة بينهما واخصها في هدذا القسام تحسديد السلطة التلايبية مساحبة الولاية ، اذ الدرجة التاسعة تعتبر من درجات الموظنين الداهلين في الهيئة وبالنسالي يكون مجلس التساديب دون غيره هو المختص بتوقيسع عقسوبة النمسل وذلك اعهسالا لنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ اما الدرجات الخصوصية أو الفرعية فيعتبر شاغلوها من الفارجين عن الهيئة أذ لم ترد درجاتهم في عداد الوظفين الداخلين ني الهيئة ومن ثم يخضهون في سلطتهم التأديبية لحكم المسادة ١٢٨ من قسانون رقم ٢١٠ ليسنة ١٩٥١ التي عسدت العقسوبات التأديبيسة التي يهكن توقيعها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ومن بيبها الغصل وعقدت السططة التأديبية عليهم لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحملت القسرارات التي تمسدر بهسذه المتسوبات نهاثية فيمسا عبدا عقبوبة الغصل فاجازت التظلم منها الى لجنبة شبثون الوظفين مالوزارة أو المسلحة التامع لها المستخدم في حدى اسمع عين حسن تاريخ الاعسلان بقسرار الفصسل وجمسلت ترار اللجنسة نهاثيا واذ أجازت التظلم فإن الدي يعسرض عليها هو المسببادر ضده لا الهيئسة طفائيــا .

> (طعن) اسنة ٦ ق ــ جاسة ١٩٦١/٢/١١) قاعدة رقـم (١٠٠)

> > البسطا:

تمسريف المسوظف الدائم في هسكم القوانين والأواتح الممسول بهسا قبسل مسمدور فلاون نظسام موظفي الدولة سد قيام التلازم وفتلذ بين دائميسة الوظيفة وبين التثبيت فيها بد المسلطة التي كانت تهناك التسابيب بالسببة للموظفين الدائمين ونلك التي كانت تهلكه بالنسبة للموظفين غسر الدائمين -

ملخص الحكم :

ان مجالس التاديب كانت حابقا القروانين واللوائع الممسول بها قبل مصدور القانون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ هي الساطة التدييبة المفتصة بالنسمية الموظفين والمستفتعين الدانيين و وقد كانوا بحسب مفهوم على التهم حسكم الاستفطاع ، أي من كانوا جنسين من كان يجسري على راتبهم حسكم الاستفطاع ، أي من كانوا جنسين أذ كان التالازم ماثما بين دائهية الوظيفة وبين التثبيت غيها ، غسلا يعتبر موظفا دائما الا من كان بثبتا (اي يجسري على راتب حسكم الاستقطاع) و لا يعتبر كذلك من كان لا يجسري على راتب حسكم الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عسدا المسوظفين الدائميين على التحو المقدم كانت الساطة التأديبية بالنسبة نهم الوزراء أو رئيس المصلحة حسب الاحسوال ،

(ملعن ١١٠ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٩٥٦/٦/١)

قاعسدة رقسم (١٠١)

: المسلمة

المستفلة ال

ملخص الحكم :

تقص المادة ٧} من التمانون رقم ١٤٥ لسمنة ١٩٤٩ باتشمساء مجلس بلدى مدينة القساهرة على أن « للمسدير العلم الاشراف التسلم على جميسع الوظفين والمستخدمين وهو الرئيس الفعسلي لهم » وتنص المادة ٨٤ على أنه « مع مراعاة احسكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القسوانين واللسوائح الخامسة بموظمه العسكومة ومستخديها ٤ وتنص المسادة ٤٩ على أن ﴿ يَخْتُصَ الْمُسْدِرِ الْعُسَامِ بَعِسَا ياتي: . . . نالثا: جميع المسائل الأخرى الخامسة بمسوطفي المجلس ومستخدميه الدائمين كالنقل والاجازات والمقسوبات التأديبيسة وغسيرها لنسلية الدرجة الرابعة والعدود المتررة في القسوالين واللسوائم . رابعا : جبيع المسائل الخامسة بالمستخدمين الخارجين عسن هيئة المهال في الحدود المتررة في القاوانين واللوائح ، ويبسين من ذلك ومِن تصفح كلقة النصوص الأخرى الواردة في الشمانون رشم ١٤٥. لمسئة ١٩٤٩ الشمار اليه انها لم تتعمرض لبيمان المسلطة المختمسة بتاديب وغصل موظفى المجلس المؤتتبين الأمر الذي يستوجب الرجوع ني هــذه العـالة الى احكام قانون نظـام موظفي الـدولة رقـم ٢١٠ السنة ١٩٥١ طبقها للاحالة التي اوردتها المسادة ٨٤ سسالفة الذكر وتقضى هذه الاحكام بأن السلطة المختصة في مصل الموظفين المؤتتين الحكوميين منوطة بالوزير طبقها للمسادة ٢٦ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ، وتنص النقسرة الثانية من البند الخامس من نمسوذج عقسد الاسستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢! تغفيسة النص المسلاة ٢٦ المذكورة ولمساكاتت الفقسرة الثانية من المسادة ٩٤ من القسانون رقم ١٤٥ لمسنة ١٩٤٩ قد نصت على اختصساس مدير علم البلدية بتعيين موظفى المجلس ومستخدميه الدائمين لفاية الدرجة المسافسة وترقيتهم ومنحهم الغسلاوات ... وهدده المسلطة بذاتهما هي السلطة المتسررة للوزير فيما يتعملق بتعيمين موظفي السدولة طبقها للفقرة الثانية من المسلدة ٢٠ من قانون التسوطف ، ولمسا كانت

السلطة في تعيين الموظفين المؤتنين منوطة بانوزير طبقا المسادة ٢٦، من هذا القدة تورار مجلس الوزراء المسلر اليسه من هذا كله ان السلطة المختصة بتعيين المسوظفين المؤتنين بمجلس مبادي مدينة القساهرة هي الدير العسلم باعتباره عساحب المسلطة المؤير في التعيين وبالتالي غان المسلطة التي تبلك المقيلة العبر العسلم هي ايفا الدير العسلم ونا كان ذلك وكان تسرار غمسل المدعى من الفدحة وهو من المسوظفين المتيدين على الدرجية التاسعة هي من الدرجية المتابقة وصدين على الدرجية التاسعة يبلكه بحسب الميان المسلقة و وهو مدير عام بلدية القاهرة غانسة يبكن قد عسدر مصدر وحديد علم بلدية القاهرة غانسة المطمون فيه اذ نجا غير هذا النحو و وقدي بعدم اختصاص مدير علم البلدية باصدار مثل هذا التسرار بدعوى ان الدذي يختص بالمداره علم المسادر مثل هذا التسرار بدعوى ان الدذي يختص بالمداره علم المبلدة القسادرة علم المسادرة و

(طعن ۱۲۶ اسنة ۷ ق — جاسة م/1/۱۹۹۳)

قاعسدة رقسم (۱۰۲)

البسيدا :

مدى اختصاص رؤساء الراكز والدن بتلديب المسلمين التابعين للمديريات في التطاق الإقايمي للمركز أو الدينة •

ملخص الفتــوى :

من حيث أن تاتون المسكم المعلى خول المسافظ جبيه المسلطات التنبي فية المتردة للوزراء بهتشى التوانين واللوائع ، كما خسرله بالاضافة الى خلك مسلطة توقيع الجزاءات على المسلمين بالمحافظة مسواء من كان منهم بغروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحسدات المسكم المسلمين أو من كان منهم بغروع السوزارات أو الجهسات التى تفهسل في نظال المحافظة ولم بنقسل اختصاصها الى الوحسدات المحلية ، المسافظ من رؤساء وحدات الحكم المحسلي ، غان المشرع في تاتون

تظلم الحكم المطى عهد الى اللائحة التنفيخية تصديد اختصاصات الموصدات المطية بالنصبية للادارات التابعة للديريات داخل نطاق المحافظة ، والتى كانت تبارسها امسلا الوزارات المركزية ، ولقد خصوات اللائحة التنفيذية الوحدات المطية نبيا يتعلق بشئون الأوقاف التى نقسوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوة الإسلامية وبتنبية اعمال البسر والإشراف على المساجد وصياتها وبالاشراف على المساجد وصياتها رفك كله بالنسسيق مع وزارة الأوقاف ، ومن ثم غان ممارسية المولل الأوقاف ، نفن مغان ممارسية المليسات لتقيد بالقتواءد والانظية العالمة التى نضاهها يزارة الأوقاف ، ومن ثم غان ممارسية الماريات يزارة الأوقاف ، ومن ثم غان ممارسية الماريات يرارة الأوقاف ، ومن ثم غان ممارسية الماريات بنفسها يرارة الأوقاف ، ومنان مارسية الماريات بنشرة الرارة الأوقاف ، ومنان مارسية المارية ، غان مسير المسرية ، غالا بيند الى انتحفل في مهازه الادارى ،

وتبعا لذلك ، عانه بالنسبة للحسالة المروضة ، لرئيس مسركز عسر الزيات أن يطلع على الأوراق المتعلقة بادارة تعنيش المساجد المسراكز الادارية منها والعنيسة ، ليبدى بشانها ما يعن له من ملاحظات توصيات وآراء ، عى نطاق سسلطة الاشراف المضوفة له ، بيد انه يسلك اسدار قرارات نهائية في هاذا المسدد يكون من شانها جسريد المسلطة الرئامسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها لمسررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيم الجسزاء .

واذ تنبى تاتون نظام الحسكم المحلى رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ المدل السنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المدل السنون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٩ بمنع رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة رئيس المسلحة في المسائل الملية والادارية بالنسسة الإجهزة المركز على نحس الذي تبينه اللائحسة التنبينية ، ونا كانت هذه اللائحسة تسد نحت من نص يضوله سلطة توتيع الجزاءات على موظفى المديريات على ما النطاق الاتليبي للمركز ، وكان تاتون نظام الحسكم المحلى مدخول المصافظة سلطات الوزير بالنسبة للعالمين بالمحافظة ، واغتيره يسسا لهم ونقا لحكم المسادة ٢٧ مكسرر من هذا القانون ، وكان تسانون عصالمين المدنيين بالمحافظة رقم ٧ كلسسة ١٩٧٨ تسد قصر سسلطات

التلهيب على الوزراء وشساغلى الوظائف العليا ، كل على غلى نطساق اختصاصه غان ناديب المساملين بادارة تغنيش المساجد بمركز كفسر الزيات انهسا يسكون للمصافظ وشساغلى الوظائف العليا بمديرية الاوتاف بالمحافظسة ، دون رئيس المسركز .

لذلك انتهت الجمعيسة المعوميسة لتسمى الفتيبوى والتشريع الى ان اختسساص رئيس مركز كفر الزيات بالاشراف على المسباحد ليس من شاته حجب اختمساص مديرية الاوقاف بالمانظسة ولا يخسوله تاديب العساملين التابعسين للمديرية فى النطساق الاتليمي للمسركز ،

(مك ١٩٨١/١١/١٨ - جلسة ١١/١١/١٨٨١)

قاعسدة رقسم (١٠٣)

: 12....41

جزاءات تغييبة ـ سلطة توقيعها ـ بديرو ورؤسساء ووكبلاء الجسابات في الوزارات ـ القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٣/٢٦ بشأن اعتبارهم تاجمين اداريا الوزارات التي يجمعلون بها ـ التضرقة بعين الاشراف الاداري والاشراف التني عليهم ـ الاشراف الاداري وتوقيم الجزاءات عن المخالفات الادارية من سلطة الوزارات التي يمسلون بها ـ بقساء حق الاشراف الفني وتوقيع الجسزاءات عسن المخالفات الماليسة. وارارة الخيزاة .

ملخص الفتوي :

تفص المسادة الأولى من القسرار الجمهسورى المسادر عن ٢٦ مسن مارس سنسنة ١٩٥٨ بشسان اعتبسار مديرى ورؤمساء ووكسلاء أتسسام المسابات تابمين اداريا للوزارات التي يعسلون بهنا على أن ﴿ يعاملُ رؤمساء ومديرو ووكسلاء المسبابات في الوزارات المختلفة معسابلة المسابلة المسابلة على أن أن يتسوم الوزارات بالاشراف والسرتابة الادارية

عليهم وتخطر وزارة المطيسة والاقتصاد بسكل ما تتخده من اجسراءات تبلً حسؤلاء الوظفسين » .

وتنص المبادة ٨٥ من التسانون رقم ٢١٠ لسبنة ١٩٥١ بشسان نظام موظيني الدولة في فقرتها السادسة على أنه ﴿ في حسالة نسدب موظف من عهمه للقيسام مؤقتها بعمل وظيفه أخرى تكون المسلطة التأديسة بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة نبيه من اختصاص الجهـة التي نحب للعهـل بها » وحكهـة هذا النص أن ولاية التـاديب منسوطة بالاشراف على اعسال الموظف ورقابته ، محيث يسكون الاشراف والرقابة نكون سلطة التاديب . ولسا كانت الجهسة التي ينسدب الموظف طعمل بها هي أقدر الجهات على تقدير ما يقدم فيه من خطا أو تقصيم اثناء عميله بها وذلك في ضيوء ظروف هذا العمل وملاسياته التي تختلف باختسلاف الجهسات الإدارية وبحكم أشرافهسا على عهسله سـ فقد خولها المشرع مسلطة تأديبية عها يقع منسه من مخالفات أنساء بهدة نسعبه ، وذلك اعبسالا لملامسيل سالف الذكر سرولمسا كانت المسادة الاولى من التسرار الجمهسوري سسالف الذكر تقضى بمعساملة رؤسساء ومديرى ووكاد الحسابات في الوزارات المختلفة معساملة الموظفسين المنسيبين غان متنفى ذلك أن يسكون تأديبهم عمسا بقسع منهسم مسن مخالفات اثناء مدة نديهم من اختصاص الجهلة التي ينسدبون للعمل يهـــا،

غير أن الشرع رأى أن الناحيسة الفنيسة في عبسل هولاء الوظفين الدخل في اختصساص وزارة الخزانة بنهسا في اختصساص ايسة وزارة الخسرى ، وذلك يتنفى الاحتفساظ لها بالاشراف على هسؤلاء الموظفين بسن حسده الناحيسة ، ولهسذا نصت المسلاة الثانية بن القسرار الجمهسورى على أن « بنبسع رؤسساء ومديرو ووكسلاء الحسسابات وزارة المضزانة وتشرف عليهسم فنيسا وتكون مسسئوليتهم في هذا مباشرة المامهسا في كسل بها تعليم المهسرة المهمسا على كسل

مسئوليتهم الفنية تبلها » ، ومتنفى ذلك أن هؤلاء السوظفين لا يعلبلون مسابلة المنتدبين غيبا يتعلق بالفاحية الفنية من عملهم ، بسل يظلون تلهمين في هذه الناحية الى جهتهم الاصبلية وهى وزارة الضرائة حون الجهمة التي يعملون بها لاتها اتدر على الرقابة والاشراف في هذا المجال من تلك الجهمات ، وذلك يستنبع تخويلها سلطة تأديبهم عصما يقسع منهم من مخالفات ننيسة اثناء عملهم بالوزارات المختلفة الما الاشراف الادارى غان طبيعة الأمور تقضى بتضويله الوزارات والجهات التي يعملون بها من اختصاص هذه الجهمات دون وزارة الضرائة على ان تخطر هذه الوزارة بها تتخذ من اجراءات تبلهم ،

وعلى هدذا غان القدرار الجمهدورى الصداد في ٢٦ من مارس مدنة المسلم الله يغرق في مصابلة رؤساء وبديرى ووكداد المسلم الله يغرق في مصابلة رؤساء وبديرى ووكداد المسلمات الذين يعبلون بالوزارات بين الجسانية الدارى ، فينفسا يضول وزارة الضرانة حق الاشراف الفني على اعبالهم بعبا يستتبعه من مسلطة تلاييية عبا يقسع منهم من المخالفات فنية النساء عليهم بالوزارات سد قانه يحتفظ لهدفه الوزارات بسلطة الاشراف والرقابة عليهسم من الناحية الادارية وما يستتبع من سلطة الديبهسم عبا يرتكسونه من مخالفات ادارية انتساء عبلهسم يهسلم المسابقة الدارية انتساء عبلهسم على المسلمة الدارية انتساء عبلهسم على المسلمة الدارية النساء عبلهسا

(نتوی ۱۰۷ سے نی ۲۰/۱/۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم (١٠٤)

: المسلما

اختصاص مدير المصلحة بتوقيد الجزاءات في العدود القسررة لقونا ... عدم جدواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الإ اذا كان هنداك ماتد عدم حدول بينه وبدين مباشرته ... الفاء القدرار المسادر من الوكيال في مثل هدذه الحالة ووجدوب اعادة عدرض الوضوع على المدير ما يدراه .

ملخص المحكم :

أن المسادة ٢ من القسائون رقم ١٠٤ اسسنة ١٩٤٩ باختصساسات مجاس ادارة المسكك الحديدية تنص على أن ﴿ يقسوم المدير المسلم تحت اشراف وزير الوامسلات بادارة المسكك الحديدية والتلفراف والتليفونات وتصريف شسئونها الاعتبادية وذلك مع مراعاة أحسكام هذا القانون ، وله على الاخس أن بيت ضمن حمدود القموانين واللوائح في الممسائل الاتيسة وهي: أ ج بيم المسائل الأخسري كالعلامات القانونية والاجازات والمتسومات وغيرها » . ويبين من ذلك ان توتيم الجزاءات على موظنى المسلحة كان منسوطا بمدير عام المسلحة طبقا لأحسكام هسذا القانون ، وهذا الاختصاص معتود له دون سسواه يباشره بنفسمه ولا يحل وكيسل الدير العلم محسله نيه الا اذا كان هنساك ماتع يحسول دون مباشرته له ، ومن ثم فاذا كان الثابت من كتاب مصاحة السكك الحديدية لهيئة مفوضى الدولة في ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ أن مسدير علم المسلحة لم يكن في اجسسازة في يسوم ٢٦ من يوليسه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليسوم الذي أوقع نيسه الجسزاء عسلي. المسدعي ، كما لم يثبت أن مانصنا ما قد حال دون قيسام المسدير المسام بعباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن أن يحسل وكيله مصله عي مباشرته ، مان هذا الترار ، اذ صدر من غير مختص باصداره ، يكون مخالف للقسانون متعينا الفساؤه . الا أنه يجب التنبيسه الى انه مهمسا يسكن مسن أمسر غي موضوع التهمة ذاتها وغي شأن ثبوتها أو عدم ثبوتها وغي نسوع المقسوبة التي يحسق توقيعها ؛ مان القسرار المسسار اليسه قسد شابه عيب ينبنى عليه بطالنه بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العسام ، نيتمين _ والحسالة هذه _ اعادة عرض الموضوع عملي الرئيس المختص قانونا لتقسرير ما يراه في شسأن ما هو منسوب للمدعي من حيث ثبوته أو عدم ثبوته ، والجزاء الذي يرتسع عليه في حسالة ما اذا رئى ادانتــه فيمـا هو منســوب اليــه ليمــــدر تــــراره في هسيذا الفسيان

(طعن ٧٥٣ لسنة ٣ ق _ جلسة ٩/٥/٥/٩)

قاعيية رقيم (١٠٥)

: (3------47

صدور قرار بغصل المالين بالؤسسة العابة لهشة مديرية القدرير بغير الطريق التاديي استبنانا ألي رداءة صديقة بمسبنا على ذلك بالجزاءات التلديية التي وقعت عليبه الباء خلوقيه وجُبالم على ذلك بالجزاءات التلديية الإبارة قد ابستندت في المسبار قسرام الفيصل إلى جبكم عباير ضم هذا البابل من مجكمة اليفيح في تلهيم سابق على تعييب باليم سينوات بهتغي بلك عبدم جبواز تكيف هيئا القسرار على اله قرار بالهياء الخيدة الاستكام حريبة مضالة بالشيف والإبالة بالإباد الخيدية المسلول من والإبالة بالمسلولة لهيئة بديرة التصدير فيله يسكون رئيس بجلس ادارة المحسسة المسابة لهيئة بديرية التصدير فيله يسكون بشريا بعيب بنم الإختياسية المسابة لهيئة وبدية التصدير فيله يسكون بشريا بعيب بنم الإختياسية المسابة لهيئة وبدية التصدير المسابر المستحرار المستحرارة وبسيد الإنهاء الإنهاء وبينا بهراء المستحرارة وبسيد الإنهاء الإنهاء المستحرارة وبسيدة وبسيدة وبسيان بالإنهاء المستحرارة المستحرارة وبسيدة وبسيان وبينا بعيب الإنهاء المستحرارة وبسيان بالإنهاء المستحرارة وبسيان بينا المستحرارة المستحرارة وبسيدة وبينا بعيب الإنهاء وبينا بين بينان المستحرارة وبينا بينان بيب الإنهاء وبينا بينان بينان بينان بينان بينان بينان بينان بينان المستحرارة المستحرارة المستحرارة المستحرارة المستحرارة المستحرارة وبسيدة وبينان بينان المستحرارة الم

ملخص الحكم :

ان الشابت بالأوراق ان التسرار المطبون فيه تسد مسدر مسن رئيس مجلس ادارة المؤسسمة العابة لهيئة مديرية التصرير ، وإسلغ قصواه الى ادارة شئون العلين بالمؤسسة بكتاب مراتبسة الشائون القاتونيسة المؤرخ 10 من ديسسمبر سنة ١٩٦٤ الذي جسرى بأن رئيس مجلس الادارة وافق على عسدم عودة المسدى الى العمل لتحريضه العمل على الإضراب في ١٢ من نوفعبسر سنة ١٩٧٧ ، وأنه كان تسد سبق صدور هذا الترار أن المسدى انتظام عن العمل مدة خمسة عبر يسوما في شامور سبيبير منة ١٩٦٤ وتبين أنه كان محبوسيا خلالها تنفيذا المعتوية المسكوم بها طبيع من محكمية المنسود المسائنة بمسسوعاته في ١٧ من مارس مسنة ١٩٥٤ ، وأن الادارة المسائنة بمسسوعاته في ١٧ من اكتسوير سانة ١٩٥٤ ، وأن الادارة التونية بالمؤسسمة الفت في ١٧ من اكتسوير سانة ١٩٦٤ ، وأن الادارة

الى العطل _ وتمدحة تعيينه بالؤسسية في ه من يتساير سنة ١٩٥٧ _ باعتبار أن الجريمة التي حسكم عليه نيها ... وهي المتمسوس عليها عي المسادة ٣٤٢ عقسوبات - لا تعتبس من الجرائم المُخلة بالشرف والأملقة ولا تمسلح سببا لانهساء خدمته ، وعنسد عرض هذه المذكرة على رئيس مجلس الادارة اشسار باستطلاع راى الجهسة التي يعسل بها المدعى عما أذا كانت في حاجبة اليه ، كما طلب بحث ملف خدمت، وأعلاة المسرض ، وقد لجاب مدير التنفيذ المختص على أشسارة رئيس المجلس بأنه لا يوافق على عسودة المدعى للعمسل أسسابقة مجازاته تأديبيسا في ١٢ من نوفهب سنة ١٩٥٧ للتحريض عملي الاضراب وتسرك مسكان المبل ، وقد اعتبد رئيس مجلس الإدارة هذا الرأى ومن نسم مسحر قرار الفصيل مستقدا الى هذا السبب ، وقد المستحت المؤسسسة في مذكرات دماعها أن المدعى ممل بغير الطريق التأديبي لرداءة محيفته بمسبب توتيسع الجزاء التادييي سالف الذكر عليسه ، وأيضسا لسسبب مجسازاته مرتسين بخصسم ربع يوم من أجسره في سنة ١٩٥٨ وسسنة ١٩٦٣ لارتكابه مخالفة الفياب عن المسل ، وقالت أن التسرار صدر من رئيس محلس الإدارة المختص باصداره طبقيا للهادة ١٣ من اللائحة الداخلية للهيئة الدائهة لاستصلاح الأراضي المسادرة بالتسرار المهموري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ التي تضول رئيس المجلس سلطة فمسل المسلماين - من غير شاعلى الوظائف الرئيسية - بغير الطريق التـــانسي .

ومن حيث أنه يظمى مصا تقدم أن القسرار المطعون فيسه قد انطوى على فصل المسدع الم يطمى مصلوم الى فصل المستغدا من مصلوم الى داءة مسحيفة المدعى الوظيفية ابان عمله بهيئة مستبرية التحسرير مستدلا على ذلك بالجسزاءات التكبيبة الثلاثة مسلقة البيان التي وقعت عليسه اثناء الكسعية ومستخلصا منها عدم مسلاحيته للاسستمرار في وظيفته ، هذا وليس في الأوراق ما يثبت أن جهسة الادارة قسد استندت

قى أصدار الترار الذكور الى الصكم الصداد مسد السدمي من محكمة الجنع السيانية بسبوهاج في 190 من مارس سينة 190 في جريبة تسديد الأموال المحبوز عليها التي تقسع من المالك المعين طرمسا عليها . وكان عسدم اسستنادها الله امرا متبولا ، اذ أن هدا المحكم سيابق على تعيين المدعى في خدينها باربع سينوات ، ولو كاتت أرادة مصدر القسرار قد انجهت حقيا الى أنهاء خدية المدعى استنادا الى مسدور الحكم المذكور باعتبسار أنه مدر في جريسة مخلة بالشرف والأياثة ، لاصداره ترارا مربحا باتهاء خديته استنادا الى هدا السبب عهلا بالمادة ٥٦ من لأشحة الصابلين المسادرة بالقسرار المجموري رقم ٢٥٤٦ لسينة ١٩٦٦ ولما كان الأسر كذلك وكان حكم محكية القضاء الاداري المطسون فيه قد ذهب غير هذا المدهب بتييفه للسرار المطسون فيه بأنه قسرار بانهاء الخدمة لارتسكاب جريسة مخلة بالشرف والأيانة ، عانه يسكون قد أخطيا في قصصيل الراتع وفي اسستخلاص كنة التسرار على نصو يضائف ما ورد بالأوراق وما التسرار ،

ومن حيث ان نسابت ان التسرار المطمون فيسه قد مسعو من رئيس مجلس ادارة المؤسسة الملهة لهيئية بديرية التحرير ، فائسه بكون مشسوبا بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للاسباب التي تضمنها حكم المحكمية الادارية ارتائية البههورية والسابق ايرادها تقصيلا ، وهي أسسباب محيحة قانونا تقسرها هذه المحكمية وتؤيد النتيجة التي انتهت اليها ، والتي مسؤداها أن القسرار المذكور كان يجب أن يعسدر من رئيس الجمهورية وحده ، اما قسول المؤسسة أن رئيس، مجلس من القسرار الجمهوري وحده ، اما قسول المؤسسة ان رئيس، مجلس من القسرار الجمهوري وم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ باللائمية الداخليسة الدائية لاستصلاح الأراضي ، فقول مردود عليب بأن تطبيق المسابلين بهيئية بديرية التصرير كان في خوتسورا على فترة المهلية في الهيئية الدائية لاستصلاح الأراضي ، فقول مردود عليب بأن تطبيق خوتسورا على فترة المهلجها في الهيئية الدائية لاستصلاح الأراضي في

يسينة ١٩٥٧) وقد انتهت هيذه البقرة نهي ٣ من (بيب بهد بسينة ١٩٦٢ الذي جمل هيئة بيسبور القرار الجبه وري رقم ٣٣١٨ السينة ١٩٦٢ الذي جمل هيئة مديرية التحييري وقسسة علية بسستقلة واسبيغ عليها الشسخسية الاعتبارية ، وقتى بخفسوع العابلين فيها للائحة نظام العالمان عالمقسيسات العبابة المسابلار بالتسوري رقم ١٥٢٨ اسبسنة.

وبن حيث انه وان كان عيب عدم الاغتصاص الدذى تسلب القدرا الملمدون فيه يتغي بذاته للحكم بالفيات الا أن المحكمة تسرى المستكالا أبحث كافة جوانب المسارعة أن تنظير الأبسباب التي تسلم عليها فيانسبة لواقعة الإضراب يتضبح أنها وقعت في ١٢ ون نوفهب مسينة ١٩٩٧ ، وجهزى المبدعي عنها تابيبا بخميم في ثلاثة أسيام جبن مرتبه ، ومضلا توقييا عنها الجراء البسيط أن هذه الخالفة كانت في جدس سمي العبل ما المخالفة البياس على حصن سمي العبل ما المخالفة التسلم الافريان التحديث في تقدير جهة الإدارة مخالفة التافيات الاخريان المخريان التحديث أن المسالم على حسن العبل ما المخالفة التافيات التناء العمل وليس الا على ذلك من أن المسارع عن كل منهما كان خصص ربع يسوم من اجر المدعى ، وعلى ذلك عن هذه المخالفة السميطة لا تصلح مسببا لحصل قرار الفصل المطعون فيه ، مما يجعله خليتا المسلمة .

وبهن حيث ان الحسكم المطمسون بهيه قد ذهب الى غير ذليك نقيد تعسين الحسكم بالغيائه وبالفاء القبرار المبلعبيون نيه وما ينسرنها علي، ذلك من السلام ، مسع الزام الجهسة الادارية المصروفات ،

﴿ طِعِن ١٠٠٥ لسنة ١٨ ق ـ جليسة ١٠٠﴿ ١٩٧٦/)

قاعسدة رقسم (١٠٦)

: 12 41

اذا كانت الجهسة التي يتبعهها المهال وان المهيم الجهزاء أسيد

حدات محل العبدة ألولى في القصام على فتداون أفدرش ألكي وقعت المخالفة في شداة المخالفة المخالفة المخالفة في شداة المخالفة المخالفة المحدال المحدالة المحدالة المحدالة المحدالة المحدالة المحدالة المحدانة المحدالة المحد

يلخص الحكم:

ان الشنابت بالاوراق ان المغالفة المتندة الى المدعى وقعت مسئة 1909 بادارة مرور مديسرية المنيا وقت ان كانت ادارة المسرور بالمحديدات والمحافظات تتبع مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية ، مساكان بمستتبع معتور قرار الجنزاء عن هذه الخالفة من رئيس هذه المسلحة مبلا بحكم المادة مهم من القالفية من رئيس هذه المسلحة مبلا بحكم المادة مهم من القالفين رقام ١٦٠ لمسئة ١٩٥١ الفضاص بنظام موظفى السحولة الذي كان مساريا وقت توقيسم المجزاء ، الا أنه قد مسدر بعد ذلك قرار وزير الداخلية رقام ، مه لمسئة ١٩٣٩ بالمسلحة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقد تضلسمن هذا النظام تقديد اختصاصات ادارات المرور المحافظات الى مديريات الأمن بسكل محافظة ، وتنيذا وقسطة ي وتنيذا المختلف عن ومسئل ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بسكل محافظة ، وتنيذا موظفى وعمسئل ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بها الموظفى وعمسئل ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بها الموظفى وعمسئل ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بها الموظفى وعمسئل ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الأمن بها المعسنة ١٩٦٣ بنسوب المعسلة المسارة من أول مسينه بالمحافظات المنابها المعسارة من أول مسينه بالمحافظات المنابة القرارة المحافظات المنابة القرارة المحافظات المنابة القرارة المحافظات المنابة المنابة المسابقة المحافظات المنابة المتنابة المنابة المحافظات المنابة المنابة المحافظات المنابة المنا

المسنة 1978 ينتلهم اليها نهائيا اعتبارا من اول مايو مسنة 1978 عود مدنة 1978 عود كان المسدى يعمل بادارة مسرور المنيا وقت وقسوع المخافضة بها مسنة 1909 وظل بالادارة المسنكورة الى ان تم نقسله وبساتى المسلمان بهسا الى مديرية ابن المنيا بالقسرار رقسم 113 لمسنة 1978 مسلمة الذكر ، وعندما عرضت نتيجة التحقيق على مدير الامن بحافظة المنيا قرر مجازاة المسدى وغيره من العسلمانين بادارة مرور المنيا الذين ادانهم المتحقيق ، واعان قرار المسدى اليه في اول يونية مسنة 1978 .

وبن حيث أنه بن المسلم أن توتيسم الجيزاء التنخيري في.
التصابي المسرر المسلطة الرئاسية يكون بن اختصاص الجهة
الادارية التي وقعت غيها المخالفة والتي كان العسامل يتبعيسا وقت
الرتكابها ، وأنه لا ينسال بن اختصاص الجهة المذكورة بتوتيسم الجزاء
تقل العالم الي جهة أخسري ، الا أن هذا النظر لا يصدق بطبيعة
الحال الا إذا كنت الجهة التي يتبعها العسلمل وقت أرتسكابه المخالفة
منفصلة عن الجهة التي يتبعها وقت توتيسم الجيزاء ، ولم تصل
المذاهب تاتونا بحل الأخرى في التيسلم على المرفق الذي وقعت.
المخالفة في شدفه ، إنه إذا كانت الجهة التي يتبعها العالم وقت
توتيسم الجيزاء تد حلت بحل الجهة الأولى في التيسلم على شدنون
المسرفق الذي وقعت المخالفة في شدانه ، غان الاختصساس بتوتيسم
الجيزاء عن هذه المخالفة في مسانه ، غان الاختصساس بتوتيسم
الجيزاء عن هذه الخالهة يصبح للجهة التي صار العسامل تابما لها
الخيراء وذاكات نتيجة لحاولها محل جهة الأولى في اختصاصاتها ،

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المسارعة المسارعة بخلص أن نقسل اختصساصات ادارات المرور بالمحافظسات ثم نقسل العساملين بهسا من مصساحة الشرطة الى مديريات الأمن بالمحافظسات أعهسالا لقسسرار وزير الداخليسة رقم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ والقسرارات اللاحقسة له ١ غشد ترتب عليسه انتقسال مسلطات رئيس مصساحة الشرطة بالنمسية الى طك الادارات والمسلطين فيها الى مديرى الأمن بالمحافظسات ومن ثم أصبحت. لمديرى الأبن سلطات رؤمساء المسالح على العسابلين بادارات المسرور بالمحافظ أن ومنها سلطة التأديب بتوقيح جزاء الانذار او الخمسم من المسرتب اعتبارا من أول مايو سسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى المخافسات التي تقع منهم بعد هدذا التساريخ و وكذلك ما يسكون قد ارتكب من مخالفات تبسله ، وذلك نتيجة لحساول مديريات الاسن محل مصلحة الشرطسة في اختصاص التيسام على مرفق المسرور في الحافظ التي

(طعن ١٥٨ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٢٥/١٩٧١)

قاعستة رقسم (١٠٧)

: المسلما

سلطة توقيع المقسوبات اقاليبيسة في الأسهور المقساري ب تنطقت الادن المسام لهسفه المسلحة ب النيساية في هسذا الاختصاص ب تسكون الأدبن المسام المساحد لهسفه المساحة عند فيساب الأمسين المسام وذلك دون حاجسة الى مستور قرار خساص به *

ملخص الفتوي :

تنص المسادة ٨٥ من القسادين رقسم ١٢٠ اسسنة ١٩٥١ بنظ الموظفي الدولة معدلة بالقسادين رقم ٢٧ اسسنة ١٩٥١ على انه « لوكيال الوزارة او الوكيسل المساعد او ارئيس المساحة كل في دائرة اختصاصه توقيسع عقسويتي الانذار والخصسم من الرتب عن مدة لا تجارز ٥٠ يوما في المسنة الواحدة عن ١٥ يسوما في المسنة الواحدة عن ١٥ يسوما وذلك بعد سسماع اتوال المسوظة وتتجييق دفاعه ، ويسكون قسراراه في ذلك مسسمية الى المساعد ورئيس المسلحة عمد بمسلطة التنيي الرياسسية الى ثلاث جهسات هي وكيال الوزارة ووكيال الوزارة ووكيال الوزارة ووكيال الوزارة ووكيال الوزارة ووكيال الوزارة و المساعد ورئيس المسلحة ، ومسياق النص السذى ردد حسرف و ، و اشستمل على عبارة كل في دائرة اختصاصه يقصسع عن تصدد المشرع في ان يسسند هذا الاختصاص لكل جهسة من هسنتال الوجهات في دائرة محددة بحيث يعتبر اختصاصا فرديا تسستال

كل منهسا بمارسنسته في الجستود المرشومة لهنا وون تدخل أو اشستراك من الجهنات الأخرى ، ويؤيند ذلك أن جنسج الإختسنسائي لندة نجسات فتأرسنية في وقت واهد من شسانه أن يؤذي إلى تضنارب القسرارات المن تضند في ضادا السناد .

ويسين من استقصاء مراحل نظام التلايب الرياسي ان هذا النوع من التلايب كان ينعقد قبل مسحور قانون نظام موظفي السحولة لرؤسساء المسالح وحدهم ، غلما مسحر هذا القانون اسند هذا الاختصاص الى وكبل الوزارة فضلا عن رئيس المسلحة ، ثم مسحر القانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٥٧ ماسنده الى وكبل الوزارة المساعد فضلا عن وكبل الوزارة ورئيس المسلحة .ويسستفاد من ذلك ان اختصاص رؤسساء ألمسالح اختصاص أصبل الما اختصاص مستحدث ، ومن ثم فليس من شان تقسرير المساعد فهو اختصاص مصستحدث ، ومن ثم فليس من شان تقسرير المسلحة .

وتتحدد دائرة اختصاص رئيس المسلحة بتوتينع غتسوبتى التسادر والخصص من الرتب بالمسلحة التى يرانيها ؛ وعلى المسلحة للتى يرانيها ؛ وعلى المسلحة لتى يرانيها ؛ وعلى المسلحة لتا الكيسان المنستقل والميزانية الخاصنة ، أنا اختصناص وكيشل الوزارة أو الوكيل المسلحة عى هذا الشسان تلته يتحسد بنا يخصره عن خصود المسلحة المسلحة الى بما يخصره عن خصود المسالح ذات الكيسان المستقل والميزانية الخاصسة غيشصل الديوأن المسام والوحدات والاتسسام الادارية داخسل الوزارة مما لا يعتبسر من تبيسل المسالح بالمسنى المسار اليسه ..

وتطبيقا للقسواعد الفسار اليهاعلى مسلحة الشسهر المتارى والتوثيدة وهى منسلحة تابعة لوزارة المسدل ذات كيستان مسسنتال وميزانيسة خاصنة يبسين ان الاختماساس بتوفيد غسويتي الاستذار

هو التفقيسة بن المسترتب ينعتسد ارئيس قسدة المسلحة وليس لوكيل وزارة التسطى او لوكيسل الوزارة المسساعد .

ولا تسبك في أن الأمين العام المسلحة الشبهر التقتاري والتوثيق
هو رئيس هذه المسلحة ، ذلك أن وظيفت عنرد في قهمة النظيم
الاداري لها كهما وردت درجتمه في ميزانيتهما الخلصة ، ومن ثم فانه
يختص بتوقيم المقروبات التلابيية على موظمني المسلحة في الحدود
البينمة في المسادة ٨٥ من قالون نظام موظفي الدولة المقسم ذكرها .

وطبقت المهادة الثانية من القسانون رقم 118 المسنة 118 يعسين المسام بموصفوم (قرار جمهسوري) وفلك غضسلا عن المسادة . ٦ من قالسون نظسام موظفي الدولة لانه غي درجسة مدير عسام ، ومن شسم خسل محله في وجراست المفتصلصاته عند غيسابه تطبيقا المسادة 19 المسسار البها وكيسله ، وهسذا الوصف بالنسسبة الى الأحسين المسسام يصدق على الأمين المسام المساعد وهو الذي بشسط الوظيفة التغيية لوظيفته مباشرة في السسام الاداري بالمسلكة . يؤيسده عندا النظر أن هذه الوظيفة في بداية أنشستها كلت عسمي وظيفة وكيسل الأمين الفسام المنساعد . وغيس الأمين الفسام المنساعد وغني عن البيسة ن الاكتناف التي بشسها طول الأمين المسام المنساعد ، في ضسمن الاختصاف، توقيسع العقوية التلابيسة يدخيل في ضسمن الاختصاف، توقيسع العقوية التلابيسة يدخيل في ضسمن الاختصاف، توقيسع العقوية التلابيسة يدخيل في ضسمن الاختصاف، تالتي بشسها طول الأمين المسام المساعد محسل الانسين المسام المساعد وحسل الانسين المسام أساعد وحسل الانسان المسام أساعد وحسل الانسان المساعد وحسل الانسان المساعد وحسل الانسين المسام أساعد وحسل الانسان المساعد وحسل المساعد وحسل المناعد وحسل الانسان المساعد وحسل المناعد وحسل المناعد وحسل المناعد وحسل المناعد وحسان المناعد وحسل المناعد وحسان المناعد وص

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مسلطة توتيسمع المتسوبات التلابيبة في مصلحة الشهر المقارى والتوثيق وفقا المسادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، تتعقد للامين العام بهذه المسلحة .

وانه في حالة غياب الامين العلم لمسلحة الشهر العقاري والتوثيق يحل محله في ممارسة كافة اختصاصاته الاسين العام المساعد لهذه المصلحة ، ويكون لهذا الأخر تبعا لذلك مسلطة توتيع العقوبات التلابيسة طبقا للمادة ٨٥ المسار اليها ، وهذا العالول يتم بتاوة القاتون دون حلجة لمسدور قسرار بسه .

(غتوی ۳۱۲ - غی ۳/۱۱/۱۴)

قاعسدة رقسم (١٠٨)

المسسعا :

ايقاع عقوبة الاستار بلصد بدرس السدارس الشاقية التنبعة الاحدى المساطن التعليبة سدلا ينسدرج نحت الاختصاصات المضولة الرؤساء المساطن بالقسرار الوزارى رقم ١٢٧٤٧ المسادر في ١٧ مسن أغسسطس سنة ١٩٥٤ سالقسرار المسادر من رئيس المسلحة المختص (مدير عسام التعليم القسادي) باعتماد الجسزاء المسادر مسن رئيس المنطقسة (مدير التربيسة والتعليم المنطقسة) سدن شسافه ازالة العيب السنى شسافه ازالة العيب السنى شسافه ازالة العيب السنى شسافه الاجتراء .

يلخص الحكم :

اسستفادا الى المسادة ١٤ مسكررا من الرسسوم بتسانون رقم ١٣٧٧ أسسنة ١٩٥٣ ، مسدر المساق ١٩٥٣ المستفحثة بالقسانون رقم ١٢٧٤ اسسنة ١٩٥٣ ، مسدر الروزير المسارف العبوميسة رقم ١٢٢٤٧ عن ١٧ من اغسسطس سنا ١٩٥٤ بتوزيع بعض اختسساسات الوزيز ووكيل الوزارة ورؤسساء المساعين ملى وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ورؤسساء الفسروع ، وتسد ثمر

ويستفاد من نص المسادة الثالثة اتفة الذكر ان ايتاع عقبوية الانسذار باحد مدرسي المسدارس الثانوية النامسة لاحد المنساطق التعليمية الاستدرج تحت الاختصاصات المسورعة المفسولة لرؤساء المنسلوة (وهم من رؤسساء الفسروع) اقتطاعا من اختصاص رئيس المسلحة المختص بوزارة التربيسة والتعليم (وهو صدير عالم التعليم المسانوي بالوزارة)) اذ لا يملك رؤسساء الفروع من الاصر طبقسا للتسرار الوزاري المشار اليه تقراح المقسوبات الذي يراد انزالها بالموظفين المنساحة المنبين بالمسادرس الثانوية) وتوجيه مقترحاتهم الي رئيس المسلحة المنس لايقامها بالموظف الموزور و

وبنساء على ما تقسدم ملقه ولذن تبسين من الأوراق أن المسيد / مسدير التربيسة والتعليسم لنطقة دميساط هو الذى لوتسع ممى ٣ سن يونيسة مسنة ١٩٥٦ جزاء الانسذار سبالمسدعى سوهو مسدرس بمدرسة المنزاة الثانوية التابعسة لتلك المنطقة سامتنادا الى القسرار الوزارى رقم ١٢٧٤ المسؤوخ ١٧ من اغسسطس سفة ١٩٥٤ مسع أن هذا القرائ لم ينبسه سبالنسسية لمرسى المدارس الثانوية سفى أى من اختصسا مساته مدير عسام التعليسم النساقوى بالوزارة نمى ١٨ من يوليسة مسنة ١٩٥٩ مدير عسام التعليسم النساقوى بالوزارة نمى ١٨ من يوليسة مسنة ١٩٥٩

جاعتهاد الغزاء الصنائر من مدير التربياء والتعليم الطقة دبياط ، من شباته ازالة العيب الذي شباب هذا الجنزاء ت مثار المسازعة _ اذ يصبح الجزاء بعد هذا الاعتهاد هنادرا مهنان يعتبس رئيس معساهة بالنسابة للهادعي .

(فلمن ٢٦٠ لسنة ف ق ــ جلسة ١٩٦١/١٧٦)

قاعسدة رقسم (١٠٩)

البنسدا:

كاتب محكت تنديميت وقت مسدور القسرار التساديين لحكسة غير التي كان يتبمها وقت ارتسكاب الفمسل المسكون للبخالفة التلاييية الكنسافي رئيس المحكسة التي كان يتبمها وقت ارتسكاب الفمسل بقونيسنغ المسلورة و

- ولخص الحكم :

ان رئيس ألحكسة الابتدائية التي وقسع في دائرتها النصل المسكون البخالفة التاديبية يبلك ان يوقسغ الجسزاء على الكاتب النسوب اليسه الاهبسال اذا ثبت أنه يعسل بالحسدى جزئياتها وقت وقسوع هذه المخالفة ، وأن أصبح منذ المجساراة تابعا لمحكسة الضنري نقسل اليها سوسد ذلسك .

(طعن ۱۷۲۳ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۵/۱/۸۰۱)

قاعسدة رقسم (١١٠)

البسدا:

قسرار جزاء خدموافقة الوزير عليسه ساعتبسار الوزير أيسا كسان اختصساصه في هذا التسسان صاحب صنفة قلونا في الاختصسكس باعتبار الن المسبيل الى الفساء قراره ان كان لسفاك ثبسة وجسه من واقسع أو قانون لا يسكون الإ يلفتوسياهم به رفض النفسع يعدم قسول المجموعية .

إرفعهما على غير في صحفة وقولهها - اساس ذلك - تطبيبية .

قرار جزاء احد المساهان ببنطقية غرب القياورة التعليمة التامسة .

المنظبة القاهرة صيادر من مدير علم القريبة والتعليم الدارة غسرب التساهرة التعليمية - موافقة بزير التربيبة والتعليم عني هبذا القراب _ اختصام وزير التربيبة والتعليم مون اختصام موافظ القاهرة الذي يبئيل قاونا التبلقية التعليمية بادارة غرب القياهرة بالديم معيدم مساهد المحكمة الادارية قبول الماسوى ارفعها على غير ذي صحفة _ قضماء المحكمة الادارية غير ذي صحفة وقبولها على غير ذي صحفة وقبولها .

ملخص الحكم ة

ومن حيثاته من عسدم قبسول الدعوى لرفعها على غير ذى صسفة كه الله الله المناب من الاوراق أن المسدى ولأن كان من العسليان بمنطقة غربه القساهرة الانطيعية التلبعة لمحافظة القساهرة الا أن قسرار المسزاء التنفيذي المطمون فيه المسادر من البسيد وبدير عام التربية والتعليسم لادارة غرب القساهرة التعليبية > قد واقبق عليبه السبيد وزير التيبية والتعليب من على المسيد وكيل الوزارة المسئون التربية والتعليب بمحافظة تحمله السبيد وكيل الوزارة المسئون التربية والتعليب بمحافظة القساهرة المرسل المسيد وكيل الوزارة المسئون التربية والتعليب بمحافظة برقسم المسيد وزير التربية والتعليم بوصفة 1970 ويهذه المسابة يكون السبد وزير التربية والتعليم بوصفه بصفقا على القسارا ومعتمدا الما يا كان اختصاصه في هذا الشسان صاحب صفة قائدونا في الإختصام باعتبار أن السبيل الى الفاء قراره أن كان لذلك شسية وجه من واقسع أو يقدون — لا يكون الا باختصاهه ؟ ويناء عليه يتمين التفساء بالفاء الصبم المطمون فيه ويرفض الدفع بهدم قبول الدعوى المنهما على غير ذي صفة ويقبولها .

وون حيي أن الشاب في الأوراق أنه في ؟ من بسارس سلمة

١٩٧٥ تتبيت الانسة التلبيذة بالمسف الثاني ببدرسسة الطليعة الثسانوية الخاصة للبنات بشسكوى للسيد مدير علم منطقسة غرب الناهرة التعليبية ذكرت فيها أنه صدر من السيد مدرس اللغة الاتجليزية بالنصل بعض المسركات والتصرفات الريبسة أذ قلم بتكرار لمس يدها وطلب منها احضار صورة فوتوغرانية لأمها واحضارها لمقابلت ، وعندها رفضت هذا الطلب اخذ عي اضطهادها أمام زميلاتها والحطون تسدرها وتوعدها بالرسسوب وقد احبسلت هسذه الشسكوى لادارة الشمئون القانونيسة والتحتيف ات بادارة غرب القساهرة التطبيب التي قابت بمسماع اقوال الشساكية التي قررت بأن المسدرس المسفكور تلم في مستهل الملم الدراسي بمداعبتهما اثناء نزولهما على سملم المدرسية بأن « زغزغها » ، كما قام بالمساك يدها النساء تقديمها لسه ورقة غيساب الطالبات ؛ كما طلب منهسا مقابلة والدتهسا واحضسار صورة فوتوغرانية لها ولما رغضت ذلك الطلب اخذ يضلطهدها في النصل ، وانسانت ان تمرناته غير خلقية بالنسبة لبكل تأميسذات الممسل وبيئت بعض هذه التمرغات بأنه كشيرا ما يقول لأى تلميذة نقف لقراءة (بالراحسة على أحسن تلبي يتسف معساك) ، وانه كشيرا ما يمسك أي طالبة من خصرها أثناء وتونها أو يجذب شهيم أي طالبة او يضم يده على عنتهن او يربت برفسق على اكتسافهن او ظهورهن او پترسمهن عي ايسديهن او يضمع يده برفق على وجرههن ووجنساتهن ويسوال التلبيذات الشكيات بذات الغصل اجمعن عملى تأييسدها في التوالها المنكورة _ ويسؤال التلميذة بالمسك الأول والتلميسذة والصيف الشيالث أبدنا الأنسوال المنابقة وتسررت التلميسذة بأنه كان اكتسر خروجا عن الليسانة عسن المام السابق وكانت تصرفاته غير الظنيسة أكثسر واشسد وانهسا تخجيل من ذكرها في التحقيق ، وبسؤال التلميذتين بالصف النسائث العلمي أيــدتا الاتـــوال الســـابقة ويمسؤال التلميسذة مسررت بأن المسفكور قام بتقبيلهما في وجهها عى العام السابق مما احرجها امام زميلاتها ، وبمسؤال

السيد / ودير مدرسة الإبراهيبية الثانوية التي يعهل بهما اللارس المذكور قرر باته تراتي الى مسمعه منذ عين مديرا للمدرسة · غي ٢٨ من اغميطس سنة ١٩٧٢ شيكاوي شيفوية وكتابية ضيده تتلخص في ضبعف مستواه في السادة ونوبه في الحصية وضفطه على التلاميذ الحمسول على دروس خامسة وشذرذه الجنسي وتعصيمه الديني وأن أثنين من عهال الدرسة قصا عليه تعديه على أهد الطللاب تعديا شائنا ، وقد عرض اسره على السليد المدير العسام السذى قرر نقسله فعلا الا أن زملاءه بالدرسسة توسسطوا لسه لاعطساته فرصة الصلاح امره وبسؤال السيد . · · · · ، انكر ارتكابه التصرفات المسفكورة واجلب بأن فنك كسفب وافتراء ومؤامرة للنيل منسه ، وبمواجهته بالاشتفال بمدرسة الطليمة الثانوية الخامسة للبنهات مى المسامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدون ترخيص قرر بأنه اعتقد بأن التسرخيص السسابق حصوله عليسه في عسام ١٩٧٣/١٩٧٢ يمسلح لأن بكون ترخيصا العمل مى الأعسوال التالية ، وبمسؤال السهد موجه اللغسة الاتطيرية بمدرسسة الابراهييسة الثسانوية قرر بأنه لم يسوافق للمدرس المنكور على التسرخيص له للعمل بمدرسسة الطليسة لاسستكمال النصاب التسانوني للعبسل بالدرسسة الخامسة ، وباطلاع المحتق على ملف المدرس المنكور بمدرسة الطليعسة الذكورة تبين عدم وجيود ترخيص ليه من الادارة التعليبية للعمل بهذه الدرسية في الميامين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٥/١٩٧٤ .

وفى ٧ من ابسريل مسخة ١٩٧٥ اصدر السعيد مدير عام التربيسة والتعليم بادارة غرب التساهرة التعليبية بسلطته التسادر رتسم ٧٧ بخصسم خبسة عشر يوما من مرتب السعيد / ٥٠٥٥ ه ٥٠٥٠ م م فلف طفروجه على مقتضى الواجب الوظيسفى بعسدم مراعاته كسرامة وظيفت وآداب المهنة ولم يسلك غى تصرفاته مسلك الاحتسرام الواجب بارتكابه تمرفات غير خلقية وتتنسلنى مع الامسول التربوية والآداب العسامة مع طائبات الطليعسة الثانوية بنسات وتبابه بالعسل بعدرسة الطليعسة

التقوية الخامسة بنسات في العسادين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٩. د يون ترخيص من الادارة التعليبة التيابع لها ، وفي ١١ من مايبه سنة ١٩٧٥ وافق البسيد وزير التربيبة والتطبيم على هنذا الجزاء وابمساده دن مجالات التحريس فورا في جميسع الجراجل والنبوعيات ،

ومن حيث أن المستفاد من الوقائع المسابقة أن ما نسب الى الدعى. من خسروج على واجبسات الوظيفسة واداريها وما يجب أن يتحسلي بسه المحرس بخاصة من مثل واخلاقيات في علاقاته مع تلبيذاته من البعسد عن ما يخدش حياءهن وعفتهان والعارص على أن يكون القاهوة المسلحة لهن والحافظية على شرفهن لا التعدي عليهن القائم عسلي المسعاب مستخلصة استخلاصا ساتفا من اوراق التحتبق التي ذخرت بتأبيد جميع الطالبات اللاتي سمعت اقوالهن وما ادلى بعه السميد مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية من أن الشائمات والشكاوي التي تناتلت الى مسمعه تلوث مسلوك المدعى الشسائن وتمسغه بالانحراف . ولا يشمنع للمدعى امام توافر الادلة على همذه الواقعمة وتسواترها ما تعمل به من امتيمازه وسعق اختيماره معلمما مثاليا ، كما أن ما زعمه من كيد الشرقة الاجتماعيسة له وتحسامل المحسقق عليسه لا مستقد له مسن. اتأوراق بل ويدحضه اجماع الشهود على كثرتهم وتنوع المسنوف. الدراسية التي تنتمي اليها الطالبات اللاتي شهده ، بما يتطع بأن همذه المشرفة كانت نقف في وجمه المسدعي حفساظا على كسرامة طانياتها وشرفهن واست الحيضة لهن ، هـذا وبالنسبة لواتعـة عـدم. حصول المدعى على ترخيص بالعمل بمدرسة الطليعية في البسنتين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٤ من الادارة التطليميية المنتصبية غابر ثابيت مَى حقيه ولا بنسال من ذلك ادعاؤه بأن الترخيص المسيادر له عن سبينة ١٩٧٣/١٩٧٢ يصلح للسبنوات التالية ذلك لأن جدد التسول لا يستقيم مع ضرورة موانقة موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيهيبة، الثانوية الذي تسرر بعسدم موافقته الترخيص له للعمسل بالعرسمة المذكورة. بظسرا لاستكمال النصياب القيانوني العبيل بالدارس الخاصية م وبناء عليه بكون قرار مديرية التربية والتطبيم الصلار بمجازاة المسدعى قائما على اسلس مسليم من واقسع والقاتون بها لا وجه معه لنعى عليه وذلك بحسيان أنه مسادر من المسلطة المختصمة قانونا ؟ ولا يكون والأمر كذلك ثبة ما يدعسو المناشسة قرار الوزيسر باعتمساد هسذا الجسزاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الحسكم المطعون فيسه تسد ذهب غسير هسذا المستخدم بقبسول الطعن شسكلا وفي الموضسوع الحسكم بالفساء الحسكم المطعون فيسه ويرفض الدفسع بعسدم تبسول الدعسوى لرفعها على غسير ذى مسغة وبقبولها وفي المنسسوع برنفسسها » .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق _ جلسة ٢٠/١٩٨١)

قاعسنة رقسم (١١١)

المسجدا :

المستة ١٩٦١ من القسارا الجبهسوري رقسم ١٥٠ اسسنة ١٩٧١ المسلة تنظيسم المتنفسلية القسانون رقم ١٠٠ السسنة ١٩٦١ المسلة تنظيسم التزهر والهيئسات التي يشسمها سلميد الكليبة بالنسسبة الماليين بها من غير اعفساء هيئة التسدريس جبيسع الاختصاصات القسررة لوكيل الوزارة القصسوص عليها في القسوانين والسوائح سالمسلة الوزير من القسانون رقم ١٠٠ اسسنة ١٩٦١ سالمدير الجامعة مسلطة الوزير فيسما يختص بالعسليلين في الجامعة سنويش مذير الجامعة المتصاصدة فيسا يتعسلق بالقسادية الى عصداء الكليسات سالم يسرد في القسانون رقم ١٠٠ المسنة ١٩٦١ أو لاحتبه التنفيشية ما يخفسه القسرارات الماليية التي يصدرها عبيد الكلية لتمقيب سسلطة أعلى الاتر الترقية على ذلك : تعتبس قرارات عبيد الكلية لتمقيب سسلطة أعلى الاتر الترقية على ذلك : تعتبس قرارات عبيد الكلية لتمقيب سلطة أعلى الاتر الترقية على ذلك : تعتبس قرارات عبيد الكلية تنقيب مباسات القهابية التي يتقيد الطفن نبها بالواعيد القرورة في قانون مجاس السوراة .

(18-31-37)

مُلَحُمن الحكم :

انه نيمها يتعملق بالقسرار المسادر من عميسد الكلية في ٢ مسن مسينهبر ١٩٧٨ بمجسازاة الطاعن بخصيم سبعة ابلم من مرتبسه لمسا نسب اليه بن خروجه على مقتض الواجب بمحم تواجده بصفة منتظهة خلال شهر يونية سنة ١٩٧٨ وظهدوره بمظهر غير لائق مسن شانه الاخسلال مرابة الوظيفة وادعاته في شسكوي رسسهية على استاذه بادماءات لم تثبت مسحتها ٤ فان الحسكم المطعسون فيسه أمساب الحسق غبيا تضي به من عدم تبسول الدعسوى شكلا لرفعها بعد المعساد . وذلك أن الناب من الأوراق أن المدعى تظلم من التسرار المنكور في ٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ولكنبه تراضى في رفسيع الدعسوى بطلب الفائه حتى ١٠ من ابريل سسنة ١٩٨٠ ، ومن ثسم يكون قد نسوت مواعيد الطمن بالالفاء . ولا تضمع فيما ذهب اليه فالطاعن من أن القسرار المذكور لا يعتبسر قرارا قابلا للطعن غيه بالالفساء بمقسولة أنه لا يصسبح كذلك الا بعد أن يستفيد مرحلة التعثيب عليه في السلطات الأعملي بالجامعة ذلك أن المعادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسينة ١٩٧٥ باللائمية التنبينية للتيانون رتم ١٠٣ لسينة ١٩٦١ بشمان تنظيم الأزهم والهيئمات التي يشممها عميمه الكليمة بالنمسية للمساملين بها من غير أعضاء هيئمة التسدريس جبيسع الاختصاصات المتررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح . كها أن مدير الجامعة الذي تضوله المادة ٦٦ من القانون مسلطات الوزراء غيما يختص بالعساماين في جامعسة كان تسد فسوض هذا الاختصاص الى عمداء الكليات بالترار رتم ٣١ استة ١٩٧٧ المسادر في ٣١ من يوليسه مسقة ١٩٧٧ والمتسدم مسورته ضميمن الأوراق ، دون أن يرد من القائون أو من اللائحة التنفيذية ما يخضم التشرارات التادينيسة التي بمسدرها العبيد في حدود هذه الاختصاصات ؟ كها هو الشان في القرار المطعون فيه ، لتعقيب اي سططة اعلى ،

ومن ثم يسكون هذا الترار من الترارات النهائيسة التي تقيد الطبيعين فيهسيا بالالفساء بالواعيسد المنصسوص عليهسا في قانون مجلس السعولة .

(طعن ١٩٩ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ٢/٦/١٩٨)

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

البـــدا :

قرار مجلس الكليسة بفصل الطساعن من الدراسسات الطيسا وان كان يتمساق بمسركز الطساعن كطساقب في الدراسسات الطيسا الا انسه يمس في ذات الوقت مسركزه القسائوني كمسدرس مسساعد بالكليسة س المسساس ذلسك : بقساؤه في هسذه الوظيفسة منسوط بلجنيسازه هسذه الدراسسات بنجساح وحصسوله على درجسة التكتسوراه فسسائل خمس سسنوات بنشد تعيينسه مدرسسا مسساعدا ، ومن شم يحضل هسسنا القسرار في عسداد القسرارات التاديية التي تغنص به المسلكم التاديية ،

ملخص الحكم :

انه نيسا يتملق بالترار الصادر من مجلس الكليسة في ١٤ مسن مسبتببر مسنة ١٩٧٨ بنصسل الطساعن من الدراسسات الطليسا غان الحسكم المطمون فيه أصب المجلسة الحق أيضا غيبا تشى به من وقض الدفسع يصدم اختمساص المحكسة بطلب الفاء هذا القسرار ، ذلك أن القسرال المسنكر وأن كان يتملق بمركز الطاعن كطالب في الدراسسات المليسا بكليسة الزراعة الا أنه يبس في ذات الوقت مركزه المسلقوقي كمسدرس مسساعد بهسده الكليسة ، أذ أن بتساءه في هذه الوظيفسية منسوط باجتيسازه هذه الدراسات بنجساح وحمسوله على درجة المحكوراه خلال خبس مساعدا على ما تتقى عبد المستة على ما تتقى به المسادة ١٩٧٠ من شرار رئيس الجمهسورية رقسم ٢٥٠ لمستة ١٩٧٥

ياللاتحسة التنفيسفية للتانون رقم ١٠٣ اسسفة ١٩٦١ بشسأن اعسادة تنظيم الارحس والعينسات التي يشسهاها .

ومتى كان ذلك غان القسرار المسادر مجلس الكيسة مثار الطعسن
يعشل عي عصوم معنى القسرارات التأديبية التي تختص المساكم التلابيبة
بالفسل عي طلبات الفاقها طالما أن النمى على هسذا القسرار بسن.
جقب الطاعن يقسوم على اسساس أنه انطبوى على عقسوية تأديبيسة
معتمسة وطالما أن القسرار الذكور من القسرارات التي تنتيى الجهسسة
الامارية لمساطة تقديرية واسسعة غي امسدارها مما يسكن معسه الجهة
الخارية أن تعبق وراءه في انزال المقساب بالطساعن .

الا تلمن ١٩٩١ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢/١/١٨٨١)

ثانيا - السلطة الرياسية المعبة على القرار التاديبي:

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

: Ia.....4F

المستخدمون الخارجون عن الهيئة — اختصصاص وكيسل الوزارة او رئيس المسلحة كل في دائرة اختمساصه ، يتوقيع عقسويات تلاييسة عليهم وفقا لنص المسلاة ١٢٨ من قسانون موظفي السحولة — الوزيسر المسق في اعسادة النظار في الجسزاء الإداري وتفسويض وكيسل الوزارة او وكيسل الوزارة المساعد في ذلك سد خساو نص المسانة ١٢٨ مسالفة الذكسر من ايسواد هذا المسكم لا يعني انسكار هذا المسق علهه .

ملخص الحكم :

ان المسادة ١٦٨ من القسادون رتم ١٦٠ اسنسنة ١٩٥١ بشأن نظمه وموظفى الدولة الواردة في المصل الخاص بالتلديب من البساب المتصلق بالمستخديين الخارجين عن الهيشة بعد أن عددت المقسوبات التلديبية لهدؤلاء المستخديين وجعلت اتصاها المصل نصت في فترتها الثانيسة على ما ياتى: « يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص مصلطة نهائيا غيما عدا عقسوبة المنصل غيجسوز النظام منها الى لجنة شؤون نهائيا بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم وذلك عي صدى السبوعين من تاريخ اعسلانه بقسارا المصل ويسكون ترار اللجنسة غي هدذا الشمان نهائيا » . وعلى أثر صدور ترار رئيس الجهسورية عالمت المستخدم وزير المسحة العبوبية ترارا بهلدق عدد الجريدة الرمسمية المسدر وزير المسحة العبوبية ترارا بهلدق عدد الجريدة الرمسمية رتم ٩٥ في ٢٦ من نوغبسر سنة ١٩٥٦ بتصديد اختصاصات وكيال الوزارة جاء في المادة عدد المؤردة هو الرئيس الوزارة جاء في المادة وكيال الوزارة جاء في المادة وكيال الوزارة جاء في المادة النائية بناك أن

الإدارى السوظفي الوزارة ومستخدميها ، وهو السسئول أمام الوزير عن تطبيع التسواتين واللؤائح عن الوزارة » ومن ٢٧ من مبسراير سسنة ١٩٥٧ مسمر القرار الوزاري رقم ١٧٧ بتحسيد اختصساست السسادة وكلاء الوزارة الساعدين ونص مى المسادة السادسة منه على أن. « يعسرض المديرون المسابون المصالح على السسادة الوكلاء المساعدين. كل منهم فيها يخمسه الجزاءات التي توقع على موظفي ومستخدمي الوزارة من الدرجة السابعة مما دونها ، وكذا جميع انتحتيتات الني تجريها التيابة الادارية مع هاؤلاء الموظنين والمستخدمين مشاوعة يرأى المسلحة المختصبة فيها ، ويكون لسيادتهم في شساتها المسلطة المضولة لنا بمنتشى المسادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ٤ . وفي ٧ من فبسراير مسئة ١٩٥٩ صدر القسرار الوزاري رقم ٢٠٩ الذي نشر بمسدد الجريدة الرسسمية رقم ١٦ المسلار في ٢٣ من فيسراير سنة ١٩٥٩ بشسان تعديل اختصساسات السسيد وكيل الوزارة والمسادة الوكلاء المساعدين ومديري المسسالح والاقسسام ومسحات العيريات والحافظات ، ونص في البند (ج) من مانته المسادية عشرة على أن « من اختمساسات مديسرى المسالح توتيسع المتربية التاديبية على الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة المنصوص عليها في تانون موظفي الدولة ، ورنمها الى المسيد الوزير نيما يختص من الدرجة السادسة فأعسلي والى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السابعة وما دونها » .

ويؤهد من النصوص المتدهم أن الشدارع اسند لوكيل الوزارة وأرؤساء المسلاح ، كل في دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع المقوبات التليبية في حتق السنخدين الخارجين عن الهيئة ، وجعسل القسرار الصادر من أيهم نهاتيا فيها يتعلق به بحيث لا يجوز له الرجوع قيبه بعد اصداره بوصفه قرارا اداريا استنفد به مساطته ، فيسا عدا عقوية الفصل التي اجاز التظام منها الى لجنسة شون المؤلفين بالوزارة أو المساحة التابع لها المستخدم في ددى اسسوعين.

من تاريخ اعسلاته بتسرار الغمسل ، وقد احسدر وزير المسحة قرارات منظية ومحدة لاختمساصات كل من وكيل الوزارة ووكلائها الساعدين ومديري المسالح والاتسام بها ، فجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الاداري لمسوظفى الوزارة ومسستخديها المسئول أمليه ، وناط بالديرين العسامين للمسالح ان يعرضوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التي توتسع على بعض نئسات الوظفين وعلى طائفسة السستخديين عامة ، مسع تفويضهم في المسلطة الخبولة له في هذا المسدد بمتنفى السادة ٨٥ من قاتسون نظام موظفي السدولة ، وأقر لسيديري المسالح الختصاصهم في توقيهم المتوبات التاديبية على الموظفين الداخلين في الهيئسة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على أن يكون المرجع البه مي البعض منها ، والى وكيال الوزارة في البعض الخصر بحسب درجسة المبوظف . وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كسونه الرئيس الادارى مي وزارته المهيمان على شائونها والمشرف على حسن سام العمال فيها ويتفسق واحسكام القانون من حيث كونه بؤكد لسكل مسن وكبل الوزارة ورؤساء المسلح الاختصاصات التاديبية التي استدها التانون اليهم ، غلا ينتقص منها ما خولهم اياه التاتون ، ولا يزيد عليها الا ما أجاز له القساتون تغويضهم فيه ، وأنمسا رتب أشر أما رئاسسيا متدرها على ممارسة هذه الساطة ، محققا بذلك مزيدا من الضحافات للموظفين والستخدمين ، حتى لا ينفسرد رئيس المسلحة بالسلطة في معاقبتهم تأديبيا دون رقيب عليه من سلطة أعلى ، ولا سميما أن المادة ١٢ من التانون رقم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ في شمسان تنظيم مجلس الدولة للجمه ورية العربية المتحدة نصت على عدم تبول الطلبات المقدمة رأسا بالفاء الترارات الادارية النهاثية للمسلطات التأديبية عدا ما كان منها مسادرا من مجالس تأديبية وذلك تبسل النظام منهسا الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسسية وانتظار المواعيد المتررة للبت عي هذا النظام • ومتنضى فرض هدذا النظام الوجوبي ان تكون للهيئة الرئيسية سلطة الغاء التسرار التأديبي المتظلم منه أو تعديله والا انتفت حكمة هذا التظلم وكان استلزامه

ضربا من اللغو ، ولا يحسول دون ذلك كون القسرار نهائيسا بالنمسية الى مصدره . وما دامت البيئة الرئاسية نتنهى مى مدارجها الى السوزير غانه يملك اعدادة النظر في القرار في حالة التظلم كما هو الشان عند التظلم على حد سواء ، ومرد ذلك الى كبونه الرئيس الاعملي غى وزارته ، وشان القسرار التاديبي في هذا الخصوص نيسا يتعلق بسلطة الجهدة الرئيسية ازاءه شدأن أي شرار اداري آخر ، وغني عن البيان أن خمسوع القسرار في هذه الحالة لمراحمة السلطة الرئيسية وتعقيبها ينطوي على ضمان للموظف او المستخدم الذي يوقسع عليمه الجسزاء التاديبي . واذا كانت المسادة ٨٥ ن القسانون رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشمان نظام موظفي الدولة تسد نصت بالنمسية الي الموظفين الداخطين في الهيئة المعينين على وظائف دائمة على سلطة الوزير في الغاء القرار التاديبي المسادر في حقهم من وكيا الوزارة او الوكيسل المساعد او رئيس المسلحة او تصديل المتسوية . يتشسديدها أو خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ امسدار التسرار ، وعلى حقسه أذا ما الفي القسرار في أحالة المسوظف الي مجلس التاديب خــ لال هــ ذا المعاد ، غانها لم تنشىء للوزير ازاء هــــؤلاء المــوظنين مسلطة تأديبيسة ممنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجيين عن الهيئسة وانما قصمت بذلك ايراد قيد زمني على هدده المسلطة عي خصوص المسوطنين الدائمين ، واطلقتها من هذا القيد في المادة ١٢٨ من التاتون بالنسسية الى المستخدين الخارجين عن الهيئة ، بمعنى أن خلو هـذه المسادة الأخيرة من الاشسارة الى سلطة الوزير مي الفاء القسرار او تمسديل المتوبة لا يعنى انكار هذا الحسق عليسه ، اذ أنه مستهد مسن طبيعة الترار الادارى ومقتضيات الأوضاع الرئاسية ، دون ما حاجة الى ترديده مى النص ، وانها يعنى ان القيد الزمنى الخاص الوارد ني المسادة ٨٥ من القسانون لا يسرى في مقسام تطبيسق المسادة ١٢٨ منه ، ذنك انه لا يتبسل ان تنحسر سططة الوزير بالنسسبة الى المستخدمين الخارجسين عن الهيئة وهم اتل شأنا من الموظفين الدائمين او ان تسكون 'آراءهم أدنى منها أزاء هـؤلاء الأخرين غليس مفاد اختصاص وكل الوزارة أو رئيس المسلحة بحسب الاحسوال توتيع عقوبات تلاييية على المستخدين الخارجين عن الهيئسة ، أن هسذا الاختمساس معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهسا بلا معقب دون الوزير ، بسل ان التسدرج الرئاسي محنوظ ومرعي ، غاذا ما مسحر القسرار من وكيل الوزيرة أو من الوزير غان الفسسمالت التي تفياها الشسارع من اسسناد الوزيرة أو من الوزير غان الفسسمالت التي تفيامان مسحور عقوبة تلاييسة من مسلطة أدنى ، تكون من بلب اولي مكسولة ، والقسول بفسي ذلك يؤدي الي غل يد الوزير بالفسسية الى مسخطر الوظفين ، وانتقساص غسسان المهم ، وينتساني بداهة مسع مسلطة الوزير في الاشراف على شسنون لهما ،

(طعن ۱۷۰۳ أسنة ٦ ق _ جاسة ٥/٥/١٩٦٢)

قاعستة رقسم (١١٤)

: المسيحا

حق الوزير فى الفساء أو تمسئيل القسوار التلاييى المسادر مسن وكيسل الوزارة او رئس المسلحة سنقساوله لجبيسع القسوارات التلاييية ما مسدر مفهسا بعسد تحقيسق اجسوته النيسابة الادارية أو دون أجسواء هسسذا التحقيسسق .

بلغص الفتوى :

يمستفاد من المسادة ٣/٨٥ عبل تعديلها بالقسادون رقسم ٧٣ السنة ١٩٥٧ - ان حق الوزير في تصديل الجزاءات التاديبية المسادرة من وكيسل الوزارة او رئيس المسلحة ، يتنساول القسرارات التاديبيسة كانسة مسواء في ذلك ما مسدر منها بنساء عسلي تحقيق اجسرته النيسابة الادارية او ما مسدر منها دون تحقيق ، ذلك ان النص قبسل تصديله بالقساتون رقس ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ ، واو انه قيسد حسق الوزير

غي توقيع الجزاءات التاديبية ابتداء بأن يكون خلك في الاحسوال النصوص عليها في المسادة } من قضون انشساء النيسابة الادارية } الا ته الحلق حقسه في التعقيب على قرار وكيسل الوزارة أو رئيس المساحة مما يفصيح عن قصد الشارع في بسط سلطة الوزير في التعقيب على جيسع القرارات التاديبية المسادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة } يؤسد هذا النظر أن العقوبة التي توقسع بساء على تحقيسي لم تجرد النيسابة أو دون تحقيس أصسلا أجدر وأولى برقابة السوزير مسن تلك النيسابة ودون تحقيس أصسلا أجدر وأولى برقابة السوزير مسن تلك عن ادارة الحسكم مجتمعة في تتبسع الجسرائم والأخطاء وأنسواع المتقسي والخالف

(نتوى ١٦٦ - ني ١٩٥٧/٨/٨)

قاعستة رقسم (١١٥)

: المسلما

التمقيب على القدرار التداديي بنشديد المقدوبة أو خفضها أو بالفداله د القدرارات التلابييسة ألتى يصدوها مدير عام مجلس بدادى القدادة د جدواز تمقيب وزير الشداون البدادية والقروبة عليها •

ملخص الفتوى:

انه وان كانت المادنان ٢٠ و ٢٦ من القداون رقدم ١٤٥ اسدنة ويراد الاختصاص بقدسنون المجالس بلدى القداهرة قد وزعنا الاختصاص بقدسنون موظفى المجلس بين هيئسة المجلس المسلدى وبين المدير العدام عدلى النصو المسين فيهما ٤ الا انهما لم تجملا من هيئسة المجلس سداطة رئاسية تبلك التمتيب على القدرارات التلاييسة المسادرة من المدير العدام في شدن موظفى المجلس و كما خلت باتى نصوص القداون من اي نص يضول هيئة المجلس المسادى ذاك شدى .

ومن حيث ان مدير علم المجلس البسادي يمسين بمرسسوم بنساء

على عسرض وزير الشسئون البلدية والقسروية ويشسمظ درجة في ميزانية: الوزارة المسذكورة ويتقاضى مرتبه منهسا (المسادة ٢٦ من القساتون) نمسسزم ثم غانه يعتبسر تابعا لتنك الوزارة وخضسع للمسملطة الرئامسسية المقسررة لوزير الشسئون البسلدية والتروية على موظسفى وزارته .

ومن حيث أن المسادة ٨٨ من القسادون ١٨٥ لمسنة ١٩٤٩ مسالف. الذكر تغص على أن تسرى على موظفى المجلس ومستخديب وعمساله. جيسع القسوانين واللوائح التي تطبقها الحسكومة ، كيسا لوردت المسادة. ٩٦ من القسادون اختصساسات الدير العسام التأديبية غلن متنفى نلسك أن يسارس الدير العسام الله الاختصساسات أي حسود أحكام القسانون النيسارس الدير العسام الله الاختصساسات أي حسود أحكام القسانون من يسارس المسنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظسفى الدولة ، ومنها ما نصبت عنيسه المسادة ٨٠ من هسذا القسانون التي تضول السوزير في غنرتهسا ارابعة سلطة الفاء الترار المسادر من وكيل السوزارة أو الوكيسل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعسديل المقسوبة الموقعة بتشديدها أو

وننى عن البين ان مبارسة الوزير سلطته الرئاسسية في التعقيب على قرارات المحير العام التنديبية اسمسدرة في شسان موظفي مجلس بسلدى التساهرة لا يتمسارض مع الاسستقلال الذي يجب أن يتبت به المجلس البسلدى باعتبساره شسخصا اداريا لا مركزيا ذلك لأن مبارسهة الوزير تلك السسلطة لا تحول بأى وجب مبساشرة المجلس اختصساصاته في حسرية كاملة واسستقلال مونور في ظل المسلطة الوصساتية التي بياشرها الوزير على قسرارات المجلس طبقسا لنص المسددة ٣٦ من تقسون المشادة المجلس البسلدى .

لهدذا انتهى راى الجمعيدة المعومية للتسدم الاستشداري للفتوى والتشريسع الى ان لوزير الشدؤون البلدية والقدروية أن بعقب عسلى القدراوات التاديبيدة المسلارة من مدير عام البلدية تطبيقا للفقسر الرابعدة من المسلادة ٨٥ من القدادون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشدار نظالم موظفى السدولة معدلة بالقداون رقم ٣٢ لمسنة ١٩٥٧ .

(غتوى ١٠ ــ غي ٥/١/١٩١٠)

قاعسنة رقسم (١١٦)

: المسلما:

سمطة الوزير في التعقيب على القدارات المسادرة من الرؤساء عن مجسال التاديب – شمولها في ظلل القسادون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ مسلطة الفاء وتصديل القرارات الذكورة سمواء كمانت مسادرة يتوقيم عقوبة لو بالعضظ – اقتصارها في ظلل القمادون رقم ٢٦ المسنة ١٩٦٤ طبقا المسادة ٣٣ على القرارات المسادرة بتموقيم عقوبة دون القرارات المسادرة بالعفيظ ،

ملخص الفتوى :

ان المسادة ٣٣ من القسادون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ بنظسام المعالين المدولة تخول بعض الرؤسساء توقيع عقوبة معينة ، كسا تخول السوزير المختص بمهارسسة ذات الاختصاص وبالتعقيب عسلى تسرارات الرؤسساء التي تصدر في هذا الخصوص خسلال اجسل معمين ، وفي مقسام التعقيب تصديت المسادة المذكورة عن سسلطة الوزير في الفساء القسرار المسادر بتوقيع العقسوبة وتعديلها وذلك بخنضسها أو تتسديدها في حدود العقوبات التي بينتهما ، ومسيغة المسادة ٣٦ المساد البهما تغاير المساعنة التي كان يجرى بهما نص المسادة ٥٠ المسادة ١٩٥٠ المساعة المسادة ما ١٩٥١ المسادة من المسادة ما المسادر من الرؤسساء او تعميله الوزير سسلطة المساء الترار المسادر من الرؤسساء او تعميله اذا ما تراءى له أن ما المستمل عليمه من حنظ او عقسوبة لاينتمى وما ارتكبه المسوئة ال

ومن حيث ان من القسواعد الامسولية اعتبار المسرع منسزها عسن الخطا وعن السبهو وعن اللفسو ، وعلى ذلك قسكل تعبسر بسستميله لا بد وانه يقصد به غرضسا خلصا ومعنى متيسزا ، وكل مفسايرة مى اللفسظ يلجسا اليهسا بالنسسبة الى وضسع تشريعي سسبق اسستقراره . ويعسد مصدورة ليس عي ذاتها

مُصبع بل من آثارها وبدأها التساتوني ؛ خاصبة أذا كان اللفظ الستعمل. في القائون القديم لم يشمل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير في تقساوله بالتعسديل ، ونتيجسة اذلك فسلا منسامي من القسول مسأن المشرع مي التسانون رقم ٦٦ لمسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة ــ الخامــة بمسلطة الوزير في التعتيب على قرارات الرؤسساء في مجال. التاديب - قاصدا التعديل والمفايرة ، ومن متنضى ذلك أن ما يملكه. الوزير في التعقيب على قدرارات الرؤساء في مجال التاديب يتحدد. بالتسرارات الصادرة بتوقيسع العتسوية عدون التسرار الصسادر بالمنظء. وذلك أن المشرع أراد بالصمياغة الجديدة التي يجمري بها نص المادة ٣٣٠ من التسانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ أن يجعسل التسرارات المسادرة. بالحفظ من الرؤسساء الذين خولهم القسانون سسلطة التساديب سيمنساي عن التعقيب) فيعتسع على الوزير الفساء القسرارات الصسادرة مسن. هر عوسيه بالجفظ ، يعكس ما كان عليه الحسال في ظل القسانون رقيمي . ٢١ لسينة ١٩٥١ حيث كاتت المادة ٨٥ من القيانون المنكور معيدلة بالتسانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تفسول السوزير سسلطة توتيسم العقبوبات ، كما تخبوله سيلطة الفياء القبيرار الصيادر من وكيبلم الوزارة أو الوكيسل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل العتسوية -الموقعية بتشديدها أو خفضها وذلك خيلال شهر من تاريخ أصدار القسرار وله اذا ما الفي القسرار ، احالة المسوظف الي مجلس التسسادييم. لخالل مدا المصاد ،

فسلطة الوزير في التعقيب على القسرارات التأديبيسة كانت تشمل. القسرارات المسادرة بالحفظ ، لما نص المسادة ١٣ من القسانون رقم ٤٦ لمسنة ١٩٦٤ فقسد لخرج من اختصساص الوزير مسلطة التعقيب عسلي. قسرارات الطسط المسادرة من مرحومسيه في مجسال التأديب .

لذلك انتهى الراى الى انه امسبح لا بجسوز للسوزير سـ في ظلم المستقون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ ـ التعقيب على قسرارات الحفظ

مجلمسلارة من مرعوسسيه الذين خوالهسم القسانون مسلطة التاديب . (ملك ١٠٢/٢/٨٦ _ جلسة ١٠٢/٢/٢٨)

قاعسدة رقسم (۱۱۷)

: 13-49

حق الوزير أو الحسافة في التعقيب على قسرار الهسراء سالسوعد المساد بين يسارس فيه هسدًا الحق سالمسايرة في هسدًا النسان بسين ما جسرت عليسه المسادة ٥٨ من قسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ والمسادة ٢٠ من القسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٩١ والمسادة الأولى جرت على أن حق الوزير في التعقيب يم خسلال شسهر من تاريخ صسدور القسرار بينهسسا قسررت الثانية أن السستمبلة إيدًا الحسق يسكون خسلال ثلاثين يسوما من تتويسخ ابلاغه بالقسرار سمقتضى النص المسادة وأن كسان نهائيسا بالنسسبة الى من وكيسل الوزارة أو رئيس المساحة وأن كسان نهائيسا بالنسسبة الى المسلطة التي المسرته الا المسلطة التي المسرته الا المشارير أو المسافظ الا ببضى شالائين يوما من تاريسخ بهنساي عن نعقيب الوزير أو المسافظ الا ببضى شالائين يوما من تاريسخ السسلغة عليسة من تاريسخ

ملخص الفتوى:

الجرت مديرية التربية والتطيم بمحافظة التوفيسة تحتيقا الداريا في شسان امسلاح السيارة رسم ٣٣٠٨ التابعسة لهسا ، وفي العرب/١/١١ الحيات لوراق التحتيق الى النبية الادارية بشسبين الكوم المربرت تحتيق الواتمة في القضية رقم ١٩٧٠/٢٣٧ وانتهت الى قيد الواتمة مخالفة ادارية ومالية فسند بعض المسلملين في المديرية ، اذ المسند الى بعضهم امستعمال مسيارات المديرية لتحتييق مسارب شخصية مستفلين في ذلك مسلطات وطائفهم بينها امسند الى البعض الخصر مخالفة انطبيسات الخاصية بالمسلاح مسيارات المديرية المحتيرية

وطلبت النيابة الادارية الى مديرية التربيسة والتعليس مجازاة المخالفين اداريا مسم التشسعد الرادع في العقسف.

وبتساريخ ٢٥ نبسراير سنة ١٩٧١ أصدر مدير التربيسة والتعليسم بالمحافظة قرارا بمجازاة العاملين المفكورين بالاسذار عددا احدهم فقد جوزى بخصيم ثلاثة أيام من رأتيسه وقابت المسديرية بعسد نتيرة من تاريخ امسدار هذا التسرار باخطسار النيسابة الادارية والجهساز الركزى للمحاسبات بالجرزاءات التي وقعت على هرؤلاء العراملين . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قابت النيابة الادارية بلفطار المطفظية سأن الجسزاءات الني تسم توقعهما على المضالفين لا تتفساسب وجسسامة ما ارتكبوه ، وكان ذلك تبسل تحصن هده القرارات بفروات المواعيد وفي ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظية الي مديرية التربيبة والتعليب مواغاتها بمك التحتيق الخاص بهذا الوضوع ثم اعادت المحافظة هذا الطلب في ٦/٢/٦/٩ الا انه نظيرا نوجود هذه التحقيقات بالجهاز الركزى للمحامسيات غلم يتسن للمحدرية ارسال ملف التحقيق الي المحافظية في ١٩٧١/٧/١٠ . ويتباريخ ٤ اغسيطس سفة ١٩٧١ قسرر الحسافظ بعد الاطبلاع على ملف التحتيق تعبديل الجيزاءات الموقعية على المخالفين وذلك بتشديدها ومجازاتهم بالخمسم من المرتب . وقد أثار هــذا القــرار اختلافا في الرأى حول مشروعيته .

ومن حيث انه بتقصى التطبور التشريعي لحسق الوزير او الحسافظ .

عنى الفساء أو تعديل القسرار التلايبي المسادر من رئيس المسلحة فانسه .

يسين ان المسادة ٨٥ من القسانون رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ في شسسان .

نظسام موظلفي الدولة كانت تنص على أنه ﴿ لوكيل الوزارة أو للوكيل .

المساعد أو لرئيس المصلحة كل في دائرة أختصساسه توقيسع عقسويتي .

الانسذار والخصسم من المسرتب عن مدة لا تجساوز ٥٤ يوما في المسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المقسوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بمسهاع اقسوال المسوظف وتحتيق دفاعه ٤ ويكون تراره في ذلك مسبها .

وللوزير مسلطة توقيع العقسوبات الشسار اليهاني الفقسرة الأولى كهسا تكون له مسلطة الغاء التسرار الصسادر من وكيسل الوزارة او الوكيسل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل المتوبة الوقعة بتشديدها او خفضها وذلك عسلال شهر من تاريخ اصدار التسرار ، وله اذا ما الغي القسرار احسالة الموظف الي مجلس النساديب خسلال هسذا الميعاد أما العتسوبات الأخرى غلا يجسوز توقيعهسا الا بقرار من مجلس التاديب » ئدم مسدر بعدد ذلك تأنون العساملين المدنيين بالمدولة رقدم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ونص من المسادة ٦٣ منسه على أن « لوكيسل السوزارة أو. رئيس المسلحة كل مى دائرة اختصاصه توتيع عقوبة الاسذار او الخصيم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٣٠ يوسا في السخة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المتسوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويسكون التسرار الصادر بنوتيهم العتوبة مسسببا وذنك ومتسا للسوائح التي يمسمرها الوزير المختص وتنظم لائحة الجرزاءات تحديد الرؤساء الذين يجروز تنويضهم في توقيسع العقسوبات الشمسار اليهسا في الفقسرة السسابقة ، وللوزير مسلطة توتيم عقوبات الاتذار أو الخصم من المسرتب بحيث لا تزيد مدد الخمسم مي السنة الواحدة على مستين يوما ، كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة او نعديلها وذلك بخنضها ار تشديدها في حدود المقدوبات السابقة وله ايضا اذا الفي القدرار ان يحيسل العسامل الى المحكمسة التاديبيسة وذلك كله خسائل ثلاثين يوما من تاريخ أبسلاغ الوزير المختص بالقسرار اما المتسوبات الأخرى نسالا يجوز توقيمها الا بقرار من المحكمة التاديبية ، وأخرا نقيد نصبت المسادة ٥٨ من القسانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ في شسأن نظسلم المسلملين المنبين بالسدولة على أن « يسكون الاختصاص في توتيسم المنسوبات التاديبية كما يلي ١ ـ اشـــاغلى وظـائف الادارة العليــا كل مي حسدود اختصاصه توقيع عتسوية الانسذار او الخصيم من المرتبه لمدة لا تجاوز ٣٠ يوما في المسئة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العتومة في المسرة الواحدة عن خمسة عشر يوما ، وللوزير أو المصافظ المختص أو رئيس مجاس الادارة حسب الاحسوال حفظ التحتيسق او الفساء القسران المسافر بتوقيع المقسوبة أو تصحيله وقلك بخفض المقسسوبة أو تقسسيدها وله أيضا أذا الفي المقسوبة أن يحيل المسابل الى المحاكمة التلديبية وذلك خسلال تسالاتين يسوما من تاريخ أبسالاغه بالقسسرار ما ٢ صده ١٠٠ و ٢٠

ومن حيث أنه باسستقراء التمسوس مسافة الذكر بيسين أن ثبسة منسايرة بين ما جسرت عليسه عبسارة المسادة ٨٥ من القساتون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ و المسافة ١٩٥١ فيسا يتعلق بالمسوعد الذي يهسارس خلاله الوزير أو المسافظ المختص سساطة تعديل المساور المقسوية ، فبينسا جسرت الأولى عملى أن حسق السوزير في المناقسية مرت المناقسية مرت المناقسة تروت أن السنتمالة لههذا المسق يكون خلال ثلاثين يسوما من تاريخ أبسلاغه المقسورا و ما المقسورا و المساقسة تروت المقسورا و ما المستقالة الم

ومن حيث أن من القسواعد الامسولية اعتبار المشرع منسزها عن المسهو أو الخطا فكل تعبير يستعله لا بد وأن يقصد به غرضا مينا ومعنى متبيزا ، وإذا كان المشرع قسد استبدل عبارة من تلريخ أبسلاغ الوزير المختص بالقسرار بعسارة في تلريخ صدور القسرار المسافظ بجبيع القسرارات المنابعة المنابعة بجبيع القسرارات المنابعة المن والرقابة على هسؤلاء الرؤوسيين من جهسة أخرى وصن ثم في الاشراف والرقابة على هسؤلاء الرؤوسيين من جهسة أخرى وصن ثم بتعمين على كافة السلطات التأبيبية أخطار السوزير أو المسافظ اغتراف عليها المالافاء أو التمديل خيلال هذا الأجل ، ولا يغير صن ذلك القسول بأن مركز العسائل يظلل معلقا نتيجة تراخي المسلطلة ذلك القسول التي توقعها ، لأن التأبيبية غي تيابها والجب الإخطار عن البراءات التي توقعها ، لأن

هرايكر او او بوجب ام يالنيب به الي الإبراد لا يالنيب به البيسيالات الإسر تنهائية النبادة .

وين جون أنه أذا كان فليك والقيد جريفان القدرار التادين الهيد عن من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وأن كان نهائيسا بهائيس ببة الى المسلحة التى اصدرته ، الا أنه لا يكون ناسذا بمسنة نهائيسة أي بمناي بين تعقيب الوزير أو المحلفظ الا يهني غلاقين بهما من تاريسن البيلانه به .

ومن حيث أن القسرار العسائر من مصانط المؤفينة بتشديد العبوية المؤمسة من مدير التربيسة والتعليسة بالمفطسة قسد مسدر في ٤ أغسطس مسنة 1474 ٤ أي خسلال ثلاثين يوما من تاريخ استلاغه يه يانه يسكون مسجيحا على القطائل المجدى هسجده القياقون

لهذا أنتهى رأى الجمعية المووية الى ان ترار محافظ الموقعة في المائية في المائية الموقعة على بعض المائية في المحديد الجزاء الموقع على بعض المائية والتعليم بالمحافظة يكون مستحده ومطابقيا المستحديدة التربية والتعليم بالمحافظة يكون مستحده ومطابقيا

(ولك ١٤٨/٢/٨٦ ب ولبية ١١٩٧٢/٤/١١)

مَامِيعِةِ رقيمِ (١١٨)

الميسدا :

المادة ١٠ من قاسون نظلها المسلطين بالقطاع المسلم ت تغويلها رئيس نجاس ادارة الإسسام المسلمان الخصسة أو الوزيز المخص تسلطة التمسنديق على بعض القهرارات التاديبية _ لم يمنع الشرع جهة التوسنديق اختصالها كمسلطة ومهاتية يُصب بجيث تقيية برساطتها عبد بد اعتباد القهرار أو عهدي اعتباد و

ملخص القنوى :

تَعْمَى المسافَّة ٢٠ من نظَسلم المسلَّقَانِينَ بالتطاعُ العسلم الْمساور بشرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لمسافة ١٩٦٦ عسلى أن تسسكون

الجهزاءات المتاديبيسة المبينسة عن المسادة السعسانية وكيتيسة المتطعلج عنها فو الطعن غيبسا وغنسا لمسا يسطى :

أولا -- بالسبعة لجزاءات الاسدار أو الخصيم من الميوهه عين العسل منع مرف تصنف الرتب أو الحسرمان من المسلاوات أو عليه موصد استحقاقها .

لا سد تسكون لرئيس مجلس الادارة او من يغونسسه سسلطة توقيفها
 ملى المسلماين شاغلين الوظائف من ادنى الفنسات حتى الفنسة الثلاشية .

ويسكون الطفن في حسفة الجسزاذات .-

ب ... وتكون لرئيس مجلس الادارة مسلطة توتيمها على العسقلين قساغلى الوظائف من الفئسة المسادسة حتى الفئسة الثالثة على لن يصدق على هسده الترارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسسة الخنصسة أو الوزير المنص حسسب الأحسول .

ويسكون الطعن عي هسده الجسر أءاتا ."

ج _ وتكون المحكسة التاديبية المختصسة مسلطة توثينها على المساليان شساغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يصلوها .

ثانيا _ بالنسبة الجنزاء التعنسل منتن المسكنة . . .

ومن حيث أن الواقسية من هنذا النص أن الأشرع حين غيول رئيس مجلس أدارة المؤسسة المختصة أو الوزيسر المختص مسلطة التمسيق على يعنى القسرارات التلديبية لم ينسخ جوسة التمسيق الحسق في تجديل قرار الجيزاء أو الفاته بمن ثم يجب أن تبسارس حبقه المجهسة اختصاصها كبسياطة ومعاتبة فحسب يجيث تقف مسلطتها عند حدد اعتساد القسرار أو عسدم اعتساده دون أن يسكون من حقومنا الشباء قسرار جديد ينفسهن الفاء بقسرار الجسزاء أو تصديله بالتخفيسية، أو

ومن حيث أنه لا يضير من هذا النظر ما تفست به المادة ٢٦ مسن مالادرة الفساء التسرار المسادر بنوفيسع المستوحة من أن « أرئيس مجلس الادرة الفساء التسرار المسادر بنوفيسع المستودة أو أن المستود حسب الأحسوال في حسود المستودة المبينسة بالمسلوة ، وله أذا الفي التسرار أن يحيس المليل المال أن ذلك أن حسم هسده ألمال ثلاثين يوما من تاريسنم السلامة المستود قرار المستود قرار المستود قرار المستود قرار المستود المسلود المستود المال المستود المستود المستود المستود المستود المال المستود الم

لهذا انتهى راى الجمعية المومية الى:

لولا — انه لا يجسور اسساطة من مسلطات توقيع الجسزاء ان تنزل. يالمقسوبة التي لا تدخسل في اختصسامها امسالا الى ما دون الجسزاء القسور المخالفة في لائحة الجزاءات بحيث يصسبح توقيسع الجسزاء من. اختصسسامها،

وبنساء على ذلك لا يجوز ارئيس مجلس الادارة توتيسع جراء. بالخصم من المرتب على عامل يشسخل وظيفة من الفئسة السسادسة ارتكب مخالفة تقرر لهما لائحة الجرزاءات عقوبة الفمسل حتى ينتقل الهيسه الاختمساس بتوتيسع الجزاء بسدلا من المحكسة التأديبية .

ثثيا — أن مساطة رئيس مجلس أدارة المؤسسة المنسسة على المتسسسة على المتسسسة على المتسسسة على المتسسسة على المتسسسة على المتسلم على المسام المتسلم المسامة وسائية لا تضوله المستى على المساء المرار أو تصديله وأنها يكون له اعتساد غرار الجزاء كما هو أو المسادية التي المستونة دون اعتساد على المجهسة التي المستونة دون اعتساد م

نصت المسادة ٨٢ من القانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استُدالها بمقتضى التسانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن يسكون الاقتصاص على النصرف عى التحقيق كبا يسلى:

۱ _ اشساغلى الوظائف العليسا كل غى حدود اختصسائه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السحنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة مشعر يدوما

والمرؤساء المسائرين الذين يصدر بتديدهم قرار من المسلطة المختصة كل في حدود اختصامه حضظ التحتيد أو توقيدع جنزاء الاستدار أو الخصام من المسرت بما لا يجاوز خسسة عشر يسوما في المسنة بحيث لا تزيد منته في المسرة الواحدة على شائلة أيسلم م

وللسلطة المختصبة حنظ التحقيق أو الفاء القرار المسلار يتوقيع المسراء أو تصديك ولها أيضًا أذا الفت المسراء أن تحيل العساء الم المحاكبة التاديبيسة وذلك خسلال ثلاثين يسوما سن تاريخ ايلاغها بالتسسرار .

٢ - السلطة الخنصة هنظ النحقيق أو توقيع الجيزاءات المواردة في البنود (من ١ - ٦) من الفقرة الأولى من المسلحة مهولا أبيد وزان تسزيد مدة الخصص دغمة واحدة أو على دغمات وكذلك الجزاءين الواردين في البنسدين ١ ، ٢ من الفقرة الثانية من المسلحة المسلحة

٣ -- كما يجوز للمسلطة المختصة توتيع الجوزاءات الواردة
 غى البنسود ٧ ، ٨ ، ٩ من المسادة ٨٠ وذلك عن المخالفات الجمسية.
 التي تجددها الاحسة الجوزاءات .

3 _ تختص المحكمة التلايية بتوتيع اى من الجرزاءات المصوص عليها في المادة ، ٨ وتكن الجهة المتسبب او المسار اليها المابل و الملك بها المهاب المابل و المختصبة بالتحتيق مهه وتأديب طيقا اللاحكام مسافعة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكها خالل نتسرة النبدب و الاساوة او التكليف .

ويوقتفورها استجدتته هدده المسادة المسبح السياطة المنتصة توقيع جزاءى التبيسه واللوم بالنبسية للمسابلين من شساغلى الوظسته، المسابلين من شساغلى الوظسته،

كها اوضح البند رقم } ان اختصاص المحكهة التاديبية بتوقيع المحسراء ليس مقصرورا على بلتى الجسزاءات التى لا يجبوز المسلطة المتصدة توقيعها وانما يعتده هذا الاختصاص الى جبيسع انسواع المحتواءات وهو ما يتصريم قصد المسروع وعلى خسلانه ما كان يسؤدى السب التهسيم في البند ٣ من المسادة ٥٥ من القدتون رقم ٥٨ السنة ١٤٧٥ كما أنسان البند ١١ من المسادة وكما جديدا يقفى بأن تسكون الجهة المتحدث أو المنسل أو المسامل أو المسامل أو المسامل أو المساملة وقلب معدة وتأذيب طبقتالات التي يرتكبها خسالات المساملة و فلسك معدة وتأذيب طبقتالات التي يرتكبها خسالات المساملة و الاعارة أو المساملة و العارة أو المساملة التعليف وهو حسكم يقتضى تقسريره ضرورة رعاية البسانيد التعليسةي.

ونصت المادة ٨٩ من التسانون رقم ٤٧ لسنة ٢٩٧٨ عملى أنه يجهوز يقرار من رئيس مجلس الوزراء نقسل اختصاص التساديب مسن الجههة الأمسانية التي يتبعها المسابل الى الجههة التي يباشر فيها عهاله وذلك في الجهات التي تضم عالمين يتبعون اكتسر من وهدة وقاد لك بالتمسية الى المخالف التي تقسع في هدف الجهادد .

وقيد استحدثت هذه البادة حكيه يخبول رئيس مجسلس الوزراء

مسطعة نقل المتحددات الثانيج من النجدة الأمسانة التي يتنفق على المسطعة التي يتنفق على المسطعة التي يتنفق على المسطعة التي يباهز نبيدا عدمة ونطق عن المجتداة التن تنفسه مالمين يتعمدون الكل من وعدة ونلك بالنفسية المتنافيةات الله تتسير في هده الجهاد . (المتكرة الايتساطية المتدانون ٧٧ ساخة 11٧٨) .

وتستند السلطة التأثيبية في حقيقة الأوسر وبحسب اسولها المستند السلطة الرئةسية الأفهى فرع مقبا تكل لترارانها فاعليتها و السلطة الرئةسية الشلطة ملكمة بالتنقيم الأدارى ذاته ما فاعليتها و والسلطة الرئاسية سلطة ملكمة بالتنقيم الأدارى ذاته ما تفسا طبيعته و لا يستفنى عن وجودها و فلها و وكيا تشيل السلطة تنشيا وتستنه ودن حلجة الى نص خاص عليها و وكيا تشيل السلطة وحيد المروس باحدار تطيسات وأوامر يلترم المروس باحترامها وتنفيذها و وسلطة الفاء ووقف وتعديل اعهال وقسرارات المروس و فاتها تشيم كخلك مسلطة تاديب المروس ما فالسلطة التكييبة قرع من المسلطة الرئاسية و ذلك لأن المسلطة الرئاسية والاشراف وتوجيه المروس و هدذه المسلطة في المرتابة المرابس وتوجيه المروس وهذه المسلطة في المرتابة لا تتأكد و بيل ولا تتحقيق و الا أذا كان للرئيس مسلطة في تأثيم المسال المروس الخاضع لوالمنسع لرقابته ومجازاته عليها و

واذا كان الاختصاص التلايي موزعا الآن بين سلطة ادارية وساطة قشائية تباشر كل منهما اختصاصها في حدود نصاب مقسرر ، الاختصاص التفسائي في المجال التاديبي تنظيم حديث يرجع الى القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التاديبية ، حيث انشائت بمتنصاه المحاكم المتلايبية لاول مرة ، ومنحت اختصاصا في توقيع الجزاءات ، وسايرت قسوانين السابان هذا التنظيم غلم تهمسمه بتصديل .

ولتن كلت بشساركة هذه المصاتم في الاختصاص التأديبي تبشل مسهلة من الفنسهالت التي تقسررت توقيرا للحيسدة والعسدالة وحسدا من مسلوىء مبدا عسيم شرعية المقافسات التلابيسة ، الا أن أنشساء هدفه المسلكم لم يخل مسع ذلك مسن النقد ، ويذهب رأى الى أن الطسامع التفسيقي لهذه المسلكم المسلكم يتنافي مع طبيعية التأديب ، ذلك أن اسسباغ ومسف المخلفية على الفصل وتقرير المسراء المسائم أسر لا يخضسع دائميا لاعتبارات المعليسة ، كسا وأن هدفا النظام حرم المسامل من مسرقة الاعتبارات المعليسة ، كسا وأن هدفا النظام حرم المسامل من مسرقة تصدد الدرجيات في المحاكمية وما كان يحتقسه له من ضسماتك (دكتور عبد المقالم حسن التلديب في الوظيفة المعلمة سمن ١٩٥٥) .

القـــرع القـــقي . القــرار الاداري الصادر بتوقيسم الجــزاء

قاعسدة رقسم (۱۱۹)

ثبسوت أن السننب الادارى الذي ارتكسه المسوظف كساف لحمسل المقسرار على سسبب صدح سمسحة القسرار يقطع النظسر عن الوصف التساديني الذي اورده الواقعسة التي اسستند الهمساء .

يلخص الحكم :

اذا كان تكليف المحاتب الأول المسدعى بالمساونة على عبلية عسد النقود الواردة للمحكمة ينفى عنسه ما أخذه القسرار المطعون فيسه على هذا الأخير من تدخسله فيهسا لا يتمسل بعمسله بسببه ، فان ما هسو تسائم في حسق المسخور من نهساون في اداء العمسل الذي كلف بسه يكفي لمحمسل القسرار على مسبب مسحيح هو ركنسه البسرر للابقساء عليه ، بقطلع النظسر عن الوصيف القسانوني السذى اورده للواقعة التي العسان السائد المهسسا .

(طعن ١٩٥٨/ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٥/١/٨٥١)

قاعستة رقسم (۱۲۰)

البــــنا:

منسازعة تغييبة ــ اثر نشوء أمور أو ظــروف مفايرة لآثار القــرار الإدارى هــلال نظر دعـــوى الفائه ــ عــدم محــو الخصـــومة الأصـــلية أو جعلهــا منتهيــة ـــ واجب القفـــــاء الإدارى في هـــذه الحـــالة ـــ حسسم الخمسوية في ضبوء الظيروف المستجدة والأسار المرتبسة قاسونا عبلي هيذه الظيروف ،

بلخص الحكم :

بجب التثبيه الى أنه ما دامت التسازعة فأنسبة بتيسام أسساسها وسيسبها غان ما يطرأ عليهشا خلال تظشر الدعسوى من المسور أو ظشروف قد تغير في بعض الأثار الترتبعة على القسرار الاداري المطعمون فيسه ٤ لا يهجو الخمسوهة الإصلية أن يجعلها منتهيسة ، بل يتمسين على التضياء الإداري أن يحسب الخمسومة في ضبوء الظروف المستجدة ، وعلى متنفق الأأسار التي تتسرتك قانسونا على هسده الظروف كبسا لو بسدات الدمسوى بطسلب الغاء ترار ترك من ترتيسة ثم رتى السدمي كسلال نظر الدعسوى ، اذ تصبح الخصومة عندئذ منحصرة في ترتبب الاقدميسة ، ويتمسين على التضياء الإداري مراعاة ما أستجد من ظروف وفرتها آثارها في حسكيه ، ولا يقسل مندئة أن الخمسوية الأولى قد انتهد بدمسوى انهما كانت تاليبية على قدرال القدرك من الترقيمية ، بدل الواقديم أن الخميسومة ما زالت تاثيسة ، وأن تخسيت بعض طروتها ، وكذلك الحسال إذا ما مسدر الجزاء في النازعة النافينيسة بمنسوبة معيسة هي التي رفعت الدعوى بطلب الفائها ، ثم خففت العقدوبة الثاماء نظرر الدعبوي ، عان التبازعة الإذارية تعتب ما زالت تأثبة ، وينصب طلب الالفاء في هذه الصالة على المتوبة المُنفسة ، ولا يسوغ اعتبيار النبيار عة متعينية ، لأن في ذلك محتباهاة الوالثيام ، ولاتهبا في المتعقبة ما ; الت قائمية و أن تفرت معض ظروفها . هذا الى أنب مين السلم انه بجوز لذوى الشان ان يمداوا طلباتهم اثناء نظر الدعوى ما دام ثبت ارتباط بين الطلبات الأمالية والطلبات المعدلة .

ماذا كان الهدف الأسساسي من الدعوى أنها هسو طلب الغاء الترار الإداري الذي يتسرته عليسه نصل المسدعي من خسسة ، وطلب اعسادته اليها ، ايا كلتت الافار الترتيسة على الفضائل سابالقسفة العسدة أو مختفسة من حيف المستحتاق؛ المساشي التعاملي أو تقسويض التسريح أو التصربان من وغضائق السعولة أوما الهيفائك مد يكان هيؤا الباسليه وهو جسوع الخصائرية التهمشلوه اللدي والتي المنصوب وهو جسوع الخصي والتي لم تتصبير عدلاً الرضية وعد تاليا والفساية منسه متتسبودة على الرضيم من تحييله تشرار الطارد أو التسريع عنفان ما ذهبه اليسه هسكم المحكمة الادازية من اعتبارا التسارعة متنهسة يسكون ساوالهسلة هسده ساني غير مطه ويتعارن التنساد بالمسله عن حسفه الشساق منسه .

(طعني ٢٢ ، ٥٥ لسنة ٢ ق _ جانسة ٢١/١/١٢١٠):

قالسنة رقسم (۱۲۱)

: المسلما

مسئور قوار بقهاد خدة اعد المسلخ استخدا الى هسكم. المنسرة النساسة من المسلخ 37 من القسلون رقو 17 اسسنة 1971 بنظم المسلخ بسبب العسكم عليه نهايا بعقدية بنظم المسلخ المسلخ بسبب العسكم عليه نهايا بعقدية المسلخ عبا بدر منسه الالمسلخ المسلخ المسلخ المسلخ المسلخ المسلخ المسلخ المسلخ المسلخ مسلح المسلخ المسلخ

«خص الحُكم :

ومن حيث أن الشابت أن أصدى مصادم المنيسا الانصادية حكمته على الطاعن بالعبس مدة مسئة وأربعة أشامهر وبفسرامة تسادرها ثلثياتة بذرك المسائل الاسمتراكه مع آخر في ٨ من أبسريل مسئة 1911 كنى تهدريب حتيبتدين بهما مضدرات من مطار فرانكفورت الى داخدل الدينية ، وذلك أبان عهل الطباعن مندوبا ماليا السكتب مؤسسية مصر قلطيران في فرانكورت موقد أجرت المؤسسية المذكورة مستحتيثها اداريا في الموضوع تنساول مسماع أقوال بعض العسساملين بمسكتب المؤسسيمة في فرانكفورت ، كسا مسمعت فيه السوال الطساعن السذي الد مسدور الحكم المشبر اليه ضده ، وانتسهى التحقيق الى قيد الم اتعية مخالفة ادارية ضد الطاعن لأنه بصغته الندوب السالي منطقة الماتيا خسرج على مقتضى السواجب الوظيفي ولم يسسلك مي عصر غاته مسلكا يتفق والاحتسرام الواجب بأن اشسترك في يسوم ٨ مسن ابريل سنة ١٩٧١ بهطار فرانكة ورت مع ٠٠٠٠ في تهاريب حتبيتسين بهما }} كيلو جسرام من الحشسيش من الملسار الي خسارج الدئرة الجبركية مستفلا في ذلك مسفته كعسابل بالؤسسمة ومستفلا مسيارتها في نقسل المتبيتين مما أسشاء في مستسمعة المؤسسسة . ونظرا لحسابة المسرم الإداري الذي ارتكبه الطاعن نقد التسرح المحتق احاشه الى المحاكمية التأديبية للنظير في أمر فصيله من الخدمة وبلحسالة الأوراق الى المسيد رئيس النيسابة الادارية الوسسسات النقفة والإعسلام قرر أعادتها إلى المؤسسسة لأعيسال حسكم السادة ١/٦٤ من التانون رتم ٦١ لسنة ١٩٧١ بعد النعتياق مان نهائية الدكم المسادر ضبد الطباعن بعتبوية متيندة للحبرية ، وفي ٢٠ مسن مارس سسنة ١٩٧٣ عرضت ادارة التحقيقات بادارة الشسئون القانونيسة بالمؤسسة عملى السميد / رئيس مجلس ادارة المؤسسسة مسلكرة بالموضوع تضمنت كل وقائعه وما ارتأته النيابة الادارية كمسا أوضيحت أن الحكم المسادر ضد الطاعن قد تأبد أستثنافيا وبعد ان أوردت المذكرة نص الفقرة السادسة من السادة ٦٤ المسار البها واشارت الى توافر شروطها في حق الطاعن ، نضمنت اقتسراح انهاء خدمته طبقا لاحكامها وذلك اعتبسارا من ٨ سن ابسريل سمنة ١٩٧١ تاريخ ايتاف الطاعن عن العمسل وقد وانسق مرئيس مجلس ادارة المؤسسسة على اقتسراح ادارة التمقيقسات وأمسدر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ قراره الطعمون فيه رقعم ٢٥١ اسمنة ١٩٧٣ المهمنة العدم المسنة ١٩٧٣ المهمنة العدم المسلم المسلمة ٢٠٠ مسارك المسلمة ١٠٠ من نظام المالين بانقطاع المسلم المسادم ١٦٠ المسنة ١٩٧١ والى نهائية الحسكم المسادر صد الطاعن .

وبن حيث ان الواضيح من سبياق الواقعات على النصو السائف بيسانه ان المؤسسمة المنحى عليهما كانت قيد انجهت بعيد ان اجرت وتتحقيقها غيما نمب التي المدعى التي احالته التي المحكمة التاديبية للنظير عن ابر فصيله من القيضة ، غير ان النيسابة الادارية ارتبات ان مصدور حكم بعيس الطاعن منة مشر شهرا يوجب امهال التشرة المسائدة ، 174 من القيادون رقم 11 لمسنة 1411 بنظيام المسائدين بالقطاع العام ، فعضور القرار المطمون نبه بانهاء خيمة المدعى استثلاا التي المهادة المكورة وبعسبب الحكم عليه بنتك المقسوية ، من احدى مصاكم المقيسا الاتصادية ،

ومن حيث أن المسادة الرابعة من تقون المقسوبات نتص على أتبه

« لا تقام الدعسوى المهويية على مرتقب جريسة أو غمل في الضارج
الا من النسابة المهويية ، ولا تجساوز أقلبتها على من يثبت أن الجساكم
الإجنبية براته مها أسند اليه أو أنها حكوت عليه نهاتا واسستوفي
عنويته » ، بدلالة هدذا النص أن الدعسوى المهومية لا ترضع على
المصرى الذي ارتبك جريسة في الضارج ، أذ أثبت أن المستوفي المقاوية
قد تضت ببراعته أو أنها حسكوت نهائيا بادانته واسستوفي المقاوية
المسكوم بها عاليه ويرد ذلك إلى اعتبارات المدالة التي تسابى أن
يحساكم الشسخص على فعمل واحد مرتبن ، فلحسكم الأجنبي المسادر
بالبسراءة أو المسادر بالعقوبة أذا نفذ أصبح ماتها من أعسادة محساكمة
من يرتبكب الجريبة خارج مصر ، وفهيا عدا هدذا الأثر المسابي للحكم
من يرتبك الجريبة خارج مصر ، وفهيا عدا هدذا الأثر المسابي للحكم
البنسقي الأجنبي المتبلل في عسم جواز أعسادة محاكمة المهيم ،
من يرتبك الحريبة خارج مصر ، وفهيا عدا هدذا الأثر المسابي للحكم
من يرتبك الجريبة خارج مصر ، وفهيا عدا هدذا الأثر المسابي للحكم
من يرتبك الجريبة خارج مصر ، وفهيا عدا هدذا التحريب عليه في
مصر طالما لا توجيد انفاتية تبادل تغييذ أدكام كما هو الشان في
مصر طالما لا توجيد انفاتية تبادل تغييذ أدكام كما هو الشان في

قلمسلة المثلثة على ما التلات به وزارة المفارجية مكتابها المؤرج في با بن أسريل مسنة ع100 من أنه لا يوجد بين مصر والمقيسا الانصسائية التعليمة تنفيذ المسكلم ، وعلى ذلك غلا يجهوز أن يطبسق في مصسر بناء على هذا الحكم أو يترثب عليسه ثبة عصوبات تبعيسة وأو كانت بعلى المستون المرى كوجود المهام الاعليسة والحسرمان مسن المقسوق - والزايا الوظيفيسة وما اليما المصوس عليها على تناسون المقسوبات أو في غسيره من القاوانين ، نظاراً لا الاعتسراف بهذه المتاركة المستونة والمساونة بهذه المتسوبات الوغيرة المساونة .

ومن حيث أنه لما كان ما القسدم وكانيت المبادة ؟ ا من القسانين الم الله السخة المهاد المبادة ؟ من القسانين القطاع العمل الذي عسدر التجرار الطهيدون فيه في ظل العمل بلحكاية تقفى بأن تنبيئ خسدية المسلم بالحكية المسلم بالحكية تقفى بأن تنبيئ خسدية المسلمل بالحسكم عليه بعنبوية والإبلة ؟ بأن الحسكم الجنساني الذي تنبيئ يه خسفية المسلمل ويقا الحسكام وقا الغين لا يد وان يسكين عسادرا من احدى الحسلم المرية بعقد ربة جنساية أو بعقبوية متيدة الحسرية عي جريسة فدلة بالشرف والابانة ويهذه المسابة غان الحسكم المسادر عن المحكمة الاجنبيسة وان جساز الاستثاد اليه كسبب لتأديب المسائل عبا برىء منسه الا أنه لا يستقيم صديها صديدا التهساء خدسته والتطبيق المسائل بسسبب حسدور الحكم الجنسان غلب النص وانهاء خسمة المسائل بسسبب حسدور الحكم الجنساني الإجنبي عليسه عسلي غسير المسائر بسانوني عمسايم ه

وبن حيث أنه لما كان القسرار المعلمون فيسه قسد مسدر بانهساء خسده المسدعي المستقلاد الي حكم الفقيرة المسلمة من المسادة ١٤ من المستنق ١٩٧١ الفسيار اليه بسبب الحسكم عليسه خهايا بعقسوية مقيسة للحرية من احسدى محسكم المقيسا الاتحادية ، وكانت مسلمة مصدر هبذا القرار في اعبسال النص المستكور تمسيرة يوجسوب أن يسكون الحيكم الوظفيسة وحبدا المسيلاة مسلارا مبن الحسلكم الوطفيسة العسراما لمسيلاة المولة دون أن يسكون له لدني مسلمة تقسديرية في حجدة الشمان ، فإن القسرار يكون والاسر كيفلك قد انطوى على مخلفة

وبي بينة تتحور به الى مرتبة القرار؛ له حوم الذي لا تلحق به إنة حصصة الله يتعدد والاجراءات: الشقونية المقدرة بما ينتنى معه تطلب التظ علم الادارى المسبق منه كشرط بتبحول دعدى الفاء هذا التسرار م

ومن حيث أنه لما تقسدم من أسبهاب فائه ينمين الديم بالفاء - القسرار الملمسون فيه و وأذا ذهب الديكم الملمسون فيه في هذا الما ذهب فائه بيكون قد خيالف القيانون وأخطيا في تأويسله وتطبيقه و ويتمين من ثم التفسياء بقبول اللمن شيكلا وفي موضسوعه بالفياء الديكم الملمسون فيه والفياء القسرار الملمسون فيه و وفك دون أخلال يجسق الجهية الادارية في الخياد الإهبراءات القانونية الماسسة فسد المنسوعي .

(طعن ٤٦ه لسنة ٢٣ ق _ جلسة ٢٤/١/١٨١١)

قامسدة رقيم (۱۲۲)

: 1577 40

مدى رقبابة القضياء الاتارى على القيرار التاديبي بسبب القيرار التاديبي بوجه عام هنو اختلال المنوظف بواجبات وظيفته أو اتبانه عمالا محسرها •

ملخص الحكم :

إنه وإن كان القيرار التلبيي ، كاي بحرار اداري آخر يهد أن يتسوم علي سيب بدره ، فلا تتدخل الادارة التوتييج البراء الا اذا قامت حللة وأقست أو فلاتونيج البراء الاداري ان براتب صحة على مدخه الوقات عن وصحة تكيفها المساوني ، الا أن أسلادارة من المساوني ، الا أن أسلادارة المساوني المسيد عنها ، وتصحير المجزاء السدى تراه مناسبا عي صحود النصاب التساوني الجور ، ويصلحة

التفساء الادارى لمسحة الحالة الواتمية لو القاتونيسة التي تكون ركير السبب تجدد حدها الطبيعي في التحقق مها اذا كاتب النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الفسان مستخلصة استخلاصا مسائفا من أمسول تنتجها ماديا او قاتونيسا ، غاذا كاتب منتسزعة من غير أصول موجودة ، او كاتب مستخلصة من أمسول لا تنتجها ، أو كان تكييف الواتسع سد على فرض وجودها ماديا سلا لا ينتسبح النتيجة التي يتطلبها القاتون ، كان القسار و فاقسدا لمركن من أركانه هدو ركسن السبب ووقسع مخالفا للقسانون ، لها أذا كاتب النتيجة مستخلصة السبخلاصا سائفا من أمسول تنتجها ماديا وقانونيسا فقسد قسام التسرار على مسببه وكان مطابقيا للقسانون ،

وسبب القرار التاديبي بوجه عام هو اخسال الوظف بواجسات وظيفته أو أتيانه عالم من الأعسال المصرمة عليه . فسكل بوظف بعد يضاف الواجسات التي تقص عليها القاوانين أو القاواءد التنظيبة أو أواءر الرؤساء في حسدود القانون ، أو يضرج على مقتضى الواجب في اعسال وظيفته التي يجب أن يقاوم بها بنفسه أذا كان ذلك منسوطا به وأن يؤديها بنقة ولهلة ، أنها يرتكب ننبا أداريا يسسوغ تأديبه ، فتتجه أرادة الادارة لتوقيع جنزاء عليه بحسب الاسكال

(طعن ١٩٩ لسنة ١ ق ــ جلسة ١/١١/٥١٥)

قاعسدة رقسم (۱۲۳)

البـــا:

ملخص الحكم :

انه وان كان القسرار التاديبي — كاى قسرار ادارى آخسر — يجب ان يقسوم على سسبب بيرره ، غلا تتسخط الادارة انوقيسم الجسزاء الا الذا قساءت حالة والقسسة و قانونيسة تسسوغ تتخلها ، وللقضساء الادارى ان براتب صسحة قيسلم هذه الوقائع ، ومصنحة تكييفها القانونى ، الا ان للادارة حرية تقسدير اهيسة هسذه الحسالة والخطورة الفاتهسة عنها ، للادارة حرية الذي تراه بفاسسبا في حسدود النصساب القانونى المترر ، ورسابة التضاء الادارى لمسحة الحسالة الواقعيسة أو القانونى المترر ، حسدها الطبيعي في التحقيدي من التحقيدي من النحقيدة مها اذا كانت النتيجسة التي انتهى اليها التسرار في هسذا الشسان مستخلصة استخلاصا سسائما من اصول تنجها ماديا او قانونا ، فاذا كانت هسذه النتيجسة مستخلصة على هذا النصو ، فقد قام القسرار على مسببه وكان مطابقاً للقسانون ،

(طعن ۷۸۹ لسنة ۲ ق _ جلسة ١٩٥٦/٤/١٤)

قاعسدة رقسم (۱۲۴)

المسسعا :

وجسوب قيام القسرار القادبين على مسسب، بيرده ـــ رهسابة القضاء الاداري لسنلك ،

ولخص الحكم :

ان القرار التلايين يجب أن يقدوم على مسبب يبرره ، فلا تقدفل الادارة لتوتيسة الجسزاء الا اذا قلبت حالة قانونيسة أو واقعيسة تبسرر تنظلها ، ولما كان السسبب هو ركن من أركان القسرار الادارى ، فسان اللقفساء الادارى ان يراقب قيام هذه المسالة أو عدم قيامها كركن من الأركان التي يقدوم عليها القسرار ، غاذا كان القابت أن المسببه الذي قسام عليه القرار القالدين (وهدو تغيب الطالب عن الكليسة وعن المحاكمسة بدون عدر مقبول بنهم أن الطالب متهارض وليس مريضا) هو أمر مشكوك في مسحته ، بال أن الأسلول القاهدمة مريضا) هو أمر مشكوك في مسحته ، بال أن الأسلول القاهدمة وريضا) هو أمر مشكوك في مسحته ، بال أن الأسلول القاهدمة والمناس المناسبة القاهد والمناسبة القاهد والمناسبة المناسبة المنا

للمحكسة ترجع المكس على حسب الظاهر من الأوراق فيكون المحكم المطلح المستخدم المستخدم

(طعن ١٦٦ اسنة ٢ ق ــ جلسة ١٦٦/٦/١٥٥١)

قاعستة رقسم (١٢٥)

المسلما :

وجــوب قيــلم اقتـرار القاديين على ســبب كالثنان في اى قرار الدارى اخــر ــ ينعــدم الســبب اذا لــم نتــوافر هــالة واقعيــة او قلونيــة نســوغ تعفل الادارة ــ رقابة القضــاء الادارى امـــحة قيــلم الوقـــة وصــحة تكيفها القـــانونى تجد حدها الطبيعى فى المتحقــق مصــا اذا كلت نتيجــة القــرار مســنفادة من امـــول موجــودة ام معــدومة > ومعــنخلصة اســنخلاصا سائفا من امــول شنجهــا ماديا او قانــونا الم لا ــ فيس له ان يســنقف النظــر بالوازنة والترجيــح فيما يقــدم لسلطات القــاديب من دلائل وقرائل البــاتا او نفيــا في خصــومى قيــام او عــدم قيــام العــــام الحـــالة الواقعيــة او القلونيــة التى تـــكون ركن الســـبب .

ملخص الحكم :

ان القسرار التاديبي سسانه شان اى قسرار ادارى آخسر سيجب أن يقسوم على مسبب بسوغ تنخل الادارة لاحسدات اثر قساتونى فى حسق المسوظف هو توقيسع الجسزاء الفساية التى اسستهدفها القانون وهى الحرص على حسن مسير الممل و ولا يكون ثمة سسبب للقسراز الا اذا تابت حالة واتعيسة أو تانونيسة تسسوغ التدخل وللتضاء الادارى ساكى حسود رقابته التانونيسة سان يراقب مسحة تيسام هسذه الوقائع وصححة تكييفها القساوني وهسده الرقابة القانونيسة لا تعنى أن حسل

القفساء الاداري نفست محل السطامات التأديبية المختصبة فيهسا هوه منسروك لتقسديرها ووزنهسا فيستأنف النظسر بالموازنة والتسرجيم لسهسا يقسدم لدى المسلطات التأديبية المختصة من دلاتل وبيانات وقسرائن أحسوال اثباتا أو نفيسا في خمسوص قيسلم أو عسدم قيسام الحسسالة الواتميسة او القانونيسة التي تسكون ركن السسبب ، بسل ان هده السططات حرة في تقسدير تلك الدلائل والبيسانات وشيرائن الإحسوال تأخيدها دليسلا أذا اقتنعت بها ٤ وتطرحهما أذ تطيرق الشبيك إلى وجدانها . وانهما الرقابة التي للقضاء الاداري في ذلك تجد حدها الطبيعي - كرقابة قانونيــة - مي التحبقق مهــا اذا كانت النتيجــة التي انتهى اليها التسرار التاديبي في همذا الخصوص مستفادة من أصول موجدودة أو أثبتتهما المسلطات الذكورة وليس لهما وحود ، وما أذا كانت النتيجة مستخلصة استغلامها سهانفا من أصهل ننتمها مادما أو قانونيا ، فإذا كانت منتزعة من غم المسول موجودة أو كانت مستخلصة من امسول لا تنتجهما او كان تكيف الوتائم على نسرض وجمهودها ماديا لا ينتسج النتيجسة التي يتطلبها القسانون ، كان القسرار ماقسدا لركن من أركاته وهمو ركن السميب ووقهم مخالف القسانون ، أما أذا كانت النتيجة مستخاصة استخلاصا سائفا من أصدول تنتجها ملايها او قانونا 6 نقد قام التسرار على سببه وكان مطابقا للقانون ،

(طعن ۱۵۱ لسنة ۳ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٦/١٥) (ني ذات المني طعن ١٦٥٦ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ، وطعن ١٥١ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٢/١١)

قاعسدة رقسم (۱۲۱)

المسلما:

وجــوب قيــام القرار التساذيبي على مسبب بيـــرره ـــ رقــابة القفـــاء الاداري لمـــحة قيام الواقعــة وسائمة تكيفهــا القــــالوني ـــ حــدود ذلك ـــ عــدم رقابتــه للاعبة توقيــع الجــزاء او مناقشـــــة حقـــداره .

ولخص الحكم:

ان القــرار التاديبي ، كأي قرار اداري ، يجب ان يقـــوم عــني مسبب بيسرره ، غلا تتدخل الإدارة لتوقيسم الجزاء الا اذا قايت حسالة واتعينة أو قاتونينة نسبوغ تدخلهما ، والقمساء الاداري أن يسراتيه مسحة قيسام هدذه الوقائع ومسالمة تكييفهسا القسانوني ، دون ان يتطرق الى ملامية توقيح الجرزاء أو مناتشية متبداره ، ورقابتيه هذه لصحة الحالة الواقعية أو القاتونية تجد حدها الطبيعي في تحقيق أذا كانت النتيجية التي انتهى اليهيا القييرار في هذا الشيان مستظمة استخلاصا مسائفا من أصول تنتجها ماديا أو تانونيا ، فاذا كانت هذه النتيجية مستخلصة على هذا النحو فقيد تهام القسرار على مسببه وكان مطابقها للقسانون ، غاذا نوافر لدى لجنسة الشسياخات ... من مجموع العنساصر التي طرحت عليها ... الانتنساع بأن العهدة أو الشبيخ سلك مسلكا معيسا ومريبا ينطسوي على الاخسلال بالواجب والخسروج على مقتضيات وظينت ويدعسوها الي الارتياب قيسه وعسدم الاطمئنسان اليسه المقيسام بأعباء وظيفت، ، فبنت على هسذا الانتناع المجرد عن الميل أو الهوى ترارها بادانة سلوكه واقصاته عن هــذه الوظيفــة ، واستنبطت ذنك من وتــاتع صــحيحة ثابتــة في عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خاصت اليها ، مان قرارها هي هــذا الشبان بــكون بيناي عن الالفــاء .

(طعن ١٤٦٨ لسنة ٢ ق ... جلسة ١٤٦٨/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (۱۲۷)

جبزاء تادیی — سببه — حسود رقسابة القضساء الاداری فی. هسنا الشسسان •

ملخص الحكم:

اذا استند القسرار التأديبي الى وقائع مادية صحيحة لهما وجود

ثابت مسلا بالأوراق ، وهي وقائع لها دلالتها في تقصير سلوك الموظف الذي وقسع عليه الجبراء ، وقد استخاصت بنها السلطة الادارية المختصة عقيدتها واقتاعها بعدم مسلاحيته للاستعرار في الضحية كرجل بوليس - استخلاصا سلاما مسليها بيرر النتيجة التي انتهت اليها في شائه وهي النصل ، غان قرارها - والحالة هذه يسكون قائما على مسببه ومطابقها للقسانون ، دون أن تكون للتفساء الاداري رقابة على تقسدير مدى عسدم المسلاحية هذه ، أو تناسسها مسع المتصرفات الماخوذة عليه ، أذ أن هذا من الملاحيات التي نتفسرج عسن رقسابة المنساء الاداري .

(طعن ۱۷۸ لسنة ٣ ق - جلسة ١/٣/٨٥٢١)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

المسلما:

قسرار تانییی سرکن السبب فیه سرقابة القضاء الاداری اسه س سبب القرار التانیی بوجه عسام هسو اخسلال المسوظف بواجبات وظیفته او اتیسانه عمسالا محسوما ،

ملخص الحكم :

ان القسرار التأديبي شأته في ذلك شسأن أي قسرار اداري كفسر يجب أن يقسوم على مسبب يسوغ تدخل الادارة لاحسدات أثر تأتوني في حسق الموظف هو توقيسع الجزاء للفساية التي اسستهدفها القساتون وهي المحسرس على حسن مسير العبسل ، ولا يسكون ثبت مسلبه القسرار الا اذا قابت حسالة واقعيسة أو قانونية تمسوغ هسذا التدخل ، وللتفساء الادارى في حسود رقابته التلونيسة أن براتب صسحة تيسام هسذه

الوقائم وصحة تكبيفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعنى أن يحل التفساء الاداري نفسه محل المسلطات التأديبية المختمسة غيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالوازنة والترجيح عيها بتسوم لدى المسلطات التأديبية مسن دلائل وبيسانات وتسرائن المسوال اثبساتا او نفيسا عي خصسوص قيسام او عسدم قيسام الحسالة الواتعية أو القانونية التي تيكون ركن السبب أو أن يتسدخل في تقدير خطسورة هدذا المدبب وما يهكن ترتيب عليه من أتسار ، بل ان هذه المسلطات حرة في تقدير تنك الدلائل والبيسانات وقسرائن الأحبوال تلخذها طبيلا إذا اتتنعت بهيا وتطرحها إذا تطبرق الشيك. الى وحداتها ، وأنها الرقابة القضاء الإداري في ذلك تجد حددها الطبيعي _ كرقابة قانونيــة _ في التحقق مما اذا كانت النتيجــة التي انتهى اليها التسرار التاديبي من هذا الخمسوس مستفادة من أصول. موجودة او اثبتتها المسلطات الذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كاتت النتدعة مستخلصة استغلاصا سائغا من أمسول تنتمها مانيا او تانونا ؛ ماذا كانت منتسزعة من غير المسول موجودة أو كانت مستخلصة من أمسول لا تنتجها أو كان تكيف الوقسائع على مسرض وجسودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار ماتدا ركنا من اركاته هو ركن السبب ووقسع مخالفا القائون ، اما أذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا ساثفا من امسول تنتجها ماديا أو تانونيا نقسد قام القدرار على سبيه وكان مطابقها للقسانون ، وسيب القرار التأديبي بوجه عام هـو اخبلال الموظف بواحسات وظيفته أو أتياته عبسلا من الأعبسال المسرمة عليسه ، نسكل موظف بخسائف الوجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيبية العامة أو أواهر الرؤسساء في حسدود القسانون او يخسرج على متتضى الواجب في اعمال وظيفتسه تلك التي يجب أن يقسوم بها بنفسسه أذا كان منسوطا به وأن يؤديها بذمة واماتة .. أن هذا الموظف أنما يرتسك ذنبا أداريا هدو مسبب القرار يسرغ تأديبه فتتجه ارادة الادارة الى انشاء أشر قة ونى فى حقسه هو توقيع جزاء عليسه بحسب الشسكل والأوضساع المتسررة تقونا وفى حسدود النصساب المقسرر .

(طعنی ۲۱ ، ۲۲۲ لسنة ۲ ق -- جلسة ۱۹۲۰/٤/۲۱ ، وفی نفس المعنی طعنی ۲۷ ، ۲۲ لسنة ۲ ق -- جلسة ۲۱/٤/۲۱)

قاعستة رغسم (۱۲۹)

المسسطا :

ولاية التمقيب على القرارات التلبيية الهائية ممقودة لقضاء الالفاء وحده دون قضاء التلايب وظيفة التكيب هي لصكام الرقابة على الموظفين في قيامهم على تنفيف القوائين واداء واحبات وظالفهم •

يلخص الحكم :

من المترر أن ولاية التمنيب على الترارات الادارية النهائية هي المتضاء الأهوب المنصل في المتضاء الأهوب المنصل في المعمن في القصارات الادارية ، لما تضاء التكبيب فولايت أحكام الرتابة على الموظنين في تيلمهم على تنفيذ القوانين واداء وأجبات وظائمهم على نصو يكدل تحقيق المصالح العام وأخذ المقصر مسن هدولاء أبوظنين بجسرمه تلكيدا لاحترام القاتون واستهداما لاصلاح اداة الحسكم وتأيينا لانتظام المرافق المسابة وحسن مسيرها .

وترتبيا على ذلك يكون أكل من التفاتين مجله واختصاصه ولسكن نطاقه وولايته ، فلا حجة في الاعتسراض على امتساع المكتب التلايية عن التمثيب على القسرار المسادر بنقل الطاعن ، المكلف أم يلت هذا القسرار من تفساء الالفاء مساحب الاختصاص في في ذلك ما دام الطاعن في قسرة على نفسته فرصة الطعن في قسران نقسله في المحاد القانون لا كان يرى من المحاد على المسادر حكم بالفائد ، أن كان يرى

وجها لذلك ، فأصبح القرار والحالة هذه حصيينا بن الالفاء واجب الاحترام امام تضاء القائيب ، الا أذا قام بالقرار وجهه من لوجه انصدام القرار الادارى .

(طعن ١٠٢٩ اسنة ٧ ق _ جلسة ١٠٢٩)

: قىلىسىق :

بهتنفى أحكام التاتون رتم ٧} لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصبح التمتيب على القسرارات التاديبية من اختصاص المحاكم التدارية أن محكمة التفساء الاداري .

الفسيرع التسبالث الطعن في قسرار الجسزاء التساديين

قاعسدة رقسم (۱۳۰)

: المسلمة

تطبيع لصحام القانون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٣ بشمان مجملس المدولة على ميصاد التظمام من الجمزاءات التلديبيسة الموقعة عملى المسابلين بشركات القطماع العام دون غيرها من المواعيد المصددة في القسانون رقم ٢١ السمنة ١٩٧١ بنظمام المسابلين في القطماع العام المسابق رقمم ٧٧ المسمنة ١٩٧١ وبالتمالي يمكون قد نمسخ ما يخالفه من المسكام همذا القسانون ومن بينهما التظمام من قصرار الجرزاء عطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على تطبيعة أحسكام القانون رسم ٤٧ لسينة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة على ميساد النظام مسن المساوات التلاييية الموقعة على العالمين بشركات التطاع العام دون غيرها من المواعيد المصددة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بنظام المالمين في القطاع العام ، وذلك تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ وقد مصدر تأليا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ القانون ، وني بينها ميصدا التظام من قرار الجزاء ،

ومن حيث أنه وتسد ثبت من اوراق الدعسوى أن العسيد الخطس بقرار الانذار من 19۷۷/۱۰/۱۱ و تقلم منسه في ١٩٧٧/١٠/١١ منا التقلم منا الذي تم تسلل ميعساد رفع الدعوى يقطسع هسذا

المصاد وبعتب رمضى سنين يوما على تقديمه دون السرد عليسه بهشابة رفضسه ويسكون له رفع الدعوى خلال السسنين يوما لهذا الرفض الحكمي أي في موعد غليه ١٩٧٨/٣/١٣ ، واذ تام المسنكور برفسح دعسواه في ١٩٧٨/٢/٤ مقها تكون مقابة في المساد القسانوني ، ويكون الحسكم المطمون فيه وقد أخسذ بغير ذلك قد خسائف القسانون ، ويتعسين لسذلك الحسكم بالفساقة ويتبسول الدحسوى شسكلا .

ومن حيث أنه بيسين من أوراق الدعسوى أن قسرار الاستذار مسدر من دير المصانع دون أن يثبت أنه مفسوض مسن رئيس مجلس الادارة في ذلك ، الأسر الذى يسكون محمه القسرار مسادراً من غسير مختص ، حيث ينص البند أولا من المسافة 3 من القسانون رقم 11 لمسنة 1921 بثمان نظام المسابين بالقطاع المسام على اختصاص رئيس مجلس الادارة أو من يغوضه غي توقيسع جهزاء الانتذار على شساغلي الوظائة من المستويين النساك والناتي ، وقد أقسر المسابل في مسحينة دعسواه بأنه يشساغل الفئة الثالثة ولم تنسكر الشركة ذلك ، كتسابة أو شساعاة قصر معامة تصدور القسرار دون أجراء تحقيق مع الماجلة ألا مناسكة أو شساعاة خصيبها تقض بذلك المسادة ٧٤ من القسانون المذكور الاسلامات الأسلمات الأسلمات الأسلمات المسابك المناسكة ألى من شسانه بطلمان قرار الجزاء لاهسداره احسدى الفسمانات والتسيراد ،

(طعن ۸۸۰ اسنة ۲۰ ق ــ جاسة ۲۷/۲/۱۹۸۶)

قاعسدة رغسم (۱۲۱)

البـــدا :

الفقرة 7 من المادة 36 من فاقون نظام المابلين بالقطاع العام المسادر بالقسادون رقم 68 السنة ١٩٧٨ هسددت الاختصاص في توقيع الجسزاءات الواردة في البنسود التأسسع والمساشر والمسادي عشر تلحكيسة التلابيسة سالم يرد بهسده الفقسرة تصديد موصدا الطعن في القـرارات الادارية الواردة بالمــلاة ٢٤ من قــاتون مجلس الــدولة رقيم. ٧٤ لســغة ١٩٧٢ ــ ويعــلا الطعـن اصـلم المحكمــة القاديبيــة هــوز ســتون بــوما •

ملخص الحكم :

ان الجسزاء الطعون نيسه وانق رئيس مجلس الادارة على اصداره. بتائسينه في نتيجة التحتيق رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ وذلك في ٢١ -ن اغسم الله ١٩٧٨ ، ومسجر بالتسرار في البسوم النسائي برتم ١٣١ ع ٠ وابلغ الى المسوقع عليسه في ٢٦ اغسسطس ١٩٧٨ ، واتام طعنسه امام الحكمة التأديبية بطنطا في ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وكل ذلك . في ظل نفاذ القاتون ٨٤ السنة ١٩٧٨ . والحاصل أن المادة ٨٢ من ذلك القانون قد أوردت الجزاءات التأديبية ومنها الجزاءين الواردين بالبندين العاشر والصادى عشر وبالاحالة الى المساش والقصال من الخدمة ونصت الفقارة ٣ من المادة ٨٤ على أن يكون الاختمساص في توتيسع الجزاءات الواردة في البنسود التاسسج والماشر والحادي عشر للمحكهة التاديبية ، ولم يرد بهذه الفقرة تحصديد موعد للطعن عَي القرارات التي تصدر بالمَخانَف لدكمها ؟ الأبسر: الذي يوجب في هذا الشان الرجوع الى الحكم العام للطعن في القرارات الادارية الواردة بالمسادة ٢٤ من قانسون مجلس السدولة والمحالم اليسه في المسادة ٤٢ من القسانون ذاته بالنسسبة للمسحاكم التأديبيسسة بمسراعاة ما يسكون منصسوص عليه من مواعيد في قانون نظسام العاملين بالقطاع المام ، ومن ثم يكون ميماد الطمن في القرار الطمون عليه في هــذه الدعــوي هو ســـتون يوما ويــكون الطعن المرفــوع أبام المحكمة التاديبية قد رفع في ميعملد حقيقيا بقبوله شكلا ، ويكون قضاء المحكمة التأديبية بطنطا مجيزا أنتهى اليسه من قبدول الطعن اللال شكلا تغنساء مسحيحا ،

(طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١/١٨١)

قاعسدة رقسم (۱۲۲)

: المسلمة

محدى التسزام المسابلين بالقطساع العام تقسميم تظلم مسن القسرارات المسادرة بمجازاتهم قبسل الطعن فيهسا المسام المحكمسة التاديبية _ السادة العاشرة من قاتسون مجلس الدولة رقسم ٧} لسسنة ١٩٧٢ حجيب المسائل التي تبخل في اختصاص معساكم معيلين السحولة ومن سنهما النسد ١٣ الخساس بالطميون في الحيز اوات الوقعة على المسلباين بالقطساع المسام في الحدود القسررة قانونا سـ المسادة ١٢ من قسانون مجلس السنولة تقفى بالا تقبسل الطلبسات المقدمة راسسسا مالطمن في القسرارات الإدارية النهائية المسيوص عليهسا في البنسد ثالثا ، رابعا ، تأسيما ون المسادة ١٠ وذلك قبيل التظلم فيهيا في الجهية الإدارية التي أصحرت القرار أو الى العشات الرئاسية _ مفياد نصبوص قانون مجاس الحواة أنه لا يشمترط بالتسمية للمسللين بالقطاع الملم ضرورة تقلديم نظلهم قبيل اللجبوء الي المحكمية المختصسة كشرط لقبسول الطعن في الجسزاءات الموقعة سيفسا نصسوص القسانون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ باصسدار قانون العسابلين بالقطساع العام ان المشرع لم يوجب تقسيم هسذا التطلم ولم يحسد جزاء له السر عسلي عسيم تقديمه بعد المعادد هذا التقاهم أمر اختياري لا يسسوغ تسرتب اى اثسر قسانوني عليسه كشرط قبسول الطعن .

جلفص الحكم :

ان مبنى الطعن يقسوم على ان الطاعن بشدخل الدرجة الثانيسة وليس الثالثية وبن ثم نمان تظلمه يكون للمحكسة التادييسة مساشرة ، وانه تفسدا عن ذلك نقسد تقسدم بتظام الى رئيس مجلس الادارة في الا من نوقعب سر سنة ١٩٧٨ وانه مسبق ان قسدم الباتا لذلك المسال جدل فاقسد من هيئسة البسويد ،

ومن حيث أن فيمسل النسزاع مي هذا الطعن ينحمسر في بحثه. ودى الترزام العاملين بالقطاع العام من نقديم نظام من القسرارات المسافرة بمجازاتهم وذلك تبل طعن فيها أملم المحكمسة التأسيبة ، ومن حيث أنه بالرجوع الى القسانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة يبسين انه قد حسد في المسادة العساشرة المسائل الني تدخيل في اختمياص محياكم مجياس الدولة وهي . اولا _ الطهون الخاصة بانتخابات الهيئات المطية · ثانيا ... المسازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشسات والمكافآت . ثالثا ما الطلبات التي يقدمها ذوى الشان بالطمن مي القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالنميين مي الوظائف العامة أو الترقية او بينسح العسلاوات ، رابعا _ الطلبات التي يقدمها الموظفون العبوميون بالفاء الترارات الإدارية المسادرة باحالتهم الى المساش أو الاستبداع .

تاسيعا يد الطلبسات التي يقدمها الموظفون المموميسون بالفياء

ومن حيث أنه باستعراض جبيسع هذه المستلل بيسين انه ليس من فيها ما بتعملق بالمساملين بالقطساع مسلم سسوى ما نص عليسه داشرع اسستنداء في البنسد الثالث عشر .

وبن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٧٢ المسار البيه المدار المسار المسار المدارية الموالية المسار المسار المسارات الادارية النهائيسة المنصوص عليها في البنسود ثالثا ، رابعا ، تاسعا ، من المادة ، 10 وفلك تبال النظام نيها الى الجهاة الادارية التي الصدرات القرار الوالى الهيئات الرئاسية .

ومن حيث أن المسسرع لم يسستازم ضرورة التظلم عكر للقبول الدعوى الا بالنسبة الطلبات المنصوص عليها في البنود ٣ ، ٤ ، ٩ ولم يشسترط قلك بالنسسة البند الثالث عشر الفلسام يطمون المادين بالتطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم ، نقلك منه ولا سسند لالسزام هولاء العابن بضرورة تتديم تظلم قبل الملجوء الى المحكمة كشرط لقبول الطمن في الجزاءات الموقعة عليهم ،

ومفدد ذلك ان المشرع لم يوجب تقديم هدذا التظلم واسم يصدد جسزاءا او السرا ما على عدم تقديمه او على تقديمه بصد الميساد ، فمن ثم مان مشل هدذا التظلم لا يصدو ان يكون امسرا اختيسارا لا يسسوغ ترتيب اى السر تاتونى عليسه كشرط لقبسول الطعن .

وبن حيث أنه وقد أنتهى الأسر إلى أنه لأنستراط النظام لتبسول خطئ المسلمان بالتطاع المسلم في الجسراءات الوقعاة عليهم مساواء

طبعها لقسانون مجلس الدولة أو طبعها لقسانون نظهام المسابلين بقتطاع المسلم علن المسكم المطمعون فيه أذ تشى بصحم تبول الطعن المسحم من الطاعن لمسحم سمانية النظام يسكون تسد خلف القسانون ومسن ثم يتمين الحكم بالمسانه ، ويتبول الطعن واعسانته الى المحكمة التاديبة بالاستكذرية لتفسل في موضوعه .

(طعن ٧٠٠ اسنة ٢٦ ق _ جاسة ١١٨٤/١/١٠)

قاعسدة رقسم (۱۳۳)

المسادا :

بصدور القداون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٢ بشدان مجداس الدولة لاحقا للقانون رقم ٢١ المسنة ١٩٧١ باصدار فاتون نظام المدايان بالقطاع المدام تصبح القدواعد والإجراءات والمواعيد المتصدوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من البساب الأول من القداون رقم ٧٧ المسنة ١٩٧٢ هي الوجبة الإتباع عند نظير الطعدون في المسارات الموقعة على المسابان بالقطاع العام الحم المداكم التاديبية داتنا عم من قدار الجزاء يقطع المساد و

بلخص الحكم :

ان تفساء هذه المحكسة قد استقر على أنه بمسدور التساتون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ بنسنة به بمسدور التساتون رقم ١٠ لسنة المسلم المس

ومن حيث أنه أعهالا لذلك يسكون ميماد الطعسن عي الجسز أءات

الوقعسة على العسابلين بالقطساع العسام ابام المعساكم التافيييسة هسو مستون يوما من تاريخ العسام بالقسرار المطعسون فيسه .

واذ كان الثابت أن المسيد تد عسلم بقسرار مجازاته في 19۷/۱۱/۱۱ وأقسام طمنت أسام المحكمية التأثيبية بالاستخدرية في 19۷۸/۱/۱ من ثم فاته يسكون قد أقسام طمنسته في المحساد ، واذ قضى الحسكم فيسه على خسالاف ذلك ، فاقه يسسكون قسد خساف القسانون وبالقسالي فاته يتمسين الحسكم بالفسائه .

(طعن ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق سجلسة ١٠/٢/٢١)

قاعسدة رقسم (۱۳٪)

البسساة

تصديد اختصاص المحكة التلايبية هى بطبيعة القسوار المطعون فيسه وقت صدوره ساصدور القسوار من شركة من شركات القطاع المسام سانغير شسكلها القسائونى أو انتفساؤها وحلول شركة من شركات القطاع الخساس محلهسا لا يؤثر على انعقساد الإختصساص للمحكسة التلايبيسة ،

واخص الحكم :

ومن حيث أنه لما كان ما تقسدم غان الحكية التادبيية المسلمان بوزارة المسخاعة تسكون هي المختصسة بنظر الدعوى مسلم الطمسن المثلا ، ودون أن ينسال من اختصسامها بذلك أن شركة بتسرول بلاعبسم التي حلت محل الشركة الشرتية للبتسرول هي احسدي شركات القطاع الخاص ، ذلك لأن العبسرة في تحسديد اختصسامس المحكسسة هي بطبيعة القسرار الملمسون فيه وقت مسدوره ، واذ مسدر هذا القرا وتت أن كفت الشرقية للبتسرول قائمية فيه وقت مسدوره ، وأذ مسدر هذا القرام وأذ مسدر هذا القرام وأذ مسدر هذا القرام وأذ مسدر هذا القساع واذ مسدر هذا القساع واذ مسدر هذا القساع المناسمة في المتونى أو انقضال ها وحلول شركك القطاع المسام غان تغير شسكها التاتونى أو انقضال وحلول شركة من شركات القطاع المسام والمسام محلها لا يؤثر في انعتاد الاختصاص المحكيسة التلايبيسة .

ومن حيث أن الحسكم المطعسون نيه وتسد ذهب غير عسدًا المسدّهيه

يكون مخالف للقسانون ، ومن ثم بنصين الحكم بالفسائه والتفساء بلخنصاص المحكسة التأدييسة للعالماين بوزارة المستاعة بنظسسر الدعدوى وداعالدتها البهسا للفصال فيها ،

(طفن ١٤/١/ فدنقة ١٦ في سن بجلسمة ١٢/٥/١٨١) .

فاضعفة رقسم ﴿ ١٢٥ ﴾

البسطاة

ميمساد رفسج التظلم الى المسلطات الادارية •

بلخص الندوى :

ان الموعد التمسوص عليه في قانون مجلس الدولة ارفع الطبعن الى محكسة التشاء الاداري لا يسرى على النظام الى السلطات الادارية من القسادرات التاديبيسة السسادرة من الرؤسساء اذ يجوز رفع هذا النظام في اى وقت دون التقيد ببيعساد معين ما دام القسادون نفسسه لم ينص عسلى هبذا القيسد .

ان رقع التقليلم الى السلطات الادارية بعد غوات الموعد المتصوص عليه في تاتون مجلس السدولة ، يتسرت عليه غوات موعد رفع الطعن الى محكمة التفسياء الادارى بالنسبة الى التسرار الجسديد اذا كان هسذا المتسرار الأول لها اذا كان التسرار الجسديد معسسدلا أو ملفي التسرار الأول بدا موعد رفع الطعن من جسديد .

ويكون التظلم في القسرارات المسادرة من المجساس التاديبيسة الى المبسادرة من المجساس التاديبيسة الى المبسات وبالمطريق وفي المواعيسد المتصوص عليها في تسوانين تشكيلها عندا المسارق ، لم يبق الا الظمن لهام محكسة القشساء الادارى للاسسباب وفي المواعيسد المتصسوص عليها في تأثون مجسلس السسادة ،

(نتوی ۱۸/۱/۲۰
$$=$$
 نی ۱۹/۱/۱۹۱۹) (م ۱۷ $=$ ج ۱۲)

قاعستة رقسم (۱۳۹)

المــــدا :

التمى يبط الان عريضة الدعوى الطروحة المام المحكمة التلايية لعدم التوقيع عليها من محام حقير سحيد — اسساس ذلك أن الحاكم التنبيبة لم تكن في حسكم القسانون رقم وه المسنة 1901 في شسسان تنظيم مجلس الدولة الذي (اقام المسعى في ظله دعواه المائسة بسن معالى الدولة الذي (اقام المسعى في ظله دعواه المائسة ٢٧ من قسانون مجلس الدولة بعريفسة موقعة من محسلي متيد بجدول المحسلين المجلس الدولة بعريفسة موقعة من محسلي مقيد بجدول المحسلين المباهرة المجلس يؤكد ذلك أن المسانة المخامسة من محسلي مقيد بجدول المحسلين المباون رقم وه المسنة ١٩٥٩ المشار الله لم تصدد المام المحسلين المتيون المام المحسلين المتيون المام المحسلين المتيون المام المحسلين المتيون المسانة ١٩٥٩ المسانة المائين المتيون كيا أن جدول المحامرة المائين المتعانين المتسومي عليه في المسانة ١٥ من المسامة لا يشتمل على قسم خاص بالمحامرة لا إلمسامة الالمسام المحسلين المتيون المسامة لا يشتمل على قسم خاص بالمحامرة المتيون المتعانية المتعانية لا يشتمل على قسم خاص بالمحامرة المتون المتعانية لا يتستمل على قسم خاص بالمحامرة المتعانية لا يتعاني المتعانية لا يتعاني المتعانية لا يتعانية المتعانية لا يتعانية والمتعانية لا يتعانية المتعانية لا يتعانية لا يتعانية المتعانية لا يتعانية لا يتعانية المتعانية لا يتعانية لا يتعان

ملخص الحكم :

ان النمى ببط لان عريضة الدعوى لمسدم التوقيسع عليها من محسام غير سسديد ، ذلك ان الحساكم التلديبية لم تكن نمى حسكم التساتون رتم هه لمسنة ١٩٥٩ السذى اتلم المسدعى (المطمسون ضده) من غلسله _ دعواه _ دعواه المائلة ، من عسداد محاكم مجلس السدولة ومن ثم غلقها لا تخضيح لحكم المسادة ٢٣ من تاتسون مجلس السدولة المتناسم التي الوجب ان يسكون رفع الدعسوى امام مجلس السدولة بمريضة موقعة من محسام مقيسد بجدول المسلمين المتبولين امسام المجلس ، وذلك بهراماة ان المسادة الخليمسة من تاتسون امسدار

التسانون رقسم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ الشسار اليسه لم تصعد الحسسابين المتبولين امام المصلكم التأديبية شمان المصامين المتبولين أمسام المحكسة الإدارية الطيا ومحكسة القفساء الاداري والمساكم الأدارية 6 كها أن حدول المدايين المستغلين المصوص عليه في السادة ١٠٠ من القساقون رقم ٦٦ لسسفة ١٩٦٨ باصدار قانون المصاماة لا يشستمل على تسمم خلص بالمصلمين المتبسولين املم المصماكم التأديبيسة أسموة بمحكهة النتض والمحكهة الادارية العليها ومحكمة الاسستثناف ومحكمة القضياء الإداري والمسلكم الابتسدايلة والمحاكم الادارية ، كها لم تشترط المادة ٨٧ من التانون آنف الذكر أن يكون تقتيم صحف الدعاوى أمام المساكم التأديبية موقعا عليها من محسلم ، وذلك كسله مع الأخسد في الاعتبار أن المساكم التاديبية ليست من المسلكم الادارية التي عناها قاتسون مجلس السدولة ، وغنى عن البيسان أن القسانون رقسم ١١٧ لسنة .١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية الذي أنشسأ المحاكم التاديبية قد جاء خلوا من النص على الشرط التقدم ، اذ كان اختصاص هذه المسلكم وغتا لاحكامه متصورا على الناديب والم يكن لها ثبة اختصاص بنظر الدعاوى التي تتالم طعنا في الترارات التادييـــة ،

(طعن ٥.٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٥/٥/١٥ ١

قامسدة رقسم (۱۲۷)

البسسنا:

عدم توقيع معام على صحف الدعاوى التى تقدم المهاكم التغييب طعنا في القسرارات المتسائر الهها في المنسدن التاسع والثلث عشر من المساق ، ا من قاسون مجلس الدولة ليس من شساقه بطالان صحيفة السدوى به لمساس ذلك : حسل التقافي كفاله الدستور ب الإمسال أن للهوادلتين الاقتهاء الى قافسيهم الطبيسمي مباشرة دون أن يسستارم ذلك توقيع مصام على صحف دعاويهم ما لم يسستارم القساون هذا الإهسراء به قانون مجلس السدولة ونظائم

الفَشَائِيَّةِ بِالفَطَّحَةِ العام منسواء العسادر به القسادون رهسم ٦١ استة. ١٩٧١ أو القَسِلْوَن رقم ٨٤ أسسنة ١٩٧٨ وَالنُّون الْمُصَالِّةِ المُستاذِ بَسَهُ. القسادون رقسم ٢١ أسسنة ١٩٦٨ لم يسسنارم هذا الأجراء .

ملقض الحكم :

ومن حيث أن حيق التسافي قد كله الدستور لجُعيه الوأطنين كما كتل لهم حق الالتجاء إلى قاضيهم الطبيعي دون تيسد في ممارستهم هذا الحسق ، ومن ثم غان الإصسال أن المسواطنين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون أن يسستزم نلك توقيع مصام عبى مَسْتَحْك دماؤيهم ما أم يسستلزم التسافون هذا الاجسراء .

ومن خيت ان قاتشون مجلس السدولة المستدر به القسانون رقسم ٤٧ لتستنة ١٩٧٢ تص في المسادة ١٥ على أن معنص التحساكم التأديبيسة بنظر الدساوي التغييبة عن الخالسات الملية والإدارية الشار اليها غي المادة المنكورة ، وكذلك تختص بنظير الطعيون النصيوس عليها غي البندين التاسم والثالث عشر من المسادة المساشرة ، وهي الطابات التي يقدمها المؤقفون العجوميون بالفساء القسرارات انفهائيسة للسلطات التاديبيـة ، والطعـون مي الجـزاءات الوقعـة على العـاماين بالقطاع المسلم ، كما نظهم القهانون آنف الذكر مي المضل الشالث _ ثانيا _ من البساب الأول الإجسراءات لمام المسلكم التلابيبيسة ونص في المسادة ٢٤ على أن تقسلم الدعسوى التأديبيسة من النيسابة الاداريسة بايسداع أوراق أَلْتحتيف وقرأر الاحسالة قلم كتساب المكنسة المختصسة ، ولم يستازم ألقباتون خضبور خجبام مع العباخل المجبال للمحاكمية اذخص مي المادة ٣٧ على أن المسابل المتسدم للمحاكمة أن يحضر جلسسات الماكية تنسب أو أن يؤكل منب مجلها وله أن يسدى دناعه كتباية أو شهاهة كبها يكون البحكهة أن المنرر عضمور العمايل شخصيا ، ولم يسرد بالقسانون انف الذكر ثهة نص يسستازم نوتيسع محسام عسلي مسحاتف الدعلوي الخامسة بالطعن في القسرارات المتصدوس عليهسا في البنسدين التاسع والثالث عشر من السادة ١٠ سسالفة الذكر ٤ وعسلي المكين من ذلك لوجيه التياتون صراحة في الميادة و٢ منه ان تبكون صيحف الدعاوى المنبعة الى المصابكم الإدارية او مصاكم التفساء الادارى او تقارير الطماون المسحمة الى المحكمة الادارية الطباعا ، موقعة من مصام متباول المام هاف المصاكم ،

ومن حيث انه اذا كان مانسون مجلس السدولة لم يسسطرم توميسم محام على مصحف الدعاوى التي تقدم للمحاكم التأديبية ، مان نظام العالماين بالقطاع العمام مسواء الصادر به القمانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ او القسانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ لم يشترط هذا الاجراء ، كما أن قانسون المحسلماة المساهر به القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٨ مضلا عن أنه لا يشهل على جهدول خاص بالحهين المتبولين أمام المصلكم التاديبية أسورة بجداول للحساءين القيدولين امام محكسة النقض والمحكهة الإدارية العليسا ومحكهة الإسستئناف ومحكهة القضام الاداري والمحملكم الابتدائيسة والمحملكم الادارية ، غلته لم يشمرط في المادة ٧٨ منه أن يحون تقديم صحف الدعاوى أمام لحاكم التاديبية موقعسة من محسام ، وابتنساء على كسل ما نقسدم فسان عسدم نوقيسع محسام على مسحيفة الدمسوى التي تقسدم للمحساكم الناديبيسة طعنسا نى القسرارات المسار اليها _ البندين الناسم والثالث عشر مسن المسادة ١٠ من قانون مجلس السدولة ليس من شسانه بطسلان مسحيفة الدمسوى ، ولا وجمه لما ذهب اليمه الحمكم المطمسون نيه مسن أن السادة ٢٤ من قانون مجلس السدولة آنف الذكر ، وقد نصبت على أن يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها عي البند النسالث عشر من المادة العاشرة بالتسواعد والإجراءات والمواعيسد المنصسوس عليها في القصل الثالث _ اولا _ من الباب الأول عدا الأحكام المتعلقية بهيئة مغوضه الدولة ، غان لازم ذلك أن توقيع صبحف هذه الدعساوي من محسام بالتطبيق المسادة ٢٥ التي تنص على أن توقسع عسرائض الدماوي الني تقدم للمحاكم الإدارية ومحكمة القضماء الادارى من محسام متبسول أمام هدده المساكم ، لا وجسه لما تقسكم ، ذلك ان منتمي تطبيق جيكم المسادة ٢٥ سسالفة الذكر واسستازم توتيسع

محلم على مسخف الطعبون التى تقسدم للمحلكم التاديبية أن يكون المحلمي مقبسولا أملم هسدة المحلكم وقد مسلف القبول أن قستون مجلس السحولة ومن قبله قانون المحلماء لم يحسدد المحلمين المتبولين لهم المحلكم التاديبية ، كل ذلك بجانب أن المسادة ٤٠ واغلت الطمسون عليها عن البسد الثالث عشر من المسادة ١٠ واغلت الطمسون التى يقدمها الموظفون المعوبيون عن المسادة ١٠ والتناديبية النهائية المتمسومي عليها عن المشد التناديبية ، واستازام توتيسع مصلم على صسحف كذلك المحساكم التنديبية ، واستازام توتيسع مصلم على صسحف الطعمون المتسدمة من المسوئة بلاء التاديبية النهائية اللهائية بلاء المعروبين عن المسادر التاديبية النهائية بالطعمون المتسدمة من المسوئة لها .

ومن حيث أن الحسكم المطمون فيسه ، وقد تفي ببطالان مستحيفة المناسوي لعسم ومن مصالم ، فأنه يسكون قسد أخطا في تطبيق التساتون ويتعاين لذلك الفساؤه والحسكم بعسلم بطالان مستهفة الدعاوي لهذا السنسية ،

ومن حيث أنه لما كان الأسر كها تقدم ، وكان الحكم الطعبون فيسه قد وقف عند بطلان صبحيقة الدعبوى لمسدم توتيمها من محلم حون أن يتطبرق تضباؤه الى الفصل فى شبكل أو موضبوع الدعوى ذاتها ، فقه يتعبين أعلانها إلى المحكسة التلايبيسة للصابلين بوزارة الصبناعة الفصيل فيها .

(طعن ۲۹۰ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲۹۰/۱/۲۷)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

قسرارات الجسزاء المسادرة من شركات القطساع المسسلم عسلى المسالين فيهسا سد اختصساعها الرقابة القضسائية مسن قبسل المساكم التدييسة وهى من محساكم مجسلس الدولة وتطبيق القسواعد والإجراءات والراعبسد الخصسوص عليهسا في قانون مجسلس السدولة شسلتها شان

القسرارات الادارية ساءن وتتفساه أن يجمسل طلبسات الفساء هسذه الهسزاءات الموقعسة على العساملين بالقطساع المسلم تخضيهم في نطساق دعسوي الانفساء وقواعدها واجراءاتهسا ومواعيسدها لذات الأهسكام التي تخفسم لهسا طلبسات بالغاء القرارات الفهائيسة السسسادرة بالقسانون رقسم ٧} السبقة ١٩٧٢ على أن ويعساد رفسع الدعوى امام المحكمسة فيما يتمسلق بطليسات الالفاء سستون يوما وان التظسلم الى الجهسسة التي أصدرت القرار المطمسون غيسه أو الى رئاسستها يقطسع هذا المعساد _ حكم نهسائي حائز اقسوة الأمر القفي ببطسلان مسحيفة الدعسوي لمسعد توقيعها من مصام - مسحيفة هذه الدعسوى بما تضمينته مسن نعى المسدعى على القسرار الصسادر بمجسازاته واتصسالها بما تضهنته بعسلم الجهسة التي يعمسل بها من واقسع حضسور مبثلهسا في جهيسم جلمسات الدعسوي يتحقسق منها رغم الحسكم ببطلاتها كاجراء مفتتسح للخمسومة القضسائية معنى التظهم بما يحمسله من نعى على القسرار وعسزم عسلى مخاصسهته ــ اثر ذلك : قطيع سريان ميمساد رفع دعسوى الغاء ــ قرار: الجسزاء - سريان اليمساد من جسديد اعتبسارا من تاريخ العسكم الصادر فيها شانها في ذلك شان الأشر المسرتب على اقامة الدعوى الماء محكيسة غسير مختصسة ،

ملخص الحكم:

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء الطعمون فيه قد مسدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظلل الحكام نظام العساميلين بالقطاع العام الصادر بالقاتون رقام ١٦ المسنة ١٩٧١ والسنتادا إلى المادنين ٤٨ ، ٩٩ منه ، كما أن المتبين أنه صدر بعد العمل بالقانون رقام ٧٧ المسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الحدولة ، بها من شساته أن يجمل القنواعد والإجسراءات والواعيد المصدوم عليها في المصل الثلث (أولا) من الباب الأول من هذا التسانون ، عددا ما تعلق منها بهيئة مضوضي الدولة ، هي واجبة الاتباع عند الطمن فيه أملم المحكمة التاديبية وفلك دون تلك التراج

التى تضهئتها المبادة ٩٩ من نظام العماملين بالقطماع العمام مسالفه المستخر ..

ومن جيث أنه وأن كانت تسرارات الجسزاء المسادرة من شركات التطاع العام عنى الماملين نيها لا تعتبر من تبيل التسرارات الادارية بالمعنى المفهدوم في نقه التسانون الاداري لتخلف عنصر السسلطة المسلمة عنها ولعدم تعلقها بمرافق علية ، الا أن أخسساعها للرقابة التفائية من تبال المسلكم التأديبية وهي من محاكم مجامس العدولة م وتطبيسق التسواعد والإجسراءات والمواعيسد المنمسوص عليهسا في قانون مِحِسْس الدولة شمانها شأن القسرارات الادارية من مقتضماه أن يجعمل طلبات الغاء هذه الجزاءات الوقعة على المالين بالقطاع وهي المشسار اليها مي الفقسرة (ثاني عشر) من المسادة ١٠ من قانون مجلس المدولة تخضم عي نطماق دعموى الالفهاء وتواعدها واجراءاتها ، لهذات الأحسكام التي تخضيع لهسا طلبسات الغاء القسرارات النهائيسة المسادرة من المسلطات التأديبيسة بتوقيسع جزاءات عسلى الموظفين المصوميين وهي الطلبات المسار اليها عي النقسرة (تاسعا) من السادة ١٠ من قانون مجلس السدولة سالفة الذكر ، الأمر الذي من شسانه الا يسكون ثمة اختسالف مي ميعساد الطعن وطبيعتسه بالنمسبة الى اي مدن هدنين الطعندين بالالفداء ،

ومن حيث انه لما كان ما تتسدم ، وكانت المسادة ٢٤ السواردة تحت (اولا) من الفصل النسائث من البساب الأول من قانون مجسلس
السدولة المسادر بالتسانون رقم ٤٧ لمسانة ١٩٧٢ تقضى بأن يعساد رفع
السدعوى أمام المحكمة فيها يتصلق بطلبات الالفساء ، مستون يوما ،
كما تقضى بأن التظام الى الجهسة التي امسدرت القسرار المطمسون
فيسه والى رئامستها يتطبع هسذا المساد ،

وبن حيث انه ايا كان القـول في سلابة با تضى بـه الحــكم المسادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسـنة ٧ القضائية ببطـلان صحيفتها لعدم توتيمها من محـام ، الله أنسى حكما نهائيا حائزا قـوة الأمـر المتضى وبالنالي خارجا عن نطـاق هـذا الطعن المثل ؟ الا أن هـذا الحـكم

وان تغنى ببطسلان الدعسوى باعتسارها الفصسومة المعتسودة بسين ملرفيها ، فان صسحيفة الدعوى بما تفسيفته من نمى المسدى عملى الفسراء الفسراء الفلمسون قيه واتمسالها بهذا الذى تفسيفه بيط الشركة المسعى عليها من واقسع ما تبين من حضور ممثلها جبيع جلسات الدعسوى ، يتحقق منها برغم الصكم ببطلانها كاجسراء مفتتع للفصسومة التضائية به معنى التظلم بما يحمله من نمى على القسرار وعزم على مخلصسيته الأمر الذى من شائلة أن يسكون من السره تطبع سريان بعمله رفع دعسوى الفساء قرار الجزاء المسلر اليسه ، ويحيث يسرى هسنا المساد من جديد اعتبارا من تاريخ المسكر المسادر فيها ، شائها في ذلك شان الاثر المتسرت على اتسابة الدعسوى المام محكمة فسير مختصسة .

ومن حيث أن الحسكم القاضى ببطالان عريضة الدعسوى وقد مسدر بتساريخ 10 من اكتسوبر سنة 1977 وأقام المسدى دعسواه المائسلة في 77 من توفيسر سنة 1977 خسلال السستين يوما التاليسة لمسدور هذا المسكم ، غان الدعوى تسكون سو والأسر كذلك سمتسولة شسكلا ، ويتحون الحسكم الملسون غيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفا للقانون ويتصين المسكم بالغسائه ، ويتبسول الدعسوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعموى مهياة للفصل فيهما ، فانه المسكون ثمية محل لإعادتها للمحكية التلاييسة للفصل فيها مجمدا ويتمين التصدي للقصل فيها .

وبن حيث أن المتبين من التحقيق مسواء الذي أجسرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذي أجسرته النبيابة العسابة (الحضر رقسم ١٩١١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الازبكية) أن المدعى معقبوف بمصوليته عن العجبز الذي تكشف غي حصيلة الكبيبالات المهسود اليسه تحصيلها والذي بلغ ١٩٤٣ جنيه و ١٩٥٢ عليم ولهسذا ونظرا لقيامه بمسداد الملغ بالسكامل مقسد رات النبيابة العامة الاكتفاء بمجازاته اداريا ، ولم ينسكر المدعى دعسواه الملاسلة تحقق هنذا العجبز على بعهدته ، وانها يصاول

نبريره نى عبارات علمة مرسسلة بكثرة المهام التى كانت من مسئوليته عن هدذا والذى يصسمه على التسدر المتين ، بالاهمال الهسسيم فى اداء ونجيسات وظيفته والمفساط على عهدته مما يسسنتبع مسساطته تأديسا عنسه ،

ومن حيث انه لما تقسدم ، فان القسرار المعلمون فيسه بخفض وظهف المستخلصة السيخلاصا المسيخان الما اسسياب مستخلصة السيخلاصا المسيخان الأوراق ، وجساء في تقسديره للجسزاء مناسسها حقسا وعسدلا للذنب الادارى ، دون ان ينطسوى على أي انحسراك ، وياقسالي يسكون المناسات الموادن المعلم على المساسات الموادن المعلم على المساسات المناسات المناسات ، ومن شم يكون المعلى عليه على عليه على المساسات من المساون وتسكون الدعسوى لذلك متعينسة المرغض .

(طعن ٧٢٠ اسنة ٢٠ ق _ جلسة ٢/٢/١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (۱۳۹)

: 14-41

بصدور القانون رقم ٧٧ لسمة ١٩٧٢ بنسان مجلس الدولة تصميع القدواء والإجراءات والواعيث القصوص عليها في الفصل النسائت (لولا) من البساب الأول منه عدا ما تصلق منها بهيئسة مفسوض الدولة هي الواجبة الانباع عند نظر الطمون في الجزاءات الوقعة على المسلمان بالقطاع المسلم لهام المسلم التلايية دون تلك التي تفسينتها المسادة ٩٤ من القسادون رقم ١١ لسمنة ١٩٧١ بنظام المسابل بالقطاع المسلم ٠

ملخص الحكم :

انه بصدور التاتون رقام ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشان مجالس المدولة تصبح القاواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها على الفاصل القالم، (ولا) من الساب الأول منه عادا ما تعاق منها مونات منات منات منات المدون دولة هي الواجيات الاتباع عند نظر المعادون في

المسزاءات الموقعة على العساملين بلقطاع العسام المم المحساكم التأوييسة دون تلك التي تضمينتها المسادة ٤٩ مسن القسانون رقسم ١٦ المسنة ١٩٧١ بنظام العسامان بالقطاع العسام المقسالة المسادة ٨٤ من قسانون رقسم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه لذلك فقهد أقسامت هيئسة مفوض الدواة الطعسن. المسائل طالب تبسول الطعن شسكلا وفي الموضسوع بالفساء الحسكم. الملمسون نيسه وبتبسول الطعن رتم ٣٦ لسسنة ٢٢ ق شسسكلا وأعادته الى المحكمة التاديبية للعماماين من المستويات الأول والنسائي والنسالث بالامسكندرية للنصسل نبها صوثبت الطعسن على مخالفسة. الحكم المطمون فيه للقانون - استنادا الى ان الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق وهو يخص أحد العابلين بلحدي شركات القطاع العابق (شركة مواد الصباغة والكيماويات) ولبس موظف عاما وهو من الطعسون في الجسزاءات الموقعة على العساملين في القطساع العسام المنصدوس عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قاندون مجاس الدولة الصادر به القانون رتم ٧٤ استة ١٩٧٢ . ولا يتعلق بقسرار ادارى وليس مقدما من موظف عمدومي ومن ثم فهدو لا يتعطق يأى من الحالات التي نتطلب المادة ١٢ من تانون مجلس العولة أن يقسدم تظلم بشسانها الى الجهسة الادارية التي امسدرت القسرار قبساله الالجاء الى المحكهة التاديبة المختصة وهي الحالات المسوص عليها في البنسود ثالثا ورايما وتاسما من المسادة ١٠ وهي التسسرارات الإدارية النهائيسة الصسادرة بالتميين في الوظائف المسامة أو بالترقيسة او بمنح الملاوات والقرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين العمسوميين الى المعساش أو الاستبداع أو غصساهم بفير الطسسريق التأديبي والطنبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للمسلطات التأدييسة ،

ومن حيث أن الطعن يقسوم على أمسيفه تبرره غان القسرار المطعون. فيسه وقسد الخطس به الطسساعن في ٧ مسن توفعبسر مسسفة ١٩٧٩ (طعن ٢٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/٢/١٣)

قاعستة رقبم (١٤٠)

: البسستا

بمسدور قانون مجلس السدولة رقسم ٧٧ المسنة ١٩٧٢ تخفسع
- دعساوى المسابلين بالقطاع المسام التى ترفع البحساكم التغييسة وكذلك
- الطمسون في الأحسكم المسادرة منهما أمام المحسكة الادارية المليسا
- اللاجسراءات والمواعيد المسسوس عليهما في قساتون مجسلس السدولة
- أسسوة بدعاوى وطمسون سسائر المسلبلين اسسلس ذلسك : قساتون
- مجسلس السدولة الفي فسمها ما تفسمهنته المسادة ٤٩ مسن قساتون
- المسابلين بالقطاع المسام رقم ١١ المسسنة ١٩٧١ من اجراءات ومواعيد ،

بهلخص الحكم :

ان قاقون مجلس الدولة المسادر بالتسانون رقم ٧) لسسنة ١٩٧٢ قد نضسهن سلم على ما يبسين من اسسنقراء احسكامه سامسادة تنظيم المصاكم التأديبيسة تنظيما المام المحكسة الادارية العليسسا دون ثمسة منسرتة في هدذا الشسان بين المسلمين في الجهساز الاداري بالسدولة والعساملين بالقطاع المسام وذلك على نحسو يتمسارض مع الاسسم التي تسلمت عليها التشريعسات المسابقة ومن بينهما علك التي انطوى عيلها التسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام المساملين المسلمان بالتطاع العمل مسدر التسرار المطمون فيسه في ظلل المسلم الذي أصدر التسرار المطمون فيسه في ظلل المسلمان بالديامة على الوجه المسام المساكم المساكمة المساملين المساكم المساكم التي ترضع على الوجه المساكم التي ترضع لهذه المحاكم التي ترضع دعلوى المساملين بالقطاع العالم التي ترضع لهذه المحاكم التي ترضع دعلوى المساملين بالقطاع العالم التي ترضع لهذه المحاكم التي ترضع لهذه المحاكم المساكم المساكم المساكم التي ترضع لهذه المحاكم المساكم المسام التي ترضع لهذه المحاكم المساكم المسا

وكبيقك الطفيون في الأحسكام العبسادرة منهسا لبام المتكبسة الادارية الطب اللاعتبراءات والزاعيب المتنوس عليهما غن فالنتون مجلس المدولة اسموة بدعاوى وطعون مسائر العساماين ، واغتبار منا تضنعطته المسادة ٤٩ من القسانون رقيم ١٦ ليسنة (١٩٧١ المسار اليسه بشسان اجبراءات ومواعيد الالتجاء الى المخاكم التأديبية والطعن في احكامها اهام المحكية الأدارية العايسا ملفساه ضبهنا بمسحور فانسون مجساس السدولة ، غان الشرع حرض على أن يضحبن المادة ٢٤ محن قاتسون. مجلس الحولة أن يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الوقعة، على المسابلين بالتطساع المسلم بالتسسواعد والاجسراءات والمواعيسسد. المنصبوص عليهما في القصمل الشمال ما أولا مدون البساب الأول ون القسانون عددا الأحكام المتطقسة بهيئسة مفوضى السدولة والعسم الشرع بذلك عن وجسوب النسزام المحكسة التأديبيسة عنسد نظر الطعون المسار اليها بمواعيد رمع الدعوى المنمسوص عليه عي المادة ٢٤ من قسانون مجلس السدولة التي تقضى بأن ميعساد رمع الدعسوى امسام المحكسة فيما يتعسلق بطسلب الالفساء سستون يوما من تاريخ نشسر التسرار المطعسون نبه أو أعسلان مستحب الشسان به وينتطسع سريان هدذا المعساد بالتظمام منه الى الجهسة التي أصدرت التسرار والهيئات. الرئامسية ، ويعتبر مضى سستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجبب عنسه السسلطات المغتمسة بمثابة رفض ويسكون ميمساد رفسع الدعسوى بالطعن في القسرار الخاصّ بالتظلم سستين يوما من تاريخ انتضاء السنتين يوما الذكورة - ولقد تغيا الشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العمالين بالتطاع العمام لمذأت الاجمراءات التي تسرى من شسأن من عسداهم من المساملين الذين تختص المساكم التاذيبية بالنصسل في منازعتهم توحيد الاجسراءات بالنسسبة لهسؤلاء العسساملين على السمواء تحقيقها لمبدا المساواة وكفسالة القسرص المتكافأتية طالمة لا يوجد ثمة ما يبسرر التفسرقة في هددا الشسأن ، واتسساتا مع هذا الفهسم قان ما نص عليسه في مسدر المسادة ٢٤ من قسانون مجلس الدولة سسالفة الذكر من مسراعاة ما هو منمسوص عليسه من قسانون نظمامي المسلمين بالقطاع العسلم لا يعنى مسوى مسراعاة القواعد الأضرى التي تضرح عن نطاق الإجراءات المشار اليها في الملاة ٢٤ من تانون مجلس السدولة وما بعدها التي السنيل عليها الفعسل التسالات مجلس السدولة وما بعدها التي السنيل عليها الفعسل التسالات الولا — من البساب الاول من تقسون مجلس السدولة فيما عدا الاحتكام من لحتكم الفعسل المتكاءها المتكاء من لحتكم الفعسل المتكور دون ما سواها ومن ثم فائد اعتبارا مس تلزيخ المعمل بقائده ومراءات تلزيخ المعمل بقائده عدا ما تعالى المسلم النسائد — والمواعد المتصوم عليها في الفعسل النسائد — ولا بحسن البائد المتالدة من المسلمان المواجبة الإنباع عند نظر الملمون في الجراءات الموقعة على المسلمين بالقصائد ون تلك التي المسلمين بالقطاع العسلم المسلم المسلم الناديبية دون تلك التي المسلمين بالقطاع المسلم المسلم المسلم المسلم الناديبيسة دون تلك التي نفسيات بقائدن محليل الدولة .

(طعن ٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢)

قاعستة رقسم (181)

: المسلما:

القسادن رقم ١٦ السنة ١٩٧١ بشسان نظسام المسلمان بالقطساع المسام سالمسام قسرارات الجسارات المسادرة من شركات القطساع المسام شخصومها الرقابة القضائية من قبسل المحكسسة التلاييسة سنطيسة القصواعد والاجسرارات والمواعيد القصوص عليها في قانون مجلس المسولة رقم ٧٧ لمسسنة ١٩٧٧ شسلنه القسرارات المسادرة في شسان الموقعيين المهوميين سالتقسلم من هسفه القسرارات يقطسع مواعيد دعسوى الالفساء سالقسانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ لم يتفسمن في المسكمة من المسابقة ،

ملخص الحكم :

أن الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسمنة

٩٧٨، بجسراء تانون نظام العالمان بالقطاع العام تنص على انه لجاس الادارة بالنمسية الشساغلى الدرجة التانيسة عبا غوتها عدا اعضاء مجلس الادارة المعنين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التعنين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التعنين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التحديدات الواردة عى المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظام من توقيده هذه الجدزاءات أمام المحكسة التادييية المختصدة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العسامل بالجهزاء الموقع عليمه ،

وبن حيث ان قضياء هيذه المحكمية قد استقر في ظيل العمل بالتساتون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ باجسراء قانون نظام المسلماين بالتطاع المسام أن اخضاع قرارات الجزاءات الصدادرة من شركات القطاع المام الرقابة القفسائية من قبال المحكمة التاديبية وهي من محاكم مجاس المدولة وشاته تطبق القواعد والاجسراءات والراعيسد المنصوص عليهما في القمانون رقم ٧٤ لسمنة ١٩٧٢ بشمأن مجملس المدولة شمانها شأن القرارات الادارية المسلارة في شمأن الوظيفة الموهيسة ومن ثم غان طلبسات الغساء هدده الجرزاءات الموتعسة على المساملين بالقطاع العمام وهي المسمار اليها في الفقسرة (ثاني عشر) من المسادة العساشرة من قاتسون مجلس السدولة تخضسع في نطسساقي دمسوى الالفاء وتواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التي تخضيع لها طلبات الفياء القرارات النهائية المسادرة من الساطات التلاييبة بتوتيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المسار اليها في الفقرة (تاسيعا) من قانون مجيلس الدولة مسالقة الذكر الأمسر السذى من شسانه الايسكون ثبة اختسلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنمسية الى ان هذين الطعنسين بالالفساء واذ كانت المسادة ٢٤ من القسانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجساس السولة تنص بأن ميماد رمع الدعدوى لمام المحكمة غيما يتعملق بطلبات الالفاء مستون يوما كما تنص بأن التظلم الى الجهة التي أمدرت القسرار المطمسون فيه أو الى رئاسستها يقطسع هسذا المصساد فأن هسذا

الحسكم يمرى بالتمسية للقدرارات التليبيسة المسسلارة في شسائد المسابلين بالقطاع العسلم .

ومن خيث أنه قد مسدر القسانون رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ عي شسان المسدار فظليم المسابيان بالقطاع الفسام ولم يتفسمن في احسابه ما يتعسارض مع التفسياء المسبق مسوى أن هنذا القسسنون قسد المستحدث مواعيسد جديدة لرفع دعسوى الالفسياء بالنمسية لبعض القسرارات التلاييسة المستدرة في شسان المسلطين بالقطاع العام ومن شمة نظل دعوى الفساء القسرارات التلهييسة المستدرة في شسان المسلمين بالقطاع العسام خاضسة في تواعدها واجراءاتها الاحسكام دعوى الفساء القرارات المسلمية في شسان الموظنين العموميين وكسان النظام من هده الترارات العسام مواعيد دعوى الالفساء .

ومن حيث أنه متى كان التسابت أن التسرار الطمسون فيسه تسد مسدر بتساريخ } من ديسسمبر مسنة ١٩٨٠ وأعلن للمطمسون خسده مي ٢٤ من ديسسمبر مسنة ١٩٨٠ منظسنم منه الى رئيس مجلس الادارة في ١٧٠ من بساير مسنة ١٩٨١ وأقام دعسواه في ٢٨ من ينساير مسنة ١٩٨١ وومن ثم تسكون دعسواه هذه مقبسولة شسكلا ويكون المسكم المطمسون نيه تد فني بذلك يكون قد مسدر سسليها متقتسا مع السكام القسقون م

ومن حيث أن البند ١٣ من المسادة ٧٩ من القسانون رقسم ٨٤ لمسانة ١٩٧٨ باتبراء تاتون نظام المسابلين بالقطاع العسام يتفق بأن يحظر على العسام التمريح بمعلومات أو بيسانات تتمسل بعمل الشركة بغير تمريح مسابق من الجهسة المختمسة باشركة والمتمسود من ذلك أنه يمتنسع عن العسامل نشر أي بيسانات أو معلومات تتمسل بعمل الشركة بفسير تعريح مسابق لما قسد يتسرتب على نشر هذه المعلومات أو البيسانات من مساسل بعمسالح الشركة والمتمسود بالنشر هو أعسالم جهسات غير مختمسة بتلقى هدة البيسانات أو المساومات .

ومن حيث أن التسابت من الأوراق أن المطمسون مسده نشر بيسانا بجسريدة الأحسرار بعدها المسافر في ٢٤ من نوفبسو سسنة -١٩٨٠ لسم. يجحسدة الطساعن وقد تفسمن هذا البيسان أنه في شسمور يوليو تناماته زملاتى بشركة مطاحن جنسوب الاستخدرية وزيسر التيسوين وعرضا عليه بعض حالات الاهبال والاتحسراف والعبث بالمسال العسام الذي يبارسه رئيس مجلس الادارة ومديرها الفائي الذين سبق نقديها النحقيق المام نيسابة الأبوال العالمية بالاستخدرية في التفيية اليبارسان عملها بالشركة بالسرغم من انهيسار انتاج الشسركة المذي اسسسبع ١٠٠٠ طلسان بدلا مسن مدا مل وانخفائس انتاج الكرونة من ٥٨ طنا الى ٣ طن وتدهسوم مساع لهون للبكرونة الذي انخفض انتساجه من ٥٠ طنا الى ١٠ اطنان وتحييق خسائر ومسات نصف مليسون جنيسه هذا العسام وشراء منابا

ومن حيث ان ما نشر ينفسهن ولا شسك بيسانا ومعلومات عسن انتساج الشركة وميزانيتها ولا حجبة لما ذهب اليسه الحسكم المطعسون ميب من ان هذا النشر هو ممارسسة لحق الشسكوى وهو حتى كنسلة التسانون وبهدف المنابة لا يتسدرج مثل هذا النصرف ضسمن الحظس المنسوص عليسه في المسادة ١٣/١٩ من تانون العسلمان بالقطاع العام الأنه ليس من متنفى ذلك الحظر منسع العسلمل من ابسلاغ المسلملات المختصسة بها يسراه مسكونا لجريسة جنائيسة او تادييسة لا حجبة في خلك ان الجسرائد ليس مسلمة مختصسة بتلقى الشسكاوى عن المخالفات التعليسية أو الجسرائم الجنائية كذلك ليست جهسة مختصسة بتسلقي المسلومات او البيسانات عن الشركات وتأسسيسا على ذلك نان التسرار المطسون فيه وقعد شفى بالفساءه يسكون قد مسحيح ومن شم خلاف الحسارة الحسارة المستورة وقد هنائي المساون قد مسحيح ومن شم خلاف الحسارة الحسارة المساون فيه وقعد شفى بالفساءه يسكون قد مسحور عساي خلاف الحسارة المستورة وقد .

ومن حيث أنه الما تقدم وكان الحكم المطعمون نيسه قد صحر

والمُخالفتنة الحسكام القسانون فانه يتمننين المَاءه والحسكم برغضسها ووضسنوها .

(المعن ١٣٠ النبعة ١٨ ق ت نياسة ٢٧/٤/٥٨٨)

فاعسجة رقتم (١٩٤٢)

: المسلما

المسادر المسادر المسادر بالقطاع المسام المسسادر بالقطاع المسام المسسادر بالقطاع وزيرة ١٩ مدينة ١٩٧٨ سر منطط اختصاص المسلكم القاديية فحدود تفاق الخسارعة بقدرار الدين عد قدوار الهداء فسسعية عسابل بالقطاع المسام بسبب الانقطاع لا يعتبسر منطسويا غلى جسزاد التعيني سر المطمن عسلى القسرار سدورجه عن دائسرة اختصاص المسسلكم التلاييسسة .

بلخص الحكم :

وقد المسئط المتحداس المسلكم التلابية وقع الاستام الفائلين بلعطاع المسئلم المساور به التساؤن رقم 1/4 لنستغة 1974 السددي هسعر في ظلت القسوار المطعنون فيه هو تعطق المساومة بعسرار تابيني ولما كان قرار انهساء خسعية المسئول بسبب الانقطاع مستن العبل وفقتا لحكم المسئلة 1. من القسائون المنفور لا يعتبر انتطويا على جنزاء تأديني فقه بهسفه المسئلة بفضرج عن دائسرة اقتمنستان المسلكم التلابية وذلك على ما جسري به قضاء هدفه المحكمة واكتم المحكمة العبسة 1/4 من المحكمة المسئلة المستويئة الطباغي حكها المسئلة القضائية (تسازع) ، في حكها المسئلة القضائية (تسازع) ، وحكمها المسئلة القضائية (تتنازع) ، المسئة المشائية (تتنازع) ،

وَمِن هيت أن المحكمة التلديبيسة قد تعجلت في أمسدار حكمهسسا

عبدل أن تقدم الشركة المدعي عليها المنتذات الخامسة بالدعوى .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن الشركة المسدى عليهسا المسدرت بتسليخ ١٩٠٦ قراراً بانهاء خسسه المسدعى الذي يعبسل بوظيف ساعى بادارة الخسيمات اعتبسارا من ١٦٠ من سسبتبر سسنة ١٩٨١ بسبب تغييبه بسدون أذن أكسر حسن خمسة عشسر يسوما متمسلة بالتطبيعي كحسكم المسادة ١٠٠ مسن القسانون رتم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ المشسار اليه وذلك بعد أن وجبت اليه اندارا في ٢٧ من مسبتبر سنة ١٩٨١ مسبحات عليه انقطاعه من المهسل ونبهت عليه بقها مسوف تتضد عسده اجراءات انهاء الخسيمة أذا ومساعة إلم تغييبه بدون أذن أو عسفر متبسول اكشر من خمسة عشر يوما أو ثباتها المارا من من تاريخ الانسذار ،

ومن حيث أن القبرار المطعبون عليبه قد مسدر استقادا الي غيساب المسدى عن العبسل اعتبسارا من ١٦ من سسبتمبر سسنة ١٩٨١. وليس بمسبب اتهامه يسرقة كمية من السلك النحاسي حسيماً يذكر المدعى من صحيقة دعواه وسمايرته مي ذلك المكممة التاديبية . وينص البند ١ من المسادة ١٠٠ من نظام العساملين بالقطاع الفسام س المسافر به التساتون رقم ٨٨ لسنتة ١٩٧٨ عنلي أن الانتطاع عنس المهال بدون عافر متباول اكتار من خيستة عشر يوما متتاليسة تعتبار من أسباب أنهاء الضعمة على أن يسبق ذلك أنددار كتابي يوجمه للمسائل بغد انقطساعة لدة سننبعة ايسلم وذلك ما لم يتسدم ما يثبت أن انتطاعه كان بعدر تهدري ومن ثم غان القدرار الملعدون عليسه طبقا السبابه وللاسباب التي قلم عليها يغتبر تسرأر انهاء كنهة ولا يعد قرارا تأديبيا بنصل المدعى من الخدمة أذ أن المسادة للم بين نظمام المسابلين الشمار اليه حمدت على سمبيل الحصر الجزاءات التي يجوز توقيعها علئ العامل بالقطاع المام واحبلت على القهة بهنها جسرًاء النشل من الخدمة ولم تورد من أنواعهما التي احتوتهما أنهاء المُستَفَّية المُسْتَوْهِ غُمْسَة بِالْبِسَادِ 1 مِنْ المَسَاةِ ١٠٠ سَا المُسْسَارِ الْبِسَةِ ،

ومن حيث أنه أيا كان أراى في مساله الأسباب التي تما عليها التسرار الطمون فيه وما أذا كانت تلك الأسباب تحمل القسرار محل المسحة في نطاق قسرارات أنهاء الخبية فان ذلك من مساطة المحكسة المختصة بالتعقيب عليه موضوعا ، وابتنساء على ذلك عان المحكسة لا تختص بنظر الدعوى بطلب الفاء القرار المسال اليب أذ أن منساط اختصامسها على ما مسلف البيسان هيو تملق المسار المتسار تقدر فيسه في هذا المسار المتساوية بين في المنازعة بقرار تأكيبي ، وأذ ذهب حكم المطمون فيسه في هذا المساده هي بعن في المنازعة بالمسادة والحكم المنازعة التأليبية بمدينة الاستكدرية بنظر الدعوى بعدالتها الى دائرة شيئون المهال بحكمة الاستكدرية الإبتدائية وبالمسل فيها الها دائرة شيئون المساد ، وبالمساد فيها المالا الحكمة المسادة والدي المنازعة الإبتدائية

(طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق _ جلسة ٢٢/١٢/١٢)

تطبيبيق :

يراجع حكم الحكوسة الدسستورية العليسا في التنسبية رقسم 11 لسنة 1 تنسازع) المسادر بجادسة 11 من غيسراير مسنة 1 مم 12 وحكمها في التنسية رقم 19 لمسنة 1 (تنسازع) المسادر بجلسة ٢ من ديسمبر مسنة 1 (١٠٠٠ من ديسمبر مسنة 1٩٨١ م

وفي هدنين الحكمين ارست الحكمة الساديء الآتية:

ا — انهساء خدية المسابل لانقطساعه عن العهسل بغير مسسبب مشروع لا يعتبسر غصلا تأديبيا ، وانهسا يقسوم على اغتسراض ان هدذا المسلل بعسد غي حكم المستقبل لما يسدل عليه هذا الانتطاع — طلوال المسل ، المسدد التي حددها التساتون — بن رغبة غسمنية عي تسرك المهسل ، وهو ما دعا المشرع الى التهيسز بين الغصسل أو العسزل بحسكم أو قرار تأديبي وبين الانتطاع عن العهسل بغير أفن ، غافسرد لسكل مسبب بنسدا خاصسا غي المسادة على المسادر المسادر

بالقسرار بقسانون رقم 11 لسسفة 1971 التي حسددت الاسسياب التي عنتهي بها خسدمة العسابل .

٢ — أنصبح المشرع صراحة في تأتبون نظيام العيالين المسادر بالتساتون رقم ١٨ السينة ١٩٧٨ — الذي حل محيل التساتون رقيم ١٦ لسينة ١٩٧٨ — الذي حل محيل التساتون رقيم ١٦ لسينة ١٩٧١ — بما نص عليه في المادة ... امنه على أن العيال المذي ينتطبع عن العبيل بغير اذن المحدد المنصبوص عليها في تلك المادة يعتبر مقسدما اسستتالته ، ولا يؤثر في هذا النظير أن الانقطاع عن العبيل بفسير مسيبه ينطوى على خبوج متنفى الواجب يسرر مجيازاة المسابل تلييا ، لأن الشيارع جمل للجهاة التي يتبعها العالم في هدف الحالة سيلطة نتديرية في الاختيار بين اتضاد الإجراءات في هدف المسابر للجهازاته ، وبين أعبيال قريضة الاستتالة الضمئية التسادي خسدمة العسال على أسساسها .

٣- من المتدرر في تضاء هذه المحكية ان شركات القطباع المسام من أشسخاص القسانون الخاص وبالتالي لا يعدد العالم بها موظفا عاما ؛ ولا يعتبر قسرار انهاء خدمت لانقطاعه عن المسل بغير مسبب مشروع قسرارا اداريا ؛ ولما كان هدذا القسرار على ما مسبق بيسانه ليس جزاء تاديبيا ؛ فإن المسلوعة بشسانه سسواء بانفسلة أو التعسويض عنه سالا تدخيل في اختصاص مصاكم مجلس المدولة ؛ المتصوص عليها في المسادر المشرة من قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ؛ وانها يختص بهسا القضاء العسادي صساحب الولاية العالمة .

قاعسنة رقسم (١٤٣)

البـــــدا :

اختمساص الحساكم التاديبيسة بمجاس النولة بالنسسية المسلمان بالقطساع المسام مرده الى احسكام قانون مجاس السنولة وقانسون نظسام المسلمان بالقطساع المسام سالامسال المانية مثل القسم مسن المضبولة مِلكتَهِ لو الأعمال الذي النه الى حجه الطساعن عن اداء وظيفته او التسراخي في المسدار البجليه او التساق في السنوني المسلوب المس

ملخص الحكم:

ان اختصاص الحاكم التلابيبة بعجاس الحولة بالنصبة للمالين بالتطاع العام مرده التي الحكام تعتون مجاس الحولة وتعتون المالين بالتطاع العمام اللذين جمالا الطعن عي التسرارات التاديبية وحكمتهم تاديبيا من اختصاص الحاكم تاديبية .

ومن حيث أن الأنمسال المسادية التي ينسسبها الطساعن الى المسادية التي ينسسبها الطساون ألى المسادة وهي منعسه من دخول مكتبه أو الأغيسال التي أدت التي حجيبه عن أداء وظيفته مثل أحسالة اليوسستة الخاصة به الى غيره من العسابيان كذلك التسرار بالقصل بعدد فلسك سهده الأنعسان والأعيسان لا تشسكل ترار الجانيا أو مسابيا يسكون محسلا لدعسوى الألفاء بمفهومها التسادي السليم وأنها يسكون التدفق من نبوتها والقصل عنى مشروعيتها للمسايم وأنها يسكون التدفق العسابة غي منازعات العسابة الولاية المسابة على منازعات العسابة الولاية المسابة على التسادية مساحية الولاية العسابة المسابة المسابة والتي تختص كذلك

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة التلايبية استوى الإدارة الطباعات وكسان الحسكم المساعات وكسان الحسكم المطسون غيسة قد تضى بغسير فلك غانه يتمسين والحساة هسدة الفساء الحسكم الملعسون غيسه واحسالة الدعوى رقسم ٢ لسنة ١٥ ألى محكسة المديرة الإبتدائية (دائرة العسال) باعتبسار أن الشركة المختمسة المسال على الدعسوى محسل اتالهتها محافظة المجيرة .

(طعن ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق ـ جلسة ٢٧/٦/١٩٨٥)

قاعبدة رقسم (١٤٤)

: [-----4]

المبادة ٨٦ من قانون نظام العباماين بالقباع العبام المسادر بالقبانون رقم ٨٤ لمسبنة ١٩٧٨ - الشرع حدد الجباراتات التي يجبوز يوم ٨٤ لمسبنة ١٩٧٨ - الشرع حدد الجباراتات التي يجبوز بن بينها جباراء القصيل من الضحمة ولم تورد من بين الجباراتات التي عددتهما انتهاء الضممة بسبب الاستقالة الفيسينية بانهاء الخبيرة ١٠٠ يعد بسبب الاستقالة الفيسينية المصبوص عليها في المبادة ١٠٠ يعد بسببا مبينقلا ومتهبارا عن الاسباب التي يتنهى بهبا جمعة المبادل القبارات القالمية بالفصيل في قبرارات المجادل التي تصبورها السبابلت المؤلسية وحدها بيخبرج عن اختهبال المهاجم القلادية على عامن القرارات والمازعات بالتطبيبي التي بالمبادة ١٩٧٠ بشبابل المجادم القلادية على المبادرات والمازعات بالتطبيبي التي المبادة ١٩٧٠ بالتطبيبي التي المبادة ١٩٧٨ بالتطبيبي المبادة ١٩٧٨ المبادة ١٩٧٨ المبادة عن المتصادي المبادة ١٩٧٨ المبادة ١٩٨٠ المبادة عن المتصادي المبادة ١٩٨٨ المبادة المتصادي المبادة عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عليها المبادة عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عنها ١٠٠ المبادة عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عليها ١٠٠ المبادة عليها ١٠٠ المبادة عليا المبادة عليها عنها والدنية عليها ١٠٠ المبادة عليا المبادة عليا المبادة عليا المبادة عليا المبادة عليها ١٠٠ المبادة عليا المبادة ع

ملقص الحكم :

أن الشابت من الأوراق أن الشركة المطسون شدها قد أمسدون القسرار رقم ٤٠ لمسنة ١٩٨١ بانهاء القسرار رقم ٤٠ لمسنة ١٩٨١ بانهاء خسدمة الطساعن بالتطبيسق الاحسكام ألمائدة ١٠٠٠ من القسانون رقسم ٢٨ لمسنة ١٩٧٨ باصدار تاتون نظام المسابلين بالتطاع العام بسبيم انقطاعاء عدن العبسل .

ومن حيث أن الطباعن يطلب في تقريري الطعن المباء المسكم المسادر من المحكمة التلاييسة المستوى الادارة العليسا والذي تشي بعدم اختصاصها بنظر طلب الفياء القرار رقم ٤٠ لمسنة ١٩٨١ ،

وفي تقسرير الطعن رقم ١٧٢٩ اسنة ٢٨ التضافية طلب أن تتمسدى هذه المحكمة وتقضى بالغساء القسرار رقم ٤٠ اسسنة ١٩٨١ المسادر في ١٣ من أبسريل مسنة ١٩٨١ الشسار اليسه .

ومن حيث أن القسقون رقم 48 لسنة 1974 بامسدار قانسون نظام المسابلين بالقطاع المسلم حسدد الجرزاءات التي يجسوز توبعها على المسابلين في المسادة ٢٨ مفسه ومن بينها جزاء الفصل من المضدمة ولم تسورد من بين الجرزاءات التي عدتها انتهاء المخدمة بسبب الاستقلة الفسينية المنسوس عليها في المسادة ١٠٠٠ من المستقلة الفسينية يعد سبب مستقل معلم أن انتهاء المضدمة بسبب الاستقلة الفسينية يعد سبب مستقلا منهيزا عن الاسباب التي تنتهي بها خدمة المسلم وبهدف المسلمة يختلف اختسانه بينا عسن القصل من المضدمة كبزاء تاديبي تنتهي به خسمة المسلم ومها يؤكد ذلك أن المسادة ٢٦ من القسقون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المسابل السباب التهاء الخدمة وجعلت من الاستقلة مسواء كانت صريحة في ضحينية والاحسان والمعسل بتسارا من رئيس الجمهورية في الاحسوال التي يحسدها القسفون الخساص بذلك رئيس الجمهورية في الاحسواء التي يحسدها القسفون الخساص بذلك

وبن حيث أن القدادون رقم ٧٧ أسسنة ١٩٧٣ قد حدد اختمسامى المحاكم التاديبية بالنمسبة للقدارات المحاكم التاديبية بالنمسية في شرارات المحالم ، بالممسل في قرارات الرئاسية في شسأن المحالين بالتطاع المحام ، بالممسل في قرارات الجداءات التاديبية وحدها التي توقعها تلك مسلطات ، علته بدذك تد جمل الاختمسامي بالممسل في غيرها من القدارات والمسازعات للحاكم المحادية عمسلا بالقداعد العالمة في ترتيب الاختمسامي بين جهسات التنسيساء .

ومن حيث أنه لمساكان ما تقدم غان الاختصاص بنظر الطعون على القسرارات المسافرة بانهاء الضدمة طبقا للمسادة ١٠٠ مسن القسانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ المشار الهما تضرير عن اختصساص المصاكم التاديبية وتختص بنظرها المصاكم التاديبيسة وهدو ما استقر عليسه تفساء هدده المحكمسسة .

ومن حيث أن القدرار المطعون فيه طبقاً لاستنده والاستباب الذي قدام عليها يعتبر قدرار انهاء خدمة ولا يعدد قدرارا تاديبيا بنصل الطاعن من انخدمة > ولا يعدوغ الطاعن الخدوض في المسواعث والاحداث المعاصرة لاصدار القدرار المطعون عنيسه ليستشدة منها أن القدرار المطعون فيه يعدد من قدرارات الفصل التاديبي > أذ أيا كان الرأى في سلامة الاستباب التي قام عليها القرار المطعون فيه وما أذا كانت تلك الاستباب نحمل القدرار محيل الصحة في نطباق قرارات أنهاء الخدمة فأن ذلك من سلطة المحكمة التدويب لها التمتيب عليه موضوعا > وابتناء على ذلك فا المحكمة التدييبة لا تختص بنظر الدعرى بطلب الضاء القرار المطعون فيه أذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المنسازعة بقسرار

وبن حيث لنه بالنسبة لطلب الطاعن صرة، مرتبلته وبلحقاته يمسخة مستمجلة فان اسساس هذا الطلب كيا تضبت بحق المحكمة التلدييسة — هو ان التسرار المسادر بانهاء خديته هسو تسرار بالمصل ، فيتى كان الاسر كيا نقسدم وكانت المصلكم المدنيسة هي المختصبة بنظير الطمن بالفساء هذا التسرار كيا سسلف التول غانها المختصبة بنظير الطمن بالفساء هذا التسرار كيا سسلف التول غانها المطاعن لمرتبه من تاريخ انتهاء خديته ، كذلك الاسر بالنسبة لطلبه المرام المطمون ضدهها بفسراية تهديدة بواقسع بالة جنيسه يوبيسا اعتبارا من تاريخ التفساء في الدعموى ، نهدذا الطلب يتسرتب على المحكم في مشروعيه ترار انهاء الضدية ، من ثم يتصدد الاختماص بنظيره للمحكم الدنيسة .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن الأخير وهو التصدى لوسية المسان للإخير وهو التصدي

القسانون رقسم ٤٧ المسنة ١٩٧٢ بتنظيم وجاس البحولة قسد حمدد اختصاص المصلكم التادييية على سميل الجمر ؟ وليس ون بينها التمسدى للتحتيق في مخالفسات لم تحسال اليهسا من الجهسسسة المختصية وهي التيساية الإدارية ،

ومن جيث أن ما يأضدة الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أخل بحسق الدعوبين رقبى ١٠٨٤ أخل بحسق الدعوبين رقبى ١٠٨٤ لسينة ٣٣ ٤ ، فقيد عسرض الحسكم المطعون فيه لهذا الطلب وانتهى الى رفضيه للاسباب الواردة في هذا الحسكم والتي تأخذه بها هذه الحكية ،

ومن حيث أنه لما كان ما نقسم وكان حسكم المطعنون فيسه قسد أمساب الحق في قضساته مطبقا القساتون تطبيقا مسليما تغفيق معسه المحكمية في منطبوقه وأسببه بالإضسافة ألى الاسسبه المسابقة عنان الطعنين والحسالة هدده يكونا غير مستندين لاساس سسليم من القساتون مها يقسين وغضيهما .

(الطعنان ١٧٢٨ و ١٧٢٦ لسبنة ٢٨ ق - جاسة ٢٣/٣/١٨٨٠)

قاعِسدة رقسم (١٤٥)

وهبوب التفرقة في تصديد آثار حسكم الافساء الذي يصسدم تمقيسا على القبرارات التاديبيسة وبدين الفياء القبرار لافتقسباد السبيب الوفسوعي الذي يصبيله على المسيحة لإنتفاء المفاقية في حسق المسلمل لصدم صحتها أو لأن الواقصة المسيحية المسلمل بفسرض وقوعها لا تتسكل ذنبا أداريا وبين الفساء القبرار لميب في الشسكل أو الاجسراءات أو تجساوز في الافتصساس سد في المسالة الإولى تسكن المحكيبة قد حبيب عبد السزاع وقضت في قدوة المشقشة المسلمة في الوقسة في الوقسة في الوقسة في الوقسة في الوقسة المسلمة القبرار مصرارات المسلمة القبرار مصرارات المسلمة القبرار مصرارات المسلمة القبرار مصرارات المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة في الوقسة المسلمة المسلم

الإنساء بها لا يسبوغ لجهية الإدارة البينتان النظير ون هيديد أيد المهقع والا كان ذلك انتهاكا لحجية المهيم سفى الجهالة التليبية فإن المحكمة لا تنطيرى الى مراجعة الساوك الصابل من جسيد وانسا المحكمة لا تنطيرى الى مراجعة القرار من حيث التسكل الذي ينطبه القسادن أو الاجهارات التى أوجه ترسيها أو سلطة المختسسة. بيميون أسبطت التله التنفية لا يخل يجي السيطات التلابيبة في مهارسة سيطانها من جسيد تنفيية المحتمى المسلمة المحتم بعدد تنفيية القيارا مع شبيطة مين عيدون شبيكانة والصداره على الوجهة الله ي ينطابه القيادن و

ولخِص الجكم :

انه شد بات مسلما به ضرورة التبرقة في تجديد آثار حكم الالفاء الذى يصدر تعقيبا على القدرارات الادارية ويصبغة خاصة القسرارات التأديبية _ ويسين الفساء القسرار لافتقسساده السسسب الموضوعي الذي يحمله على الصحة لانتفاء المخالفسة في حبق العسابل لعسدم مسحتها ، أو لأن الواقعسة المنسسوية اليسه بفسرض وقوعها لا تشكل ننبا اداريا بمسوغ للمسلطات التأديبية التدخل لتوقيع المقاب محل حكم الالفاء ، وبين الفاء القارار لعيب مى الشكل او الاجراءات او تجاوز في الاختصاص ، ففي الحسالة الأولى تكون المحكمة قد حسسمت النسزاع وتضت في تسوة الحتيقسة القانونية مى الوقائع المسدوبة الى العدامل وتنضمنها القسرار محله الالفاء ، بما لا يسوغ معه للجهة الادارية استئناف الفظر من جسديد في الوقائع المسار اليها والا كان ذلك انتهاكا لحجية الحكم المستكور ؛ اما في الحسالة الثانيسة عان المحكمسة لا تتطسرق الي مراجع سنة سيلوك العيامل من جيديد وانها هي تفصيل مي مدى سيلامة الترار من حيث الشكل الدي يتطلب القسانون أو الإجسراءات التي أوجب ترسمها أو سططة المختصة باصداره ، ومن ثم مان القضاء بالغاء الترار لسبب من هذه الأسباب لا تجل بحق السطبات التأدييسة.

العي مماردسة مسلطتها من جديد تنتيدًا لمتنفى الحسكم - عملي .الوجه التاتوني المصحيح بعد تنقيسة القسرار مما شسابه من عيوب شممكلية واصمداره على الوجمه الذي يتطلبم القماتون ، فماذا كان الشابت من الأوراق مي خصوصية هذا النزاع أن المحكمة التاديبية بالاسكندرية سسبق لها أن قضت بالفساء التسرار رقسم ١٧٣ لمسنة ١٩٧٩ ، والتساضي بمجازاة المطعسون ضده بخصم عشرة ايام من أجسرة استفادا الى قصور شماب التحقيقات التي اجريت بشانه وهي عمدم مسماع شساهدى الاتبسات الوحيدين وهما مدير عسام الهيئسسة ومدير غسرع الهيئسة بالاسسكندرية ، وتنفيذا المتنفى الحسكم أعفت الجهسة الادارية كل ائسر للقسرار المسفكور واعلامت التحقيسق لاسستكمال اقسوال شهود الاتبات وغيرهم من الشهود الاخرين على الوجسه السذى يسمح باجلاء الحتيقة في نتديرها ثم استدرت ترارها الجديد رقهم ٣٩٨ لمسنة ١٩٧٩ بمجسازاة الطعسون ضده بخصه خمسسة ايسلم من راتبسه عمسا كان يسسوغ للمحكمسة أن توصد الإسواب في وجعه الهيئعة الطاعفة عي ممارسية سيطتها التاديبية عطم، العساملين لديهسا فيهسا فرط من احدهب من مخالفات بمتسونة أن غرار الجسزاء تد مسدر بأن وقائع سبق أن فمسلت المحكسة في شسأنها وهي بصدد بحث التسرار رتم ١٧٣ لسينة ١٩٧٩ غليس صحيحا أن المحكيسة قد قصيطت في الوقسائع التي تضيينها القسرار المذكور وانهسا اقتصر قضاءها على بحث مدى سلامة الاجسراءات التي صدر في نطاتها القرار الشمار البه وانتهى من ذلك الى الفاء هذا الأشر نقتصر حجيـة الحكم دون أن يجـاوزه الى غل يد السـاطات التاديبيـة في ممارسة اختصاصاتها الذي خولها القانون اياه ، غلهاده السلطات أن تعيد التحقيق وتستكمل الإجسراءات وتصدر القرار التاديبي على وجسهه المسجيع دون ان تحل ذلك بحجيسة الحسكم الشار اليسه ، او بعنسع المحكمسة التي يرنسع اليهسا الطعن القسرار التأديبي الجديد من ولاية التمقيب عليه دون التقيد بحكمها السابق فتناوله الوقائع الذي استند اليها القرار للتأكد من صحتها وسلامة

بكهها التساونى ، ما لم يؤدى صرور الزمن على هذه الوتسائع الي المسدال سبتار الفقيادم الملغ من اسبتانك النظر فيها واذ ذهبت المحكسة غير هذا المددهب والمتسرت على أن التحقيق اللاحق على صدور الحسكم قد انشسا طرفا جسودا انعطف أشير على المسلمي وهيو المسرية على حمد قولها بي من جسائز ، مع أن المسلم به أن أجسراءات التحقيدي لا تصدو أن تسكن أجسراءات كالمسخة عن الوقسائع السلبية والذي لم تنظيرة الها المحكسة من قبيل لمسحم استكمال التحقيدي لاركانه وضيمائته به فاتها تسكون اخطات في تأويل القسانون وتطبيقه ، وأوردت حكمها ووارد الطعن فيه بالالفياء ،

ومن هيث أنه تبين من الاطلاع على القدرار رقدم ٢٩٨ استة.

المام من راتبه أنه قد قدام حسبها يبسين في ديبلجنسه عسلي

المام من راتبه أنه قد قدام حسبها يبسين في ديبلجنسه عسلي

المام المتنف التحقيق الته على على المحدون خسده بالتعدي

على صدير عام الهيئة بالفاظ جارحة وقد اكدت مضمون القدرار

هذا المعنى حيث ورد نصمه كالتالي ﴿ مجسازاة الكاتب

المصين على الدرجة النامنة بخصيم خمسة أيام من راتبه لمله

بناريخ ٥/-١٩٧١ بالسبه بالفاظ جارحة » ومن ثم يسكون قسدار

الموسون فيه قدد المستند الي واقعة واحدة هي اعتداء المطهون خيسه على رئيسه بالقاط جارحة هي اعتداء المطهون خيسة على رئيسه بالقاط جارحة هي اعتداء المطهون

ومن حيث آن هدده الواقعة التي استند اليها القسرار الذكور قد.
شنت عي حق المطعون ضده شدونا فنيا باقسراره وشدهادة جيدع
زبلانه من العالملين ، بأنه الذكور قد وجده الي رئيس الهيئة عبارة
« انت اللي مستين كلب وسستين حيدوان ، ، » وان كان قد عبارة
توجيده هدده العبارات الجارحة الى أنه قد وجهها الى رئيسده ردا
على العبارات الجارحة التي وجهها اليه صدير ضرع الهيئة ، وقدد
اكد هدده الواقعة كل من ، ، ، ، ، ، و ، ، ، ، و ، ، ، ، ، ، و ، ، ، ، ، و العمامانين
و ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، وسلاء المطعدون ضدده العمامانية .

ومن حيث أنه لا مراء غي التهم ما وجهه الطعمون متنده منتن عبنمارات جارحة الى رئيس يتسوم على مسة الجهسات الذي يعمسل ميسه انتك يشكل فنبنا اداريا يسوغ للجهسة الادارية التسدخل لتوقيسغ التجنزاء علينه ، ولا يكفى الطعنون ضده للنفاع عن واقعمة الادعاء بأن ما وقسم منسه قد جساء دفاعا عمسا وجسه اليسه من اعتسداء مسن السنشيد مدير قرع الميئسة ، لا يسسوغ ذلك اذ أن تجساوز الرئيس لحدود متساطته في التوجيسه ٤ لا ييسرر للمسامل أن يخسرج على مقتضى الواجب الوظفينةي مما يحكب عليه من طاعة للرؤساء وتوقير لهم ، ما دام الدغاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له سنبله المسروقة لمي التانون وليس من بينها السرد على الرؤساء بما يهدر كرامتهم ويقل ون هبتهم التي تعبد استامنا لحيين سبير العميل بالمرفق وكنان في متدور الطعون ضده أن صح ما يدعيه أن يتوجه بشبكواه الى الرئيس الإعلى للهيئة أو يدعواه الى القضاء أن كان للذلك مقتضي وليس من المتسول في نطاق الوظيفة العامة أن يتعدى كل عاسل على رئيسه بدعوى الأخذ بالنشار أو النفاع عن النفس والا أصبح الأمر فوضى لا يصسلح عليها حال المرفق ، وكل أوائك آية على أن ما فرط من المطمئون ضده _ أيا كان البناءث علينه _ شنكل مخالفنية تأديبية تسوغ للسلطة التأديبية المختصمة توتيم الجزاء عليمه للغاية التي اتبعاه الشارع نيه وهي حسن سبير المرافق المامة واعسادة الاسسنقرار الى ما يوجسه التسرتيب رئاسي بالمسرفق من احترام الرؤسساء وتوقيرهم تحقيقها لمسلحة المهسل ومن ثم فان القسرار رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ الندى كان مطروحا على المحكسة التلاييسة تسد قشام غلى المساس منسانيم من القسائون خمشينا من الالقساء ويسكون الخسكم الطمسون فيضة أذ تقفى بالششائه تتند أخطسا في تأويل الشباتون وتظبيفية وتضنين الفنناؤة و

(طعنان ۲۲ و ۹۵ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۵/۱/۱۸۱)

:-

يشترط للطمن في التنزارات الادارية التأديبية أن يكون مرجع الطمن بحسب المادة ١٠ من قائون مجلس السدولة عسدم الاختمنسانس و عيب في الشكل أو مخالفة القدوانين أو اللوائح أو الخطائي تطبيقها أو تأويلها ، أو أمساغة أمنيتهمان المساطة ، أما تنسلسه الجهزاء مع الخطأ الدذي إناه العمليل ، فهدو - في نظر بعمض الفقهاء - د، محمد مصطفى حسين - مقالته السابقة ص 100 وما بعدها - يفسرج عن مجال الرتابة القانونية ويدخل في مجال السلطة التقديرية لجهة الادارة ، وقد أرادت المحكمة الادارة المايا بنظرية الفاو رقابة هذا التساسب مسواء في مسادد الاحسكام الناديية أو القرارات التاديية ، ولكن رقابة تناسب الجزاء الموقع من جهة أدارية - في نظر هو إذا الفقهاء - لا يجد لمه مسندا من القانون متى كان قدرار الجزاء برئيا من عيب الانصراف بالمسلطة .

عاولا ... لا يمكن التسميليم بتكسرة مخالفتة القسانون لأن ألفستانون الاداري لم يصنف الجسرائم الادارية ولم يفسرد المقسوبات التأديبيسة .

وثانيا - لأن النظام الناديني في مصر يرفض هذه الرتابة ، علت د امتاباط الشرع سالها من تساطط الادارة حين قصر حق الجهاة الادارية على بعض المتاويات البساطة وتسرك أمر توتياع الجزاءات الخطاع والجماعية للمصاكم التلايياة .

الفـــرع الرابـــع لحــــكام عابــــة ومقـــوعة لولا ــ ولاية القــاديب ومــدى جــواز القفــويض فيهــا

قاعسدة رقسم (۱(۱))

: المسيدا :

ولخص الحكم:

ان ولاية التاديب لا تبلكها مسوى الهيشة التي تلطها المشرع بهذا الاختصاص في الشسكل السذى حدده لما في ذلك مسن ضاحاتات تسدر انها لا تتحقق الا بهذه الأوضاع .

(طعنی ۱۹۷۶ لسنة ۲ ق ، ۷۳۳ لسنة ۷ ق ... جلسة ۲۷/۱۰/۱ ۱۹۹۲)

قاعسدة رقسم (۱٤٧)

البسدا :

لا يجسوز لمسن كانت له سساطة تلايب معينسة ان يفسوض غسيره في مزاولتهسسا ه

ملخص الفتوى :

ان القساعدة العسامة في نطساق القسانون الخساص ان من يمسلك

التصرف بنفسسه يعلك أن يوكل فيسه غسيره أما في نطباق القساقون العلم فالأمر يفتلف فأن المسوطف لا يعلك توكيسل غسيره في القيسلم بالأهمسال الموكسولة اليسه وما ذلك الا لأن هسفه الأهمسال ليست اعمساله الخاصة بل هي اعمسال السنولة وقد عينت القسوانين واللسوائح المسسلطات المختصسة بهسا ونظمت طريقسة آدائهها م

ولفك غان الاتابة في القسانون الاداري لا تجسوز الاحيث ينص القسانون عسلى جوازها غاذا اجسازها القسانون غانها لا تجسوز الاحيث ينص القسانون على جواز انابتها .

وبالرجوع الى الأوابر المليسة التطقسة بتسافيب المسوظفين يتبين ان الاسر العسالى المسافر في جارس 19.1 بنس على أن ارؤمسساء المسالح الحسكم بالاتسذار وبتطبع الماهيسة مسدة لا تجساوز خمسسة عشر يسوما وام يسرد في هسذا الاسر ولا في غسيره ما يجيسز التلويض في هسذا الاختصساص ومسؤدي ذلك أن رئيس المسلحة هسسو المختص وحسده بتوتيسع المقسوبتين المسابق ذكرها غلا يجسوز له أن ينسزل عن اختصساصه كسله أو بعشسه أو أن ينيب عنسه غسيره غيسه .

ولما كان الوزير يعتبر رئيس مصلحة بالنسبة الى الوظفين المنين لا يتبعدون مصلحة ذات كيسان وسنتقل غلا يجدوز له حربهذه المسابة — أن يفسوض وكيسل السوزارة أو مسكرتيرها المسلم في اختصاصه التدويي الدي خدوله لسه القسانون .

(غنوی ۲۷۱ سے غی ۱۹۵۱/۱/۷)

قاعسدة رقسم (۱٤٨)

السيدا:

اذا ناط القيانون بسيطة معينة اختصياصا ما فلا يجوز لهما ان تنزل عنه او تضوض فيه الا اذا اجباز لهما القيانون ذلك مـ

(18 - 37)

القبراني رقيم 11 أيسبنة 1971 بنظيام المسابلين بالقياساع المسلم المسابلين بالقياساع المسلم المسلم كان يوقيد والمسلم كان يوقيد المسلم كان يوقيد المسلم المسابلين المسابلين المسلم المسلم المسلمات المسلم المسلمة المسلمة المسلمة أمان وقات منت شاغلي الوظائف المليا المسلمة أمسيلة في توقيع المسابلات المسلمة ا

ملخص الفتوي

المبادة ٤٩ من القساتون رتم ٣١ المسنة ١٩٧١ بنظام المسالين هانقطساع العسام كانت تنص عسلى أن : « يسكون توقيسع الجسزاءات التاديوسة المبنسة في المسادة السابقة وكيفيسة النظام منها أو الطعسن فيها وقتا لما يساني :

اولا ب بالنسبة لجسزاءات الانذار اى الخصسم من المسرتب او الوقف عن المهسل مع صرف نصف المسرتب او الحسرمان من المسلاوات او تأجيسل موعسد اسم تحقاتها .

١ ــ تـــكون لرئيس مجلس الإدارة او من يقوضـــه ســـلطة توقيعها
 على المـــلهلين شـــاغلى الوظائف من المــــتويين الثالث والثانى . . . » .

وان المسادة ٨٣ من القيمانين رقم ٨٤ لمسسنة ١٩٧٨ بنظسمام المسلمانين بالقطاع المسام الجسميد المعسول به اعتبارا مسن ١٩٧٨/٧/١ تنص على ان : « يضمع مجلس الادارة لاتحمة تتفسمين جميسع المبواع المخالفات والجزاءات المتررة لها» .

وان المادة ٨٤ من هذا القانون تنص على ان : « يسكون الاختصاص مى توقيع الجمز اءات - التاديبية كها يلى : .] مد المساغلي الرطائب العليب الله ي حسدود الحتصب احدة وقيم وحسراء الاستخار الانتجاب الله والمساغة المناسبة المناس

ويستفاد من هذه النصسوص أن المشرع حدد السساطة التابيب الذي تباك توتيع الجسزاءات على العساطين بالقطساع العسام على مسيل الحصر وخول مجلس الادارة مساطة وضمع الشمة تتشاول السواع المخالفات والجسزاءات المتسرة لكل ونها وينها كان يجيز لرئيس مجلس الادارة في التسانون رقم 11 لسمنة (١٩٧) التمويش في توقيع الجسزاءات مسكت عن ذلك في التسانون الجدد وتم 140 المشاقة المعلمة المسلمة السيلة المسلمة السيلة المسلمة السيلة المسلمة السيلة المسلمة المسلمة السيلة المسلمة المسلمة السيلة المسلمة المسلمة

واذا كان من الإسور السلبة أنه أذا نساط التسانون بمسلطة معينة اختصاصه ما غملا بجوز لها أن تشرق عنه أو تغموض غيبيه إلا أذا لجاز لها التسانون ذلك وعلى هذا غلا يضوز التضويض في توتيسع الهزاجات بعد العبسل باجسكام التسانون رقم ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ - السفى الغني التسانون العسماني رقسم ٦١ لسسنة ١٩٧١ ، ولم يجسز التفسويقي في اختصساس توتيسع المسرز أدات .

ولا يسبوغ القدول يتفسسر النصدوس على نجدو يتقبقه من طبيعية الشركات باعتيسارها من اشسخاص القسان الخاص ٤ القدم حا دام الشرع تسه تبضيل وقن الاحسكام الخاصسة يتوتيس الجيزاعات وصنعد المسلطات التى تبلك توقيعها دون أن تجيسز التقسويض كيسا: كان العسال في القسانون المسابق فقه يجب الانسزام بالنمسوص التي. اوردها في القسانون الجسسديد .

لقلك انتهى راى الجمعية المبويية الى عدم جواز النس في التحصة الجيزادات على مسلطة اخرى لتوتيسع الجيزادات على حسائه المسموس عليها في التسانون وعدم جواز التعويش في اختصاص توتيمها .

. (ملت ۲۸/۲/۲۶۲ - جلسة ۱۱/۱۱/۱۷۲۱)

قاعسدة رقسم (۱٤٩)

: Iu.....41

التضويض الصادر من الوزير ارؤساء الفسروع في مسائرة التخصيصات المسالح التخصيصات التحييبة التي لوكيسل السوزارة أو ارؤسساء المسالح بالتمسية السونانين والمستخدين الفاقسمين السائون نظام موظفي المسونة — التصيير التحيير المدل. والمسيمة التي نثار بصيدد بطائن هذا التفويض — لا مدل.

يلفس اقتام :

تقا جسار أن يقسال ببطسلان التسرار الذي يصدر مسن الوزير بقد ويش رؤوساء الفسروع في الاختمساصات التلابيبة المسوطة بوكيل الوزارة أو مسدير المسلحة بالنسسبة الى كل الموظفسين الداخلسين في الهيئة والمستخدين الخارجين عن الهيئة الذين بخضسون جبيسا لاحسام التساون رقم ١٦٠ المسنة ١٩٥١، علن هسذا التسول لا يصدق. بالتسمية العبال ٤ ذلك أن التسود السواردة في التساون رقسم ١٣٠ المستة ١٩٥١ والتي تسد تحسول دون أمسكان تقسويض رؤمساء الفروع في ميسائرة الاختمسامات التادييسة التي لوكيل الوزارة أو لرؤمساء القروع والتي المنحت المسلاء والتي المحدورا اسسنادها إلى وكيل الوزارة كيل الوزارة كيلان الوزارة كيلان الوزارة كيلان الوزارة كيل الوزارة كيلان الوزار

الساعد دون من عداه فيها يفتص بالوظفين والسنفعيين التهين ينطبق عليهم هذا التفون — هذه التيسود لا تصدق على العصال لمدم سريان أدكام القائون الشار اليسه في حقهم -

وبن نسم اذا امسدر وزير الموامسات ترارا بتصويض رؤمساء النسروع بممسلحة المسكك الحديدية في اختمساسات مسدير علم تلك المسلحة بالنسسية للعبسال ، واسستنادا البسه امسدر معتش عسام الحسركة والبغسات تسرارا بتوتيسع جزاء تأديبي على اهسد العسال يتساخير مسلاوته مسدة معينسة ، فان الجسزاء الذكور يسكون قسقصسور مين بهسلكة تادونا في حسدود اختمساساته .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣ / ١٩٥٥)

اللها ب القدرار الساليين قدرار اداري. - اللها ب القدرار الساليين قدرار اداري

قامىرة رقيم (١٥٠).

4

ما يصبدر من المسلطات التلابيب منة مرارات في شبسان المستقدات المساود ا

يلخص الحكم :

ان ما يصدر من السلطات التلاييبة من تسرارات غى شان المحوظة المعربين تعتبر بحسب التكييف السسليم الذى أخذت بسه قسواتين مجلس الحدلة المتعتبة من التسرارات الادارية وذلك فيما عدا الاحكم الذى تصدر من المحاكم التاديبية التى احسبغ عليها التانون وقسم ١١٧ مسنة ١٩٥٨ وصف المحاكم كما تضسمن النص في كشير من مواده على أن ما تصدره احكام لا ترارات ادارية سوون شم غلا وجه الاتجساء الى معليم التبييز بين التسرار الادارى والمهل التنسائي ساتصوف على طبيعة ما تصدره تلك ألمصاكم اذ محل الانتباء الى .

(طعن ١٦٩ اسنة ١١ ق ـ جاسة ١٦٩/٤/٣٠)

قاعسدة رقسم (١٥١)

البسيدا :

جـزاء تأديني ــ قـرار اداري وايس حكهــا قفـــاثيا ــ عقوبتــا القــقار والقمــم من الــرت لــدة لا تجــاوز خمســة عشر يــوما ـــ طُسرار والبحل الوزارة او رئيس المستلفة نهسائى - المصمود بنهائيسة المسادة الدارينة المسادة الدارينة المساداء الدارينة المساداء ال

ملفس للفتوى :

ان القسرار الذي بصدر من رئيس المسلحة بتوتيسم جزاء تأديبي عسلى أحسد مرموسسيه في الحسدود المقسررة فالونا هو في حتيقتسه قران ادارى بحت من حيث شسكله وموضوعه وليست له اية مسفة تضيسانية ، اذ التسرار التضائي هو الدذي تمسدره المحكيسة المقتصبة بينتفي وظيفتها القضائية ، ويحسم على اسماس قاعدة تقونية خصومة تضائية تقسوم بين خصيبين وتتعلق بمركز تلفوني خسام أو عيام 4 ولا ينشىء مشيل هدذا القسرار مركزا فاتونيسا جديدا ، بل يقسرر غير تسوة الحتيتسة القاتونية وجود حق أو عسدم وجسوده ، ويسكون القرار؛ قضيائيا بتى اشتمل على هدده الغصيناتس والرعصدر بسن هيئسة لا تنسكون بن عنساس قضائية وأنيسا أسسنبت البهتا ستاطة تشائية استنتائية للفصيل فيهيا نيط بهسا بن خمصوبات ولا يمكن أن تتسوافن هــذه الخمــائس في القـرار التلايبي الذي يمسحر من رئيس الفناعة ؟ اذ همو لا يحسم خصومة تضائية بين طرنسين متنسسارهين عساير استاس قاعدة قاتونيسة ، وأنها هو ينشىء حالة بصديدة في كسق من مسدر عليسه بمقتضى المسططة الادارية المسامة طبقسا للقسوالين و اللوائح ويتذخ مصفة تنهيخية ، ولو تيال بقدي ذلك إنا جاز الجهدة الإدارة ، وهي طنزف في النبزاع ، أن تبكون مناضبها في الوقت ذاته . اما قسول بأن الأوامسر العاليسة التي صحدرت في شسأن تأقيب الموالقين لم ترسم طريقا معينا التطلم من الجرزاءات التي يوتعهما رؤسساء المسالح وتسمير مسلك الشرع في هسدا الشسان بأنه تصد أن تكونا التسرارات المسادرة بها تطعية مستفلقا عليها باب الطعنان الاداري ، علا يحسد له مستدا من النسواعد المستامة المسلم بها مي منتسة التساتون الادارى ، والأولى أن يقسل أن المشرع أراد لهسده القسر ازأت أن تسكون . بتنسابة قزارات اذارية عادية تخضيح النسواعة السخفية والتناسام ؟

ولذلك أغسل وضع نظام خاص للتظام بنهسا كما غسل في شسان التسرارات التي تصدر من مجالس التلديب ، ولا يستساغ التسول بأن المشرع عبد الى اغساق بفي الطعن الأدارى غلى قسرارات التاديب التي تعصد من رؤسساء المسالح على مرءوسيهم دون أن يسكن هؤلاء الاخيرون بطسريق أو باخسر من اسسماع شكواهم الى رؤسساتهم بسن ظلم وقسع عليهسم ، ورغم ما قد تتكشف عند تلك التسرارات من تحيف أو مخالفة القسادن .

ولا حجسة فيمسا يقسال من أن قاتسون نظسام موظفى السدولة رتم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ جساء مؤيدا للراي القسط بأن القسرار تأديبي الذي يمسدر من رئيس المسلحة هو بمشابة تسرار تضسائي ، اذ نص عي المسلاة ٨٥ منسه على أن « لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة كسل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانهذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خسسة عشر يوما عن السنة الواحدة ، ويكون شبراره مى ذلك مسببا ونهائيا » - لا هجة مى ذلك ، لأن النهائية الني نصت عليها السادة المنكورة لا تعنى الا أن القسرار التأديبي المسار البه يحسدث أنسره مباشرة دون حاجسة الى اعتمساد أو نصديق مسن مسلطة ادارية اعسلى ، ولم يتصد منها اغسلاق بلب الطعن الادارى عليسه . ويؤيد مسواب هذا النظر ما ورد عي المادة الثانية عشرة من القسانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشسأن تنظيم مجلس السنولة ، إذ نصت على أنه لا تتبسل الطلبسات المتسدية رأسا بالفساء القسرارات النهائيسة للمسلطات التأديبية ، عدا ما كان منهسا مسادرا من محسالس تأديبية ، قبل التظهم منها الى الهيئهات الادارية التي امسدرتها وانتظار المواعيسد المقررة البت مي التظلم . ومعنى ذلك أن القسرارات التأديبية التي تصدر من غير مجالس التأديب تخضع لتصواعد التظلم ، وبالنسالي لقواعد السحب ، اذ لا بجدي التظمام الا اذا كمان في مكنسة التظم اليهما مسحب القسرار المنظمام منه او تعميله . ولا محسل للقسول بأن القسانون المستكور قد استحدث حكسا جسديدا في هـ ذا الشان ، بل انه انه سـ محسب عن قصد الشارع منظم اجسراءات الطمن القضائي في القسرارات التاديبيسة المسادرة سن رؤسساء المسالح على اسساس طبيعة هذه القسرارات في ضيوء احكام القسوانين التي نظبتها ، لهدذا علن القسرارات التلابيسة المسلارة من وكسلاء الوزارات ورؤسساء المسالح تخضسع لقسواعد المسسحب ، وبانساني يجسوز التناسلم منهسا .

(عنوی ۱۹۳ ـــ غی ۱۱/۱/۵۵/۱)

قاعسدة رقسم (101)

المسطا:

مناط النصرقة بين القسرار القضائى والقسرار التصاديي هسو الذي الموضوع الدنى يصدر فيه القسرار _ القرار القضائي هسو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويصدم على اسساس عاصدة قانونية خصومة قضائية تقسوم بين طرفدين متسازعين تتعلق بمسركز قانونيا جنيدا _ اعتبار القسرار قضائيا منى نوافسرت له هسته الخصسائي ولو مسدر مسن القسرار القسادي كماى قسرار ادارى الا يحسسم خصومة قضائية على اسساس قاعدة قانونية ، واتها هو بنشىء حسالة جسديدة في حسق من صدر عليه حسدور القسرار التادييي من هيئمة تتسكون كلها او بعضها من قضساة لا يفسي من هيئمة تتسكون كلها او بعضها من قضساة لا يفسي من طبيعته ،

يلفص الحكم :

ان القسرار التفسيقي هو السذي تصدره المحكسة بمتنفي وظيفتها التفسيق ويصمسم على اساس تاصدة تقوفيسة خصصومة تفسيقية تقوم بين خصصين تتعلق بمسركز تقوني خاص او علم ، ولا ينشيء القسرار التفسيقي مركزا تقونيسا جسديدا وانها يقسرر في قوة الحقيقسة القانونية وجسود حتى أو عسدم وجسوده ، فيعتبسر عنوان الحقيقسة فيها تضي بسه منى حساز قوة الشيء المقضى به ، ويسكون القسرار تفسيقيا متى تسوافرت من هيئة لا تتسكون من تفسياة وانهسا المهسا مسلطة تفسية السنائية المفسيل فيها نيسط بهما من

خصصوبات ، وعلى العسكس بن خلسك عان القسرار التلايين لا يهسسم خصصونة تضافية بين طرفين بغنساز عبن على اسمسان تاجه قاتونيسية تتمساق ببركز قانسوني خاس أو عسام ، وانهما هو ينشي وحصالة بحسودة في حق من صدر عليه ، شأنه في ذلك شسأن القرار الادارى ، ولو صدر القسرار التساديين من هيسة تتسكون كنها أو أغلبها حسن تفساة ، اذ العبرة كما سسك القسول هو بالموضوع الذي صسدر فيه القسرار ، فيا دام هذا الموضوع اداريا كالتلايب منسلا ، فالقسرارات التي تصدر فيه تكون بحكم اللنووم ادارية ، ولا تزايلها هده المساقة لسكون في حق موظفيها من كلب الماكم في حق موظفيها من كلب الماكم في حق موظفيها من كلب المداكم في حق موظفيها من كلب الديبيسة التي يوقعها رؤساء المداكم في حق موظفيها من كلب قد تعتبر قسرارات تاديبيسة .

(طعني ٢١ لسبة ٢ ق _ جاسة ٢١/٤/١٩١)

(نفس المطفى علمون السنة اق ، ٣ ، ق ، ٨ لسمة ٢ ق ٨ ٤ ٢ ٣٢ لسنة ٣ ق منجلسة ٢٩٩٠/١٩٢١)

قاعمىدة رقسم (107)

المِستدا "

نهائيسة القسرار الادارى نتحقق ببجسرد مسدوره مهن يسلكه سد
لا تتحقق الا اذا قصد مصدر القسرار تحقيق اثره القسانوني ببجسرد
مسدوره سعدم توافر هسذا القصد بجمسله بهشسابة اقتسسراج
لا يتسرت عليسه الآثر القسانوني القسرار الادارى القهسائي سيشسال سيسرار القمسم من مرقب المسافية العسادر من وكسل معير عسام هيئسة
الخراضسات المساكية في نقسل قسرار وزير الواصسالات
رقسم ١٠٥٣ قسسنة ١٩٥٩ سيوسوب عرض تتبجسة تصرف الهيئسة في
المحقيدي في المخافسات الماليسة على الوزير سعسو قسرار نهسائي ساسساس نفسات الماليسة على الوزير سعسو قسرار نهسائي ساسساس نفسات المحتورة من الوزير م

ملخص الحكم :

اذا كان الشابت أن تبرار الجُمسُم من مرتب المدعى المسادر من وكيل الدير العام لهيئة المواصلات السلكية واللاسسلكية بتساريخ ٢٣ من يونيه سنة . ١٩٦٠ قد مسدر في ظل قرار وزير الوامسلات رقم ١٠٥٢ لسينة ١٩٥٩ الصادر بتنساريخ ١٤ من مارس سينة ١٩٥٩. والدي قضى بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في أوراق التحقيق في المخالف المالية على الوزير ، وقد عسرض فعد السرار الخصم على الوزير بتاريخ ١٩ من بوليه سنة ١٩٦٠ بالتطبيسي القسوار الوزارى المسار اليه غلم يوافق عليمه الوزير ولغز بالعضطان استراءات مصل المدعى من خدمة ، قان المستقاد من هذا الوضع الدي مسدر في ظله قرار الخصيم أن وكيل المدير العام لم يتمسقه فين اعتدر قرار الخصيم أن يتحتق له أشره التسانوني قبل العيرض على. الوزير ، ومن ثم لم تلحق التهاثية بمجرد صدوره أذ ليس يكفى لتوافر النهائيسة للقسرار الادارى بمجسره مسدوره أن يسكون مسادرا ممسن يملكه . بل ينبغي أن بقصد الذي يملك أصداره تحتيق أشره الثانوني بمجسرد مسدوره والاكان بمشابة أتتسراح لا يشسرتب طيسه الأسسر التانيني للترار الاداري النهائي .

(طعن ١٠٧٩ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١١٠٧١)

٠. ش

ثالثا ــ مسدى جبواز سسحبه القسرار التسادييي

قاعسدة رقسم (١٥٤)

المنسطة:

مُسرار تلايين ــ يعتبسر مُسرارا اداريا ــ جسوارُ مستحبه وتعيله والمُسالة والتطلم منسه •

ملخص القنوى :

ان القرارات التأديبة التي تمسدر من وكلاء الوزارات ورؤسساء المسلح ان هي الا قسرارات ادارية بحتة ، تخمسع لمسا تخمسع لم المسائر القسرارات الادارية المسائية ، من حيث جواز سسحبها وتعديلها والفائها ، ومن حيث جسواز التظام الاداري منها .

(غنوی ۱۷۳ — غی ۱۹/۱/۱۵)

قاعسدة رقسم (١٥٥)

تعــدنل المقــوبة التكييبــة هو حقيقته سسحب للجــزاء السسابل توقيعــه عـــلى العـــابل ــ يتــرتب على نلـــك ان يرنــد اثــر التعــديل الى تاريــخ عـــدور قــرار الجــزاء الإول .

ملخص الحكم :

ان النابت من الأوراق ان المسدعى قد جوزى فى ٢٦ من ديسسمبر مسمنة ١٩٦٢ بخصسم خيسة عشر يوما من راتبسه ، وقد أجسرت الجهة الادارية حركة ترقيسات الى الدرجة الرابعسة فى سفة ١٩٦٣ وكلت التعيية المدعى تسمع بترقيته الى تلك الدرجة الا انه لما كان من غير الجمائز
ترقيت الخونا لمدم انقضاء المدة التى يبنع ترقيت خلالها بسبيم
توقيع الجمازء السالف الذكر عليه عقد هجمازت له الادارة درجة لمدة.
مسنة طبقا لنص المادة ١٠٠٤ من القسانون رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ، ثم،
عسدل الجمازاء الى ثلاثة أيام غطونقال الى الهيئة العابة للامسلاح.
الزراعى في ٣١ من أغسمطس سنة ١٩٦٣ ، ورتى الى الدرجة الرابعسة.
بعدد مرور ثلاثة التسهر على نقله .

ومن حيث أن تعديل الجرزاء الذي وقدع على المدعى وهدو ثلاثة السلم هو في حقيقته مسحب للجزاء السلبق الوقع عليه في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ومن ثم يرتد اثر هذا التعديل بأثر رجمى الى تاريخ مسدو قرار الجرزاء الأول ، وبذلك يستحق الترقية وجروبا الى الدرجة الرابعة بعد ثلاثة اشسهر من تلريخ زوال المقع من الترقيبة أي اعتبارا من ٢٦ من مارس سسنة ١٩٦٣ ، وليس من التداريخ الدذي رقى فيه غملا ، وأذ أخد الحديم المطعون فيه بهدذا النظر يدكون قد جماء متقتا مع أحكام القانون ويكون اللمن عليه غير قائم عملي مسند مسحيح من التسانون متعينا وغضه مع الرزام الجهة الادارية.

(طعن ٦٩٦ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ٦٩٦/١/١٩٧)

قارن في هذا القام مداف ۱۷۸/۲/۸۱ بجلسسة ما المدورية المدورية المدورية المدورية المدورية المدورية المدورية المدورية المدورية المديرية المدورية المديرية المديرة ضد المدلم المديرية المدي

المحكسة هو ليضها حكم منشىء المعتسوية وليس مقورا لهها ، وباتسالي أ يصرى من تاريخ مسدوره ولا يرتد اثره الى تاريخ مسدور الحكم الطهيبون هيسه ، ومن ثم تحسب مند المور المتسررة من تاريخ مسدور حكم المحكية (لادارية المليسا ، وهسكذا ببين وجسه الاختسالاء بسين الاثر القساتوني المتسرتيا على يُصديل الهزاء التابيبي بتسرار اداري الذي يعتبسر بهذابة مسحديا للجسزاء السابق توقيصه ويرتد اثره الى تاريخ مسدور تسرار المجسزاء الاول وبين الائسر التساتوني المترتب على تعسيل الجسزاء التساديبي بحكم من المحكسة الادارية العليسا المذي يعتبسر منشسسا المعتبسودة ،

قاعسدة رقسم (١٥٦)

البـــــا :

ان قواعد القداون الادارى الخاصة بسسحب القسدارات الادارية وتعليلها لا تسرى في شسان الجدزادات التلبيسية التي بني مسدرت في حدود الافتصافي لم يجسز سسحبها أو تعليلها .

ملخص الفتوى :

ان الأمسر المسلى المسادر في ٢٣ مارس سسسنة ١٩٠١ ينص في المسادة الأولى على ان العقسوبات التأديبيسة التي يجسوز العسكم بهسا على المؤتلسين والمستخدين في المسالح المكيسة هي :

ثانيا - قطع الماهيسة مسدة لا تتجساوز شمسهرا واحسدا .

ثالثا ... التوتيف مع الحرمان من الماهبة لدة لا تتجاوز ثلاثة شمهور.

رابعا ــ التنسزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنتيص الماهية مع اليتساء الوظيفة أو الدرجة . هابسها ب الرقت بسدون الحسرمان مسن المساش .

ثم نص في المسادة الثانية منسه على أن ارؤسساء المسالح الصكم بالانسذار وقطاح الماهية لمسدة لا تتجاساوز خمسسة عشر يسوما اما المتسوبات الأخسري والحسومان من المساش كله أو بعضاله فيكون المكم بهنا طبقنا لأحسكام القاوانين والأوامر العاليسة الجساري العمل مها .

وقد بينت المسادة الرابعة من ديكريته ؟؟ مايسو سيسنة ١٨٥٥ المسادات المضمية بالعقوبات المصددة بديكريته و ١٨٥٨ السلطات المضمية بالعقوبات الأخسرى غير الانسذار وقطع الماهيسة مسدة لا تزيد على خمسية عشر يسهما واونسيمت أن الحبكم بهذه المقسوبات يكون بمعسرة النساظر (الوزير) بنساء على قسرار مجلس السادي باسدى يمسدر بطهاب من رئيس المساحة وبعدد النظر في مستندات بسراءة المسوظة شيسقاهية رئيس احتاجة وبعدد النظر في مستندات بسراءة المسوظة شيسقاهية

ثم بهنت هدفه المدادة طريقة النظيم من هذا القسرار بالسبة الى المحوظف فقسررت ان له أن ينظلم منه في ظهرف ثهانيسة ايسام من الريخ اعلانه بنقسرير مكتبوب برضع الى المجلس المخصسوس المنصوص عليسه بديكريتو لا ديسمبر سنة ١٨٩٢ الدي ينعقبه مسن تلقياء نفسه بنساء على هذا النظام أما النسبة أنى الوزير فقسد نصت هذه المسلدة على أنه أذا لم يصسادق على القرار بحيسل الأسر الى المجلس المخصسوس ثم أضبائت أنه في هاتسين الحالسين يصدر المجلس المجلس المخصسوس ثم أضبائت أنه في هاتسين الحالتسين يصدر المجلس قسرارا قطعيا ويجسون له الحسكم بالبسراءة أو بأي جسزاء تاديبي .

وواضح من ذلك ان الشرع قد عين المسلطات المخصصة بتوقيع المصربات التأديبية وبين ما يجوز التظلم نيسه من هدف النسرارات وطريقة هذا التظلم والجهسات المختصسة بالمصل نيسه وحسدود ولايتها عند نظره و ومن ثم لم يتسرك الاسر التسواعد المسلمة تسرى عليسه وتحكسه وذلك على اعتبسار ان توقيسع الجزاء التأديبي في الواقسع قضساء من نسوع خساص وان كان مسادرا من مساطلت الداريسة .

ويتى كان الأسر كذلك عن تسواعد التساتون الادارى المتعلقة بالتظام من التسرارات الادارية ومسحبها لو تعديلها بمعسرفة السلطة الريامسية لا تسرى بالنمسية الى التسسرارات المسادرة بعقسوبات تادييسسة .

وللذلك انتهى رأى الشميم الى :

ان رئيس المسلحة هو المختص وحدد بتوقيسع عقسويتي الاتسذار. والعسرمان من المسرعب لمسدة لا تتجساوز خمسسة عشر يوما .

لها المتسوبات الأخرى فيسكون توتيمها بمصرفة الوزير بناء ملى قسرار مجلس التاديب طبقا للاحسكام الواردة في الأوامر العالمية المتعلقة بالنساديب .

وأنسه منى أمسدر رئيس المسلحة قسرارا تأدييسا في حسود المتساسه مانه لا بجسوز له أن يمسحب هسذا القسرار أو أن يمسطه مسواء بالتفسيد أو بالتضيف .

وإن الوزير لا يسلك الفاء أو تعديل قدرار تأديبي صدادر من رئيس المسلحة في حدود اختصاصه سدواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتضديد ، كها ليس له احالة الموظف الى مجلس التاديب لمحلكت عن نفس الواقعة التي مسدر بالعقاب عليها قدرار رئيس المسلحة .

(فتوی ۲۱۸ سـ فی ۲۱۸(۱۱/۱۷)

قاعسدة رقسم (۱۵۷)

البـــدا :

قدرار ناديبي — مسحبه — لا يجسوز الا انا كان القسرار المبراد: مسحبه وخالف القسادن .

ملخص الفتوي:

ان مشروعيسة مسحب التسرارات التأديبيسة التى تصدر مسن وكسلاء الوزارات ورؤمساء المسلاء ، في فهم التسانون الادارى سنثوم المسلما على تبسكين جهة الادارة من تمسحيح خطا وتعت غيبه ، وينتفى ذلك ان يسكون القسرار المسراد مسحبه قسد مسدر مخافسا للقسانون ، اما اذا قلم الهسزاء التأديبي على اسميها، مسحيحة مستوفها شرائطه التأنونيسة ، غاته يبتقسع على جهسة الادارة ان تقسال منبه مواه بالمسحب أو الالفساء أو التعميل التقصاء العملة التي شرعت من اجلها قواعد السميحب والتقليم ، وذلك احترابا المقسسار ، واسمتقرارا للرفضياع ، وتحتيقيا للمصلحة العملية التي تتطلب ان تسكون في المسانة التسميديين زجس لمن وقسع عليسه ، وعيسرة لفسيره مسن المسانين .

(المتوى ١٧٣ ـــ الى ١١/١/ ١٩٥٥)

قاعستة رقسم (١٥٨)

لا يجسوز لجهسة الادارة أن تسسحه القسوار التسلابيي المشروع لتوقيسم جسزاء السسد منسه ،

ملخص الحكم:

أن المستفاد من الأوراق أن التسمرار رتم ٢٢٥ أمستفاد ١٩٦٥ بمجسارة المستفاد من مرتب قسد صحيد من المستفاد المستفاد المستفاد المستفن المالية في حسدود الاختمساس السذي فوضه فيه فيه رئيس مجلس الادارة سد واذ مسدو هذا القسرار مسن رئيس مختص بامسداره ويها له من مسلطة تقسيرية في قصيديه المستفادة الفساسة لما ثبت في حسق المستفي من مخافسات ودون أن

يشبوب هذا التقدير غلو في الشدة أو افسراط في اللين سهان التسار الذكور يكون سبليهان ومطابقا القداون ومن غير الجائز مسحبه - اذ أن مشروعية مسحب القسرارات التاديبية تقبوم اسساسا على تهكين الجهية الادارية من تصديح خطبا وقعت غيبه ، ويتنفى غلبك أن وسكون القسرار المسراد سبحبه قد مسدر مخالفا المسانون لها اذا قلم المجازاء على مسجب مسحبح مستونيا شرائطه القاونيسة خاله ينتسع على الجهاة الادارية مسحبه لتوقيع جرزاء المسد منه .

(طعني ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ٢٩/١٦/١٩١١)

قاعسدة رقيم (١٥٩)

: المسلما

ان رئيس المسلحة هو المفتص وحده بتوقيع عقدويتي الأسذار وقطع المسرت مدة لا تجاوز خبسبة عشر يسوما ، لما المقسوبات الأخسري فيكون توقيعها بمصرفة الوزير بنساء على قسرار مجسس التسليب طبقا الاحسكام الواردة في الأوامسر الماليسة المتطقب وانه متى المسئد رئيس المسلحة قسرارا تلييبا في حسود اختصاصه ، فأنه لا يجسوز أن يسسحه هذا القسسرار أو أن يعسسنه بالتشميد أو بالتخفيف ، وأن الوزير لا يسلك الفساء أو تعسيل قرار تليبي مسئار من رئيس المسلحة في حسود اختصاصه بسواء كان هسذا القسديل بالتخفيف ، وأن الوزير لا يسلك الفساء أو تعسيل قرار كان هسذا التمسيل بالتخفيف أو بالتشميد كمسا ليس أمه احسالة السراء التي مسئور المسلحة ،

طخص الفتوى :

بحث تمسم الراى مجتمعها بطسسته المعقدة في ٢٨ من أكتسوير مسنة ١٩٥١ ورضموع العقموبات التانييسة والمسسلطات المختمسة يتعيلهما والفاتهما على ضموء ما ابنته احدى الوزارات على متوكه التسمم السمابق صفورها بجلسة ٣ بسن نونمبسر مسنة ١٩٤٩ .

وأصر القمسم على رايه المسابق للاسباب الاتيسة: •

بين المسرع في الاوامر العالية الصيادة في ٣ من ابريل سينة ا ١٨٠ و الاوامر العالية الصيادة و ١٩٠١ و الاوامر المسلم ا ١٩٠١ و الاوامر المسلمة لها المقسوبات التاديبية التي يجسوز الحسكم بها على المسطمة أو المستخدم في المسالح الملكة وبين المسلمات المخدسة بتوتيمها وتعليها أو الفائها ، كها بين الإجسراءات الخامسة بالمحلكسة التوبيبة والمواعيد المتعلقية مها ،

ويتفسح من أسستمراض هسده الأوامر أن السساطات المختسسة في مسسساتل التسسانيب هي :

ا سرئيس المسلحة .

٢ ــ مجاس التساديب .

٣ ــ المجملس المغممسومن .

أما رئيس المسلحة فله أن يحسكم بالاسدار وبقطسم الماهيسة لدة لا تجساوز خمسسة عشر يوما أما المقسوبات الأخسري فلا يجسوز توقيعها الا بنساء على تسرار من مجسلس التساديب .

وتد بين الأمر العالى المسادر في ٢٤ من مايسو سمنة 1۸۹۸ الاجراءات محدلا بالاسر المسالى المسادر في ٨ من يونية سمنة ١٨٩٤ الاجراءات التي تنبسع في الملكمة التاديبيسة وطريقة استنف التسرار المسادر من مجلس التلايب مسواء بالنسسة الى الوزير او المسوطف المسكوم عليه وميصاد همذا الاسستنف .

عنص من المادة الرابعة من الأسر العملى الشمار اليسه علي التمار اليسه علي الله يجب اعمالان قرار مجلس التكديب الذكور الي المستخدم ويجموز له

على ظرف ثباتية أيام أن ينظلم يتضرير يقدمه بالكتلبة الى الجلس ألقصموص وبساء على هدذا التظلم يتعقد المجلس من تلقساء نفسه .

قافا لم يضدم النظام في الوعد المذكور بمسرض قرار مجاس التعليب على الوزير فان لم يمسافق عليسه يحيسل الموضوع الي الجساس الخصسوس ه

ووفى هاتمين الحاتمين بمسدر الجاس المخصوص تسرارا تطعيا ويجوز له تبسرت مساحة المستخدم أو الحسكم عليسه بأى جسزام قسالتين » .

وواضح من ذلك ان المشرع قد جمسل من السلطات التاديبية مسواء كانت رئيس المسلحة لو المجسساس التاديبيسة او المجلس المحكمة من ضوع خلص فقر راتها لا تعتبر قسرارات ادارية الاست حيث المسسكل فقط لها من حيث الموضوع فهى تضساء وجبيسم حصلتم التفساء بنسوافرة فيها أذ هى تقمسل في خمسومة بسين الدارة التي تنهم وتقسوم بدور النيسابة المهوبية المام التفساء والموظفة الشدى يدافسع و وتقسوم هذه خصومة على مسسالة متعلقسة بمخالفة المتوانين لو الانظبة العملية .

وعلى ذلك المان هذه التسرارات لا تخصيم لما تخصيم له الترارات.

التعلوية من التسواعد المتعلقة بالمسيحية كما لا تسرى بالنسسية اليهسة

المسلطة الرياسية .

ولو تيل بفسير ذلك لتسرت عليه نتستاج خطيرة ، فهشلا لا يكون هناك ما يدءو الوزير الى استئناف قرار مجسلس التاديبه وليتا للهادة الرابعة من الأمر العالى المسادر عن ٢٤ من مايو سسنة المها ما دام انه يسستطيع ان يسستميل السلطة الرياسية بالنسسية . التسسية . التسسية . التسسية . التسسية . التسسيدا الوتفينا .

. كبا أنه أو أن الوزير أن يستعمل المسلطة الرياسية بالنسبة

الى المسلطات التاديبية لأمكنت أن يصسدر لاعضائها أوامر بالحسكم عليه وجسه مصين ، وهسو مالا يمسكن التمسليم به يسداهة .

وبا دام رئيس المسلحة هسو احد المسلطات التلديبية التي منحها التساطات التلديبية التي منحها التساطين المناطقة المرتبية من المناطقة المرتبية من حيث طبيعته عن تفسياء محكمة الإسسانية في المناطقة عن تفسياء محكمة الإسسانية في المناطقة عن تفسياء محكمة الإسسانية في المناطقة المرتبية الإسسانية في المناطقة المرتبية الإسسانية في المناطقة المرتبية الإسسانية في المناطقة المرتبية الإسسانية في المناطقة المناطقة

هسذا ولم يخسول القانون مجلس الوزراء لية سسلطة بالتسبية المسال التاديبية فهسو ليس جهة اسستنف لتسرارات رؤمسساء المسالح أو لجسة يرفع الهسسة التساس اعادة النظس في هسذه التسرارات واعتباره مهينسا مسلم مسسلح السدولة لا ينحسه اختصساسا في مسسلة عين التستون على وجبه الاقد والتحسيد السلطات المختصسة بهسا ولم ينكره من بينها م

وما تيسل عن مجلس الوزراء يتسال لينسسا ساللمسياب فاتها سبا عن الوزير بالنسسية الى رئيس المسلحة ،

هـذا وتبل مسدور تاتون مجلس الدولة في سنة 1887 لسم بيكن هنسك من وسبيلة للنظام من التسرارات التاديبية متى كانت تسد مسدرت نهائية أو امسبحت كخلك بفسوات ميمساد الطعن فهها م غير أن تساتون مجلس الدولة قد أنشسا جهسة بهسكن الطعن الملهما في هـذه التسرارات هي محكسة التضماء الإداري وبين التساتون أمسيهم الطعن وهي : 1 _ عسلم الاختصاص • 7 _ وجود عيب في التسكل 7 _ مخالفة التسوانين أو اللوائح أو الخطا في تطبيتهما أو تأويلهما ٤ _ اسساءة اسستعمال المسلطة •

هــذا من الالفساء من السلطة الرياسية لها عن السسعيه من السلطة التي المسلول القلوييي المسلطة التي المسلولة المسلطة الدرية سيؤدي الى لاي المسلطة ادارية سيؤدي الى لاي

هـذه المسلطة متى امسدرت قرارها لا بجسوز لها العسودة الى نظسر الومَسُوع الا اذا كان القسانون قد وضسع نظلها خامسا باعادة النظر.

وفى حالة التأديب لم يضبع التسارع نظلها لاعلاة النظر فى.
التراثرات التأديبية مسواء كانت مسادرة من رئيس المسلحة ، او من مجانس التأديب ومضى ميداد الاستثناف او من المجلس المخصسوس .
قالاً بجوز انشساء طريق للطعن لم يتسرره الشسارع .

وجسواز الطمن في القسرار ليلم محكمة القضاء الادارى لا يستتبغ
علامرورة جسواز سحبه من جاتب الادارة ، غمسن القسرارات الادارية
ما يستغلق الطمن غيها ليلم السلطات الادارية غلا يجسوز سحبها ،
ويسسير النظام منها الى هدفه السلطات عبنا لا جسدوى منه ولد خلك
لا يتسرب عليه انقطاع ميساد الطمن وقد السارت الى مشل هدفه
للقسرارات محكية القضاء الادارى (القضية ١٦٦ سنة ٢ حجسوعة
للقسرارات محكية القضاء الادارى (القريضة بهدفا المؤدى
لقسرارات محكية القضاء الادارى (القريضة بهدفا المؤدى
لا تعتبسر نظلما بالمعنى الذى اراده القسان غلا تتف صريان المهساد
لا تعتبسر نظلما بالمعنى الذى اراده القسان غلا تتف صريان المهساد
للا الذى يتف المهاد هو النظام الذى ينصب على قسرار ادارى تلسل
وقت كلى مساحب الشائر، مؤونة القائمي مخصومة لها القسرار الادارى
وقت كلى مساحب المسائر، مؤونة القائمي مخصومة لها القسرار الادارى
الذى لا تهلك الادارة الصدول عنه غان النظام منه لا يجسدى غى وقف
سريان ميهاد رضع الدعسوى » .

فهنك اذن نسوع من التسرارات لا يجسوز للادارة مسحبها ومسن هم لا يجسدي التظلم فيها مثل قسرارات لجسان الجمسارك ولجسان تخسدير المراثب ولجسان الطعن فيها ولجسان الشسسياخات و هذه المقسرارات تمسرف عن طريق دراسسة طبيعنها والاحكام القاتونيسة المتطابة بها ومنها القسرارات التأديبية .

وعلى خسوء هـذه الجسادىء استعرض التسسم ملاحظات الوزارة والتي طلب معسالي الوزير اعادة النظسر غي الفتوى على أساسها .

أولا - أول هدفه الملاحظات أن الفتوى تسستند إلى البند

ويسرد على ذلك بأن تسسم الراى مجتمعا لم يسستند الى نص ألمادة الثانية من الأمسر المسالى المسلم الراي من متسواه الابن حيث بيسان ان رئيس المسلمة هو احسد المسلمات التلاييسة التي خولها القانون أختصاصا معينا مثله في ذلك مثل مجلس التلايب والمحسلس الخصوص وانه ملام القانون لم ينسم طريقة للطمن في قسراراته على خلاف ما قعل بالنسبة الى تسرارات مجلس التلايب فاشيه لا يجوز للوزير الفساءها لأن هذا الاختصاص لم يضول الوزيس ولا اختصاص الا بيس بل يسكن التسول أن الأمسر المسالى المسلام في المسلم المسلم في المان مؤلا

لما النص على أن المجلس المخصوص يصدر قدرارا تطعيما مالتصود به بيسان أن هددًا القدرار ليس بن اللازم أن يصدر به قرار بن الوزير على خالف الصال بالنصية ألى مجلس التانيب •

ثانيا _ القساعدة القانونيسة أن من يملك الاصدار يملك الالفاء .

والرد على ذلك أن هده ليست قاعدة ولا سند لها فى القانون الإدارى على الخصوص غليس من مسلك أن يفعل أسرا يهلك أن يفعل ضده قد يسكون مسحيحا أنه يعلك ألا يقعله ولكنه لا يهلك بالفرورة فعل غسده فالوزير يهلك تعيين موظف ولكنه متى عينه لا يعلك غصله لجسرد أنه يعلك تعيينه والوزير يعلك منسح العسلاوات ولكنه لا يعلك منصها لجسرد أنه يعلك منحها .

ثالثا ــ ان قانونى المقــوبات وتحقيــق الجنــايات قد نصـــا صراحة على الاحـــوال التي يــكون فيهــا الحــكم فهائيــا وعلى الأهــكام القـــابلة للاستثناف كما تمساعلى أنه لا يجموز للتسافى متى أصدر الحسكم أن يُصدل عنسه .

والسرد على ذلك أن قاتسونى الراغمسات وتحتيق الجنسات تحد بينا حدود اختصاص القاضى الجزئى وبينا ما يعتسر من احسكامه نهائيا وما يجبوز اسمئنائه كها نمس القسائون عملى تحسول رئيس المسلحة الحكم بعقبوبتى الاسخار وقطاع المرتب مدة لا تحساوز 10 يمين هدذه القسوائين الرئيسة استئنائه هدذا الحسكم وسسبب المسائق بين هدذه القسوائين أن القسائى الجسزئى له اختصساص نهسائى الحسائل بنائياتها ألى رئيس المسلحة أذ ليس له سسوى اختصساص واحدد ولا بالنسسية الى رئيس المسلحة أذ ليس له سسوى اختصساص واحدد ولا تحسيانائي قسائم أية جهسة .

ولو كان اختصاص التافق الجزئي من نسوع واحد ، ولم يذكر التانون طريقية الطعن في احبكامه لسكاتت هيذه الاحسكام نهائيية بالا شبك دون حاجة الى نص صريح على ذلك ،

أما القدول بأن تأتونى الرائعسات وتحتيىق الجنسايات تد نصا على أنه لا يجدوز للقساضى متى أصدر الحسكم أن يصدل عنسه غليس هنساك نص بهدذا الشسكل في أي من القدوانين وأنبسا هي قاعسدة مسسلم بها دون حاجة إلى نص خساس .

رابعا ... التسليم بأن قرار رئيس المسلحة نهساتي يعطيسه مسن الحسق اكثسر مما لمجلس التساديب الذي تسستانف تسراراته .

ويلاحظ على ذلك أن أسكل من رئيس المسسلحة ومجلس التكبيب المتساسا معينا وقد خول التساون اللاول الحكم بعقسومين خفيفتين وخصول المباديب الحسكم بالعقسوبات الكبيرة ولبسسلطة اختصاص رئيس المسلحة راى المشرع أن يسكون هسذا الاختصساص نهائيسا توفيرا للوقت وتبسسطا للمهسل وتأكيدا لسلطة الرئس عسلى مرؤوسسيه ومثل المستند أبنسع فى تاتونى المرافعات وتحتيستى الجنسليات اللذين اسستند السلطة الرئس عسلى المتساب المستند السلطة الرئس عسلى التسافى المستند

المسارئي فهسائي عي بعض الاحسوال مع أن اختصساس المساكم الابتدائية ليس فهائيسا بل نمسستانف احكامهسا امام محساكم الامستثناف .

خابسا _ الفتسوى تمرم المسوظف من حق النظام المتسرر لجبيسع الخسسوم في القوانسين المنيسة والجنائية .

ليست الفتسوى هى التى تحسرم ، وانهسا التسانون هو السذى راى الهمسلحة العابة أن يجمسل قرار رئيس المجلس يتوقيس العقويتسين الخنيفتسين الداخلتين عى اختمساهه نهائيسا لا يسستانه كه السه عى نطاق للتسوانين المدنية والجنائيسة حسرم المحسكوم عليسه من حسق المطاعن على كنسير مسن الأحسوال .

سادسا - جرى العبل في مصر من مدة طويسلة على جسواز الرجسوع في العقسوبات التاديبيسة .

والرد على ذلك أن المصرف لا يفسير القانون و ولا يبسكن أن تقسوم قاعدة عرفية بالمخالفة للقانون وقد جسرى المبسل في مصر سالاسباب كلسيرة ساعلى اجسراءات مخالفة للقانون وعلى الأخص في شدؤون الموظفين . كتاديب الوظفيين المؤتنين المهينين عملى درجسات دائسة ووقف الموظفين ، عسن المهسل ، ويظهر أن السبب الرئيسي في ذلك هو عسدم دقة جليمي الأحسكام المهروفة في ما يسمى حرات النسون المهسلة المالية » اذ كلسيرا ما تخسلف هذه الإحسكام القسوائين التي تهستد البهسا ،

سابعا ــ اعسطى المشرع الوزير حسق الاشراف عسلى المتسوبات التنبيب قو والفائها ورفع الابسر الى المجلس المتمسوس نهن بلب أولى يسكون له الوقاية على المقسوبات التى يوقعها رئيس المسسلحة لأن من يملك الاكسر يبلك الاتسل .

ويلاحظ أولا أن قاصدة من يبلك الاكتسر يبلك الامسل قاصدة غير ماغسوذ بها في نطبق القسقون الاداري حيث تصدد الاختصساسات ياقسانون أو القسرارات التنظيبية . وناتيا أن الشرع لم يضول الوزير الاشراف على المتسوبات التاديبية أو الفاتها وحقه في رفسع الإسر الى المجلس المصدومن بالمسبعة الى مجلس التساديب ليس أشرافا ولا الفساء لقسرارات ذلك المجلس بل بالمسكس هذا يسدل على أنه لا أشراف له عليها أذ أو كان لسه حسق الاشراف أو الالفساء لما كان هنسك ما يدعده الى اسستنتاف هذه القسرارات لهام المجلس المخصدومن ولا يتتسفى بالفاتها أو تعديلها من تلقيدا في تنسسه و

فسكون الوزير له حسق امستثناف قرارات مجلس التساويب معنساه أنه لا سسلطة له عليها وحقسه في الاسستثناف كحسق المسوطف نفسسه سسسواء بمسسواء ،

ثامنا _ المسئولية الوزارية لا تمستقيم اذا لم يسكن للوزير اشراقه على تصرفات رؤمساء المسسلاح .

لا شمان للمسئولية في تحديد الاختصمات طبقا للقائون ويكون الوزير مسئولا أبام البرلان ليس معنساه أنه يملك كل شيء ويستطيع النصرف في كل شيء ما دام الأمسر في النهساية مسوف يستحيل الى مسئولية وزارية .

على أن للوزير ، بما له من المسلطة على رؤساء المسالح ان يتخذ الإجراءات التاديبية مسدهم أنفسسهم أذا رأى أنهس قسد تصرفوا تصرفات خاطئسة واسسانوا اسستعمال مسلطتهم التلابيسة .

تاسعا _ اذا حسرم الموظف من التخليم أصبع عرضة للاضطهاد .

ان القانون الادارى مبنى اولا وتبل كل شيء على المسلحة المسامة ولو مسحى في سحبيل تحقيقها ببعض المسلح الفردية والمنسوض دائما أن الادارة في مباشرة اعمالها تستهدف المسلحة المسامة كما أن سحبيل الطعن في القسرار التلاييي مفتسوح للمسوظف المم محكمة القضاء الادارى فلا خسوف أذن من الاضحاماد ، كذلك للوزير كما سحبق البيسان أن يتخذ الإجراءات التلايية مسدر رئيس

الصاحة الذي يستعبل ساطته استعبالا خاطنًا أو في غير المساحة. المساحة " ه

عاشرا - النفرر من الأوأسر الادارية حق مقسرر ومجلس السدولة تعسرش عليسه مئات التفسسايا من موظفسين عن السور الترقيسة والتقسل. والتوسسا والتعسل والاحساد الى المعسسات .

ويسرد على ذلك اتسه ليس معنى عسدم جسواز سسحب التسرار التساديين أو الفسائه بمصرفة المسلطة الادارية أنه لا يجسور الطعن فيه أمام التفسساء الادارى قسكل ماهى الأمسر أن التفاسلم الادارى مسسواء لمسن المسسدر القسران أو التي المسلطة الوئاسية يسستغلق أمام المسوظف ولكن يستنى له الطعن أمام التضاء .

هـ ذا ويضيف القسم أن القسادون رتم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١. الفسام بنظهم موظفى الدولة المسادر لشيرا تدنيس في المسادة ٨٥ منه على أن القسرار المسادر من رئيس المساحة بتوقيدع مقبوبتى الانذار وخمسم الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما يكون نهائيسا وبذلك بكون الشرع قـد اقسر ما ذهب اليسه تمسم الراى في قسواه محسله السيحث .

(غنوی ۲۰۵ - نی ۱۱/۱۱ /۱۱۹۱۱)

رايما ... مدى تقيم قبــول استقلة المــابل على الإجراءات التلابيـــــة المنفــنة قبــله

قامستة رقسم (١٦٠)

: الاستان

ان لم يسكن هنساك نص يبنسع الجهسة الادارية من قبسول استقالة

المسوظف السنى تتولى التيسابة المسابة ، التحقيسق مصه فيمسا نسب
اليسه من اختسالاس وتزوير ، الا أنه قد يتسرتب على قبسول اسستقالته
في هسنده الظاروف ، ان يتمطسل تطبيستى بعض الاحسسكم الخاصسة
بالتسليب عليسه ، ومن ثم فهسو اجسراء لا يتفسق والمسلحة المسلمة ،
التي بجب ان يسستهدف الهسا كسل عهسل ادارى ،

جلخص الفتوى:

بحث تمسم السراى مجتمعا بجلسته المتعقدة في 18 سن نوفيسر مسنة 1901 طلب بسوظف تمسوية حالته واحالته الى المعاش وتبين أن الجهسة الادارية قد وقفت المسوظف المنكور اعتبارا من ١٧ من مسبتمبر مسنة 1901 بمسبب ما نسب البه من اختالاس وتسزوير ، وابلغت النيابة بذلك في اليسوم ذاته فتولت التحقيق وأسرجت عنه بكمالة .

وفی ۲۹ من سببتبر سنة ۱۹۵۱ تدم طلب یلتوس غیه تسسویة حالت واحالت الی المسائل بمنسب حالت المسحیة وأعمسابه المرهتة . وتطلبون الرای می جواز تبول طلب تبل ان بیت می اسره تفسائیا واداریا .

وبالرجوع الى الأحكام المنظبة لمسائل الوظفين تبين أنه المسائل الوظفيان تبين أنه المسائلة المسوظف السذي بسدا أتضسان

أجسراءات تلاييبية ضعده ، وقعد جساء القعانون رقع، ٢١٠ المستة.
١١٥ الخماص بنظام موظافى السعولة بنص فى المسلاة ١١٠ يتفور بجسواز ارجاء تبسول الامستقلة الاسعباء تتعلق بمصاحة العبسل لو بمسبب انضاف اجسراءات تلاييبة ضعد المسوظف ، ثم حظسر تبسول.
الامستقلة إذا لحيال الموظف الى المحلصة التاديبية .

الدستقالة كل عبسل ادارى يجب أن بستهنف به المسلحة المساب المسلحة وتبدول الاستقالة كل عبسل ادارى يجب أن بستهنف به المسلحة المسابة ، وتبدول استقالة هدا المسوطف الآن وهو متهمم بلخد الدين وتزوير مسوف يعطسل تطبيعة الاحسكام الخاصة بالتساديب عليمه في حسالة ثبدوت هذه التهم وبن هده الاحسكام جواز الحسكم بمستوط الدق في المساش أو المكافأة كله أو بعضمه في حسالة غصله تأديب السل البحرائم المتهم بهما وذلك في حسالة ما أذا لم تسر النيابة لسمب من الاسماب بها وناساته الدينة عليه وقي ذلك تعطيسا للمسلحة الاسماب بالمساحة الدالي تسميل المسلحة المساب بالمساحة المساب بالمساحة التي تسميل المسلحة المساب وناك عمل المساحة عليه ولي المساحة المساب والمساحة المساحة المساب بالمساحة المساحة التي تسميل المسلحة المساحة التي تسميل المسلحة التي تسميل المسلحة المساحة التي تسميل المسلحة التي تسميل التي تسميل المسلحة التي تسميل التياب التياب المسلحة التي تسميل المسلحة التي تسميل التي التياب التياب

لذلك انتهى راى القسسم إلى أنه وأن لم يسكون هنسك نص التونير يعنسع تبسول المستقالة المسوظف المستكور الا أن القسسم يسرى أنه تبولها في هسده الطسروف لا يتقل والمسلحة المسلمة .

(منوى ٦٢٤ ــ في ٢٥/١١/١٥٥١).

الفصل السابع ... الدعسوى التاديبيسة

الفرع الأول - تحريك الدعوى التلديبية

اولا ــ الاهالة الى المعاكمة التاسيية في تطبيق المادة -١٠١ من القانون ٢١٠ اسفة ١٩٥١

نقيا — الاحلاة الى المحانسة التاديبية منسذ المهسل بالقانون رقم ١١٧ أسنة ١٩٥٨ باعادة ننظيسم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية

ثالثا ــ طبيعة قرار الإهالة الى المحاكمة التأديبية

القرع الثاني ... اعسلان المتهسم

اولا ... أغفال أعلان المنهم برتب بطلان في الإجسراءات ثانيا ... أعلان المنهم يسكون بقرار الاحسالة وتاريسخ الجاسة خلال أسبوع من تاريخ أيداع الأوراق ثاقنا ... الاعلان يكون في محل أقلبة الممان أليه أو في محل عبله بخطاب موصى عليه بعلم وصول رابعا ... متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة الملهة مستحدا

خامسا ... حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تانيييها مادام قد أعلن أو احبط علما بالدعوى التانيية

الفرع الثالث ــ سيقوط الدعسوى التأسييسة

اولا — الأوضاع التشريعية ابمساد سسقوط الدعوى التلاييسية

ثلیا ... میماد سقوط التعوی التادیبیة من القطامالمام ثالثا ... عدم سریان میماد سقوط الدعوی التادیبیة فی بعض الحسالات

رابعا ... استطالة بيعاد سقوط الدعوى التلايبية عند تداخل السقوليتين التلايبية والجناليــة خابسا ... عام الرئيس الماشر بالخالفة

سائسا ... وقف سريان بيعاد سقوط الدعوى التلايينية سابعا ... اتقطاع سريان بيعاد سقوط الدعوى التلاييية

الفرع الرابع ... انقضاء الدعوى التاديبية بوفاة المتهم

القصــــل المـــــابع الدعـــوى التليبيــة

ماهيسة الدعسوى التلاييسة :

يتصد بالدعوى النادييدة و مطالبة النيابة الادارية التفساء ك مهتلا في مختلف المسلك عن الفصل أو مهتلا في مختلف المسلك عن الفصل أو الإكمال الذي وقمت منه ، بتصد مجازاته تأدييبا ، وذلك بالحسكم عليه باحدى المقوبات التي نص عليها القاتون » (د. فسؤاد المطار التضاء الادارى ، طبعة 1971 — من ۸۱۷)

وتتولى النيابة الادارية بسائمرة الدعسوى التلايبية أبام جهات التفساء التاديبي بالنسبة للمسابلين الدنيين بالدولة بعتنفي نص المادة الرابعة من القسانون رقم ١١٧ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التلايبية . كما تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعسوى التاديبية بالنسبة للعالمين بالتطاع العالم طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تلد ذلك بالقسانون رقيم ٧٤ لمسنة الم١٧٢ بشسان مجلس الدولة ، ومن ثم غان النيابة الادارية هي ، وهدها التي تحمل املة الدعسوى التاديبية الدارية هي ، وهدها النيابة الادارية ودورها غي دعام الاداة الحكومية محملة العالمي ما الادارية ودورها غي دعام الاداة الحكومية محملة العالمي من ١١٣) .

وقد ثار تساؤل حول الأحكام التي يرجع اليها فيما لم يسرد بشسائه نس ، وبعقتض المسادة الثلاثية من قائمون مجلس السدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ همله تطبيق احكام تقون الرافعسات فيما لم يرد غيب نص وذلك الى أن يمسدر قانون الإجراءات الخامسة بالقمسم التفسائي » على أنه نظرا التشساء بين القضماء السابعي والقفساء الجنسقى غانه يتمين الرجسوع الى تلون الإجسراءات الجنائيسة في كسلهٔ به يسرد به نمن خاص بلاعسوى التلاييسة ، واسستلام الحلول المناسبة باعتباره التساتون المسلم لها ، وذلك بها لا يتمسارض مع طبيعسة نظلم التشساء التسلوب والغرض منه (د. لحمد موسى سدعسلوى الادارة المام التشساء الادارى س مجلة العسلوم الادارية سد السنة التاسسة عشرة سالمسحد المنساء التسانى سديسببر ١٩٧٧ س من ١٩٨٨ سوالدكتسور عبد المنساق مسابق من ١٩١ و د. محمد جودت المطسال الرجمع المسابق من ٢٢١) ،

وتد ذهب رأى أيسنته المحكسة الادارية العليسا الى أخضساع الدعبوي التأديبية ... كالخصبومة الادارية ... لما جاء في قسانون الرائمات الدنية والتجارية من نصوص منطقمة ببعد سريان مواعيد الستوط وبقواعد القدةون المدنى ، باعتبدار أن هده النصوص وتلك التمواعد ، تطبعق امام التضعاء الإداري وفي نطعاق المنازعات الادارية ، فيما لم يسرد فيسمه نص في تسانون مجسلس السنولة ، وبالتسدر الذي لا يتعسارض أسساسا مع نظسام المجسلس واوضاعه الخاصة . وتطبيقها لذلك ، قضت المحكمة الإدارية الطبها بأن المادة الرابعة من قانون اصدار قانون الرافعات تقدر ان ما يستحدثه القانون من مواهيد بالمعنى العام لهذه العبارة ، لا يسرى الا من تاريخ العمسل به ، وأنه نيسا بنمساق بمسدد المسقوط خاصة نفضلا عن انه لا يجوز التبسك بها الا من تاريخ العمل بالتانون الذي استحدثها ، غانها لا تبدأ في السريان ابضها الا من تاريخ العسل بهدذا القسانون ، وانسساف المحكمة الادارية الطيا أن النقرة الأولى بن المادة الثابنة بن القسانون المدنى ، رددت هسدا المسكم اذ نصت على ذلك بقولها « اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اتصر مهما قرره النص القمديم سرت الممدة الجمديدة من وقت العهمل بالنص الحسديد ، •

ويرى بعض النقسه (د. السيد محمد ابراهيسم ... المرجع السابق ص ٧٩ه وما بصدها) أن احسكام قانون المرافعسات والتسانون المستفي وما قسررته من عسم مريان مواعيد المستوط الا من تاريخ المسل بالتستون الذي استختصا ، قد روعي في تقريره ان صده الواعيد تتعسلق بحقسوق مكتسبة في نطبق الروابط الخامسة ، ومن شم فيسا كان للتستون ان يستحدث ميماد مستوطيرة دبات رجعي وينسبحب على الحقسوق التلقية قبل صحوره فيهدها ويرتب ستوطها ، وعلى ذلك مان عدم رجعية مواعيد المستوط يرتبد الى ضرورة احتسرام الحقوق المكتسبة في ظلل الروابط والمالاتات الخامسة ، أما في والمستوليات الخامسة ، أما في والمستوليات التلويية ، وعلى الأخص في نطساق المسلطات والمستوليات التلويية ، كليس شهة خصوق ماتهسة تحسول دون سريان مواعيد المستوط المستحدثة باشر رجمي كما همو الشسان في سريان مواعيد المستوط المستحدثة باشر رجمي كما همو الشسان في

ويعضى المستشار الدكتور مسيد محسد ابراهيم الى ان الدعسوى التاديبية أقرب مسلة بالدعوى الجنائية ، وإن الجسزاءات التاديبية التي يقضى بهسا اقسرب مسلة بالعقسوبات الجنائية .

ولهـذا منه عند النقص من السواعد التأديبية ، ينبغى استلام الصلول الناسبة من الإصبول والبديء والقدواعد الجنائية لا من المسواء المدينة والمرافعات ، ولقد نهات المحكسة الادارية المليط الكتسير من مصين القدواعد الجنائية ، فقضائوها الخاص بقسواعد المتنقيق واجراءائه ، وضرورة المصل بين مسلطة الاتهام ومسلطة الادانة ، وصدم جواز تعدد الإدانة ، وصدم جواز تعدد المنافقة ذات الوصف الأنسد لمقدوبة المفالفة ذات الوصف الأشد كن المنافقة ذات الوصف الأشد لمتوبة المنافقة ذات الوصف الأسد لمتوبة المنافقة ذات الوصف الأشد عن المنافقة ذات الوصف الأشد من المنافقة المنافقة في المتربعات المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة من المسلورة في التربيات المنافقة المنافقة المنافقة في المنافقة المنافقة من المسلورة المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة المنافقة

المسايلين ، وهي تاعدة ولا شبك اصلح المتهم من سايقتها التي لم تحير هذا الستوط ، وسرياتها باتر رجمي على المخالفات التي وقعت تبل مسدورها ، ومن ثم تعتبر هذه الخالفات شد مستطت متى اسستوفت ودد سقوطها المسررة ، وهي لا تعتبر سساتملة اعتبارا من تاريخ نفساذ تانون العالمين بل اعتبارا من تاريخ اسستيفائها لمسدوسة ولو كان ذلك تبل نفاذ تانون العسايلين ، وذلك اعبسالا للانسس الرجسمي لمبدأ تطبيق الشائون الاسلح للهتهم ،

وبهذا كله نشينوك القواعد الادارية العسابة مع مبيدا تطبيق التاتون الأسياح للبنهم فيها تؤدى اليه من احتسساب مسدة سيقوط الدعساوي التاديبية .

قان كانت المخالفة قد استوفت مدة مسقوطها قبل نفساذ قاتون المسابلين ، هان القسواعد الادارية العسامة تقضى باعتبارها مساقطة اعتبارا من تاريخ نفساذ هذا القساتون ، في حين يقضى مبددا تطبيق القسانون الامسلح للمتهام باعتبارها مساقطة اعتبارا من التساريخ المسنوفت فيسه مدة مستوطها .

الفسسرع الأول تصريك الدعسوى التاديبيسة

نظرا لطبيعة الدعوى التلييبة التهيزة على غيرها من غيرها الله على الدارية ، غان التسان مجلس السحولة ، قد أورد في البياب الأول منه اللهواد الخامسة بالإجراءات المحلم التاديبية في المصلل الشاك الخاص بالإجراءات تحت عقوان مسيئل بهذا الشيان ، في حين أفرد التسانون مسوادا معينة اللاعساوي الادارية الأخسري تحت عنوان الإجبراءات أمسام محكمسة المتناسات الاداري والمحسكم الادارية و بذلك نظم التسانون بلجسراءات ممستقلة الدعوى التاديبية متهيزة ومختفة عن الإجبراءات الخامسة بغيرها من الدعوى الادارية الادارية .

وقد نصت المادة التلسسعة من القساتون على أن يتسولى اعضاء القيابة الادارية الادعاء الهم المسلك التلبيبة . هذا ونبددا اجراءات وقد الدعاء الهم المسلك التلبيبة . هذا ونبددا اجراءات وقد الدعاء المكافئة الأوراق من جاتب ادارة النبسابة المكتسسة الى المكتب الفنى بالادارة المالية مشسطوعة بمسكوعة بالراى الذي انتهت البه على أن يرفق بها مشروع تقرير اتهام مبينا به المسام العابل الشكو ووظيفته ودرجته ومحل اتلبته ووصف المخلفة المسامة اليه وارتسام المواد والتوانين المطلوب نطبيتها وتألبسة بأكسماء شهود الاثبات موقعا عليها من عفسو النبسابة المختص ، فاذا والقو الأخير على الاحالة الى الحاكبة المختص ، غاذا والقو الإضير على الاحالة الى الحاكبة التعديد ، ارمسل الملف الى ادارة الدعوى التلابيبة لتتسولى اقسابة المدعوى التلابيبة لتتسولى المسابة .

واذا كان الأمسل أن الاحالة ألى المحكمة التأديبية منوطة بالنسابة الادارية وغفسا لتقسديرها في خسوء نتيجة التحتيسة ، فسأن للجهسة الإدارية المختصبة ، وللجهباز المركزى للمحاسبات أن يطلب ا مسن النيبابة الادارية تقديم المسالمل الى المحاكبة التاديبية ، وفي هده الحسالة تلتزم النيبابة الادارية برغسع الدعبوى التلايبيبة ،

وطبقا للعادة ؟ ٣ من القانون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ المسلم الهمه تنسلم الدعوى التاديبية من النيابة الادارية بليداع اوراق التحقيق ورزر الاحسالة قلم كتساب المحكسة المختصة ، ويجب ان يتفسمن القرار المسلمين ومثاتهم والمخالسات المنسوبة الههم والنمسوص القانونية الواجسة النطبيسق ، والنيسلمة الادارية هي وحدها التي نقيم الدعوى ونتولى الادعساء المم المحكمة التلاييسة وهي غيها تباشره من اجسراءات ليلم المحكمة التلاييسة تانبونا عن الجهة الادارية لو غيم ها التي يتبعها المسلمل المتسمم المسلمل القسمم المسلمل المسلمل المسلمل المسلمة والتي تعتبر الخصم الأمسلي عن الدعوى .

وتنظير الدعوى التأديبية في جامسة تعتسد خسلال خبسسة عشر يــوما من تاريخ ايسداع هــذه الأوراق تلم كتساب المحكمــة ، ويتولى رئيس المحكمسة تصديد الجلسسة خلال المعاد المستكور على أن يقسوم تسلم كنساب المحكمسة ماعسلان ذوى شسان مقسرار الاهسللة وتاريخ الجلمسية خــ لال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ، ويسكون الاعبالان في محسل اتسامة المعسان اليسه او ني محسل عمسله بخطساب مومى عليسسه مصحوب بعملم ومسول . ويتم اعسلان أفراد القسوات المسلحة ومن في حكمهم - مبن تسرى في شائهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة التضائية المنتصبة بالتسوات المسلحة ، وتفصل المحكسة التاديبيسة في القفسايا التي تحسال اليهسا على وجه السرعة والأمسل أن تمسدر حكمها في بدة لا تجاوز شهرن بن تاريخ احالة الدعوى اليها وهو ميماد تنظيمي ، حيث ان الاعتبارات العملية واستيقاء الأوراق وضسمان حتوق الدنساع يؤثر عادة في اطسالة هدده المدة . وللمحكسة استجواب العابل التسدم للمحاكسة وسسماع الشهود من العماماين وغيرهم . وللعمامل المتحم الى المحكممة التاديبيمة ان يحضر حلسات المحاكمة وأن يوكسل عنسه محاميسا وله أن ييسدي دقاعه كتسابة ال شسفاهة وللهحكسة ان تقسور حضيبوره شخصيا (المسادة ٣٧ من قاسبون مجلس الدولة) .

واذ يترم النظام القسادي بوسعة عامة على اسساس السابة المجتهد وبجبازاة المهسل أو المتحرف ، وتوفير الضبهالات اللازمة في المحالتين الكتابية مسالة التطبيعي مسع لزومها اكتبر في الحسالة التغليبية ، فان الاسر يتطلب تمكين كل مسوظه محسال المحاكدية التغليبية من البات براعته وتوضيع الظروف المتعلقة بنشساطه ، ومن شم فان اجسراءات الدعسوى التغليبية تسميطر عليها بادىء الإجسراءات المسابة للتقساشي التي تطبيق دون حاجبة لنعم صريبع يقررها ، مع ما تتضيفه من مراعاة حدوق الدفاع وتبكين المسوظة بين الإطلاع على الملك بالسكابل وبمسنة علمة مراعاة مسيادة مبدا المواجهة أو المجابهة في الإجسراءات ، ولمكان الاستحالة بعصلم المسبهرة الاستجواب وغيره من ومسائل التحضير الأخسري مشل المنسرة الاستجواب وغيره من ومسائل التحضير الأخسري مشل المنسرة والماينية من تقسيها .

وتفصل المحكمة التاديبية عن الواقعة التي وردت بقسرار الاحالة ع ومع ذلك يجوز للمحكمة مسواء من تلقاء نفسها أو بنساء على طلب، النبسابة الادارية التصدى لوتائع لم تسرد من تسرار الاحساة والحسكم فيها أذا كانت عنساصر المخالفة ثابتية عن الأوراق ، وبشرط أن تهنسج المسامل اجسلا مناسبا لتحضير دغامه أذا طلب ذلك ، وللمحكمة أن متيسم الدعسوى على عليلين من غير من تدورا للمحلكمة لهامها أذا تابت لحيها اسسباب جدية بوتسوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحسالة يجبه مندهسم لجسلا مناسبا لتدغيسير دغامهم أذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخسرى بقدرار من رئيس مجلس الدولة بنساء عسلى طلب رئيس المحكسة (الملاتان ،) و ا) من قانون مجلس الدولة) ،

وقد حمدت المانتان ١٩ ، ٢١ من قانون مجلس الدولة الجسزاءات

التلابيسة التي بحسور للمصاكم التاديبية توقيعها . هذا واحسكلم الحساكم التلابية نهائيسة طبقسا للمسادة ٢٠ من التسادون .

ويجـوز لذوى الشان وارئيس هيئة منـوضى الـدولة الطمـن الممالات الدارية العليا في الأحـكم المسادرة من المحـاكم المالاتية الدارية العليا في الأحـكم المحـالاتية خلال سنتين بوما من تاريخ مسدور الحـكم ، ويعتبسر من ذوى الشان في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبيات ومدير النباة الادارية ، ولا يتـرتب على الطعن وقف تنفيذ الحـكم المطمـون بفيه الا اذا لمسرت دائرة محص الطمـون بفير ذلك (المـواد ٢٧ و ، ٥ من تاتبون مجلس الدولة وبقالة الدكتور احمد موسى حدماوى الادارة المم القضاء الاداري سمجلة العـاوم الادارية سمالها الدكتور الهها) ،

لولا ـــ الاحالة الى المحلكة التلابيبـة فى تطبيق المـــلاة ١٠٦ مـــن القـــلاون رقــم ٢١٠ فســنة ١٩٥١

قاعسدة رقسم (١٦١)

ر المسجدان

الاحسالة الى المحاتب القلعيبية في تطبيق هسكم المسادة ١٠٦ من المستنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظفى الدولة سالقصود بهما سد هو صدور قرار بهسده الاحسالة اما من المهسة الادارية أو مسن رئيس ديسوان المعلسسة أو من القيسابة الادارية طبقسا لاحكام المسواد ١٢ - ١٢ من القسادون رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم التسابة الادارية والمحاكمسانه التلويبية .

ملخص الفتوى :

بيدين من استقصاء نظم التسليب الصابقة على تاريخ المصل بالتسادة روز رقم ١١٧٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم النيسابة الاداريسة والمحتكسات التلابيسة أن اجسراء الإحسالة الى المحتكسة التادييسة كان ينسديج غى اجسراء رضع الدعسوى التادييسة سسواء غى المخالفات الماليسة ذلك لأن الجهسة التي كانت تختص برضع الدعسوى كانت هي ذاتها المختمسة بالإحسالة الى المحتكسة التادييسة مهما بيرر اعتبار الوظف محسالا الى المحتكسة التادييسة منذ رضع الدعسوى التلاييسة لا تبسل فلسك (المسسواد ٨١ و ٨١ مكرر و ٨١ مكررا ثانيسا موظفى الدولة) ولم يتفسي هذا الوضع بمسلور (بشسان نظسام موظفى الدولة) ولم يتفسي هذا الوضع بمسلور التسانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٥١ بانشساء النيسابة الادارية لأن هذا المستود وان استحدث لأول مرة نظسام النيسابة الادارية الا أنه لم يمهد البها بغسير الخصاص محدود في اجراء التحقيقات الادارية الا الدولة المناسة الدولية المناسة الدولية المناسة البها بغسير المناسة المناسة الادارية المناسة المنا

أن يخولها مسلطة الاحسالة الى المحاكسة التلاييسة أو رفسع الدعوى التلاييسة فظلسل هسذان الإجراءان على حالهسا ينسدمج احدهسا في الإخر انتجاهسا يصول دون النمسل بينهسسا فمسسلا تاريخيسا أو موضسه عما .

وأخيرا مسدر القانون رقم ١١٧ المسغة ١٩٥٨ المسار اليه مستحدثا لأول مسرة نظام الفصل بين أجراء الاحالة ألى المحاكسة وأجسراء رفع الدعسوى معهد بالإجسراء الأول الى النيابة الادارية وعهد بالإجسراء الثاني الى الجهة الادارية في بعض الحالات والى رئيس ديسوان المحاسسية في حالات أخسرى والى النيابة الادارية وعهد يالاجسراء المناني الى الجهة الادارية في بعض الحالات والى رئيس ديسوان المحاسسية في حالات أخسرى والى النيابة الادارية فيسا عدا ديسوان المحاسسية في حالات أخسرى والى النيابة الادارية فيسا عدا ديسوان المحاسسية في حالات أخسرى والى النيابة الادارية فيسا عدا على النحو المبين في المسواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه أذ تنص الملاة ١٢

« اذا رات النيسابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب
توتيسع جزاء اشسد من الخصصم من المسرتب لا يجلوز 10 يوما تحيسل
اوراق التحتيسق الى الوزير او من ينسعب من وكلاء الوزارة او الرئيس
المختص . وعلى الجهسة الادارية خسلال خمسسة عشر يوما من تاريسع
المذعب بنتيجسة التحتيسق ان تصدير قرارا بالحفظ او بنوتيسع الجزاء .
الما النيسابة المساتيرة الدعسوى المم المحكمة التاديبية المختصة » . وتنص
الما النيسابة المساتيرة الدعسوى المم المحكمة التاديبية المختصة » . وتنص
المسادرة من الجهسة الادارية في شمان المخالصات المالية والشمار اليها
المسادرة من الجهسة الادارية في شمان المخالصات المالية والشمار اليها
نمى الماة السمائية ، ولرئيس الديسون خسلال خمسة عشر يسوما من
تاريخ اخطماره بالقسارا ان يطملب تقسديم المسوطف الى المحاكسة
التنديبيسة ، وعلى النيسابة الادارية في هدفه الحسالة مباشرة الدعسوى
على انه : « اذا رأت النيسابة الادارية أن المخالفة مستوجب جزاء
على انه : « اذا رأت النيسابة الادارية ان المخالفة مستوجب جزاء
يجملوز الخصيم من المسرتب لحدة اكثريز من خيسسة عشر يسوما ،

أحسات الأوراق الى المحكمة المختصسة مع الخطسار الجهسة التي يتبعها، المسوظف بالاحسالة » .

ويسستفاد من هدده التصدوص :

اولا — ان ثبت قسررا بالاحسالة الى المحاكبة التأديبية بسبق الجسراء رفسع الدعسوى يدل على ذلك ان المساة ١٢ المستكورة تجسل من هذا القسرار مسندا المساشرة الجسراءات رفع الدعسوى منتفى. بأن يسكون رفع الدعسوى بليداع أوراق التحقيق وقسرار الاحسالة مسكرترية المحكبة التأديبية المخصسة .

ثليا ــ ان رضع الدعوى هــو لجــراء من اختصاص جهة واحدة هي النيابة الإدارية .

ثالثا _ ان مسلطة الإحالة الى المحاكمة التاديبية موزعة بين. الجهة الادارية ورئيس ديسوان المحاسبة والنيسية الادارية ، ذلك ان طلب الجهة الادارية أو رئيس ديسوان المحاسبة تقسديم الموظف الى المحاكمة واعادة الاوراق الى النيسلة الادارية لمساشرة الدعسوى التاديبية ، هذا الطلب هسو أغساح عن ارادة ملزمة برغسع الدعوى خسد الموظف وبه يقسم اجسراء الاحالة الى المحاكمة ، اذ يتمسين على النيسابة الادارية غي هسذه الحسالة رضع الدعسوى .

ويخلس من ذلك أن الاحسالة إلى المحاكسة التاديبية - في ظلل إلى المحاكسة التاديبية - في ظلل إلى المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الدارية أو من رئيس ديسوان المجاسسة أو مسن النبيابة الداريسة .

وتنص المادة ١٠٦ من القادن رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ على انه
« لا يجوز ترثيبة الموظف المصال الى المحلكمة التاديبية أو الموقوف
عن المهمل عن مدة الإحسالة أو الوقف وفي هذه العسالة يسرى حسكم
المادة ١٠٤ ، فاذا اسمنطالت المحلكمة لأكثر من مسنة وثبتت عسم
ادانة الموظف وجب عند ترقيته إحضوبه التدبيد في الدرجة المرقى

اليها ومن التساريخ الذي كانت تقسم فيسه لو لم يحسل الى المحاكمسة. التلاييسة .

وتكون الاحسالة الى المحاكمة التلابيبة بقسرار بمسدر بذلك. على الوجسه المتقسم ، ومن ثم غان الاحسالة الى المحاكمية التلابيبية في تطبيعة المسادة ١٠٦ من قساتون رقم ٢٠١ لمسسنة ١٩٥١ انها تسكون بمسدور قرار بهذه الاحسالة من الجهسة الادارية لو بن رئيس ديسوان. المحاسسية او من النيسابة الادارية ،

لهددًا انتهى رأى الجمعيسة العبومية الي :

ان المتعسود بالاحسالة إلى المحكمسة التلاييسية وتطبيسيق. المسادة ١٠٦١ بشسان نظام موظفي المسادة ١٠٦١ بشسان نظام موظفي السيدولة هو مسدور تسرار بهيذه الاحسالة من الجهسة الادارية أو من رئيس ديبوان المحاسبية أو من النيابة الادارية طبتا لاحسكام المسواد ١٢ / ١٢ / ١٤ من القانون رتم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعساة تنظيسيم النيابة الادارية والمحكمسات التاديبيسة .

(غنوی ۸۳۹ – أي ۱۹۲۱/۱۱/۱۱)

رِ قامِـدة رقــم (١٦٢)

: المسلما :

وقن كانت إقبيائة الادارية تنفيرد بمسائيرة الدعوى التلابيسة الا النسالة المسائة المسائم المسائ

المحاكمية التاديبية من التسارية الذي تقصيح فيه الجهسة الكارية عن ارادتها المترمة في التساوي الماديبيسة .

ملخص الحكم :

وائن كانت النيابة الادارية هي وحدها التي تنفرد باختمساس مباشرة الدعوى التلابيبة الجام المحكمة ؛ الا ان تصريك الدعوى التاديبية او بالاحسري احسالة المحوظف الي المحلكجة التاديبية ليس متصورا فقط على النيابة الادارية أنها تتساركها في هذا الاختصاص الجهة الادارية بحيث أذا رأت هذه الجهة ببقتضي السلطة المضولة المناف المناف

ومن حيث أنه متى وضح أن دور النبسابة الادارية في الحسالة التي
تطاب فيها الجهة الادارية احسالة المسوظف الى المحاكمة التأديبية
متمسور على تنفيذ ترارها في هذا الشمان فتلتزم باتخساد الإجسراءات
التساونية التي تقتضيها مبسائم أ الدعسوى التي تحسركت فعسلا بطلب
الجهة الادارية فاته لا منساس من القسول بأنه يتسمين اعتبارا مسن
التساريخ الذي تقصيح فيه الجهة الإدارية عن ارادتهسا المستربة في
اتسابة الدعسوى التأديبية اعتبار المسوطف محالا الى المحاكمة التأديبية
أما اجسراءات مباشرة الدعسوى فهي لا تعسدو حسيبا مسلف البيان
أجسراءات تنفيذية للقسوار المسادر من الجهة الادارية بالاحالة والذي
يتصدد على مقتضاه ومن تاريخ مسدوره مركز الموظف القساتوني من
يتصدد على مقتضاه ومن تاريخ مسدوره مركز الموظف القساتوني من

(طعن ٥٠٦ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٥/٢١)

قاعستة رقسم (177)

المسلد: القرر الديدوان الماسسيات والمصدد في قسانون رقسم ۱۱۷ لسسنة ۱۹۰۸ بخيمسة عشر يوما الاعتسرافي عسلي الجسزاء سد لا يسرى الاحيث يسكون هنساك جزاء عن مخالفة مالية اوتعتب المهسة الادارية سد عسدم سريان هسنا المعاد في حالة عسدم توقيع الجسزاء م

ملخص العكم :

بالنسبة للنفسع بعدم القبول تأسيسا على أن ديسوان الحاسبة لم يتصرف في الدعبوي في بحسر خمسة عشر يوما من تاريخ احسالة الأوراق اليسه أو على الأقسل من تاريخ نفساذ القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ غان المعساد القسرر لنبوان الحاسبية والحبيد في التساتون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ بخمسسة عشر يوما لا يسكون الاحيث يكون هناك جزاء عن مخالف ماية الزانب الجهاة الادارية بالوظف ، وفي هذه الحيالة بحق لرئيس دبيو أن المجانب أن يعترض عليسه في بحسر خميسة عشر يوما من تاريخ ابسلاغ التسرار اليسه والا ستطحت في هذا الاعتراض ويعتبر فوات هذا المعدد قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصفة نهائيسة اما حيث لا يسكون هنسك قرار ادارى بتوقيسع جسزاء عن مخانفية عالية قبان المعياد المنصيوس عليه في المسادة ١٣ مين التانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى مى حدق ديدوان الماسسبات وهمو الأمسر الذي حسدت في الدعموي الحاليسة أذ أن الديسوان بعسد ان عرضت الأوراق عليه دون أن يوقع جهزاء على الطهاعن أعاد الأوراق ثانية الى الجهسة الادارية لانخساذ اجراءاتها نيها تنفيذا لحسكم القانون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ حيث تابت الجهمة الادارية بدورها باحسالة الطاعن الى المحكمة التاديبية في ظهل هذا القهدون الأخير وطبقها لاجزاءاته ،

﴿ طعن ١٣٩٥ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٩/١/١٢١)

قاصندة رقسم (١٦٤)

: المسلطاة

النيسة الادارية هن وحسدها التي تقييم الدعوى وتسولي الادعاء المكتب التعليب - اختسانه الادر بالنسسية لهسسا في مرحساة الطمن في لحسكام المكتب القليبية لهام المكتب الادارية العليسا عبسارة « دوى الشسان » الذين يسكون لهم الطمن أمام المكتب الادارية العليسا نشسمل من لم يكن طسرةا في الدعسوى اذا تعسدي السر الحسكم المسائد خهسا الى المسائس بحقسوته ومصالحة بطريقة مبشرة .

علقص الحكم :

انه وأن كان صحيحا _ كها هو المستفاد مراحة من الـ ادع ، " ٢٣ ، ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ سان النيسامة الإدارية هي وهدها الني تحبسل املة الدعوي امام المحكمسة التاديبيسة نهي التي تتيم الدعسوى وتتولى الإدعاء أملم هذه المحكمة ، بل انها تدخل مى تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل مسجيحا الا أذا حضر من يهثلهما بجامسات المحكمية ، انه أن كان هذا مسجيحا ، الا أنه وأغسم أن مجال الأخلد به هو مرحلة المحاكسة المام المحكسة التاديبية ، ولا يصدق بالنسبة الى مرحطة الطعسن في احكامهما المسلم المحكمسة الإدارية العليسا ، فهدذا الطمن تنظيسه المسادة ٣٢ من قائسون النسامة الادارية رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ والمسادة ١٥ من قاتسون مجسلس الدولة رقسم ٥٥ اسسنة ١٩٥٩ ، وبن يقتضي احسكام هاتين المسادتين أن يسكون الطعن أمام المحكمسة الإدارية الطيسا التي لا تدخل النيسابة الإدارية في خشكلها _ لذوى الثبأن ولرئيس هشية مفيوضي العولة ، ومن المترر إن هبارة « ذوى النسان »لا تنصرف الى الاطارات في الخصاومة فقط ، جل أنها _ وفق ما سميق أن تضت به هذه المحكمة _ تشهل الغير طلدى لم يسكن طرفا عي الدعسوى اذا تعسدي اثر الحسكم المسادر ميها

الى المسائس بعقدوته ونمسالحه بطريقة بسائدة ولا يفير من ذلك ان المساف ٣٣ ألشسار اليها تضميت نصاعلى انه بعنسر من ذوى الشسان رئيس ديسوان المحاسسة وبذير النيساية الإذارية والمسوظف المسادر ضمده الحسكم ، اذ انه من الجسلى ان هدذا النمس ليس نمسا حامرا لمن يعتبسرون من ذوى الشسان ومن ناهيسة أخسرى غان لهدذه الجهسة باعتبسارها خصسها في الدعوى أن تطعن في الدسكم المسسلار فيهسا أملم المحكسة الإدارية العليسا .

(طعن ۷۷۸ لسنة ۱۳ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۷)

قائسة رقسم (١٦٥)

: المسلم

الاحسالة الى المحلكمة التادييسة فى تطبيس هسكم السادة ١٠١٠. من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ – طساب الجهسة الادارية الى النبابة المسابة السير فى محاكمة المسوطات جنائيسا – اعتبسار هسذا الطساب بخسابة احسالة الى المحلكمة التادييسة فى هسذا الخمسوس .

ملخص النتوى :

يشوم متسام الاحساة الى المحاكسة التأديبيسة عى خصسوص تطبيق المسادة ١٠٠١ من التسادق (٢٠٠ من التسادة ١٠٠١ من التسادة الدوية الادارية المختصسة الى النسابة السابة السسير عى محاكسة المسونات الادارية المختصبة الرياسة ، لأن جنائيسا بمضائسة ارتكبها وتخالفها تسبية الانهام الم تتصدت عنها الاعلى سبيل الإغلب بحسكم السبيات ، واجراء حسكم التساس المستكور أمر تقضيه طباع الاشسياء وانسساق الاوضاع والاسور الادارية حتى تسسير على متن موحد عادل عى الاحسوال المائلة والاكسان من ارتسك ذنبا اداريا تخالطه شسبهة الجرياسة الصن حسلا مهسن راتسك الموريا تخالطه شسبهة الجرياسة الصن حسلا مهسن

ارتكب السننب الادارى ذاته السندى لم تخلطت هسدة الفسيهة ٤ وبديهى أن الجهسة الادارية المختصسة أذ تطلب الى النيسابة العسلية المسليم المسير في محلكسسة الموظف جنائيسا أنها تصر على اخدة بننيسه وتعتسد أنه يسستوفى بذلك جزاء أنسد دون أن تتخلى عن محلكيسه أداريا أذ تبسين أنه أيس في الأسر جريسة ، فلا مندوحة وحسالة هدة من اعتبار ذلك الطلب بعنسابة احسالة الى المحلكسة التاديبيسة في خصوص تطبيق المسادة ١٠٦ المخكورة .

(نتوی ۸۲۹ ــ نی ۱۹۹۱/۱۱/۱۲)

تانيا - الاحسالة الى المعالمة التعنيبية منسد المسل بالقسانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٥٨ باعسانة تنظيم النهبابة الادارية وللملامات التعيية

قاعسدة رقسم (١٧١٠)

: المسلما

الاهسلة الى المحاكمة التاديبية اجسراه قانسونى ينسم بصندور التسرار به من الجهسة التى ناط بهسا القسانون هسذا الاجسراء - البيابة الادارية هى وحسدها ونسذ صندور القسانون رقم ١١٧ السبسنة ١٩٥٨ التى تصبدر قسرار الاحسالة الى المجاكمة التاديبيسة وتحسسا المائة الدعسوى التاديبيسة لسام المحكمسة ،

ملخص الحكم 🗀

ان الاحسالة الى المحاكبة انها هي اجبراء تاتسوني بمسدور قسرار الاحسالة من الجهسة التى ناط بهما القساتون ذلك الاجسراء . غفي المحاكبة التأكيسة التأكيسة التأكيسة التأكيسة التأكيسة التأكيسة الإدارية التى تصدور الاحسالة منذ مسدور القساتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عن ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ باعادة تنظيسم النيابة الادارية والمحاكمسات التأكيسة . والنيابة الادارية الحدارة ام اتابتها مازمسة بناء على طلب الجهسة الادارية أو الجهساز المركزي المحلسبات منهي وحددها التي تقيم الدعسوى وتتسولي الادعساء ، وهي وحددها إلى تحسل المات الدعسوى وتتسولي الادعساء ، وهي وحددها إلى تحسل المات الدعسوى وتتسولي الادعساء ، وهي وحددها التي تحسل المات الدعسوى وتتسولي الادعساء ،

(طعن ١٤٣١ لمنة ٨ ق س جلسة ١/١/٥١٩١)

(م ۲۲ سے ۲۷).

£ ...

قاعستة رقسم (١٦٧).

بــــدا :

سسبيل رضح الدموى التكييسة أن تسوده التيسابة الادارية أورائ التحقيسق وقسرار الاحسالة وتقسرير الاتهسام وقاقيسة شسهود الاتبسات مسكرترية المحكسة التلاييسة المفتصسة — وجسوب تفسين قسرار الاحسالة اسسم المسوقات ودرجت، ومرتبه وبيسانا بالمخالفسات المسوية اليسه — أسساس ذلك بين من أحسكام القساؤن رقسم 117 لمسنة 1908 باعسادة ننظيسم النسابة الادارية والمحكسات التلاييسة ،

بلخص الحكم :

أن الأصل الذي أرست تواعده احكام التانون رقم 11 المنة المهادة تنظيم النبابة الادارية والمحاكمات التلابيسة ، والصلار أني 11 من أغسطس سنة 10.0 هو أن نرفيع الدعوى التادييية من المنا النبابة الادارية ، منئة في ادارة الدعوى التادييسة بياسداع اوراق النحقيق ، وقرر الاحالة وتقرير الاتهام وتأثيبة شمهود الاثبات سيكرتيية المحكمة التادييية المختصمة ، ويتعمين أن يتفسمن قرار الاحالة أسم الموظف وظيفته ، ودرجته ومرتبه وبيانا بالمخالفات النسيوة السه .

(طعن ۱۲۳۱ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٢٣١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۱۷۸)

المِسسدا :

ويمساد رفع الدعسوى التلاييسة وهسو الخمسة عشر يسوما المسوص عليها عن التسرة الإنسية من المسادة ١٢ من التسون النيابة الادارية سايس ويمساد سسقوط للدعوى التلاييسة بسل هسو مسن تبيل السسنتها الادارية الاسسية على اجراءاتها بالسرعة التي التشفيها

معصلحة المسابة التساديب ــ تراخى النيسابة الادارية في ا**تلبة التعوي** في المصلد المستكور ــ لا يعصقط الحق في المسمح ف**هما** •

ملخص الحكم :

ان المصاد المسروص عليه في المقسرة الأخسرة من المساحة 197 من الساحة 197 من الساحة الأدارية من المساحة الترابية المساحة الترابية المساحة الترابية على مثل المساحة الترابية على مثل المساحة المساحة على المساحة على المساحة على وما المساحة على المساحة على وما المساحة على المساحة على المساحة على المساحة على المساحة المساحة

(طعن ۲۳۸۷ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٠١)

قاعسدة رقسم (۱۲۹)

: la_____4F

المساد المساوس عليه في المساد ١٢ من القساون رقم ١٣٧ المساد المساد المسادة تنظيم المسابة الادارية والسنى أرجب المشرع فيه على الجهة الادارية أن تمساد قرارها بالمشاط أو بتوقيم المسارة أن مساد تنظيمي من قبيسل المواعيد المسارة لمسن سسم المسال سالمشرع لم يقصد عرمان الادارة من سساطتها بعد انتفساء هسكا للمعاد الادارية المنشرة الدعسوى التلاميسة سالم حيدة المارية المارية المنارة الدعسوى التلاميسة سالم حيد المسالمارية المنارة الدعسوى التلاميسة سالم

ملخص الحكم

نصت الحلية 17 من التسليون رقم 110 لمسنة 170 باعدة تنظيم النيابة الادارية والمحلكيات التلكيبية لله ﴿ اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او ان الخلفة لا نسستوجب توقيع جيزاء السيد من المقسم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما تحييل لوراق التحتيق الى الوزير أو من ينسمه من وكملاء الوزراء او الرئيس المختص وعلى الجهية الادارية خيلال خمسة عشر يوما من تاريخ الملافهيا ننوجية . التحتيق ان تصيدر ترارا بالحفيظ او توقيع الجيزاء .

غاذا رأت الجهسة الادارية نقسديم المسوظف الى المحاكمسة اعسادت. الاوراق الى النيسابة الادارية لجسائرة الدعوى امام المحكمسة التاديبيسة المختصسسة » .

ويجب على الجهسة الادارية أن تفطسر النيسلبة الادارية بنتيجسة تصرفهسا في الأوراق جبلال خمسسة عشر يوما على الاكتسر من تاريسغ هسيدور تسرار الجهسة الادارية .

كبا نصت المادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على.
انه « لوكيسل الوزارة او الوكيسل المساعد او لرئيس المسلحة كل غى
دائرة اختصساصه توقيع عقسويتى الاسذار والخصسم من المسرتب سدة
لا تجاوز ٥) يوما غى المسنة الواحدة بحيث لا تزيد حدة المقسوبة
الواحدة عن ١٥ يوما ، وذلك بعد سسماع السوال المسوظف وتحتيس .
دفساعه ويسكون قسراره غى ذلك مسسبها ،

والوزير مسلطة توتيسع المقسوبات المشسار اليهسا في الفقسرة الأولى . كمسا يكون له بسبلطة الفساء القسرار المسلدر من وكيل الوزارة أو الوكيهبل المعساجة أو رئيس المسلحة أو تعديل المقسوبة بتشسديدها أو خفضها وذلك خلال ثبسهر من تاريخ أصدار القسرار ، وله أذا ما الغي القسرار احسالة المسوطف الى مجلس التساديب خسلال هذا المعاد ،

ومن جيب ان الجكسة تسري بلايء ذي بسدء ان المهمالا ، السدى من ما المسادة ١٩٥٨ ـ و الذي من عليسه من المسادة ١٩٥٨ ـ و الذي

أوجب الشرع نيب على الجهسة الادارية ان تصدر في خسلاله تسارها بالحفظ او بتوتيسم الجسزاء انسا هو ميمساد تنظيبي من تبيسل المواعيسد المستحبان الحسام و ميمساد تنظيبي من تبيسل المواعيسد حرمان الادارة من امستعبال مسلطتها بالنسسبة للمسوطف المسيوب السه الاتهسام بحفظ هسفا الاتهسام بعجازاته بعد انتضساء هسفا المساد و ونضلا عن حددا الها المادة ونضلا عن حددا الها المادة الادارية تقسيم الملوظف الى المحاكمسة الادارية تقسيم المسادرة الدعسوي المها التكويرة على انه اذا رأت الجهسة الادارية تقسيم المساشرة الدعسوي المها التكويرة المادة الادارية المساشرة الدعسوي المها المحكسة التلابيسية المختمسة دون أن يستدد ميمسادا معينا يجب عليها غير خسلاله ان تعيد الأوراق النيسابة الادارية أو تمسسدر في خملاله اينسا قرارها بلدسالة الموظف الى المحاكسة التأدييسة .

(طعن ۱٤۸۷ اسنة ۷ ق ـ جاسة ۸/٥/٥١٨)

" ذلالا ... طبيعة قرار الاحلاة الى المحلكية التأديبية

قاعسدة رقيم (۱۷۰)

: العسما

L. L. ... i

القرار المسادر بالاحسالة الى المحاكمية التابيبيية ساتكيينه سر هو لجسراء من اجسراءات المعسوى التغييسة لا يرقى الى مرتبسة القرار الكارى النهسائي السذي يختص التضساء الإداري بالفصسل في طساب القيقه مستقلا عن الدعسوى التلهيبية تقسرر الإهسالة وأن كأن يترقب عليسه التقير في المسركز القسانوني فلبوظف من نلحية اعتبساره محسالا ظيملكيسة التاديبية الا أن هسذه الإهسالة ليست هسدفا نهائيسا مقصودا قلقه واله مصارد تمهيدا للنظار في أمسر المسوظف والتحقيسي مسا لذا كان هنساك ما يستوجب مؤاخفته تادييسا من عدمه ... نتيجة ذلك : قبرار الاحساقة الى المحلكية التلابييسة لا ينطبوي على تعسديل نهسأتي غي المسركز القساتوني للمسوظف ولا يعسد بالقسالي قسرارا أداريا نهاتيسا مهما يجموز الطمن فيمه على استقلال ما القسرار المسادر باحسالة الموظف الى المحاكمة التاديبية باعتباره اجسراء مسن اجسراءات هده المحلكيسة تعسد المفازعة فيه بن المسازعات المفسرعة عسن الدعسوى التلسية _ لا تقيل هذه التسازعة على استقلال وانهسا بتعسين أن. يته ذلك بمناسبة الطعن في الحكم السذي يمسدر في تلك الدعسوي ــ لا يجــوز اعتبــاره من التــازعات الإدارية والتي تختص بهــا محــاكم مجالس السنولة على استقلال .

ملخص الحكم :

ان القرار السادر بالاحالة الى المحاكمة التأديبة لا يصدو أن المحكون المراء من الجراء من الجراءات الدعموى التأديبة لا يسرقي الى مرتبسة

القسرار الادارى النهائي الذي اختص التضاء الادارى بالفصل في مللب الفسائه مستقلا عن الدعسوى القانيية ، لأن الاثسر السددي ليستهدفه القسرار الادارى بالدلول الاوسطلاحي لهذه العبارة هو الهدف النهائي الذي منحه الى الجهاة الادارية في حجالة انشاء أو تصديل المراكز القلونية لذوى الشائن ، في حين أن القسرار الصادر باحالة المؤلف الى المحكمة التاديية ، وأن كان يقسرته عليه التأثير في المسركز القانوني للمسوطف من ناحية اعتباره محالا الهي المحاكمة التأديبية ، الا أن هذه الإصالة ليست هدفا نهائيها متصودا لذاته في هذا المجال وأنها مجارد تمهيدا للنظر في لمر الموظف والتصافى مها اذا كان هناك ما يستوجه ، وأخذته تأديبا من عدمه ، ويهذه المسائة عان القسرار المذكور لا ينطبون على تصديل نهائي في المركز القسائوي للموظف ولا يصد بالناس قرارا اداريا نهائيا مستجوز الملمن فيه على اسستوني المائية على استخلال ،

انه لا وجبه للتحدي غي هذا الخصوص بما هو مقرر غي متان مجلس الدولة بالفصل من مجلس الدولة بالفصل غي كانت النائد المتازعة المتازعة لان القسوار الصادر بلحمالة الموظف ألى المحاكمة التأديبة باعتباره اجسراء من اجسراءات هذه المحاكمة تمد المنازعة منه من المنازعة عن الدعوى التأديبية كا تقبل هذه المنازعة على استغلال وانها يتعبن أن يتم ذلك بمناسبة الطعن غي الحكم الذي يصدر غي تلك الدعوى .

(طمن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق ــ جأسة ١٢/٥/١٨٨)

الفسرع التسلقي اعسالان المتهشم أولا سـ أغفال اعلان المتهم يرتب بطّلان الإجراءات

قاعبدة رقسم (171)

اخطبار التهم بجاسبات المحاكسة التاديبية ــ ضرورة وشرط لاّزم أصبحتها ــ اغضبال هنذا الإخطبار ــ يستتبع بطبالان جميم الإجراءات التالية بسا في ذلك الجكم التباديبي .

بلخص الحكم :

اذا كان النسابت أن المنهم الطاعن لم يقطر بجلسمات المحاكمة وقد تبت وصدر الحكم عليه دون أى اخطار له بذلك وفق التسانون ، ولما كان هذا الإخطار ضروريا وشرطا لمسحة المحاكمة فأن أغفاله أو وتسوعه غير مسحيح يتسرت عليه بطلسلان جميع الإجسراءات التليمة لذلك بهما المحالم المطمون فيسه .

(طعن ١١٧٣ اسنة ٧ ق - جلسة ١١٧٥)

قاعستة رقسم ﴿ ١٧٢)

البــــدا :

اغفسال اعسالان المتهسم والمسمى في اجسراءات المحاكسة دون مسراعاة احسكام القسانون يتسرقب عليسه بطسالان هسنه الإجسسراءات والحكم المتسيقب عليها ساسساس ذلك أن الإجسراء يسكون باطسلا أذا نص القسانون على بطسالاته أو شسابه عيب جوهسرى يتسرقب عليسسه غسرر للخصسم وفقها لما تقفى به المسادة ٢٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم:

ان القساتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منسه اعلان صاحب الثمان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسسة خلال الناسوع من تاريخ ابداع أوراق الدعوى المكمة التلابيية كما نص في المادة ٣١ منسه على أن « للمسوطف أن يحضر جانسات المحكسة بنفسسه أو أن بوكيل عنيه محامينا مقيدا أمام محياكم الاستنتثناف وأن يبدى دفاعه كتابة او شاماها _ وللمحكمة أن تقارر حضور المتهم بنفسه وني جبيع الأحوال اذا لم يحضر المنهم بعد اخطماره بغلك تجحوز محاكبت، والحمكم عليه غيابيا » - وهدفه الأحكام تهدف الى توفير النسمانات الأسساسية لنبتهم بتهكينسه من النفساع عن تقسسه ومسن درء الاتهام عنسه وذلك باعالنه بقرار الاهانة المتفسمن بيانا بالمخالفسات النسموية اليسه وتاريخ الجلمسة المصددة لحاكيته ليتيكن من الحضور بتفسيه أو يوكيهل عنيه للادلاء بدهمامه وتقديم ما يؤسد هدا الدناع من بيانات واوراق وليتنبع مسير الدعسوى من طسسة الى اخسرى حتى بمسدر الحكم فيها ، ولا شبك في أن السمير في اجراءات المحاكمية دون اعبلان المتهم من شيأته أن يلصق به أشيد الضرر ويفوت عليمه حقمه في الدفساع عن نفسمه .

ومن حيث أنه لذلك عن اغتسال اعسسان المتهم والمسسير في المساود المحاكمة المراء المساود المحاكمة المساود المحاكمة المساود ومن سيرتب عليه بطلان هسده الإجراء وبطلان المسكم الابتسائه على هدف الاجسراءات البلطسلة به وذلك تأسسيسا على ان الاجسراء يسكون باطلا اذا نص القاتون على بطلانه او اذا شسابه عيب جوهسرى يتسرتب عليسه ضرر للخصسم وفقسا لما تقضى به المسادة ٥٧.

(طعن ٣ اسنة ٨ ق ـ جلسة ٢٩/٥/٥/١١)

قاعسنة رقسم (۱۷۲)

٠.,

: المسلما

اغفال اعدان المتهم والسمي في اجسراطت المحاكمة دون مسراعاة احسكام القانون يتسرف عليه بطالان هذه الاجسراطات والحسكم المتسرف علهها .

ملخص الحكم :

ان القساتون رقم ۱۱۷ اسسنة ۱۹۰۸ قد لوجب في المسادة ۲۳ مسه اعسلان مسلحب الشسان بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسة كبا اجسان مسلحه ۲۹ منسه في المسادة ۲۹ منسه في المسادة ۲۹ منسه أن المسادة ۲۹ منسسات المحاكم ته محليسا وان يهدى دفاعه كتسابة المحاكم نهيمة الي وضيف المنسوبة البقيم بتكييسه مسن الدفاع عن نفسسه ودرء الاتهام المساجه اليه وذلك بلجسله اعسانه بتسرار الاحسالة التفسيم بيسانا بالمخالف المنسوبة اليه ويتاريخ بتسرار الاحسالة المحكمة المحتمية بيسانا بالمخالف المخاصوبة اليه ويتاريخ عند المحددة لمحاكمة له يؤيد هذا النفساع من بيسانات وأوراق وليتنسع سير الدعوى من جاسسة الى الحسرى حتى يصدر الصكم نبها على المسادة عن المحاكمة دون اعسلان المتهاء والمدان المحكمة دون اعسلان المتهاء المخارسة دون اعسلان عليها حسانا مستجدا من شهسه ان يلحق به الشدد المشرر وينسوت عليه حتى الدغاع عن نفسه ،

(طعن ۱۹۲ لسنة 11 ق ــ جلسة ۱۹۲/۱۲/۱)

قاعسدة رقسم (١٧٤)

المِـــدا :

الإجراءات القررة في القبوانين النظمة لتاديب الوظفين -

 اجسراء جوهسرى يتسرتب على اغفساله بطسلان الإجسراءات ، مهساً يؤشر تبعسا في القسرار السذى يصسدر من الجلس .

ملقص الحكم : •

يبسين من استقراء النصموس الخاصمة بتماديب المموظنين الواردة في كمل من قاتمون نظمام موظمفي المحولة رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ وقلتسون النيسلبة الادارية رقم ١١٧ لمسسنة ١٩٥٨ السذي مسسور قسرار مجلس التساديب في ظلهما انهما تهدف في جملتهما الى توفسير الضبهاتات الأساسية المتهم للنفاع عن نفسسه ولدرء الاتهمام عنه ، وذلك باحاطته علمسا بذلك باعتبساره مسلحب الشسان في الدعسوي التأديبية ، باعالته بقرار الاحالة المتفسين بياتا بالمخالف ات المسبوبة البيه وبتساريخ الجاسسة المسددة لنظسر الدعسوى ليتبكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للأدلاء بمسا لسديه من أيضماحات ، وتقديم ما قد يعن له من بيمانات وأوراق لاممستيفاء الدعسوى واسستكمال عنساصر الدفساع فيهسا ومتابعسة سسيم اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصمل بحق الدناع ويرتبط بمصطحة جوهمرية لذوى الشان ، ويستفاد كذلك من الأحكام التي تفسينها هذان القبانونان أن أعسلان أباتهم واخطساره على وجسه المسلك بيساته همو أجسراء جوهسرى رسم الشمارع طريقمة التحقق من أتمسلمه عملي الوجمه الأكمسل للاستنباق من نمام هذه الاجسراءات ، ولدلك يتسرتب على أغفسال الاعسلان أو عسدم الاخطسار وقسوع عيب شسكلي مي الاجراءات يؤشر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق سـ جلسة ١١/١٢/١٢/١١)

قاعسدة رقسم (١٧٥)

البـــدا :

أن أغفسال أعسلان القسدم للمحاكمسة التلابيية أو عسدم اخطساره

نظَى النَّحَسُو الْبُسُيْنِ بِالْقَسَّاوَنِ يَشُـرَتِ عَلِيسه وتَسُوعِ عِيبِ شَــكلى فَى الإجــراءات يؤثر على المُــكم ويتَـرتِ علِيسه البطــلان .

ملخص الحكم :

يبسين من أسستقراء نصبوص المسواد ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٠ من القسانون وتسم ١١٧ أسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمسات التاديبية أنهما تهمدف الى تونمسير الضممانات الأسماسية للبتهمسم ظلمناع عن نفسسه ولسدرء الانهسام عنسه ، وذلك باحاطنسه علمسا مذلك باعتباره مساحب الشان في الدعوى التأديبية ، باعسلانه بقرار الإهالة المتفسمن بيانا بالمخالفات المساوية اليه ، وبتساريخ الجنسية الحددة لنظير الدعسوى ليتمسكن من الحفسور بنفسيه او بوكيـــل عنـــه امام المحكيــة للادلاء بمـــا لديه من ايضـــاحات ، وتقــديم ما تسد يعن له من بيسانات وأوراق لامستيفاء الدعسوى واسمستكمال عناصر الدفاع ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مها بتصل بحسق النفساع ويرتبط بحسسانة جوهرية لسذوى الشسان ويسيناد ك ذلك من هذه النصوص أن أعلان المتهم واخطماره أجمراء جوهـرى رسم التسارع طريقـة التحقق من اتمـامه في المادة ٢٣ حيث نص على أن الاعسلان يكون بخطساب موصى عليسه مصسحوب بعسلم الوصول وعدد واكد هذا المعنى في المسادة ٣٠ مند حيث نص على ان تكون الاخطارات والاعالنات المنصوص عليها في هذا الباب بخط عب مومى عليه مع علم الومسول ، وذلك كله للاستيثاق من تهسام هذه الاجسراءات الجوهسرية ولذلك بتسرتب على اغفسال الإعلان او عسدم الاخطسار على هسذا النصو وقسوع عيب شسكلي في الإجراءات يؤشر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(طعن ٢٧٦ لسنة ١٢ ق _ جلسة ٢٦/١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۱۷۹)

المسسدا :

اغفسال اعسلان المضالف بقسرار الاتهسام وبالجاسسة المصددة: تنظسر الدعسوى التادييسة بطسلان ألحسكم المسادر فيهسا •

ملخص الحكم :

الثابت أن قلم كتاب المحكهة التادييية لم يعملن الطاعن بقرار الاحسالة التضمين بيساتا بالمفالفسات التسموية اليسه ويتساريخ العاسمة المصددة لنظسر الدعسوى وذلك بخطساب موصى عليسه بعلم الوصسول ، ولم يثبت حضور الطباعن أي جاسسة من الجانستات التي نظيرت نيها الدعدوى ، كهما أن الخطاب البذي وجهتمه النيابة الإدارية ألى المغالف والمؤرخ } من يتماير سنة ١٩٧٣ وقد أرسسل اليمه في غير العنموان الموضيح بالتحقيقيات ولم تقيدم النيبابة الادارية ما يغيسه وصبيول الخطاب اليه ، أما الخطاب الآخر الذي ارسانه الى مستير الشحئون القانونيحة بالؤسسمة المصرية العجامة للكهرباء ، مقد تبين من كتاب تفتيش عام الشعبون القانونية بالؤسسسة المنكورة المؤرخ ١٢ من ينساير سسنة ١٩٧٤ ، والمسودع مك الطعن أن خطساب النيابة الادارية المسار اليسه تسد نضبهن نقط احسالة المؤسسسة باحسالة الطساءن الى المحاكمية التأديبيسة دون أن تبسين نبسه تاريخ الطبية المبددة لنظير الدعبوي ودون أن يطلب فيبه من المؤسسة امسلان الطساعن بقسرار الاحسالة ، وقد أرضسح تغنيش عام الشسئون. القانونية بكتبابه المتسار اليه أنه لم يتسم أخطسار الطساءن بهدأا الموضوع اذلم تطلب النيابة الادارية ذلك .

ومن حيث انه يوسين من كسل نلسك ان الطساعن لم يعسبان بقسرار الاتهسام وبالجاسسة المصددة لنظس الدعسوى وبالتسلى لم يحضر جويسع الجاسسة التي نظسرت فيهسا الدعسوي ، واغفسال اعسلان الخساعن على هدذا النحسو وهو اجسراء جوهبري سوالمبسي في أجبرواءات محاكبتهمة بالرغم من نلسك يتسرت عليسه بطسلان اجسراءات محاكبتهمه

ويتعسين لذلك التفساء ببطلان الحمكم المطعمون فيسه واعادة التضية الى المحكمسة التأديبيسة المختمسة لاعسادة محاكمسة الطساعن .

(طعن ١٢٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨)

قاعسدة رقسم (۱۷۷)

: المسلما :

اخطـــار المــابل القســوب اليه مخالفــة تلاييبــة بالجلســـة المــدة انظــر الدعــوى التادييــة ليتسـكن من ابــداء دفــاعه ــ اجراء جوهــرى يتــرتب على اغفــاله وقــوع عيب شـــــكل في اجــــرادات المحاكمــة تـــؤني الى بطــلان المــكم -

بلخص الحكم :

انه بيدين من أستقراء احكام المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ وسن المستون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعدادة تنظيم النيابة الادارية والحاكبات التاديبية الذي مصدر في ظله الحكم الملعمون فيه انها تهدف الى توفير الفسيات الاسلمية للعالم المستون المحاكبة التاديبية ، الدناع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاكبة التاديبية ، للدناع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاكت علما باعالته بقرار اهلته الى المحاكبة التاديبية المنافقات المنسوبة اليه ، ويتاريخ الجلسة التاديبية التأديب المحاكبة التأديب المحاكبة التأديب المحددة انظر الدعوى ، ليتمكن من الحصور بنفسه أو بوكبال عنه المن المحكمة للادلاء بها لدي من المصور بنفسه أو بوكبال عنه المناح والوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عنهم العناع غيها وبتابعة مسير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصال بحيق النفاع يوينط بحصيلة جوهرية للذوى الشيان ، وتأكيدا لأهيه اعلان المحالف المالية ويتباريخ المحالة ويتباريخ المحالية المتادية ومسيلة المحالة المحالة ويتباريخ ومسيلة المحالة ويتباريخ ومسيلة المحالة ويتباريخ ومسيلة المحالة ويتباريخ ومسيلة المحالة المحالة ويتباريخ ومسيلة ويتبارك المحالة ويتباريخ ومسيلة ويتبارك المحالة ويتبارك المحالة ويتبارك المحالة ويتبارك المحالة ويتبارك ومحالة ويتبارك ومحالة ويتبارك ومحالة ويتبارك ومحالة ويتبارك ومحالة ومحال

التحقق من اتمام هذا الإجسراء في المادة ٢٣ من السلب الشالث من التسانون المذكور ، متد نص على أنه يسكون هدذا الاعسلان بخطساب موصى عليمه مصمحوب بعملم الوصمول ، ثم عمد المشرع وردد همذا المنى في المادة ٣٠ حيث نص على أن تمكون الاعسلانات والاخطسارات المنصوص عليهما مى البساب الشمالث من التسانون بخطساب موصى عليسه مع عسلم الوصسول ، وذلك كله للاسستيثاق من تمسلم الاعسلان والاخطار بما مناده أن الشرع قد اعتبار هاذا الاجسراء جاوهريا ، ومن ثم غاته يترتب على اغفسال هذا الاجسراء وعسدم تحقيسق الغاية منه وقسوع عيب شمكلي في اجراءات المحاكسة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه ، وقد النيزم تانون مجلس العولة المسلار بالتانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالأحكام المتقدم فكرها ولم يضرج عليها اذ ربد في المانسين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات النسواعد التي نصبت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقيم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ سلف البيان واضاف في المادة ٣٤ منه ان يتسم اعمان المراد التسوات السلحة وبن في حكيهم - ببن تسرى في شسأنهم احكام هذا التسانون - بتسمليه الى الادارة التفسائية المختصمة بالتسموات المسلحة ، مستفسهدا عن ذلك بحسكم الفقسرة المسلمسة من المسادة 17: بن قانون الرافعات الدنيسة والتجسارية •

لما كان الأمر كذلك ، وكان منساد الوتسائع على النصو آتسه البسان ، أن الدعسوى منسار الطون المائل كان نظرها ووجسلا الى جلسمة ٢٥ من بنساير سسنة ١٩٧٦ بنساء على طساب الطساعن لتقديم بمنكسرة بدغامه وفي هدذا اليسوم لم تفقيد المحكسة التلاييسة وتقسرر تلجيل نظسر الدعسوى اداريا الى جلسسة ٩ من مارس سسنة ١٩٧٢ مسح إعسلان فوى الشسان ، وقسد لرسسل الاخطسار الخساص بالطساعن على الوحدة رقسم ٧٠ بمركز تعديب الضديات الطبيسة في ٢٨ مسن على الوحدة الجسداني الوحدة رقسم ٥٠ بمركز تعديب الشديات الطبيسة في ٢٨ مسن الجسراير مساقة ١٩٧٢ في الوقت السدى كان فيسه مجندا بمستشفى المبسويراحة المساداتي الوحدة رقسم ١٥ جن ٤٢ في ٥٥ مسن الكسسوير

مسنة ١٩٧١ ، وقد المساحت تبادته بأنها لم تنمسام اى اخطار من المحكسة التاديبيسة لوزارة المسحة ولم يسسام اليسه اية المسادة عسن هذا الاخطار الأسر الذي يؤكد أن الطاعن لم يخطر بتاريخ الجلسسة المشار اليها الوقت دكان سن شان ذلك أن الطاعن لسم يمثل اسام المحكسة التاديبية بجلستها المقتودة في ٩ من سارس سسنة ١٩٧٢ التي اجسلت اليها الدعسوى اداريا وصدر الحيكم في الدعوى دون اتاحة الفرصة له لابداء دغساعه في الدعسوى ، ومسن شم يحكون الجبكم المطهسون فيسه قد شابه عيب في الإجراءات ترتب عليه الاخسلال بحق الطاعن في الدفساع عن نفسسه ، عسلي وجه يؤثر في الدحكم ويسؤدى الي بطائة .

(طعن ١١) اسنة ١٩ ق ــ جلسة ٢١/٢/٢٧٥)

قاعسدة رقسم (۱۷۸)

: المسلما

اعبلان العبابل بقبرار احالته المحاكبة التلابيية وبتباريخ التجاهدة وبتباريخ المحاسبة المحسدة النظير الدعوى - لجبراء جوهسرى - يتبرت على المفسلة بطبلان الحبكم - يستوى في ذلك أن تبكون هي الجاسسة المحسدة ابتبداد المحاكمة أو التي تجميد أثر وقبف الدعبوى أو في حيالة تلجيلها أدارايا ،

منْخص الحكم :

لله ببين من استقرار الحكم المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣ من استان و رقيم ١٩٥ المسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيه النبية الادارية الدورية على مصدر عمى ظلم الحكم الملمون غيسه بد انها تهدف الى توضير الضمامات الامامية للمسابل المشدم الى المحاكمية النادييية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علمها باعتباره من ذوى الشمان عمى الدعوى التادييية باعسانته بنور احداث الى المحاكمة التادييية التشميمن بيسانا بالخالفهات

المسسوبة اليمه وبتساريخ الجلسسة المصحدة لنظسر الدعسوى ليتهشكن من الحضور بنفسه أو بوكيال عنه أمام المحكسة للأدلاء بما لدية من ابضاحات وتقديم ما قد يعن أله من بيسانات وأوراق السنستيفاء الدعسوى واستنكمال عفساصر الدغساع فيهننا ومتابعسة سسير أجراءاتها وما الى ذلك مها يتصل بحق الدفعاع ويرتبنط بحضافة جوهسرية لمسذوى الشمان وتاكيدا لأهبيعة اعسلان العساءل المقسدم الى المحاكمة التاديبية بثرار الاحسالة وبتاريخ الطسعة المحمدة لنظمر الدمسوى ، عنى الشرع بتحديد وسسيلة التحتق من انسلم هذا الاجسراء مي المادة ٢٣ من الساب الثالث من القانون المذكور فقد نص على أن يكون هذا الاعسلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعطم الوصول ثم عساد الشرع وردد هدذا اللعني في المسادة ٣٠ حيث نص على أن تسكون الاعسلامات والاخطارات المتصدوس عليهسا عي البساب الشالث مسن التانون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد الشرع وردد هــذا المعنى في المسادة ٣٠ حيث نص على أن تــكون الأعـــــلانات والاخطارات المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون بخطاب موصى علبه مع عسلم الومسول وذلك كنه للاسستيثاق من تمسام الإعلان والاخطسار بهسا مفساده أن المشرع تسد أعتبسر هسذا الاجسراء جوهريا ومن ثم قانه يتسرتب على أغفسال هذا الاجسراء وعسدم تحقيسق الفساية منه وقسوع عبب شكلي في اجسراءات المحاكمية يؤثر على الحكم ويسؤدى الى بطسلانه ،

وقد النزم تاتون مجلس الدولة الصدادر بالقدادن رقدم ٧٧ المسنة ١٩٧٢ بالاحسكام المتقدم فكرها ولم يخرج عليها أذ ردد في المادنين ٢٤ ، ٣٧ منسه ذات القراء التي نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ من القدادن رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ مسالفة البيسان .

ومن حيث انه لما كان الأمسر كمذلك وكان مفساد الوتسقع على النصو انف البيسان ان الدعسوى مثار الطمن المسائل كان نظسرها مؤجسالا المي جلسسة ٢٣ من نبسراير مسنة ١٩٧٢ بنساء على طلب المخسالف

الأول (طاعن) للاستعداد ولتقديم دغاعه وفي هذا البسوم لم تنعقد المحكمة التاهيبية وتقسرر تأجيل نظر الدعسوى اداريا الى جلسسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ مع اعسلان ذوى الشسان ، ولسم يتسم اعطان هذا المضاف للحضور أملم المحكسة بهذه الجلسة بسبب نقطه من وحدة دير مسمالوط المسحية الى مستشفى الواسسطى وارتد الاعسلان الى المحكمسة نتيجسة لذلك وسسلم الى سسكرتير المحكمة السذى أودعسه ملف الدعسوى مؤشرا عليسه وعلى غسلاف الدعسوى بأن الاعسلان ارتد في ١٦ من مارس سسفة ١٩٧٢ ولقد كان من شسان ذلك أن هذا المخطف لم يمثل أملم المحكمة التاديبية بجلستها المنعشدة في الأول من مارس سنة ١٩٧٢ التي حجسزت نيهسا الدعوى للحسكم بجلسسة ٢٦ من مارس مسنة ١٩٧٢ مع التصريح لمسن يشساء بمسنكرات خسلال اسسبوعين ، وني هسذه الجلسة امسدرت المحكمسة حكمها المطعون فيه رغما عن أن الدليسل على عدم أعسلان المخالف لجاسسة الأول من مارس سسفة ١٩٧٢ كان نحت نظر المحكمسة وكسان المخطف لم يتقدم بأي دفاع له في الدعدوي . ولما كان الأسر كهما تقدم وكان المضالف الطساعن لم يعلن لجلسسة المحاكمسة الني عقدت في مأرس سينة ١٩٧٢ التي لجلت اليها الدعسوي اداريا وبالنسالي ليم يحضر فيها وصدر حسكم في الدعوى دون اتساحة الفرمسة له لابسداء دغاعسه في الدعسوى وكان من حقسه قاتونا أن يتقسدم به الى ما تبسل أتفسال باب الرافعة فيها بانتهاء المهلة الني حددتهما المحكمة لتقصيم المنكرات فأن الحمكم المطمون فيه يكون قد شابه عيب في الاجسراءات ترتب عليسه الاخسلال بحق المخسالف في الدفساع عن نفسسه على وجسه يؤشر مى الحسكم ويؤدى الى بطسلانه ، ولا حجسة نيما اثاره الدنساع عـن النيـابة الاداريـة مح أنه كـان عـلى الطـاءن أن يتـابع تأجيسالت الدعسوى والتعرف على الجلمسة التي اجل اليهسا نظر الدعوى اداريا والحضور فيهما ، لا حجمة في ذلك لأن القمانون وتمد حمد وسبيلة اعسلان المسابل المسدم المحاكمية التأديبية بالجلمسة المحددة لحاكبت على ما مصاف بيدانه فاته يكون بذلك تد حدد طريقة العلم بالجاسسة المسددة ، يستوى في ذلك أن تسكون هي الجاسسة المعددة ابنداء للمحاكمية او تلك التي تحدد اثر وتف الدعيوى او في حالة

تأجيلها اداريا ، وذلك الاتحاد العالمة في الحالتين بها لا يمسوغ معه جطاب مساحب الشان بأن يسمى للتعارف على تاريخ الجلسة في حالة تأجيلها اداريا عن غسير الطاريق الذي رسمه التعاون لذلك وهو اعالنه بخطاب موصى عليه مع عالم الوصول •

ومن حيث أنه لما كان الأسر كها تقسده وكان الطساعن لم تقسح له قرصسة النفساع عن نفسسه لهم المحكسة التاديبيسة الى تلويسخ التفسيل باب المرافعية وكانت السدعوى بذلك لم تنهيسا أمام الحكسة التفسيل طبها غانه بتعسين الحكم ببطسلان الحكم المطعسون فيه واعسادة العمومه الله المحكسة الطساعن والتفسيل نفيه السب مجسدا أسام هشية المضرى ،

(طعن ٧٦١ اسنة ١٨ ق - جاسة ٢٠/٤/١٩١١)

ثلثيا ــ اعسلان المتهسم يكون بقرار الاحالة وتاريخ إلجاسسة خلال البسبوع من تاريخ ايناع الاوراق

قاعسنة رقسم (۱۷۹)

البسدا:

الفسمةات الأسساسية لحق النفاع في المحكمسة التلديبية — المسولات ٢٩٠ ، ٢٠ من القسانون رقم ١٩١٧ لسسنة ١٩٥٨ — اعسانا المتهسم بقسرار احالته الى المحكمة التكديبية وتاريخ الجلسسة على الوجمه التمسوص عليه فيهما — اعتباره من الإجسرادات الجوهسرية بتسرت على اغتساله بطان وقشر في الحسكم ويبطسانه .

ملخص الحكم :

ان الحكية التي تفياها الشارع بايراده نصوص المواد ٢٣ و ٢٠ و ٢٠ مني التانون رقام ١١٧ اسانة ١٩٥٨ باعادة تتظيم النيابة الادارية والمحاكيات التلاييية فسادها توفير الضمائات الأساسية المبتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك بلحاطته علما باعتباره ما الشار الشائن في الدعموي التلاييية باعالانه بقارا الإحالة المتفسن بياتا بالمخالفات المنسوبة اليه وبتاريخ الجاسة المحددة لنظر الدعوي ليتماكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه اسام المحكية اللالاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما قد يمن له من بياتات واوراق لاستيفاء الدعوي واستكمال عناصر الدفاع عيها ومتابعة مساح اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحدق الدفاع ويرتباط بمصاحة جوهرية المذوى الشان و

ويستفاد كذلك من الأحسكام التي تضهينها هذا القسانون ان اعلان. المتهسم واخطاره على الوجسة السسانف بيسانه اجسراء جوهسرى 4 رسم المشرع طمريق النحقق من اتمسلمه على الوجه المكامل فأوجب ان تسكون الاخطسارات والاعسلانات بخطساب مومى عليسه مع علم ومسول للاستيثاق من أتهمام همذه الإجسراءات ومن استلام صماحب الشأن للاخطار او الاعالان الموجه الباء وترتب على اغتال الاعالان أو عدم الاخطار وقوع عيب شكلي في الاجراءات الاضرار التي تصبيب الخصم الذي وتسع هذا الاغفال في حقه ، الأبر الذي يؤثر في الحكم ويتسرته عليسه بطسلاته تسكلا وذنك ترتيسا على أن الاجسراء يكون باطللا اذا نص التانون على بطلانه أو اذا شابه عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم ، ويسزول البطسلان اذا نزل عنسه مسن شرع لمسلحته أو أذا رد على الاجسراء بما يسدل على أنه أعتب و مسجوعا ؟ أو تسلم بعمسل واجسراء آخسر باعتبساره كسذلك ، فيهسا عسدا الحالات التي يتملق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبتا لنص المسادتين ٢٥ ، ٢٦ من قاتسون الرافعسات المنيسة والتحسارية السذي تطبق احكامه امام التضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالتسدر الذي لا يتعسارض اسساسا مع نظسام المجسلس وأوضاعه الخاصة به كما تقضى بذلك المادة ٢ من قانسون اصسدار قانسون مجلس الدولة رتم ٥٥ لسينة ١٩٥٩ .

غاذا كان الشبات من الأوراق ان الطباعات لم يمان بقد از الاحسالة وبساريخ الجاسسة المحددة لنظر الدعوى ، ويذنك عات عليه الحضور بالجاسسة المذكورة كسا هو ثابت بمحضرها ، غان هدذا يسكون عيبا شكليا على مقتضى على الاجسراءات يبطلها ويؤثر غي حسكم مما يسستتبع بطلانه على مقتضى المنتسرة الثانية به المسادة ١٩٥٦ غي شمان تنظيم مجلس السولة للجمهورية العربيسة المنصدة ، مهما يتعسين معه تقرير هدذا البطسلان واعسادة الدعسوى للمحكسسة التوبيسة تتجسرى تساوية العربيسة المتحسوى للمحكسسة التوبيسة تتجسرى تساوية المحسوى المحكسسة التحسرى تساوية المحسوى المحكسسة التحسرى تساوية المحسول المحكسسة التحسرى تساوية المحسول المحكسسة التحسيرى تساوية المحسول المحكسسة التحسرى تساوية المحسولة المحسول المحكسسة التحسيري تساوية المحسولة المحسولة المحسولية المحسولي

(طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعستة رقسم (١٨٠)

الإسساء:

نص السادة ٢٣ من قانون النيسابة الادارية رقسم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ على الن تتسولى سكوتارية المحكسة اعسان مسلحب النسان بقسرار الاحساقة وقاريخ الجاسسة خسلال اسسبوع من تاريخ إيسداع الاوراق سحينا الاجراء يهدف الى توضي الفسمانات الاساسية المنهم بنبكينيه من اللغضاع عن نفسه وعن درء الانهام عنه سمتضى ذلك أن أغضال المسالان المسالان المسالان المسلمة في اجسراءات المحلكسة دون مسراءاة ذلك الإجسراء الجوهسرى يتسرت عليمه بطسلان هسنة الإجراءات وبطسلان المسكم الذي يصسدر الإنتائه على هذه الإجراءات

بلخس الحكم :

ان الشابت من الأوراق أنه عقب ايسداع النيسابة الادارية أوراق العصوى التلبيبة وتقسرير الانهسام حسد السميد رئيس المحكسة بالمحسة 11 من ابريسل سمسنة ١٩٧٧ لفظسر الدعسوى ، وقايت سكرتارية المحكسة بلفطسلر المفسلف المذكور بالكتساب رقم ١٨٧٧ المسؤرخ أول المحكسة بالفطسة المحلابة وأنه تصدد لفظسر المحالف المحلكية القاديبية وأنه تصدد لفظس الدعلي هي جلسة ٩ من ابريل سمسنة ١٩٧٣ عين ما مسلف البيسان ويالجماسة المنكورة أم يحضر المضالف وقررت المحكسة تاجيل نظس ويالجماسة المخلسة ١٩٧١ من ابريل سمنة ١٩٧٣ لاعسلان المضالف عن طبريق النيسابة المسلمة على آخر محسل معملوم له ، ومن شم تسابت مسكرتارية المحكسة بتنفيد التسرار المشسلر اليسه واعسلان المخسلة يسم ١٩٧٠ من ابريس المناف المسلمة على مسكرتارية المحكسة بتنفيد التسرار المشسلر اليسه واعسلان المخسلة يوم ٢٧ من ابريس ١٩٧٦ ومنها المسيد وكيسل نيسابة الدتى ، المسدار المحكسة وقررت المحكسة المسدار الحكم بجلسسة ٢٧ من مايو ١٩٧٧ ومنها مسدر المسكر المسلم المسلمة المس

1 1 ومن حيث أن المسادة ٢٣ من تقسون النيسابة الادارية رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ نفس في الفقسرتين الأخيرتين منها على أن ﴿ تتسولى مستكوتارية المحكسة أعسلان مسلمين الشمان بترار الإحسالة وتاريخ الجلسة خسلال اسمبوع من تاريخ ايسداع الأوراق مد ويسكون الإعسالان بخطساب موصى عليسه بعسلم الوصسول ﴾ . وهدذا الإجسراء بهدف الى توقير الفسائلات الإسساسية المهتهم بتبكينه من الدفساع عن نفسه ومن درء الإنهام عنه وذلك باعدائنه بقسرار الإحسالة المنتخسسين بيسانا بالمخالف المستندة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحتكمته ليتبكن من الحفسورا بنفسمة أو بوكيل عنه ليسدى دفاعه ولينتبع سمير الدعسوي من بنفسمة ألى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ؛ ومن ثم غان أغفسال اعلان المهتم ما مسلانا مسلبها تأتونا والمسيد في اجسراءات المحتكمة دونا مراعاة ذلك الإجراءات وبداعات المحتكم ما الإجراءات وبان وبطلان هسنة مراعات وبداعات المحتكم الإجراءات المحتلفة على هدفه الإجراءات المسللة .

وبن حيث أنه لاكان ذلك ما نقدم ،وكان أخطار المضافة بقرارا الاحالة بالكتاب رقم ٢٨٧٦ المؤرخ أول أبريل مسنة ١٩٧٢ قد ذكر به تاريخ المصدد لها على ما مسلفه بالإنساح ، غان هذا الاخطار لا ينتج أثره ولا يعتد به ، كها أن الانشاف في مواجهة النيابة العالمة لا يجوز اللجوء اليه اعلى ان المضاف في مواجهة النيابة العالمة لا يجوز اللجوء اليه فيسه على النصو الذي نصت عليه المادة ٢٣ من القالمون رقم ١١١٧ لمن المحددة انظر الدعوى ضروريا وشرطا لمصحة المحاكمة غان وتوعه المحددة انظر الدعوى غروريا وشرطا لمصحة المحاكمة غان وتوعه غير مصحيح يترتب عليه بطائن جبيع الإجراءات التالية لذلك بما نيها الحكم المطمون فيه ، ويتعين لذلك القضاء ببطالان بواراة السناعة لتجرى شاونها نيها .

(طعن ١١٤١ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٤٤/١/١٩٧١)

ثالثا ــ الاعلان يكون في محل اقلبة الملن اليه أو في محل عمله بخطساب مومىعليسه بعام وصسول

قاعستة رقسم (١٨١)

: ايسسنا

عسلهل يقسدم الى المحلكسة التلاييسة سد اعسلاته بطسريق الهريد وفقسًا لحكم المسادة ٢٧ من القسانون رقم ١١٧ المسسنة ١٩٥٨ سـ وجسوب البساع الاصسول المتبعسة في قاسس تسسيلهم الإعسان السابق التفسين لن يثبت تسسيلهم الخطساب المسومي عليه المتفسيين الرافعات .

مِلْحُص الحكم :

ان المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النسابة الادارية والمحاكسات التلاييسة تقضى في الفقسرتين الاخسيرتين منهما على أن (تتسولي مسكرتارية المحكسة اعسلان مساحب الشسان يقسلم وأراد المحكسة وتاريخ البطاسسة خسلال اسسبوع من تاريسخ ايسداع الاوراق ويسكون الاعسان بكته في مومى عليسه بعملم الوصسول أو لما كن هذا القسانون لم يتفسين المحسولية في شسان تسليم الإعسان المشسار اليسه لذلك يتمين الرجسوع الى الاصسول المسلمة في الإعسان المتسار اليسه لذلك يتمين الرجسوع الى الاصسول المسلمة في المسان المتسان المتنازية وعلى النسابة وعلى النسابة والاسان السان المتسان المت

صولا شبك في وجسوب انبساع هذه الاسسول في الاحسوال التي يجوز فيها اجسراء الاعسلان بطسريق البسريد وهذا ما كان ينس عليسه تانون المراهمات مراحة في المسادتين ١٩ ١٥ منه تبسل الفساء نظام الإعلان على يد محضر بطسريق البسريد بهتنفي التسانون رتم ١٠٠ لمسنة ١٩٦٦ من التسانون رتم سونظرا الى أن الاعسلان وفقا لحسكم المسادة ٢٣ من التسانون رتم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ يتسم بطريق البسريد نمته يتمسين أن يثبت تسسليم الخطاعات المسوس عليه المتضامات المناسوس عليه في تاتسون المراقعات .

(طعن ۱۹۲ لسنة ۱۱ ق -- جلسة ۱۹۲۷/۱۲/۹)

قاعسدة رقسم (۱۸۲)

: المسسلة

اعسلان الحسال الى المحكمة التاديبية بتقرير الاحسالة وتاريخ المجلسة اجراء جوهدى رسم القسادن كيفية تنفيذه وطريقسة التحقق من انمسامه — نص المسادة ٢٤ من قانون مجلس السدولة المسلام بالقسانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٦ على أن يسكون الاعسلان في محسل القامة المسلن اليسه او في محسل عمسله بخطساب موصى عليسه مصسحوب بمسلم وصدول — عسدم الاعسلان أو الافطسار على هسذا القدو يترتب عليسه وقسوع بطسلان في الإجراءات يؤثر في المسكم ويتسوتب عليسه بطسسانه ،

ملخص الحكم:

ومن حيث أن التسانون رئم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجسلس المسحودة قسد أورد عن الغمسل الثالث (ثانيا) من السبف الأول منسه سس تسواعد الإجراءات أهم المحسكم التاديبيسة التى تضسمنتها المسود ٢٣ وما مصدها ٤ ويبين مسن اسستقراء احسكام هدد النمسوص انهسا تهدده الى توفسير المسلمية المتهدم الدفساع عن نفسه ٤

وذلك بلحاطنه علما بالمخالفات المنسسوبة اليه باعالانه يقسرار الاحسالة المتضمين لهما ، ويتساريخ الجلمسة المصددة لنظمر الدعوى ليتمسكن من الحضرور بنفسمه أو بوكيسل عنمه أمام المحكمة الإسداء دنساعه وتقديم ما قدد يعن له من بيسانات وأوراق ، ولمتابعة مسير الإجراءات وما الى ذلك مما يتصل بحسق النفاع ويرتبط بضمانة جــوهرية لذوى الشـــان في الدعــوى التاديبيــة ، كمــا يســتفاد كذلك من النصدوص المنكورة أن اعسلان المحسال بتقدرير الاحسالة وبتساريخ الجلسمة اجراء جسوهرى رمسم التسانون كيفيسة تنفيسذه وطريقسة النحتق من المسلمه بأن نص في المسلاة ٢٤ منسه على أن يسكون الإعسلان مى محسل اقسامة المعسلن اليسه او مى محسل عمسله بخطساب موصى عليسه مصحوب بعسلم ومسول ، كما نص في المسادة ٣٨ منسه على أن تتسم جمبسع الاخطسارات والاعسلانات بالنمسسبة للدمنساوي المنظسورة أمام المحاكم التاديبية بالطريقة المنصوص عليها عن المادة ٣٤ -ونلك كله للاستيثاق من تمسلم هنده الاجسراءات الجوهرية ، ومن ثم فاته يتسرتب على عسدم الاعسلان أو الاخطسار على هسذا النحسو الذي لوجبه القباتون وقسوع بطسلان في الاجسراءات يؤثر في الحكم ويترتب علب طلسانته .

وبن حيث أن الشابت بالأوراق في المسازعة الملالة أن اعسلان الطاعن بتقرير الإحمالة ، وبنساريخ جلسسة } من مسسبتبر ١٩٧٦. التي صحدت لنظر الدعوى التلاييبة قد وجهه اليه في محسل الاعماد البنت له النيابة الادارية في تقرير الاحمالة وهو مد م م م م ولما لم حفسر بالجلسة المسنكورة كلفت النيابة الادارية بالتحرين عن محل القابقه » عاقدت النيابة بجلسة ٨ من ينابر مسنة ١٩٧٧ بأن القصويات اسمنوت عن عميم بجلسة ٨ من ينابر مسنة ١٩٧٧ بأن القصويات المحكمة اعلائم في مواجبة النبابة المائمة ، وعنسها تم الاعمالان على هذا النصويات ولم عن هذا النصويات الطاعن قررت المحكمة بجلسة م من يونية سسنة واحدر المحكمة بجلسة من يونية سسنة واحدر الدعوى المسكور المحكمة بجلسة من يونية سسنة من يونية سسنة

ومن حيث أن المستفاد من الشسهادة المسادرة بتساريخ ٢١ مسن الفسطس سنة ١٩٧٧ من الهيئة العسلة للمسساحة الجيولوجية والشروعات التعييسة ، وهي الجهمة التي يعمسل بهما الطاعن الن والشروعات التعييسة ، وهي الجهمة التي يعمسل بهما الطاعن أن محمل اتابت المائت في ملك خدمت هو و ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، المثلك فسأن أعسلانه بتقسرير الاحسالة ويتساريخ الجلسة في غير همذا المحمل تد انطبوي على بطسلان جوهسري في الاعسلان ترتب عليمه عسدم علم الطباعان بلادعوى وبالجلسة المحددة المحددة المحددة إلى الأمسر الذي يؤشر في الحكم المطهون فيه ويوثدي الي بطالاته ، وقد كان يتعسين على المحكمة أزاء عسم حضور الطاعن بليسان محل اتابت أن من سبتمبر مسنة ١٩٧٦ أن تسكلف الجهمة التي يعمسل بهما ببيسان محل اتابت أو أن تأمر باعسلانه في محل عمله وفقسا لحكم المدادة ؟ ون تأشر باعسلانه في محل عمله وفقسا لحكم المدادة ؟ ون تأشرون مجلس الدولة مسائفة الإشسارة .

ومن حيث أنه كما تقدم يتعدين التضماء ببطلان الحسكم الطعون عبسه وباعادة الدمسوى إلى المحكمة التأديبيسة لوزارة المستاعة للعملي غيها مجددا من هيئسة الخسرى .

(طمن ۸۹۸ اسنة ۲۳ ق ــ جاسة ۸۱/۳/۸۲۸)

قاعسدة رقسم (۱۸۳)

البــــدا :

المسامل القسدم للمحاكمة التلابيسة يتم اعسانته بطسريق الجرية وفقسا لحكم المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ -- وجسومة لتبساع الأصسول المتبعسة في ققسون المرافعسات والتي يجسوز فيهسسة اجسراء الأعسلان بطسريق البسريد -- لمسسحة المحاكمسة يجب الاستيثاقي من تسسليم الخطساب المرسل الى المتهسم نفسسه أو في محسل اقامتسة الى احسدة الاشسخاص الذين يجسوز تسسليم الاعلانات الههم .

مِلخص العكم :

ان المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكمات الناديبية نص مى الفترتين الاخريتين منهما على أن : 4 تتولى مسكرتيرية المحكمسة اعسان صساحب الشسان مقرار الاحسالة وتاريخ الجاسسة خسلال اسبوع من تاريسخ ايسداع الاوراق _ ويسكون الاعسلان بخطاب موصى عليه بعسلم الوصول » ولمساكان هسدا القسانون لم يتفسهن احكاما تفصيلية في شسان نسسليم الاعسسلان المشار البه لذلك يتمين الرجوع الى الأمسول المسامة في هددا الشان المنصوص عليها في قانون الرافعات ووفقا لأحكام المادتين ١١ ، ٢٢ من هــذا التــانون يتمــين أن تســلم الورقة الملــلوب أعلانهـــا الى الشخص نفسه أو في موطنه هاذا لم يوجد الشخص المطلوب اعسلاته في موطنيه سيلهت الورقة الى احيد الأشسخاس المنصيوس عليههم عنى المسادة ١٢ ولا شسك عنى وجسوب اتبساع هسسذه الاحسوال ألتى يجوز فيهما اجراء الاعملان بطمريق البسريد وهددا ما كان ينص عليسه قانسون المرافعسات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ قبل الفساء نظام الاعالن على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسحفة ١٩٦٢ فلته يتعمين أن يثبت تمسنيم الخطساب الموصى عليمه المتضمين هدد الاعطان الى المتهم نفسمه أو الى محل اتنامته الى احد محسن يجسوز أن تسلم الإعلانات اليهسم وفقسا لأحكام تانون المرانمات. وقد رسم المشرع طريق النحتق من انهسنام الاعسلان على الوجه الصحيح اذ أوجبت المادة ٢٣ الشار اليها أن يكون هذا الاعالان مخطاب موصى علب بعلم الوصول - وعن طريق (علم الوصول) الدي يرد من هيئة البريد الى سكرتيرية المحكمة التأديبية بمسد تسليم خطاب الى المرسال الياء يهاكن الاستيثاق مها اذا كان الخطاب ألذكور تسد سلم الى المتهسم نفسسه وغي محسل اقامته الى احسد الأشهاص الذين يجهوز تمهليم الاعهلانات اليهم .

ومن حيث أن الطاعن يدعى أنه لم يعسلن بتسرار احالتسمه الى المحاكسة التأديبيسة ولا بتساريخ الجامسة التي حسدت لهسذه الحاكسة

- لما الوزارة فتدعى أن هذا الاعالان قد تم بانخطاب الذى ارسسلم اليسه من مسكرتيرية المحكية التأديبية في 11 من اكتسوير مسنة. 1910 وتستند التدليل على ذلك إلى ما هبو نابت عى دنتسر المسادر ودفتر الارساليات المسجلة الخاصين بالمحكية التأديبية.

ومن حيث أنه بطرجاوع الى مساورة الخطاعات المستكور المراقسة بعلمه الدعسوى التلابيسة بيسين أنه لم يوجه الى أنطاعن عى محل اتابته بل عم مقدر عصله بينظلمة بنى مساوية الطبيسة وقسد خالا هدا المسلم من (عسلم وصسول) الخاص بالخطاعات المسار اليه ساولان الناب عى دعاتر المحكمة التادييسة أن ذلك الخطاعات عدد صدر ومسلم الى هيئسة البسريد لا أنه ليس عى الاوراق ما يفيد أنه سسام الى الطاعن ولم تقدم الوزارة (عسلم الوصلول) أو أية ورقة أخسرى تدل على ذلك رغسم تلجيس الطاعن لهذا السبب من جلسة ٧٢ من غبراير مسنة ١٩٦٥ الى جلسمة ١٠ من أبريل سسنة ١٩٦٥ ورغسم التصريح لها با بتناب عندا الدليال عى غاسرة حجيز الطعن للحكم .

ومن حيث أنه أزاء صحم شبوت وصبول الخطياب المؤرخ في 11. من اكتسوير سينة .191 ألى الطياءن نانه بذلك تسكون أجراءات الدعوى التاديبية قسد مسارت دون أحاطته علما بها حتى مسدر المسكم ضيده في غيبته .

(طمن ٣ اسنة ٨ ق - جلسة ٢٩/٥/٥١١)

قاعسدة رقسم (۱۸۶)

: المسلما

السادة ٢٤ من قانسون مجاس السدولة المسادر بالقسانون رقم ٦٧ لسينة ١٩٧٧ على قسام كتساب المحكسة القادييسة اعسلان فوى الثمان يقسدوا الاحسالة وتاريخ الجاسسة في محسل اقسامة للمسان اليسه أو في محسل عبسله سالساس ذلك : توضير القسامةات الاسساسية للمسائل الافساع عن نفسته ولدرء الاتهسام عسه — الاعسلان اجسراء

يلخص الحكم :

السادة ٣٤ من القسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجساس المدولة والمدي تحمكم واقعمة النسزاع تقضى بأن يقسوم قسلم كتساب المحكمسة التاديبيسة باعسلان ذوى الشسأن بتسرار الاهسالة وتاريسخ الطبيسة في محسل اتلية الممان البسه أو في محسل عمله ، وحكيسه هذا النص واضحة وهي توقير الضحفات الأمساسية للمسابل المتسدم الي المحكمسة التاديبيسة للنفاع عن نفسسه ولدرء الاتهسلم عنسه وذلك باحاطته علمسا بأمر محاكمت باعطائه بقسرار اهالته الي المحكسة التأدبيسة المتضبين بيان الخالفات المسوية اليه وتاريخ الجاسمة المحدد لمحاكبت ليتهكن من الشول الملم المحكمة بنفسه او بوكيل عنسه للادلاء بها لديه من ايفساهات وتقديم ما يعن له من أوراق وبيسانات لاسمتيناء الدمسوى واسستكبال منسلمر النفساع فيهسا ومتابعسسة اجراءاتهما وما الى ذلك مما يتصمل بحمق الدنساع ويرتبط بمصطحة جسوهرية لسذوى الشمان ، وإذ كمان اعمالان العمامل المقدم الى المحكمة تاديبية واخطاره بتساريخ الجأسسة المسعد لمحاكمته احسراءا جسوهريا غان اغنسال هذا الاجسراء أو اجسراؤه بالمخالفة لحكم التانون على وجه لا يتحقق معه الفالية منه من شمانه وتسوع هيب شسكلي في اجسراءات المحلكسة تؤثر في المسلكم وتسؤدي الي بطــــالانه -،

ان تقسون المرافعات العنيسة والتجسارية وان كان تسد أجساز في المناشرة من المسادة ١٣ اعسان الاوراق التفسيقية في مواجهسة النيسانية العسلية الا ان منساط مسحة هنذا الاعسان ان يسكون موطن المسان اليسه غير معسلوم في الداخل أو الفسارج ما لا يتأتي الا بعسد المستيناء كل جهسد في مسبيل التحري عن موطن المساد اعلانه ولا يكفي أن تسرد الورقة بغير اعسان ليسساك المسان اليسه هذا الطسريق الاسستثنائي بل بجب أن يثبت أن طسال الإعسان قد مسمى جاهسدا في تعسرف محسل السابة المسارد الجهسدام يثمر والا كان المسالان باطسالا .

ومن حيث أن التسابت من الأوراق أن الطاعنسة قد انقطعت عن المهل
بدون أذن اعتباراً من 18 من نوفهبر سنة ١٩٧٩ عتب انتهاء الإجبازة
الخامسة التي كانت مهنسوجة لها منذ ١٠ تبراير سنة ١٩٧٦ لمراغةة زوجها
المسار الي ليبيا ، واذ ثبت من التصريات الادارية ليضا أن المستكررة
كانت خارج البسلاد وقت التصري عنهسا ، لم تبسئل جهسة الادارة اي
جهسد في مسبيل التصري عن عنوانها بالخسار مسواء بالاتمسال
بالادارة وثائق السخر والهجرة والجنسسية أو بالاستقسار عمن فلسك
من اقاربها وزيلاتها ، واذ ثبت من الأوراق أن اعسان المنهم بأسر
محاكنت من عن مواجهة النسابة المسلمة وقد خسات الأوراق مهمسا
يغيسد تيام جهسة الادارة بعهال تصريات جدية في مسبيل التصري
يغيسد تيام بطائن اعلانها في مواجهة النسانة الأسانة الأسر السذى
يتسرت عليه بطائن اعلانها في مواجهة النيائة المسانة المسانة .

ومن حيث أن تقسرير الطعن وأن كان قسد أودع علم كتساب المحكسة الادارية الطياب بعسد أكثر من مستين يوبا من تاريخ مسدور المسسكم المطسون فيسه الا أنه وقسد اسستبان أن الطاعنة لم تعسلن بأبسر محاكمتهما على ما مسلف بيسانه وبالتسالى لم تعلم بتساريخ مسسدور المسكم المطعسون فيسه ولم يثبت من الأوراق علم الطاعنة بذلك الحسكم في وقت مسابق على أيسداع تقسرير الطعن ومن ثم يسكون الطعن قسد أودع في الميساد ممستوفيا أوضاعه الشسكلية .

ومن حيث أنه لما كان الأمر ما تقسم وكانت الطاعنية المذكرة. لم تصلن اعلانا قانونيا بقسرار احلانها الى المحلكية التلايبيية ولسم تحضر جلسسات المحكية ومن ثم لم تنسع لها غرصية الدقاع عن نفسسها غان الحسكم المطمون فيه قد شسابه عيب في الإجسراءات تسرتب عليه الإخسلال بحسق المتهمة في الدفساع عن نفسسها على وجبه يؤشر على الحسكم وتسؤدى الى بطسلانه الأمر المذى يتعين مصسه الحسكم بالفسائه واعدادة الدعموى الى المحكسة التاديبيية بالنصورة لاعسادة لخسيرى .

(طعن ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ ق ... جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)

رابعا ... بني يكون الاعسلان في مواجهة النيابة المامة عيجيحا

قاعستة رقسم (١٨٥)

: المسلما

اعسلان العسابل المتم المحكسة الملديبية بقسرار الاحسالة واخطاره بتسارخ البطسة المصددة الماكينية بقسرار الاحسالة المفسار هذا الإجراء الوجراء بالخالفة الحسكم القالون من شسقه وقدوع عيب شسكلي في اجسراءات المحاكسة يؤلسر في المحكم ويسؤدي الى بطالاته — مفتفي ذلك بطالان اعسالان المسابل بقسرار الاجسالة في مواجهة المسابة المسابل بقسرار الاحسالة ألى بطالات المائة المسابلة المسابرة المسابرة من المسابرة المسا

ملخص الحكم :

السادة ٢٤ من تقسون مجلس السدولة المسادر بالقسادو ردم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ تغفى بأن يقسوم قلم كتساب المكوسة التأديبية باعسلان فوى الشسان بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة في محسل السابة المعلن اليسه أو في عبساء وحكيسة هسندا النص والمسسسة ، وهي توفسي الفسائات الاسساسية للعسابل المسلم من المحاكسة التأديبية المسابر وحاكيت من نفسسه ولدرء الاتهام عنسه ، وذلك باحاطت علما بأسر وحاكيت باعسائته بقسرار احالت الى الحاكسة التأديبية المنسسية بيسائا بالمخالف عالم المسابقة المحكسة المحالة علما المسابقة المحكسة المحالة المحكسة المحالة المحكسة المح

(437=34)

ايضاحات وتصديم ما يعن له مسن بيسانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستعكيا عشاصر المحافظة المعرى واستعلاق عشاصر المحافظة ويتابحت سمير المراءاتها ، ومسا الى ذلك مها يتمسل بحق النشاع ويرتبسط بمسلحة جوهرية لنوى الشان ، وإذ كان اعسلان المسلمل المسلم الى المحاكمة التلاييسة واخطاره بتساريخ الجاسسة المصددة لحاكمته اجسراء جوهريا ، غان اغضال هسذا الإجراء أو اجراؤه بالخلفة لحكم القسادون على وجسه لا تتحقيق معه الفساية منسه ، من شانه وقوع عيب شسكلي على اجراءات يؤثر في الحسكم ويؤدى الى بطائلة ،

وبن عيث أن قاتون الرافعنات المنبية والتجارية وان كان شد للمساز من المعافرة من المعافرة من المعافرة التمالية المسائدة المسائدة الما كان موطن المعان اليسه غسير معسلوم ؛ اذ ان تقلق ورد استختاء من الأصبل المسلم الذي رديته المعادة ٣٤ من تقسون مجلس المعدولة مسلقة الذكر وهي أن يسكون اعسلان ذوى الشسان بترار الاحسالة وقاريخ الجلسمية فني محسل المهتميم أو محل عبلهم ، ومن شم خان الاعسلان في واجهت التهسابة والامسر كسفلك لا يصسح اللجوء فوى الشسان أن وحسل القلمة فوى الشسان أن وحسل القلمة فوى الشسان أن وحسل عملهم وعسم الاهتساء اليهساء ويتسرعه على منطقة هذا الاجسراء وقوع عيب شسكلى في اجسراءات المعالمة يؤثر على المسكرة وي الشراءات المعالمة يؤثر

ومن حيث أن الشابت على ما مسلف بيسانه ان المساعن لسم يمان أعسانا عنون المام المحكمة الثلابيبسة بجلستيها المتعددين في ٢٢ من أكتسوير و ١٥ من توضيس سسنة ١٩٧٧ والبستين المكسة ذلك صراحة بمحضرى اللجسستين المذكورتين .

ويما أن الطاعن قد أعان بقسرار الاحسالة وبالتخسور لجامسة أمن فيسمبر سنة ١٩٧٢ في مواجهة النسابة العمامة بنساء على ما قسرره المسيد رئيس النيسابة الادارية بمحضر جامسة ٢٥ من نوفمبسر مسنة ١٩٧٧ من أنه لم يستقل على القهم ، وإذ كان ما قسرره المسيد

رئيتس النيساية لا يعقى لاعسلانه فيهسا قبسل اعسلانه للنيساية العسلية عمر غيس أن الواتع ينفيسه بعراعاة أن محسل عسل عسل عساد العسلية معسودة وموضع بالأوراق ويقسول الانهسام وكان من الجسائز التيسام وكان من الجسائز التي يمسل اعسائن من شسانه ولا ربيب الكشسف عن محسل الهاب المسلم بهسا كان من شسانه ولا ربيب الكشسف عن محسل الهاب المسلم بتسرار وهو ما لم يقسم عليسه دليل من الأوراق ، على اعسائن العسامل بتسرار الاحسائة وتاريخ المجاسسة المحسدة المتكونة في النيسائة المسلمة يكون والأسر كسذاك قد وقسع باطسلا ومن أم يسكون الحسكم المطمون فيسه قد شدنسابه عيب في الإفسراءات ترتب عليسه الإفسال بحق هسذا المامل في السداء ذلك في الانهسام المسوجة المسه ، وعلى وجه يؤشر في الحكم ويودي الى بطسائة ،

وبن حيث أنه لما كان الأسر كما تقسدم ، وكان الطباعن ملم ما مسلف بيسته ما يمان بقسرار أحالتمه الى المحاكمة التلابيية ولم يخطر بالجلسسات المصددة الحاكمة ، وبن ثم لم تتسع له عرصة الدغماع عن نفسمه ، وكانت الدعموى بذلك لم تتهيا الما المحكمة التلديية النمسال فيهما ، فاته يتفيين الحكم بقبول الطبن فسكلا وبالغماد الحكم الملصون فيه ، وأغمادة الدعموى الى المحكمة التلديية لاعمادة محاكمة والفضل فيها نسبه اليه مجددا بسن هيئة أغمرى ،

. (طعن ۲۸۲ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۲۲/۱۲/۱۹۷۰

قاعسدة رقسم (۱۸۲)

المسيدا :

السادة ١٢ من تقسون الرائمسات المنيسة والتبسارية - منسلط المسائن الأوراق التفسيلية في النيساية المسلحة أن يسكون موطن المان المستدن المسلمة في مصلوم في الداخس أو الفسارج - أذا كان الممان اليسه مكان المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان

عَلِيـوظف في مواجهـة النيـابة العـابة مع العـابم بمسكان عمــــك والفـــارج يقمع باطــلا ــ بطــلان الاعـــالان يؤلـــر في اجـــرادات. المحاكمـــة ويــودي الى بطــلان الحــكم -

طقص الحكم :

ان ما المرائد المرائد المادة الدنية والتجارية وان كان عبد اجبار على المقسرة الماشرة من المادة ١٦ منه اعسلان الاوراق التضاية في النياب المسابة الا ان منساط صححة هنذا الاجبراء ان يكون موطن ولمان البيه غير معسلوم في الداخس أو الخسارج . أما اذا كان للمعان الليه موطن معسلوم في الداخل فيجب تسليم الاعسلان الي شسخصه أو عني موطنه على الوجه المذى اوضحته المسادة المائرة من هنذا المسابق على الوجه المذى اوضحته المسادة المائرة من هنذا المسابق المسابق المسابق الإعسلان المسابق الرمسالة لوزارة الخارجية لتوصييله بالطسرق الدلولهاسية حسيها نصت على ذلك المقسرة التاسيحة من المسادة ١٢ مسائون .

ومن حيث أنه يسين من مطالعة الأوراق أن النيسابة الادارية اثبتت عي مذكرتها أن السيد / كان تسد أعير للعبسل بالمجزائر للمدة عليين تنتهي في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ استكيالا لاعسارة جزئية مسابقة له بالمسعودية وبالتهاء مدة أعارته تقسم بالنساس طلب يبيه اعتبسار اعارته اللجزائر أعسارة جديدة وقسد تسم عرش هدا الانساس على الادارة المختصسة التي انتيت الى أن أعسارته كليسسلة نسم عسرض طساب تجسديد أعسارة عسلي كليسيد وكيسل الول الوزارة في ٢٠ من يبيسمبر سنة ١٩٧٦ غسرفش تجديد الاعسارة له واخطر بذلك عن طريق البعثة التعلييسة بعد يا كان الشابت أن علم كتساب المحكسة التادييسة قيد قام اللحكسة التادييسة قيد قد قام اللحكسة التادييسة ويتساريخ بالمحكسة التادييسة ويتساريخ بالمحكسة التادييسة ويتساريخ بالحكسة التاديية ويتساريخ المحكسة التاديية ألى المحكسة التاديية ويتساريخ المحكسة التاديقة دى أله المحكسة التاديية ويتساريخ تلجيل المحكسة التادية المحسنة الامن وينيسه مسئة ١٩٧٦ لاعسان المتاس وتنفيذا المحسدة التسريخ تقسرير الاتهام وتنفيذا التسرار والهمة الدراية باعسانه بمسورة تقسرير الاتهام

وبالجاسسة المنكسورة عنى مواهسة النسانة المسانة ، وأذ كان الشابعة من الأوراق أن الادارة كلت تصلم عام اليتسين أن المتهسم كان معسارة المسلم بالجرائر ؛ فقيد كان يتمسين أن يتسم اعسلانه على الوجب السنى لوضيحته الفتيرة التاسسمة من المسادة ١٢ من تأسون الراعمات النسابق الاسسارة المسابة المسابة الرسسانة المسابة المسابة المسابة المسابة و مالتسابية المسابة و و بالتسابي يكون اعسالانه في مواجهسة النسابة المسابة و فقسا لنص الفتسرة المسابدة من ملك المسابدة على النسو المسابدة و عباسلا ويسكون المسابدة على النسو السنى تسم به قسد وقسع بلطالا ويسكون المسابدة على النسو المنساب عيب في الإجراءات تسرعه على وجسه على وجسه ويشور في الدساع عن نفسسه عسلى وجسه

1 to home is

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان المصال ما على ما مسطقه بيسانه ما موسان بقدرار أحالت الى المحاكسة التأدييسة ولم يخطر بطسمات محاكنسه ومن ثم لم تقسع له فرصسة الدنساع عن نفسسه وكانت الدموى بذلك لم تنهيا المام المحكسة التأدييسة الفصل فيها فاته يتمين الحكم بقبول الطعن شسكلا وبالفاء الحكم المطمون فيسه واعلاة الدعوى الى المحكسة التأدييسة بالنصسورة لاعالاة حجاكسة المحال والفصل فيسا نسع المسه مجددا من هيئة الحرى م

(طعن ٧٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٠)

قاعسدة رقسم (۱۸۷)

البسطا:

علم الجهة الادارية المقصة الدهارة الخاصة بدون مرقبه الروهة الراققة زوجها الذي يعسل بدولة عربيسة بعصسل اقسامة السوظف المصرح له بالإجسارة امر مقسرش ما لم تقسم الجهسة الادارية الدليسل على عكس ذلك سدادا خلت الأوراق من دليسل بنتى علم الجهسة الادارية بحصل اقسامة المدعية المصرح فها بعرافةة زوجهسا قسان اعلانها بقدرار الانهام وينواسه المعلكية في مولجها النيساية اللهائية بسكون المساوا المسلم الاتر تقونا سابطلان الاعسلان الاعسان يترتب حقيمه بطالان الحسكم المطحون فيه السامكم بالفساء المسكم المطعون فيه المسكم بالفساء المسكم المطعون فيه تقانيية المصلم المسكم المطالبة المسلم المسكم المسلمة المسلمية المس

يلخص المكم :

ان الطمن يقسوم على ان الحسكم الملعسون فيه شسابه البطسلان المسدم اعسلان التهسة بتقسوير الاتهسام وبجلسسة المحاكسة اعسلانا تقونيا مسحيحا ؛ اذ تم هذا الاعسلان في مواجهسة النيسابة العسابة بحيثة انه لم يسستدل على محسل المائية خاصسة بدون وسرتب ان المسيدة المستكورة قد حصسات على اجسازة خاصسة بدون وسرتب لم المتقد زوجهسا الذي يعمسل بالمسمودية ؛ الأمر الذي يتغسس منسه ان لها موطنا معسلوما بالخسارج كان يتعسين اعلانها عيب بالطريق الدبايهاتي ، وكان في استطاعة النيسابة الادارية التوصيل الي معسرفة .

ومن حيث أن هدذا النمى في مصله ، اذ جسرى تفساء هدذه المحكسة على أن علم الجهبة الادارية المقتمة للاجسازة الفاصسة بدون مرتب بعصل اقسابة الموظف الذي مرحت له الجهبة المذكورة بنسلك الإجسازة أمر منتسرض ما لم تقسم الجهبة الادارية الدليل على المكس واذ خلت الاوراق مما ينفى علم الجهبة المذكورة بعصل اتسابة السيدة المعسون لمساهها في المحكة العربيسة المسعودية المصرح لها بمرافقة زوجها هنسك غان اعلانها بقسرير الاتهام وبجلسة المحلكة في مواجهة النيسابة العالمة على مواجهة النيسابة العالمة على مواجهة النيسابة العالمة عكون اجراءا بطلا عصديم الاتسر قاسوناك هو ما المستقر عليه تفساء هذه المحكمة .

ومن حيث انه قد ترتب على بطكلان أعدد الامسلان أن السيدة.

المستكورة لم تعسلم بلجراءلت المحاكمة ولم تهسكن بذلك من ابسداء دفاعها في الاتهسلم السدي هوكبت بسعبيه ، قان العسكم المطعون فيسه اذ بني على هسذا الاجهسراء المهدلال بستكون بالملسلا بعوره ، ومن ثم يتعسين المسكم بالفسائه واعادة الدعسوى الى المحكسة التلاييسة للعالمان بوزارة التربيسة والتعليس للغمسال فهها مجسددا من هيئة أخسرى .

(طعن ٩٤٠ لسنة ٢٥٥ ــ جلسة ١٩٨٣/١١/4١)

خليسا ــ حضور النهم ليس لازما احلكيته تاليبيا ما دام قد اعلن او احيط علما بالدعوى التاليبية

قاعسدة رقسم (۱۸۸) .

المسجدا:

ملخص الحكم :

اذا كان الشابت من الأطلاع على ملف الدعسوى الناديبية ان النهم قد حضر المام المحكسة التاديبية ببطسسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٦١ وتأبطت الدعسوى لجلسسة ١٩ من اكتسوير مسنة ١٩٦١ لاعسلان المتهم الأخسر وفي هذه الجلسسة حضر المتهم الطاعن وتأبسات المحاكسة لجلسسة ١٥ من نوفهبسر مسنة ١٩٦١ لاعسلان المتهم الأول الدعسوى للحكم لجلسسة ٢٨ من نوفهبسر مسنة ١٩٦١ لوعيها مسدر المحدون نيسه وفي هذا الاستعراض ما يقطسع باعسلان المتهم المطسون نيسه وفي هذا الاستعراض ما يقطسع باعسلان المتهم المحسور المام المحكسة التاديبية وعلهمه بجلسسات المحاكسة وكونه تسد خفسوره المام المدكسة في الجلمسات المحاكسة مسدر في مواجهته وما دامت الدعسوى تسمير عاسيرها العسلادي من حسدر في مواجهته وما دامت الدعسوى تسمير عالمسادي من الجلمسات المحاسدة الى اخسري ومن ثم غاذا ما تخلف عن الحضور في الجلمسات المحسدة الى اخسرة في الجلمسات المحسور في الجلمسات المحسور في الجلمسات بعسر حكسا انه عالم بهما غائه لا يقبل منه الاحتباج بعشم

مسماع دفاعه ما دام كان ذلك ميسرا لسه ومتساحا لبابه ولسم يفعسل وبالتسالي تسكون الحاكمسة قد تبت مسحيحة وفق القسانون .

(طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢٢/٢/١١١)

قاعسدة رقسم (۱۸۹)

: 4

اذا كان التسابت ان المسابل المصال للمحكمة التلابيسة قد احدا علما بالدعوى التلابيسة القسابة ضده واعسان بتساريخ الجلسة التي عينت تنظرها وكانت السبل ميسرة لهله المخصور بنفسه أو يوكيل عنبه لسفع ما استند البيه ومع ذلك لم يسبع الى متابسة مسير اجراءات هسفه الدعسوى ولم ينشسط لابسداء أوجه دفساعه فاقه لا لتحكمة التلابيسة أن هي سارت في نظر الدعسوى وضات فيها في غييته بالساس ذلك أن المستفلا بن المسكم المواد على ١٩٧٠ ، ٢٦ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ١٩٠ م القسان مجلس المحلولة أن حفسور المتهم جلسات المحلكمة ليس شرطا لازما الفصل في الدعسوى وأنها بجسور القصيل فيها في غييته طالما كانت مهياة للذلك وكان المتهم قد أعان بقرار الاصالة وبتساريخ الجلسة مهياة للشائل عينت تنظرها بالوسيلة التي وسمها القسانون ا

ملخص الحكم:

ان الشبابت في الاوراق ان الدعبوى التاديبية في الخصيوسية الماشلة تسد اتبيت اول امرها المم المحكمة التاديبية وزارتي النشل والواصلات حيث تبيدت في جدولها برقسم ٨٥ لمسنة ١٥ ق وقسد عين لنظرها لهام هنذه المحكمة جلسة ١٣ من يونيه مسنة ١٩٧٣ ونبها حضر المتهسم (الطاعن) وقسر أنه يمسل بهيئة البريد بالقاريق وطلب اجلا للاطللاع وتقسديم مذكرة بدفاعه ، وفي نهاية المحكمسة قور المنسيد رئيس المحكمة احسالة الدعبوي بحالتها الى

المحكهة التاديبية بمدينية المتصدورة للاغتمساس ونفساذا لمسلما القسرار احيلت الدعسوى الى المحكمة التأديبيسة بالنصنسورة حيث تيديته في جدولها برقم ٨٤ لسنة ١ ق وعمين لنظمرها اللهما طسة السنبع من اكتسوير سنة ١٩٧٣ واعلن المتهسم بتساريخ هده الجلسسة في الكتساب رقم ٧٦٧ المشباهر في الرابع من اكتسوير سنة ١٩٧٣ ، واذ تخاف المتهسم عن حضسور تلك الجلسسة نقد ارجأت المحكهسة نظر الدعوى الى جاسمة ٢١ من اكتروبر سمنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الإدارية اعسادة اخطسار المتهسم وفي الحادي عشر من اكتسوير سسفة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التلهيبية المتسحنة من المتهسم كتساب أبأن فيسه أن الكتساب رقم ٧٦٧ المتضيمن اخطياره بجلسة السابع من اكتسوير سينة ١٩٧٣ المشار اليسه لم يمنسله الافي اليسوم ذاته المسين لنظر الدعسوي التاديبية المسلمة ضده الأمر الديلم يستطع مصه حضور هذه الجلسسة ، واضلف انه قد علم أن الدموى قد حجرت للحكم نجلسة ٢١ من اكتروبر سنة ١٩٧٣ دون أن يتمكن من الاطلاع وابداء دفساعه وانتهى المتهسم الى طلب فتسح بساب الرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره تبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدنساع عسن ننسه ، وبجلسمة ٢١ من أكتسوير مسمئة ١٩٧٢ حيث تخلف المتهسم ثانيسة عسرر الحضور قررت المحكمة أصدار الحكم في الدعسوى بجلسة } من نونبسر سسنة ١٩٧٣ مسع التصريح بالاطسلاع وتقسيم مذكسرات خسلال أسبوع ، وفي هدذه الجامسة الأخيرة مسدر الحكم الطعمين في غيبة المتهسم واذكان البادي بجالاء من الاستعراض سالف السان ان المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدعموى التأدسة الماعة ضده كما اعطن بتطريخ الجلسة التي عينت لنظرها سدواء السلم المحكسة الناديبيسة لوزارتي النقسل والموامنسلات او اسمام المحكميسة التأديبية بالمسورة التي أحيلت للاختصاص وان المسبل كقت مسرة أمامه للحضور امام هدده المحكمسة الأخيرة بنفسسه أو بوكيسل عنسه لنفسع ما استند اليسه ودرء المساطة عنسه بيسد انه لسم يستع الى متابعية سير اجراءات هدده الدصوى ولم ينشيط لابيداء اوجه تناعه

فيهسا وتقديم الاتلة والسراهين التي تشسهد على براءة مساحته ممساة نسب اليسه - اذ كان الأهسر على ما تقسدم - نمن ثسم لا نسسر عسليم. المحكسة التلبيسة أن هي سسارت في نظسر الدعسوى على الوجسه بادىء الذكر ومصات ميها مي غيبت اذ المستفاد من اسستقراء احكام. المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٧ من القسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجسلس السدولة الواجب التطبيسق عي الخمسوصية المطروحة أن حضور المتهم جلسات المحاكمية ليس شرطا لازما ساللفصيل في الدعسوي وأنها. محموز الغصيل هيها في غيبت طالبا كانت مهياة لذلك وكان المتهم قد اعان بقرار الاحسالة وبتراريخ الجاسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسسها القساتون ، ولا وجسه لما أثاره المتهسم (الطساعن) من أن. الحكسة لم تخطيره بالجليسة ومن ثم فوتت عليسه فرص التفساع عين. نغيب ذلك انه غضب لا عن أن وأقع الحال لا يسانده أذ الشابت. بالتسراره انه قد اعلن بتساريخ الطسسة التي عينت لنظسر الدعسوي وهو السسابع من أكتسوير سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحا أن هذا الاعسلان قد بلغب متأخرا عي ذات يسوم الجلسة فقد كان لزاما عليه أن يتابع سواء بنفسه او بوكيال عنه سير اجراءات الدعوى التاديبيــة التـــابة ضــده الى ان يفصـــل فيهـــا اذ ليس ثهـــة ما يـــلزم. المحكهة بأن تخطسره بسكل جاسسة حددتها لنظسر هذه الدمسوة بعدد ذلك طالما سسارت الدعسوي سسيرها المعتساد من جلسسة الي. اخرى ، واذ كان المتهسم قد قصر فيما هو واجب عليه وكان ذلك متاحا له نين شيم لا يقبل منه الحجساج بعدم سيماع نفاعه وبالتسالي تكون. محاكبته قد تبت صحيحة وفقا للقاتون ،

(طعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١١٧٥/١١/١٥)

أقاعسدة رقسم (۱۹۰)

المسادة ٢٤ من قاتسون مجاس السنولة رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ --اعسلان المسامل بقسرار الاحسالة للمحلكمة القليبيسة وتاريخ الجلسسة والمخالفسات المسسوية اليسه - متى تسم الاعسلان قانونا غان حفسسونا

الأنهام جاسات محلكيته ايس شرطا لازما القصال في الدعيوي •

طخص الحكم:

ان المسادة ؟٣ من تقنون مجلس الدولة المسادر بالقسادون رقسم ٧٧ المسنة ١٩٧٦ تعضى بأن يقسوم علم كتساب المحكسة باعسلان قوى الشان البسه أو غي عقسارا الاحسالة وتاريخ الجلسسة غي محل اقلية المسان البسه أو غي محل عبله ، وحكية هدذا النص واضسحة وهي توضير الفسيلات الأسساسية للمسامل المقسم الي المحكسة التلاييية اللغاع عن نفسه ولادء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علمسا بالمر محلكت باعسلانه يحسرار احالته الى المحكسة التلاييية المنضمنة بيسانا بالمخالف من يحترار احالته الى المحكسة التلاييية المنضمنة بيسانا بالمخالف من المنسوبة البسه وتاريخ الجلسة المحددة لمحلكت ، المتهد بن البيه من المنسلة بن المنسان المنسان المحكسة بنفست أو بوكيسل عنسه للالاء بسالاته بسالة الدعوى المنساخة ونساحات ونقسهم المحكسة والمنسان المنسان عنسان المنسان الم

وین حیث ان التابت علی ما سلف بیاته ان الطاعن اصان الحالی المالی میرات بتاریخ کل جلسیة حسدت احتکیت ، کیا اعالی بتقریر الانهام الموجود فسده ، وقد تسلم الطاعن تلک الاعلانات وتقریر الانهام المورفق بها ، فین ثم یکون شد اعالی اعالیا حسدیا ولا فسیم علی المحکمیة ان هی سارت فی نظیر الدعاوی وفسیم المی غیبته ،

(طمن ١٧٦ لسنة ٢٨ ق - بطسة ٢٣/١٨٣/٢)

الضرع النسائب سسقوط الدعسوى التلييسة أولا — الأوضساع التشريعية ليمساد مسقوط الدعسوى التلييسية

نصت المسادة ٩١ من قانسون نظسام العابلين المدنيين بالدولة الحالى. يعمد اسمستبدالها بالقسانون رقم ١١٥ اسمسفة ١٩٨٣ على أنه :

 « تسقط الدعوى التادييسة بالنسسبة للمسابل الموجسود بالخدية-بعضى ثلاث مستوات من تاريخ ارتسكاب المخالفسة .

وتنقطع هسذه المسدة باى اجراء من اجسراءات التحقيسق أو الاتهام أو المحاكمية وتسرى المسدة من جسديد ابتداء من آخر اجسراء .

واذا تصدد المتهسون غان انتطاع المسدة بالنسسبة لاحدهم يترتبه. عليسه انتطاعهما بالنسسبة للبساتين ولو لم تسكن قد اتضافت ضمدهم. اجسراءات قاطمسة للهسدة .

ومسع ذلك اذا كسون النمسل جريمسة جنائية غلا تسسقط الدعوى. التاديبيسة الإبسستوط الدمسوى الجنائيسة » .

قاعستة رقسم (191)

: المسلما

المسراحل التشريعيسة التي مسرت بهما لحسكام سمقوط الدعموي. التلاييسة بدما من القسانون رقسم ٢١٠ اسمنة ١٩٥١ وحسني الممسل. بالقسانون رقسم ٤٧ اسمنة ١٩٧٨ أم لتجماه المشرع تدريجيسا الى تقسير مسدة المسقوط - تسمقط الدعوى التلاييسة بعضي مسنة من تاريسخ آخسر احسراء قاطع القساديها .

ملخص الفتوي :

ان المشرع لم يتنساول مستوط الدعسوى التاديبيسة بالتنظيم الا عى ١٩٥٢/٨/٤ عنسدما أصدر القسانون رقم ١٣٢ لسسنة ١٩٥٢ بانشساء مجلس تأديبي لحاكمة الموظفيين عن المخالفات اللية فلقد قضي في المادة ٢٠ من هددا القاتون بمستوط الدعسوى في المخالفات المالية جمضى خبس سننوات من تاريخ وتسوع المخلفسة وتسرر انتطباع هدده المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الانهام او المحاكمة مع سريان مدة جديدة ابتداء من آخسر اجسراء من تلك الاجسراءات ولتد بقى الوضيع على هيذا الحسال في ظلل العبيل بالقيانون رقم ٢١٠ السنة ١٩٥١ إلى أن مسدر التساتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ السذي عمل التسانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ غاضياف اليسه المسادة ١٠٢ مسكرر التي قضت بمدم سيتوط الدعوى التاديبية في جبيع الخالفات مسواء كانت ماليسة أم ادارية طسوال مدة وجسود المسوظف بالخسدمة وستقوطها ببضى خبس سنتوات من تاريخ تسرك الخسمة ، ثم عساد المشرع مسرة اخرى الى مبسدا تقسائم الدمسوى التلايييسة اثنساء الخدمة عنسدما امسدر القسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٩٤ الذي قرر في المسادة ٦٦ ستقوط تلك الدعسوى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس البساشر بوتسوع المخالفسة وانقطساع تلك المسدة بأي اجسراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان مدة جديدة أبتداء من آخر اجراء قاطم للتقادم ، واستمر الشرع في اعتناق مبدا تقسادم الدعسوى التأديبيسة في القسانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ بيسد أنسه انجسه 'لأول مسرة الى تحسديد مدتسين التقسادم وذلك في المسادة ٦٢ من القسانون اذ تسرر استقاط الدعسوى بمضى سنة من تساريخ عسمام الرئيس جالمخالفية أو تسالات مستوات من تاريخ ارتكابها أي المستين أتسرب مع المنقطاع تلك المدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام أو الماكسة الا انه لم يحسد اى المحتين تبدأ من جمديد بعسد الانتطساع

والخبد المشرع بذات الحسكم في المبيادة 11 من القسانون رقم ٧٧ لسسنة الم١٩٧٨ بنظام المسابلين المنيين بالدولة الممسول به حاليا عنص في تلك المسادة على الله « تسسقط الدعسوى التأديبية بالنسبة للمسابل الموجدود بالخصصة بمضي مسنة من تاريخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخافسة أو شالات مسنوات من تاريخ ارتكابها أي المسدئين السرب وتنظلع هنذه المدة باي اجسراء من جسراءات التحقيق أو الانهام أو المخالصة وتسرى المدة من جسداء ابتداء من آخسر اجسراء » .

وحاميل ما تقيدم أن المشرع عنسها أتجسه في القيانون رقم ١٣٢. السخة ١٩٥٢ الى تقسرير ببدأ سفوط الدعسوي التاديبيسة قصر أعسماله غي بداية الأمر على المخالف المالية وحدد له مدة واحسدة متدارها خمس سسنوات قابلة للانقطساع تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة ، وبعدد غنسرة من التطبيسق منع التسانون رقم ٧٣ لسمة ١٩٥٧ تقسادم الدعدوى التأديبية في المخالفات جميما سواء كانت مالية أو ادارية النساء الخسفية وتسرر تقادمها بعضى خمس سسنوات من تاريسخ ترك الخدمة ثم عدد مرة أخرى في التعانون رقم ١٦ لسعة ١٩٦٤ الى اعتنساق مبسدا سسقوط الدعوى انتساء الخسمية وحسدد لذلك مسدة واحسدة متدارها ثلاث سمنوات نتبسل الانقطاع واسمتمر المشرع مي اعتناقي هــذا البــدا مي القــانون رتم ٨٥ لســغة ١٩٧١ والقــانون رتم ٧٤ لسمة ١٩٧٨ الا انه حمد مدتمين للسمتوط تبسموا اولهمما وتسدرها مسنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بالمخالفة وتبدأ الأخرى وقسدرها ثلاث مستوات من تاريخ ارتكابهسا وتسرر سريان أي المسدتين المسرب ، كها مسرر انقطاع المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهسام أو المحلكيسة ، وأذا كان المشرع لم يحسد أي المستنين تسري من جديد بعد الانتطاع الاانه يبدين من تتبسع المسراحل التشريعيسة لقسواهد منسقوط الدمسوى التلهيبسة ان المشرع انجسه تدريجيسا الى تقصير مدة سيقوطها ، فيميد أن كانت خمس سينوات فيسدأ خلال المُستعبة أو يعسدها جعلها ثلاث سنتوات ثم حدد مستثين لتسرى أيهما

التسرب ومن ثم غان سريسان مدة تسدرها مسئة بعد الانقطاع يقسق مع قصد المثرع المستفاد من تنبع الراحل التشريعية التي مسر بها مبددا مسقوط الدعسوى التانييية كها وان تحسيد المثرع لمدنين تبدأ ولهما من تاريخ عسام الرئيس المسائم بالمخالفية وتبدأ الاخسرى مسن تاريخ وقسوع المخالفية يستظرم الربط بين سريسان كمل مسن المدنين بالمخالفية المتين مسنة أن كل مسن المدنين مسنة أن كل حسالة يتمسل فيها عام الرئيس بالمخالفية قملا يجوز أن مسئوات في مثل هدذه الحسالة اعهال مدة قصادم قدوها شالات مسئوات في مثل هدذه الحسالة اعهال بدة قطاء مددة القسائم المنافقة المداولة تاريخ وقسوع المخالفية المداولة المسائل مسئوات يتم باجسراء من الجسراءات الدخيس بالمخالفية عالم المددة الاتهام او المحلكية التي من شسائها جميعيا تحقق عسلم الرئيس بالمخالفية علن المددة التي تبددا بعد قطيع التقادم يتعين ان تسكون مسئة وليس شائلاء مسئوات و

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريم الى ان الدعموى التلايبية تمسقط يمضى مسنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتقلعها .

(ملف ۲۲/۲/۲۱۷ ـ جلسة ۲۱/۱/۱۸۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: المسسما :

بيان المواحل التشريعية في شمان الدعبوى التلاييية بنسة تاريخ العبسل بالرمسوم بقيانون رقيم ١٣٢ السمسنة ١٩٥٢ الفياص. بالشماء مجلس تلايي لمحلكية الوظفين المسئولين عن المخالفيات المالية حتى تاريخ العبسل بالقيانون رقيم ٥٨ فسمنة ١٩٧١ بلمسحار نظام المسلمان المحنيين بالنولة بالأصبل أن القيانون الما أسمستحدث ميسادا بتقياد الدعبوى التلاييية فأن هذا المعساد لا يبدا في السريان. الا من تاريخ العبسل بالقيانون المدى استحدث هيذا المعساد سـ الربيعية من بالسياس على با تبني به الفقسرة الرابعية في المسادة الربيعية من بالسياس الربيعية من بالسياس المسادة الربيعية من بالسياس المسادة التنبية والتجهارية رقم ١٧ لمسادة التنبية والتجهارية رقم ١٧ لمسانة ١٩٦٨ والفقسرة الأولى من المسادة الثانية من القسادي التنبية من المسادة الثانية من المسادة التنبيعية الذي عبلا المشرع واستحدثه في المسادة ١٩٦٦ من المسادن رقم ٢١ لمسانة ١٩٦٤ بنظام المسابان المساب مدة سريانه بالنسسية المخالفات التي وقعت قبسل الربيعة العمال به الامن تنربيخ نقسائه في اول بوليسه مسنة ١٩٦٤ من تنربيخ المهمل به الامن تنربيخ نقسائه في اول بوليسه مسنة ١٩٦٤ م

ملخص الحكم :

ان الشابت من تقصى المراحل التشريعية في شهان الدعوى التاديبية أن الرسيوم بقيانون رتم ١٣٢ لسينة ١٩٥٢ الخياص بانشاء مجلس تاديبي لمحاكمة المحوظفين المسئولين عن المخالف المالية ، استحدث في المادة ٢٠ منه حكما جديدا بمستوط الدعوى التُدبيبة بهشى خمس سعنوات من تاريخ وتسوع المخالفة لم يسكن مقسررا مسن شل التوانين التي تناولت الدعوى التأديبية التي ما كانت تستط عن الموظف مهما طال الأمد وطالما كان الموظف في الضعمة وقد عسدل الشرع عن هسذا النهج عن القسانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بنعسديل بعض احسكام القسانون رقم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظنى السدولة فقضى بعسدم مستوط الدعسوى التاديبيسة المتطقسة بالمخالفسات الملبسة والادارية على السسواء وذلك بالنسسبة للمسوطنين طسول مسدة وجــودهم في الخــدبة اذ نص التــانون رتم ٧٣ لسـنة ١٩٥٧ المــنكور في المسادة الثالث قمنسه على الغساء المرسسوم بقسانون رقم ١٣٢ لمسمنة ١٩٥٢ والمسسار اليسه وأضساف الى القسانون رقم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١. المادة ١٠٢ مكررا نصمها ٩ لا تستط الدعموي التاديبية بالنسبة الى الموظفيين طول مدة وجبودهم في الخبيمة لأي سنبب كان ٠٠٠٠ ا

ثم عاد الشرع واضد بعبصدا سيقوط الدعوى التلاييبة بعنى المدة منفى من المسافر المسافر بالمسافر بالمسافر بالمسافر بالمسافرة بالمسافرة المسافرة بالمسافرة بالمسا

ومن حيث أن ما نص عليه التسانون رتم ٧٣ اسسنة ١٩٥٧ المسار البه من عسم مستوط الدهسوى التلابيية بالنسسية الى الوظفين طسول مسدة وجسودهم فى الخسدية يعتبس ساعى ما جرى عليمه تضاء هدده المحكسة س من الأحسام المسام ومسن شم يسرى بائسر حسال وبساشرة على ما وقسع من مخالفات لم تسستط يبضى الخيس سسنوات عليها فى المسادة ٢٠ من المرسسوم بقسانون رقم بعضى الخيس سسنوات عليها فى المسادة ٢٠ من المرسسوم بقسانون رقم ١٩٥٧ ليسنة ١٩٥٧ النسنة ١٩٥٧ السندك .

ومن حيث أن الأحسل أن القساتون أذا استحدث ميمسادا بتقسادم الدعوى التأديبية غان همذا الميساد لا بيسدا غى السريان الا مسن تاريخ الميسل بالقساتون السدى اسستحدث هذا الميساد وذلك تيلسا عسلى التقيى به الفقسرة الرابعة من تأتسون امسدار المتنية والتجسارية رتم ٧٧ لمسنة ١٩٤٩ والفقسرة الثانية من المسادة الثانية من المسادة والتجارية من المسادة الثانية والتجارية من المسادة الثانية والتجارية الشاهمات المدنية والتجارية المسادة التابية عن المسادة التابية عن المسادة المتابية عن المسادة المتابية عن المسادة التابيبة المسادة التابيبة المتابعة المتابعة المتابعة المتابعة التي عساد المترع واستحدثه غي المسادة ١٩٤١ من قسانون رتم ٢٦ لسسنة ١٩٤١ التي مسالغة الذكر لا يبسنا حسسائية ميانية بالتسبية للمتالفات التي

وقعت قبسل تاریسخ المهسل به الا من تاریسخ نفساده فی اول بولیسة مسسنة ۱۹۹۲ ه

ومن حيث أنه لما كان الأسر كما تقدم وكان الطعمون ضدهم - من المساملين المنيين بالدولة السفين لم ينسركوا الخسدمة بعسد ، وكانت المخانفسات المسسوبة البهسم سسواء اكانت ماليسة او ادارية قد وقعت غي عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن بذلك قد مضى عليها في ٤ من الريال مسنة ١٩٥٧ - تاريخ العبل بالقسانون رقع ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ المسار الينه بدخوس مستوات ٤ تان الدعيوي التلاسية لا تيكون بهذه المسابة قد سحط الحق في اقابتها طبقا لاحكام المادة ٢٠ من الرسسوم بقسانون رقم ١٣٢ لسمنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقهما ثبة مسقوط مَى ظـل سريان القـانون رقم ٧٣ لسـنة ١٩٥٧ الذي انتهى العبـل به من أول يوليسة سسنة ١٩٦٤ تاريسخ نفساذ القسانون ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ سالف السفكر السذي استحدث مستوط الدعوي التأدبيسة بهضي المدة على غير ما كان يقضى به القسانون رقسم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ وترتيبا على ذلك بيسدا سريان ميمساد سسقوط الدعوى السذى قضت عليسه المسادة ٦٦ من نظسام العساملين الدنيين بالسدولة الصسسادر بالقسانون رقه ٢٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٦٤ وليس من تاريخ سحابق عليمه على ما ذهب اليمه الحكم المطعمون فيه ،

(طعن ١٠ اسنة ٨ ق ــ جلسة ١٨/١٥/٥)

قاعسدة رقسم (۱۹۴)

الجــــدا :

ميصاد تقساهم الدعسوى القليبيسة لا يبسدا في السريان الا مسن تاريخ المهسل بالقسانون الذي استحدثه سالمحكسة القليبيسة أن تستمي من احسكام القسوانين ما يتسلام وطبيعسة المسلاقة المعروضسة عليهسا بهسا يفسسون حسن سسيم المسرافق المسامة سالا السزام عليهسا في أن تسسميم احسكام قانون دون قانسون آخسر سالمسلح المهسالي مبسئا تطبيسقي القسانون الأمسلح المتهسم في مجسال نقسانم الدعوى التلايبية ،

ملخص الحكم :

ان القساتون اذا استحدث مبعداد لتقسام الدعموى التاديبيسة عان هذا البعداد لا يسدأ في السريان الا من تاريخ العهل باقساتون المبذى استحدث المبعدة وذلك تياسسا على ما تقدى به النقسرة الرابعة من المبدأة الرابعة من تاتون اصدار قائسون المراغصات المنيسة والتبعدارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تقص على أنسه (تسرى المواعيد التي استحدثها القساتون من تاريخ العهل به) كها نصت الفقرة الأولى من المبدأة النائبة من القساتون المبدئي على هذا الحكم اذ تنصب على أنه (اذا قسرر النمى الجديد مدة للتقسام مها قرره النمى القديم سرت المبدأة المبديدة من وقت العهل بالنمى الجديد) وبحيهي ان هذا الحكم واجب التطبيق على حسلة استحداث بسدة تقدام لم تكن مقررة من تبل لمسلا ؟ وهذا كله تطبيق المبدأ عسم سريان القباتون على الماضي ؟ والقسول بغير ذلك يسؤدى الى مستوط الدعموى التأديبيسة بغني خمس مسنوات عليها قبل مسدور القساتون وهو ما لا بجروز القسول به وما يتجالي مسع المنطسي

وهـذه المحكبة لا ترى نصة تعارضا بين هـذا الحـكم الـذى تحرى الأحـذ به نى مجال تقادم الدعـوى التاديبـة وما مسبق ان تقضت به من اسـنعارة بعض احـكام القــقون الجنسانى فى مجال الدعـوى التأديبيـة اذ خالا تانونها من الدعـوى التأديبيـة اذ خالا تانونها من تص يحـكم العــلاقة المعـروضة عليها فلها ان تسـتعير من احـكام القانون الجنسان الجنسة القلسون المرافعـات الجنسة و التعـون المرافعـات المناتين المناتين الماروضة عليها بها يضمن حسن ســي المـراقق المعـلات شهـة الزام عليها ان تسـتعير المحاكم تقسون معـين دون قانون آخـر شهـة الزام عليها ان تسـتعير الحـكام تقسون معـين دون قانون آخـر فولا تــرى المحكمة في مجـل تقـلام الدعـوى التاديبـة اعمـال مبـدا تعليــة القـــال مبـدا المحليــة تعليــان الأســـاح المقهـــو وهو المبــدا القـــرر في القـــاتون

الجنسائى ذلك أن المشرع حسين نص فى المسادة ٢٦ من المسادن رقم ٢٦ الدسنة ١٩٦٤ بالمسادل قاتسون نظام المسابلين المدنيين بالسوقة م لم يسدر بخلده أن يجمسل حكمها بعثسابة رد أعتبار قاتسونى يسؤدى الى سسقوط جميسع الجسرائم التلاييسة التى مضى على ارتكابها تسلات مساوات تبسل العبسل بالقسانون .

(طعن ١٢٦١ لسنة ١٣ ق _ جلسة ٢٢/٥/١٩٧١)

قاعسدة رقسم ﴿ ١٩٤)

المسيحا :

ستوط الدعوى التلايية الخاصة بالخسائلة المهية الادارية — نص المسادة ١٠٢ مكررا من قسانون رقسم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ المسنة ١٩٥٧ على عسلم المسنة ١٩٥٧ على عسلم ستوط الدعوى التلاييسة بالتسبية للموظفين طول وجسودهم بالخسمية وستوطها ببغى خبس سسنوات من تاريخ تركهم الفسنية لأى سسبب كان حسريان هذا المسكم بالتر حسال وجنائش على ما وتسع من مقالفينات المتسنقة بهنى الخيس المستوات المسوص عليهنا في المساق ١٩٥٠ من المرسوق بقسانون رقم ١٩٧٢ لمستة ١٩٥٧ م

سِلْمُسْنُ الْلَّكُمْ ''

ان التستون رقم ۱۷ المستة ۱۹۵۷ المنصور بعدد الوقاع المربة رقس ۱۹۵۷ عشد الفي رقس ۱۹۵۷ عشد الفي المربة المربة

أو الاتهام أو الحاكية ، وتسرى المدة من جديد أبتداء من آخر

وتنص المسادة ١٠٣ يكسررا تلنيا ه يجسوز الخاية الدعوى التاديبيسة عن المخالفسات الملايسة والادارية على المسوطف السفري يسكون تسد ترك المصلحية لاى مسلب كان وفي هسفه الحسابة يجسوز الحسكم عليسه باحسدي المقسوبات الآتيسة ٠٠٠ ،

ولما كان التمانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ من قدوانين النظمه العمام وقد نشر بالجريدة الرفتكمية "في ؟ من ابسريل مسنة ١٩٥٧ غان احكامه تسرى باشر حمال وبساشر على ما وقدع من مخلفات لم تنسقط بعثى الخمس مسنوات المتمسوص عليها في المادة ٢٠ مسن. المرسوم بقادة وتون رقسم ١٣٣٢ لنسنة ١٩٥٦ آتسفة المذكر .

(طمن ٥٨، ١ السنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١/١/١١):

قاعتنة رقسم (١٩٥٠)

نص المسافة ٢٦ من قانسون نظام المسابقين المسنين بالسنولة المسابد بالقسانون ٢٦ أسسة ١٩٦٤ على مستوط الدعسوى التلاييسة بعضى شلات سسنوات من تاريخ علم الرئيس المسائر بوقسوع المخالفة سمؤدى ذلك أن القسانون اسستحث يعمل التقسام وأن هذا المساف لا يبسدا في المريان الا من تاريخ الممسل بالقسانون رقام ٢٦ المسار الميا المستوط الدعسوى المتلاييسة ١٩٦١ من المسافة ٢٦ المشار الميا التي تنظسوى على مخالفسات ادارية وذلك التنظيم على مخالفسات ادارية وذلك التنظيم المالية بنفي شالات المنافقة المالية المالية بنفي شالات المساوت من تأريخ علم الرئيس الماليم بوقوعها لليس ثمة تمسلون بين ها القلس ويبن ما تنفى به المسافة ١٦ المالية ١٧ من القسانون بيسالله يسين هدذا القطار وبين ما تنفى به المسافة ١٧ من القسانون بيسالله

المنكر من اجهازته الدعموى القادييسة بالقسمية للمخافسات الماليسة التي يتسرتب عليها فسياع همى المضرانة واو لم يسكن قسد بسدىء في التحقيق قبسل انتهاء خسمة المسابل ونلك المدة خبس سسنوات مسن تاريسخ انتهاقها — لسكل من هاتسين المسائين مجالها المصدد •

ملخص الحكم:

ومن حيث أنه عن النفيع بسيقوط الدعيوي التأديبيية بمضى ثلاث سننوات من تاريسخ علم الرئيس الباشر بوقسوع المخالفسة مان السادة ٦٦ من قانسون نظهم العماماين المدنيين بالمحولة المسادر بالقهانون رقم ٣٤ لسينة ١٩٦٤ تنص على أن تبسقط الدمسوى التأديبيسة ببضي تسلات مسنوات من تاريخ علم الرئيس البساشر بوقسوع المفالفسة وتنقطهم هــذه المسدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيسق أو الاتهام أو المحاكمسة وتسرى المدة من جمديد ابتسداء من آخر أجسراء واذ تعمد المتهمسون غان انقطياع المحدة بالنسبية الى احدهم يتسرتب عليه انقطاعهسا بالنسبة الى الباتين ولو لم تلكن قد انتشفت مسدهم اجراءات قاطمية للمدة ومع ذلك غاذا كيون النعمال جريمية جنائيسة فسلا تسقط الدعبوي الا بمستوط الدعسوى الجنائية والمستفاد في حكم هذه المادة أن الشرع استحدث ميعمادا لتقسادم الدموى التادييسة بمضى شلاث مسفوات من تاريخ علم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة وعلى ذلك غان هــذا المصاد لا بيسدا عي السريان الا من تاريسخ العمل بالقسانون رقم ٢٦ ليسسنة ١٩٦٤ في الأول من بوليسة سسنة ١٩٦٤ السذى استحدث المعدد ، وذلك تياسيا على ما كانت يتضى به البترة الرابعة من المسادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعسات المدنيسة والتجارية رتم ٧٧ أسسنة ١٩٤٩ والتي كانت نئص على أن تسرى المواعيد التي استحدثها القسانون من تاريخ العسل به وما نصت عليه الفقسرة الأولى من المسادة الثانيسة من القسانون المستنى من أنه اذا تسرر النص المحديد مدة التقادم اتصر مها قسرره النص القديم سرت الحدة الجديدة من وقت العمسل بالنص الجديد ، وبديهي أن هسذا الحسكم وأجب النطبيق على حالة امستحداث مدة تقسادم ولم تكن مقسررة من قبسل امسسلا

وحتمة كله تطبيع المسندا عسدم سريسان القسادون على المساضى والتول بهصير ذلك يؤدى الى مستوط الدعسوى التلايبيسة بعضى شسلات سنوات عليها تبل مسدور التسادون الجسديد وهو ما لا يجسوز القسول به وما يتجسانى مسع المنطسق القسادوني .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من القيانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ سياف الذكر وقد تضت بستوط الدعسوى التاديبية بمضى شلائ سسلوات باطلاق دون ثمة تفرقة بين الدعدوي التاديبية التي تنطدوي علم، مخالفات ادارية وتلك التي تنطبوي على مخالفات مانية غان متنضى هــذا الاطــلاق ولازمه أن تمسقط الدمسوي التأديبيسة أيا كانت طبيمسة المخالفة ادارية كانت ام ماليسة بمضى ثلاث سسنوات من تاريسخ عسام الرئيس المبساشر بوتوعهسا وليس ثهسة تعسارض بين هسذا النظسر وببن ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون المذكور سمالف الاشسارة البها بن جواز اتابة الدعوى التاديبية بالنسبة للمخالفات المالية التي يترثب عليها ضمياع حسق الضرانة ولو لم يسكن قد بدىء مى التحتيق تبيل انتهاء خيدمة المهامل وذلك لميدة خمس سينوات من تاريخ انتهائها ليس ثهبة تعارض عي هذا الشان ذلك أن أسكل من هاتسين المادتين مجاله المحدد دون ثبة تصدادم أو تداخل بينهما وأنما شرعتسا لتُكبسل الثانية غيهمسا الأولى فقسد اسستهدف المشرع في المسادة ٦٦ المشار اليها تقسرير البسدا العسام في سستوط الدعسوي التاديبية ادارية كانت أم ماليسة بالسببة للعسلماين في الخسمة في حنفين خس المشرع المسادة ١٧ آنفت الفكس بالاحتكام الخاخشة بهدى تعتب العابل تأديبيا بعد انتهاء خصته والنهم المتسادر من هاتسين المسادتين أنه اذا ما مستطت الدعوى التاديبية بالنسبة للمسليلين في الخسمة بمضى أسلات مسنوات وفقسا لحسكم المسادة ٦٦ فقسد امتنسع بالضرورة تعتبهم بعبد انتهاء خدبتهم سواء ايا كانت المخالفة المستندة اليهمم ادارية او ماليسة اما اذا لم تسكن الدعسوى التاديبيسة تبد مسقطت على الندو المصالف فلا يجدوز تعتب المصابل بمند تزكه للغشعبة الاناذا

كان قدد بدىء ، غنى التحثيد ق مغه بأنسبة المخالفات الادارية والمليسة التي لا يتسرته عليها ضبياع حق للضرائة اما بالنسبة للمخالفات المي لا يتسرته عليها ضبياع حق للخسرائة اما بالنسبة للمخالفات المسلم التي يتسرته عليها ضبياء حق للخسرائة بيجنسوز تعقب مسئوات من تاريخ انتهائها ، والقسول بغير ذلك من مقتضاه أن يتلل الحق في السابة الدعموى التلايية بالنسبة للمخالفات المالية التي يتسرته عليها فسياع حق للضرائة مالها دون ثبة مسقوط مهها طبال عليها الزمن والى ما بعدد انتهاء خسمة المسابل بخيس سنوات وهي ما يتسلمي مع الحكيبة في تتسرير مبسما السقوط كيا أنه في شبائه أن يسبوغ ، محاكسة العسابل الذي تسرك الخدمة تابيبا بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التي لا يتسرته عليها خيسا عسق الخسياع حتق المضرائة أذا كان قسد بدىء في التحتيسق عيها عبسل التهاء خديف ولو كانت الدعموى التاديبية قد مستطت بمغي شالات مسئوات تبال بحدء هنذا التحتيسق وهدو مالا يهمكن لاى منطسق تأسوني أن يتقبطه ،

وبن حيث أن الفصل المنسوب مسدوره للبنهسين وهسو عسدم تادينهما المصل بوزارة المسحة تادينهما المصل بوزارة المسحة ولمئة وهسو ألم المستحدة ولمئة وهسو ألمها أهسلا على أجسراء التطيسات الفنيسة اللازمة لمنشات البلازما الجسامة المستوردة بن شركة كورتلاند الامريكيسة التي عرضست على اللجنسة مساكدة بين المراز بمسال السنولة مساكحة للاستعمال تبيتها ١٩٨٨. ١٦٦ جنهها أصرارا بمسال السنولة لا يسكن جريسة جنائيسة معاتبا عليها بمتوية الجنسلية أو الجنسية وبن شم فان بسنة فستقوط خندة المخلفسة تخضسع للقواعد السابقة البيان دون تلك الذي تسمقط بهما الدعنوي الجنائيسة على ما نخسات عليها المسادة ١٩٦٤ تن قساتون رشم ٢٤ لسنة ١٩٦٤، أنسف السندر و

وهن حيث أن التسابت أن البسائرة المستنوردة من الخسارج بمعزفة المسمحة المصطفة للادوية اختشطت وزارة مستحة تم الساهمة للتبسوين

الطبي في ٢٨ من نوفهبسر مسنة ١٩٦٢ وفي ٥ من غبسراير مسنة ١٩٦٣ بعدد تقسرير قبولها من اللجنسة الفنيسة الشسسكلة لفحمسها وان مستشمى ، شبين السكوم ابلغت الادارة المساية التمسوين الطبي بوجسود شسوائب في هذه السلازما فأرمسلت عينة منها نلمصليل لتحليلها في ٣٠ من اكتــوبر بــــقة ١٩٦٣ غافادت في ١٥ من نوفهــر مسنة ١٩٦٣ معدم مسلاديتها كما أرسطت عشبة أخيري من ساتي تشميلات البلازما لتحليلهما فتبسين في ١٣ من اكتسوير بمسنة ١٩٦٣ وجسود شسوائب في بعض التشسفيلات واخطسرت مؤسسسة الادوية بذلك في توقييس سنقة ١٩٦٤ بها متاده أن الإدارة العِسامة للتهسوين الطيني عليت بوقيوع المذلقية في تبيول البيلازها الغيم صيائحة للاستعمال في توفيد سنة ١٩٦٤ وكان يتعين عليها والأمر كذلك ان تنشيط الى اتضاد اجراءات التحتيق اللازمة من هذا التاريخ لتصديد المستول عن هذه المخالفية والنظير في لبره تجنب لستوط الدمسوى التاديبيسة وفقسا الحسكام القسانون رقسم ٢٦ لسسفة ١٩٦٤: الذي بدأ العمل به في الأول من يوليه مسفة ١٩٦٨ ولما كاتت الإدارة العالمة للتهاوين الطبي قد تراخت في أحالة الموضوع الي التحتيسق في ٣ من يناير سنة ١٩٧١ أي بعد انقضاء اكتسر من تسلات سينوات عملي علهها في نوفهيس سينة ١٩٦٤ بعدم صلاحية هدذه البلازما للاستعمال ومذائدة اللجنعة الفنيحة أأتني تررت تبولها لذلك مان الدموى التاديبية تكون قد مسقطت على القدر التيقس في نوغهيسر مسنة ١٩٦٧ تبسل انتهاء مدة خدمة التهمين الذين انتهت عيى ١٠ مسن غبراير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيهما الصيدلي ٠٠٠٠٠٠ . في ١٨ مسند سسبتير سسنة ١٩٦٨ ٠ .

ومن حيث أنه إلى تقسدم وكان الحسكم المطعسون فيسه أم يقفى يستقوط الدعسوى التأديبية القبابة فسيد المخالفيين لمخالك يسكون قد اخطا في تطبيق حسكم القبياتون المسليم معا يتعمين مهنه الحكم يقبول الطعنين شكلا وبالفياء الحكم المطعيون فيسم

(طعن ۹۷۹ لسنة ۱۹ ق سيطسة ۲/٥/١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (۱۹۹)

: المسلما

نص المادة ٦٦ من نظام المامين المنيسين بالدولة المسادر بالقسانون رقسم ٦٦ المسنة ١٩٦٤ على أن تسسقط الدعسوى التأدييسة. بهضي شملات مسمنوات من تاريخ عسام الرئيس البسائس بوقسوع المخالفة. وتنقطهم هدده المدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيص أو الاتهام او المعلكية وتسرى الميدة من جسيد ابتسداء من آخير أجسراء سانص المادة ٦٢ من قاتسون نظام المسلمان المستبين بالدولة الصادر بالقانون رقيم ٨٥ أسينة ١٩٧١ على أن تستقط الدعيوى التليبيسة ببغور مسنة من تاريسخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المخالفة أو تسلائه مسنوات من تاريخ ارتكابهما اي المستين اقسرب مفساد نلسك ان المشرع اخسد بسدات الجسدا المقسور في القسانون رقم ٢٦ المسسنة ١٩٦٤ في شيبان سيقوط الدعيوي التاديبيية مع تصديل في المحدة تبصيبه للتساريخ السدى اخسد به في بسدء سريان مسدة المسقوط غجمساه سنة من تاريب علم الرئيس البساشر في مفهدوم القسانون رقسم ٥٨ السسنة ١٩٧١ المسار اليه هو المضاطب دون سدواه بحكم السعوط. المسنوي للمخالفة التلاييبة طالسا كان زمسام التصرف في المخالفية. التاديبيـة في يسده اما اذا خسرج الأمسر من سسلطانه بلحسالة الخسالفة. إلى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة واصبح التصرف فيها بسذلك من اختصياص غيره انتفى تبعيها فناك موجب سريهان السيقوط السنوي ويخضبع امر المستوط الاصسل وهسو ثلاث مستوات وتنقطبع هسذه المسدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيسق والاتهسام والمحلكمسة وتسرئ

مدة المسقوط الامسابة وهى ثالث مسئوت من جديد ابتهداء مَـَــَلُن تاريـــخ آفـــر اهـــراء •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قائسون نظهم المسلماين المستنين بالدولة المسادر مالتسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المسادة ٦٦ على أن « تسسقط الدعسوى التاديبيسة بمضى شالك سسنوات من تاريخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المخالفة وتنقطه هده المدة بأى أجسراء من أجسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحلكمة وتسرى المدة من جمديد أبتداء من آخِب أحِب أم » ويتطبيق حبكم هيذه المسادة على الدعينوي التأنسية الراهنية ببين أن يبدة يستوط هيذه الدمينوي في ظيل العيل بالنظام المسار اليه وقدرها ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة سالم تكتمسل في أية مرحسلة من مسراحل التحقيسق الى أن أنتهى العبسل بهسدًا النظسام وبسدا العبسل بالنظسام الجسديد المسادر بالقسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ اعتبسارا من تاريسخ نشره السذى تم في ٣٠ من سسبتهبر سسنة ١٩٧١ ذلك أنه حتى بفسرض التبطيع بعلم الرئيس الباشر بوقسوع المخالفات المسسوبة الى الملعسون ضده في تاريخ ارتكابها وهسو اول مسنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ ابلاغ مسكرتي عام المافظية بها بكتساب الجهساز الركسزى للمحاسبات المؤرخ ١٥ من اكتبوير سيفة ١٩٦٧ غان احسالة الأسير الى الجهات المُتمسة لاجسراء التحقيق في شسأن هده المُخالفسات وسيسهاع الشوال الشيهود اعتبسارا من ٤٢ من نومبسر سينة ١٩٦٨ على النشو المسابق ايفساحه قد تسم قبسل مضى تسلات مسنوات التائون رقم ٦} استنة ١٩٦٤ ان تكون مدة ستقوط الدعسوى تسد خلت التعقيبي كنثلال المستوات التلاشة ومستماع أتسوال الطعون غنسده في ٢١ من سنتنتهبر شنة ١٩٧١ قان مُقتَقَقَ ثلتك طَبقتَا الأحسكام القساتون رقم ٦٦ لسنشنة ١٩٦٤ أن تشكون مدة منطقوط الدفتون مسم

انقطعت بلجـراءات التحقيـق المشـار اليهـا قبـل مفى نـالث سنواته مسواء كان ذلك من تاريــخ آخر اجراء من اجراءاته التحقيـق باعتبــار أن مــدة الســقوط وفقا لحــكم هــذا القــانون تسرى. من جــديد ابنــداء من آخر اجـراء قاطــع للهــدة ولــا كان الأمــر كذلك وكلت مــدة الســقوط هــذه لم تكتمــل حتى تاريخ العبــل بالقــانون. رقــم ٨٥ لمـــنة ١٩٧١ فاتهــا من ثم تخضــع بعــد ذلك في سرياتهــا وانقطاعهــا للاحــكام الواردة في هــذا القــانون اعهـــالا للانــر الحال. المـــار الجــائر الحال.

ومن حيث أن نظام العالمان المدنيين بالدولة المسادر بالقانون. رقسم ٨٥ لسينة ١٩٧١ قيد نص في الفقيرة الأولى من السادة ١٢ منسه على أن « تستقط الدعموى التاديبية بمضى سنة من تاريخ عام الرئيس المساشر بوتسوع المخالفسة أو ثلاث مسنوات من تاريخ أرتكابهسا اى المستين اقسرب » بمسامقاده أن المشرع أخسد بذأت المسدد المقسررة. ني التاتون رقم ٦٦ السنة ١٩٦٤ في شان سستوط الدعسوي التاديبية مع تعديل في المادة تبعا المتاريخ الدي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط مجمسله مسنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بوقوع المخالفة أو ثلاث مسنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هــذه المـدة بذات الاجـراءات التي نص عليها القــانون الســابق ولمــا كانت الواقمة التي اتضدها هذا القانون بدءا لسريان السقوط المسنوى قد تحققت في الحالة المعروضة بعام الجهسة الادارية بالمخالفة في ظلل العصل بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ سيسالف الذكر وقد أنمسحت هدده الجهسة عن ارادتها مي تحقيق الواقعسة والاتهام واتضنت الإجسراءات القاطعة المدة طبتها لحكم هدذا القهانون حتى تاريخ العمل بالقاتون الجديد . عان الدعوى التأديبية -بهده المشابة - لا يكون الحق في اقامتها قد مسقط وبالتسالي لا يلحقها _ احتراما لقاعدة عدم رجعينة القوانين _ ثمنة مسقوط بمضى سسغة لاتنفساء شرائطه ، مع خضسوع الدعسوى في ذات الوقت لاحسكام المستوط النسلائي في شسان الانقطاع وآثساره طبنسة

المحكم التانون الجديد ، وذلك اعتبار أن الرئيس الباشر في مفهدوم التانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ الشار البه هو المخاطب دون سنواه محكم المستوط المسنوى للمخالفة التأديبيسة طالما كان زمسام التصرف في المخالفة التأديبية في يده اما اذا خسرج الأمسر عن سلطانه بادسالة المخالفة الى النحتيق والاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كبا هو اشسار في الحالة المعروضة غانتفى تبعسا لسذلك موجب سريسان المستوط السسنوى وتسكين علة ذلك في أن سسكوت الرئيس البساشر عن ملاحتسة المضاف مدة سنة من تاريخ علمه بوتسوع المخانفة التاديبية ترينسه على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما اذا نشط الى اتخساذ اجراءات التحتيق والاتهام والمحاكمة وخسرج الأمسر بذلك عن _ مسلطاته ارتفعت عريفة التنسازل هذه وخضه بالتالي أمسر السيتوط للامسل وهبو شالات سنوات وتنقطه هذه المندة باي اجسراء من اجسراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة وتسرى من جديد ابتداء من تاريخ آخسر اجسراء وأية هددًا ما نصت عليه النقسسرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون المنكور من أن ﴿ تنقطع هذه المدة _ اى مدة المسنة من تاريخ علم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة أو الناك سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اترب باى اجسراء بهن اجسزاءات التعتيسق والاتهسام أو المحاكمسة وتسرى المسدة مسن جديد ابتسداء من آخر اجرء » ذلك انه لما كان الأصل أن أجراءات النحقيسق والاتهام او المحاكمة لا تبدأ الا بعد علم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة اوعلى الاتسل العلم بوتوعهما بمناسسبة التحتيسق خيها بما مفاده التمايم بعلمه البقياني بوقسوع المخالفة التي يجري التحتيسق غيها وهدذا مفده أن المشرع أذكان يسرمي بالنسسبة الموقائع التي يجسري التحقيسق والانهسام أو المحاكمسسة فيهسسا سريان المستوط المسنوى المضاطب به الرئيس المساشر - على ما مسلف جيانه - في حالة تجديد مدة المستوط بعد الانتطاع القانوني طهسا ، لما أعسوره النص في هسده الفقسرة على تصديد كل من مسدتي

السخوط والتجديد بعضة بدلا من تعييها بعبارتي و هده الدة و وتسرى المدة من جديد كل من نوعي المسخوط السنوي والشلائي والنص مراحة على ان تقطيع جدة المسئة المذكورة باي اجبراء من اجبراءات التحقيق والاتهام أو الملكحة بسا حوداه أن المسرع لم النجب ارائته الى تعليب المسحوط تمسليعا منسه أن الأمسل في المستوط هو مني ثلاث مسئوات الإ بالنسبة للرئيس الباشر فهبو مسئة من تاريخ علمه بوتسوع المخالفة أو ثلاث مسئوات من تاريخ ارتكابها أي المستوس المسئة على النحيد المشكورة على المسلول المسئلة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المسئوط المسئوط المسئوط على المسئوط المسئوط على النحيد و المذكور على صدة السستوط عدة تنقطيع باي اجبراء من اجبراءات التحقيدي أو الاتهام أو المسئوط المسئوط المسئوط المسئوط المسئوط المسئوط المسئولة وهنري عدة المستوط المسلية وهي ثلاث سينوات من المسئولة المسئوط المسئولة وهنري عدة المستوط المسئولة وهن ثلاث سينوات من المسئولة المسئولة وهنري عدة المسئوط المسئولة وهن ثلاث سينوات من المسئولة وهن ثلاث سينوات من المسئولة وهنري عدة المسئولة وهندي عدد المسئولة والمسئولة وهندي عدد المسئولة والمسئولة والمسئولة والمسئولة وهندي عدد المسئولة وهندي عدد المسئولة وهندي عدد المسئولة والمسئولة والمسئولة والمسئولة والمسئولة والمسئولة والمسئولة وهندي عدد المسئولة والمسئولة والمس

ومن حيث ان النسابت بالأوراق ان اجسراءات النحقيس والانهام المحاكمة قد تنسابعت بعد العبل باحسكام القسانون رقم ٥٨ لسسفة الم١٩١ باسستكبال اقسوال الطعمون خسده وبعض الشهود والتي انتهت عي ١٩٧ من مارس سسفة ١٩٧٤ واعسدت النيسابة الادارية مفكرتها وتقسرير الانهام واحالت المطعمون خسده الى المحاكمة التأديبية في ١٤ من ابسريل سسفة ١٩٧٥ فين ثم فان مسدة سسقوط هسفه الدعموى تسكون تد انقطعت ولا يسكون ثهسة حبال القسول بسسقوطها بعضي المدة تسل احسالة المطعمون خسده الى المحاكمة التأديبية وتسل احسالة المطعمون خسده الى المحاكمة التأديبية وتسل

(طمن ۸۷٪ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸۱)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

نص المسادة ۷۰ من نظام المسابلين بالقطاع المسام المسادر بالقسرار الجمهورى رقسم ۲۳۰۹ لمسنة ۱۹۲۳ مصدلة بالقسرار الجمهورى رقسم ۸۰۷ لمسنة ۱۹۲۷ على ان تمسقط الدعسوى القلاييسة بعضى مسنة بن تاريخ علم الرئيس المساشر بوقسوع الخالفة وتمسقط هسذه الدعسوى فى كسل هسالة بالقفساء الأث مستوات من يهوم وقيوع المخالفة وتنقطيع هسده المبدة بلى لجسراء من الهسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحلكية وتسرى المستة من جسدد ابتسسداء مسن آخسر المساوراء ومقتفى ذلك سريان احسكام المستقوط ذاتها مسواء تم توقيسع المساولة المحكمة التلايية عن طبيريق الدعسوى التادييسة لم يواسيطة المساطة الرئاسية ،

ملخص الحكم :

لا وجعه لما لثاره الطعامن من أن حق السعاطة الرئاسسية عي مجازاته بالنسبة للجزاءين سالغي الذكر قد ستطا بالتطبيق لحكم المسادة ٦٦ من قاتسون العمسل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجسه لسذلك لأن المادة ٧٠ من نظام العماماين بالقطاع العمام سالفة الذكر وقسد نظهت احكام مسقوط الدعسوى التأديبيسة فقد تعسين الالتسزام بهسا دون احسكام قاتون العبسل بأعمسال حسكم المسادة الأولى من قسرار امسدار النظام المنكور التي تقضى بسريان أحسكام قانون المهسل فيهسا لم يسرد يه نص في هذا النظام ، ولا غناء في هذا التام فما ذهب اليه الطاعن من أن المادة ٧٠ الشار اليها تنظم أحكام ساوط الدعسوى التأديبيسة فقط دون الجسزاءات التي يوقعها رب العهسان مساشرة عن غسير طريق رنسع الدعسوى التلابيسة ، بمسايجب معسه الرجوع بشان احكام المسقوط الخاصة بها لنص المادة ٦٦ مِن قاتسون العمسل ، لا غنساء في ذلك لأن النظسر في أمسر مجازاة العامل تأديبيا مسواء بواسطة المحكسة التأديبية عن طسريق الدعسوى التاديبيــة ام بواســطة الســلطة الرئاســية ـــ بعــد اجــراء تحقيــق ادارى نبعا من منطلق واحد هنو العمل عملي سرعمة تتبع المخالف التأديبية ومالحقة المخالفين والبت مى لمرهم دون تسراخ استقرارا للأوضاع وحرصاعلى ان ينتج الجزاء اشره المنشدود في ردع الضالف وزجس غيره ممن تسسول لهم انفسهم اقتسراف مشل هـ ذه المخالفسات ومقتضى ذلك ولازمة أن شرى بالسبة لكليها أحكام المسقوط ذاتها تحقيقا ابدا المساواة وتكافؤ الفرص ، اذ

لا يتبسل عقسلا أن يستقط حق المسلطة الرئامسية في ممارسة مسلطتها التدبيبة بتشكي التسلم المحكمسة التدبيبة بتشكي التسلم المحكمسة التدبيبية المسنة أو لتسلات مسنوات حمسب الاحسوال لاتسزال المعلب عسن ذات الخافسية .

وما يتسرت على هنذا المتطلق فن أغسطرار المسلطة الرئامسية الى الانتجاء الى طلب رئاسة الدعسوى التأديبية كلما انتجى الإجلم المحدد لها لتوقيع الجازاء على العالم المضالك المالا كان المد تُستدة الدُعنوية يما زال يتستهرا ،

(طعن ٧١٧ أسنة ٢٠ ق سجاسة ٨/١١/١٩٨٠)

ثانيا ... ميمساد ستوط الدعوى التأديبية من النظام العام

مَاعِسدة رقسم ﴿ ١٩٨ ﴾

: المستجا

السادة ٦٢ من قانسون نظسام المساماين المستنيين بالمسدولة الصادر بالقان رقام ٥٨ أسنة ١٩٧١ - الشرع قصد مان ترتيب ستقرط الدعسوي التاديبيسة بعد أجل معسين الا يظمل سسيف الاتهسام مسلطا على متهم الأصل فيه البراءة فهو بيئسل فسمانة اسماسية للعمليل ، وكذلك حث الحهمة الإدارية على اقسلهة الدعموي النابسة خلال اهل معين قد يترتب على تصاوره أن تفسيع معالم المخالفة وتختفى اداتها - صالح العابل وصالح المرفق يقتضيان اقاسة الدعسوى التلايبيسة خسلال سسنة من تاريسخ عسلم الرئيس البساشر بوقسوع المخالفسة أو تسلات سمستوأت بن تاريسيخ ارتكابها اى المحتين اقدرب - الشرع ربط بعين مشول الدعيوى التلاسية وانقضاء الدعيري العنائبة باذا كان انقضياء الدعيري العنائية ون النظام العام فان الأوسر كمذلك بالنسبة استسقوط الدعب ي التاديبة - الأثر التبرت على ذلك : بجسوز المحكمسة التلسية أن تقفي سيقوط الدعيوي التلسية بن تلقاء نفييها ويجوز لمساحب الشسان أن ينفسع به لأول مسرة أمام المحكسة الادارية العليسا والتي يسكون لهسا أيضسا أن تقضي به من تأقساء نفسسها وأو لم مدفسم به الطاعن .

ملخص الحكم :

. أن نظيام المساملين المدنيين بالسدولة المسادر بالقسانون رقم ٨٥.

لمستنة 1941 قد نص في المسادة 17 منت على أنه « تسبقط الأعسوي الناديبية بمنى سسنة بن تازيخ علم الرئيس الماشر بوقسوع المخالفية وسادت سسنوات من تاريخ ارتكامها أي المستنين السرن ،

وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراء التحقيد ق والاتهام او الحاكمة وسرى المدة من جديد ابتداء من آخير اجراء واذ تعدد المنهسون عان انقطاع المدة بالنسبة لاحده يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباتى واو لم تكن تحد إتضفته ضدهم اجراءات تلطمة الهدة مع ذلك اذا كون الفصل بعربهية جنائة علا تستط الدعوى الا بستوط الدعوى الجنائية.

رمن حيث كان المشرع قد قمسد من ترتيب حكم مسقوط الدعوى التغييسة بعدد أجسل معين الا يظلل المتساب ومسلطا على متهم الإمسان نيب البراء ، وحدة طويسلة دون حسسم نهدو يبشل ضمانة اسساسية للمسابلين دون انتضاذ الجهبة الادارية من أرتسكاب العالم لخالفة تادييسة وسسيلة الى تهديده الى اجل غير مسمى عسن طويق تسليط الاتهام عليسه في اى وتت يشساء ، وكخلك حث الجهسة الادارية على السابة الدعوى التأدييسة خسلال اجل معسين قد يتسرتهم على تحسيرة ملى المنافسة ويختفي اداتها ،

ومن نسم غان مسالح المسابل ومسالح المرفق يتتمسيان أتلهة الدعوى التاديب خطلال هذا الأجل نهبو ثلاثة سينوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا بسيط الحق في أقابتها وأن السيقوط في هذا المجلل من النظام العسام يؤكد ذلك أن المشرع ربط بين سيقوط المجلل عبارة « مسقوط الدعبوى المبنائية واستميل في هذا المجلل عبارة « سيقوط الدعبوي المبنائية » وهبو يعتبر لم يوردوه للشرع في قائدون الإجراءات المبنائية الذي استعمل في المحادة 10 كنه أن الشرع في قائدون المسلمان المدنيين يعتبر المسقوط والانتفساء مرادنين لمسنى واهدد واذ كان المسلم به أن انتفساء الدعبوي المبائية من النظام المسام في كان بالنمية استوط الدعوى التاديبة من النظام المسام في كون الأمر كذلك بالنمية استوط الدعوى وين حيث أن يتي كان الأيسر كيا تقسدم وكان مستوط الدعسوي التكوييسة بعد ثلاث مستوات من تاريسغ أرتسكاب المخالفة 6 مسن التنظيم المسلم — قاله يجسوز ألمحكمسة التاديبيسة أن تتفى به مسسن تقساء تقسيها ويجسوز لمسلحب الشسان أن يدفسع به لاول مسرة أيام التنكيسة الأدارية الطيسا والتي يسكون لها أن تقفى به من تقساء نفسها والو الم يتغليم به أن الملساءة .

ومن حيث أن الواقعنة التن التصديما المستلون المريان ميقسناد
مستوط المعضوى التلاييبة وهو تاريخ ارتبكاب المفاقسة قد تكفتت
على الخسار مه المفروضية في 10 من مسبتير سنة 1970 ومكنت ججيسة
التدارة عن صدة المخالفية حتى 1 من مسبتير سنة 1970 حيث أمر مدير
حشام الشيئون الفسحية بالفسالة المؤسوع عسلي ادارة الشيئون
المشتونية المتحقيق وتضعيد المسئولية ، ومن ثم يسكون هذا الإجراء
تقد لتحقيد مفى مدة المسئولية ، ومن ثم يسكون هالمادة 17 المنافقة المنسوس عليها على المادة 17 المنسوس عليها على المادة على المسئوط الدعسوى
على المعكمة التاديبية والكالة هادة النفي بمستوط الدعسوى
المنافق بمستوط الدعسوى
المنافقة المنسوسة والكالة المنسوسة والمنافقة المنافقة المنسوسة والمنافقة المنافقة ال

ومن حيث لله بالبناء على ما تقدم وكانت الدعدرى التلبيسة قد مسقطت بعضى ثلاث مسنوات من تاريخ ارتسكاب الخالفة دون اتضاذ في أجراءات التحقيش أو الانهام أو المحلكمة ، وكسان الخسام الملمون عليسه قسد تشتى بغير ذلك فيسكون كقيقسا بالالفساء وقسسة مسد تشتى بغير ذلك فيسكون كقيقسا بالالفساء

(طعن ۲۳۲ انسنة ۲۵ ق — جاسة ۲۲/۲/۱۸۸۱)

بُلاثيا ــ عِسم سِرِيَانِ مِيمِسك بِيسِقِيمُ الْجِيْسِوِي القانِيمِيةِ فِي يَجْمَى الْجَبِيسِالَاتِ

قاعستة رقبم (199)

: []

اعتبيار الخنون من الموظفين العوميين ب ويلاماته المقوية فيه نصرد في الوازنة المسلمة عبيه سريان المسلمة ١٩٧٧ من نظام العسلمائية المسلمة ١٩٧١ الذي العسلمائية المسوال مسقوط النصوى القليبية على الدعسوى القليبية التي مستفت المساوي القليبية التي نقام ضحد المساويين شريقة المنطق المسلمين ا

ملخص الحكم :

ومن جيث أنه عن النفسج ببسية وط الدصوى التأديبية بيست الطبيعات بعض المجلسة المحلسة المجلسة المحلسة الم

المحلة ويتسكون من وزارات الحسكوبة ومصالحها ووحسدات الادارة المحلية ب المسلمان بالهيئسات العابة عيسا لم تنض عليه اللوائح الخاصة بهسم ، ولا تسرى هذه الاحسكام على المسلمان السنين تنظم شسئون توظيفهسم قوانين خاصسة فيها أصت عليه هدفه التسوانين » شمئست المسلمة في منسه على أن لا يعتبر علمنا لا عي تطبيب المسكلم هذا التساون كل من يعسين في احسدي الوظائف البينسة بهسوازنة كل وحدة ، . . » ومضاد ما تقسم أن لحسكام نظام العسامان المسلمين المستبين المسامان المساملين المستبين المساملين ألم المساملين ألم المساملين ألم المساملين في الجهسات التي حددتها خصرا المسادة الأولى مين يشسخلون الوظائف المبينسة بالموازنة المسلمية .

ومن حيث أنه وأثن كان المأذون من الموظنين المصوميين عملي جا اسبتقر عليسه تضماء هدده المحكهة الا أن وظائف المأذونين لم تسرد في المسوارنة العسامة ، ومن ثم غان المسادة ٦٢ من نظام العساملين المحنيين المسمار اليمه التي عينت إحموال مسقوط الدمموي التأديبيمة لا تميري على الدعساوي التاديبيسة التي تقسلم ضمد الماذونين شمسانها في قلك شبيان باتى إحسام النظام المنكور ، واذا كان ذلك كسذلك ، وكاتب الإشدية المانونين لم تتضمن نصما يتسرر مستوط الدعموي التاديبية عن المخالفات التاديبية التي يرتكبها الماذون اثناء عمله ، غان الدفيع بمستوط الدمسوى التاديبية مثار الطمن يسكون عسلي غيز كمساس مسليم ويتعمين رفضه ، ولا وجمه لما ذهبت اليمه هيئمة مقسوضى السدولة في تقسريرها من أن القسول بعسدم سسقوط الدعوى الفاديبينة التي تتسلم على المستنون يتسرتب عليسه المسكان مفاضاته عن الخطاعاء تأديبيسة مهدسا كان تاريخ الترافهسا هين أنه لو ارتسكب جريمسة وَ اللَّهُ مَا مُهَا اللَّهُ وَمُنسَالِتِهَا عَالَهَا تَتَسَادُم فِيسَرُورَ أَجِلُ مُعْسِينَ ﴾ لا وجه السا تقدم ، لأنه مضللا عن أن تقسادم الدعساوي لا يسكون الابنص صريع وتبرد خلت لأنصبة المأذونسين من ثبة نص عي هددًا الصيدد ، عبان الجريبة العنائية تختلف مى طبيعتها ومى اركانها عسن الجريمسة

التعييبة غلكل منها وزنها ومقوماتها وعلى ذلك لا تعيد الحاجة في هبذا المقبلم بالأحكام التي وضعها المشرع لمسقوط الدموي

ومن حيث أن تسابت من الأوراق أن مسانون فلحيسية التعسيف المسغري قدم شكوي في ١٨ من فيدراير ١٩٧٥ تضيفت أن الماعري تعدى على اختصاصه وعِقد خيس زيجسات خسلال المدة بن عسلم ١٩٦٨ حتى علم ١٩٧١ لزوجيات من القياب الصيغرى مولدا واقلية ، وقسد طلبت نيسابة تسسم ثان بند المصسورة للاحسوال الشسخصية مسن مركز شرطــة دكرنس التحــري عن محل اقــامة الزوجات المـنكورات ، وأفساد مأمور مركز دكرنس أنه تبسين أن أربعسة من الزوجسات المذكورات من مواليد التباب المسفري ومنهن انتسان تتيهان بالتباب الصفري ، والأذريات تتيمان بالقاهرة ٤ كما تفسمنت التصريات أن الفامسة غهى من أهسالي التبساب المسفري ولكنهسا مولودة ومقيمسة ببورمسميد وعلى اثـر حـدود هـذه التحـريات أحبلت الأوراق الى دائرة المانونين بمحكهة المنصورة حيث تيدت برقام ٢٠ استة ١٩٧٦ النظار مي امسر الطساعن وتوقيسع اقصى جسسزاء عليسه لتعسديه عسلى دائسرة اغتمساص الشساكي بعقد الزيجسات الخبس الشسار البهساني شبكوى الشبكي ، وفي ٢٣ من فيسراير سنة ١٩٧٧ مسعر القرار: الطعمون فيمه بمجسازاة الطماعن بالوقف لمسدة شمهر لمسا نسبب السبية ،

ومن حيث أن المسادة ٢٠ من لاتصة المسانونين تضميعت النص عملى أنه « أذا اختلف محسل أقسامة الزوجيين كان المختص بتوثيدق عقد الزواج مأنون الجهسة الذي بهما محل أتامة الزوجية ولسه أن ينتقل لنونيق عقد زواجها في غير دائرته ومسع ذلك يجسوز للطرفين أن يتقتما على أن يوشق العقد مأنون آخر وفي هذه الحسالة يشسترط لقيام هدذا المانون بذلك أن يقدم شسهادة من المحكمسة الجزئيسة « الشرعيسة » المتبعة في دائرتها الزوجية بأن التحسريات دات عملي عدم وجسود ماتع شرعى أو تقدوني ، وإذا لم يسكن للزوجية محسل السامة نابات جاز أن يتسولي المقسد مأنون الجهسة التي تسكون بهما وتشا جلسك، المقيد 8 ومفسط فلسك ان المصطفون يختص بتوثيستى تقدود الزواج اذا كان الزوجيان يتيسان بمي دائجرة اختسم معاهده 6 أو كانت الزوجية وحدها هي التي تقيم عي دائرة اختصاصه او لم يكن المزوجة حصل اتسامة ثابت وكانت وتت المتسد بدائرة اختصاصه -

وبن جيث أن الأوراق قد أجسبت تهاما من أن الطباعن انتشال المن على المحينة القبيلة المستقرى وعقده شيران الزوجات المنسار الين عكميا أن تجيريات الشرطة التي أمسيند عليهميا القبيرار المطعمون فيسه على بوييان مجل ميلاد البزوجات المستكورات ومحسل المنبئ وقب عقبد زواجها) كيذلك لع يثبت مبين الأوراق أن المجهبة الإدارية قد اطلبت على عقبود زواج المستكورات وتثبت من أن المطاعن عقدها خبارج دائرة اختصابها أو في غير الاحسوال النيخفي فيها يعتمدها) ومن ثم غانه لا يوجد ثهة دليل يغيد ارتبيك الطاعن يعتمدها) ومن ثم غانه لا يوجد ثهة دليل يغيد ارتبيك الطاعن عمدا أخذا أستندة الله ، ويكون القبرار المطسون فيه والمسال المخالف أن مستخلاصا سدة المراوية والمؤلمة المستوام المناسات المحالة والسؤام المحمدة المستوام المحمدة المسالة والسؤام المحمدة المراوية المراوية وسيا يتجدين وعسه المحددة المسالة والسؤام المحمدة المراوية المراوية المراوية وسيا يتجدين وعسه المدتم بالفائد والسؤام المحمدة الادارية المراوية وسيا يتجدين وعسه المحددة المراوية المراوية المراوية المراوية المحددة المسالة والسؤام المحددة المراوية المراوية المحددة المستوام المحددة المسالة والسؤام المحددة المراوية المحددة الدارية المحددة الم

(بليمن ٢٣٣ لسبنة ٢٣ ق ... جليسة ٤/٢/٨٧٤٢)

رابها ب ابسبطالة ميمماد مستوط العوى العاديسة عند تعاش المستوانين العابية والجنالية

قاعسبة رقيسم (٢٠٠)

: 4

ان محودي نص الفقسرة الأضيع من النائة ١٢ من قاسون نظام المسبقين المسبقين بالمحولة الفنسانير بالمحولة الفنسانير بالمحولة المسبقين المسبقين بالمحولة المحددة بنائية وكان ينقل في ذلت الوقت فنيسا تلهييسة فسان المجهدة الادارية أن تسرجيء اتضاف الاجسراءات المحمدية فسند المحولات الى ما بعد التهاء المحقيسة بهسرفة النائية المسابة والحديم نهائينا في الانهام الجنساني المسبوب الى المسرفية المسابقة الاجسرء متسبوك إصره تقتنير الجهدة الادارية ميساف مستقوظ الدغسوى التلامين المستقوظ الدغسوى التلامينية لا تبدئا في هيذه الحسالة الاحسن تتريينة التهاء الإحرامات القانيسة لا تبدئا في هيذه الحسالة الاحسن تتريينة التهاء الإحرامات القانيسة بحسكم نهائي حاسيم الموقف بحدث نهائي حاسيم الموقف بحدث نهائي حاسيم الموقف بحدث نهائي حاسيم الموقف بحدث نهائي حاسيم الموقف

يتلخص الحكم :

ومن حيث أنه عسن الدفسع بمستغيط الدعسوي التليبية بالتساخم على المستخط الدعسوي التليبية بالتساخم على المستخط المددة ٢٢ من القسانون رقم ٥٨ المستخط المدوى التاديسية بعضي مستخ من تلريخ عسام الرئيسي المسائد بوقوع المقالمة أو تسلات مستوات من تلريسخ آرتكابها أي المستخربة المستخربة عن المستخربة المستخرب

المسادر بالقسانون رقسم ٦} لمسخة ١٩٦٤ ومضيفا حسكم مستوط الدعسوى التأديبيسة بمضى مستة ، ولمسا كانت احسراءات التحتسق والمحاكمية الجنائيية من الاجسراءات القاطعية لمسدة سيسقوط الدعوى التأديبية وكان الثابت أن الطاعن أوقف عن العبال في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وأن محاكمت جنائيا استمرت حتى تاريخ محور حكم محكمة جنايات كقر الثميخ في ١٧ من فيراير سنة ١٩٧٧ بيسراعته من الاتهام الجنائي النسسوب اليسه ، ولم يصبيح هذا الحكم نهائيا الا بعد التصديق عليه في ٢٥ من يوليسو سنة. ١٩٧٧ ، فإن مدة مسقوط الدعسوى التأديبيسة لا تسرى من شم الا من هــذا التــاريخ اعتبــارا بأن التصــديق على هــذا الحـــكم هــو أخسر احسراء من اجسراءات المحاكمة وقد تم قبسل أن يلحسق الدعوي الجنائية ثبة مسقوط ولا ينسال من ذلك أن الطساءن تسدم إلى المحاكمة التأديبية عن أنعسال أخسري بخسلاف الأنعسال التي كسانت محسسلا للمحاكمة الجنائية والتي انضنت بشانها اجسراءات النحقيسق والمحاكسية سيالف ألذكر ، ذلك أن مسؤدي النص في الفقيرة الأخسرة من المسادة ٦٢ سسالف الذكر على أنه اذا كان الفعسل يسكون جريمسسة حنائية فلا تبسقط الدعوى التاديبية الا بستوط الدعوى الجنائية، مؤدى هـــذا النص أنه أذا كان النعل محونا لجريمــة جنائــة وكان بمثــل في ذات الوقت ننب تأديبيا غان للجهة الإدارية أن تسرجيء اتفاذ الاجراءات التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهجاء التحتيق بمصرغة النيابة العالمة والحكم نهائيا من الاتهام الجنائي النسوب الى الموظف ، وهذا الارجاء امر متروك لتقدير الجهة الإدارية التي تند ترى في اجسراءات التحتيق ألتي تمارسها سلطات الاتهام الحاتي طريقا اجدى للكشف عن حقيقة موقف الوظف وما اكتف مسلوكه من ملامسات مسواء عن المجسال الإداري أو في الجال الجنائي وبهدده الشابة ميمياد سيقوط الدعوى التاديبيسة لا يبدأ من هده الصلة الإبن تاريخ التهاء الإصراءات التانونية بحسكم محكسة نهسالي حاسيم لمحات السوناف بن كانسة جوانيسه

منى كانت حكسة أرجاء التصرف في المخالفات التأديبيسة التي تعتبسر في ذات الوقت حين جيراتُم الْقُبِأَتُوْنَ ٱلْدُنْكَاتِيُّ تَوَافِر النِفِيا بِالنِسِيةِ ا الى كائسة ما يتنسرن بهده الجسرائم أو يرتبط بهسا من مخالفيهات تأديبية أخسري ولو لم تسكن هبذه المخالفسات جسرائم جنائيسة لما كان فسان الجسراءات التحتيسي أو المحاكسة الجنائيسة التي تتخسد بالنسسية الي الاتهسام للجنسائي المنسكوب الى المسوطة تعتبسر من شهم من الأجراءات القاطعة بلدة سيقوط الجعوى التاديبية بالسيسية الن المالنسات التأديبية المسار اليها طالما أن هذه المخالسات ليبت منبته المسلة بالانهسال الجنسائي وانسا ارتبطت بسذلك الانهسام اذ انتسرنت به أسا كان الثمانت من تقسريزات الحكم الجنسائي المسادر من محكمة جنبايات كنسر الشسيخ ببسراءة الطباعن من الاتهمام الجنبش المسويم اليه) أن الطباعن وأن كان لا دليها عليه أنه هذو الدي تسارف. جريمتي التروير والاختسلاس اللتين تسدم عنهمسا للمحاكمة الجنائية ؟ الا أنه أخطأ في أعينال الراجمية بما منتهل لمبينال التنفيذ أختلاس البسالغ التي ظهر نيهما العجرز في عهدة الطساعن ومثمل همددا الاهسال السذى تكثنف في حسق الطساءن بمنامسية التحتيسق معسه ومحاكبت عن جريبتي التروير والاختطاس السربتين الب تعبر · مِن المخالف الوثيقة المسلة بذلك الانهسام الجنسائي والتي لا تسري بسدة سستوط الدعوى التاديبيسة بالنمسية لهسا الامن تاريسخ آخسر راجسراء اتضبذني الدمسوي الجنائيسة وهو تاريسخ التصبديق على حكمي : البسراءة في ٢٥ من يوليسو سسية ١٩٧٧ على ما تقسدم القسول ، والسا كان الطاعن قد أحيال إلى الماكسة التأديبية في ١٧ من أكتسوير مسنة ١٩٧٧ ، اي تبسل انتضاء المدة المستعلة للدعوى التابيية الا على المسلملين في الجهسات التي حددتهسا حصرا المسادة الأولى ممسن يشه خلون طبقها لأحكام المسادة ٦٢ من القهانون رقم ٨٥ استنة ١١٩٧١ . سيالف الذكر ؟ مَان المِفسِع بسيقوط هيده الدعوى يسكون في غييرر إمصله جحير بالرؤش مرار

(طعن ٧٠ استة ١٤ ق سـ جلسة ٢٠/١١/٢٠) -

قاعيدة رقيم (٢٠١)

الإشبيعا :

مقياد المناوتان ٢٦ من نظيهم المساطين السينيين بالسدولة البسياد بالمساولة المساجد بالمساجد بالمساجد بالمساجد بالمساجد بالمساجد بالمساجد المساجد المساج

بلخص الحكم "

اذا كانت الحكسة التلاييسة لا تنسان لهسا بالوصف الجسائي الواتمية خطرا الاستقلال المخافسة التلاييسة من الجريسة الجنائيسة الا أن هيذا الاسستقلال ليس من شسقه أن تلتبت الحكيسة التادييسة المساق الوصف الوسلى المسائي المتسائية المتسا

ومن حيث ان مناد نص المادنين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين

بالسنولة المسادر بالاسادون وقم 21 أنسنة 1914 و 37 مبن نظسام.
الفسليان المستدر بالدولة المسادر بالمسادون رقسة 64 أسبنة 1949
مشالان الفكر ٤ أن الأفرع فعسل نسخة مستقوط الاعتبون التغييبة
تستطيل الى با يستوى المستدة التي تستقط بهما الدعبوى البغالية
أذا كلت الواقعات التي تفسيكل المشاقسة التغييبة تقسسكل في ذات.
الوقت بحريسة جنافيسة •

وَوَن حَيِثُ أَنَّهُ كُانَ الْأَعْنِينَانَ أَنْ الْقَعْنِيلُ أَذَا تُولِنَّذُتُ مِنْكُ فِي ذَاتٍ . الوقت جَريسة جَمُائيسة الى جانب الخالفينة التادنيينة ، تسان كنل منهسنا -تسبيتل عن الأخسري باغتيسار أن أسكل منتهنسا نظسام تساتوني خاص ترتبد اليسه وتسلطة خامسة تثولى توتيشغ الفتساب عليهستا وأن متتضى ذلك أن المحكمة التاديبيك باعتبارها المطلة تتولى توثيم الجسزاء على الفعسل بومسيقه مخالفية تأديبيسة لاشسأن لهبا بالوصف المنسائي الواتعسة ، وان كل ما يعنيهسا هو أن تسستخلص مسن جمساع. الوتنائم الثابتة الخطأ للتلهيني لتختسار بمد ذلك المتسوية التي تفاسبه. هــذا الخطاء الا أن هــذا الإسمنقلال ليس مــن شمانه أن تلتنت. المحكمة التلبييمة مطلقها عن الوصف الجنهاي الوقهام المحونة. للبخالفة اذ لها أن تأخد في الاعتبسار هددا الومسف والمقدوبة. الجنائية المتسررة له في مجسال تفدير جسسانة الفعسل عند تقديرها للجيزاء التأديبي الدي توقعه ، كب لها أن تتمدي لتكيف الوقائع المروضة عليهما وتصدد الوصف الجنماني لهما لبيسان أتسره في استنطالة مدة ستوط الدعيوي مع حبكم جنياتي حاز قبوة الإمسر المتضى . ولا متنسع في أن عسدم اللاغ النيسابة العسسابة بالمقالدسات. التسوية ألى الخلفون قسعة أو عسم عشرقن الرقاطن ألمكنسة الْعِنَاتِينَةُ لَيْمَنْسَدُر قَيْهِمَا عَسَكُمْ خِنْسَاتُي مِن شَمْسَاتُهُ أَنْ مِغْمِنْكُ اسْمَعْطَةً الحكية التامينينية من لجل المتلفر من مدة مستفوظ الدعوى التكبيبة سر. في تكييف الوتسائم السنبوية الى الطمسون ضبده وبحسب ما تستظهره. من تلك الوقائع وتخاسع عليها الوصف الجنهائي المنهايم .

وبن حيث أن المظلف المسكوبة الى الملمون ضده يشكل بعضها جنسايات اختلاس المسوال الميية وتسزوير مى اوراق وسسجلات وسسبية حيث ثبت من أعبال لجناة القحص والتحتياق أن الطماون فسده قام باجسراء عمليسات خمسم وهميسة في بسبجالت عهسسته المخزنيبة وسبجل اسسماء وهبيسة لبعض المسرضي بفسرض تغطيسة صرف أصنفاف ووجبات غذائيسة بدون وجسه حسق بلغت تيمنهسا وج والما و ١٩٢ جنيب ، وثبسوت هذه المخالف التكيف الشيار السه ثابت ني حــ ق الطعبون مسده مما اعتسر فريه في التحتيسق صراحــة الأمسر الذى يجمسل الدعسوى التلابيسة المتملقية بهده المخالفات ذات مسدة سستوط الدمسوى الجنائيسة الخاصسة بالجنسايات وهي عشر مستوات من تاريخ وتسوع الفعل وهي مسدة لم تبليغ نهايتها عنسد اجسراء التحقيسق والاتهام مي الوتسائع المتام بها الدعسوي التأديبية المائسلة وبهدده المتسابة فان الحسكم المطمسون فيسه يسكون تسد خسالف القسانون فيمسا أنتهى اليسه من مسقوظ الدعسوى التاديبيسة القسلمة - ضحة المصالف الطعمون ضحه دون بحث التكييف التخطائي لما تسبب النبه من مخالفات واثر ذلك من محمال مسقوط الدعموي التأميسة ،

(طعن ١٦٨ لسنة ٦٠ ق شـ جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)

قاعستة رقسم (٢٠٢)

البسيدا :

يلخص الحكم : •

ان المسادة ٥٩ من التسكون رقم ٦١ السينة ١٩٧١ بنظهم العلمانين بالنطباع العسام والمطابقة لحسكم المسادة ٩٣ من التستون رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ السدى حلى مصله نقص على أن (تسسقط الدعسوي التكييبة بعضى سسنة من تاريخ علم الرئيس المسائم بوتسوع المخالفة وتسستط الدعسوى التادييسة في كل همالة بالتفساء نسلات مسنوات من يسوم وتسوع المخالفة ، وتنقطع هذه الدة بأى اجسراء من اجراءات التحتيق أو الانهسام أو المحاكمة ، وتسرى المسدة من جديد ابتسداء من آخسر اجسراء من وم خلك عاذا كون الفصل جريهة جنائيسة من تخسر اجسراء من ومع خلك عاذا كون الفصل جريهة جنائيسة

ومن حيث أن تابت من الاطالاع على حاكم محكماة جنايات الهن الحولة العلب بالتاهيرة المصادر في تفصية النيابة العصابة رتهم ٧٢٣٧ لسبنة ١٩٧٤ الأربكية (التضبية رتم ٣٢١ لسنة ١٩٧٤ كلي) ضد كل من و ٢ - ، ، و ان النيابة العابة اتهمتهما بأنها خسلال المسدة مسن ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٤/٢/٨ بصسفتهما عي حكم الموظف بن المسوميين اختلب البضائع الموضحة بالتحقيقات والبسالغ تيمتها ١٣٢ مليم و ١٥٨٩ جنيه المسلمة اليهمسا بمسبب وظيفتها كسا هو ثابت من الجسرد ، ومن هده البضائع العجسر غي العهدة الذي سبيق حسرده ، عن مسخفي الدمور والديلان والبسالغ تيمتم ٢٥٧ مليم و ٣٢٥ جنيمه ومن ثم قان همذا الجسزء الأخسير مسن المجيز عي المهدة والدي جوزي الطعون شده بسببه بالغمسل والغت المحكمية التأديبيية هيذا الجيزاء لعدم تفاسيمه مع المُخالفية ، مُلِدًا الحِلزاء شكل في ذات الوقت جريبة جنائيسة نبت محاكبته منها جنائيا وتضى نهائيا ببراءته لمدم ثبوت الجناية وصدق على الحسكم في ١٩٧٦/١٠/٢٣ ، وأذ سبق الشركة أرجسماء توقيم جـزاء عنها لحـين البت في مسئولية الملعـون ضده الجنائية ، وتم توقيم الجرزاء في ١٩٧٧/٥/٢٨ خيلال سينة من تاريسخ التصديق

على الحسكم الجنسائي اى حتى تاريخ آخس واجسراء مسبح الجنسراء المكسة غلثه يسكون بمناى عن مستوط الدعسوى التلديبيسة وفقسا لحكم المتسرة الأخسيرة فن المسلحة وه المتساد النها ، واستلك يسكون الحكم المطمنون فيسة وقد المسة بغسير خسدًا التطسر بخالفتا الثانون جديرا التطسر بخالفتا الثانون جديرا ملالفسيسياء ،

(طَعَن ٤٧٠ لَننتة ٢٤ ق نـ خِلنسة ٢٧/١٢/١٩٩١)

قافستة رقسم (۲۰۴)

البـــا:

تعسكم فمكمية ابن السدولة ب لا تتوافر اسه بالسنونات وجسودة كحسكم فهسائى الا بعيد التمسديق عليسه ... ويعساد مسقوط الدعسوى التغييسة أفترتهسة عليسه لا يوسدا الا اعتبسارا ون هسفا التساريخ وليس جسن تاريبيخ مسهدوره .

طقص الحكم :

وَهَن كَتِكُ أَن المسادة ١٢ مَن القسادو رسم ١٦٢ اسسنة ١٩٥٨ بيشان حسالة الطرواريء المسئل ١٩٢٨ بنض على أنه ١ لا يجروز الطحن بأي وجهه من الوجروه من الاحسكام السادرة من محسكم امن السدولة ، ولا تسكون هيذه الاحسكام الهائية الا بغيد التمسيق عليها من رئيس الجمهورية وتقفي المبادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية وتقفي المبادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية السادة ١٤ أو أن ينسنف العتسوية المستويم بها أو أن يبسل بها عقوبة أنسان منها ، أو أن يلهن كما المعاروبات المعاروبات المسابقة أو تكيابة أو تبعية ، أو أن يوثف تنفيذ الفشوبات كلها أو بعضها كنا يجوز أه الفساء الكنسكم نستة خفتنظ اللاتسوي أو مع الأثر بالقسادة المحالية ألم دائرة الفساء الغرب ، وهي هندة المقتلية الأخرى ، وهي هندة المقتلية الاختراء يجب أن ينكون القرار نستنبيا .

تاذا مستر الخكم بمبد أعضادة الماكسية تاضبها بالبسراءة وجهه

للإسم ينبقى عليه في جميع الأحيوال واذا كان الحسكم بالأدانة جسار ارئيس الجمهورية تخفيف المنسوبة أو وقف تنفيدها أو الفاق رنقي ما هو مبين في نقرة الأولى أو الفاء الدكم مع جفظ الدعوي » •

ومن حيث ان المشرع وتد تضي بلطب لاق على أن لا بمسبح الاحكام المسادرة من مصلكم أمن الجولة نهاتيبة الا بعبد التصديق عليهية من رئيس الجمهــورية أو من ينيـــه على ما نصب عليــه المــايتان ١٢ ٤ ١٧ من القيانون سياليه الذكر ؛ يأن مقتضى هياؤا الاطبالاق أن لا تتوافر للإحيكام الميسادرة من هيذه المساكم نهائيتها الا بعبد التصديق عليها من السلطة المؤتمسة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الاهكام مسادرة ابتداء اله بعد اعدادة المحاكمة أمام دائسرة أخري بناء على امر سلطة التصديق - ولا متنع نيما قال به الطساعن من أن تطلب التصديق على أحكام محاكم أمن المبدولة لا يجيسن وجاله الا بالنسعة للاحكم الصادرة منوجا ابتداء دون تلك الصيادرة بالسراءة بعبد اعسادة المحاكمية مبرة الخبيري ، لا وتنسيع في ذلك لأنه يتم اني مع ما تتمي به ام المسول التنسير بن عسيم جيواز تخصيص عيرم النص بغير مخصص ، ويؤكد هذا النهم ويسمانده ما نصت عليب اعسادة ١٤ من القسانون المستكور من أنه اذا صدر الحسكم بعسد اداءه المحاكمية قاضيا بالبراءة كما هو الشأن في الحالة الماثلة _ وجب التصديق على هـــذا النحـــو ينطـــوى علي دعوة صريحـــة اســــلطة التصديق للتدخل ايجابيا لتمجارس اختصاصها بالتصديق عجلي المدكم حدتي يصبح نهائيا عي حبركم هبذا التباتون • ولو شياء الشرع غير هذا النظر لياب اعبوزه النص على أن يصبح الحسكم نهائيسا بتسوة القبائون اذا صدر بالبسراءة بعسد اعسادة المحاكمية امهام دائسرة اخسرى دون تطلب التصديق عليه ، على ما ذهب اليسه المشرع في ذات القساتون حين نص في المسادة السسادسة

هنه على أن تسرار الحكية بالانسراج المؤتت عن المتهم يسكون تلفذا ما لم يعتسرض عليه رئيس الجمهورية ماذا اعتسرض عليه احيال. الاعتسراض الى دائسرة اخسرى ويسكون تسرار المحكمسة عى هسذه الحسالة نانسسذا .

وبن حيث انه لما كان الحكم المسادر من محكمة ابن الحولة
ببراء المنهم مسواء اكان حكما مسادرا من المحكمة ابتداء ام بعسد
اعدادة المحلكمة مسرة ثانية بناء على ابر مسلطة التمسديق بشسان
الحسكم مشار المسازعة موضدوع الطمن لل تتبوانر له متسومات
وجوده كحسكم نهائي الا بعد التمسديق عليه ، غان بيعساد
من هذا التساريخ وليس من تاريخ مسدور حكم محكمة أمن السولة
كما يذهب الطاعن ،

ومن حيث أنه بنى كان با تقسم وكان الحسكم المسادر في ٢٣ من ما ما المساد المساد المساد المساد المساد المساد المسادة المليسا بمسد المسادة المليسا بمسد المسادية الطاعن قد تسم التمسديق عليسه في ٣ من يوليسه مسنة المهلا المنت المسادية للمسادية المسادية المسادية

ومن حيث أن الواقعـة المسندة الى المضالف ثابتـة فى حقـه الاســبلب التى قــام عليهـا الحـكم الصــادر فيــه والتى تأخــذ بهــا هــذه المحكيــة وهو الأمــر الذى لم يجــادل الطــاعن فيــه •

ومن حيث انه للاسمباب المتعم فكرها يمكون الحمكم الطعمون

قيسه قسد الشرّم مسواب القسانون محسالا وجسه للنمي عليسه ومسن شم ينعسين التفساء بقسول الطعن شسكلا ورغفسه موضسوعا م

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١٨٠/١٢/١)

لئسن كانت الدعساوى التأديبيسة تسواعد السسقوط الخامسة بها ع سسواء نيبا يتعلق باسسباب السسقوط ويسدده والإجسراءات القطاعة له ، وهي في جهلتها تنسق مع النظام الادارى ونسستقل بعقك عن قواعد المستقوط الجنسائي ، فقد ربط الشرع بسين سسقوط الدعيين التأديبيسة والجنائيسة ، وذلك اذا ما كسون الفعل التلاييي جويسسة جنائيسة ، اذ نص في المقسرة الثانية بن المسادة ٦٦ من تقسون العالمين على ان الدعسوى التاديبيسة لا تسسقط في هذه الحسلة الا يمستوط الدعسوى الجنائيسة ،

وعساى فلك فقه اذا لحسق الدعسوى التاديبيسة مسسعيه مس السياب سستوطها عنانها لا نسستط مسع فلك ملاامت الععسوى الجنائيسة تائيسة عن ذات القصل ، ولسكن المسكس غير مسجيع عن فقت د نسستط الدعسوى الجنائية ، وصع ذلك نظال الدعسوى التقييسة قليسة على المسراءات تلطمسة المسعوطها ،

مالارتبساط بسين الدعويين قائسم اذن حسين تتعسرض التحسوى التعسوى التعسوى التعسوى التعسوى التعسول التعسيط التعسيط التعسيط المستوطيع المستوطيع التعسيدة من المستوطيع التعسول الدعسوى التعسول المستوطيع المستوطيع المستوطيع المستوطيع المستوطيع المستوطيع المستوطيع التعسول المستوطيع التعسيدة التعسيد المستوطيع التعسيد التعسول المستوطيع التعسيد التعسيد

(د، السيد محمد أبراهيم ــ المرجع السابق ــ ٧٣٥ و ١٧٥) -

عيثنات عن الرئيس الإسافار بالمفاسط

to a state with the

قاعسدة رقسم (۲۰۶)

: 1

عَنَمَ مِسَقُوطً أَلْعَسُونَ الْتَعْسِيّةَ أَلَّا بِهِ مُسَلِّتُ سَنُولَت مِنْ الْمِسُولَت مِنْ الْمِسُولَة مِن الْمِسِولَة عَلَى الْمِسْولَة مِن الْمِسِولَة عَلَى الْمِسْولَة مِن الْمِسْولَة عَلَى الْمُسْتِقِطُ الْمُعْسِيِّةِ أَلْمُلْكِينَةً فِيهُ الْمُعْلِينَة فِيهُ لِمُعْتَى مَسَافًا وَلَا الْمُعْلِينَة فِيهُ لِمُعْتَى مُسَافًا فَي الْمُعْلِينَة فِيهُ لِمُعْتَى الْمُعْسِينَة وَلَمْ الْمُعْسِينَة وَلَمْ الْمُعْلِينَة فِيهُ الْمُعْلِينَة فِيهُ الْمُعْسِينَة وَلَمْ الْمُعْلِينَة وَلَمْ الْمُعْلِينَة وَلَمْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

بلخس التنوى :

ولا المساعدة ١٩ ين عامليون تطلقها الفسايلين المستغيرة بالسدولة راقسم 4 المنسفة ١٩٧٨ تفس على أن (فستستقط الدفسوى التاديبيسة بالمسلمية الفلسايل المستجود بالفسطية بمعنى تسستة بن داريست عسسام الرئيسي المستقطر بولانوع المخالفية أو السالات مستعوات بسن داريسستم الرئيسي المستقين السرب ،

وتتطع هذه المدة باى اجسراء من اجسراءات التحقيد أو التعليم الو المحاكمة وتسرى لمدة من جديد ابتداء من آخسر اجراء م

واقا تعدد المتهدون مان انقطاع اللدة بالنسبة الحدمم

وتسرتب عليسه انقطاعهما بالنسسية للبياقين ولو لم يسكن قسد التصفحت ضسدهم اجسراءات تناطعية للهسدة .

ومع ذلك اذا كيون النبيل جريسة جنائية فلا تستعل التعوى التأديبية الا بستوط الدعيوي الجنائية » .

 والله كانت المحكيسة الإدارية العليسا قد قضت في حكيها المستغلق بجلسة ١٩٨١/١/١٧ في الطين رتم ٤٨٧ السنة ٢٢ بسباته باقا التناهمة مددة سيتوط الدعوى التاديبيسة بأي اجسراء من أجسراعات التحييق أو الانهام أو الحاكيسة فانها لا تسبقط بعدد ذلك الا معقهم شبطات سينوات من تاريخ آخير إجيراء قاطيع الميدة وذلك على المساسى ان الرئيس البِسَاشر عن وتهموم التسانون جمور الخماطية جون مسمواء بحسكم السيقوط السنوى طالب كان زمام التصرف مي للخاصة التاسيية بيده ابا اذا خسرج الأمسر عين مسلطانه بالسبالة المخالف ألى التجتيب أو الانهام أو المحاكمة وأصبح التصيريه نيها وقال من إختصاص غيره انتفى تبعيبا لذلك ميوجب سريان السير قوط البسقوى والمسلة في ذلك نكبن في أن سسكوت الرئيس الساشير مسن والمست المَالنَّةِ مِدَّ سَيِّةً مِن تَارِيخُ عِلْسَهُ بِوتَسُوعُ الْمُالْفِيةُ التَّادِينِيسَةُ مِصْدَ ترينية عسلى انجساهه الى الالنفات عنهسا وحنظهما إما أقا تتبسط إلى اتخاذ اجسراءات التجتبيق أو الانهام أو الجاكسة وخيرج المسر بيذلك عن سيلطانه ارتفجت قرينية التنبازل جيذه وخضيع عاسيالى المبسر البسبقوط للإصبيل وهو شيلات سسنوات والمساكان الأمسر كسبقات وكان زمهام تبسول الدعسوى التأديبيسة منسوطا بالبساديء أأتي تتسمها المحكسة الإدارية البطيسا نسان البسدا السذي اخسنت به يسكون أولى بالإتياع .

اذلك انتهات الجموسية المهوريية لتسمى الفتروي والشروع الله الجميه الله المسلم المالية المثلة وقعا الميادة الذي الضافة عمله المليسا .

(ملف ۲۹/۲/۲۷ ــ جلسة ۲/۲/۲۸۲۱)

قاعسدة رقسم (٢٠٥)

البيسا:

لا يبدا معمله سمقوط الدعوى التلاييسة من تارسخ عملم الرئيس البسائر بالخالفة متى كان شريسكا فيها سمريان همذا المعاد يقتضى فن يسكون الرئيس المسائر في موقف الرقيب الممذى له سملطة فتضافة لجمواه في الخالفة أو المسكون عليها .

بالقص الأحكم :

والما كانت المادة ٧٠ من لائدة نظام المالين بالتطاع المبلغ _ التي وقعت هذه المخالفات أثناء المبل بها _ تغذى مسأن * تمسقط الدعسوى التاديبيسة بعضى مسئة من تاريسخ عسلم الرئيس الباشر بوتوع المخالفة ، وتستط هذه الدعوى في كل حالة والتفاء ثلاث سنوات من يدوم وتدوع المخالفة وتنتطع هــقه الله بأي اجــراء من اجــراءات التحقيــق او الاتهــام أو المحاكمة عقه يتطبيق هذا الحكم على وتساتع الطعن السائل ببسين أن السلطة الرئة...ية امرت بالتحتيق في الخالفات المسوية الى الطاعن فور عليها يوقروع هذه الخالفات وانتهى النحقيس باتهامه وتقديبه الى الحلكية التلابيية كما يبين ايضيا أن الأمسر بالتحقيق قسد مسدر قيل ان تهضى شلاث مسنوات على وقسوع المخالفة ذاتها ، وعساى قلبك يسكون النفسع بالمستوط غسير سسديد اما ما ذهب اليسه الطاءن من أن وتيسب الباشر قد علم بالواقعة ووافق عليها بدليل انه وتسع على الذكرات التي أعدها الطساعن عن تنفيذ الأحسكام الجزئية مسا يقيد مواغتت على الاراء الواردة فيها غان موافقية هدذا الرئيس البسائس انها تعنى في الواقسع من الأمسر مبسائدته للطساعن في ارتكليه المخالفة الاسر الدي كان يستوجب السلمة الدمسوي التقعيبية ضده ومن ثم مان عاممه بالمفالفة والحسالة هذه لا يترتب عليمه سريان ميماد السحوط بالنسبة لأيهما لأن سكوته عن اتخاذ الحسواء بالتحقيق انمسا بكون من تبيل التسستر على نفسسه وعسلى مرقومسيه بتمد اخفاء معالم المخالفة ، بينما أن التفسير

السسليم لحسكم المسادة ٧٠ المسنكورة يقتضى أن يسكون الرئيس اللبسائية في مسوقف الرئيب السذى له مسلطة تقسدير انفسائد اجسراء في المخالفة التي ارتكبها المرؤوس أو المسسكوت عليها ، وعلى نلسك يسكون هسنلة الوجسه من الطعن بسدوره غير تسائم على اسساس من القسائون .

(طعن ۸۳۱ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۱۱/ه/۱۹۷۶)

قاعسدة رقسم (٢٠٦)

البسسا:

المسادة ٩ من القسادن رقم ٢١ اسسنة ١٩٧١ باعسدار قاسون نظام العسابين بالقطاع العسام والمسادة ٩٧ من القسادون رقسم ٨٨ اسسنة ١٩٧٨ اسسنو المسادون رقسم ٨٨ السسنة دون سسواه بحسكم المسسقوط المسسنوى للمخالفة التاديبية طالما كان رون سسواه بحسكم المسسقوط المسسنوى للمخالفة التاديبية في يسده الذا أحيل المسابل الي التقييق أو الاتهام أو المحلكة أمسيع القصرف من اختصاص غيم وينقضى تبعما لمخلك ويعماد المسسقوط المسسنوى المسامى نلك : مسسكوت الرئيس المسائم عن ملاحقة المخالفة ودة سسنة مسن تاريخ علمه بوقوعها يعنى انجاعه الى الالتفاعة عنها وحفظها الناس المهائم الى الاتفاعة وارتفعت قريشة التسائل المحلكية فرج بمنظك الأمسل وهدو شالات مسنوات القطاع وخضاع المدرة باى المحراء من المحارية باى الجدرة باى المحراء من المحارية من تاريخ وسرية من جديد من تاريخ وسرية من جديد من تاريخ المحراء من المحارية من جديد من تاريخ وضرية المحراء من المحر

لمخص الحكم :

ان المسادة ٩ من المتساقون رقم ٦١ لمسسنة ١٩٧١ باصسدار عالمسون نظسام المسلملين بالقطاع العسام تقضى بأن تمسسقط الدعسوى التأديبية بعضى مسسنة من تاريخ علم الرئيس المبسائير بوقسوع المخالفسة او شسلات

مستوات من تاريخ ارتكابها اي المعهن اتعرب وطعاطت محتة المدة بأى أجسراء من أجسراءات التحتيسق والاعدسام أو المحاكمة ، وتسسري "أأسدة من جسديد ابتسداء من آخر اجشراء م والسد معجدر الكسانون رقم ألم) السنعة ١٩٧٨ باسدار قاتنون العناطين بالعطيناح العنام مقشررا ذات الحسكم في المسادة ٩٣ منسه . والمستقاد مسن فساك ان الرئيس البساشر همو المخشاطب دون سمواه بحمكم السمستوط الممسنوى المخالفة التاديبية طالما كان زممام التصرف في المخالفة التاديبية غى يسده ، اما أذا خسرج الأمر عن مستاطاته باحسالة المخالفسة إلى التحقيق او الاتهمام او المحاكمة وأصبح التصرف فيهما بسذلك مسمن اختمساص غميره ، انقضى تبعها لسفلك موجب سريان السعوط وتكهن علة ذلك من أن سنكوت الرئيس المنشاشر عن تالاحدية المخالفة بمند مسنة من تاريسخ عليسه بوقسوع التخالفية التاهيبساة الريشانة حسلي اتجساهه الى الالتقسات عنها وحفظها ، اما اذا تشسط الى الضماذ المسراءات التحتيسق والاتهسام أو المحاكسة وخسرج بسذلك عن سلطاته از تعتف ترينت التنازل هده ، وخضع بالسالي اسر السستوط الثلامة على المستوات وتتعطيم هدده المده باي اجسراء من الإسراءات الثحقيمق، وألاتهسام أو الثحاكيث، وسريان أجسل جسديد من تازينيخ آخسر اجسزاء ،

(ملص ١٩١٦ لتثثة ١٧٠ ق - خاستة ١٩١٥/٥/١١)

مسائسا مدوقت مريان وعماد مسقيط التعسيني التلعييسة

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

السيدا:

"اذا تسررت الكفكيسة التاديبسة ايتساف الدعسوي التاديبسة الي "أن يتسم الفصيل في الاتهيام الهنيالي السيند الى المطعون مسدهم وذلك باعتبسار أن الاتهسام الجنسائي شسق بسن المفانستات التاديبسة "المسحوبة اليهم قان مقتفي ههذا الإيقساف"أن يقف سريسان ويمسساد سيقوط الدعيوي التاديبية مهما طيافت مدة الإيقياف استاس ذلك ان من شيان هيذا الانقباف ان تشيل بد السامة الإذارية عين تحيريك التعبيوي التلبسية وبحمثل اتفياذ اهبرانات السبير فيهيا وستجلة الى أن يتب الفصيل في الإتهام العنسائي الذي عاقت عليه المكهية التابسية تظهر الدعسوي التابيبية - عسدم الاستناد إلى حسيكم المادة ١٦ من قاتسون الاحسراءات العنائيسة التي تقفي بالا يسسوقف سرمان المسدة التي تسميقط بهما الدعوى التلابينيسة لأي سميه كان م استاين ذلك أنه فضيلا عن إن نظيام الماكمينات التاسيسة لا ينطيوي على نص مباثل فإن القضاء التابيبي لا ولتبزم كامسل عام واحسبكام قانيين المقبومات أن قائمون الإهبر اوات الكفائسة ولنهذا بمستعدي بها -ويسمامر: ونهدا واجتثاله وتابيمنة المرانق المسابة وحسن سسرها وانتقاستاه واطسيرادي

بلخص الككم:

. من حيث أن المحكمة التأديبية قد قبررت في ١٨٨ من فيبرابر سنة

١٩٦٢ تأحيل نظر الدعري الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيا في الاتهام الجنائي شاطر من المخلفات التأديبية المساوية اليهم ، ولما كان من مقتضى هذا الايقساف أن يقف سريان ميمساد مستوط الدعسوى التلاييبة لأن من شاته أن يشسل يد النيابة الادارية عن تحسريك الدعسوى التأديبيسة ويجعسل اتخساذ أجسراءات المسمر فيها مستحيلا الى أن يتم الفصل في الاتهمام الجنسائي الذي علتت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، نان الدعوى التُعسية بغلك لا تستط بهض الحدة مهما طالت صدة الابتعاف ، ويظل الأمر كذلك الى أن يسزول المانع بتحتق الأمر المسذى اوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فيستأنف ميعاد الستوط سيم ه . ولا غنساء في الاستفاد الي حكم المبادة ١٦ من قانسون الاجراءات الجنائية التي نقضى بالا يوقف سريان المدة الني تسقط مها الدعوى الجنائية لأي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكيات التاديبية لا ينطوى على نص مصائل ، مان التضاع التاديبي لا يلتسزم كأمسل علم بأحسكام قانون المقسسوبات أو قانسسون الاجراءات الجنائية وانها يستهدى بها ويستعير منها ما يتلام وطبيعمة المرافق العمامة وحسس مسيرها بانتظمام واطسراد ، ولا تسرى المحكيسة في مجسال سيقوط الدعسوى التأديبيسة الاستستهداء بحمكم المادة ١٦ سمالفة البيان خاصمة وأن سمعوط الدعموى الجنائية بقوم على قرينة نسيان المجتمع للجريمة بمسرور الزمن ، بينها يقسوم ستوط الدعوى التاديبية اسلسا على اهمال الرئيس الماشر ولمظنة التغاضي عن المخالفة التأديبية وصرف النظر عنها ٤ ومن شعم قان الجهسة الإدارية. او النباية الادارية اذا ما استحال عليها اسبب عارض انضاد الاحسراءات التاديبية أو المسيم فيها غان القرينية التي يقسوم عليها ستوط الدعوى التأديبية تنتني ويتنضى ذلك بحكم اللزوم وتبف سريبان هيدة سيقوط الدعيوي التانيبيسة طالمنا قد استحال السبير في اجسراءاتها وذلك الى ان تسزول استباب هده الاستحالة .

ومن حيث ان الاتهام الجنائي الذي علقت المحكمة التأديبية

تأديب المطمون خسدهم على نفيتسه قد نمسل فيسه على ما مسلفه بيسة في م من مارس سسنة 1970 ، وبادرت النسابة الاداريسة في ٢٧ من مارس سسنة ١٩٧٠ ، وبادرت النسابة الاداريسة في ٢٧ من يوليسه سسنة ١٩٧٠ بطلب تصريك الدعسوى التأدييسة بمضي المدة ، طالما ان مسدة السستوط النصوص عليها في التسانون رسم ٦ لسسنة ١٩٦٤ قسد اوقت اعهالا لقسرار الحكمة التلاييسة المسادر في ٨٨ ن فيسراير سسنة ١٩٦٤ بتأجيل الدعسوى التادييسة المي المسادر في ٨٨ ن فيسراير سسنة ١٩٦٤ بتأجيل الدعسوى التادييسة المي وينساء عليه يسكون الحكم المطمون فيسه أذ تفي بمستوط السدوي.

ومن حيث أن المحكمة التأديبية لم تتبول محاكمية المطمون. مُسدهم وسبماع اتوالهم وتحتيبق دغاعهم واقتمر نظرها للدعبوي. على الدنسع الخساص بستوط الدعبوى التأديبية بعض المبدة ، غان الدعبوى بدذلك تسكون غير مهياة للقمسل في موضوعها ، وسن ثم. يتمين أعسادة الدعبوى إلى المحكمة التأديبية للفصل غيها .

(طمن ١٠ أسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢٨/٢/١٥/٥١)

قاعبندة رقيم (۲۰۸)

: 12....41

السادة ٧٣ من قاسون نظام المسلهاين المستنين بالدواة المسادر بالقسادن رقسم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ سـ قرينة الاسسنقالة الضيئية المستفادة من انقطساع المسلل دون عظر مقبول هى قرينسة مقسورة لمسسلحة المهسة الادارية أن شساعت أعلمتها في حقسه وأعنبسوته مسسنقيلا وأن شساعت تفاضت عنها رغم توافر شروط أعمالهما سـ انتهساء خسسمة المسلمل أعمسالا لهمدة القرينة لا يشرتب حقها بقسوة القسادن بمجرد توافر شروط أعمالهما وأنما يسترم أن تصسدر المجهدة الادارية قسسرارة الدليا يرتب هسنا النيسر ان هي اربقت الإسبانية عنيه وغضت الجمر عمسا انساه من سسلوك يشسكل في ذاته مخافسة تلاييسة - لا تسسقط الدعيوي التلاييسة بلا بغيوات الواعيسة القيبيرية تقيينا السبانية الإنجيوي التلاييسية ذهن التقييم بالهيساد السفارد بللسادة ٧٧ - فوات المساد الوارد بالمسادة ٧٤ دون انضاد الإجرادات التلاييسة يسؤدي الي ان تسستعيد الجهسة الإدارية كليل سسلطتها في مواجهسة المسابل المتقلع عن العبسل وانضياد الإدارية كليل سسلطتها في القسرة قانسونا غي هقيه ما دامت لم تصبدر غي شساده قرارا باعتباره مستقلا حين الضيادة .

ملقص الحكم:

. أن تضيياء هيده المحكمية تعيد حسرى على أن ترينة الاستثالة الضيينية التي قررتها المادة ٧٣ من القيانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المالين الدنيين مالمدولة والمسجنفادة من انتهاع العجام المسدد الداردة بها دون أن تتبدم عنذرا تقبيله الإدارة ، وهي قرينية مقبررة لمسلحة الحهسة الادارية التي يتبعهسا المسامل والتي ارتسكبت المخالفسة ني حقها ، أن شابت أعبلتها في حقه وأعتبرته مستقيلا وأن شساءت تفاضت عنهسا رغسم توانسر شروط اعمالهسا والإثار المترتبسة عليها ، ويقتضى ذلك أن انتهاء خصمة العسلمل أعمسالا لهذه القرينة لا يتسرتب حتمسا بقسوة القسانون بمجسرد توافر شروط اعمسالها ، وانما بلزم لخلك أن تصدر الجهسة الإدارية التي يتبعهما العمليل تسرارا الداريا وتسرتب هبدا الاثر أن هي ارتباته الإسي يهذاء عنه وغضيت اليمر عِما الله من مسلوك يشبكِل في ذاته مِخالِفهمة تاديبهمة وألا جسار إهما اتضاد الاجسراءات اللازمة لحاكمته تأديبيا عمسا اتساه ، ولا تستقط الدعسوى التاديبيسة بشسأتها الابفسوات المواعيسد المتسررة تانسونا المستوط الدمسوى التأديبيسة دون التقيسد باليمساد الوارد بالمسادة ٧٣٠ عبد رأ في ويد المنظل المن المنطقة المن الادارة عن مسئلفاتها عهم اتقساق الاخشراءات التأبيعيشة تعسناه المستاتل المقطسخ بل تمسد به المتنساع الأدارة عن المستثناف النظسر من جسهيد غي شبئ المنتهل الذي اتضيفت تنعده غبلال الفينتهر الضيبالي لانقطاعه اجسراءات تأديبيسة وذلك بالهساء غدمتسه ، بعسد أن الصحعة عن ارادتها في مؤافقته عن أنشطساعه ولا يسموع أن يؤهد من معهوم المخطفسة لهسفا النفس احتبسار العنسايل المنذى لم تتخسف فيتعده ايسة الهسراءات تأفيبيسة فاسلال الشسهر التصالي لانقطساعه أعتبساره مستقبلا بطريقية حتبية وقرفننية لا تعتنام الى تلقل الغهسة الادارية بعيث جتضع عليهنيا بصند فنبوات فصفا المحصاد اتخبتاذ أي أجسراء تأديبي عنى مواليهسته ، والا كان ذلك تعميلا للنمن بكثو مما يعتبسل من معسمي ويُشتهون ذلك أن التص على على يسد التجهية الادارية من ممارسية المستلطقة ان هي اتختفت تهنشد القسابل أتجسراءات تأوييسة خسلال تتنبهر بن الانتظماع أتبسا يعنى ببقهموم المخالفة أن قسوأت قسذا المتقاد دون انضاد الانجاراءات المنكورة ويادى الى أن تعاود للتنهية الادارية كابل سيلطتها عي مواقعهة الميابل المتطبع عين الغنسل وتتسرير تضلبورة بنا فرط بنسه في ضموء الظمروف الملابسسة التعطياعة واصطيناته الفرانسية الرائداسية موتفيه قان ارتسأت أن في التطباع المسامل عننن المهسل رغسم حاجسة المهسل اليسه وامتنساعه عُن الإنستجابة الى بناشدتهنا المسودة الى العبسل بخالفة لا يسسوغ السنسكوت عليها قلا تتسرعه عليهنيا أن عي أتخذت في شنبأته الإجراءات التلابينية المتسررة تللوثاني كتب واوغات الممساد السواردهي المسادة ٧٧ الشب راليه ما دامت لم تصدر عن شناته قرارا باعتب ماره بعستقبلا سن الفسية ،

ومن حيث ان التسابت من الأوراق أن الخلصيون ضصده و وهما وشعاف الخصيائي اجتماعي وزارة الاربية والتفليدم الانتظام عن عمامة اعتبارا من ٢٢/ ، (١٣٧/ وهي ١٩٧٧/١/١/١٧ المنبي التوسيديون الطابيا احالته الى المتوسديون الطابعي

الدى وانق على منصه اجسارة اعتسادية مسن ١٩٧٧/١١/١٢ حتى ١٩٧٧/١٢/٦ الا أنه لم يعد الى عمله بعد ذلك عتب أنذاره في . ١٩٧٨/١/١١ ، ١٩٧٨/١/٢١ بضرورة العسودة الى عمسله الا أنه اسستمر غى انتطاعه ولم يستجب الى اندار الجهدة الادارية البسه بالعدودة الى العمل وبتاريخ ٢٩/٥/٢٩ ابلغت مديرية التربية والتعليسم بمحافظة مطروح النيسابة الادارية للتحتيسق معسه في واتعة الانتطاع _ وانخاذ الإجراءات القانونية لمحاكمته تأديبيا ، فان قسرارها باحسالة المطعسون خسده الى النيابة الادارية يسكون تسد تسام عسلى مسببه المسوغ له تاتبونا وتكون الجهنة الادارية قد مارست سلطتها التي خولها التانون في حق أحد العساملين التي لم تنقصهم بعد علاقته الوظيفية بها ومن ثم غان ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار حدة المامل منتهيسة بعدم اتضاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي للانتطاع قد اخطات في تفسير التسانون وتأويله وأوردت حكمهما موارد الطعن فيمه بالالفساء لمخالفته المسحيح فهم التسانون غفسلا عها شسابه من تنساقض بين الأسباب وبين ما أنتهى اليه من بسراءة المطعسون ضده مما نسب اليه الأمسر السذى لا يسموغ للمحكمة بلوغه الابعد التصمدي لرضموع المخالفة ونتيض ذلك تيام الملاتة الوظينيسة بين المطعون ضده والجهسة الإدارية (الطاعنية) الأسر الندى رفضيته المحكمية في أسسبابها ؟ وهو ما يجمل الننبجة المنتهي اليها غير مستخلصة استخلاصا مسائغا من الاسباب ويجمل الحسكم غير تسائم على اسساس سليم من القاتون خليقا بالالفساء ،

ومن حيث أنه قد أخسحى وأخسحا من مرفقات الدعسوى أن المطون ضده قسد أنقطاع عن عمله خالال الفتسرتين من ٢٢/١٠/١/ المعدون خسس ألمار/١٩٧١ وفي ١٩٧٧/١/١١ عنى ١٩٧٧/١/١١ وفي خسر حدود الإجازات المعرج بها قانونا ، وأنفرته الجهاة الادارية الكثير من صرة بضرورة المودة ألى عمله الاأنه لم يعتشل لندائها ،

واصر على موتفه في الانتطباع عن العبل وصدم الانسباع الى أوابر الجهة الختصة تسرارا بانهاء خدمته ، فانه بسخلك بكون تسد ارتكب ذئبا يسوغ مؤاخسته بتوتيع الجبزاء المناسب عليه وتسرى المحكمة ان في مجسازاته بخصم ما يسوازي شمهر من أجسره جسزاءا رادعا له ،

(طعنی ۹۱ و ۹۶ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ۱۹۹٤/۱۲/۸

نعاب ______ ق

حكمت المحكمة الادارية العليسا (الدائرة المنصبوس عليها في المدادة على محكررا من التاتون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ مصدلا بالقاتون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ مصدلا بالقاتون رقم ٧٧ لمسنة ٢٧ لمسنة ٢٧ قي العلمان رقسم ٢٠١ لمسنة ٢٧ قي باعتبار العالم المنتطبع عن عمله المدد المسروس عليها في المدادة ٨٩ من القاتون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ متسنها المالية اذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشالي وتعلماه عن المهل ،

قاعسدة رقسم (۲۰۹)

المسيدا :

المسادر بالقسادون رقم ٧٧ المسنة ١٩٧٨ سانتهاء المسدنين بالسدولة المسادر بالقسادون رقم ٧٧ المسنة ١٩٧٨ سانتهاء المضدجة الانقطساع لا يقسع بقسوة القسادل لا تقسي المسادر بقبسول الاسسنقالة سالقرنيسة القادنيسة عسلى الاسسنقالة المسادر بقبسول الاسسنقالة سالقرنيسة المسادل دون تقديمه عسفرا مقبسولا لا تقتيم عسفرا مقبسولا لا تقديرة المسائل المسائل المسائلة المستفادة من انقطساع المسائل دون تقديمه عسفرا مقبسولا لا تقدير وقسررة المسائل المسائلة التي يتبعها المسائل ا

شبيات اعيلتهما في حقمه واعتبرته بمستقولا وأن شبيات تغلقيته عنهما رغم توانسو شروطها وبشت في بمبيانته تابيها الاقتاساع بدون الان _ لا تقريب على الجهمة الادارية اذا لم تلقمذ الإجراءات التادييسة فسد المسابل المقاسم خملال الشمهر التمالي الانقباساع – اسماس ذلمك : بيساد التسهر هو بيساد تنظيمي م

ملخص الحكم :

ان المسادة ٩٩ من القسانون رتم ٤٨ لمسانة ١٩٧٨ باصدار تاتون نظامام المساملين المستنين بالدولة تقص على أنسه « يعتبسر العسامل مقسمها اسمنقالته في العسالات الانهسة :

إ _ إذا انتظاع عن عسله بغسير أذن أكثسر من خوسسة عشر يوما التاليدة ما يشت أن يوما متثلية ما يشت أن الخمسسة عشر يوما التاليدة ما يشت أن انتظامه كان بعسفر مقبول وفي هدفه الحالة يجوز المسلطة المختصسة أن تقسرر عدم حسرماته من أجره عن منسرة الانتظاع أذا كان له رصديد من الأجازات يسسمج بخلك والا وجب حسرماته من أجره عن هذه المددة غاذا لم يقسم المسلل أسسبابا تبسرر الانتظاع أو تعم هدفه الاسساب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انتظساعه عن العبل .

٧ _ اذا انقطع عن عبله بفير اذن تقبله جهدة الادارة اكتسر مسن ثلاثين يسوما غسير متمسلة في السينة وتعتبسر خدمته في هذه المسالة منتهدة من اليسوم التسالي الاكتهسال هدده المددة .

ومن الحالف بن السابقتين بنصين انسذار المامل كتابة بمسد انتطاعه اسدة خمسة ايسام في حسالة الأولى وعشرة ايام في الحسالة التقييسية » .

وين حيث أن ينسك هدا النص أن خسمية المسابل تنتهى بها وعبر اسستتلقه ضسينية أذا انتظام من عسله بغير أذن الكسبر من.

خميسة عشم مهما متتاليسة أو ثلاثين بوما غير متصسلة في المسنة الا أن انتهاء الخدية في هذه الصالة على ما جسرى عليمه تضماء هذه المحكسة لا يقسع بقسوة القسانون بل يحكمسه البسدا السذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون سيالف الذكر التي ننص على أن خدمة العسامل لا منتهى الا بالترار المسادر بتيول الاستقالة ، ومن شم ماته حرصيا على المسلحة العسابة وحتى لا يتعطسل سير العمسسل في المرافق المحامة غان الترينية القانونيية على الاستقالة المحجنية المستفادة من انقطاع العالم المدد مسالفة البيان دون تقديمه عدذرا متبولا تعتبسر مقسررة لمسالح الجهسة التي يتبعهما العسامل فان شياعت اعهات هيذه القرينية في حقيه وأعتبارته مستقيلا وان شياءت تغياضت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعميل أثرها وبالتسالي لا تعتبسر العسابل مسستقيلا ومن نسم لا تعتبسر خدمتسه منتهيئة وهي هذه الدالة تمضي في مساعلته تأديبيا لانقطاعه بدون اذن خيسة عشر يوما غير متصلة في السنة ، ولا تشريب على الجهة الادارية اذا لم تتخد الإجراءات التلاييبة ضد المسلمل المتطع خلال المهدة التي حديثها المادة ٩٨ الشار اليها وهي الشهو التالي لانقطساعه عن العبسل لأن هسذا المعساد ان هو الا معسساد تنظيسهم على ما جسري عليسه قضاء هسده المحكسة ، ومسؤدي ما تقسيم انسه لأعسال هــذا الأثــر ، ينبغي أن يصهر قسرار اداري من الجهة الادارية المختصصة ٤ يوسا لهسا ون سيلطة تقسيرية .

ومن حيث أنه تطبيقاً لمنا تقسدم ، ولا كان الشابت أن الجهة الإدارية لم تصدير قبسل اتفعلق الإجبراءات التلابيية تحدو المالل المحاكية التلابيية قديرارا أداريا بانهاء تحديثه أعهالا لترينة الاستقالة الضيئة والمستفادة بن انتظاعه عن العبل غين لم يكون التكل المظعمون غيبه ، وقد تشى بصدم جدواز السابة للاحبوري التكويرية على العسابل اللاكبور تاسيسا على أن خديته

انتهت بتسوة التساقون ٤ كدفلك غان الحكم علسه بمتسوبة من المتوبلت. التي توقسع على من انتهت خدمته لتقافسيه اجسرا عن سدة انتطسع فيهسا عن العبسل بسدون اذن يسكون هسذا المسكم بشستيه قسد اخطباً في تطبيس التساقون وتأويله ويتعسين والمسالة هسذه التضساء بالغائه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبيسة لم تسميع أقسوال العسامل للسفكور أو تحتق دفساعه فأن الدعسوى بذلك تسكون غسير مهيساة للقمسل في موضسوعها ومن ثم يتعسين أعسادة الدعسوى ألى المحكسة التأديبيسة للقمسل في موضسوعها .

(طعن ۱۱۷۲ لسنة ۲۵ ق ... جلسة ١١٧٥)

قاعسدة رقسم (۲۱۰)

: المسلمان

المسادة ٩٨ من قاضون نظام المساءاين الدنين بالسولة المسادر بالقسادن رحم ٩٧ لسسنة ١٩٧٨ والقاسلة للمسادة ٧٣ من القسادن رقسم ٩٨ لسسنة ١٩٧٨ حريفة الاسسنقالة الفسينية المستفادة مسن الفطاع المسابل المسدد الواردة بهما دون أن يقسدم عسفرا تقسله جهسة الادارة حمى قرينة مقسرة لمسلمة الجهسة الادارية التي يتبعهما المسابل والتي ارتكبت المخافضة في حقهما أن شساعت عمها رغمم توافر شروط اعمالهما — انهماء خدمة المسابل لا يقسرت حتما وقسسوة القسادن بجسرد توافر شروط اعمالها وانما يتحتم أن تمسدر الادارة عشرارا باقهماء خذمته أن هي رات الاسسنفناء عقمه وقفي التقسين عما اتماه من مسلوك يشسكي مخافسة تكييسة ساده من مسلوك يشسكي مخافضة تكييسة سادهها الادارة المنا

التصاد اجراءات محلكت تلاييبا - الدعوى التلاييبة لا تستقط الا بفسوات المراغيب القسرة قانسونا لمسقوط الدعوى التلاييبة دون القيد به مساد النسبير القصوص عليه في المسادة ٩٨ - المعساد المسلخ المستهدف به المشرع غل يد الإدارة عن سلطتها في اتضاف الاحراءات التابيبة تجاه المسابل المقطم - غسوات بعساد الشهوز دون انضاف الإحراءات التابيبة يسؤدى الى أن تسسينيد الجهة الإدارية كامل مسلطتها في مواجهة المسابل المقطمع وتقسرير خطورة ما غسرط منسه فان رأت أن في أصرار المسابل على الإنقطاع رغسم حاجبة المهسل اليسه غلارات التابيبة المسلم على الإنقطاع رغسم الا عي الخطاع رغسم الا عي الخطاع المسابل المسابل على الإنقطاع رغسم الا عي الخطاع المسابل على الإنقطاع رغسم الناس عن الخطاع المسابل على الإنقطاع رغسم الناس عن الإنسان المسابل ا

ملخص الحكم ٦

ان قضاء هدفه المحكية قد جسرى على أن قرينة الاستقلة المسهنية التي قررتها المسادة ١٩ من قانون العالماين المحنيين بالدولة الحسادة التي قررتها المسادة ١٩٧ من القسانون رقسم ٥٨ لمسفة ١٩٧١ من والمستفادة من انقطاع العسامل المحد الواردة بها دون أن يقسم عفرا تقبله الادارة هي قرينة بقسررة لمسلحته الجهسة الادارية التي يتمها العسامل والتي ارتكت المفلفة في حقها أن شساعت أعلقها في محته واعبسرته مستقبلا وإن شساعت فغلت عنها ورغسم تواقر شروط أعمالهما وأعلما والإشار المسربية عليها وبقتفي ذلك أن أن أنهاء خدمة العمالمل أعهالا لهذه القريشة لا يسترب حتما ويقوة التي بمجسرد توافر شروط أعمالهما وانها يسلزم لمخلك أن تمسطر المهمنية الادارية التي يتبعها العمالم قرارا اداريا يسترب هدا الأسراف أن هي ارتات الاستفناء عنه من ، وغفت البصر عبا اتساه بن مساوك بشمسكل في ذاته مخالف تاديبيسة والإجماز لها انتساء بن مساوك المؤسنة الموسودي التلاييسة والإبسانية الدعموي التلاييسة والإبسانية الدعموي التلاييسة والابتسانية الدعموي التلاييسة والابتسانية الدعموي التلاييسة والابتسانية الدعموي التلاييسة والمناسة المحسودي التلاييسة والمناسة المحسودي التلاييسة والمناسة المحسودي التلايية والمناسة على التارية المحسودي التلايية والمناسة والمناسة والمحسودي التلايية والمناسة والمناسة والمحسودي التلايية والمناسة والمناسة والمحسودي التلايية والمحسودي التلايية والمحسودي التلايية والمحسودي التلايية والمحسودي التلاية والمحسود والمح

هون التقيد باليمساد الوارد بالمسادة ١٨ المسار اليهسا ذلك أن اليمساد المستكور لم يسستهدف به الشرع غل يسد الادارة عن مسلطتها في اتخساد الاجسراءات التلابيية تجساه العسامل المنقطع بل قصد أمتنساع الأدارة عُنَّ أستُنتافُ النَّظِيرِ مِن حِيدٍ في شيان المامل الدي اتضفت ضده خسلال الشمهر التسالي لانقطساعه اجسراءات تأديبيسة وذنك بانهاء خدمته بعد أن انصحت عن ارادتها في مؤاخذته عن انتطاعه ولا يسبوغ أن يؤخف عن مغهرهم المَخْالفية لهددا النص اعتبار العسامل أَلذَى لَم تَتَكُلُدُ ضَدِهُ آيةً اجسراءات تاديبيَّة حُسلال الشهر التسالي لأتنطساعه اعتبساره مسسنقيلا بطريقة حنييسة وفرضسية لا تحتساج الي تدخسل الجهسة الادارية بحيث يمتنسع عليهسا بعسد نسوات هسذا المعاد اتخساد أي اجسراء تأديبي في مواجهتمه والاكان ذالك تصيلا لانص بِلْكَتْسِر مِمَسا يحتمسل من معنى ومفسمون وذلك أن النص على غسل يسد الجهاةُ الأدارية عن ممارسية سيطانها أن هي انضفت ضد العاملة اجسراءات تأديبيسة خسلال شسهر من الانقطساع انها يعشني بمفهسوم المخالفية أن غيوات هذا المعياد دون تخدد الاجراءات المنكورة ، يؤدي الى ان تستعيد الجهة الادارية كالمل مسلطتها في مواجهشة العسامل المنقطيع عن العيسل ٠٠٠ وتقسرير خطبورة ما نسرط منسه في ضبوء الظروف الملابسية لانتطباعه واعطائه الفرصية لراجعية ويتفه فإن أرتأتُ أن في اصرار المال عن انقطباعه رغم حاجبة ألمهل اليه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعصودة الى العبسل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها غلا تثريبيه عليها أن هي اتفقت في شباته من الإحبراءات التأتيبية القسررة تأتبونا في حقبه ... ولو غات المعاد الوارد في المادة ٨٠ الشمار اليها ما دامت لم تصدر في شسانه قسرارا باعتباره مستقبلا من الخسدمة ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعلون هده قد انقطع عن العمل خيلال الفترة من ١٩٧٧/٨/١١ حتى ١٩٧٨/١٠/٢٠ وفلك في قسير الصدود المقسررة تانسوقا للاجسارات وابتسع عن العمودة الى عمله رغم انداره اكتسر من مرة مهما حدا بالجهمة الادارية الى احمالة لهره الى النيسابة الادارية لاتضاد اجسراءات مجاكبتمه قادييسا عما نسرط منسه ومن ثم تسكون علاقته الوظينيسة بالجهسسة الادارية فانها لم تنقطع بعدد طالما لم يصدر في شداته قسرارا بانهاء خديت وسكون قسرارها بلعبالة المطمعون ضده الى النياية الادارية قد قام على مسببه المسوغ له قاضونا ؛ وتكون البهسة الادارية قد مارست مسلطنها التي خولها القداون ايساها في حسق المسابلين التي لم تنفصم بعدد علاقته الوظيفية بهما ؛ ومن شم غان ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار خدمة المسلم بنتهية بعدم اتخاذ الإحراءات التلابيسة ضده ضلال الشمهر النسالي للانقطاع قد ورد على خلاف الفهم المصحيح للقانون وتكون المحكمة اذا انتهت الى هدذه النتيجة حدة أوردت حكهما بجدواز الطعمن فيسه بالانفساد ،

ومن حيث أن الدعسوى مسالحة للفسسل فيهسا بعسد أن تم اعلان المطعسون ضدده تانسونا .

ومن حيث أنه تحد أفسحى جليا ومن وقعسات الدعسوى أن المطعون فسده قد انقطع عن عمسله خسلال الفترة من 19W/A/11 حتى حتى مسله خسلال الفترة من 19W/A/11./٢٠ حتى ٢٠٠٠/١٠/١٠ وذلك في غسير المسحود المرح بها قانسونا للإجسازات وانذرته الجهسة الادارية اكتر من مسرة بضرورة العمودة الى عمسله الا انه لم يبتئسل لندائها واصر على موقف هما لا الانقطاع عن الانتطاع عن المحمل وعسدم الانمسياع لاواصر الجهسة الادارية دون أن تتخد الجهة المستورة ترارا بانهاء خدمت عانه بذلك يسكون تصد ارتك فنيسا يسموغ مؤاخذته تاديبيسا بتسوقيع الجسزاء المناسب عليسه وترى المحكمة أن في مجسازاته بخصصم عشرين يوما من الجسره جسزاءا كانيسا لردعه عمسا غسر منسه ه

(طعن ۱۳۷۸ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٨/٥/٥/١٨)

سابعا ــ انقطساع سريسان ميعساد سسقوط الدعسوى التلاييسة

قاعستة رقسم (٢١١)

: المسلطات

نص المسادة ٥٩ من القسادين رقسم ١٦ اسسسنة ١٩٧١ عساء مستوط الدعسوى القاديبية بعضى سسنة صن تاريخ عسام الرئيس المسائم بوقسوع المخالفة وسسقوطها في كسل حسال بالقضساء السلام مستولات من يسوم وقسوع المخالفة وانقطساع هسنه المسدة بلى اجسراء من الجسراءات التحقيسق او الاتهسام أو المحاكسة وسريان المسنة من جديد التحقيسق او الاتهسام أو المحاكسة المرادة بالمائة المستول بحيث تقسسم أو المحاكسة الإجسراءات التي يسكون من المسائمة الاجسراءات التي يسكون من المسائمة بعث الاتهسام وتحريكه — المطمن بالانساء في عسوم معنى الاجسراءات التعلقسة بالتحقيسة أو الاتهسام أو المحاكمة أو التي يتسرت عليها انقطساع معساد المستوط .

ملخص الحكم : ``

ومن حيث أنه عن النصح بسسقوط الدصوى التأديبيسة بالتقساده ٤ مان المسادة ٥٩ من التسادون رقسم ٦١ لسسنة ١٩٧١ الذى تبت الإجراءات. في ظلله تنص على أن (تسسقط الدعسوى التأديبيسة بعضى مسئة مسن: تاريسخ عسلم الرئيس المسائر بوتسوع المخافسة ٤ وتمسقط هسسذه

الدعسوي مي كل حسال بالتضاء شالات مستوات مسن بسوم وتسوع المُقالِمية ، وتنقطيع هيذه المدة بأي أحسراء بن أحسراءات التحقيق او الاتهام او المجاكسة ، وتبسدا المدة من جسديد ابتبداء مسن تاريخ آخر جبرء . . .) ، ولما كان نص في هذه للاة قد نص على أي أحبر أو من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحلكمة قد ورد من الاتساع و الشمول بحيث يتسم لكافة الإحسراءات التي يكون من شميلها بعث الانهام وتحريكه ، ويدخل في ذلك الطعان بالغاء في تاسرار الجنزاء لمنا ينطبوي عليه ذلك من السارة الجندل حنول الاتهام والاحتكام في شبقه إلى جهنة القضناء التناديني المختصنة مينا بدخسل في عمسوم معنى الاجسراءات المتطقسة بالتحتيسق أو الاتهسام او المحاكمة والتي يتسرنب عليها انقطاع ميعاد المسقوط لما كان ذلك غان الحسكم المطعسون نيسه يسكون مستحيحا غيمسا تنفي يه مسن رغض الدنسم سستوط الدعبوي التأسسة اسستنادا الي انتطساع مدة السقوط باجراءات التقاضي مي الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٥ التضائية المحسكوم فيها بجلسسة ٢ من مايو سبنة ١٩٧٢ ، مما يسكون معسه هــذا الوجه من لوجه الطعن في غير محــله جــديرا بالرقض ،

(طعن ١٦٧ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩/١/١٧١)

قاعستة رقسم (۲۱۲)

: 12----41

نص المسادة ٥٩ من نظام المسابان بالقطاع المسام المسادن بالقسانون رقام ١٦ لمسنة ١٩٧١ على مسقوط الدعسوى التلاييسة بمفى مسنة من تاريخ عسام الرئيس المسائم بوقاوع مخالفة ، وسقوطها بلقضاء الات مسنوات من يسوم وقاوع المخالفة — انقطاع هسته المسادة باى اجسراء من اجسراءات التحقيق أو أنهام أو المحاكمة صحور قاورة حوار بغصال المسابل من المسلطة الرئاسية التلاييسة عام

140. — طعن المسابل بالالفساء على هنذا القسرار ومسسدور هبكم المحكومية القاديبية المختصبة بالفساء قسرار القصرار القصيل عمام 1400 سرهبذا المحكومية المختصبة بالفساء قسرار القصيل على مسدوره كمسا يذهب المسدور عبسادرة الشركة بمسد مسسدور حكم الالفساء الى المسالة الاوراق الى القيسابة الادارية لتنفيذ الجرادات في عام 1400 — هنذا المسكورة كيسا يذهب المستوط جبيسع الإجرادات المسابقة على مسدوره كيسا يذهب المسدى — مبادرة المشركة بمد مسدور حكم الالفساء الى المسابقة الاوراق الى المسابقة الاوراق الى المسابقة على مسدوره كيسا يذهب المسدى — مبادرة الشركة بمد مسدور حكم الالفساء الى المسابقة الاوراق الى القيسابة والارارية بذلك بالقمسل — عبد مسقوط الاعسوى التاديبيسة وقبام التيسابة والمسابقة الالاربية بذلك بالقمسل — عبدم مسقوط الاعسوى التاديبيسة وقبام التيسابة

ملخص الحكم :

وبن حيث انه عن ستوط الدعوى التاديبيسة ضد الطاعن بعد أن صدر حكم المحكسة التلايبيسة بالنصورة بجلسسة 11 سن مارس سنة 1900 في الطعن رقسم ١٣ لسنة ٢ القشائية بالمفاء قرار غصل الطاعن المسادر من الشركسة في ٢ من مارس سنة ١٩٧٠ بعقبولة انه يتسرب على هذا الحسكم مسقوط جبيسع الإجراءات السابقة عليه وتت كامل بذلك مدة سسقوط الدعوى التاديبيسة ، غالسابت أن المخالفة التي جوزي الطاعن بمسببها وقعت في ١٤٢ من اكتسوبر صنة ١٩٧٦ وقد قبولت الشركة تحقيقها ثم احسانت الاسر الي النيبية العالمة التي انتهت الى ببوت الواقعة في حق الطاعن واحسات في ١٥ من ديسمبر مسنة ١٩٧٩ الأوراق الى الجهة الادارية لمجازاته عما نسب اليه ، غعرضت الشركة أسر فصل الطاعن على اللجنة الثلاثية في ٧ من نونيبسر مسنة ١٩٧٠ بنصل الطاعن على اللجنة التلاثية في ٧ من نونيبسر مسنة ١٩٧٠ بنصل الطاعن الشركة قسرارها في ٣ من مارس مسنة ١٩٧٠ بنصل الطاعن

من عسله ، واذ تضت المحكسة التاديبية بالمنصبورة بجلمسة 11 مشن جارس سنة 1400 في الطعن، رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بالفضاء قرار غضل الطاعن ، بادرت الشركة في الأول من يونيسة سسنة ١٩٧٥ بلحسالة الأوراق الى النيسابة الادارية لتتضد انجسراءات احسالة الطساعن الى المحكسة التاديبيسة ، غاودعت النيسابة الادارية أوراق الدعوى التاديبيسة سكرتارية المحكسة التاديبيسة في ٢٢ مآن توضير سنة ١٩٧٥ .

وبن حيث أن المسادة ٥٩ من نظام المتعالين بالقطاع المسام المسادر به القساتون رقام ٦١ اسانة ١٩٧١ تقضى بسأن ﴿ تستط الدعسوى التأديبية بمغى سانة من تساريخ عسلم الرئيس الجسائر بوقاء و المخالفة ، وتستط هذه الدعسوى في كسل حسانة بالتفساء شالات سسنوات من يسوم وقسوع المخالفة ، وتنقطع هذه المسدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيدي أو الاتهام أو المحاكمة ، . . وسع ذلك غاذا كون النصل جريسة جنائية لا تمستط الدعسوى التأديبية . .

ومن حيث أن من شسأن الإجسراءات التي اتخذت تصدد الطساعن وفي مواجهت والتي انتهت بمسدور الدحكم الملهدون فيسه أن تقطيع مدة سسقوط الدعسوى التلبييسة المنصبوس عليها في المسادة ٥٩ من القسانون رقسم ٢١ السسنة ١٩٧١ المسار اليسه وسن نسم يسكون النمن بمسقوط الدعسوى التاديبيسة مستندا على غسير اسساس مسليم من الواقع والقسانون ولا حجبة في القسول بأن الحسكم المسادر سن المحكمة التلايبية بالمنصورة في السدعوى رقم ١٦ لسسنة ٢ المتصائية في ١١ من مارس مسنة ١٩٧١ بلغاء قسرار غصس الطاعن المسادر من قي ٣ من مارس مسنة ١٩٧١ من شسانه أن يسسقط جيسع الإجراءات السابقة على مسدور هذا الدسكم ، أذ غضسلا عن أنه لا توجد شيسة عاصدة تانونيسة تسساند هسذا الدفاع غان متنفى اعسلان هدذا الدخرة

بعدم مشروعية التسرار المستخور لمستخوره من غسير مختص أن تنفسط السسلطة المختصة الى تصحيح الوضسع وهسو ما لتصسح عنسه الحسكم مراحة حين الشسار الى أن ما أنتهى اليسه لا يصسادر حسود النظركة في أن تمساود النظر في مجازاة الطساعن عما ثبت في حقسه وقت اللاجسراءات التانونيسة المستحيدة -

(طعن ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق ـ جلسة ٢٩/٤/١٩٧١)

قاعستة رقسم (۲۱۲)

البــــدا :

المستة ٥٩ من قستون رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ و ٩٧ من القستون رقسم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ بنظام المسلمان بالقطاع المسام سستوط النصوى التلايية ... انقطاع المستقط مسدة المستوط بساى المسدة من المسراءات التحقيق أو الاتهسام أو المحاكمية وشرى المسدة من جسيد ابتساء من آخسر اجسراء عبارة أى اجسراء مس المسرات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمية والتي يتسسرت عليه انقطاع ميساد المستوط مسن الاتساع والشسمول بحسيث تتسسي لسكانة الاجسراءات التي يسكون من شساتها تحسريك الاتهام و

ملخص الحكم :

انه بالأطلاع على أحكام نظام المسلمان بالتطاع المسلم المسام المسام المسام الساد بالتسانون رقم 11 السنة 1971 الذي وقعت في ظله المخالفة يبين أن المسادة ٥٩ منه تقفى على أنه ﴿ تمسقط الدعوى التاديبية بمنى سنة من تاريخ علم الرئيس المسائم بوقسوع المخالفة وتمستط هذه الدعوى في كل حسالة بالقضاء ثلاث مستوات من يسوم وقسوع المخالف وتنقطاح هدد المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الإنهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتسداء مسن آخس

اجسراء ٠٠٠ » كمسا أنه بالرجسوع الى احسكام نظسام العساملين بالقطاع المام الصادر بالقانون رقام ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الدي مسدر التسرار المطعبون فيسه في ظلبله بيسين أن المسادة ٩٣ منسه تنص على انه « تستط الدعوى التاديبية بالنسبة للممامل المجود بالضمة بهضى سنة من تاريخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المطلفة أو شالات. سنوات من تاريخ ارتكابهما أي المدتين أقمرب وتنقطهم همده المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحتيق أو الانهام أو المحاكمة وتسرى المسدة من جسديد ابتسداء من آخسر اجسراء ٠٠٠ ، ومفاد اجكام هــذين النصــين أن أي أجــراء يتخــذ في مقــام التحقيــق أو الاتهــام او المحاكمة من شانه قطع ميماد المستوط وسريان مدة جديدة بيدا حسابها من الإجراء الأخير كما أن عبارة أي أجراء من اجـــراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الدواردة بالمادنين. المشار اليهما والتي يترتب عليه انقطاع ميساد المسقوط من الاسماع والشمول بحيث تتسمع لكافة الاجسراءات التي يسكون من شسأتها تغير الاتهسام وتحريسكه وذلك حسسبها جسرى عليسه تضسام مسذه المكسسة ،

ووسن حيث متى كان ما تقدم وكان ثسابت من الأوراق ان الخالفة التي مسدر بشسأنها القسرار المطمون عليه قد وقعت عن ١٩٧٤/١٢/١٠ ويتسانها القسرار المطمون عليه قد وقعت عن ١٩٧٥/٢/١٢ تقدم السديد / اخصسائي تخطيط ومتابعة اول مذكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة المطمون غسدها اثار نيها موضوع الدوسيهات ومخالفاتها الموامسفات مالحلها رئيس مجلس ادارة بقسارة ١٩٧٥/٢/١١ الى الادارة التتونيسة بالشركة المتحقيسة عني بدات هذه الادارة مبسائم التحقيسة في المرازر التتونيسة المرازر التحقيسة المرازر التحقيسة المرازر التحقيسة المرازرة ١٩٧٥/٢/١٠ و المنتهية الادارة الذي احسالة التحقيق الى النيسابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذي احسال الأسر الى النيسابة الادارية المؤسسسات المسال والاتتمساد وقيد بها تقسية برتم لاه المسئة ١٩٧٥ وقد باشرت هذه

. -

النيسابة التعتيشق السذي سألت فيسسه الطساءن وانتسهت بتسساريخ ١٩٧٦/١/٢٦ في مذكرتها المصدة بشسانه الي مساطنه تأديبا نظرا لأنه لم سؤد العبيل النبوط به بدنية وأني ما من شيأته السياس بمصلحة مالية للشركة وعلى أن تخطس الشركة النبابة بمودة امين المفرن من اجازته وبتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ اخط سرت الشركة النيسافة الادارية بملاحظاتها على التحتيق وطلبت استكماله والخطار الشركة بالنتيجية فاعدادت النيابة الادارية فتسح التحتييق في التضية بتاريخ ٥/١٩٧٦/١ حيث استدعت الطاعن وسبعت أتسواله مي ۱۹۷۲/۱۰/۱۸ - و ۱۹۷۲/۱۲/۷ وانتهت من التحقيق باعداد مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ المذي وردت الى الشركمة المطعمون ضدها في ١٩٧٧/٢/١ غاعدت ادارة الشعنون القانونية بالشركة مذكسرة شــالملة عن الموضــوع ــ مؤرخــة ١٩٧٧/٣/١٣ عرضت في التــاريخ ذاته على رئيس مجلس ادارة الشركة لتقسرير ما يسراه في ضوء ما أنتهت اليمه النيابة الادارية متأشر منمه مي ١٩٧٧/٣/١٣ بأن تصديد تيمنة الضيارة التي لحتت الشركة وبالفعل شيكات لجنية لهنذا الغيرض مسدر بتشسكيلها القسرار الادارى رقم ١١ اسسنة ١٩٧٧ وقسدمت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تترير بهتدار هذه خسارة وتدرتها بمبلغ ٢٢٠٥٢٤٠ وبتساريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأشر من رئيس مجسلس الادارة الى مسدير الادارة التاتونية توتيع جزاء بخفض الوظيفة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأشر رئيس مجلس الادارة بالوانقية على هذا الجنزاء وبتناريخ ٢٢/٢٢/ 197٨ أمسدر المدير العسام الإداري القسرار التنفيسذي لقسرار الجسزاء المسوقع من رئيس مجلس الإدارة في ١٩٧٧/١٢/٣ ــ رقسم ١٢٠ لسسفة ١٩٧٩ المطميون عليه فاته بيسين مما تقدم أن ما قام عليه الطساعن الدفع بمستوط الدموي بمتولة انه لم تتخف اية اجسراءات تحتيسق مندد علم ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا استاس له من الواقسع بل شنابت عسلى وجعه البتين من اجراءات التحتبق تعساتيت مند تاريخ العظم بالمخالفة حتى تاريخ توقيع الجرزاء من رئيس مجلس ادارة الشركة دون أن يفصل بين اجراء واجراء آخر من اجسراءات التحقيق علمسل زمنى يسؤدى متسدار مسنته الى مستوط الدعسوى ومن ثم يكونه هذا النفسع غير قائم على امساس مسحيح من الواقسع ولا مسند له من التسانون مها يتعسين الحسكم برفضسه -

(طعن ٢١١ لسنة ٢٦ ق ... جلسة ٤/٥/٥١٨)

تغليـــــــق :

اذا ارتبكب العسامل مخالفة ما) كان للادارة ان تمسلك احسد طريقين . غلبا ان توقع عليه العقوبة المناسبة في حسدود النصاب المذى نبلكه تقسونا) واما ان تحيسله الى المحلكسة التأديبية) اذا تسرت ان الجرزاء المنساسب بزيد على حسدود النصساب المسرر لها ، وعلى ذلك توقع المجرزاءات في النظام التاديبي لها بالطريق الاداري بقرار تصدره الجهة الادارية . واما بالطريق القضائي بحسكم بتصرره المحكسة التلاييسة في دعسوى ترضع على العسامل المخساف ،

وما توضاه المشرع من تقرير مسقوط الدعسوى التاديبية ٤ هو عدم تعليق مركز العسليل وبقسقه مهددا بشسيح الانهام ازماتا طويلة ٤ وهدذا المهف لا يتحقى الا اذا انصرف المسقوط الى الحسق في توتيسع المجزاء ، مسواء بالطريق القضائي أم بالطريق الادارى ، بلقضاء طك المدد بعسه انبات المخلفة ، بل ويستحيل انباتها المحيانا بعدد الشحب وجهها ، ولحقها النسبيان ، مما تنصدم معه المسلحة في اثارتهامن جديد بعدد الزمن الذي عفي عليها .

ونسقط الدعوى الناديبية بعضى المدة المتسررة تنسونا وتنطع هذه المدة باى اجراء من اجسراءات التحقيق او الاتهام أو المحاكمة . وبناك تنقطع المدة باستجواب المسلمل ، او مسماع الشسهود ، والجسراء المهانسة ، او الجسرد او انتسداب الخيسراء . كسا تنقطسع بالقسرات المسلمة ، و المسرد أو انتسداب الخيسراء . كسا تنقطسع بالمتسرات المسلمة ، وتنهم عن المهلم ، أو بالتصرف في نتيجسة المتقلع ، او بتسرار الاتهام كذلك تنقطع المسدة باجسراءات المحاكمة التلايية ، كالاعسلان بالجلمسة واستدعاته المحضور ،

ويسكل قسرار تمسدره المحكمة مسابقا على الفصل في الوضوع ، اذ بالحسكم النهائي في الموضوع ؛ اذ بالحسكم النهائي في الموضوع تنتفي الدعسوى التأدييسة .

على أن هـذه المـدة لا تنقطبع الا باجـراء اسـتكل عنـاصر، صـحته ، غالاجـراءات البـاطلة تعتبـر كان لم تعكن ، وون ثـم لا تنتج اثـرا غي تطـع مـحد السـتوط ،

واذا تعدد التهدون في المخالفة ، عان انتطاعها بالنسبة لاحدهم لاجراء انضذ تبله ، يترتب عليه انتطاعها بالنسبة الى الماتين ، ولو لم تكن تعد انضفت تبلهم اجراءات تاطعة للهدة .

واذا ما انقطعت الحدة ؛ سرت صدة جسديدة ابتداء مسن آخسر: اجسراء اتخسف غيهسا ،

الفسرع الربسم انتضاء الدعسوى التلابيسة بوفاة المتهسم

قاعسدة رقسم (٢١٤)

تنقفى الدعسوى القلابيسة بوغاة السوظف النساء نظسر الطسعن في المسكم التلابسي امام المحكسة الإدارية المليسا .

ملخص الحكم :

ان الدعدوى التأديبية تنقضى اذا توفى المحوظف اثناء نظر المطعن فى الحدكم التأديبي الهم المحكسة الادارية العليا استغدا الى الامسل الوارد فى المسادة ١٤ من تأسون الإجراءات الجنقية حالتي تنص على ان تنقضى الدعدوى الجنائية بوغاة المتهم ، وهدذا الامسل هدو الواجب الاتباع عند وغاة المتهم انساء نظر المحاكمة التأديبية صدواء لكن ذلك الهم المحكمة التأديبية المدارية ،

(طمن ٧٧٤ اسنة ١٠ ق _ جلسة ١٩٢٢/١٢/١١)

قاعسدة رقسم (۲۱۵)

البـــدا :

وجدوب الحسكم بانقضاء الدعدوى التلاييسة أنا تسوفى العابل التساء نظير المحاكمة التلايية مسبواء اكان نلسك أمسام المحكمسة التلايية المؤسا اهتبداء بما تقفى به المسادة ١٤ من قاسون الإمبراءات الجنائيسة باعتبسار أن الوفساة قسد هسدت قبل الفسايل و التسايل و التسايل

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الخالف وقد تسوفي الى رحبة الله قبل الفصل نهائيا غيصا بسبب البسه فاته يتصين من ثم الحكم بالفساء الحكم المطمون فيه وبانتفساء الدعوى التاديبة ، وذلك على ما جسرى عليه قضاء هذه الحكمة من وجوب الحكم بانتفساء الدعوى التاديبية إذا توفى العسابل انتاء نظر الحاكمة التاديبية مسواء اكان ذلك لهم المحكمة التاديبية لم المحكمة الادارية العليا ، اهتداء بوسا تنص عليه المسادة ؟ ا من قاسون الإجسراءات الجنائية التي تضفى بانتفساء الدعوى الجنائية بوغاة المتهم ،

(طعن ٧٤ اسنة ٢٠ ق - جابسة ١١/١١/١٢/١١)

الغصل الثابن ... المسلكم التأديبيسية

الغرع الأول ... توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية

اولا ... مِنَاظُ الاِخْتَفِــاتِينِ درجِــة الوظف عند اقامة الدغــوي التابيبــة

ثانيا ... توزيع الاغتصاص عند تعدد التهبين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

ثاقا ــ تعدد المتهين ، وقيام الإرتباط الذى لا يقبـــل التجزئة بين التهم ألوجهة أليهم تختص المحكية التي تحاكم اعلاهم مرجة بمحاكبتهم جبيفا

رابعا :: القابة في تحفيد أخصنات كسل من المحكم التليييسة همو بمكان وتوع المفاقة

الفرع الثاني ... آثار القلبة الدعوى أبام المحكمة التاديبية

أولا ــ المحاكم التانيبية ذات اختصاص محدود ولكنها صاحبة الولاية الملية في التلايب

ثانيا -- تتقيد المحكمة التاديبية بوقائع الاتهام وايس بوصف التهمة

ثاقنا ــ متى اتصات الدعوى القابيبية بالحكمة القابيبية تمين عليها الاستبرار فى نظرها ، ويعقع على الجهة الادارية اتخاذ اى قرار فى موضــوعها من شاته سقب ولاية المحكمة القابيبية

أتعرع المتألث ــ وسائل أستخلاص المعكمة التاديبية لانتفاعها

الغرع الرابع ــ المحكمة التلديبية نقيم الدعوى التلديبية على العلمانين غير من قدووا المحلكية لملها بشروط

الفرع الفلمن عن الطعن في أحكام المحكمة التلابيبيــة أمام المحكمة الإدارية الماما

الفصــل الثــلبن المحــاكم القــاديبية

تطيــــق:

اضرواء على المسلكم التلابيية :

انشئت الحساكم التاليبية بمتنفى احسكم القيانون رقدم ١١٧ لمسبئة ١١٧ باعدادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكسات التاديبية واسدند البها بمتنفى المسادة ١١٨ منسه اختصاص محاكسة الموظنين المعنيين على وظائف دائمة عن المخالفات الملاية والادارية التى نقسع منهم اى انها احسبحت مختصة بنظر الدعدوى التاديبة عن المخالفات مسالمة الذكر ، وقد حددت هذه المدادة تشكيل المحسكم التاديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الأولى نها مؤتها وكذا بالنسبة الموظفين من الدرجة الثانيبة فاسنت كما بينت المسادة ٢٢ منه طريقة رضع الدعوى التاديبية واسندت المحتاس رقمها الى النيابة الادارية بايداع اوراق التحتيق وترار الاحساقة بسكرتارية لمحكسة التلديبية المنسسة .

نصت المسادة ١٩ من التسادون رشم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ آتسف المبكر على ان يصدر بتعيين عبدد المساكم التأدييسة ومترها ودوائر المتسامها وتشسكيلها ترار من رئيس مجسلس السدولة ، بعدد الحسد رأى مدير عسلم التسابة الأدارية .

وبناء على هدفا التفدويض التشريعي ، المسدر رئيس مجلس المدولة عسدة قدرارات بتفسكيل المصلكم التادييسة .

وبمتنضى احسكام القسانون رقسم ١٩ لسسنة ١٩٥٩ سرت بعض

عصكام التباون رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٥٨ على موظسفى المؤسسسلام والبيسات السابة الا ما أستثنى منها بقسرار من رئيس الجهسورية وكنذا على موظفى الجمعيسات والهيئسات الخامسة التي يمسدر بتحديدها تسرار من رئيس الجمهسورية وكنذا على موظفى الشركات الني تسلم نها الحكومات أو المؤسسات والهيئسات المسلمة بنسسة لا تقال عن ٢٠٪ من رئيسالها أو تفسمن لها حددا ادنى من الارسساح .

وقد صدر قسرار من رئيس الجمهسورية برقس ٢٠٦٢ استة ١٩٦٠ باخنساع بعض الجمعيسات والهيئسات الخاصسة القساتون النيابة الادارية والمحاكمسات التادسيسة .

وبهتنفى أحسكام التسانون رقسم ١٤٢٣ لسنة ١٩٦٣ سرت الأحكام سسالغة الذكر على اعضساء مجسلس ادارة التشسسكيات التقسسلية المسسكلة طبقسا لقسانون العبسل واعضساء مجالس الادارة المتخبين طبقا لاحسكام القسانون رقم ١٤١١ لسسنة ١٩٦٣ .

وكانت المحكسة التاديبية المسار اليها بالمادة ١٨ من القانون رسم ١٩ لسسنة رسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من القانون رقسم ١٩ لسسنة ١٩٥٨ تشبكل من اعضساء بن مجلس المحولة وكذا من عفسو بن ديوان الموظفين المحاسبة (الجهاز المركزي للمحاسبات) أو من دياوان الموظفين (الجهاز المركزي للتغليم والادارة) بحسب طبيعة المخالفات معلى ان المحاكمة من حيث كونها مخالفات مايسة أو مخالفات ادارية عملى ان يكون عفسو الادارة المسلر اليها من المرجبة التانيبة أو سن الدرجبة الأولى على الإسار مسب درجبة الموظف المصال الي المحاكمة التاديبية ، وقد اكتفت المادة ٥ من القاليبية المختصبة بمحاكمة ونا يسكون عفسو الادارة في المحكسة التاديبية المختصبة بمحاكمة والشيني الشركات والجمعيات والهيئات الخاصية المتصبة المحسوس عليها عن درجبة الثانية ١٩٥١ المسبة لا تقسل درجته عن درجية الثانية التانيبة الت

ولم يمانت القدمان و القدمان و المستعة 1969 عن التسان تنظيم مجلس النبطولة بد المسلكم التاديبينية من التسنيم اللفستان الانسادة المبلدة ٣ منية ما يسولك ملت عندا التسنيم .

وقت الفسارت الخدادة 10 خلسه الى الحسناكم التلايييسة عنسد تحسيد الاحسناكم التي يجسون الطمن عبيسا المالية المليا الذارية المليا الدارية المليا الدارية المليا الدارية المليا الدارية المليا على الاحسول التي تكرنهسا على الاحسول التي تكرنهسا على الاحسول

وفى ١٢ مسبتبر مسنة ١٩٧١ نشر دسستور جمهسورية مصر المربيسة وينص فى المسادة ١٧٢ منسه على أن مجسلس السدولة هيئسة مسستيلة تمسستيلة ويختص بالفصال فى المسسازعات الأداريسة وفى الدعساوى النامييسة ويصدد التساون اختصساصاته الأخسري .

وفى ١٩٧٢/١٠/٥ نشر التخون رقم ٧٧ لمسلة ١٩٧٢ بثسان هجاس الحولة وبهتنفى المادة الثلثية منيه اعتبارت الحساكم التانيينية من اللامسم القضياتي وتسكونت بن :

محداكم تأديبية المسابلين من مسسقوى الادارة العليب ومن يعادلم

ومهمتاتم تاتيبية اللهستيلين منين الهم هنويات الاول والمسلمي والتسميلات ،

وشننگات محساکم العسابلین من ممستوی الادارهٔ العایسا ومسن یماداوسم بسن شسالاتهٔ معستشارین .

وقَسَطُكُ المُصَاكُمُ الأَحْسِرَى برئاستة معستشار مُنسَافِد عسلى الأعسل وعَضسوية أنشين مسن النسوات عسلى الأنسال .

وسذا أستمع من تشكلها العنصر الإداري ستسالف الفكر م

وتبيد حبدت المبادة المياثيرة بن هذا التباتون اختصاص مجيباكم مطيس الدولة وقيد ورد ضبيان هدفا الاختصالين في البند إ تاسيعا) منها الطليسات التي يقدمها الموظنون العموميون بالفاء القسرارات النهائيسة المسلطات التاديبيسة كما ورد مي البند (شباث عشر) منها الطعون في الجراءات الوقعة على المالين بالقطاع العمام واستند اختصاص نظر هدذه الطعمون الى المسلكم التأديبيسة بمتتفى المسادة ١٥ منسه ويسذا امسبحت هدده المسلكم تختص بنظير الدماوي التاديينية عن المخالفييات الماليدة والادارية التي بتبع بن المهكورين يهيا كيا اسسيجت هذه المسلكم جهسمة نظر الطمدون سالفة الفكر بمقتضى احسكام هذا القسانون ، الا أن القسانون رتهم ١٦ لسخة ١٩٧١ بامسدار نظمام المساملين بالقطماع المسلم تسد مسبق التسانون رقم ٧٤ لسمنة ١٩٧٢ بشمان مجملس المحولة عندما ناط بالمحكسة التأدييسة نظر الطعس في الجزاءات الموقعة عالى العساءلين بالتطاع العام بمقتضى المادة ٤٩ منسه ، وقسد انتهت المحكمسة العليسا في حكمها المسادر في التفسية رتسم ٩ لسنة ٢ التضائية تنازع - بجاسة ١٩٧٢/١١/٤ بأن المساكم التاديبية تختص بنظـر الطعن في كسل الجسزاء!ت الموتمــة عـلى العسلملين بالقطساع المسلم ولايقه اختصاصها عند نظسر جزاء ممين .

وبه تنفى الأحكام سالفة الذكر اصبحت الحاكم التلابيدة بالمصالح المصالح النبيات الدعوى الناديبية التي تقيمها النبيات الادارية لتوقيع جزاء تاديبي عن المخالفات المالية والادارة التي تقيم من المستخورين في المادة ١٥ من القائدون رقم ٧٧ المستة ١٩٧٢ ، كما تناول اختصاصها الطمن في اى جبزاء تاديبي صريحا كان أو مقنما أذ قد تحمل القرارات المسادرة في شسلن العالمين بين طياتها قرارات اخرى مقنمة مما يختص بها التناديبي كالنقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفات الأولى في طبيعتها أو في شروط التعيين فيها المصول عليه في هذه المسالحة هو القرار الحقيقي لا الظاهري .

وقد نص الشرع صراحية على اعتاء الطعبون التي تقام من المسابلين بالقطاع العسام الم المحسكم التلاييبية أو الحكيبة الادارية المليا وذلك بسن الرسيوم طبقيا لما هيو وارد بالمادة ٤٦ بسن المسابلين رقيم ١٦ لسنة ١٩٧١ المسابل اليه ولم يتضيبن احسكم المسابلين المحتين بالمحولة المسابلين المحتين بالمحولة تصيا بهسباللا باعضاء الموظف المسابم من هذه رسيوم وهده التعليم بتصريعيا ،

. • المستشار عبد المتعم ابراهيم ... اضدواء على المساكم التاديبية ... صولة مجلس الدولة ... السنة السابعة والمشرون ص ١٠٧ وما بعدها) ..

الفسرع الأول توزيسع الافتصاص بسين المسلكم التانييسة أولا — منساط الافتصاص درجة السوظف عنسد اقسامة الاعسوى التانييسة

قاعسدة رقسم (۲۱۷)

: المسجدا

يتحسد اختصساس المكبسة التلابيسة تبمسا الارجسة المسوظف وقت المساوى .

ملخص الحكم :

بتحسدد اختصاص المحكسة التاديبية تبعسا ادرجية الموظفة وتت اتسابة الدمسوى .

(طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۱۷)

البسطا:

السِرة في تصنيد المكبة التلبيبة المتصنة بالدرجة التي كان يشيفها الصابل وقت تقديمه الممكنة •

مِلْحُص الحكم :

ليس مسحيدا أن الحكم الطعسون فيسه مسدر من محكسة فسير مختمسة أذ أنه طبقا لما تقضي به المسادة ١٨ من القسادون رقسم ١١٧. أسسنة ١٩٥٨ بشسان تنظيم النيابة الإدارية والمحاكسات التلاييسة عان المحكسة التادييسة التي تختص بمحاكسة الطساعن هي المحكسسة المنصبة بمحاكسة الموظفين من الدرجية الثقيبة عما دونها اذ انه كان يشيفل وقت تقديمية للمحاكمية الدرجية التالثية ، والدرجية الثالثية عن طلل احسكم القسادية الثالثية عن طلل احسكم القسادين رقيم ١٩٦٤ من المسادلة ١٩٥١ وسن قي علم القسادين رقيم ١٩٠١ لسينة ١٩٥١ وسن شم يسكون الحسكم المطمون غيبة قسد مسدر من المحكسة الناديبية المختصة ،

(طعن ١٥٥ لسنة ١٢ ق - چلية ٢/٢/١٩٧٤)

فالبيدة رقيم (٢١٨)

: الجسسدا :

مناط اغتمام المحكسة التغييبة المستوى الاولاد الطها بنظير الدعاوى هو أن يسكون الماطي ثباغلا وقبه تقويميه المحلكة التاديبة أحدى وظالف هذا المستوى وفها فاحتكام القاطون الدي يفضيه لهم .

ملفص الحكم :

تبيار ينسي وجياسي الهزراء الفتسجيد في الهرسدة الرسسية الرسسية عدد ٦ في ١٩٧١/٢٠ نوي وبياي أن اعضياء وجيباليي ادارة الهركات التي صدر بشائها القرار المخكور ومن بينهم الطاعن _ يسكن تميينهم بالفشة الأولى في رسط ١٨٠٠/١٠٠ سنويا ، ولما كسان همذا المربط ببخسل ضبمن الربط ١٩٠٠ / ١٠٠٠ / ١٠٠٠ مسنويا المصد في المتيانون رضم ١٦٠ اسمنة ١٩٧١ الموظامات من مستوى الادارة المبيانون رضم ١٦٠ المستفة ١٩٧١ الشاليان لوظامات الربط (١٣٠٠ / ١٣٠٠) تد عودات وظائفهم في القسانون ؟ لمسنفة ١٩٧١ الشدي حل

محل التسانون 11 استة 1941 بوظيفة مدير علم التي اعتبارت مسام التي اعتبارت مسان الوظيفة، العليسا حكومالك وحديد لهيها الرباط (١٣٢٠ / ١٩٣٠) ومن تسم يسكهن الطباع في يقت أقيهاية الدعوى من العاملين من معسنوى الادارة العليا في مقهسوم احسكام المادنين ٧ و ٨ مسن عاسون مجالس السدولة .

﴿ طعنی ۱۵۱ ﴾ ۲۲۱ اسنة ۲۷ ق ــ جلسة ٥/٢/٢٨١)

ثانيا _ توزيع الاختصاص عند تعدد التهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

قاعسدة رقسم (۲۱۹)

: المسيدا :

تصديد لفتها المساع المساع القلهيية المسلى يكون بمسراعاة مقسر وظيفة المتهام غلاا كان مقسر الوظيفة هذو محافظة الاستخدية المسحراء الغربية أو الجمام كلات المحكمة التاديبية بيدينية الاستخدية هي المختصة مطيسا المتعلد المسوطةين التابعين أوزارة واحدة ، المتهين بارتسكاب مخالفة واحسدة أو التابعة بيعفها ، ولكن يقاع مقسر وظيفة البعض في مخالفة مربطة بيعفها ، ولكن يقاع مقسر وظيفة البعض في الها محكمة الاستخدية الديامة الإدارية الساس لللك الها محكمة المساس بقائدة الادارية الساس لللك المتعلد المساعدة المقالفة موطفها ، وذلك المساعدة بديا المساعدة المساعد

ملخص الحكم :

انه لتحديد الاختصاص الحلى للمحكمة التلاييبة بمدينة الاستخدرية والتعييز بينه وبين الاختصاص الحلى للمحاكم التلايية التي يوجد مقرما بالمنى الرئيسي اجالس الحولة بالجيارة ينبخي

الاستهداء بالحكسة التي المت اصدار القسرار بانشساء محكسسة الاسكندرية والواضح أن القرار المنكور قد استهدف مصلحة المحوظنين المصالين على المحاكمة التاديبية السذين توجد مقسل وظائنهم بمحفظات الاسكفارية والمسحراء الفريسة والبحية في بتقريب القضاء التاديبي الى متار وظمائمهم وعلى الانصال بهاحتى تتهيساً لهم ومسائل الدنساع في اكمسل صدورة . وغنى عسن البيسان أنسه لا يجسوز حسرمان هسؤلاء المسوظفين من هسده اليسزة ، خصوصة أذا كان الشرع قد قصد تحقيقها لهم ، وما من شك في أن تحميد الاختصاص المحلى على اساس مكان وتسوع المخالفة يحرمهم من تلك اليسزة الاحتمال وقسوع المخالفة عي مسكان آخسر على غسير، دائسرة اختمساس المحكمسة ، ومن ثم فالعبسرة في تحسديد الاختصاص المصلى المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي بمقر الوظيفة . فاذا كان متسر الوظيفية معافظية الاستكثيرية أو الصعراء الفرسة أو البحميرة كان الاختصاص للمحكهمة التأديبيسة بمدينسة الاسكنديرية . ماذا تمسدد المسوظفون التابعسون لوزارة واحسدة المتهمسون بارتسكب مذالفة واحدة أو مذالفات مرتبطة ببعضها ، ولحن يقسع مقسر وظيفة البعض في دائرة محكيسة الاستخدرية ، كيسا هو الحسال. في الدعسوى الراهنية غازاء عسدم وجسود النص تسينعار القسياعدة التي نصب عليها المادة ٥٥ فقرة أبن قائدون الرافعات في حالة تعدد المدعى عليهم مع اختسلاف مواطنهم وهي جمواز اختصامهم جميما المام محكمة احدهم ، وجعمل الخيار في ذلك المصدعي ، وهـو مى الدعـوى التكبيبـة النيسابة الادارية على اعتبـار أن هـذه التاعدة هي الكثير ملاعة في هذا المجال ، وليس في هذا التحديد على هــذ! الوجــه بلكهــله ، ادنى تعــارض مع المــادة ٢٤ من القــاتون: رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعدة ننظيم النيابة الادارية والمحلكمات التأديبية التي تنص على أن تكون محاكمة الموظف أو الوظفين المتهسين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها

وبجازاتهم على السياس اعتصارهم تاهيدن المهسية أو الوزارة التى وتحت فيهبا المخالفية أو المخالفية الله المخالفية الله المخالفية المنافقة المحتالين وأذ تبسبت المسادة المذكورة على الجهة أو الوزارة التى وقعت غيها المخالفية واتصا تصحفت التوسطال المخافسة وضعوعا بالجهسة طو الوزارة ولم تقييد المسكان المسادى الدذى وقعت نيسه المخلسة و

(طعنی ۲۰۸ ، ۲۸۷ اسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۳۳)

ثالثا ــ تصـدد التهين ، وقينام الارابساط السفى لا يقبسل التجسزنة بسين التهم الوجهسة اليهم ، تختص المحكمة التى تحاكم اعلاقم درجسة بحاكمتهسسم جبيسسا

قاحسكة رقسم (۲۲۰)

البسسدا :

تعدد التهدين القددين البغائمية التغييبة ... فيهام الارتباط السدى لا يقبل التجهزئة بين التهدم المرجهة اليهم ... اختصداص المحبدة التي تصافى المحبدة التي تصافى المحبدة التي تصافى المحبدة التي تصافى المحبدة التي المسافقين المؤتفين المؤتفين و مدن المسافقين المؤتفين المؤتفين و

بلخص الحكم :

ان المسادة ٢٥ من التستون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنفى بلته الذا تعسد النهسون المستون للمحاكبة التلاييسة كانت المحكسة المختصة بمحاكسة اعلام درجسة هى المختصة بمحاكبته مع هذا المختصة بالنه ولما كان الشابت ان النهسم الاضر السدى قسم المحاكبة مسع هذا المتهسم هو من الموظفين الدائمين وكان الارتباط بسين التهنسين المحكمية التحكيمة المحكمية المحكمية

(طعن ۱۲۷ لسينة ٩ ق _ جلسة ٢٣/٢/١٩٦٤)

تاديب العساماين الوقنسين:

كان تنسونى موظئى الدولة السابق رقام . ٢١ اسابة ١٩٥١ ، يفسرق بسين الموظنين الدائمين ، وهولاء كانت تسرى عليهم أحكامه وبسين الموظنين المؤقتين وهولاء كانوا يغرجون عن نطاق تطبيقه ، وكانت تنظم أحكام توظيفهم وتأدييهم وفصلهم القرارات المسادرة في شانهم من مجلس الوزراء ، اعمالا للنفويض المسادر اليه بمتضى المادة ٢٦ من التسانون آنسف الذكر ،

وفى ظل هذه التواعد ، والتوتة التى كانت تأتهمة بسين المسوطنين الدائسين والمؤقدين ، مسدر التاتون رقسم ١١٧ استة المهم ١١٧ بانشاء المحسكم التأديبيسة متسمقا مع الاتجاه التشريعي في التسرية المستكورة ، اذ نص في الماة ١٨ منه على ان تختص المحسكم الماديبية بحاكهة الموظنين المعينسين على وظائف دائهة ، ولذلك لم يعنن يهتد اختصاص هذه المحسكم الى الموظنين المؤتنسين ، اعتبارا بان هولاء يخضعون في تأديبهم القسواعد المتررة في شياتهم يترارات بن مجلس الوزراء ،

غلبا صدر تاتون المساءلين ، تفى على النفرة التى كانت تاتهسة يسين الموطئين اندائهسين والمؤتنين ، ووحسد بينهسم عى الحسكم والمهاسلة ، واخفسمهم جبيسا المسواعده ، اذ نص عى المسادة الثانيسة منى على ان ﴿ يعتبسر عاملاً عَيْ تطبيق احسكام هذا التساتون كل من يعسين في احسدى الوظائف الدائهسة أو المؤتنة بتسرار من السلطة المختصسة » وبهذه المساواة ، امتد اختصاص المساكم التاديبية ، خشسل المسلمان الدائهسين والمؤتنسين على المساواء ،

قاعسدة رقسم (۲۲۱)

: المسلة

تصدد المنهسين بارتكاب مخالفة تلديبيسة واحدة واختسائه كسل منهم عن الاضر من حيث المستوى الوظيفى — توحيد الجهسة التى تتحول المحاكمية في هذه الحالة — المقسسات الاختصسات للمحكمة التلديبية التى تغدم بمحلكمة أعلاهم درجمة — عند تعدد المهمسين وكون بعضهم من الخدمة الخارجين عن الهيئة أو مسن المهال والبعض الاخر من الداخلين في الهيئة تكون محلكما المهام المحكمة التى تختص بمحلكمة المسوناتين الداخلين في الهيئة الكون محلكما المهيئة التي الداخلين في الهيئة المحاكمة التي المالكية التي المالكية التي المالكية التي المناطبين في الهيئة المحتوات المالكية التي المالكية التي المناطبين في الهيئة المحتوات المناطبين في المناطبين ألى المحتوات المناطبين في المناطبين ألى المناطبين ألى المناطبية التي المناطبية المناطبية المناطبين ألى المناطبية التي المناطبين المناطبية التي المناطبية التي المناطبية المناطبية

ملخص الحكم :

من الأمسول المسلمة في المحاكسات جبيعا ، جنائية كانت او تابيبية ، انه اذا تصدد المحاكسات جبيعا ، جنائية كانت او المحاكسة المام جهسة واصدة ، وذلك لحكسة ظاهرة توجبها المسلمة المحاكسة اذ لا يضفي ما في تصدد المحاكسات المام جهسات مختلفة من احتبسال التفسيرية في الاجسراءات غير ذلك مها لا يتقسق والمسللج وتسكرا و وفسياع وقت في الاجسراءات غير ذلك مها لا يتقسق والمسللج المسلم ، ومن اجبل ذلك كانت نظرة الشسارع دائيسا منجهة الى توجيد جهسة المحاكسات التادييسة للمسلم مجال المحاكسات التادييسة للما من ومن اجبال المحاكسات التادييسة للما من محيسا ، وآية ذلسك مع مخالفة واحدة أو مخالفة المام ، مخالفة واحدة أو مخالفة من المحاكسين التوصين بارت كابه مخالفة واحدة أو مخالفة المحاكسة ، اذ اتضفت فسلما معينا الإحسال جهات متعدد من المحاكسة ، اذ اتضفت فسلما معينا الوزارة التي وتبعت فيها المخالفة أو المخالفة المحاكسة ، احتكونة ، وهو أولا الجهسة أو الوزارة التي وتبعت فيها الخلفة أو المخالفة المحاكسة ، احتكون المحاكسة أحسري مسكان أرتكابها ، غان تصفر ذلك تسكون المحاكسة أهسام المخرس مسكان أرتكابها ، غان تصفر ذلك تسكون المحاكسة أساكسة المحسري مسكان أرتكابها ، غان تصفر ذلك تسكون المحاكسة أهسام

المحكسة المختصسة بالنسسبة للوزارة التي يتبعهسا العسدد الأكيسر من الموظفين ، أي أتضَّمت مُسابطا ثابتها هو أغليه المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهمة واحدة ، فإن تمساوي المعدد عمين رئيس متعيناس العولة المحكيبة المقتمسة بقسرار منسه ، كها بينت المادة ٢٥ من القياتون المنذكور الفسابط النذي على اسساسه يقسوم توحيسد حهية الحاكية التاديبية اذاها اختلف الموظفون القيدون للبحاكيسة نى المستوى الوظيفي ، منصت مى مقرتها الشانية على انه « واذا تعدد الموظفون التدبون المحاكمة كانت المحكمة المختصصة بمحاكمة أعلاهم درجـة هي المختصـة بمحاكمتهـم جبيعـا ، وكسذلك، ني مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائها الي توحيده المحاكيدة أن تعدد المخاكماون بناء على الفصوابط التي يعينها والتي تقدوم اما على مكان وقدوع الجريمة ، أو مرتبسنة. الجهية التضيانية في التدرج التضيائي كولاية محكسة الجنسايات في نظر المندعة تبميا لاختصاصها بنظر الجنباية الرتبطعة بالجنمة ، أو فسنير ذليك من المسبوليط ، وكنيل أولئك قاطنيع في الدلالة على أن الأعسل المسلم به عنسد تعبدد المحكمسين هو ويجسوب تجنيعههم النام جهدة وانحددة عن الحاكيسة ، للاحتبسارات التي تنتميها المسلحة القيامة حمسيها مسلف ايضساحه ، ولذلك غاته الساكان القسانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ بشان أعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية في الاتليم المرى قد مسكت عن تعيين المحكمة أو جهسة. الملكهة التأديبية اذا ما تعدد المحاكم ون وكان بعضهم من الخدارجين عن الهيئة أو من المهال والبعض الآخر من الداخلين مي. الهبئية ، قائه _ بناء على الإصدان المتقدم ونزولا على الحكينية التي. يقتبوم مليهنيا هندا الاستل ، وهي فكهنة ترابنيط بالمستلخة المسابة ... يعتب أن تسكون يتعلكها المسارخين محن الهشية والعبسال ابساس المحسة التأديبة التي تختص بمملكها المؤظفين الداخلين في الهيثة تياسب على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المعكور في حالة اختاله المساكهين في السينوي الوظيفي ، أذ جَمْدَلْتُ الافتعندات،

للجهسة التى تنتم بمحاكسة اعسلاهم درجسة ، وليس من السبك الذ السوظف الداخس في الهيئسة بوجه علم هسو في التسدرج الوظيسة في اعسلي من الخسارج عن الهيئسة أو العبسال ، ولسفا كلتت المسمحة التم لمحاكسة تاديبيا السوى ولوغي ، وبهده المسابة يتبسع المستخدم خسارج الهيئسة أو المسابل تلك المحكسة التاديبيسة في المحاكسة ، ولا يضسع وذلك ، بسل هي ضسابة ينيد بنها تبعا .

(طعن ۲۸۸ لسنة ٥ قاند جلسة ١٦/٥/١٥٥١)

قامستة رقسم (۲۲۲)

البسدا :

وجبوب تجييع المحلكه عن عنب تعبيدهم لهام جهسة. واحبيبية ،

بلخص الحكم :

من الأمسول السلمة في المتكسات جبيضا جنائيسة كانت أو
تلابيسة ، انه اذا تصدد المحاكمون فلا منسوحة من تجبيمهم لسدى
المحاكمة أصلم جهة واحدة ، وذلك لحكية ظاهرة توجبها المسلحة
المسابة ، اذ لا يخفي ما في تصدد المحاكميات أسام جهات مختلفة
من احتصال التفسان، في الأحكيم أو الجيزاءات وما فيسه من تطويل
وتسكرا وضياع وقت في ألاجراءات وغير فلك مما لا يتفسق
ومسلح العلم ، ومن أجبل فلك كانت نظرة الشسارع دائما متجهة
الى توجيد جهة المحاكمية بالنسبة لهم جبيما وآية فلك من
مجال المحاكمية التلابيية ما نامت عليمه المادة ٢٤ من القانون
رقام ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، عند تصدد المحاكمين المتهمين بارتكابه
مخالفة واحدة أو مخالفة عن رتبط بعضها ببعض وكانوا يتبصون
في الأصل جهات يتصددة في المحاكمية ، اذ التضنت ضابطا معنا

يشوم على اسساسه توجيد جهية الملكسة ؛ وهمو أولا الجهسة إن الوزارة التي وتعت فيها المخالفة أو المخالفسات المذكورة، أو بعبارة أغسري مكان ارتكابها ، فأن تعسفر ذلك تسكون المحاكمة المسلم المحكمة المختمسة بالنمسية للوزارة التي يتيمهما المسهد الاكبسر من المسوظنين إى انضنت ضابطا نابتا هو اغلبية المداكسين التابعين بحكم وظيفتهم لجهمة واحمدة غان تصميلوي العمده عين رئيس مجملس العولة المحكمة المختصمة بقسوار منسه حكما بينت اللساة 10 مسن التسانون المسنكور المسلط السذي على اسساسه يقسوم توحيسد جهسة المحاكمية التأديبيية اذا ما اختلف المسوظفون المسدبون للمحاكمية في المستوى الوظيمة ، غضت في فقرتهما الثانيمة على أنه ﴿ وَإِذَا تَعْمُدُدُ الموظنون المتحمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمية أعلاهم درجــة هي المختصــة بمحاكمتهــم جبيعــا » • وكــذلك في مجــال المعاكسات الجنائية ، عان الشسارع يتجمه دائمسما الى توحيسد المحاكمة أن تعسد المحاكم ون بنساء على الضوابط التي يعينها والتي تقسوم أما على مسكان وقسوع الجريمسة وأما على مرتبسة الجهسة القضائية في الندرج القضائي كولاية محكسة الجنايات في نظير الجندة تبعها الخنصاصها بنظر الجنابة الرتبطة بهها ، او على غسير ذلك من الضوابط ، وكل أولئك تلطيح في الدلالة على أن الأصل التسرر عند تعدد الماكمسين هو وجسوب تجميعهم ليام جهسة واحدة في الحكيسة ، للاعتبارات التي تعتفسيها المسلحة المسلبة حسسها سيلف الشياحة ،

(طَعِن ١٩٢٣ لَمِنَة ٨ ق _ جِلْسَة ٢٠١١/١١١٢)

قاعستة رقسم ﴿ ٢٢٣ ﴾

اليــــنا :

سسكوت القسانون رقسم ١١٧ أسسفة ١٩٥٨ عن تصبين المحكسة أو جهسة المحككسة القاديبيسة أذا ما تصسدد المحكسون وكان منهسم العافسل في الهوئسة والفسارج عنها أو المسابل بــ وجسوب أجسراء المكلبة اللم الحكبة التلبيبة التي نضم بمحكبة الوظفسين الداخلين في الهابية.

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقام ١١٧ أسلمة ١٩٥٨ قام السكت عبان تعبين المحكمية أو جهية المحاكمية التأديبية ، أذا ما تعدد المحاكميون وكان بعضمهم من الخارجمين عن الهيئسة أو من المسئل والبعض الاخسر من الداخلين في الهيئة ، فاته - بناء على الأصل المتعدم وتزولا على حكيسة التي يقسوم عليها هدذا الأمسل وهي حكيسة ترتبسط والفسلفة المساهة سيجب أن تكون محاكسة المسارحين عن الهيئسة والعيسال امام المحكسة التأديبية التي تختمن بمحاكسة المسوظفين الداخلين في الهيئة ، تياسا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من التانون المنكور في حالة اختلاف المحاكسين في المستوى الوظيفي أن جساح الاختصاص الجهسة التي تختص بمملكهة أعلاهم درجة ، وليس من شك في أن الموظف الداخل في الهيئمة بوجمه عمام همو التسدرج الوظيسفي أعسلي مسن الخسارج عن الهيئسة أو المسال ، لسدا كانت الضمانات لحاكمت الديبيا اتموى واونى ، ويهذه النسابة يتبع المستخدم خسارج الهيئسة أو المسلمل تلك المحكسسة الالديبيسسة مي المحاكمية ولا يضيم و ذلك ، بل هي ضيماتة ينيد منها شعيا ، ولا يفير من هذا بالمكية التي سناف بباتها بالمندور تسرار رئيس الجبهــورية رقبم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشنان قسمواعد تساديب عميل اليومية ، أو القسرار الوزاري رقسم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ مسن البسيد وزير الواصلات في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بامستدار، لابُحـة الجسزاءات التأديبيسة لمسوطني هيئسة سسكك حسديد مصر .

(طعن ۹۲۳ لسنة ٨ ق _ جاسة ١٩٦٢/١١/٢)

رابما ــ القاط في تصديد المتصاص كل من المسائم التاديبية هو بمسكان وقسوع المخالفة

قاعسدة رقسم (۲۲۶)

الهسسيان :

النساط على تصديد دائسرة اختصاص كل مسن الحساكم التابيية هو بمسكان وقسوع المفاقعة التسوية الى العسابل وليس بمسكان عبل العسابل عنسد اتسابة الدعسوى التغييسة ومن شم فان نقسل العسابل بعد ارتساكه المفاقعة الى جهمة اخسرى نقسع على دائسرة اختصاص محكمة تغييسة اخسرى لا يحسول دون اختصاص المحكمة التي تتبعها الجهمة الأولى على محاكمة العسابل ساسساس ذلك نعى المسابل بالقسانون رقسم الله نعم المسابل بالقسانون رقسم المسابد بالقسانون رقسم المسابد بالقسانون رقسم المسابد المسابد بالقسانون رقسم المسابد ال

يلخص الحكم :

ومن حيث أنه عن ملمسن رقسم ٩٩٥ لمسنة ٢٠ ق المسام في حسكم المحكسة التاديبيسة لوزارتي التربيسة والتعليسة والخسزانة في الدعسوي رقسم ٢٠١٣ لمسنة ١٥ ق والذي قضي بعسم اختصاص المحكسة بنظسر الدعسوي وباحالتها إلى المحكسة التاديبيسة بالاستكندرية تأسسيسا على وقسوع محل عمسل المخالفة وقت الدعسوي بالاستكندرية ١ فسان المحلسة ١٩٧٠ بشسان مجسلس الدولة تتقنى بأن يحون مقسار ألحساكم التاديبيسة للمساملين من مستوى الادارة الطياسا في التساهرة والاستكندية ١٠٠٠ ويسكون مقسار المساكم في التاديبيسة للمسلمان من مستوى الادارة الماسيسة المسلمان من مستوى الادارة المساكم التاديبيسة للمسلمان من المستويات الأول والشاتي والاسسالات في التاديبية للمسلمان من المستويات الأول والشاتي والاسسالات في

التساهرة والأسسكندرية ٠٠٠ ويجسوز بتسرار من رئيس مجسلس السنولة انشاء محساكم تأديبية في المافظات الأخسري ويبيسن القساران عسدها ومقارها ودوائر اختصاصها بعسد اخسد رأى مسدير النيساية الإدارية . وتنص المسادة ١٨ من القسانون المسفكور على أن تسكون محاكمة الساءلين المسروبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفسات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم المام المحكهة التي وقعت في دائرة اختصاصها المفالنية أو المخالفسات المنكورة ٤ فاذا تعنفر تعيين المحكسة عينها رئيس مجلس السدولة بقسرار منسه ، ومفساد ذلك أن مانسون مجسلس الحولة حمل التباطفي تصحيد دائسرة اختمساص كل مسن المساكم التاديبية بمكان وتسوع المخالفة أو المخالفات المسوية الى المابل او العالمين المحالين الى المحاكمة التأديبية ، وليس محان عمل مــؤلاء عنــد اقــله الدعــوي التأدييــة عليهم ، ومن تــم مان المــول عليبه تأتسونا مي تصديد المحكسة المنتصسة بنظر الدعسوي هسو مسكان وتسوع المخالفة أو المخالفات وأو نقسل من نسسبت اليهسم أخددة المخالفات بعدد ذلك الى عهدل في جهدة الخدري تقدع في دائرة المتصباص محكسة تأدييسة أشرى اوهدا المسابط يتنسق مع طبسائع الأشبياء وحمن مسير المسلحة المسلجة ، باعتبسار أن الجهبة التي وقعت نيهما المخالفة تمستطيع أن تقصم ما قد تطاليسه المحكهة من بيسانات أو مستندات في وقت مسلائم يسساعد على سرعة الفصيل في الدعيوي به

ومن حيث أن قسرار رئيس مجلس السدولة رقسم ١٤٨ اسسفة المعرب المقتساء محكسة تاديب بعدينة اسسبوط قسد قفى بأن يشمل اختصاص هدفه المحكسة الدعاوى التأديبية والطعسون الخاصة بالعالميان في محافظات اسسبوط وسسوهاج وقتا واسسوان والوادى الجسديد ووحددات الحسكم المصلى في هدفه المحافظات ، وعلى أن تبدد المحذه المحكسنة اعمالها اعتبارا من أول اكتسوير سسنة ١٩٧٣ ، كبا نص القاران المسلمان المسيوس التفسيل التي السيوت

بِيَتِعَنَّاهِ مِن اغتصاص تلك المكسة وتكون منظورة السام احسمي المسلكم التلابيسة تحسال بطلقها اليها بقسرار من رئيس المحكسة ما لم تسكن الدمسوى مهيأة للفسسال فيها .

(طعني ١٠٣ لسنة ٢٠ ق ، ١٠٦ لسنة ٢٢ ق - خلسنة ١١٧١/١/١١٤

تعنية رُفَّان)

الجسيدا :

النساط في تصديد دائسرة اختصاص كسل من الحساكم التغييبة هو بمكان وتسوع المغالفة أو المغالفة التنسسوية الى المسابل أو المسابلين المسابلين المسابلين المحاليبة وأيس مكان عبسل هؤلاء عند اقتلية التعسوي التلاييبة عليهم وتنجمة ذلك: أن المفسول عليته قائسونا في تصديد المكتبة المغلفة بنظر الدعوى أحدو مكان وتسوع المغالفة أو المغالفة أو المغالفة أو المغالفة أو المغالفة أو المغالفة ألا يعمل في جهمة الحرى تقسع في ذائبوة المغالفة المسرى والمناسفة المسرى المسابلة المسرى المسابلة المسرى والمسابلة المسابلة المسابل

أملخص الحكم :

ومن حيث أن المسادة 18 من التسانون رقم ٧) لمسنة ١٩٧٢ بشسان، مجلس السولة تقضى بأن يسكون مقسار المسلكم التادييسة للمسابلين من مسستوى الادارة المليسا عن القاهرة والاسكندرية . . . ويسكون مقسار المسلكم التاديبيسة للمسابلين من المستويات الأول والشسائي والشائث عن القساهرة والاسكندرية ويجاوز بقسار من رئيس مجلس السولة الشاهاء محسلكم تاديبيسة عن المحافظات الافساري ويسجن القسارار عندها ويقائرها ودوائر اختما المناهما بعد الحسد رأى مسدير النسابة الادارية . وتنص المسابلين المنسابة المحافيات الاحاكمات المحافيات المحافيات المحافيات المحافيات المحافيات المسابلين المنسابة المحافيات المسابلين المنسابة واحدة أو مخالفساته واحدة أو مخالفساته

مسئة الالاما من المحكسة القلعيبية بالاستكندرية الماسوى رقم ١٣ المسئة الامون الماسون ا

. ومن حيث أنه لما تقسدم من أسسبك مقه يتعسين الحسكم بقيسول الطعن شسكلا وفي موضوعه بالفساء الحسكم المطعسون غيه وباختصاص المحكمة التاديبيسة للعسلملين بوزارة المسحة بنظر الدعموى وباعادتها البهسا المعصل في موضوعها .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٢١ ق - بطسة ٢١/٥/١٩٨٠)

ماسدة رقسم (۲۲۲)

القساط في تصديد دائرة اختصساص كل من المساكم التليبيسة هدو بمسكان وقدوع المخالفة أو المخالفات القسسوية الى المسائل أي المسائل عسسوغ المسائل عسكم المنادة ١٠٨ من قاضون المرافضات والسائل يوسع المنافذي يوسكم قواعد توزيع الاختصسائس بين محسائم القضاء المائل المائل

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ألمادة ٨ من القسانون رقم ٧) لمنسنة ١٩٧٢ بشسان بجساس السنولة تقفى بأن يسكون بقسار المستكم التلابيسة للمسالين من مستوى الادارة العليسا في القساهرة والاسسكندرية ، ويسكون بقلر المستويات الادارة للمنابلين من المستويات الاول والشنائي والشنائ مرتبطة ببعضها ومجسازاتهم المام المحكمسة التي وقعت في دائسسوة اختمامها الخالفة أو الخالفات المذكورة فاذا تعسفر تعيين المحكسة عنها رئيس مجاس العولة بقبرار بنبه ومفساد فلك ان قائسون مجالس الدولة جعل المساط في تحديد دائسرة اختمساس كمل من المصلكم التاديبيسة بمسكان وتسوع المخالفة أو المخالفات المساوية الى المال أو المالين الحالين الى المحاكسة التأديبية ، وليس مكان عمل هولاء عند اقلمة الدعسوى التاديبية عليهسم ، ومن ثم قان المسول عليسه قاتسونا في تصديد المحكسة المختصسة بنظر الدعسوى هو مسكان وتسوع المخالفة أو المخالفات وأو نقسل مسن نسبت اليهم هذه المخالفات بمد ذلك الى عبسل في جهسة اخرى نتسع في دائسرة اختمساص محكمسة تأديبيسة ، وهدا الضسابط يتنق مع طبسائع الاشسياء وحسن مسير المسلحة العامة ، باعتبسار ان الجهية التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بياتات او مستندات مي وقت مالاتم يسساعد على سرعة الفصيل في الدعسوي ومن حيث ان السيدة كانت مين المسلملين بمحافظة الفيسوم وقسد نسب اليهسة ارتسكاب المخالفسات الموجهة اليها بدائرة هذه المحلفظة ، وإذ أحيات المذكورة الى المحاكمية التلهيبية مان الاختصاص بمحاكمتها تاهيبيا ينعتب الى المحكسة التاديبية للعدايان بوزارة المسحة أو من شم غليس صحيحا ما ذهبت اليه تلك المحكمة من انها غير مختصمة بنظر الدعسوى بعد ان نقلت المخالفة الى مدينة الإسكندرية طالبا ان معيسار تحديد الحكهة التاديبية المختصة على ما سلف بيانه هو مكان وتسوع المخالفة وليس مقسر عبسل العسلمل المسال الى المحاكمسة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم غان الحسكم المطمون فيسه وقد قضى بعدم اختصاص المحكسة بنظر الدعسوى وباحالتهسا الى المحكسة التاديبيسة بالاستخدرية بسكون قد أخطا في تطبيق القسادن ، وترتيبا على ذلك يسكون الحسكم المسادر بطمسسة ١٤ من فبسراير

. في التساهرة والاسكادرية ويجموز بتسرار من رئيس مجملس السدولة انشباء محساكم تاديبية في المعافظات الاخسري ويبين التسبرار مسندها ومتسارها ودوائر اختصسامنها بعسد أن أخسذ رأى مسدير النيابة . الإدارية . وتقص المسادة ١٨ من القسانون المسفكور على أن تسكون محاكمة المساملين المسسوبة البهسم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة البيعة ... بنا ومجازاتهم أمام المحكسة التي وقعت في دائسرة اختصلصها المُالفة أو المُخالفات المنكورة فإذا تعمد تعمين الحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقسرار منسه ومنساد ذلك أن قاتسون مجلس الدولة حمل المناطقي تحديد دائرة اختصاص كل من المصاكم التأديبية يمسكان وتسوع المخالفة أو المخالفات المسدوبة الى المسامل أو الماماين المحالين الى المحاكبة التلابيية وليس مكان عمل هؤلاء عند اتمامة الدعوى التاديبية عليهم . ومن ثم ضان المعمول عليه تاليونا ني تصديد المحكسة المختصسة بنظسر الدعسوي هسو مسكان وتسوع المخالفة أو المخالفات وأو نقسل من نسسبت اليهسم هذه الخالفات بعد ذلك الى عبال في جهاة أخارى تقام في دائارة اختصاص محكمة تلاييسة اخرى ، وهذا الضابط ينفسق مح طبساتم الأشسياء وحسن سسير المسلحة المسامة ؛ باعتبسار أن الجهة التي وقعت فيهما المخالفة تمستطيع أن تقسدم ما قسد تطلبه المحكمسة من بيسانات او مستندات مي وتت مسالئم بمساعد على سرعة المصسل نى الدمىوى ،

ومن حيث أن قدرار رئس مجلس الدولة رقد 18 أسنة المستة المستة المستة المستوط قد قضى بأن يشمل المعتمد المتصادي التنسيات والطعدون الخامسة والمتعلمين في مخالفات استوط وسدوهاج وقتا واسدوان والوادى المحدود ووحدات المسكم المسلى في هذه المحافظات ، على أن تبدأ هذه المحكمة أعبالها اعتبارا من أول اكتسوير سنة 1877 .

ومن حيث أن المدعى كان من المعاملين بتفتيش محطسات وطلمبات

تجبع حسادى وقد نسب الينه اقه في ١٧ من فيسراير مسنة ٢٩٧٣ ومن عيسراير مسنة ٢٩٧٣ ومنع نفسه موضع التسبيات بأن اهفر احدى المسيدات الن المفر احدى المسيدات الن المفرد داخسل المستعمرة السكنية الخاصعة بالتغييش دون بسرا يعاق الحربة الدربة الله المنازلة بتصدد ارتكاب بعض الإخطاء المسبرة ويعند أن أجسرت النهاة الادارية تحييق نهسا نمسيه إلى المدعى المستعرت تسرازها المطاون فينه بمساراته بخصة عشر يوبا مسن مرتبه بع المستده عن تغييش مخطات طلبيات نجسع حسادى وحديدة مين المستدى عن المستدى المست

ومن حيث انسه متى كان ما تقسدم مان نظسر الطعسن هي القسرار المسار اليب يحكون من اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط طالب ان تحديد المحكمة التاديبية المختصبة ـ حلى ما سطف ـ بيسانه _ هـ و مسكان وقدوع المخالفة ، وأذ أتسام المندعي دهدؤاه في ٢٢ من بنساير سسنة ١٩٧٤ بطعلب المنساء التسرار المتفكون أنشام المحكسة التأبيبيسة للمسامان موزارة المستناعة ، وقفعت الجهشة الادارية بمسدم اختمساس المحكسة مطيسا بنظسر الدعسوى ، تقسد كان مسن المتمين على المحكمة أن تقفي بعسدم اختصاصها بنظر الدعسوي وبلحالتها الى المحكمة التاديبية باسميوط ، باعتبار أن النفسع بعدم الاختصاص الحناي لحاكم مجلس الحولة على ما جدري علينه تخضاء هـذه المحكمـة من النفـوع التعلقـة بالنظـام العـام التي تثـار في اية حسالة كانت عليهما الدعسوى ، بل والمحكمسة من تلقساء نفسسها ان شحث في اختصاصها فإن ثبت لها عسم وجدوده ، لها أن تقفي بعديم اختصاصها من تلقساء نفسها ، ولا حجمة في الاستناد الي حسكم المسادة ١٠٨ من قانسون الراهعسات الدنيسة والتجسارية عسلى ها خلص البعه الحكم الطعيون فيعه للقبول بمستوط الحسبق، في اسداء التفسع بعمدم اغتمساص المحكسة التاهيبيشة المساطين بوزازة المستاعة ، لابدائه بعسد طلب رفض الدعسوى موضسوعا ، لا حجسة مي ذلك لأن تواعد توزيع الاختصاطان بين المشاكم التاديبينة ونقسا

لاحسكم قاتسون مجلس الدولة على ما مسلقه بيساته عمن التطفيلي المسلم الندى لا يجتبوز نعسه لأى من الطبراف الخصيبوية صراحسة. لو ضيفها أو المخكسة ذاتهما الضروح على تشواعد توزيع الاختصاص. حدده . وقيهده التسابة لا يسموغ اعسال حسكم المسادة ١٠٨ مرانعات مسئلات الذكر والسذى يحسكم قواعدد الاختصاص بسين محسلكم التضياء المسادى ب لتمارضية مع نظام توزيسع الاختصاص بسين الحساكم التلابيسية .

ومن حيث أن الحسكم الطعمون فيه وقسد ذهب غير هنذا المذهب ه غاته يسكون قسد أخطا في تطبيعي القساتون وتأويسله ويتعسين والإمسر كسذلك الحسكم بقيسول الطعنسين شسكلا وفي موضئوعها بالفساء الحكم المطمئون فيسه وباختصساص المحكسة التأديبيسة بأسسسيوط ينظسسر الدعسوي وباخالانها اليهما القصدل فيهما ،

(طعنی ۷۷ ، ۸۶ اسنة ۲۲ ق ـ جلسة ۱۲/۱۲/۱۲۸۰)

قاعسدة رقسم (۲۲۷)

البسيدا :

العبدرة في تصنعيد المحكسة التلاييسة المختصسة هو بمكان وقوع التعلقية ... الدفع بعسم الإختصساس المصلى من الدفسوع المعلقسة بالنظام المسام التي تتسار في لية حسالة كفتت عليها الدعسوى ... المحكسة من تلقساء نفسسها أن تبحث اختصساسها ولدو لم يطلبسه الخصسوم ... لا يجسوز لأطهراف الخصسوم قدو بالأفقهم مراحسة أو ضميننا المفسوح على قواعد توزيسع الاختصساس ... لا مجال لاعبال ... نمن أللسادة ١٢ من قائدون المراقعات والتي تتمثلق بالإختصساس بدين أمشاكم القضائة ١٢ من قائدون المراقعات والتي تتمثلق بالإختصساس بدين أمشاكم القضائة المارضة المح أنشاع توزيشة الإختصساس من المحاكم.

بهلقص الحكم :

ان المندعي كان رئيمسا الجماع الفيحمة الذاتية بمدينة بنها وثم نستيب اليه يهتقه المسقة أرتسكاب للخالفتات التي مستدر التسرار المطمسون فيسه بمجسازاته عنهسا ومن ثم مان تظسر الطعن مي القسرار، المنكور يسكون من اختصاص المحكمة التاديبيسة بطنطسا طالما أن العبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصمة - هو بمكان وتسوع المضائمة واذ اقسام المدعى دعسواه امام المحكمة التأديبية للعاملين موزارة التهموين ، فقد كان من المتعمين على المحكمة أن تقضى بعممهم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكهة التاديبية بطنطا ياعتبار أن الدغم يعدم الاختصاص المصلي لحاكم مجالس الدولة _ على ما جـرى علـه قضاء هـذه الحكبة _ من الدنـوع التعلقــة مالنظام المام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمية من تلقياء نفيسها أن تبحث في أختصياصها فأن ثبت لهيا عدم وجدوده ٤ غطيها أن تقضى بعدم اختصراصها من تلقساء نفسها ، ولا حجمة فيمسا ذهبت اليسه الشركة المسدعي عليهسا في مجال التعتيب على الحكم المائل الله المدعى وقد اتهام دمسواه أمام المحكمة التاديبيسة للعماملين بوزارة التمسوين بالقساهرة ولم تدنسم الشركة بمجم اختصاص هذه المحكدة بنظير النزاع ، مانها تكون قد اتفقت مسع المسدعي على اختصاص هذه الحكمسة اعبسالا لنص المادة ٦٢ من قانون الرائمات الدنيسة والتجارية • لا حجة في ذلك لأن تواعد توزيع الاختصاص بين المساكم التأديبية ونقسا لأحكام تانسون محسلس السدولة على نحو ما تقسدم فكسره من النظسام المسام الذي لا يجسوز معسه لأي من اطسراف الخصسومة أو جميعهم ساصراحسة او ضهدًا ، ولا للمحكمة ذاتها الخبروج على تسواعد توزيع الاختصاص هذه _ وبهذه الشابة لا يسوغ اعسال حكم المادة ٦٢ من قانسون المرانعات سالف الذكر والتي تتعلق بالاختصاص بين مصاكم التضاء العادى - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بسين المساكم الناديبيـــة ،

ومن حيث أن الحسكم المطعنون فيسه وتسد ذهب غسير هسدة المدهب ، والمسلق في موضوع الدعسوى فقه يسكون السد خسافة القسادي وأخطسا في تأويسله وتطبيقسه ويتعسين والأمسر كسفلك الحكم بتبسول الطمن هسسكلا وفي موضوعه بالقساء الحسكم المطمسون فيسه وباختصاص المحكسة التلابيسة بطنطسا بنظسر الدعسوى وباحالتهسسا للهما للمصل فيهسا ،

(طمن ٥٠١ لسنة ٢٣ ق _ جلسة ٢٠/٤/٢٠١)

قاعسدة رقسم (۲۲۸)

: المسلما :

النفسع بصدم الاختصاص الحسلى الحسائم مجلس السدولة مسن الدفسوع المتماقسة بالقطاسام المسلم التي تتسار في أية حسالة كانت عليها الدعسوى سالمحكمسة ذاتهسا وبن تاقساد نفسسها أن تبحث في اختصاصها فان ثبت لهسا عسدم وجسوده تقفي بصدم اختصساصها .

ملخص الحكم :

ان تفساء هذه المحكسة قد جسرى سعلى غسيرها ما جساء بنتسرير الطعن الماثل سعلى ما أن الدفسع بعسدم الاختصاص المطى المسام التي مجلس السدولة بسن الدفسوع المتطقسة بالنظام المسام التي نتسلر في أية حسلة كانت عليها الدعسوى بل والمحكسة بن تلقساء نفسها ان تبحث في اختصاصها عن تلبث لها عسدم وجسوده لهساء ان تقضى بعسدم اختصاصها من تلقساء نفسها ، ولا حجسة في الاستثلام الى حسكم المسادة 1.0 من تقسون المرافعات المدنسة والتجسارية على ما قسل به تقسوير الطعن للقسول بسسقوط الحسق في السداء الدفسع بعدم اختصاص المحكسة التلديبية بعدم أبدائه تنسل ابسداء بعدم الموضوعي ، لا حجسة في ذلك لأن قسواعد توزيع الاختصاص المحكسة التلديبية بعدم أبدائه تنسل ابسداء بين المصاحر التاديبية وغقا لاحكام التاديبية وغقا لاحكام القاديبية وغقا لاحكام التاديبية وغقا لاحكام التاديبية وغقا لاحكام القدون مجلس السدولة عالمي

ساسية بيبة من النظيام العيام الدي لا يجوز معه لاى من اطراف الخمسومة مراحة أو ضبغا أو المحكسة ذاتها الضروج على قواعد الإختصاص هنده ، وبهذه المسابة لا يسوغ في هنذا المسان أعسال حيكم المددة ١٠٨ من قانون المرافعات سالف الابسارة والدي يديكم قواعد الاختصاص بين مصاكم قواعد الاختصاص بين مصاكم التفياء العادى ، لتصارض مع نظام توزياح الاختصاص بين المصاكم التاديبية .

وبن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الشابت أن المخالفة المسوبة الى المدعى قد وقمت ابان عهله بمستشفى المسدر بالجبرة التابعة لمديرية الصحة بمحافظة الجبرة > ونولت أدارة الشسنون القانونية بنلك المديرية التحقيق فيها ثم أصدر وكبيل الوزارة المشنون الصحية بالجبرة المدون فيه بمجبازاة المدعى بفصهم يووسين من مرقبه لمبا ثبت في حقيه • فاقه لمذلك يسكون القصيل في الطعن في هذا القسرار معقودا للمحكسة التابيبية للمالمين بوزارة المبحة باعتبار أن الخالفة التي جبوزي المدعى عنها قد وقعت في دائيرة أختصاص تلك المحكسة ومن نم فان الحكمة المنابعة ومن نم فان الحكمة المنابعة المذكرة بنظر الدعوى وبلختمال المحكسة التأديب المحكسة المنابعة ال

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب غانه يتعين الحكم بتبول الهمن شكلاً وفي موضوعه بالفاء الحكم المعادة الدعوي الى المحكمة التأديبة للعاطين بوزارة المدحة للفصل غيها مجدداً من هيشة القضاء .

(طعن ٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١/١٨٤١)

قاعنندة رقتم (۲۲۹۰):

المسسطا:.

السافة ٨ من قانسون مجلس السولة المسادر بالقسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٧ ـــ المسادل في تجسيد دائرة اختصساس كل مسن الحسادلم القليبية بمسكان وقسوع الخالفية المساوية المسادل أو المسادلين المسادلين المحالجية العاديية وليس مسكان عمل هسؤلاء عند اقامة السدعوى التلديبية وليس مسكان عمل هسؤلاء عند اقامة السدعوى التلديبية عليم أو نقلهم إلى عيسل في جهية تقبيع في دائسوة المتحسساس محكمة تأليبية الحسري ــ اسساس ذلك الجهية التي وقعت لخيما المسادلة على سرعمة الفلسسال في المسادلة على من بيسالات المحسنة على من عاقت مالاهم بيساعد على سرعمة الفلسسال في المحسوى ٠

ملجّص الحكم :

ان المائة الموني التيستون رئيس ١٩٤٨ المسنة ١٩٧١ بنسان مجلس المحولة تغيى بأن يكون متار الحاكم التلاييبة للمائين من مسنوي الادارة العليبا في التساهرة والاستخدرية ، ويكون مقار المحاكم التأكييبة للفسابلين من المساويات الأول والنساني والنسات في القاهرة والاستخدرية ويجبوز بقسرار من رئيس مجلس السدولة انتساء محاكم تأدييسة في المجافظات الاخبري وسين التسرار عجدها ومقارها ودوائر اختصاصها بعدد اخذ راي مدير النيابة الادارية وننص المادة الادارية وننص المادة المسابن المساوية المسابن المسابق المهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم الما المحكمة التي وتفت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفة المائية تعيين المجكمة عينها رئيس مجلس السدولة بينهم وينس مجلس السدولة بالمنابق موسلين المحكمة المسابق المخالفة أو المخالفة المسابق المحلسة المنابق موسلس المحلف السدولة بعيد المهم وينسلان المنابق المحلف المنابق المحلف المنابق المنابق وينسلان المحلفة وعمل المنابق ال

نى تصديد دائرة اختصاص كل من المسلم الثاديبية بسكان وقسوع المخالف النسوية الى العسلمان المخالف التسبية المخالف التسليب المخالف التسبيبة وليس مسكان عمسل هسؤلاء عند السلمة الدعسوى التلايبية عليهم و ومن ثم غان المعسول عليه تلتسونا في تصميد المحكسة المنتسسة بنظسر الدعسوى هسو مسكان وقسوع المخالفة أو المخالفة من بقسل من نسسبت اليهم هسذه المخالفات بعد ذلك الى عمسل في جهسة تقسع غي دائسرة أفتحساهم محكسة تلايبيسة الحسرى وهدذا الفسلمة باعتبار لن الجهسة التي وقعت نهيا المخالفة تفسستطيع ان نسستم المسلمة تسمع ما قسد تطلبه المحكسة بن بيسانات أو مستندات في وقت ملائم تقسم ما قسد تطلبه المحكسة بن بيسانات أو مستندات في وقت ملائم يقسم ما قسد على مرعمة المعسل في الدعسوى و

(طعن ٨٥ لسنة ٨٨ ق -- جلسة ٢١/٤/١٩٨١)

قاعسدة رقسم (۲۲۰)

المستحا :

نوزيسة الاختصباص بسين المسلكم التاديبيسة ... هسكم المحكمة التاديبيسة اوزارة التربيسة والتعليس بمسدم اختصباصها بالاصبل في الدعسوى واحالتها الى المحكسة التلديبيسة بالاسسكندرية ... اسستناده الى اعتقبادها بأن المدرسة التسابع لها المتهسم تأمسة الطقسة الاسسكندرية التعليبيسة بينها هي تأمسة المطقسة القاهسرة المشهلية ... انطبواؤه على خطبا في تحصيل الواقسع ادى الى خطبا في تطبيق التسابق المحكسة التاديبيسة لوزارة التربيسة والتعليب المناسل فيها .

ملخص الحكم : المناس الحكم عند المناس المناس

لما كان الأسابات من الأوراق ان مدرسية رئيسية الابتدائيسة المسابة المسابة المسابة المسابة المسابقة الم

بلغتمساس المحكسة التغييبة بعديشة الاستخدرية تسد النبس الاسر:
عليه - غنسوهم أن المدرسة في تسسيقها ، منسسوية الى مستكل
وجسودها ، ويسكون قسد الخطسا في تحصيل الواقسع خطسا ادى الي
وقسوعه في خطبا في تطبيسق القسانون ، مما يتعيين معسه القضساء
بالفسائه وبلختمساس المحكسة التغييبة لوزارة التربية والتطبع بنظر:
الدعسوى التغييسة المسار اليها واعادتها اللها للغمسل غيها .

المبرة في التبعية التي تتصدد على اساسها الحكية المختصة بتأبيب العباسل ، هي بالتبعية التي كانت تاثمة وقت اركبابه المخافضة من كان المسابل تابعيا أوزارة معينة وقت ارتبكابه المخلفة ، كانت المحكية المختصة بهذه الوزارة هي المختصة بتلييبه ، ولو المبيع تبعيا وقت الحاكية لوزارة المضرى ، غان تصدد المتهدون وكبان بعضهم يتبع وزارة تدخيل في اختصاص محكية معينة ويتبع بعضهم الاختر وزارة المضرى تدخيل في اختصاص محكية المرى ، المتليد الاختصاص في هذه الصالة للمحكية التي يتبعها العدد الاكبير من العالمان في هذه الصالة للمحكية التي يتبعها العدد وزارة ، عينت المحكية المختصة في هذه الصالة بقسرار من رئيس مجالس الدولة ،

لما عن تصديد الاختصاص بدين المصاكم التلييبة التي مشرها السكندرية ، فيتحدد التساهرة وبدين الحكمة التابيبة التي مشرها الاسكندرية ، فيتحدد على استهدف القسائون من تقريب التفساء التسلاميي الي مشر وظيفة المسلم تحتيقا لما المستهدفه التسانون من تقريب القفساء التسلاميي الى مشر وظيفته ، تبكيفا له من تهيئة وسسائل الدفاع عن نفسه ، وان تصديد هذا الاختصاص على اسسامي مسكن وقدوع المخالفة يحسرم العسامل

(م ۲۱ – ج ۹)

من هدفه الميزة الاحتصال وقدوع المغالفة في مكان آخر بغير مسكان الوظيفة وعلى ذلك فيان العبرة في تصديد الاختصاص المحل الوظيفة وعلى ذلك فيان العبرة في تصديد الاختصاص أصادا كيان هذا المسرب بعدائطة الاستخدرية أو المسحراء الغربية أو البحيرة كان هذا المسرب المغلفة الاستخدرية أو المسحراء الغربية الإلبيسون لوزارة واحدة المهسون بارتبكاب مخالفة واحسدة أو مخلفة المحتمن بعضها ؛ وكان مقر وظيفة البعض يقع في دائرة محكمة الاستخدرية والبعض الاخر خارجها ؛ فقه أزاء عند وجبود النس ؛ تستعار القيادة التي نصبت عليها المدة ها غضرة ! من قالمون المرافعية تعدد المحكدية والمعراز المنافعة المحكمة عدم ؛ وجمل المنافعة المحكمة المدعم ؛ وجمل المنافعة المسابع محكمة الدعم ؛ وجمل المنافعة المسيد محدد ابراهيم حالموجه المنافية الدارية ، (د. المسيد محدد ابراهيم حالموجه المنافية عند 10 م 100 و 100) ،

القسرع التسلق أنسار اقسابة الدمسوى المسلم المحكة التاديبيسة اولا سالمسلكم التاديبيسة ذات اختمساهم محسدود وقلها مسلطة الولاية المسلمة في التساديب

قاعستة رقسم (771)

: المسلما

السادنان ۱۲ ، ۱۰ من مقسون مجساس السنولة المسلخر بالقسادن رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۲ معدنا لختصاص كمل من معكمة القضاء الادارى والمسلخم القادييسة – المسلخم القادييسة قلاء اختصاص مصدود ورد استثناء من الاختصاص العملم لمحكمة القشاء الادارى في المسلخم الادارى في المسلخم الادارى في المسلخم الادارى في المسلخم المعلم العملم المسلخم المناسبة على الطمون ألمساخ المسلخم المادود قصر المساخرات التدبيسة القسرة صراحة في القسوانية في قدرارات المستوردة بالمساخرة صراحة في القسوانية وهي المساخرات المتنفق ومن المساخرات المتنفق ومن المساخرات المتنفق منذ القرارات المستوردة بالمساخلة ومنه الارساخية و متنفقه المسلم الومساخرات الانتقام من المساخرات المسلخ المساخرات المساخرا

ملخص الحكم :

ان المسادة ١٣ من القسانون رقم ٧٤ لمسئة ١٩٧٢ بشسان مجلس المحولة تنص على أن (تخص محكسة القضاء الاداري بالنصل في المسائل النصوص عليهما في الله المكثيرة عدا ما تختص سه المسلكم الإدارية والمسلكم التأديبية كهسا تختص بالنصسل في الطعون التي ترمسع اليهسا عن الاحسكام المسافرة من المحساكم الادارية) وتنص المادة ١٥ من القانون ذاته على اختصاص الماكم التاديبة بنظر الدعاوى التأديبية وبنظر الطمون المتمسوص عليها في الندين تاسما وثالث عشر من المادة العاشرة وهي الطلبات التي يتدمها الموظفون العموميون بالفاء التسرارات النهائيسة للسططة التأديبيسة والطعمون في الجهزاءات الوقعمة على المسلماين بالقطماع العسام في الحدود التسررة تانسونا ، والمستفادة بن هذا النصين أن الماكم التأديبية ذات اختصاص محدود ورد استثناء من الاغتصاص الملم لحكمة التضاء الاداري في مجال النازعات الادارية ، ولذا بتعلين تفسيم ه في أغسيق الحيدود ٤ وهيذا يقتفي تمسر اختصاص الحاكم التاديبية على الطعن في ترارات الجرزاءات التاديبية المقررة مسراحة في التسوانين واللسوائح كعتسوبة على المخالفسات الاداريسة التي يرتكبها العلياون ، أما الجنزاءات المتنعبة وهي الجنسزاءات المستوردة بلجسراء او تصرف ادارى آخسر مما يدخسل مى اختصساس محكية التضاء الاداري فهذه يكون الطعن فيها أملم محكمة التضياء الادارى ويسكون النص عليهسا بعيب الانحسراف بالمسلطة ومن مسورة أن تستهدف جهسة العهسل بالاجسراء الانتقسام مسن المسوظف او معاتبت، او الاضرار او ان تستهد به تحتيق مصلحة علمة ولسكن بفسير الطسريق السذى رسسمه القسانون خمسيصا لتحقيقها وهو ما يعسرف بالخسروج على قاعدة تخصيص الاهداف م

ومسن حيث ان تسرار نقل الملعسون نسسده ليس من بسين الثرارات التي تختص بها المسلكم الادارية ونقسا لحكم المسادة 18 من قاتسون مجاس الدولة المسار اليه ومن ثم فان الاقتصاص بعالة يكونه لحكها التفاصاء الاداري ذات الاقتصاص الصام في مجال المتلوعات الادارية ، ولحكها التفاصاء الاداري بالاسكندرية بالدنت نظرا الان الادارية ، ولحكها التفاصاء الاداري بالاسكندرية بالدنت نظرا الان المطاعون فصده سن موظائي مصاحة الجمارك بالاسكندرية وذلك عجلها التفساء الاداري بعينة الاسكندرية ومن تم يكون الدكم مخلسة القصون فيها قد مصافة نبيسا نفسهنه من الدكم بالفاء شرار موازنة مصاحة الجمارك الى موازنة مصاحة الجمارك الى موازنة مصاحة الجمارك الى موازنة المنطقات والتفساء بعدم مخافظة الاسكندرية ويتعين لخلك الدكم بالفائة والتفساء بعدم الخنصاص الحكمة التأديبة نوعيا بنظر المعدون فيه من عدم اختصاص الحكمة التأديبة نوعيا بنظر طلبه التصويف عن عدرار النقل ، فهدو صديع فيها انتهى المحمود عصود على المسبب الدكرة على المسكنة المتاديسة وعصوبة عبا التهى المحمود عدم عليه المسبب الدكرة على المسبب الدكرة على المستب المسلم المستبد المسبب الدكرة على المستبد الم

(طعن ١٩٨٤/١/١ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١)

قاعسدة رقسم (۲۳۲)

البسيدا :

طلبات وقف المسابلين احتياطيا وطلبات صرف مرتباتهم سالمادة ٨٣ من القسانون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٨ بنظام المسابلين الدنيين بالسولة ــ بمسدور القسانون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٨ اسسبح الاختصاص بنظار طلبات وقف المسلمان وصرف مرتباتهم منسوطا بالمحكسسة التدبيبة المختصسة بسكابل هيئتها حسكم المسادة ٨٨ من القسانون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٨ نسسخ خسينيا نمى المسادة ١٦ مسن تقسون مجالس المحكسة التادينية بالقمساني هسنة ١٩٧٨ والتي كانت تقني بلختمساني رئيس المحكسة التادينية بالقمساني هساني هساني درئيس المحكسة التادينية بالقمساني هسته الطابسات ،

يكةس الحكم :

مامستمراض النمسوس القانونيسة التي حسدت الجهسة مماحية الولاية بالنمسل في طابسات وتسف العسابلين عن العبسل احتياطيسية وصرف مرتباتهم انتماء محدة الوقف يتبسين أن المعادة ١٦ مسن قائسون محسلس السدولة المسادر في القسانون رقسم ٤٧ لمسنة ١٩٧٢ تثمن على أنه ﴿ يمسدر رئيس الحكمسة تسرارا بالقمسل في طليسات وتسف الكبيخاص الشيار البهيم في الميادة السيابقة عن العميل أو صرف المرتب كمله أو بعضه أنفاء مدة الوتف وذلك في المدود المتررة ققيونًا ﴾ وتفيينت الميادة ١٥ من هيذا القيانون سيان الاشيخاس المنين اشمارت اليهم المادة ١٦ مسالفة الذكر ومن بينهم العاملون العنيسون بالسعولة ــ شكان العلمسون ضده ــ شم مسعر بمد ذلك القانون رقام ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المسادر بنظام العاملين المدنيين والحولة ونصت المبادة ٨٢ منيه على أن السماطة المفتصمة أن تسوقهم العابل عن عهله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحتيق معسه فلك لمدة لا تزيد على شملائة المسهر ولا يجموز مد همذه المحدة الا متسرار من المكسة التابيسة المفتمسة للسدة التي تصيدها ويتسرتيه على وقسف المسامل عن عمسله وقسف مسارف نمسف أجساره أبتداء من 🤼 تاريخ الموتف .

ويجب عسرض الأسس غورا على المحكسة التلديبية الختصة القوير مسبوة أو عسدم مسبوف البساتي من أجسره غاذا لم يعسرض الأهر عليها خسلال عشرة ليسام من تاريسخ الوقف وجب مسبوف الأجر كاملا حتى تقرر المحكسة ما يتبسع غي شسسائه ه

ومن حيث أن مقساد النصسوص المقسمة أن تقسون مجلس الدولة وتسم ٧٧ اسسنة ١٩٧٧ كان يقضى بلخصساص رئيس المحكسة التاديبية بالغمسال عن طلبسات وقف المسابلين المسدولة احتياطيسا عن

مبلهتم ذي طلوسات صرف مرتباتههم كالهسا أو بعضها القياد مستندة الموقف ثم إرتساي المشرع في القبيةون رقيم ٧٤ أسسنة ١٩٧٨ أن يسكون هدذا الاختصاص منسوطا بالمحكمة التأديبيسة المختصسة وليس برئيس هـذه المحكية وحسده ولقد استهدف الشرع ولا شبك بسن هنذا النص تحقيق ضهانة ذأت شمان تشيل في أن يمزن الأمسر شملانة اعضياء بدلا من واحد نقط بمنا يكفسل اكبسر قسدر من المدالة واذ حاء نص المسادة ٨٣ من القسانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٨ متعارضها على هــذا التحــو مع نص المــاة ١٦ من القــاتون رتم ٤٧ لسسنة ١٩٧٧: السياق عليمه فاته يكون ثد نسخه ضبغا عملا بصكم الملاة ٢ _ن التاتون المنى التي تنصر أنه لا يجدوز الفداء نص تفريعي لاهق الا بنص يقضى على هــذا الالغـاء أو يشــمل على نص يتعارض مع أأنص التعريمي التسديم * وأذ كان الأمسر كخلك قان القمسال عن طلبسات مد وتف العساملين المستنين بالسدولة احتياطيسا عن عملهسم وصرف مرتباتهم مدة الوقف كها هو الشان في النازعة المائكة _ يصبح منعشدا مند تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٨ للمحكسة التلايبية المغتمسة بكليل هيئتها وليس لرئيسها السذى زانت كل ولاية له غوي هــذا الشـــان ،

(طعن ٢٩٤ لسنة ٢٩ ق ... جلسة ١١/١/١٨١١)

قابستة رقسم (۲۳۲)

اعتسار المحكمة التلدييية هى المحكهة ذات الولاية العسامة في المحكمة ذات الولاية العسامة في شعون التلديب و المتحسم المحكمة التلديبية بأبة منسازعة هسول المحكمة التلديبية بأبة منسازعة هسول الوقف اللاحتساني وهسول استحقاق المسرعب المسوقوف صرفه فسائلة باعتبار أن الوقف الاحتسانيان من الإجسرامات التي تعسمل بالتساديب -

لا تصلح بين اختصاص كل من رئيس المحكسة التلايية والمحكسة التلايية والمحكسة التلايية والمحكسة التلايية والمحكسة التلايية المسلمان مسلحب الحسق من أن يتعجسل في الانتجساء الى قانسيه الطبيعي طاقبساء تسرار وقفه البسلطل وما يتسرنب عسلى فلسك من اثار مائية ووفاينية وادبية ستفسساء المحكسسة التلاييية بسحم قبسول طساب المساء تسرار وقسفه السحى وما يترتب عليه من اثار أرضمه قبسل الأوان تضاء غير مسديد .

ملفص الحكم :

وبن حيث انه لما كانت المدادة ١٥ من تقسون مجلس المدولة المسادر بالقسانون رقسم ٧٧ المسنة ١٩٧٢ تمد جملت اختصاص المحاكم التاديبية شماللا للدعموى التاديبية المسلمان في الجراءات التلايبية مسواء بالنسبة الى المسلمان في الجميان من الجميان في الجميان في المحكومة أو المسلمان في التطاع العملم فمان هذا الشمول الذي المحوى المحكمة العليا في حكمها المسلم في الدعوى من الدسستور ، يترتب عليه اعتبار المحكمة التاديبية هي المحكمة ذات الولاية العملة في شمون التاديب أو انتقارع عليه وان اختصاصها بدخلك بشمال كل ما يتصل بالقاديب أو يتقارع عنه ، وعلى ذلك تعتبار المحكمة التلايبية مختصة باية مضارة عرف الدي التخييطي وحسول التعديم الموتباطي وحسول التعديم من الموتباطي وحسول المستقاق المرتب الموتف عرفه خياله ، وذلك باعتبار ان الوقف الاحتياطي من الإجراءات التي تتعمل بالقاديد.

ومن حيث ان الحسكم المطعون قد استنقد في استبابه الى عسدم المتساص المحكمة بالنظر في استر المسدعي وصرف مرتبه مؤقتا عن مسدة الوقف طالما ان المسيد رئيس المحكمة قسد فمسل في ذلك بمنتفى المسلطة المتسرة له قاتسونا وباعتبار ان له القسول الفمسل

عن هذه العطلة لا تشماركه فيمه أيمة حجيمة أخمري ، ولا يسدأ اختمساس المحكسة الا بعد مسدور التسرار الدذي ينصسم بسه الموقف المعلق للمسامل بالنسبة لما نسبب الينه من مذافسات ، وأنسه اذ اتسام المدعى دعسواه تبسل ان يتحسد موقف مسن المخالفسات التي نسببت اليمه غائمه يمكون قد تعجمل ورغمهما تبسمل الأوان ويتعين لهذا عدم تبولها وهذا القضاء غير سحيد في القانون ذلك أن اختصاص رئيس المحكها التلابيية على ما هاو منصوص عليه في المادة ١٦ من ماتسون مجاس السدولة المسادر به القسانون رقم ٧} لسمة ١٩٧٢ متصور على اصدار شرارات في طلبات وتف أو مد وقف المسلماين عن العمسل او مسرف المرتب كمله أو بعض النساء مدة الوتف وبهدده المسابة بضرج طسلب الفساء شرار الوقف ذاته وما يتسرتب عليسه من آثار من دائسرة اختمساص رئيس المحكمسة ويدخل بالتالي مي اختصاص المحكمة التاديبيسة بوصفها على . ما مسلف بيسته مساهبه الولاية الشساملة في مسسائل النساديب الخلصة بالمسلماين السذين يخفس عون لولايتها ، ولا تصادم والأمر كذلك بين اختصاص كل من رئيس المحكة التاسيسة والمحكسة فاتهما يسمنتهم التفسرقة التي قال بهما الحسكم المطعمون نبيسه والني من مسؤداها حسرمان مساحب الحسق من أن يتعجسل في الالتجساء ألى قاضيه الطبيعي طالب النمسغة بالفاء قرار وتغسه البساطل وما يتسرتب عليسه من آثار مادية ووظيفيسة والنبيسة ، وبالبنساء عليسه فان الحسكم المطعمون فيسه يسكون قد اخطاً في القسانون فيهسا ذهب اليه من عسدم تبسول طسلب الفساء قرار وقف المسدعي وما يتسرتب عليسه مِن آثار ارضمه تبسل الأوان ·

وون حيث أن الدعسوى مسالحة للفصسل فيهسا .

ومن حيث ان المستقاد من الأوراق ان السدعى اوقف عسن عسله غي ٢٢ من يوليسه منسفة ١٩٧٤ لمسا نسمه اليسه من تسواطؤ مسع امسين مجنزن الخصور بالفندق الذي كان يعسل به ، ووجود تلاعب وتزوير. في دفتسر مراقبة الخسزن عهدة المدعى الأسر السدى ادى الى وجدود شبه اختسلاس وعجز في عهدة المضرن ، واذ بافرت الشركة. المسدى عليها في ذات التساريخ المسلر اليبه الى طلب عسرض نصف المدوق عسرفه وسن مرتبه على المحكمة القلايهيمة السدى شر رئيسها في ٢١ مين اغمسطس سنة ١٩٧٤ بسوجه الافتصاص المخول له في المسادر بالقادون مجسلس السولة المسادر بالقادون رقيم ٧٤ لسيفة ١٩٧٤ وقش عسرف ربيسه عن مدة وقف الاحتوام المسادر بالقادون مجسلس المحكمة المسادر بالقادون الاحتوام المسادر بالقادون مجسلس المحكمة المسادر بالقادون المحتوام المسادر المسادر المسادر المسادر بأيس المحكمة المسادر المسا

ومن حيث أن المسادة ٧٥ من نظلم المسابلين بالقطباع المسام المسابلين بالقطباع المسام المسابلين بالقطباع المسام مجلس السولة ١٦ من قاتسون مجلس السولة مسالفة الذكر اللتين تسم وقف المسدي ومسدور المسكم المطمون نيسه في ظلل المهل باحكلها تقفسيان بسأن لرئيس الادارة أن يسوقف المسابل عن عمله احتياطها اذا اقتضت مصلحة التحتيق ذلك المدة لا تزيد على شائلة شسهور ، ولا يجسوز مد هدفه المدة الا بقسرار من رئيس المحكمة التاديبية ، ويقسرته عملي وقسف المسابل عن عمله وقسف عصرف نمسف مرقبه ، وواجهتا عرض المسابل عن عمله وقسف عصرف نمسف مرقبه ، وواجهتا عرض المرسر على رئيس المحكمة خالال عشرة أيسام من تاريخ الوقف ليقسرر ما يسراه على نمسة المرتب السوقف عسرةه والا وجب عسرف المرتب ما يسراه غي نمسخ رئيس المحكمة قسراره غي هدذا الشسأن .

ومتى كان ذلسك وكان أمسر صسرت النصف المسونوف صسرته مسن

مرتب المدعى قد عرض على التفصيل السابق على رئيس المجكمة في. التاديبيسة شم عسرض المسر ممد وقفسه على رئيس هسده المحكمسة غيي . ١ من اكتسوير سنة ١٩٧٤ قيسل فسوات فسلافة المسهر من تاريسخ قرار الثم كية المدعى عليهما بوتفه عن العمل ، فتقرر مد مدة وتفه عن المهل حتى نهاية شهر البراير سنة ١٩٧٥ مسع والن صرفه ربيع مرتبسة غاته ليس صحيحا ما ذهب البيه المدعى من أن الشركة لم تعسرض أمر مدوقفه بعد أنتهاء مدته في ٢٢ من اكتبوير سنة ١٩٧٤ ومن شبم تجب عبودته الى المهبل بعبد هبذا التسماريخ وما: سينتمه ذلك من مسرف كامل مرتبعه ، وذلك بعسد أن ثبت عملي ما سبك السبان إن الثبركية المبدعي عليها قيد أتبعت مسجيح حبكم التساتون فيها يتعلسق بعسرض او النصيف المسوقوف مسرفه من مرتبع المعدى على رئيس المحكمة التلعيبيسة وكخلك أمسر معد وقفه. عليمه نشرر محد هذا الوقف الى نهماية شمهر نبراير محنة ١٩٧٥: ثم الى ١٥ مارس سخة ١٩٧٦ على ما سطف بيانه ، ومتى كسان ذلك وكان وقف المدعى يسبب اليه من مخالفات انطوت على شبهاته الجريمسة الجنائيسة مما دعا الى ابسلاغ نيسابة ألامسوال العامة بالوقائع المنسوبة الى المدعى وهو ما لهم يسكن منسار اعتسراض من جانب. المسدعي فأن دمسواه نسكون والأبسر كسذلك غير قالبسة على أسساس سليم من واتم والتسانون معينسة الرفض ولا ينسال من هذا ما اثاره. الطمن القدم من هيئة منسوضي السدولة من أن الحسكم الطمسون فيه خــ لا من اية اشــ ارة تنيد انخاذ أي اجـراء تــ انوني في صدد الدعي بعد انتهاء غترة مد وقفه عن العمل في نهاية شهر فبسراير مسنة ١٩٧٥ بمد متسرة الوقف أو يعسود المسدعى الى عمسله ، يشكل مسحة تانونية قوامها ابعساد المسدى عن عمسله دون مسند كسان على الصبكم المطمون فيسه وتسد مستدر في ١٧ من مايسو مستة ١٩٧٥ ان بتصدى لها ، وذلك طالب ان الثيابت على نصو ما مسلف بياته. ان الشركة المدعى عليهما قد الخصفت اجسراءات عسرض أحسر مسد مدة وقف المدعى على رئيس المحكمسة التأديبيسة في المواعيد القاتونية الى أن تقسرر مسد هسده المسدة حتى ١٥ مسن مارس سسنة ١٩٧٦ ،

ومن حيث أن المسدمي وقسد حسدد طلبسته في دعسواه كسا سلف «البيسان بالفساء قسرار ايقساقه وما يتسرتب على ذلسك مسن مسسرف مرتب كامسلا عن مسدة ايقساقه بهقسولة أن أمسر مسد وقفسه بعسد ٢٧ من لكتسوير سسنة ١٩٧٤ لم يعسرض على المحكمة الثانيبية ، وهسو ما ثبت عسدم مسسحته ، فان دعسواه بهدذه المسابة تكون حقيقة يعارفض ، والمسدعي وشساته في انتضاذ ما يسراه من اجسراءات نتمسلق بهسا قسد يسكون له من حقسوق لخسري نضرج عن نطساق طلبساته في

ومن حيث أنه لسا تقسدم من أمسيقيه فائسه يتعسين الحسكم بقبول المعسن شسكلا وفي موضوعه بالفساء الحسكم المطمسون فيسه ويرفض حمسوى المسدعي .

(طعن ١٩٢ لسنة ٢٩ ق ــ جلسة ١١/٢/١٨١)

قاعسنة رقسم (۲۳۴)

: المسلك

ولايسة المحكسة التلاييسة تبتسد الى الدعسوى التلاييسة المبتداة ، كسا تتنساول الطمسان في اى اجسراء تلايين بطساب الفساته أو بطساب

> التعبويض عليه م ملخص الحكم :

ان الشرع خلع على المحسكم التلابيبة الولاية العسامة للفمسلا على مسسائل تأديب المساملين ومنهم العساملون في القطاع المسام . وسن نسم فان ولايتها هذه تتسلول الدعوى التلابيبة المتسداة المتن ينتس فيها المحكمة بتوقيع جسزاء تلابيبي ، كبسا نتفول الطمن على أي جسزاء تلابيبي على النصو الذي فمسلته نمسسوص تلقسون - عجاس السحولة ، وإن اختصساس المحكمة التلابسة ملفصل في هذا

(طعن ١٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١/١١/١١١)

مدى اختصاص المصاكم التاديبية بنظر طلبات التعاويفرر عن الجازاءات التاديبية والطلبات المرتبطة بها سبق أن اشرفا الى هذا الحكم وضيه في موضوع « اختصاص » وقد رأينا أن المحكمة الادارية العليا قد استفت في حكيها هذا أيضا الى حكم المحكمة العليا المصادر بجلسة ١١٧٢/١١/١ في. الدعنوي رقم ٩ لمسنة ٢ ٪ تسارع) •

ويذهب المستشار عبد النمم ابراهيسم غي مقالت أضواء علي المستشار التسائم التلاييبة الى ﴿ أَنَّ المستظهر مِن أَحَدِكُمُ القَسَاتُون رقم ٤٧ للسنة ١٩٧٢ المسائرة منه نسوع محدد من الطابسات التي تختص محسلكم مجلس. السولة دون عسيرها بالفصل فيها وهي ﴿ طابسات التصويض عسن المسراء التصوص عليها في البنود المسابقة على هذا البند سواء رفعت بصنة أصلية أو تبعيسة ، ومن هذه القسرارات ما ورم في البند ﴿ تأسما ﴾ من هذه المسابقة وهي ﴿ الطابسات التي يقدمها المؤلفة والمي والمهابسة المناسلة المسلطات.

ولم يسرد اختصاص نظير طلبات التعبويض عن هسده. القيرارات ضين اختصاص الحسائم التلييبة الحسدة بالمسادة 10 سن تأتسون مجسلس السنولة كها وانه لم يسرد صنحن اختصب اص المساكم الادارية المسند بالمسادة ١٤ منيه وسن شم عانه ينسترج ضبن اختصاص محكمة التفساء الادارى المسند بالمسادة ١٣ مس هسدًا المسانون -

وازاء مسراحة هبذه التمشوص ناته لا يجسور بدني تظسس المستشار عبد المنصم ابراهيم - الاجتهاد أو التاويل أو اعتناق ما انتهت البع المحكسة العليسا في حكمهما المسادر في القضية رقم ٩ لسبة ٢ ق تنسازع بطسة ١٩٧٢/١١/٤ اذ أنها تضت بأن ولاية المحاكم التاديبية تتنطول الدموى التاديبية البتداة كما تتنطول الطمن مي اى جيزاء تابيي وكذا ملب التصويض عن الأسرار الترتبة عليه - كبا يشهل غيير ذلك من الطلبات الرئبطة بالطعن ، ذلك لأن حكم المحكيسة العليسا للشميل اليسه لا بجسد مسنده بشأن تعديل أختصاص محملكم مجلس المعدولة وفلمك مي نصوص تانسون مجلس الدولة الذي حدد اختمساسها على نصو لا يتبسل الاجتهساد أو حتى القسول بسأن طلب التصويض لا يعسدو أن يكسون طعنا في الجسزاء بطريق غير مباشر بسع صراحمة ورود هدذا الطلب في لمادة ا عاشرا » بسن المادة العماشرة رقم ٧٤ لمانة ١٩٧٧ وعدم وروده في المادة ١٥. منه التي حددت اختصاص المساكم التأدييسة ، كسا وان حكمهما مسالف السفكر لا يجسد مسنده اينسا في المسكلم القسانون رقسم ١٦ فسيئة ١٩٧١ بامسهار نظسام المساملين بالقطساع المسام والتي جسامت خداوا عن لص يمدند اختصاص نظسر طابعت التعسويض عسن الجسزاءات الوقعة عملي المساملين بالقطماع العمام ألي الحمساكم التنديبية ، وسن ثم غان الاجتهاد في هذا الشان لا يتبال سم وجدود النص الصريح الواضح في قائدون مجلس الدولة وتحسلو قانون العملين بالقطاع الممام من نص يسسند هذا الاغتمساص اللهصاكم التاديبية ، ولذا غاته لا بجوز تمديل اختصاص الحاكم فلتاديبية المستد بتستانون الابتسانون لاعسق وليس بمقتضى هسكم وأو

كان مسادرا من المحكمية العليسا في تفسية تنسازع ، ذلك لانسه وان أضعني القسانون رقم ٨١ لمسنة ١٩٦٩ باصدار تانون المحكسة العليا على أحكلهما الصدادرة يتمسير النصبوص التشريعية التي تستدعي خلك بسبب طبيعتها أو اهبيتها ضبمانا لوحدة التطبيق التضائي مسغة الإلزام بمعنى أن تسكون بمثابة التنسيم التشريعي ، ألا أنسه لم يسبغ هذه المسفة على احكامها المسادرة بالفمسل عي مسائل بتبازع الاختصاص التوه عنت بالمادة ٤/٤ من قاسون المحكمة العليسا مسالف الذكسر ومن شم مان احكامهسا المسسادرة مي هسذا الشان تظلل احكاما نهاثية وغسير قابسلة للطعن ميها بأي طسريق بهن طيبرق الطميين لكلهبا تظيله احكياها نهائيية وغيير فاسيلة الطعن فيها بأي طريق من طمرق الطعن لكنها نظل مسلبية القسوة التشريعيسة الملزمة التي تستطيع بمتنضاها نمديل أحكام التوانين ومنها قانون مجساس الدولة ، ومن ثم يظمل اختصاص محساكم محسلس السدولة ومنهسا المحساكم التاديبيسة مستبدأ من نصسبوس قانسون مجلس السدولة وتكسون هسذه المصاكم لسفلك غسير مختصسة نسوعا بالنسسية للموظفين العموميسين وولائيسا بالنسسية للعسسلماين بالتعلياء العيام بنظر طابعات النصويض عن الجيزاءات الاوقعسة عليهم وكدا ينظم الطلبسات الرتبطسة بالطمس كالمسسازعات مى مرتباتهـــــم ،

قاعسدة رقسم (۲۲۵)

البسيدا:

القسوارات التي تصدرها الحكهسة التلابيسية في شسان طابات الوقف لحتياطيسا عن المهسل هي قسوارات قضافيسة •

بهلخص الحكم :

جرى تضماء المحكمة الادارية الطبما على أن القسرارات التي

تمسورها المحكسة التأديبية في شسأن طلبسات الوقف احتياطيا عسر.
المصل ، وصرف التصسف المسوقوف صرفه من المسرتب بسسبب الوقف هي قسرارات قضائيسة وليست قسرارات ولائيسة ، اذ تمستهد المحكسة التأثيبية ولاية البت فيهسا من اختصاصها الاسسيل بنظسس الدعسوى التأثيبية ، بحسكم ارتبساط هدفه الطلبات بالدعسوى التأثيبية ارتباط. القسر ع بالأسسال ومن ثم تعدد هذه القسرارات بمثله المحكة الطيالات القسلة التي يجسوز بهذه المسابة الالمسائلة الأحسال المحكة الطيابة الأمسال من هذا النظس ان المسادة ١٦٦ من قائدون مجسلس المحكمة المائية الأعساس بالقصال في هذه الالبسات الى رئيس المحكمة التأثيبيسة منفسردا اذ أن الأسر في ذلك المائيسة عن المسائلة المحلوبة التأثيبية منفسردا اذ أن الأسر في ذلك المتعدد أن يحون تعسيلا لجرائيا بستهدف التخفيف عن المسائلة المتاثيبية الاعرارات وكونهسا قسرارات وكونهسا قسرارات وكونهسا قسائلة المنسية تفسية تصد ببشابة الاحسائم الني يجسوز الطعن عليها .

واذ كفت المحكمة الناديبية وهي بمسدد البت في أسر نصفه المرتب الموقوف مرغه انبا تسارس اختصاصا تفسيانيا عين. اختصاصا تفسيانيا عين اختصاصا تفسيانيا عين اختصاصا تفسيانيا عين اختصاصا تنخذه المدى انتخذه في هذا الخصوص يقبوم على أساس ما تتخذه المحكمة من حدى جدية القرار الصالار بوقف العالم عين المسال في منسوء المخالفات المنسوية اليبه ، ولما كان فلك عان الأسريقفي وفقا للاصول العالمة في المحاكمات تسكين العالم من المشول أسلم المحكمة الإسداء ما يسمى أن يكون من بيسانات أو أوجه دفاع قد يكون لها السرها في تقدير المحكمة حوافا مسدر القرار يتكون قد شابه البطالان الاخلالة بنساخة جوهرية تعمد حدق الغاع ،

(طمن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جاسة ١١/٢ ١١/٢)

قاصدة رقسم (۲۳۱)

: المسلما

رئيس المتها كان يملك التمسدى وهدة الشوارات الموقة ومسوف المرتب مدة الوقف ؛ ولكشه ماكان يملك أن يبت وهده في موضوع التصوى التلييسة ،

بالخص اللحكم :

حسدت المسادة 17 من القسانون رقم 4) المسنفة 1947 بشسسلن مصلس السعولة تحسيدا جابصا الطابسات التي يعسسو عن شسانها رئيس المحكمة قسرارات غاصسة غنى مجسال التلايب، ، وهي طلبات وقفه أو مسد وقف الأقسسخاس القسار اليهم في المسادة 10 من القاون الذكور عن العمل أو صرف المستثناء من قسواعد الاختصساس ألتي نساطت بالمسلكم التلاييسة الولاية المسابة في القسسل في المسازعات التلاييسة وما برتبط بها أو يتفسرع عنها ، ومسن شم لا يجسوز التوسسع في تفسسر هذا انتس ، وعلى ذلك غان تمسدي رئيس المحكمة المعلمة عنى الدعسوي بتسرار منه بجيء منعسما ، لأن الفصل في الدعسوي التنبيسة الها يدخل في نطاق الولاية المسابة للمحكمة التلاييسة المالية للمحكمة التلاييسة المالية للمحكمة التلاييسة المالية للمحكمة التلاييسة المسابة للمحكمة التلاييسة المالية للمحكمة التلاييسة المسابدة المحكمة التلاييسة المسابدة للمحكمة التلاييسة المسابة للمحكمة التلاييسة المسابدة المحكمة التلاييسة المسابدة للمحكمة التلاييسة المسابدة المحكمة المسابدة المحكمة المسابدة المحكمة المسابدة المحكمة المح

﴿ طِعِن ١٠٨٣ السُّلَّةُ ٢٠ ق سـ جاسة ٢١/١/١١٠١)

قاعسدة رقسم (۲۲۷)

: الجسسيا

ولاية المحكمسة القلابييسة تقسمل كسل ما يتمساق بالجسسزامات القلابيسة مسن جساشرة أو غسير جبسائرة •

(9 77 - 3 P)

يلفص الحكم :

نتساول ولايسة المسلكم التأديبية الدعسوى التأديبية المسلدة ، كيا تنساول الطعسن في اى اجراء تأديبي بطلب العالمة أو بطلب التعبويض عنسه ، وعبلي فلك تفتص المحكمة التأديبية بالقصل في بسدى الترام العالم بعا الترزية جهية الإدارة من مبالغ بسبيب المخانفة التأديبية ، ويستوى في ذلك أن يحون طلب العالم في هذا الخصوص قد قسدم متسرنا بطلب الماء الجسزاء التأديبي المادي تكون الجهية الادارية قد قسدم الى المحكمة التأديبية متنزنا بطلب المساء الجسزاء التأديبي النحية التأديبية متنزنا بطلب المساء الجسزاء التأديبي النحية قد قسدم الى المحكمة التأديبية متنزنا بطلب المساء الجسزاء التأديبي النحية متنزنا لهماء المساء العالم أو أن يحون قسد قسدم الهاعلى استقلال وينفض انتظر عبا أذا كان التحقيدق مع المسابل قد تحضن عن جسزاء تأديبي أو لسم يتخض عن جسزاء وليبي أو لسم يتخض عن جسزاء وليبي أو لسم يتخض عن إلى جسزاء ،

(طعن ٢٦٦ لسنة ٢١ ق - بالسة ١١٨٠/١١/١ ، وطعن ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق - جاسة ١/١/١٨٢١)

قاصدة رقسم (۲۲۸)

المِـــنا :

تضم المسائم التاديب بنظس دعاوى الفساء القسرارات القاديب وما يرتبط بها او يتضرع عنها من طلبات بالمتصاصها عظر الفساء القرارات المسائرة بتحييل العالم بما لحق وب المسائر من خسسارة بالمسائر المسائر بمجازاة العالم لرتباطا جسوهريا بالشسق الاخر مسن القسرار المسائر بمجازاة العامل تلابيبا ويتفقى مع وهدة الهدف الدى تفيساه وب المسلل بالمسائر القرار السائل عن الاهسال الدى

تسبب اليب بتوقيع الجيزار التلابين عنب وقصيبه بالأقرار الارقة عَــَانَ هــذا الإمــال و

ملخص الحكم :

ان تقتيب عدد المتصداس مصاكم مجداس الدولة بتقلير دعاؤي الغياء المصادر تعاؤي النقي النقيد المتصداس مصاكم مجداس الدولة بتقلير دعاؤي الغياء القدرارات التاديبية وما يرتبط بها من طلبتات ومنها الفساء القدرارات المسادرة بتحييل العملية بها لحدق رب المحسل من خسارة ياعتبار ان هدده الطلبيات ترتبط ارتباطا جدوميا بالمساقي الاخسر من القبرار المسادريجياتراة المسابل تأديبيا ووحددة الهدف الذي تنبياه رب العمل بالمسداره القرار بشبقيه وهر مساطة المسائلة بالمسائلة المسائلة المسا

وبن حيث أنه على هندا الأساس يكون تفسع الشركة الطاعسة على غير اسساس مساليم من الأساتون بتعياساً رقضيه ،

وبن حيث أن مسئولية المسلل قبل الادارة قد أبلها أواسر أركان المسئولية السلاقة وم الخطأ والمرر وعسلاتة السببية ، وإذا ما كان الخطأ قد توافر في حتى المحلمون فسدهم على نحدو ما سبق بيسانه وكان المرر السذى لحنق بالشركة ثابتا حسبها أوركنه الأوراق ويتبشل في قبسة المحرز في القطن المنروق الا أنه بالنسئية المسلاقة السببية فحيث أن الشابت من التحقيق المأتى الجدى في هسسذا المنتسان أنه في سوم ٣ من البرول مسئة ١٩٧١ لبسلغ الشيد / ، ، ، ،

وه ١٠٠١ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهُ اللَّهِ مِنْ مِنْ اللَّهُ وَكُونًا لَيْمُ الْمُمْ الْمُسْمِينِ وَالْمُسِن والْ قطن على مصطبة رقم ١٢ خسارج السيور فاطاق العارس عيسارا ناريا عليهمسا فتفسزا خارج السسور وتركا جسوال القطن فسوق المسطبة وعنسد حضسور خسابط الأسن لمسر بابتساء كسل ثهره مكأثه الى المسباح وفي المسباح تمت المعاينسة ووزن جسوال التطسن السذي شرع مي سرقته وتبسين وجهود عجهز به على نصبو البهين بالأوراق ومن هسدا بيسين أنه ليس ثبسة دليل بؤكد أن القطين الفسية السبه قسد سرق تبسل المساعة ١١ منيساء وهو الوفت المسيد لاتمال الملمسون مستدهم أذ اللسابت كنسا مسلف القسول أن المسيار تعن فسد فنبوأ بالطبائق النسار عليهمنا وبنسن شبغ لأ يهسكن التسزم أن اهمسال ألمطمسون مسدهم عي الحرامسة وانضرانهسج فبلل الموعب المسعد فنبو المسبب المسائم للفرز السذي حساق بالثبركة نتبعسة تبرقة كيبية الأتطال الفسار البهامتي لم يثبت على وجسه القطيع واليقسين أن هذه النبرقسة تسدتيت خسلال الوقت المسعد لأداء الطعسون شسدهم عبلهم وهبو حراسية الشبونة وعلى هبذا الوجه يبكون التبرار الطميون فيه أوان المكيسة التأفسية فنهينا تقييون قييد حييل الطعيون شندهم جنيزء من تيمنة الأقطنيان المعروقة تسد هسندر على غيز اساسيليم من القسانون متمسين الالمساء لعسدم تواهسر عسلاقة المسببية بين الخطية والضيرين

ومن حيث أنه إساكان ما تقسدم وكان المطمسون صدهم قسد بنت من حقيقت الإنسائل بواجبات وظاففهم ومن شم غان القسرار المطعون غيث الهلم المحكسة التأديبية في شسقه الخساص بمجازاة كل منهم بمقسوبة الوقف عن المسل المدة شبهر يسكون قد مسدر بسلها منفقا مسع احسكم القسائون فيسكون الطعن عليه من الملعنون ضدهم على غير الدسلس مسايم معسين الوقفي ه

ليا بالنسبة لما تفسين هنذا التسرار من تحييل الطعون شدهم بجسز، بين الجهرة الأقطيان المسرعة بشسيان هيغا الشرق ولا يجد له مسندا من التسانون وين أي يقم بهن الفياد بهاذ تفت الاحكام الملعون نيها بفسير ما تقسدم فانه يتصين الحركم بالغافها .

(الطعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨٠/٥/١٩٨٥)

فانيا سائتيسد المكيسة التعييسة بوتسائع الانهسام وليس بومست التهسسة

قامسدة رقسم (۲۲۹)

المِــــدا :

ضعانات التحقيق والحاكمة حد تقيد الحكمة بمنا ورد في قدار الاتهمام بالقسعة الى الخالفات الجيفة به أو العابلين التسوية اليهم حد اثمر نقك : عسدم جسواز ادانة العسامل في تههمة لسم تسرد بقسرار الاتهمام ، ولم تسكن أحسدي عنساسر الاتهام الطروحة على المحكمة. بهسذا القسرار ،

بلخص الحكم :

ان المستفاد من احكام التسانون رقم ۱۱۷ لسسنة ۱۱۵۸ سباحه تنظیم النیسابة الاداریة والمحاکسات النادییسة — ان النیسابة الاداریة والمحاکسات النادییسة — ان النیسابة الاداریة می التی تتسولی الادمساء الما المحسام التدییسة ، اذ نص هدذا التسانون غی المسادة ؟ منسه علی ان « تتسولی النیسابة الاداریة مباشرة الدعسوی التادییسة المه المحاکم التادییسة بالنمسبة الی الموظفسین المینین علی وظامت دائمسة » و می المسادة ۲۲ منسه علی ان « یتسولی الادعساء المام المحساکم التادییسة احد اعتساء النیسابة الاداریة » و فی المسادة ۲۲ عسلی ان « ترضع السدء وی التدییسة من النیسابة الاداریة بایسداع اوراق التحقیسق و قسرر الاحسالة بسسكرتیریة المحکسة المختصسة وینفسسن قسرار الاحالة بیسان المخالفات المنسسوبة الی المساجسری المشرع فی القسادون المدخور علی توضیر المنسانات

الإسلسية المتهسم اللغساع عن نفسته وذلك باداطت علما بنا هو منسوب اليه واعلانه بقرار الاصالة منضمن بيان القهم ويتاريخ الجاسسة ليتبكن من الحضور وتقديم ما لديه من بيانت وأوراق أوجه دفياع وما الى ذلك مما يتمسل بدق الدفياع ويعتبر بالنعبة لهذا الحدى ضباتة جوهرية . وإذ كانت النيابة الادارية هى الني لمنظ الله المنابل أو المسابلين المسابلين الماليين المالي عن المالي من تهمة لم الماليين المالين الماليين المالين المالين المالين المالين المالين الماليين الماليين المالين الم

﴿ طَعَن ١٩٠ لَسِنَة ٨ ق ... جلسة ١٩٠ /٢/١٩٦٠)

قاعــدة رقــم (۲٤٠)

المِسلمة :

نقيد المحكمة بالمخالفات الصددة بقسرار الانهسام ، فون الأوصاف القانونية التي تسبغها النيابة الادارية على الوقائع س هرية المحكمة في تكييف الوقائع الطروحة المابها وتحتمسها ،

يلخص الحكم :

in the state of th

انه _ وان كانت الحكية التاديبية مقيدة بالخالفات المسددة في قسرار الانهام _ الا ان ذلك لا شبك فيه أنها لا تتهيد بالوصف الفسانوني المذي تسميمه التيابة الادارية عالي الوقائع التي وردت في القرار المذكور بل عليها أن تحص الوقائع الطروحة الملها يجبوسع كيوفهسا ولومسانها وان ننسزل عليهسا هسكم المتسخين . (طعن ١٩٢٠ هستة ١٩ ق سبطسة ، ١٩٢٢ه/١٩٢١)

قامستة رقسم (۲۹۱)

: المسلطات

طيطيسة القاوييسة الاختساض على وقنائع الدهبوي ومسانها القسالوني المسسحيح ه

بَلَضِي الْحَكِي :

انه يجوز للمحكمة التلاييسة أن تفسفى على وتسقع الدعوى ومستها التساوي المستعيع نا دام هسقا اللوسسف والسسطا عسلى الوقائع الني شسيلها التحقيق وتناولها الدعاع على أن تخطير المنهم بها تجديه من تصديل في هذا الشائن أذا كان من شسانه التسائير مصاحبه .

(طعن ٥٠٠ اسنة ٩ ق _ جاسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعسدة رقسم (۲٤٢)

المِــــدا :

ما يسرد في قسرار لمسلة المسونف الى المكتسة التاديسية من مخالفسات وومسف فالسولي لهسا سـ تقيسد المكتسسة التاديبية بالمالفات دون ومستفها القسالوني و

بْلَخْص الخكم :

. انه وان كانت المكسة التاديبيسة متيدة بالخالسات الواردة في

هرار الاصنام الا انصاء منع طلك لا الليد والرمنه اللاساتوني السندي مسيخه اللهائم الادارية على الوتسائع التي وردته في القررار المستكود يسل أن علما أن تمحص الوقاع المسروحة عليها بجديدج كيونها

﴿ طَعَن ١٧٢ لسنة ١٠ ق .. بطِسة ٢٥/١١/١١٧١١)

فاعسدة رقسم (۲(۲)

: 4

الأومسك ألنى تسمينها النسطية الأدارية على الوقسط الفسندة الى المسيطة، واهالته بسميها الى المحاكسة القادينيسة مساطة المحكمة القاديسة في تعديلهسنا ،

يتلخص الحكم :

ان الامسل ان المحتبة التلابييسة الاستيد بالوصيف الدني الموظف الان عدا تصيفه الفقي المستنة الى الموظف الان عدا الموصيف النوصيف المستنة الى الموظف الان عدا الموصيف الموصيف المستنة الان يضيع المحتبة من تصديفه متي رات ان تسيد مثله الموصيف المستنق بحد تصديفها الى الموصيف المستنق بحد تصديفها الى الموصيف المستنق بحد تصديفها الى الموصيف المستنق ال

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - خلسنة ٢٦/٢١/١١١١)

غامستة رقسم (١٩٤٤)

المِستا:

خسيمانات العضباج سحسته للحكسة المطييب أربيجسيازاة الجراف

عن أبنوت واقعسة > هي لحيدي عنساس الانهسام المسروعة عليهسا جنساة > بعد أمواجهت بهسا وسسماع دفاعه واقسوال الشسهود في حضسوره ساليس فيسه مخالفة القسانون قسولا بسان المحكسة وقعت جسزاه عن نهسة لم يتفسمنها نقسرير الانهسام المسان الى المسوظف ولم تسوجه المسه .

ملخص الحكم "

ان التسابق من الواقسع أن المنهم وهو مسدير بالمسدى الشركات قسد خط محسررا لأحسد الوظهات بالشركة بالترتيسة ليس من اختصاصه امسداره ، مع علمه بعدم جديته وان المحكمة التاديبية قد ركيزت الكثير من الاهتمام على الورقة التي حسررها المتهسم بخط يسده بترشيح السيدة الشكية للترقية ، وإن اجابات الشهود النين سيئلوا ونوقشوا غي شائها كشفت عن خسروج التهسم فيهسا على اختصاصه وعلى ما يجب أن تسكون عليسه المسلاقة الوظيفية بين الرئيس والرعوس ، وبينات مدى ما ينطوى عليه تصريره لتلك الورقة وتسركه ايساها بين يدى الشساكية من مسلك معيب ما كان يجدر به التبردي نيب إيا كان البساعث له عملي ذلمك سمواء كان جمو عُسرض الترضية أو المطبق أو المراح مما لا يليسق منته غملي هدده الصورة بالنسبقة. الى مرعوسيته ، وإن المحكنية تُدَّة واجهت المتهم في صراحية بهيده الواقعية وبصرته بهيأ كاوشيد البيدي دفساعه فيهسا بتطيسل قصيده مسن الورقة موضوع الأمستنكار وشرح ظسروف تحسرره أياها ، كمسا أن النيابة الادارية تسد اجبات واتماة تصرير هدده الورقة في ضبن ما مسمعت على طسلب مؤاخفته من اجسله تأديبيسا ، وإذا كان تقسر بر الاتهسام قسد حسدد واقعسة ذات تاريسخ معسين ووصسف معسلوم غانه يؤخذ منه ومن مذكرة النيسابة الادارية المرتقسة به والتي تضسمنت تفصيلا مسهبا للوقائم التي يقسوم عليهسا السسلوك موضسوع الاتهسسام ان الواقعة المذكورة لم تسكن مسوى خاتمية مسلسلة من وتسائع منتطعة ومترابطية العلشات النفية بهذا أواتقية الأخرة . وقيد رات المحكة

استنحقاقه التأنيسم والقسدر ألتيقن في واقعسة تحضرير ورقسة الترقيسة والمكاره أياها ثم أعتسرانه بهما علمها الطلعمة عليهما المحتمق ك على اعتبسار أن هدده الواتعدة هي أحدى عنسامر الاتهسام الطروحة عليهسا جمسلة وانهسا واجهتسه بهسا ومسمعت فيهسا دغاعه والتسوال الشهود في حضوره . وقد كونت عقيدتها واتتناعها بثنوتها قبله غادائته من الجلها بالاتحذار بعد أذ رأت في تصرفه هدذا خروجا على مقتضى ما يوجيسه عليسه مركزه من النسسير الحسنن والمسلوك الحميسة على نحسو ما ورد بتقسرير الاتهسام ، ومن ثم قان ما ينصاه الطساعن على الجكم الطعمون نيسه من مخالفت للتسانون بتوتيسع جسزاء عليسه عن تهيئة لم يتضمنها تقرير الاتهام الملن اليه ولم توجه اليه ، يسكون في غير محسله ، وإذ استنقد الحسكم المستكور إلى وقائع منحيحة. لها اصل ثابت في الاوراق ، كون منها عقيبته واقتناعه واستخلص منها النتيجة التي انتهى بادانة سلوك الطساءن عما ثبت عي حقت استخلاصا مستفا يسؤدي الى هدده النتيجية ماديا وتاتبونا وقائه يكون سطيما مطابقا للتعانون وتائمنا على سمبيه المسرر لتوتيح انجيزاء اليذي تفي به ،

(طعن ١٣٨٢ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٥/١١/١٦١)

. . قاعسدة رقسم (٢٤٥)

والإستنادا و

قرار القيابة الادارية بلصالة الموظف الى الحاكمة التليينية اختالات ما ورد به من تصديد للمخالفات المساوية إلى الموظف 4 عما استفر عنب التحقيق والقحص الثاره عملى المحاكمة والمحكم المسادر فيها .

ملخص الحكم :

انه وان كان تسرار النسابة الإدارية المسادر مي ٦ مسن ابسريالًا

مسينة 1911 بلحسالة الطبياء الى المحاكبة التلاييسية متقديا في المسلميه مع القبراء السخى مسيد في ٥ يسن فوفهيسر ببسينة ١٩٤١ بلحسلسيه مع القبراء الله تحييرا، جسيد مستقل عنه مسيد بعد التحقيد مستقل عنه مسيد بعد التحقيدية البدى لجسينة النبياية الإدارية والمحتين السدى تسليت به مراتيسة المحقيدة المحتقدات وانتهت فيسه الى يا تضيفاته يمكر تهبا المحلوفة في ١٦ من المحتود المختلفيات المنسوبة لى المسامن عوصيفها غير منتق حسان تصبيد المختلفيات المنسوبة لى المسامن عوصيفها غير منتق مع ما لسيد عنب التحقيدة والمحص المحتودان الا أن فلك لهس مسن عبد ما لسيد بالمسامن عوصيفها المنافذة المحتودات المحتودات

(طعن ۱۷۶ لسنة A ق ـ جلسة ۴۱/۱/۱۲۲۱)

. قامستة رقسم (۲۵۱)

المسجدا :

تصديل المحكمة الخادييسة المخالف الخادييسة المسندة الى المحكمة الحدوده - لا اخسال بحسق المسونات في المسونات في المسال الما كان في مسالحه .

طفص للحكم :

منى كان مسرد التعسديل الذى لجسرته المحكسة التلاييسسة فى وصحف الوتسات المستدة الى المسوظف هسو عسدم قيسابرركن العسد هون أن يتفسمن استفاد وقساته الحسرى أو أهسانة عنسامم جسديدة المن ما تضسمنه قسرار الاجسانة فلا المحكمة

نى هـ ذا النطبيق باعتبارها الطاعن مرتكبا مخافية عسدم مسراعاة الدقسة الكاسلة لا مخالفة محاباة السولين ـ هـ ذا الوسسف ينطبوي عسلى نصديل لا يجسانى التطبيسق السليم التساتون وهبو تصديل نمي مسالح الطباعن وليس نيسه اخسلال بحقبه في الدفساع اذ أن المحكسة . لا تلترزي في مثل هـ ذه الحسالة بتنبيه أو بتنبيسه السدائم عنسه الى ما اجسرته حسن تصديل في الوسسف نتيجة استبعاد لحد عنساسر التجهية .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ في سجلسة ٢١/١١/١١١١)

قامسنة رقسم (۲{۷)

المسسطاة

هنكم تلايبى ب استمارته وصنفا جنائيها للقميل الأسبسوب. الى الطهاعن ــــ لا يعيب الصبكم ما ذام قهد أقهام ادانقه على استاس. رد القصل الى الاشالال بواجهات الوظيفة وقسيدر المستزاء بمها. يقهاسف مهم جسيابة هيذا القصل .

بلخص الحكم :

انه لا يعيب الحكم الملعسون فيسه مجسرد اسستعارته ومسفا جنائيا للفعسل المسسوب الى الطساعن ما دامت قسد أقامت أدانتسه على اسساس رد هذا الفعسل الى الإخسلال بواجيسات الوظيفسة والخروج على مقتضياتها وتسدرت الجسزاء بها يقساسب مسح جمسامة هنذا الفعسل ذلسك أنها وصدفت ما وقسع منسه بالانحسراف عدن الخاق. التسويم وحسسن المسمعة وهدو وصدف منسامه لا غيسار عليسه .

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٨/١/١٧)

عَامَــنة رقــم (۲٤٨)

المسسقا :

النافة ٤٠ من قاسون معض السدولة رقسم ٧٧ انسنة ١٩٧٧ الخنصاص المحكسة التلاييسة منسوط بالخالفسات التي وردت بقسوا
الإحسالة من النيساية الادارية سيجسوز للمحكسة من تلقساء نفسها أو
بنساء عسلى طلب النيساية الادارية التصسدي لوقساته لم تسرد في قسوا
الإحسالة والحسكم نبهسا يشسترط لتصسدي المحكسة لطك الوقساته نتبه
المضائف أو وكساله بسطك ومنصه اجسلا المحضيم نفساعه و

بألخض الحكم :

ان المسادة ، ؟ بن تاتسون مجلس السدولة المسادر بالقسيةون رتم ٧ لمسنة ١٩٧٧ تقضى بان تفصيل المحكسة في الواقعية الذي وردت بقسرار الاحسالة ، مع ذلك يجسوز المحكسة مسواء من تلقياء تفسيها أو بنساء على طلب النيابة الادارية التصدي لوتاتع لسم تسرد في تسرار الاحسالة والحسكم فيهما أذا كانت عناصر المخلفة تابتنة في الاوراق ، ويشرط أن تهنسج العمامل أجسلا مغامسها لتحضيب دفاعه أذا طسلب فلسك .

وبن حيث أن النسابت أن المحكسة التأديبية قد تمسدت في حكيها المطمون فيه لخافسة لسم تسرد بقسرار أحسالة المسيدة وهسسده المخافسة هي انهسا التحسقت بالهمسل لمدى دولسة اجنبية دون حمسولها على أنن بسئلك من الجهسة الادرية التي تعسل بها ، ولما كانت المحكسة قد اعتدت بهسده للمالية ، وتوجهها جسزاء القمسل من الضحية على المسالة ،

حون أن يثبت في الأوراق عناصر هذه الخالفة ؛ كسا لم تنبسه المحكمة او وكيلها إلى هسده المخلفة على متحضر تفاعها بالمحالفة من تعالى ذلك تشكون المحكمة قد السابقة حين علمها على غيش المحتلفة من علمها على غيش المتناس سيليم ، ومن شيم يتمسين الشكم بالمساء المسكم الملهبون غيبه ،

(طعن ۱۲۳۵ المينة ۲۸ ق ند جاسة ۲۲٪م/۱۸۸٪ . .

ثالثا ... متى اتصدات الدعوى القليبيسة بالمكبسة القليبيسسة تعسسين عليهسسا الاسستنوار في نظرها ، ويتبنسع على الجهة الأعارية النظام اى قرار في موضوعها من شاته معاب والإنه المحكنة

التلبيب

قاعسدة رقسم (۲۶۹)

: 12-41

متى اتمسات الدعــوى القاديبــة بالحكمــة القاديبــة تمـــين عليهــا الاســندرار في نظــرها ــ الجهــة الادارية لا تبلك التــاء نظــر الدعـــوى القاديبــة أن تتضــد في موضــوعها أي قــرار مــن شـــلة ســــــة ولاية المحكــة القاديبــة ــ تمرف الجهــة الادارية في الاتهــام المســند الى المحــاة بمـد اهالتــه المحكمــة القاديبــة ينطــوى على. غصب المســلطة المحكمــة بنحــدر بالقــرار الى مرتبــة المحـدم .

ملخص الحكم :

منى اتصات الدعوى التاديبة بالحكمة التاديبية تمسين عليها الاستمرار في نظرها والقصل هيها ، ولا تهلك الجهسة الادارية تلتونا التساء نظر الدعوى التاديبية أن تنضد في موضوعها أي قسرار من شاته مسلم المحكمة التاديبية ولايتها في محاكمة المخطفين المحسلين اليها ، وتصرف هيشة مكتب الضرفة التجارية في الاتهام للسعند إلى المخسلة بحسره الى المحكمة التاديبية يتمخض عن صدوان جمسيم على اختصاله المحكمة وغمهم

المسلطتها بند عر بالقسرار الى مرتبة المسدم التى تجسرده من كسلنًا النسطة المسلطة التي تجسرده من كسلنًا النسطة التي تجسرت مسلمي المسلطة المسلطة

(علمن ١١٧ أسنة ١٢ ق - جاسة ١٥/٥/١٩٧١)

قاعسدة رقسم (۲۵۰)

اذا انسبات العسوى التأهيبية بالمكهبة المفتصبة تمين عليها القصيل فيهما بـ لا تبلك جههة الإدارة انضال أي قسوار من شأته سلم، ولاية المكهبة في محاكبة المسال الههااب مثسال تفسائل جهة الإدارة عن محاكبة المسال اليها المكهبة التلاييبية م

مِلْحُص : أ**لاحك**م: :

المسلمة المسلمة الله بنى المسلمة الدعسوى التلاييسة المحكسة المختصة تعسين عليها الاستبرار في نظرها والمحسل فيها ولا تبلك جهة الإدارة النساء نظر الدعسوى النصاف اي شرار في موضوعها بن شسأته مسلم ولاية للحكسة التلاييسة في محاكسة الخساف المصال اليها غلاا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هما التيسل عامة على اختصاص المحكة وغصبا السلمتها ويتعين من هذا التبسل تبلم جهة الادارة بتوتيسع المتسوية على المخالف عن النها ما المحكسة التلاييسة أو التنازل على محكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المرافة المحلكة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المرافة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المحكمة المتلاييسة أو التسازل عن محكمة المرافة المرافة المحكمة المرافة المحكمة المرافة المحكمة المرافقة المرافقة المرافة المحكمة المرافقة المرافقة المرافقة المحكمة المحكمة المرافقة المرافقة المرافقة المحكمة المرافقة المرافقة المحكمة المحكمة

هيسل هدده التصرفات لا يسكون لها أنسر تأسوني على الدعسوى التألفييية ، التي نظسل تأليسة ومطروحية على الحكية حتى تنتهى بحكم تصدره المحكية في موضوعها ، ولما كان الحسكم المطعون فيسه شد ذهب غير هنذا المذهب وتضى بالاستنمرار في المحاكية ، فأنسه يسكون قسد اخطأ في تأويسل القسانون وتطبيقيه ويتعسين لسفلك المحسكم بالفيسانة ،

(طمن ٩٦٣ لسنة ١٥ ق _ جلسة ٩٦٧ /١٩٧٢)

قاعسدة رقسم (۲۵۱)

المستعا :

لا تملك جهة الادارة اتخاذ أي قرار من شأنه مسلب ولاية المحكمة فلتلميية في محاكمة المال اليها .

طخص الحكم:

من الأسسور المسلمة أنه منى أتصلت الدعسوى التأديبية بالمحكسة المختصسة تعسين عليها الاسستبرار في نظرها والفيسل فيها ولا تملك جهسة الادارة أثناء نظر الدعسوى اتضاد أي شرار في مواتبة في موضوعها من شسأنه سسلب ولاية المحكسة التلاييسة في محلكية المخسل اليها فاذا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هذا القبيل فانه يبشل عسدوانا على اختصساس لمحكسة وغصبا لمسلطنها في يتعسين على المحكسة أن لا تعسد به وأن تسسقط كمل الشراسه مسن يتعسين على المحكسة أن لا تعسد به وأن تسسقط كمل الشراسه مسن على المخساف عن المنها أن المسلمة القاديبية أو على المحكمة التأديبيسة أو على المحكمة التأديبيسة أو التنسارل عن محاكمة الموظفة المحكمة التأديبيسة المحكمة المحكمة التأديبيسة المحكمة المحكمة

او كفير عليك هندل هدده التصرفات لا يسكون لهنا من الدر تتسوني على الدعن على الدعن التنوي على الدعن الدعن الدعن التلامية وبطيروحة على المحكمة حتى عتنهي بحسكم تصدره المحكمة عي موضوعها وليا حكن الحسكم الله المحكم المحكمة عنى موضوعها وتضي باتتضاء الدعوى التلمينية تفسيسا على ان جهنة الادارة رأت عدم الاستعرار في التاكيينية تأمله يسكون تبد اخطا عنى تأويل التاون وتطبيقه وتعمين لنقك الحسكم بالغياته و

(طمن ١٩٧٤ لسمنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٧)

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

المسلما:

طالب كانت الدعوى التاديبية منظورة السام المحكمة واسم يمسور مُيها هكم نهسائى فانه يمتسع على الجهسة الادارية أن توقسع عقاية على المصال للمحاكمة التلابية •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القياتون أذ أعطى النيابة الادارية وحدها الحيق في أصدار قبرار الاحيلة إلى المحاكبة التاديبية وتحمل أميلة الدعموى التاديبية أملها ، غانه طالما كانت الدعموى التاديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم فهائي غانه يعتلم على المجهة الادارية أن نوقع عقوبة على المحدى الذي كان محالا الى المحاكمة التاديبية عن نفس الفهم التي احيال من أجلها ، ومس ثم يحكن القرار المطمون فيه وقد صدر قبال أن يعسد حكم فهائي على الدعموى التلايية على ما صلف البيان حمدوما ولا أنسر له أذ تكون الجهة الادارية في هذه الحالة قد مسلارت لمختصاص المحكمة التاديبة المحجوز لها وحدها .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق. حاسة ١٥/١/١٧٧)

قاعسدة رقسم (۲۵۳)

: 10-----41

قسران رئيس مجاس السنولة بانشساء المحكمسة التاند بسة بمنشسة الاستقدرية النشسور في الوقائع الصرية في ١٩٦٠/١/١٢ ... نص المادة الثانيسة ونسه على لحسالة جويسع القفسايا التاليبيسة التي اصسرهت بمقتفى هسذا القسرار من اختصساص هسذه المحكمسة بقسرار من رئيس المُحكمة التلاييسة المُطَّورة لبلهها الدعدوي با لم تسكن مهيساة للفصيل فيهسا ب قصر هيذه الإحسالة على السدعاوي التي كانت منظورة عند العمل بالقرار سالف المذكر ساوجوب صدور حكم من المكسة في الدعساوي المستجدة (القسامة بعد العبسل بهسذا القرار) التي يقِسِين اهما عسدم اختمساسها بالقصيل فيهما سرايساس ذلك س هسو أن الاحسانة بقسرار بن رئيس المحكمسة ونقسا لقسرار رئيس مطس السدولة سسالف النكسر كبسا هي اسستثناء من القساعدة المسلية الني تتفى بمبدم خبروج الدعسوى قانسونا من حسوزة المحكسة المظهورة أمامهما الا بقفسالها غيهما بعسكم تنتهي به الغصمومة ما القسموار المسادر بن المحكسة التلابييسة بالاعسالة بالغالفية للعسكم التقسدم يعتبسر قسرارا عسديم الاتسر ولا يعتسد به قانسونا ، فلا تعتبسر الدعوى التابييسة قسد خسرجت فقسونا من يسدها ، كهسا يسكون المسسكم المسائر من المحكسة التلبييسة (بحينسة الاستخدرية) المسأل الما مجسرد فعسل مادي عسميم الأنسر ولا يعتسد به قانسونا ه

منخص الحكم:

أمسدر المنسيد رثيس مجلس السدولة بالاسستناد الى المسادتين

114 ، 14 من القسانون رقسم 11 السسنة 110 باعسادة تنظيم النسابة الادارية والمحلكسات التلابيسة قسرارا باقساء محكسسة تلابيسسة بعدينية الاستكدرية المستكدرية المستكدرية الولى منسه على أن تنفسا محكمة تلابيبيسة بعدينية الاستكدرية المستخدرية الناقيسة نها دونها يقسمل اختصاصها محافظة الاستكدرية والمسحراء الغربية ومديرية بدونية الإستكدرية ، ووستون مقسرها المدارية الاداريسة المسلح المسابة التلابيسة التي المستحدرية ، ونصت المسادة الثانيسة على أن جيسع التفسيل التدبيبية التي المسبحت بمتنفى هذا القسرار من اختصاص المحكمة المستحلة من رئيس المحكسة المتدبية المناسبة المنظرة وأملها الدعوى ما لم يكن مختصسا للنصل نبيس المستحدة فوى الشسان جبيسا بقسرار الاصالة ونصت المسادة الثانية على نشر هذا القسرار عن الوتائع المدية وعلى المرية وعلى المرية وعلى المرية في 17 من يونيسة مسئة 117.1 .

وما نصت عليه المسادة الثقية من القدوار المبين اتضا من الدالة الدعباوى التي اصبحت بمتنفى هذا القدرار من اختصاص المحكمة التاديبية بعدينة الإسكندية الى هذه المحكمة بقدرار من مختصور بن المحكمة التاديبية المنظلورة المهما الدعبوى ، انهما هدو رئيس المحكمية التاديبية المنظلورة على المعلل بالقرار المنكور من قلا يسرى النص مد وهو استثناء من القاعدة المعلمة ما المعلمة من القاعدة المعلمة التي المنابعة بالمعلمة التي المعلمة التي المحكمة عدم اختصاصها ، اصدر حمكم بذلك ، المالميدر اصبلا أن الدعبوى لا تضرح تأتيونا من بعد المحكمة المالة المحكمة عدم اختصاصها ، اصدرت حمكم بذلك ، المنظررة الملهما الا اذا قصاحة المحكمة عدم اختصاصها ، اصدرت حمكم بذلك ،

ويبسين مما سلف سرده من الوقسائع أن الدعسوى التانييسة

الراهنة عندها اتبت اول مرة اقامتها النيابة الادارية المم المحكمة التاميية لوزارة الحربية وكاتت اقامتها في ١٦ من يونية مسنة ١٩٦٠ اي بعدد تاريخ بدء العمل بقرار السيد رئيس مجلس الدولة باشاء محكمة تأديبية بعدينة الاسكندرية ، وعلى مقتفى ما تقدم لا تمتبر الدعوى الذكورة قد خرجت قادونا من يد الحكمة التلابية لوزارة الحربية ، فقيد حصات احالتها في ١٩ من أكوير منة ١٩٦٠ الى الحكمة التلابية بعدينة الاسكندرية بقرار عديم الإثر ولا يعتد به قادونا ويالتالي لا تعتبر قاضونا أنها طرحت، على المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندرية ، وسن ثم منان حكم على المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندرية ، وسن شم منان حكم عدم الأختصاص المسادر بجلسة ٨ من ابريل مسنة ١٩٦١ من المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندرية ليس الا مجرد نعمل مادي، المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندرية ليس الا مجرد نعمل مادي، المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندرية ليس الا مجرد نعمل مادي،

(طعنی ۲۰۸ ، ۲۸۷ اسنة ۸ ق ـ جلسة ۲۰/۲/۲۳)

قاعسدة رقسم (١٥٤)

المِسطا:

الحسكم بعدم جسوار نظر الاعسوى المسابقة القصسل فيهسا:

- نبوت الحسكم الأول شسابه البطسلان لمسدم اختصساص المحكسسة.

بنظس الدعسوى - الفساؤه - اعسادة الاعسوى الى المحكسة التلاسية.

انظرها لهلم دائسرة اخسرى •

ملخص الحكم :

ان هدذه المحكبة سبق ان انتهت في تفسيلها في الطعن رقم.
٢٦٤ لسنة ١٩ ق الى الفاء الحكم المسادر في ٢٧ من يناير مسنة
١٩٧٣ من المحكمة التأديبية بسا تفني بسه من براءة المدعى من
المخالفات التي تمسدت المحكمة انتظرها وهي غسر مطروحة عليها
دون مسراعاة للاجسراءات القانونية اللازمة لاتسابة الدعسوي التلابسة

المتداة عن هدده المخالف عن ونساك على النعمسيل السساف ايراده عولما كفت النيسلة الادارية لم نقسم الدعسوى التادييسة فسد المطمون فصده عن المخالفسات المستحورة الا غي ١٦ من يونيسه سسسنة ١٩٧٣ بالاجسراء المستحيح وقدد شيست بجدول المحكمة التادييسة رقم ١٤ السسنة ١٥ ق ، غان هذه الدعسوى تكون قد اقبيت لاول مسرة غي التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون قفساء المحكمة التادييية بمسدم جواز نظرها لمسائلة القصل نيها بالحكم المسائلار منها غي ٢٦ من ينساير سسنة ١٩٧٣ غي دعسوى الالفاء رقسم ١١٠ لسسنة ٢ ق تفساء مخالف المؤلف الواقسع والقسلون ، ويتمسين الحسكم بالفسائه واعلاة الدعسوى الى المحكمة التادييسة لنظرها والنصل في موضوعها المسادرة أخسرى ،

(طعن ٢٦٤ اسنة ١٩ ق ... جلسة ٢٦/١/١٩٧٤)

فاعسدة رقسم (۲۵۵)

البــــنا:

الصكم بعدم اختصاص المحكمة التلاييسة ولايها بنظهر الدعوى دون لطاتها الى المحكمة المختصة عبدلا بنص المسافة الدعوى دون المرافعات سخطا في تطبيق القساون سالتوام المحكمة بالاصافة الى المحكمة المختصة الترام بطاق لا تسرخص فيه المحكمة من الاعدوى عملى فرض مصحته من الاحدور التي تقدرها المحكمة المختصة بالقصال في المساود دون المحكمة التلاسية التي كفت يسدها عن القصال فيهه م

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه وأن كان الحكم الطمسون فيسه على ما تقسدم قسد المسسلة المسلق فهيسا قضي به من عسدم اختصسامي المحكسة التادييسة ولاتيا بنس الدعموى الا أنه اخطاع عي تطبيسق التسانون بعسم احالته الدعسوى الى المحكمسة العماليسة المختصسة عمسطا بنظر المسلاة ١١٠ من غانسون الرانصيات ولا وجسه لمسا استند البيه الجيكم المبيكورني تبسرير ذلك من أن التضماء العمالي مسيكون قال كلمنه في همسذا النبزاع بالحبكم صبادر من محكسة العبسال الجزئيسة بسوتف تنفيسد ألقرار المطعون نوسه مستعجلة وبالسزام الشركة المدعى عليهسا بأن تؤدى للمدعى راتب لحين النصل في الدعوى الموضوعية ثم بالحكم الموضوعي المسافر في الدعوي رقم ١٧٦ه ليسبقة ١٩٧١: مالسزام الشركة المسفكورة بسأن تسؤدى للمسدعي تعويضها تسدره السف جنيه عن النصل التعسفي له لأن الترام المحكمة أذا ما تفست بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحسالة الدعوى الى المحكمة المختصية طبقيا لنص المسادة ١١٠ من تانسون الرائعيات النيزام مطلق وترخص نيه المحكمة وان تدبر اثر مسبق للنمسل في التعسوى على مسرض صحة ذلك من الأمسور التي تتعرها المكسسة المعاسسة المختصمة بالفصل في النزاع دون المحكمة التاديبيسة التي كفت يدها عملى النمسل فيسه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقم يتمون الحسكم بتبول الطعن شمكا وبتعديل الحسكم المطعون فيه بلدالة الدعوى الى محكمة بغروب القساهرة الابتدائية (الدائسرة الممالية) المختصسة بنظرها .

(طعن ۸۲۰ لسنة ۲۳ ق ـ جلسة ۱۳/۱/۱۸۱۱)

قاعستة رقسم (١٥٦)

البسطا:

بلحسالة المسابل الى الملكسة التلييسية يمسسبح القفسساء التساديين هسو المفتص دون غسيره في أمسره تلاييسا سالا يسسوغ البهة الادارية أن تتسمخل بتوقيسع أي جسزاء على المسابل المسابل قبسسل القصسل في الادعوى المتلاييسية مسسواء من المسكد المالييسية أم من

المحكسة الادارية العابسا في حسالة الطمسن في حسكم المحكمة التلايبية •

علقص الحكم:

لا يحسول دون مجسازاة المتهسم قيسام الجهسة الادارية بتساريخ ١٠ مسن مارس سنة ١٩٨٠ تبعل الغمسل في الطعسن - بمجسازاته بخصم ثلاثة ايسام من اجره بسبب انقطاعه عن العمل خلال المدة المستكورة ، اذانه باحسالة التهم الى المحاكمة التانيبية يصبح القنسساء التلديبي هسو المختص دون غسيره في أمسره تأديبيسا ؛ ولا يسوغ للجهسة الادارية أن تتدخسل بتوقيسع أى جسزاء تأديبي عسلى المسابل المصل قبسل الفصل في الدعسوى التلاييسة مسواء سن المحكسة التاديبية أم من المحكسة الادارية العلبا في حقة الطعن في حكم المحكمة التأديبيسة ، ومن ثم غاته وقد طعن في الحسكم الصسادر من المسكهة التاديبية امام المسكمة الادارية العليسا من حسالة الطمسن غي حسكم المحكسة التادييسة ، ومن ثسم غانه وقسد طعس في الحسكم المسادر من المسكمة التاديبية ببراءة المتهم المام المسكمة الادارية الطيا مها كان يجوز السلطة الادارية أن تنشيط وتوتسع جزاءا تاديبيا عملى العسالل قيل القصل في الطعسن المستكور ، وأي قرار ومسدر بالمخافسة بهدذا الأمسل يعسد عسدوانا على التضاء التأديبي ويكون قرارا متصدعا ولا يسرتب أي أشر .

وبن حيث أن الحسكم المطمسون فيسه وقسد انتهى الى بسراءة المنهم مها نسب اليسه يسكون قسد اسستظم النتيجسة التى انتسهى اليها اسستخلاصا غير مسائغ من الأوراق حقيقا بالالفساء .

وبن حيث أنه إلى كان الأمر كيا تقدم فقد تعين القضاء يقسول الطعن تسبكلا وفي بوضوعه بالغساء الصكم الطعنون فيسه ويجازاة المقهم يتعسم تسمور من أهده •

(ظعن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق _ جلسة ١١/٢/١١/٤)

قاعسدة رقسم (۲۵۷)

المادة ۱۳ من القدانون رقدم ۱۱۷ استة ۱۹۵۸ باعدادة تنظيم القيابة الادارية والمحاتمات القاطيعية — صحور قرار الجهة الادارية في شدير مارس سنة ۱۹۷۷ بترقيد جيزاء على علمل بخصم خمسة عشر يوما من راتيبه الاقتسرافه مخافضة ماليبة — طلب رئيس المجهز المركزي المحاسبات احسالة العسامل المحاتمة التادييسة ولنس كانت الدعوى التلاييسة قد اتصات بالمحكمة التادييسة اعتبارا من ايسداع الاوراق وتقرير الاتهام في شدير ديسمبر سمنة ۱۹۷۷ من المحكمة التاديية في هذه الحسالة المخالف الا المحكمة التاديية في هذه الحسالة المخالفات المسلوبة التحديد على المخالف الا المحكمة التاديية في هذه الحسالة المخالفات المسلوبة المحكمة التاديية في هذه الحسالة المخالفات المسلوبة المحكمة التاديية بمجازاة المخالف بخصيم شسورين مسن راتيمه — قسرار الجهاة الادارية بتوقيع الجيزاء في شسيور مارس راتيمه — قسرار الجهاة الادارية بتوقيع الجيزاء في شسيور مارس المحكمة التاديية المخالفة واصدار حكمها بمجازاة المتهم وتوقيع المحكمة التاديية المناسبة في مساورة المحكمة التاديية المناسبة والمحدار حكمها بمجازاة المتهم وتوقيع المقاوية المناسبة وتوقيع المحكمة التاديسة وتوقيع المحكمة المناسبة في المحكمة التاديية المناسبة المناسبة المناسبة والمحدار حكمها بمجازاة المنهم وتوقيع المناسبة المناسبة وتوقيع المناسبة والمسابة المناسبة وتوقيع المناسبة وتوقيع المناسبة وتوقيع المناسبة والمحدار حكمها بمجازاة المنهم وتوقيع المنسوبة المناسبة وتوقيع المنسوبة المناسبة وتوقيع المناسبة المناسبة وتوقيع المناسبة وتوقيع

ملخص الحكم :

ان المسادة ١٣ من القسانون رقسم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحلكيسات التاديبيسة تنص على انه « يفطسر رئيس ديسوان المحاسنسات بالقسوارات المسسلارة من الجهسة الادارية عى شسأن المخلفات المالية وارئيس الديسوان خلال خمسسة عشر يوما من تاريسخ اخطساره بالقسرار أن يطسلب تقسديم المسوظف إلى المحكسة

التأديبيسة وعسلي النيسابة الادارية ني هسذه الحسالة مبساشرة الدعسوي التاديبيسة خسلال الخيس عشر يوما التاليسة ، والنسابت عسلى نحسو ما تقدم أنه طبقها للنص المستكور فقهد لحيسل المههم إلى المحاكمية التاديبية بعد أن طلب الجهدار المسركري للمحاسبات عن اخطساره مليقا للقائون ولكون المخالفة والبية بالجيزاء المبوقع وسن جهية الإدارة بالقيرار رقيم ١٤٨ المسادر في ١٩٧٧/٣/٥ ؛ أحيالة المصالف ألى المحكمة التأديبية والتي أصدرت حكيها المطعون فيه بمجازاته يخصم شمين من راتيمه ، غاته وائمن كانت الدعموى التأدسمة نقد انصات بالمحكمة التلديية اعتبارا من تاريخ ايداع الأوراق وتقرير الاتهام في ١٩٧٧/١٢/٢٢ بعد صدور قسرار الجهدة الادارية بتوتيه الجهزاء على المصالف في ١٩٧٧/٣/٥ ، الا أن تمسدي المحكيسة في هذه الحسالة المخالفسات النسبوية المتهسم والنمسل فيها يكون قائها على أساس سابم من القانون في ضوء نص المادة ١٣ من التاتون رقيم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الشيار اليه والتي خول الشرع بموجبها لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الحسق في الاعتسراض على الجسزاء المسوقع على المحساف في المخالفات المالسة ، وطلب احالت الى المحاكسة التأديبيسة ، الأمسر السذى يصبح معسه تسرار الجهسة الادارية بتوتيسع الجسزاء غير منتسج لاتساره القانونيسة ولا يحسول دون تصدى المحكسة لوضدوع المخالفة واصدار حكيها ببجازاة المتهم بسن عسنيه .

ومن حيث أنه تأسسيسا على ما تقسدم غان حكم المطعسون فيسته يكون قسد مسدر مسليها فيها أنتهى اليسه من نتيجسة ، ويسكون الطمان والدسال كنلك غسير قسائم على أمساس مسليم مسن القانون. متمين الرفض •

(طعن ١٥٥٧ أسنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۲۵۸)

: 12___45

منى صدر قدرار السيد المستشار رايس التفقيش الفنى بلدالة أوراق عفسو الادارة القانونية الى ادارة الدعوى التلابيية نتسم احالة «العفسو الى المصالحة القانيية على نصو به تاورد بنقرير الاتهام حدفظ اصد المخالسات في تاريخ لاصل على الاصالة المحاكسة القانيية – غسم جالز قسانونا – اساس نلسك : متى اصبح الابر من حسوزة المحكسة يسكون لها مسلطة تقدير الاتهاليات المسوية طعفسو ضلا تبلك سسابطة التحقيس في تضم من الاتهاليات المساوية المساوية .

ملخص الحكم:

انه لا وجبه لمسا يذهب اليسه الطاعن من بطلان الحكم الملهون عليب لبطلان الحكم الملهون عبد لبطلان الاجراءات التي قسام عليها تأسيسا عطى ان الوققع السبة حصل المساطة اعيد تحقيقها واعد المحقى مذكبرة انتهى فيها الى حضط المساطة اعيد تحقيقها واعد المحقى غلال المساطة التينين الفنى غي ١٩٨٤/١/١٤ وان يصرض التحقيق على لبنم لا وجب المنتين الفنى غي المرحكة الديني التهم وحبو با مسبق المهذا القول خلك أنه يبسين من الوقاع على نصو با مسبق المناهات الدارة التنفيض الفنى بعد أن أجسرت التحقيق انتهت الى المناهات الدارة التنفيض الفنى رقب المساطة الطناعن عن المخاففات المستق المسئل اللها وارسلت الاوراق الى المسيد وزيسر المسحة بكتاب ادارة التنفيض الفنى رقب المناهد والوسيف الواققة على الاصالة الل المحلكية المنتين على المناب الأوراق وقيد والق المسجد الوزير على ذلك بالمتراز المسجد الوزير على ذلك غي المسارة الدورة المسجد الوزير على ذلك ينسلوب إلتشاريخ المتشار مدير التنفيش الفنى ينسلوب إلى ادارة الدعوى التلديب

لاتفاد اللازم غان احساة الطباهن على هذا النصو الى المحكمسة التعبيبة على نصو ما ورد بتقريع الاتهام يكون قسد تسم طبقسا. للقسنون ولا وجبه لما ينسيره الطباعن على هذا المسدد ذلك أن أسر القسنون ولا وجبه لما ينسيره الطباعن عى هذا المسدد ذلك أن أسر النهيسة المسادمة والتى انتهى المستفسار المقتى بادارة التغنيش المنتفس القديمة الأوراق الى ادارة على موافقة الوزيسر المختص على موافقة الروسر المختص على موافقة المراسبوبة المختص على موافقة المادرة المتسوية المختص على موافقة التاديبية وقصيح بصد أن استكلمه أسرامات المالة المسلمة المسلمة القديم النها المحاكمة التاديبية وقصيح الاسر عى النهائية على حدوزة المسكمة بنونها على المسلمة القديم الاتهائية المسابقة المسلمة الله وسدى النهائية على حدوزة المسكمة المواضا على والمستندات ولا تصلك مسلطة المتحقيق عي هذه المسالة ان تعسيل من الاتهائيات المنسوبة اليه وسدى المتحقيق عي هذه المسالة ال تعسيل من الاتهائيات المنسوبة اليه وسدى المتحقيق عي هذه المسالة ال تعسيل من الاتهائيات المنسوبة اليه و.

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق _ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٢)

قاعسدة رقسم (۲۵۹)

: 10-4!

انمــدام القــرار المـــالار بقبــول اســنقاقة المــالل المريحــة. أن الحكيــة بمــد احالتــه الى المحكــة التلابيبــة ،

بَلَحُص الحكم :

متنفى المسادر ۱۷ و ۹۸ من تقسون نظام العسليان المدنين المندولة المسادر بالتسادون رقام ۶۷ است ۱۹۸۸ عدم جواز تبول الاستقالة العربصة أو الحكيسة أذا كان قد أحيال إلى المحكسسة التاديبية ، ذلك لأن القرار المسادر بقبول الاستقالة ينفسمن على ذاته سساب ولاية المحكسة التاديبيسة التي تصبح هي المختصة دون على عليها بالمسرتاديسة ، وأن الاكسر المقدونة على فلك يتبشل محي

ان القسرار المسافر من جهسة الادارة باتهساء خسمة العسابل النساء محلكيتسه من شسانه غصب مسابطة المحكسة ومسلب لولاينها في انتيب العسابل و وعسلى ذلسك فان القسرار المسافر من جهسة الاداره يفتهاء خسمة العسابل المنتطاع أنساء محاكيسه يعنبسر تسرارا من مصدمة ينتسدر الى مجرد العمل المسادى ولا تلحقه أيسة حصدانة ونتيجة ذلسك أن يسكون من مسابطة المحكسة التادييسة اسستنانات محاكسة العادييسة المسابل المخكور وتوتيسع الجراء المسابب باعتبساره ما زال موجدودا بالخسمة وقائما بالعمل .

(طعن ۸۲ أسنة ۲۹ ق - جلسة ۲۲/۲/۱۸۸۶)

تعاييسي :

شار النساؤل حيول ما اذا كان لايجيوز تبيول استقالة الموظف اذا كيان محيالا إلى المحاكية الجنائية ، فهي يعتبع تبيول الاستقالة في هذه الحيالة تياسيا على الاحيالة إلى المحاكيسة التاديبية ، ام يجيوز تبولها أستقادا للى أن الحظير لا ينصرف الأغي حيالة الاحيالة إلى المحاكية التاديبيية تحسيب طبقيا لصريح النصن .

ويدهب الدكترر عبد الفتاح حمن (مؤنفة النسفيه مي الوظيفة النسفيه مي الوظيفة المسابة من ما ٣٦٠) الى ان المشرع لم يشر الا الى المحاكمة التأديبية ، مها يتمين مصه التول بيان الاحسابة الى المحاكمة المنابسة لا تبنع حتمسا من تبسول الاسسنتفاة .

قاعسفة رقسم (۲۲۰)

البسما:

نص السادة ٩٩ من القسانون رقسم ٨٤ أسسسنة ١٩٧٨ بنظــــام

المسابلين بالقطاع المسابر على حظير قبول استقالة المسابل المحلسة التلاميية الا بعد الحسكم في الدعوى بفسي عقوبة الاحسالة إلى المسائل أو القصيل - مؤدى هيذا الحظير أن انقطاع المسابل المضاف عن عبسله بعدد احالته إلى المحلكية التلاميية لا ينتبج ثبسة أشر - المحكسة وهي في مقسلم تلابيه لا تعد بقيرار الهيئة المختصسة بسبب هيذا الانقطاع وما يتبع ذلك المزوما من الخضاعه المقوبات القررة للقالمين بالعمسل دون تلك المخاصسة بتسابري القسائري المحسل دون تلك

ملخص الحكم :

وسن حيث أن أنقطاع المابل بالقطاع المام عن عمله لدة خمستطيل الكفير من عشرين يسوما منتصلة خسلال المستنة الواحدة او عشرة ايلم متمسسلة بالرغم من انسةاره كلسابة بعسد غيسابه عشرة أيام من الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيسام من العالمة الثلثياة دون عسنر متبسول ، يعتبسر في مفهسوم المقسرة السابعة من المسادة ٦٤ مسالغة المذكر ترينة تاتونيسة على اتجاه نيسة المسليل الى اعتسزال الضمهة ، وهو الأسر الندى رتب عليمه المشرع مبسور الهماء خمهة العامل . واذ تلاقت الفاية من الاستقالة المريحة بوفسيها انصاحا مريحا عن الرغبة ني ترك العمل وبين الانتطاع المفسار اليسه بومسقه انصلحا مسبنيا استعنف ذات الفسرض مان الانقطاع يعتبر والأمر كذلك استقالة ويلضد بهده المشلمة حكم الاستقالة الصريحة ، ولقد جسرى المشرع على التسليم بأن انقطاع العامل بالقطاع المام عن العبال يعد استقلة وسوي بينها وبين الاسمئقالة المريحة ، فقد نص في المادة الثامنية من التساتون رقسم ٤٥ لسنة ١٩٧٦ في شسأن المندسين المربين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية بأن يحظر عملي المندسين الامتناع عن أعمال وظائفهم لمدة معينة ما لم تنت خدمتهم بأحدد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سينالف الذكسر وذأيك نبيسا عسدا الاستقالة سيواء اكانت صريحية أو ضمية فتعتبسر كأن لم تكن ، كمما اشسار القسانون رقسم ١٨ لنسنة ١٩٧٨ باصدار قاتبون نظهام العبابلين بالقطاع المسام الحسالي في المسادة ١٠٠ منه الى أنه يعتبسر المسامل متسمها استقالته اذ انقطاع عان العبال ، ولما كان الأسار كاذلك وكانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ الشمار اليه ما المذى اعتبرت خدمة الطمسون ضده في ظله منتهية _ والمادة ١٩ التابلة لهما ني القمانون رقم ٨} لسمنة ١٩٧٨ تحظر أن قبسول اسمنقالة المامل المصال الى المحاكيسة التلابييسة الا بمدد الحكم في الدمسوي بغير عقوبة الاحسالة الى المساش أو النصل ، مان مسؤدي هذا انطرر أن انقطاع المخالف عن عمله بعد أحالته ألى المحاكمة التاديبية لا ينتج ثهة اثر ، وبالتسالي قان المحكسة وهي في متسلم تأديبه لا تعتبد بقسرار انهاء خديت بسبب هنذا الانقطاع ،
وما يتتبع ذلك لسزوما من اختساعه العقسويات القسررة القالمسين
بالعمل دون طك الخامسة بتاركي الخدية بحسبيان أن الحسكة من
الخظسر المذكور واضحة وهي تقويت الفرصسة على المخسلف من
الإنسلات بارادته من جريبته ، ودرء أي تحسلل يستهدف به استبدال
عقسوية تسارك الخسدية الأقسل شسانا بالعقسويات الخامسة بالقالمين
بالعمال الاكتساد عرامة والا يعدد النسارا في حيساة العسليل

قاعسدة رقسم (۲۲۱)

البــــدا :

المسادة ٧٧ من قانسون نظسام المسابلين المنيين بالسنولة المسادر بالقسانون رقسم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ - انا احيسل المسابل الى المحاكسة التلديبية مسلا تقبسل استقاقه الا بعد الحسكم في الكعسوى بفسي عقسوية القعسل أو الاحسالة إلى المسائل سيمتبسر المسابل محسالة الى المحاكسة التلديبية من تاريخ احالته إلى التحقيسة في وقسسانع الاتهام المساوية البه طالسا أن هدا التحقيسة قد انتهى بلحسانة المسابل فعسلا الى المحاكسة التلديبية حد تقسيم المسابل المسابل المسابل المسابل المستقالات المحاكسة التلديبية حد تقسيم المسابل المستقالات الحاكسة التلديبية حد تقسيم المسابل المستقالات الحاكسة وقبولها

 الاتر المتحرقب على ذلك : لا يكون الاستقالة العر في الهاء خصيمة المصليل .

ملخص الأحكم :

ان المسادة ٧٧ من التسانون رقس ٥٨ اسسنة ١٩٧١ باصدار نظام الغسامان المسدنين بالسدولة و والسذى قسدم المتهسم اسسنقالته في ظل العهسل باحسكه سنتقالته مسن العهسل بالمسلم العسلم المسلمة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

. ولا تنتهى خسبة المسلمل الا بالقسرار المسادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت في الطسلب غسلال ثلاثين يسوما من تاريخ تقديمسه والا اعتسرت الاسبنقالة مقبسولة بحسبم القسانون ما لسم يسكن طسلب الاستقالة معلما عسلى شرط أو مقسرنا بقيسد وفي هدده المسالة لا تنتهى خسمه المسلمل الا إذا تفسمن قسرار قبسول الاستقالة اجابته المسلسمة .

ويجوز خالال المدة ارجاء تبدول الامستقالة لأسسباب تتطلق بمصلحة المبل بع اخطار المالل بذلك » .

غاذا أحيال المال الى المحاكمة التلاييسة غلا تغبال أمستقائه الامداد الحكم في الدعوى بفسير عقوبة الفمسال أو الاحسالة الى المسالة .

ويجب على العلىل ان يستبر نى عبله الى أن يبلغ البه قسرار قبسول الاستقالة الى ان ينتضى المعساد المنصسسوم عليه فى المقسرة الثانيسة .

ومن حيث أن العلم يعتبر مصالا إلى المحاكسة التأدييسة في حكم هذا النص ؛ على ما جسرى به تضاء هذه المحكسة ؛ من تاريخ

الاحسالة الى التحتيىق في وقداع الاتهسام المسوبة اليد ، طالما لن حذا التحتيىق قد انتسهى بلحسالة العسابل فعسلا الى الحاكمسة التعليمية لخذا في الحسبان ان مرحسلة التحتيىق تعتاسر تههيدا لازما لهدذه المحاكمية وان التسرار الدذي يصدر بلحسالة العسابل الى المحاكمية انتاديبية أنها يسستهد سسبب اصداره من اوراق هذا التحتييق التي تعتبر مسند الانهام في الدعبوى التأديبيسة الامسر الدي يتحقى همه ارتباط كمل من الرحانيين بالاخرى ارتباط المسابل على تعرييخ احسالة الامسسر بلاحتي عتبسر فيه بالمسابل بحالا الى المحاكمة التأديبية في منهوم نص المسادة ٧٧ من مسالة الامسابل بحالا الى المحاكمة التأديبية في منهوم نص المسادة ٧٧ من مسالة الامسابل المسابل ال

ومن حيث أنه لما كان الثابت عى الأوراق أن المدرس المنكور المنطبع عن عمله بدرسسة اجبابه الثانوية دون أذن سن ؟ اكتسوير سسنة ١٩٧٧ فارسسات له المحرسة اندارا على محل اتابت ١١ من اكتسوير سسنة ١٩٧٧ ورد اكتسوير سسنة ١٩٧٧ ورد اكتسوير سسنة ١٩٧٧ ورد من المخدور ضسنه رغبته عن الامستقالة من المخكور ضسنه رغبته عن الامستقالة الطلب الى ادارة أسمال البيرة التعليب بعد أن تأثير عليمه من الطلب الى ادارة أسمال البيرة التعليب بعد أن تأثير عليمه من حين إمن اكتسوير سسنة ١٩٧٧ وقد ألم المدرسة بها يغيد أن المستوير السيد / صدير عسام الادارة عن ٢ من نوفعبسر سسنة ١٩٧٧ احسالة المحرس المخكور الى الدارة الشمون التأثويية للتحقيسي معمه غي واقعة انقطاعه عسن المحمل اعتبارا من ٤ من اكتسوير سسنة ١٩٧٧ معمونة عصرفه المحمل اعتبارا من ٤ من اكتسوير سسنة ١٩٧٧ مع وقف عسرفه احسالة المخكور الى المحمل اعتبارا من ٤ من الكسوير سسنة ١٩٧٧ مع وقف عسرفه المسالة المخكور الى المحكمة التاديبية الادارية حيث انتسهى الى الدراة أسمال البيرة التعليبية الما كان ذلك وكسان السيد / حديد ادارة أسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غير دارة مسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غير در أدرة قسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غير در أدرة مسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غيرة در أدرة مسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غيرة در أدرة مسمال البيرة التعليبية قسة قسرة غير أدارة من نوفعبسر در أدرة التعليب قسمال البيرة التعليب قسة قسونه علي الديرة من نوفعبسر در أدارة مسمال البيرة التعليب قسة عدر أدارة من نوفعبسر در أدارة التعليب قسالة المناسة عربة المناس المناسة المناسة على المناسة على

سنة ١٩٧٧ على ما سلف بياته سالما المسلة المهم الى التحقيق فى واقصة انقطساء عن العسل وذلك تبدل انتفساء صدة الشلائين يبوما المنصوص عليها فى المادة ٧٢ مسالفة الذكر من تساريخ تقديم المهم المهمة ١٩٧٧ مسالفة الذكر من تساريخ لا يكون لهدده الاستقالة الرفى انهاء خدمة المنهم ، بمل نظالم علاقت الوظيفية تقبة ، وبهده الشابة بتعيين مساطنه تلاييبا عن واتمة انتطاعه عن العمل باعتباره موجودا بالخدمة وليس تاركا لهسا .

وبن حيث أن النابت من الأوراق أن النهم قد انقطع عن عن عسله اعتبارا من ؟ اكتبوير مسغة 1447 واستهر انقطاعه حتى تاريخ مسدور الحسكم المطمون فيسه دون أذن بسذلك من المسلطة المختصة وبهدده المسلمة يسكون شد خساف واجبات وظيفته وبما نقرضه عليسه من التسزامات ، ويتمين من ثم توقيع الجزاء الذي ينتاسب ما ثبت في حقمه من انقطاع عن العبال بدون أذن والذي ينتاسب ما ثبت في حقمه من انقطاع عن العبال بدون أذن والذي

ومن حيث أن الحسكم المطعن فيسه وقد أنتسهى ألى توقيسع غراسة ماليسة على المتهم قدرها عشرة جنيهات تأسيسا عسلى أنسه قدد أسسبح تاركها للضعمة يسكون قدد أخطساً عن تطبيسيق المسانون حقيقها بالالفساء .

ومن حيث أتسه لمناكان الأمسر كهسا تقسدم ؟ فقسد تعين التفساء بقبسول الطمسن شسكلا ؟ وبمجازاة المتهسم بخمسم شهر من لجره .

(طِسَن ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق ... جلسة ٢١/١٢/١٨٤)

قاعسدة رقسم (۲۹۲)

المسسما :

مدى حدواز قبدول الطلب القسم من المسلمل بالاحسالة الى المسلم المس

ملخص الفتوى :

من حيث أن تسوانين المسلماين المسلمة على التساون الحسالي رم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحسالة الى المعاش مسببا لانتهاء الخسمة الا اذا كانت مسلمرة كتسرار تأديبي ، وعسلي المسلمي هسنة النظر انجهت المحسكة الادارية العليسا الى تكيف طلب الأحسالة الى المسائل ونقا للتساون رتسم ١٢٠ لمسسنة ١٩٦٠ بأنه طلب المستقالة ،

وسن حيث أن التساون رقسم ٧٧ أسسنة ١٩٧٨ تسد خسرج عملى حسده النظرة التي اتجهت اليها تسوانين المسلبين السبابقة عليه ، اذ اعتبسر الاحسالة الى المسائل، وأو أم تسكن قسرراً تأديب ، مسببا لانتهاء المختمة . وعملى ذلك عان طلب الاحسالة الى المسائل الذي يقسم عي ظلل القسانون رقسم ٧٧ أمسنة ١٩٧٨ النسوه عنه ، وطبقما لمسرار رئيس الجههورية رقسم ٥١ أمسنة ١٩٧٨ مسسالف المذكر لا يعتبسر طلب امستقالة ، ولا تعبري عليه من شم احسكام الاستقالة ، وانيما تسرى عليه عليه من شم احسكام الاستقالة ، وانيما تسرى عليه الأحسكام الني وردت عي هدذا القسرار الجمهوري رقسم ١٥١ أمسنة ، ١٩٧٨ أمسنة ، ١٩٥ أمسنة ، ١٩٠ أمسنة

الا بعد الصكم في الدعسوى بفسير عقسوبة الاحسانة الى المساش أو القصيسيان -

لذلك انتسهى راى الجمعية المصوبية لقسمى الفتسوى والتشريع الى مصوار تبسول طبقه الإحسالة الى المسائل المسكر طبقا القسرار. وأبيس الجمهسورية رقسم (٥) لمنسنة ١٩٧٠ سسالك الذكر ، المسمون المسلم المس

(المف ١٩٨٢/٢/١٦ - جلسة ١١/٢/١٦)

الفسيرع النسيات وسيال استخلاص الحكهة التليبية لانتناعهها

قاعستة رقسم (۲۹۳)

: المسلما

ضرورة تقيد المسكمة التاديبية بقدواعد البسات عنسد السنخلاص وقدالع الانهام مسن ملك الدعسوى ، مع نقسمير هداء الوقسالع بها يتبشى مسع المنطبق السسليم ،

ملفص الحكم :

ان المحكمة التلديبية لها مطلق الحسرية في ان نستظمي
تفساءها من واتسع ما في مسلف الدعسوى من مستندات وعنسامر
وقسرائن احسوال بشرط ان تتقيمه بقسواعد الاثبسات وتأخذها عسن
القسانون اخذا مسحيحا ، كها انها وقيدة اينساعند استخلامها
الوقسانع المسحيحة ، بتقسيرها تقسديرا يتوثى مسع النطق السسليم ومنى تسوافر ذلسك يستوى أن تختسل المحكمة الاعتباد على شسهلاة
شساهد دون آخر او تعتبسد على قرينسة دون اخسرى مسن نفسي
توتهسسا ،

(طعن ١٦٠٥ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١١/١/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم ﴿ ٢٦٤ ﴾

خسهانات التحقيسق لهسام الحساكم التلابيسة سايسكاني لاواكرها

قيسام الامسول والقسومات الاسساسية التى تطفهها التسسارع اسلامة المتقسساء المسسادة الرؤسساء المسادين للمسوطة المراسسان الاماريين للمسوطة المسادين ال

ملخص الحكم :

يظمن من استقراء النصوص الواردة في شكن تأديب الموظفين غي كل من قانون نظمام موظفي الدولة وقانون ننظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية أنها تهديف في جملتها الى تونسير ضمهلة لسلامة التحليق وتيسم وسائل أسنكهاله للجهسة القائهــة به ٤ يفيــة الومسول إلى اظهـار الحقيقــة مــن جهــة ولتهكين الوظف المتهم من جهمة أخرى من الوقسوف على عنساصر همدذا التحقيق وادلة الاتهام لابداء دغاعه فيما هو منسوب اليه ، ولم تتضيين هيذه النصوص ما يوجب اضراغ التحتيق في شكل معسين أو وضع مرسسوم ، كما لم ترتب جسزاء البطسلان عسلى أغفال الجسرانه عملي وجسه خساص ، وكسل ما ينبسفي هسو أن يتسم التحتيق غي حجود الأصبول المبامة بيسراعاة الضبيانات الأسباسة التي تقوم عليها حكيته بأن تقوانر نيه ضهانة السسلامة والحيدة والاستقصاء لمسالح الحقيقة وان تكفل به حبساية حسق الدفساع المسوظف تحتيقها للمسدالة ، هاذا تم استجهاع الوقائم السكونة للننب التادييي واستخلصت عنساصر الاتهسام بأسسلوب مشروع من مصادرها المسجيحة وضبهت الأوراق المؤيدة لها واكمات بأنسوال الشمهود من الموظفين وغسيرهم أو بالتحسريات أو الايضساحات أو التسسارير التسدية منهسم ووجسه السوظف المسال الي المملكسة التأديبيسة بهذا كسله ، مسواء باستجوابه عن تلك الوقسائع أو بمنقشسته ميهسا أو تبليف بها لابداء ملاحظاته أو رده عليها ومكن من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها أو اخد صورة منها إن شياء ، وأجيب إلى طلب، نيما يتملق بسيماع شهود أو ضم اوراق او تقارير او استيفاء اجراء وسمح له بأبداء أتمدواله ودهاعه وملاحظاته ، اما كتسابه بسذكرة و شسفها ببيان او مرافعة مسواء بنفسته او بمحسلم ، اذا تحقيق هيذا ولم يقسع اخسلال بسه خيان الفسلة التي استهدفها المسرع من الاصكام الخاسسة باجراءات التدبيه في هيذا الخصوص تسكون متحققة ، ولا يقسدح في مسسحة هيذا النظير ما ورد بالمرسوم المسادر في ١٢ مسن ينساير سنة ١٩٥٣ باللائحية التنفيدنية القسانون رقيم ١٠١٠ لمسنة ١٩٥١ بشيأن نظيام موظي السولة او بقسرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لمسنة ١٩٥٨ النبيابة النبيابة المسادر في ١٢ من نوفهبر سسنة ١٩٥٨ باللائحية الداخليية النبيابة الإدارية والمحسكم التاديبية من نمسوص خامسية بالتحقيدي في الإدارية والمحساكم التاديبية من نمسوص خامسية بالتحقيدي في المحاجل التوجيب والتنظيم في حسود احسكام القسانون الذي تسيند المحابط التوجيب والتنظيم في حسود احسكام القسانون الذي تسيند الوابية ، دون الخسروج عبلي هذه الاحسكام او تناولها بالافسائة او التسديل ، ودون ترتيب جبزاء البطائن عبلي عدم اتساع شكلياتها وهيو الجزاء الدذي لسم يقسرره القسانون ذاته عبلي مشال هدذه الخالف الخالفية الخالفية الخلفية الخلفية المحالة التعليم والمحالة المحالة المحا

ماذا كان تسرار احسالة الطساءن الى المحاكمة التاديبية قسد مسدر بنساء عسلى ما كشسفت عنسه التحقيقسات الذي لجرنهسا مراتبسة التشريع والتحقيقسات بوزارة النسوين ثم النيسلية المسلمة تسم تقسرير الدارة الخبسراء بالسوزارة مسن مؤلفسفات اسسفت البسه سووسن تسم غسلا وجبه للنسمى، عسلى القسرار المسنكور بالمطلمان بهقبولة انسه لم يسمينه تحقيس قادارى او تحقيس فى موضسوع التهمة الخامسة بعسوى مخالفته لنص المسادة 11 من القسانون رقسم ١١٧ السسفة بدعسوى مخالفته لنص المسادة 11 من القسانون رقسم ١١٧ السسفة عليب الكروسياء المحكول اليهم مراتبة عليب الكروسيين ٤ لان المسادة المذكورة لا توجب هدذا الإسراء على موجها المدال الدالى ٥ ، ولا بطلان على تدرك المهسل برخصسة قسرون وحجها الدخلان ٥ ، ولا بطلان على تدرك المهسل برخصسة قسرون

واسسةيد وضرائن احسوال واينساحات واتسسوال غي التحقيسق السسهود وخبراء رأت انها تسكني التسكوين اقتناعها غيما انسهي اليه تضاؤها ، كذلك لا بطالان في اجراءات المحاكمة التلاييسة او الحسكم يسكن رده الى عسدم مسراعاة ما نصت عليسه المسافتان لا ، ٨٤ مسن اللائحة التنفيذية المسافون نظسام مسوطاى السولة ما دامت الأحسول العسابة والضسهائات الأمساسية التي تطلبها لسالهة النحقيق ولتمكين المسوطات المال الى المحاكمية من ابسداء دفاعه قد تحققت واكملت لهنذا الأخير على الوجه السابق إيضاحه .

(طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٠/٢/ ١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (٢٦٥)

البــــدا :

حسل هيئات التساديب في الاستعادة بسراى جهة نفيسة متخصصة في الكشيف عسن المقيقية والوصيول إلى المسواب سالا تصول دونيه تبعية تسلك الجهية من نلدينة التنظيمية الادارى الوزارة التي لحساف الموظف إلى المحاكمية التلديبية بالمنساع الاستفاد في نلسك إلى قدواعد المرافعيات المدنية والتجسيرية باسباس نلسك أن الإجرادات المدنية وضيعت لمسياح ضامي على خيلات الديال بالتسبية إلى اجرادات المحاكمية التلديبية .

ملخص الحكم :

ان القسواعد المتطقسة بتساديب السوطفين سسسواء جساعت عمر قسادون نظام المستوفق ا 100 وسن بعسده القسادون رقسم ٢١٠ المستفق ا 170 وسن بعسدار القسادون رقسم ٢٦ المستفق ا 17٦ بالمستدار القسون نظام المستمللين المتدنيين بطنولة ، لم غي القسون النيسانة الادارية والمحاكمات التاديبيسة رقسم ١١٧ المستفة ١٩٥٨ الم عمي القسون عيشات البسوليس رقسم ١٢٧ وسم ١٢٥٨

لمسنة ١٩٥٥ لم تتفسين نصوصا تنظيم أعيسال الخبسرة لسدي مجالس التأديب وكال ما توجيله هاذه القبواعد بصاغة علهلة هــو أن يجــرى النحقيــق الادارى أو التاديبي وتتــم المحاكمــة في حدود الأمسول المسامة للمحلكمات والتماثل ظهاهر بين المحلكمة الجنائية . والحاكيسة التابسيسة ٤ فكلهما تطبيق شريعسة عقباب سبواء في ودالح الحولة باكهلهما أم في مجمل الوظيفية العملية وحمدها ، ولا جمدال في أن لهيئسات التساديب الاسستمانة بآراء الخيسراء وأن انتدابهم أمامها لمهسة خاصسة يعتبسر اجسراء من اجسراءات التحقيسسة ، وليس غير القراءد التي تنظم تأديب الموظفين أو محاكمتهم ما يمنع من الاستعاقة بسراى جهسة غنيسة متخصصصة في الكشسف عن الحقيقسة والومسول الى الصواب ، سواء اكانت تلك الجهمة تتبع من ناحيمة التنظيم الادارى الوزارة التي لحالت الموظف ألى المحاكمة التاديبية أم لا تتبعها وليس في تلك القدواءد ما يسرتب جيزاء البطيلان عملي شيء من ذلك م ولا يهكن الاستفاد الى تواعد الرافعات الدنية والتجارية فهير كبل ما لم يبرد بشباته نص في مجبال التباديب ، ذلبك أن الإجراءات المنبية وضيعت لمسالح خياص لها اجبراءات الملكمية التأديبيسة وهي اقسرب الى المحاكمة الجنائيسة فقد نظمت لمسلح عسام وروعى نيها سبير المرنق العلم .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٢/١/١١٥٥)

قاعبدة رقيم ﴿ ٢٦٧ ﴾

: المسلما

سلطة المحكمة التالييسة في تقسير أناسة الأيات - الاقتصاد الى انخبرة كطريق من طرق التحقيق - المحكسة فلسك من تقساء نفسها أو بنساء على طساب أمسحاب القسان اذا ما اقتنعت بمستواه .

سِلفص الحكم :

ان الحكية التأديبية أنها تستخدم الدليل الدن تقيم عليه حضاء من الوتائع التي تطبئات اللها دون معتب عليها في هسفا الشائ ما دام هسفا الانتشاع تقيما علي المسول موجدودة وغسي مهتزعة من أصول لا تنتجه وأذ الخبرة هي طريق من طسرق المتحقيق يجدوز للمحكية أن تلجئا أنيه بنساء على طلب أصحاب الشائل أو من تلقياء نفسسها أذا ما تراءى لها ذلك عمن شم يحق طها رفض الطباب المقدم اليها بطلب ضعب خبير أذا انتقعت بعدم حدوا والعبرة في ذلك باتنشاع الحكية .

(طعن ١٧٦ أسنة ١٠ ق - جاسة ١٧٦ (١٩٦٧)

قاعسدة رقسم (۲۷۷)

: المسلما:

العبرة في مجال المحاكمة القلهييية هي بما تحتسويه اوراق الدعسوي من عنساصر عسن نبسوت الاتهسام أو عسدم نبسوته ايا كانت السلاقة التي قسد تسسنفات من ماقه الفسيمة — الاسر في شسان فسم بعض الاوراق الي ملف الدعسوي متسروك لتقسير المحكسة التلايييسية مون معقب عليها من المحكمة الادارية العليسا ما دامت الأوراق المطلوب فسمها ليست حاسسمة في موفسوع التسزاع وان الأوراق التي اعتسد عليها حسكم في تفسيلة كانيسة القصيل في الخسزاع و

ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم أن المحكمة أم تمستجب الى طلب الطاعن شم ملف خدمته اللذى يشهد بكماعته وأمتياره وذلك لما ذهب اليه الحكم الطعون نبه سويحق سون أن العبرة ني مجال المصاكبة التلديبة هي بها تصويه اوراق الدعموى من عساهم عسن ببوته الانهام او عسم ببوته ايسا كانت الدلالة التي تسد تسمستاد من ملفه الضبخ ، والأسر في شمأن ضمم بعض الأوراق الى ملف الدعموى منروك لتقدير المحكمة التلديبية ، دون معتب عليها من المحكمة التلديبية ، دون معتب عليها من المحكمة بي الادارية العلبا ما دابت من الأوراق الطلوبة ضمها ليست حامسية في موضوع النراع ما هو الشمأن فيما يتعلق بطلب ضمم لملف الضبحة في النراع المالل وما دابت الأوراق التي اعتبد عليها الصحم المطمون فيه في قضائه كافيا للفصل في الدعموى وحسب الحكم أن يحكون قد استخلص التيجة التي انفهي اليها المستخلاصا مسائفا من نباك الأوراق كها هو الشمأن فيها يتعلق متضاء الحكم الملمون فيها على النصو المتنجة التي انفهي اليها متضاء الحكم الملمون فيها على النصو المتنجة والمتمان فيها يتعلق

(طعن ۱۲۹ لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۱۸۸۱)

قاعسدة رقسم (۲۲۸)

البسيدا :

قــرار المكهــة باعـــادة الدعــوى الى القيــابة الادارية لاســـنهاء. بعض البيـــانات ـــ اجراء من اجــراءات التحقيــق ـــ أيـــس فى ذلك ا_ــداء راى فى القفـــية يجمــل المكهــة غــــع صسالحة لتطــرها •

، لخص المكم :

انب وائس كانت المحكمة الناديبية قد قسرت اعادة الدعوى الى النيسة الادارية الاستيناء بعض البيسانت الا انه ليس في فلسك الساء السراى في القضية من شسانه ان بجسل المحكمسة فسسين مسالحة ننظرها ولا يسمد ما قسررته في هذا الشسان ان يسكون الحساء من اجسراء من اجسراء النحقيق الذي استحلته المحكمة بعد فلك

مِسماع أقسوال الطساعن ومناقشسته فيمسا نمسم، اليسه وتكليفه بنقسديم ما قسد يسكون لسنيه من معسنقدات وأوجسه نفساع .

اطعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق سجاسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

الإسسادا :

المادة ٣٦ من قانون مجلس السنولة المسادر بالقانون رقام ٧٧ لسنة ١٩٧٢ - المحكمة استجواب الماليل القائم المحاكمة وسماع الشابود من الماليلين وغيرهم - لا تشريب على تكليف المحكمات للنبابة الادارية التي قابت بالتحقيق لمسالا باستكبال ما تسري المحكمة استخباله من سماع شمهد او استيفاء بعض جوانب التحقيق المين شهة ما يوجب عمر اجراء القحقيق على المحكمة والحظر على تكليفها النباية المسابة ،

مَلَحُص الحكم :

أن المسادة ٣٦ من قاضون مجلس السنولة المسادر به القسانون رقسم ٤٧ لسنسنة ١٩٧٧ ، نصست عسلي أن اللمنكسة اسستجواب العابل القسنم للمحلكسة ومسماع الشسهود من العسابلين وغسيرهم .

وكب ان للمحكبة سبهاع من يسرى سبهاعهم بالشبهود ، غسلا ترتيب عليها أن تسكلف النيسابة الادارية التي قامت بالتحقيسق الامسال باسستكمال ما تسرى المحكبة اسستكماله هى سبهاع للشبهود او تحقيق المعض جسواب التحقيسق ومسن شبه علا مقسع تيسسا اثارته الشركة الطاعشة في تقسرير الطعن من مخالفة هسذا الاجسراء للقسادون ولا حتناع على التسول بأن حبكم المسادة ٣٦ مسالف الذكر يوجب تصر اجراء التحقيق على المحكمة ويحظر عليها نكليف النيابة ادارية به .

(طعن ۱۸۹ لسنة ۲۵ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۲/۷)

قاعسدة رقسم (۲۷۰)

: المسيدا :

لا الـزام على المحكه القادييية أن تتعقب دفياع المـدعى عليه في وقائمه وجزئياته اللـرد على كل منها ما دامت قد أبرزت أجمــالا المجهج التي كونت منها عقيدتها مطـرحة بذلك ضـهنا الاســاليد التي قــام عليهـا الدفـاع .

ملخص الحكم :

اذا كان الدحم الطمون تيبه بنى اتتناعه على الاسبهب التى استخاصها من اصول ثابتة فى الأوراق وساتها لدخض دفاع المتهم مفصلا أياها على نحو كات لتبرير مذهبه فى الرأى الذى انتهى اليبه ، فان الطمن عليه ببطلانه لتمسور فى التسبيب ، مسردود ، فلك أن المحكمة التلاييبة ليست بصارمة بأن تتعقب دفاع المسكور فى وتأثمه وجزئياته السرد على كل منها ما دامت قد أسرزت اجبالا الحجيج التى كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الاسسانيد التى تام عليها دفاعه ، بها يتعين معه رفض هذا الوجه ايضا لمسلامة الحكم المطون فيه من أى تصور حكل يمكن أن يكون مسبها لإبطاله ،

(طعن ۱۰۰۱ اسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۲۲۳)

قاعسدة رقسم ﴿ ٢٧١ ﴾

: المسلما

لا الـزام على الحـكمة التلابية أن يتعقب دفـاع المـوظف في. وقائمـه وجزئيـاته السرد على كل منهـا ما دامت قـد أبسرزت اجمالا الحجـج التي كونت منهـا عقيدتهـا •

ملخص الحكم :

ان المحكمة التادييسة ليست بلسرمة بأن تتعقب دهاع الطاعن. نمى وتاثمه وجزئيساته للسرد على كسل منها ما دابت شدد ابسرزت اجبسالا الحجسج التي كسونت منها عقيدتها بطسرحة بسذلك ضسينا الاسساتيد التي تسلم عليها دفساعه .

(طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٢٠٨/١/٢٨)

قاعستة رقسم (۲۷۲)

: المسمعة

اشدارة الحكمة القلابينة في اسدباب حكمها الى اله لـم يترتب عملى المخالفة المسحوبة الى المسوظف اغرار بالخسرانة الممانة سالا ينسفى عمن المخالفة حتما طبيعتها المالية وليس مسن شملة تغيم وصف التمهة .

ملخص الحكم :

وانن كانت المحكسة التلاييسة قسد تكسرت غي اسسياب حكمسا انه اسم يقسرته على المفاقسات المستدة الى الطساعات اغرار بالقسزائة المساعة الا ان هذا لا ينفى عن طبيعسة المفاقسة الثانيسة التى كانت

مسئدة ألى الطاعن مدن شدتها المسلس بعقبوق الدولة الماليسة غيام نقصد المحكمة التأديبية أن تفسير في وصبف التهية وانها تقصدت الى ابسراز الاسباب التي مدن اجلها خفضت العقبوبة عمن المضاف ، وحتى ولو كان الاسر غير ذلك اخسذا بقبول الطاعن من أن المحكمة التأديبية قصدت أن تنسفي تلك المسئة عن التها التي المسئدت البه غان ذلك لا يصني بحكم اللسؤوم التفساء ببسراعته اذا ما استظهرت المحكمة التأديبية من وقسائع الموضوع أن الطاعن شد ارتبكه الخيافات المسئدة الهيه .

(طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٢٠٧/١/١٩١)

قاعسدة رقسم (۲۷۳)

: المستحا :

نص المسادة ٢٠١ مس قاتسون المراقمسات بسيقوط القصسومة ... خساس بالدعساوي الدنيسة دون الدعساوي التلابيسية .

ملخص الحكم :

بالنسبة الوجسه الشاتى من أوجسه الطعن بعدم التبول غان نص المسادة ٣٠١ من قائسون ألم المعسات تتحدث عن التسواعد الخامسة بالدعساوى المنبئة أنساء نظسر الدعسوى أمام محكسة معينة وهسو جسزاء عن أهمسال المسدعى في مساشرة دعسواه أو عن الاسعد في خصسومة دون العبسل على الفصل فيها في حسين أن دعسوانا الحسائية دعسوى تأديبية وعن مسدة أم تكن الأوراق المودعسة فيها لمدى ديسوان المحامسيات عن خصسومة معتسودة أمام الديسوان أو غيره الأمسر المسدي بقصين معسه وقض الدفسع بعسدم القبسول بوجهيسة .

القسرع الرابسع المحكسة التلاييسة نقيسم النعسوى على المسلبلين غسير مسن قسدوا المحلكسة الملهما بشروط

قاعستهٔ رقسم (۲۷۶)

البيسا:

السادة ۱) من قائسون مجسلس السدولة رقسم ۷۷ لسسنة ۱۹۷۳ س تفسيمها ساقساية الدعسوى التلابيسية فسد عليلسين مسن غسير من قسموا المحاكمية سامله أن تسكون المخالفسات التي رأت المحكوسية نسسيتها الى هسؤلاء المسلماين مرتبطسة بالبعسوى المنظسورة ليليهسا ومتفسرعة عنهسا ساعسوم جسواز توجيسه الاتهسام عسن مخالفسسات لا تتمسل بالدعسوى المنظسورة ،

ملخص الحكم :

ان المحكية التأديبية تسد أبسرت في بنطبوق حكيها الملمسون فيب باتسلية الدمسوى التأديبية فسند المهسدس من الخالف الت التي نسبتها اليسه والتي تبقيلت في الابتناع عن تنفيذ حسكم الالفساء المسادر في ٢٧ مسن ينساير سسنة ١٩٧٣ تنفيسذا المسلمال وفي المالفسون فسنده في السكواه المورفة التي أوردها الملمسون فسنده في السكواه المورفة ٢٩ من مايسو سسنة ١٩٧٧ وهي الشسكوى التي كانت مسببا في مجازاته بخفض وظيفته ومرتبه بالقسرار رقام ٢٦٤ المسادر في ٢٠٠ مسن بالمساس مسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة ١٤ من تاتسون مجماس المعولة والتي استند

البها الحكم فيسا أمسر به من أتسامة الدعسوى عملي عاملين من غسير من قسدموا للمحاكمية أمامها أذا قامت لذيها اسسباب جسدية جوتوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحسالة يجب منحهم الحسال مناسبا لتحضير دغاعهم اذا طلبوا ذلك وتحمال الدعوى برمتهما الي دائسرة الخسري بقسرار من رئيس مجسلس النولة بقساء على طسلب رئيس المحكمة ، ويستفاد من هذا النص انه بازم لاعمال حكمه ان تنبسين المحكسة وهي تنظر دعوي تأديبية معينسة مطروحة أماهها ، ان ثمت اسببابا جدية مستمدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضى توجيسه الاتهسام الى عاملسين غسير من قسدموا للمحاكهسة ني قسرار الإحسالة ، ومنساد فلسك أن تسكون المخالفسات النبي أن المكمة نستها الى هدؤلاء العماماين مرتبطة باندعوى المنظورة ومتدرعة عنها ، وآية ذلك أن عبارة المادة تجرى بأن تحال الدعوى « برمتها » الى دائسرة اخسرى ، اى ان تحسال بالنسسبة إن شسملهم قسرار الاحسالة المتسدم من النيسابة ابتسداء وكسفلك مسن وجسه اليهم الاتهام من المحكهة أثناء نظير الدعبوي ، وعيلي ذلك غانه لا بحيدة للمحكمسة طبقسا لهدذا النمس ان توجسه الاتهسام الى غسير مسن تدمسوا المحاكسة الملها عن مخالفات لا تتمسل بالدعوي المنظورة ايسا كان المسدر اللذي استقت منه المحكسة علمها بهده الخالسات عبلى غيرض وجبودها أو سيحتها ء

ومن حيث أنه لما كمان فلمك وكانت المحكسة التلاييبة قسد أسرت في حكيهما المطعون فيه بالقسامة الدورة الشركة المسامة للبشروعات الكهريائية الانهسامة عسن المخالفسات التي سملة ذكرها ، ولما كانت هذه المخالف التمنيشة المسلة تبلها يالمخالف الماردة في التحقيقات وقسرار الانهمام المقسم ضسمد المطامون ضمد ، فضملا على أن تضماء هذه المحكسة في الطعنين

رقمى ٢٦٤ و ٨٦٦ لمسنة ١١ ق مسلف البيان قد أعصبح عن غمساد هبذا الاتهام وعندم مسبقه ، لنظك يسكون الحكم المطمون غيبه قدد قسالف القسانون في هبذا الشسق بدوره ومن شم يتعسين. الحسكم بالفساقه .

(طعن ٢٦٤ اسنة ١٩ قات جاسة ٢٦/١/١٧٤)

الفسيرع الضياس الطمن في لحسكام المحكسة التليبيسة المام المحكمة الاداريسة العابيسية

قاعسدة رقسم (۲۷۵)

المِـــدا :

ويصاد الطعن امسام المصكمة الادارية العليسا سـ مريقه في حق ذى الممسلحة السذى لم يمسان بلجسراءات محاكمت التلاييسة والمسكم المسادر فسده سـ يسكون مسن تاريسخ علمسه اليقيسنى بصسحور هسذا الحسكم ،

«أخص الحكم :

ان ميماد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هـو سـتون يوبا من تاريخ صحور الحكم غير أن هـذا الميماد لا يسرى غي حـق ذي المصلحة الذي لـم يعـلن باجـراءات محاكمت وبالتـالي لم يعلن بصدور الحـكم ضحه الا من تاريخ علمه اليتيني ، غاذا كـان التـابت أن الطـاعن لم يحـط علما بالدعـوى أو باجـراءات التداعي أو بالتحكم المسادر فيها المطمون فيسه ، الا في أول سـبتبر مسنة الم 190٩ عند صرف مرتبـه وتتبـا أفطـر بغضـمون هـذا المحـكم فتتـد مني مرتبـه وتتبـا أفطـر بغضـمون هـذا المحـكم بتبـول الطـلب وفي ٢١ غبـراير سـنة ١٩٥٩ الى لجنـة المساعدة التشائية بتـول الطـلب وفي ٢١ غبـراير سـنة ١٩٦٠ أودع الطـاعن سكرتيرية المحكمة عريضـة الطعـن يـكون قـد استوفى أوضـاعه التــكلية .

(طعن ۸۲۱ اسنة ٦ ق ... طسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعسدة رقسم (۲۷۱)

المستعا :

ميصاد الطعن أسام المحكمة الادارية العليسا في الاحسكام المسادرة من المساكم التلاييسة هسوا مستون يسوما من تاريسخ صدور الحسكم سد عسدم سريان هسذا الجمساد في حسق ذي المصسلحة السذي لسم يمسان باجسوادات محاكمته بسدور الحسكم غسده سد يوسدا هدذا الجمساد مسن تاريسخ المسلم الجنيسني بهسذا الحسسكم ه

ملخص الحكم:

انه وان كسان ميمساد الطعسن أسسام المحكسة الاداريسة الطيسان هسو مستون يسوما من تاريسخ مسور الحسكم الا أن هسذا الميسساد لا نسرى في حسق ذى المسلحة السذى لم يعسلن بلجسراءات محساكهته وبالنسالي لم يعسلم بمستور الحسكم ضسده سالا مسن تاريسخ علمسه البتيسني بهسذا الحسكم .

ومن حيث أنه ليس في الأوراق ما يفيد أن الطباعن قد علم بمصدور الحكم المطمون فيسه قبل ٣ مسن أغمسطس سنة ١٩٦١ عند أأبده في أنح أخ أجر إدات تنفيذه فسده حوتد تقدم بطلب لاعتبائه من رمسوم الطعن في ٢٨ من مسبتبر سنة ١٩٦١ أي قبل مني سنين بوما على علمه بلحكم ومسدر القسرار باعتبائه مسن هذه الرمسوم في ٣٠ من مسبتبر مسنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن في ٢ مسن اكتبوير مسنة ١٩٦١ ويذلك يكون الطعسن قد استوفى أوضاعه الشكلية حد ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد.

(طعن ٣ اسنة ٨ ق سـ جلسة ٢١/٥/٥/١١)

قاعسدة رقسم (۲۷۷)

: المسلطا

الطمسن في هسكم المحكمسة القليبيسة بنساء عسلى طاب مسلحب الشسيان سالا يسسوع ان يفسيار منسه ،

يلخص الحكم :

لا مصل لاعسادة النظير في الشيق الذي بسرات المحكمية الناديبينة الطياعان منسه الشيك ، اذ أن الطعين منسم بنساء عسلي طلبيه ولا يسيوغ أن يضيار بفعيله .

(طعن ۹۲۲ اسنة ۸ ق - جاسة ۱۹۲۲/۱۱/۲)

قاعسدة رقسم (۲۷۸)

المستعاد

طعن هراسة مفسوض السنولة في حكيها بنساء عسلى طلب المحكوم ضده السنى تفي بفصله من الضنية ساعتم استفادة المحكوم ضده الشاقي بفصلم مرتب شلم من هذا الطاعن سانسانه سانتهاء الوصدة في الجريمة المسلكة التي جسوري المحكوم ضدهما من لجلها أو الوصدة في الوضوع وعسدم قابليته التحسيرية .

ملخص الحكم :

اذا بان بن الأوراق انه أيس أبة وحددة في الجريسة المسلكية التي جسوري المستكوران بن الجلها أو وحددة في الوضسوع وعسدم علالت للتصرية ، ذلك أن المسكوم مسده الأول جسوري عن الجمع بين عها الحكومي وعهله في الضارج وهي جريسة تتسوافر الركافها ببجسرد الجسع بين العهلين ولسو لم يتسرتب عليه انقطاع المسوظف عن اعهال وظيفته ، ولم يجهاز عن انقطاعه عين العهال وهو بينيا جسوزي الأخسر على تستره على انقطاع الأول عن عهله وهو السر لم تبحثه المحكمة بالنسسبة للاول ، وظاهر من ذلك أن الجريمة المسلكية التي وقسع من أجلها الجسزاء على المسكوم ضده الأول غير الجبريمة المسلكية التي وقسع من أجلها الجبزاء على الشائي ، وإذا كان ثهمة الرئيساط بين الجريميين غانه تأبيل للتجيزئة أذ لسكل وجهها الخساص ، ومن شم غلا يفيد المسكوم ضده الشائي مسن الطمين المسروع من هيئة مفوضي الدولة بناء على طبله المحكوم ضحده الأول ،

(طعن ١٦٥٦ السفة ٦ ق - جلسة ١٦/١/١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۷۹)

المستدان

مسدى رقابة المحكمة الادارية العليسا عسلى احسكم الحسساكم التلبيبية — لا مجسال لهسفه الرقسابة الا في احسدى الاحسوال التسلانة القصسوص عليهسا في المسادة ١٥ من القسانون رقسم ٥٥ لسسنة ١٩٥٩ علقا لم توجيد واحسدة من هسفه الاحسوال وكان الحسكم مسسندا الى وقسائع صسحيحة لهسا امسول ثابتية من الأوراق وكان التكييف سسليما والاسسنطلاس سساففا فسلا وجبه التعقيب على الحسكم من المحكمية الاداريسة العليسسا .

ملخص الحكم:

لما كانت أهدكام المحاكم التلابييسة طبقاً لنص المادة ٢٣ مسن المسائق 110 معتبر نهائيسة ولا يجسوز الطمن

غيها الا أمام المعكمسة الادارية الطيسا ويرفسع الطعن وفقا لأعكام السادة ١٥ من الشانون رشم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مي شان تنظيم مطس المدولة للجمهمورية العربيسة المتحمدة أي من الأحموال ألتي نصبت عليها هـذه المادة وهي : ١ - اذا كان الحكم المطمون فيه مبنيا عسلى مخالفة التسانون أو خطساً في تطبيقسه أو تأويسله ، ٢ سـ أذا وقسع بطسلان في الحسكم أو بطسلان في الاجسراءات أثسر في الحسكم ٣ _ إذا صدر الصكم خيلامًا لحيكم سيابق حياز مسوة الشيء المحكوم فيسه سسواء دفسع بهددا الدفسع أو لسم يدفسع ، ولمساكان " الأمسر كنفلك فانه اذا انتفى قيسام حسالة من هدده الأحسوال ، كسان الحكم مستندا الى وتساتع مسحيحة تائمة لهسا أصدول ثابتسة وموجودة في الأوراق كينها تكيفها قانونيها سابها ، واستخلص مغيا نتيجمة سمائغة تبرر اقتناعه الدي بني عليه تضماءه فسلا محسل للتعقيب عليسه باسستثناف النظسر بالمسوازنة والترجيسح فيها مسام لدى المحكمسة التي أصدرت الحسكم من دلائسل وبيسانات وقرائن احسوال اثباتا أو ننيا في خصوص قيام أو عسم قيام الحالة الواقعيــة أو القانونيــة التي تــكون ركن الســبب في توقيــع الجزاء ، او مالتحظ في تقيير خطورة هذا المصب وما يمكن ترتيب عليه . من آثبار أو مُبها أستخاصته من هنذه الدلائبال والبيانات وتسرائن الاحسوال وما كسونت منسه عقيدتهما وانتناعهما فيهمأ أنتهت البه ، ما دام تكييفها للوقائع ساليما وما استظامته منها هو استخلاص سيائغ من اصول تنتجيه ماديا او قانونا واها وجود في الأوراق . واذا كانت المحكهة التأديبية تهد انتهت من مجموع المناصر التي طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بادانة سلوك الطاعن ني التهم التي رأت مؤاخفته عليها الخالله بواجبات وظيفته ومتتضيبات المسلحة العسامة ، والتي برئنسه من التهسمة التي قامت على الشبيك وتسدرت لنذلك الجنزاء التي أرتأته مناسبا ، وهسو وتفسه عن المسل لمدة شالاتة أشهر بدون مسرتب ، مع التخفسه، فيسه بهسراعاة مسحيفة أدسواله وتقساريره السرية المستوية سفسلا مسبيل الى اعمسال الرقسابة على ما كسونت مفسه عقيدتهسا واقتناعهسا

او الى الزابها بمناتشة وتائع معينة غيسا يتفاق بعيلسة الكيروسين او تقصى ما أذا كان واجب الحيطة لمسيط هدده العملية وحسن تنظيمها ومنع التالاعب غيها يقتضى امساك دفساتر خاصة بها أم لا سواء كانت ثبت منشورات أو تعليسات من الوزارة بشانها أو كان أسرها متروكا لكياسة التقيين على هدده العمليسة في المراتبات المختلفة وصحيح تقديرهم استولياتهم و

(طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق ـ جلسة ١٠٠٤/ ١٩٦٠)

قاعسنة رقسم (۲۸۰)

البــــا:

تترخص المحكسة التلاييية في تقسدير الدليل متى كان استخلاصها سسنيها من وقسائع تنتجه وتسؤدى الهسه سسرقسابة المحكسة الاداريسة المليسا لا تعنى السستثناف التنظير بالمسوازنة والترجيسع بسين الألائسة المقسمة اثباتنا أو نفيسا ساقتصسارها على هسائة أنتسزاع المحكسة الدليسل من غسير المسول ثابتة في الأوراق أو الدليسل لا تنتجسه الواقعة المطسوعة عفهسا .

ملخص الحكم :

ان المحكسة التأديبية أذ أستظست من الوتاسع المتساهة الداريا بسستاهل الداريا بسستاهل المعساب ، وكان هذا المستخلاص مسلبها من وتساع تنتبه وتؤدى البسه مان تقسيرها للدليسل يسكون بمنساى عسن الطمسن ، كسا وأن رسابة هده المحكسة لا تعنى أن تسستانف النظسر بالموازنة والترجيح بين الادلمة المقسمة أنبستا أو نفيا أذ أن فلسك من شسأن المحكسة الناديبية وحسدها ، وتدخل هذه المحكسة أو رتابتها لا يسكون الا

مستبد من اصسول ثابت في الأوراق او كنان استخلاصها لهسذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة عليها فهننا فقسط يسكون التداخسل لتصحيح القسانون لأن الحكم في هذه الحسلة يكون غير قسام على سببه ، ان المحكمة التاديبية انها تستبد الدليسل من الواقعة التي تطبشن اليها فلها ان تأخذ بأي من اقسوال الشهود. الثابنة في المضرين حتى ولو خالفت الاقسوال التي الحسوا بها أسابنا والمكس جائز ، كها وان لها ان تأخذ بها اطالقا أذا ما تبدين لها صن ظروف الحسال عدم اطبانةها الى هذه الاقسوال .

(طعن ٢٤ اسنة ٧ ق ــ جاسة ٢٧/٤/١٩٦)

قاعستة رقسم (۲۸۱)

المِـــدا :

ملخص الحكم :

ان المحاكمة التأديبية تقدوم على ضمانات لصمالح الموظفه في التحقيق والدفاع والمحاكمة فهى ممن هذه الناحية الشبه بالمحاكمات الجنائية وعلى غلا أذا كان القرار الصنادر من الحكمة التأديبية قسد غصل في نقطة فرعية شمكلية أو خاصة بالاختصاص غير حاصمة في موضوع التأديب ذاته بالادانة أو بالمبراء أو بعدم جواز نظر الدعوى لمسبق الفصل فيها) ورأت المحكمة الادارية الطبا الفاء هذا القدراركان لها أن تعيد الدعوى الى الاحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد وتبعة ما رمسهه القماون.

من اجسراءات وما اسسنوجبه من ضمانت فى التحقيسق والدخماع والمحلكمة ، وسمن شم فانه يتعمين القضماء بالضاء الحسكم المطعون فيه ، ويقبمول الدعموى ، وباعلانها الى المحكمة التأديبية للفصل فقهمسا .

(طعنی ۱۰۵۹ ، ۱۰۷۳ اسنة ه ق ــ جلسة ۱٬۱/۱/۱۳)

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

: المسلما:

حديث الذيء المتنى — تفساء المدكمة التلابيية ببدراء المتهة الشائية لاسبيله واعتبارات خاصة بها وصبهورة هدكمها هاتزا المسائية الأسبيله واعتبارات خاصة بها وصبهورة هدكمها هاتوه الشيء المتنب المتها وهي بصدد الفصل في طعن المتها المتها بسبب نسزوله ممها في غيرفة واحدة بلحدة الفنائق •

ملخص الحكم :

انه وان كانت المكية التاديبية قد تضت ببراء المهمة النابية النابية لاسببه واعتبارات خاصة بتك المهمة واصبح الحكم في شانها حائزا لقدوة الثوء المقفى به لعدم الطعن فيه وانقضت به الدعوى التاديبية بالنسبة البها الا أن حجية هذا الحسكم متصورة على ما تفى به من براءة تك المتهمة قلا يقيد هذه المحكمة وهي بصحد الفصل في طعن المتهم الأول على ادانت تأديبيا بسبب نروله معها في غرفة واحدة بلحد الفنسادق رغم انتفاء ايسة صلة بنيها تدرر هذه الخلوة .

(طعن ٥٤٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢/١/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم ﴿ ٢٨٢)

اليـــا:

مسئور حسكم من المحكمة التلابيسة بلمسالة الدعسوى الى محكمة تلابيسة الحسرى - الطعس عسنى حسنا المسكم امام المحكسة الادارية العليسا والفساؤه مسع احسالة الدعسوى الى المحكمة المتحكمة التلابيسة التى احسالت الدعسوى الى المحكمة التلابيسة التى احساسة وحسكم في موضسوع التلابيسة الأحسوى مسئ المسكمة التلابيسة التى احساسة عليها الدعسوى بعدد ان قضت المسكمة الادارية العليسا بالفساء الحسسكم المسالاد .

بالخص الحكم :

ومن حيث أن هـذا النعى في محمله أذ تنص المحادة الثانيسة مسن المحدد النعي في محمله أذ تنص المحادة الثانيسة مسن المحلكم التاديبسة للعمالمين في محمله الادارة الطبعا في القاهرة المحسكة المحلكم التاديبسة للعمالمين عسن والاسكندرية ويجسوز والاسكندرية ويجسوز المحسكة الامسكندرية ويجسوز بضرار من رئيس مجملس المحولة أنشماء محملكم تلديبية في المحلفظات الخضري ويبيسن القسرار عددها ومقسارها ودوائر اختصمامها بمحد أخضري ويبيسن القسرار عددها ومقسارها ودوائر اختصمامها بمحد أخذ راي محدير النيابة الادارية ، وتنص المحلدة الثانيسة عشرة مسن خالة واحددة أو مخملة التاريخ ببعضهما ومجازاتهم المحلم بمخللة واحددة أو مخملة التاريخ المتصافحة المخلفسة التي وقعت في دائسرة اختصماهما الخلفسة أو المخالفسة اللخلفسة الله تحمل المحلمة عينها رئيس مجملس المحولة بعسرار منه ، ومغملا ذلك أن تأتسون مجلس المحولة جمل المناط

موت وع المخالفة أو المخالفات المسموية المي العمامل أو العمامليين المحالمت التأليبية وليس بمكان عبسل همؤلاء وقت المالمة التأليبية وليس بمكان عبسل همؤلاء وقت المالمة الدعوى التأليبية أخسدهم ، ومن شم قان المعسول عليمة تقسونا عي تصديد المحكمة المختصمة بنظر الدعوى همو مكان وتسوع المخالفة أو المخالفات ولو نقسل من نسبيت الههم هذه المخالفات بعدد ذلك المي عبسل في جهمة أخسري تقسع في دائسسرة اختصاص محكمة تلايبيمة أخسري وهذا الفسليط يتقق مسع طبائع الخنصاص محكمة تلايبيمة أخسري وهذا الفسليط يتقق مسع طبائع وحسن مسيم المصلحة العمامة باعتبار أن الجهمة التي وقعت غيما المخالفة في الاتصور على استيفاء عنساهم الدعوى وحسمة المصلحة على سرعة الفصل في الدعوى على ما جسري به تفساء هذه المحكمية .

وين حيث أنه إلى كان ما تقدم غان الدحكم المطعون فيه أذ قفى وسعدم اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط بنظير الدمسوى وبالحالفها إلى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للاختصاص استغلا الى أن المدعى كان قد نقل من محافظة السوادي الجديد وهدو مكان عن نقل أن المدعى كان قد نقل من محافظة السكندرية في الفي كون قيد أخطئة عن تطبيق القيانون بنعيشا الفياؤه ، ولا ينسال من ذلك أن المحكمة التاديبية بالاسكندرية التي احيات البها الدعموي من محكبسة من وجردة بلا منعية على موضوعها بمجازاة المضاف بخصم شهيوط عن اجرده الما عدم المسابق من انبسام ألا لا حجيبة لهذا الدعوي بمتنشاه من حكم طالما للى محكمة التاديبية باسبوط الذي احيات الدعوي بمتنشاه طلى محكمة المسكندية لم يكتبه هو ذاته أية حجيسة بعد أن قضت حدة المحكمة الطبيا بالفياته في الطمن المسائل .

ومن حيث لما تقدم يتعسين الحسكم بقسول الطمسن شسكلا وق المؤسسوع بالفساء الحسكم المطمسون فيسه وبلختمساس المحكسسة التانييسة بالمسبوط بنظس الدعسوى واعادتها البهسا اللمسل فيها .

⁽ طعن ١٠٢٤ لسفة ٢٠ ق - جاسة ١٠٢١) .

قاعستة رقسم (١٨٢)

البسسيا:

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطمن في القرارات الصادرة من المسلم المادييية بمد مدة وقف الوظفين عن المسل ومصرف أو عسد عسرف مرتباتهم ووقتا .

ملخص الحكم :

ان هدفه المحكمة سحق آن اقدرت باختصاصها بنظر الطعن في قدرارات مسادرة من المساكم التادييسة بعد مدة وقف الموظفين عن المصلل ويصدرف أو عدم صحرف مرتباتهم مؤقتا وقضت فيهسا مؤشد وعنا دون ان تحسكم بعدم اختصاصها بنظرها (يراجع الحكمان المسادران من المحكمة الادارية الطيبا بجلسة ١٤ مسن فيسراير سنة ١٥٥ أى ١٠٠ يؤكد هذا ويعززه أن القرار المطمون فيسه سران ومسفته المحكمة بأته قسرار سالا أنه في الحقيقة والواقع حكم صحادر مسن المحكمة التادييسة وله كل مقومات الاحكام مثله بشمل الاحكمة المحكمة مثلة والناهيمة ذاتها ١٠٠٠ ومن نسم من المحكمة المحكمة المحكمة التاديية ذاتها ١٠٠٠ ومن نسم بن المحكمة المحكم

(طعن ۳۲ أسنة ١٠ ق ــ جاسة ٢٧/٢/١٩٥٥)

قاعسدة رقسم (۲۸۵)

البسسدا :

 لا يجهوز الطباعن أن يصباول أعهائة الجهدل في تقسدير أدلسة الدعوى ووزنهها أمهام المحكسة الأدارية المؤسا •

ملخص الحكم :

انه متى ثبت أن المحكمة التلابيية قد استخلصت النبجسة التي انتهت اليها استخلاصا مسائغا من امسول تنتجها ماديا وتانونيا وكننها تكيفا سليما وكاتت هذه النتيجة تيسرر انتناعها الذى نت عليمه تضماءها فاته لا يمكون هنماك محمل للتعتيب عليهما مم ذلك أن لهب الحسرية في تسكوين عقيدتهما من أي عنصر من عقساصر الدعموى ولهما في سمييل فلك أن تأف فيهما تطمئس اليمم مسن أقسوال الشميهود وأن تطرح ما عسداها مما لا تطبئسن أليسه فسلا تتسريب عليها أن هي أشاهت حكمها بادانة الطساعن على الأفد بأنسوال هــؤلاء الشــهود متى كان من شنانها أن تــؤدى الى ما رتبــه الحــكم عليها سومى اطمئناتهما الى هدده الاتسوال ما يغيد انهمما قسد اطررحت ما ابداه الطباعن امامهما من دفياع قصيد به التشبكيك مي صحة هذه الاتسوال فما يتسيره الطساعن في هذا الشسأن في الوجيه الثباتي من أوجيه طمنيه لا يمندو أن يسكون مصاولة لإعسادة الجيدل في تتبدير ادلية الدعبوي ووزنهما بمنا لا يجبوز اشبارته أسلم هدده المحكسة اذ أن وزن الشهادة واستخلاص ما استخاصته منهما همو من الأممور الوضموعية التي تسمئتل بهمما المحكممسة التأديبيسة ما دام تقسديرها سسليما وتطيلهسا سسائفا س

(طمن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٨/٤/٧٢٢١)

قاعستة رقسم (۲۸۹)

: المسسما :

السادة)) من قاسون مجساس السفولة المسادر بالقساون رقم. ٧) لسينة ١٩٧٧ - اجبراءات ويبسانات الطمسين أسام المعكسسة السنة 1901 بشان نظيام موظفي السنولة ، من تنظيم تاديب الموظفين عند نعبهم للعصل بجهة اخرى غاضاف اليهسا بالخسانون رقم ما ١٩٥٨ لمسنة ١٩٥٥ غقرة جديدة تضول الجهة التي ينحب الموظف اللهمان بها ما ما العينة عدن المخالفات التي يرتبها خيلال مدة نعبه ، وقد جاء ني المنكرة الإيمادية لهذا التستون تبريرا لتصديل النص « أن الجهة انني وقعت المخالفة غيها ، التستون تبريرا لتصديل النص « أن الجهة انني وقعت المخالفة غيها ، على تقدير حدى جدالة المخالفة غيها ، على تقدير حدى جدالة المخالفة غيها ، وبالتساق على تقدير حدى بحسالة المخالفة ، وبالتساق على دات الشان في مجازة الموظف عبا يقدع منت من مخالفات انتاء قياله بالمحسل غيها ، كا محساحته الأصالية غهى بعيدة كل المحسطة المجالة المحسلة عبا يتعدر معمه الاحساطة الجيهة التي وقعت غيها المخالفة مها يتعدر معمه الاحساطة الجيها التي وقعت غيها المخالفة مها يتعدر معمه الاحساطة الجيها وملابها » .

وهدد الفقدة الجديدة انها تقدر اصبلا علما من اصدق تأديبهم الا تديب عهدال المرافق العالمية وتجديد الجهدات المختصسة يتاديبهم الا وليست نصبا استثنائها مقصدورا على الوظفين دون سدواهم و ومن شم يتصين اعهدال هذا النص وتطبيقه في شمسان المستخدمين عن المهدلة الى نص خاص عن المؤسلة عليهم و يتكنى بدرياته عليهم و

. . . ، وغسلي همدة تسكون الجهسة التي يسعب اليهسا المستخدم الخارج
 عن الهيئسة عن الخنصسة بتلدييسه عسن المخالفسات التي يرتكبها خسلال
 مسدة نسعيه للعبسل بهسا.

(منتوى ۸۲ <u>— می ۲/۲/۲۸۱</u>)

قاعستة رقسم (۲۹۱)

المسلطا :

ان الجهسة المختصسة بتساديب المسلمل المسلم الى مدرسسسة خاصسة ووضيع تقسارير الكفساية عسن اعسمائه هي الجهسسة المسار الهمسسا .

ملخص الفتوى :

الشرع أجاز في تسوانين الضحبة الدنية التعاتيسة سدأ مسن التسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ أعسارة المسابل للعبسل من الداخسا أو الخَسارج مسواء في جهسة عابسة أو جهسة خامسة ، وهمو ما اكتته القب التلاحقية ثم ألسادة ٨٥ من القسانون رقيم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ ماصدار قائدون نظالم الماليان المنبين بالعولة : كبا اجازت المسادة ٦٨ من تاتسون التعليسم المسادر به القسانون رقسم ١٣٩ أمسقة ١٩٨١ ومن تسله المسادة ٣٠ من القسانون رقسم ١٦ استسنة ١٩٦٩: للهدارس الخاصمة الإمستعانة بالدرمسين العماملين في المدارس الربيبية على سبيل الاعبارة وتصدد شروطها ومنتهما بقسرار من وزيسر التعايسم . ويسطك غانسه مبسدا اعسارة العساماين بالسدولة الى المهات الخامسة مستقر مند المسل القنانون رقيم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وهمو مقسرر بصرياح نص قانسون التعليسم بالتسسية الى الدرسين المهابان بسوزارة التربية والتعليم ، وتسد قضت الفقسرة } مين المادة ٨٢ مين القانون ٧٤ استفة ١٩٧٨ باختصاص الجهلة المسار اليهسا المساهل بالتحقيسق ممسه وتأديسه عسن المخالفسات التي برتكيها خسلال نسترة الإعسارة وهسو حسكم وضمع لأول مسرة في المادة ٢٦٤ من القانون رقام ٢٦ استة ١٩٦٤ ، وقضت المادة ٨٠

من قسرار وزيسر التربيسة والتعليسم رقسم ٧٠ لسسنة ١٩٨٢ مي شسان التعليم الخاص بأن تفسع المدرسة الخامسة لاتحسة للجزاءات ألتي بجوز توقيعها عالى العماملين بما لا يتعمارض مسع احمكام قاتون العمل مسترشيدة في ذلك بالثمية الجيزاءات الرفقينية بالقسيرار المنفكور ولما كان المستفاد من صراحة هذه النصوص أن الجهمة المنسدب أو المسار اليهسا المسامل هي المنتصسة دون غسيرها بالتحقيق ممله وتأنيبه على الخالفات التي يرتكبها خللال فتسرة الندب أو الإمارة باعتبيار أن المخلفية تقيم أخيلالا بالواحييات الوظيفيية في هيذه الجهية وهي التدار من غيرها على تقيدير نبوع الخطية وما يستوجبه من جـزاء بحـكم اشرافها ورقابتها عليه ، والشرع لـم يحرج مي ذلك عسن الأصل الملم المتررفي تأديب العاملين والدي يربط سين سلطة الاشراف وسلطة التناديب ، كهسا أنه أسم يفرق حبب طبيعية المهية المسار أو المتصدب البهيا المسلمل مسبواء أكان النب أو الإعبارة لمهمة خاضعة لذات النظمام التساتوني السذي يخضب لنه المسابل في الجهنة المنسدب أو المسار منها أم لجهنة القيول بانعقاد الاختصاص للجهة المنصب أو المار اليهسا المنابل بالتحتيق معنه وتأديبه

واذ اجساز الاسسرع اعسارة الدرمسين المسلمان في المسدارس الرسسية والخافسسين لاحسكام نظسام المسلمان المحنيين بالسحولة المسدارس الخامسة الخافسسة لاشسراف وزارة التربيسة والتطيم سوائي يسسري عملي المسلمان بهما نيسا يسرد بشسائه تمن خالمس في تقسون التمليم لحديث المحسارة عمل الاختمساس في التحتيق مع المدرسين المسلمان بتطاك

المحارس على سبيل الاعارة من الحارس الرسمية وفي تلابهها عن المخالفات التي تقاع منهم النساء فترة الاعارة المحارس الخلصة نفسها وفقا للاجراءات المنصوص عليها في لائحسة الخطسة نفسها وفقا للاجراءات المنصوص عليها في لائحسة الجيزاءات الخاسة بسكل مدرسة خاصية والتي نوضيع - كمنا مسبق البيان - على غيرار اللائحة المرفقة بقرار وزير التربية بعدم حواز تسليط جهة الهلية خاصية على مسوظف عام ، يعدم جواز تسليط جهة الهلية خاصية على مسوظف عام ، في منان هذا القول وائس كان يصدق في ظل الهيل بلحكم التانون رقم ٧٤ لمسنة ١٩٧٨ المشار اليها المذي خص الجهة المار اليها المحادم بالمحادم المتازن رقم ١٤ لمسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، ولا يجوز تخصيص ارادة المشرع التي جماعت مطلقة ولم تفرق في تجديد الجهة المحادم المسار الهية المسار ال

ومن حيث أنب بالنسبة الى السلطة المختصة يوضع تقارير التحلية عن العالم المصار الى مدرسة خاصة السان فنسرة أعلوته ، فقد تكفت المسادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ السنة ١٩٧٨ أعلوته ، فقدت الله عن حسالة اعسارة البيان بتصديد هذه المسلطة : فقفت الله عن حسالة اعسارة المسلط داخل الجمهورية أو نسبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير المسلمة التي تشي بها المدة الاكبر من المسنة التي يوضع عنها التقرير ، وبذلك يكون المسرع قد حدد حسبها حيام في المسكرة الإيسامية القيادة التي المسلمة التي يوضع عنها التقرير ، وبذلك يكون المسرع قد حدد حسبها للاقترار بها لا مجال مصه للاقترار في التهابي عن العالم المسار ،

وأسا كانت الاعسارة الى المدارس الخاصسة الخاضعة لاشسرانه

وزارة التربيسة والتعليسم جسائزة فانسونا بالنسسبة للمدرسسين العلمان بالمدارس عملي ما مسبق نسان مسؤدي ذلك انعتسار الاختمسامي للمدرسة الخاصة بوضع تقسرير الكفية عبن المدرس المسلم البها سن مدرسة رسمية طالما تفي بهما المدة الاكبر مسن السنة التي يوضع عنها التقرير وذلك ونقيا للجسراطت النصوص عليها في قسرار وزيسر التربيسة والتعليم رقسم ٧٠ لمسقة ١٩٨٢ الشار اليه ، ولا وجه للقول بان هذا الاختصاص من شانه أن ينقد المرس المعار العديد من الفهات التي يتمتع بها أقرانه في المدارس الرسمية : كاعتباد التقرير من لعنة شعون العامنين والتظلم من تقرير الكفاية الى لجنة التظلمات غضلا عن انصلل وصف القرار الاداري عن تقرير كفاته الذي نضعه وتعتمده السططة المنتصة بالدرسة الخاصة الام الـذي يستحيل مصه الطعن عليه امام القضاء الاداري ، لأن هــذا التــول فضــلا عـن تعارضــه مــع صــراحة النصـوس عاتــه مسردود عليسه بسأن القسرار الوزارى رقسم ٧٠ اسسنة ١٩٨٢ مسالف البيسان قسد وضمع مسن القسواعد والاجسراءات ما يكفسل تعقيسق الضائات الكانية للسدرس المسار الي مدرسة خاصة 6 اقد أحسالت المسادة ٧٠ مسن هدذا التسرار الى نظسام تيسساس كقساءة الأداء الممسول بسه بالمدارس الرسمسية مسن حيث المسواعيد والنساذج المستخدمة في تقدير الكساية والاعسلان بالتقسرير ، وأخسرا غان الإعسارة لا تنشسا الا بهوافقية المسرس المسار فقيسسيه وهمو يهملك دائبها انههاءها عي أي وتت أذا وجمدها تلحمق يسه ضررا عملي أي وجمه : نهمو بالخيمار دائهما بسين الأسمتهرار قيم الخضوع انهدا النظمام الخساص باسمتبرار موافقسته عملي الاعسارة أو تطع مسلته بهده الجهدة الفاصدة والعدودة الى الخمسوع

للنظام الدذى يخضب لده فى الجهدة الميرة وذلك بصدم موافقت عملى استغيرار اعمارته الى هذه الجهدة الخافسعة ، وليس مسن شان اعمادة الممايل تقرير النظام القانوني الجهدة الممار اليها ولا استمحابه النقاعام القانوني المضاير في الجهدة الممار فيها م

(مل ۲۸/۱/۵۲ _ جلسة ۲۱/۵/۵۸۸۱)

قاعسدة رقسم (۲۹۲)

البيدا:

اختصاص الجهة المصار اليها المصابل بتلابيه مضوط بسان تكون من الجهات التى تماك قاضونا توقيسع الجزاءات التلابيية و تضلف المكرمة في حالة الاعارة الى جهة لا تماك توقيسع الجزاءات التلابيية هي حالة الاعارة الى يتبعها المصابلة التى يتبعها المصابلة التى يتبعها المصابلة التى يتبعها عما وقع مضه خالال الاعارة ،

ملخص الحكم :

ان الشابت من استقراء الاحكام الخاصة بالتحقيس وسع العسابان وتأديبهم التى تضمينها نظام العسابان المدنيين بالسدولة الصدادر بسه القسانون رقسم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ – المذى وقعت في ظله المذافات المسندة الى المضالف و وقاف التي نص عليها نظام العسابان المدنيين بالدولة المسادر بسه القسانون رقسم ٨٥ لسسنة العسابات المنافقة ١٦٠ من النظاسام الاول التي نقطبابله المدادة ٧٥ من النظام الله المدادة ٧١ من التاويسة التي المدناء التاويسة التي المدناء التاويسة التي المدناء التاويسة

يجوز توقيعها على المسلمين والتي تسدرج بالنسبة الطائسة ونهم من الانسفار إلى المصل عبن الضحمة سع جبواز الصرمان مسن المسائل ألمسائل و المسكاة في صدود الربع وتمسل الجنزاءات بالنسبة للطائفة الإخسري من المسائلين الى الإحسالة الى المسائل والمائلة وفي من الوظيفة وسع جبواز الصرمان من المسائل أو المائلة وفي حدود الربع ليفسا . كما صدد المشرع في المسلمات التاديبية التي النظام الأول و ٥٨ من النظام الشائي ، المسلمات التاديبية التي نصص بتوقيع الجزاءات التاديبية المسلم الربط أو وبينا نطسائي اختصاص كل من المسلمات الادارية والمحكمة التاديبية في هذا المسائن واردف ذلك في الفقرة الأخيرة ومن كل من حماتين المسائن وبمسيفة تسكلا أن تسكون واحدة أنه في حالة اعسارة المسلمان أل ونسعيه للتيام بعمل وظيفة تسكون المسلماة التاديبية مي النسبة الى المخالفات الذي يرتكها في مددة أعارته أو نسعيه هي بالنسبة الى المخالفات الذي يرتكها في مددة أعارته أو نسعيه مي النسبة الى المخالفات الذي يرتكها في مددة أعارته أو نسعيه مائي

ومن حيث أن مضاد النصدوص السالفة البيان أن المشرع نساط بالمساطات التلابيبية في الجهات التي يعار اليها العاباون المنبون بالسولة أو يندبون للمهال بها الاختصاص في تأديب هولاء العابلين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مخالفات في صدة أعارتها أو ندبها وصالب المشرع بخلك كل اختصاص للجهة الأصلية التي يتبعها المساحل في أن تنظر عبال تقارفه الناء أعارته أو نحبه هالفات أو فيها قد يترف عالى هذا الخالفات سن انعكامات تخدش ساحته وتسيء الى ساوكه في عماله الأصلى ، وبديهي أن هذا المساحلة التلايية في الجهاة التاليية التي يعار الهها العالم أو ينتحب المعالم بالمهال فيها

تملك فانسونا بوقيمع جنزاءات تاديبية عملي الممايين الممارين اليها أو المتحدين للتيام بالعمل فيها من جس الحرزاءات التي يخضع لها هولاء العالماون في الجهات الأصَّلية التي يتمونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين العماملين المحنيين بالحولة سيواء منهم من بهارس اعباء وظيفت الأصلية أو بساشر عمالا آخب في جهـة اخـري بطـريق الاعـارة أو النبيب ، وهـذا الميني هـ ما يتبادر مهمه مسن سياق نصوص المواد الخاصة بالنعتيق مع العاملين وتأديبهم سالفة البيان ، نقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبسين الجرزاءات التأديبية انتي نص عليهسا عندها دحد اختصاص كحل مصلطة منها بتوتيع جزاءات ناديبية معينة ، عملي وجمه يتصعد معمه أن الشرع قمد تصد من عممارة السيلطات التأديبيسة في حسكم العشرة الأخسيرة وسن كسل مسن المسادة ٦٣ مسن نظمه العساماين المدنيين بالمحولة المسابق والمسادة ٨٥ مسن نظام المساملين المحنبين بالسدولة القسائم ، انهسا هي المسلطات التأديبية التي تهلك تهاتونا الاختصاص بتوتيح حرزاءات تأديسة مسائلة للجيزاءات التي تملكها السلطات التابييسة في الجهاز الإداري أو من جنسها ، بمعنى أنه يكون من شانها أن تبس اسماسا المركز الوظيفي الأصلى للعمال أو الحقوق المنبثقة عنه ، كالخصم حسن مرتبسه ووقفسه عسن العمسل وتأجيسل موعسد استخفاق علاواته والحسرمان منهسا ونتجساوز فلسك الى انهساء الرابطسة الوظينيسة ذاتها كها هو الشأن بالنمية للنصل والمزل من الضهات والإعالة الى المسائن وتتطيرق الى حقوق المالل بعيد انتهياء خدمتيه كالحسرمان مسن المساش أو المكافأة في حسدود الربسع مثسلا ، ومسن شم غانه إذا المتسبع قاتسونا عسلى المسلطات التأديبيسة ، في الجهات التي يمثار اليها انمساملون الدنيون بالنولة أو ينتدبون للقيام بالعمل

المساطات التاميسة التى تجب مساطة الجهسات الاصساية التى يتبعهسا المساطات التاميسية التى يتبعهسا المساطات التاميسية التى يتبعهسا المساجل فى التفاسر فهسا يرتكب من مخالفات انتساء فترة اعسارته أو نسعته للمسل ويسكون لهسا ثهسة انعسكاس على مسلوكه العسام فى عمله الامسلى من حيث الاخسال بكرامتهسا ووقتضسياتها .

ومن حيث أن النيانة الإدارية شد نسبت إلى المخيالف أر تكاب المسور في دولية الحيز إثر اثنياء فتسرة عبارته للمسل بالتبدريس فيها من شانها لو ثبت في حقمه ما أن تصمه بالضروج على ما يجب أن يتصف به المالمون بعالمة ومربوط النشء بخاصة من التصلي بواجبات الباوك الطيب والسمعة الحيادة والحسرص على سنمعة مصر والصربين في الخمارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، الأمر السذى ينعكس اشره ولا شبك على سلوكه العسام في عهله الأصلي من حيث الاخسلال بكرامته ومقتضياته ويشكل بهده المسابة مخالفة ادارية تسمعتهم المساطة التاديبيك . واذا كان الأمسر كسذلك وكانت الجهسة المسار اليهسا الخسالف المسنكور احسدى السدول العربيسة التي لا مططان لها لها قانونا على الرابطة الوظيفية التي تربط الماملين المريين بالجهاز الادارى المرى ، وبالتالي لا يعتد سلطانها الى المساس بالراكز القانونية المتسرنية عسلى هسذه الروابط ، فانسه ترتيب على ذليك لا تبلك دولة الجيزائر ، أن توقيع عملي المضالف جــزاءات تأتيبيــة تمس الرابطــة الوظيئيــة المشــار اليهــا ، كالخصــم بهن برتبه او وقفه عن عهله الاصلى أو تأجيل موعد علاواته السنتجة لنه عي مصر أو حسرماته منهسا أو غصسله مسن خسستمة الحكومة الممرية أو عيزله أو أحالته إلى المساش أو المساس بمسا يستحقه من معاش او مكافأة مهما كانت جسامة الخالنسة

فيها ، أن توتمع عليهم جـزاءات لهـا مــهات الجـزاءات التابسة المستوة اليه ، وكل ما تصلكه في هذا الشمان هو مجرد توتيم جـزاءات تبس الروابط الناشسئة عن الاعـارة فقط وهي تلك التي تتعلق بالمسزايا الماليسة المترتبسة على هدده الاعسارة أو انهاتهسا دون أن يتعدى انسرها الى الرابطة الامسلية التي ترسط هداذ المسامل بوظيفت الأصلية ، وهو الأسر الذي مسلكته دولة الجزائر معلا عندما انهت اعسارته باعتبسار أن هددا الاجسراء هسو أتصى ما تهلسكه حياله . ومسن شم مسلا يمسوغ القسول ـ على ما ذهب اليسه الحسكم الطعون فيسه - بسأن تساديب المخسالف عسن المخالفية التي ارتكهها خسسال. فتسرة أعسارته في الجسزائر معتسودة فأتسونا للجهسة المعسار اليهسا هذا العسامل دون الجهسة اللعيرة ، وانه بالتسالي لا اختصساص المحكيسة بنظر هــذه المخالفــة ، لا يســوغ هــذا القــول لأن مــؤداه ان تســـلب المصلطات التأديبيسة في مصر حسق مسساعلة العسامل السنكور مهسسا كانت درجمة جمسامة خسروجه عملى متنضيات وظينتمه الاصملية ومهمسا تسراءى لهسا ان ما نسع اليسه يسسنتيع المسؤاخذة التلايييسة الرادعسة ، وذلك في الوقت الدي لا تملك فيه انسلطات التاديبية في دولية الجيزائر ممارسية هذا الاختصاص قاتونا تبيله .

ومن حيث أن الحسكم المطعنون فيسه سوقسد احسد بفسير هدفا النظر سوقشي بعسهم اختصساس المحكيسة بنظر الخالفسة المسوية الى المخسلف ، غاته يسكون قد اخطسا في تطبيق القسانون ، ومن شم يتعسين الحسكم بتبسول الطعنسين شسكلا وفي موضوعها باللغاء الحكم المطعنون فيسه والحسم بلختصساص المحكسة التاديبية للمسلطين بنظر الدعوي وباعلاتها اليها للفصل في موضوعها مسع الرام المطعنون غسده مصروفات الطعن المتسلم من التسلم النيام الدارية .

(طعن ٥٠٧ أسنة ١٦ ق ــ جلسة الر١٢١/١٢٧١)

قاعسدة رقسم (۲۹۳)

المسسدان

أتساط المشرع في المسافة ٦٣ من نظسام العساملين المستنبين بالدولة: الصادر بالقانون رقام ٢٦ السنة ١٩٦٤ بالسلطات التادييسة في الجهات التي يمسار اليها العساماون المنيسون بالسدولة أو ينتسديون . للعمل بها الاختصاص في تاديب هـؤلاء العـليان بالنسبية الي ما وتكبيونه من مخالفيات في مسعة أعارتهم أو ندبهم يد عسيم أختصاص الجهسة الأصلة التي يتبعها المسليل في أن تنظر فيسا. اقسترفه النساء اعسارته او نسعبه من مخالفسات ... هسذا المحكم لا تتحقق. حكبت الا أذا كانت السلطة التاديبة في الجهة التي يعسار البها المسامل او ينسدب للقيسام بالعمسل فيهسا تمسلك فانسسونا توقيست جسزاءات تلتبييسة عسلى المسلملين المسارين اليهسا أو المنسديين للقيام بالعمسل فيهسا من جنس الجسزاءات التي يخضسع لهسا هسؤلاء العاماون في الجهات الأصالية التي يتبعونها سنتيجة ذلك : أذا المتسع قالونا" عملى السططات التتاديبية في الجهمات التي يعمار آليهما المماءثون المستنبون بالسنولة أو ينتسنبون القيسام بالممسل بهسة ان توقسع عليهسم جسزاءات لهسا مسمات الجسزاءات التلابييسة فانهسا لا تعسد في مفهسوم القانون النكور من السلطات التاديبية التي تحجب ساطات الحهات الاصطية التي يتبعهما المسلبلون بومسفها مسسلحية الاختصساس الأصميل -- تطبيعة : جمعيمات تعاونيمة -- خضموع عملاقة العممار التي تربيط الجمعيسات التعاونيسة بالعليلسين بهسا لاحسكام القسسةون الضاص ــ لا يستقيم لهنده الجمعينات الاختصاص في ان توقيم عسلى العامساين المسارين اليهسا من الجهسات الحكوميسة او المسلمة

ظلجــزادات التادييـــة ــ اختصـــاص الجهــة الأصـــلية التي يتبعهــا هؤلاء المـــاماين بتادييهم عـــن المخالفـــات التي يرتكونهـــا هـــالل مـــدة اعارتهم أو ندبهـــــــــه •

ملخص الحكم :

ومن هيث أن قضاء هذه المحكمة قد جدري على أنه يسبن من استقراء احكام نظام العالماين المدنيين بالدولة الصادر مِلْقَدَانُونَ رَقِدَم ٢٦ أَسَدِغَة ١٩٦٤ الدِّني بِحَدِيمَ المِدْرِعَةُ المَدَالَةُ أَنْ الشرع نساط في المسادة ٦٣ منسه بالمسلطات التأديبيسة في الجهات التي معار البها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للمسل مها الاختصاص في تأديب هـ ولاء انعاملين بالنسجة الى ما يرتكبونه من مخالفات من مدة اعارتهم أو ندبهم ، ومسلب الشرع بسذلك كل اختصاص للجهمة الأصلية التي يتبعهما المامل في ان تنظر فيهما اقتسرفه أثنساء اعسارته أو نسببه من مخالفسات أو فيهسا تسد يترتب على هذه الخالفات من انعكاسات تخدش سيعته وتسيء الى سطوكه في عبسله الامسلى ، ويدهى أن هسذا المسكم لا تتحسق حكمته الا أذا كانت المسلطة التأديبية في الجهنة التي يعسار اليهسا المسامل أو ينتسب للتيسلم بالعمسل فيهسا تملك قانسونا توقيسع جسسزاءات تأنيبية عملي المساملين المسارين اليهسا او النسحيين للقيسام بالممسل غيها من جنس الجسزاءات التي يخفسم لهما هسؤلاء المسلملون في الجهسات الأمسلية التي يتبعونهسا ، وذلك اسستهدامًا للمسساواة بسين العساملين المستنين بالسدولة سدواء منهم مدن يهسارس اعبساء وظيفته الأصابة أم يباشر عملا آخر في جهلة اخرى بطريق الاعارة ار النسب ، وهسدًا المعنى هسو ما يتبسلار فهمسه من مسياق نصسوص

المسادتين ١١ و ١٣ مسن القسانون المسذكور الخامسة بالتحقيسق مشع المسلمان وتأديبهم ، فقد ربط الشرع بين المسلطات التأديبية وس الجسزاءات التأديبيسة التي نص عليها عنسها حسد اختصاص كسل سلطة منهسا بتوقيهم جسزاءات تأديبيسة معينسة عسلي وجهه يتحدد معه أن المشرع قد قصد من عبارة السلطات التأديبة في حكم المنقسرة الأخسيرة مسن المسادة ٦٣ مسالفة السفكر ، انهسا هي السلطات. التأديبية التي تملك قلسونا الاختصاص بتوقيع جبزاءات تاديبية ماتسلة للجسزاءات التاسيبة الى تملكها المسلطات التاسيبة مي الجهاز الاداري أو من جنسها ، بمعنى أن يسكون من شان هده الجنزاءات أن تبس استاسا المركز الوظيفي الأصلى للعنابل أو الحقسوق المنبئة... عند 6 كالخصيم من مرتب، الأصلى ووتفيه عين المهسل وتأجيسل موعسد اسستحقاق عسلاواته والحسرمان منها وتتجساوز ذلك الى أنهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كها هو الشان بالنسبة. للفصل والعسزل من الخسمة والاحالة الى المساش وتتطسيرق الي حتسوق المسابل بعسد انتهساء خديتسه كالحسرمان مسن المساش أو المسكافأة ، ومسن شم فاته أذا امتناع قانسونا على المسلطات التأديبية. ف الجهات التي يعدد اليها العالماون المنبون بالعولة أو ينتدبون للقيام بالعمال بها ، أن توقيع عليهم جيزاءات لها سيمات. الجيزاءات التأديبيسة المشسار اليهسا ، ماتهسا لا تعسد في مفهوم القانون المنكور من المسلطات التاديبية التي تحجب مسلطات الجهسات الأصلية. التي يتبعها المسلماون بومسفها مساحبة الاختصساس الأمسيل في مراتب سيلوك العاملين بها وغي توتيح الجرزاءات التأديبيسة القانونيسة التي تمس حقوقهم الوظينيسة الأصطية جسزاء ما يتتسرفونه من اثنام مسواء في نطباق العمال الأصبلي أو خبارجه أذا كان لهنا ثيــة انعــكاس عــلى مـــلويهم العـــلم في عملهـــم الأمســلي مـــن حيث

الاخسلال بسكرامة الوظيفة ومتنضياتها وهسو ماالا تمسلكه الجهسات المعسار البهسا العسلمل أو المنتسبب اليهسا أذا كانت لا تخفيسم للنظهم الوظيفية للعماماين المدنيين بالدولة أو ما بمائلهما ، ويتبادر هذا العنى مما نصت عليه الفقرنان الأولى والثانية من المادة ٦٣ الشار اليها اذ ناطت أسر تساديب العسابلين الخاضيين لاحسكام هسذا القيانون بالسلطات الرئاسية لهيم يتبشلة في الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المسلحة كها يتجهلي ذلك أيضا في أن النشرة الأخرة من تلك المادة الحقيت النبعية بالإعسارة وإذ كان النبعية بحسب نص المسادة ٤٣ مسن ذات القسانون لا يسكون الا لجهسة عسامة مان المشرع مِــذَنْكُ بِــكُونَ تَسِد استِمْهُ مَنْصَ المَــادة ٦٣ سيالغة الفكير. حالات النبدب والإعسارة للجهسات الحكوميسة وألعسامة دون غسيرها ، ومهسا يقطع في سيالمة هيذا الفهم ما نصت عليه الفقيرة الأخسرة من المادة ٦٣ الشمار اليهما من أن يكون العمامل مصارا أو منتسميا للتبساء بعمسل وظيفسة اخسري وهسو مالا يتأتى الا اذا كانت الاعسارة أو النب الي حهة تطبق على المناهنين مها نظيام العناهلين المدنيين بالعولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ مسالف النكر أو نظاما آخر بيائله .

ومن حيث أن جمعيات التصاون للاصلاح الزراعى وفقا لاحكام المرسوم بقاون رقام ١٩٥٨، لسنة ١٩٥٦ بشان الاصلاح الزراعى محدلا بالقاون رقام ٨٣ لسنة ١٩٦٣ ومذكرتيها الابتاحيين الالنين مصدر في ظلهسا التسرار المطعون نيسه لا تصدو بفروعها المختلفة المطينة والمتسبركة والمسابة وما اليها أن تسكون جمعسات عاونية تخضيع بوجه عام الاحكام تانيون الجمعيات التعاونيسة تلاصلار بالتساون رقام ١٣٥٧ المسنة ١٩٥١ الى جستب الاحكام التي

نص عليها تقدون الاصلاح الزراعى و ولما كانت علاقة العبل الني تربيط الجمعيات التعاونية بالعمالين بها تخضيع لأحكام القساتين الخاص وكان تقدون الاصلاح الزراعي لم يفير من طبيعة هدده العالاتة عائم من قسم لا يستقيم لهدده الجمعيات الاختصاص عي أن توقيع على العمالين المصارن اليها من الجهات الحكومية أو العمالية الجهات الحكومية الوظيفية الإسابة الجنزاءات التي تبس الحقوق الوظيفية المنتقة عمن المطلقة المسابة عائمة لا يسموغ القبول بغل يد المساطات العملية عمن متابعة المسابين المسابين المسابين منها الي مشل هذه الجمعيات وتاديسهم عمن المثانية التي يرتكبونها غالل مدة اعارتهم طالما الطورت هدده الخالفات عملي مساوك غمير تسويم ينعكس السره عملي الوظيفة العالمة والنقية الواحية والديسهم عمن المثانية التي يرتكبونها غالل مدة اعارتهم طالما الطورت هده الخالفات عملي مساوك غمير تسويم ينعكس السره عملي الوظيفة

ومن حيث أن الهيئسة المسابة الامسلاح الزراعي تسد ارتسات أن ما ارتكب المسعى ابان اعسارته الى الجمعية التمساونية المسابة الامسلاح الزراعي بغل باللثة الواجب توافرها في العساباين بالهيئة المارئيس الهيئسة المسعى عليها أذ نفسط الى امسدار القرار المطعون غيبه في شسته الغسامي بمجازاة المسعى بالخصسم من الجسوء فعسة عشر يسوها عها اقتسرقه من مخالفسات في الجمعيسة المخكورة وراي مصدر من العسلم نقله الى عهال لا يتمسل بالجمهور فقه يسكون قسد مسدر من العسلمة المختصسة بامسداره وكان يتعسين مسن شسم مخاصصة هذا القسرار بقسقيه المشسلر الهجها بدعوى الالغساء خلل المواعيد المقسررة قاتسون أواذ تشام المسعى دعدواه بطلب الفاعاء القسرار بقسطريه المذكورين بعد انقضاء هذه المواعيد على ما جماء بالاسباب التي المستند البها الدكم المطعون فيسه على ما جماء بالاسباب التي المستند البها الدكم المطعون فيسه

والتي تأخذ بها هذه المحكية فان الحكم المطمون فيه يكون. تعد أصاب وجه الحق والقانون بما لا معلمين عليه .

ومن حيث أتسه عن الزام المسمى بسيداد مبلغ ٣٩٣ مليم و ١٦١ جنيه

تيمية ثلث المجيز غي عهدة أسين مخيزن لنخلول وابو كسياه من

محميول الطمطم والاقتاص المعدة لتعينتها ، غان الدعوى بالنسبة

لهذا الشيق من القرار مين دعاوى الاستحقاق التي لا تنتيد غي

اتابتها بمواعيد دعوى الالفياء ويكون الحكم المطهون غيه قيد

جانب المدواب غيما قضى به مين عدم تبيول الدعوى شيكلا

بالنسية لهيذا الطلب ويتعين مين شيم الحكم بالفيائه غي هذا

ومن حيث أن التسابت أن المسلخ المسلر المسه مستعق للجمعية المعاونية للامسلاح الزراعي ولا شسأن للهيئسة المسابة للامسلاح الزراعي ولا شسأن للهيئسة المسابة والحجز الزراعي بتحصيله ، عان الاختصاص بالمطالبة بهسذا المسلخ والحجز بمنتضاه يتمقد المجمعية المستكورة دون مسواها ، وأذ تمسدت الهيئسة لالزام المسدعي بتمسديد هدذا المبلغ ، ولم يقسم بالاوراق ما يفيد أن الجمعية تمد تشسطت الى اتضاد الإجراءات التاتونية لاسستثداء حقها والتنفيذ به عان الهيئسة بدلك تسكون شد جاوزت. اختصاصها ويتمين سن شم التنساء بالفاء تسرارها عي هسذا الشسيق منسه ،

(طعن ۲۷۹ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۱/۱/۱۷۹۱)

قاعستة رقسم (۲۹۶)

: المسلما

جبواز اعسارة الموظف لجهمة خامسة ب الاعسارة لجهة خامسة لا تقطيع مسلة الموظف بالجهمة المسيرة ب النبر فلمك ب عسميم اختمساس الجهمة الخامسة بالمحلكية التعييسة المسوطة، ب لمرارع المسادن المسادن توسيل المسادن المسادن توسيل المسادن المسادن والمسادن توسيل المسادة المسادرة المسادرة

يلقص الحكم :

ان البند (1) من المادة اه المصلة من التسانون رقسم ١٩٠٠. لمسانة المواد بشسان نظام مسوطفى السدولة تسد نص على أنه « بجوز اعارة الموظفين الى المسكومات والهيشات الوطنيات والاجنبيسمة والدوليسة كسا تجسوز اعارتهام الى المسالح الخاصسة .

ولا يجوز أعارتهم الى الهيئسات المطبة والمؤسسات الأهلية داخليا الا اذا توافرت فيهم مؤهسلات ومسزات خامسة يتمذر وجودها في غيرهم وفي حسالة المسرورة التمسوي وذلك مسع عسدم الاخسلال بحسكم المسادة ١٩٥٠ المسسنة ١٩٥١ المسسنة ياتسانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٥١ المسسنة

وتنصل مدة الاعمارة في حسمه المسائس أو المسكانة أو حسمه مسندوق الانصار والتسابين واستحقاق المسلاوة والترقية .

ويشترط لاتبيام الاعبارة موانقية المنوظف عليهنا كتباية » (م ٢٨ - ج ٦) والمستفاد من هذا النمي أولا: أن المسؤلف المسار لا تنتطبع مسلته بالجهسة المسيرة وأنهساً هنو يعهسل تقسط عن الجهة المستميرة وثانيا: أن الاعسارة يجنوز أن تسكون لمسلحة خامسة .

ومنع باتناء علاقسة الموظف بالجهسة الحكوميسة المفسرة ، مسان والنده الاعتبارة أن كالت لجهنتة فاست السلا تبلك هدده الجهنة بماكية المنبوظف التصكومن تأديبيا لأن المتنواتين واللسوائح جمسات المحاكمسة التاديبية للمحوظف الحكومي طبقنا لنظنم التاديب الحكومينة بمنا لايسبح لغيم الصكومة بالخياذ هبذا الاحبراء ضبيد المسوظف المسكومي فلا يجموز والحمالة همذه تسمليط جهمة اهليمة خامسة عبلي مبوظف حبكومي عبام ، وهبذا ليس معنساه انسلات المبوظف المسار لجهسة أهليسة مسن المتساب بسل على الجهسة الأهلية المستميرة أن تبسلم الأبسنر المنجهسة المسيرة التنضيذ الاجسراء القسانوني في منسل خنبَذه العساقة ، والقنول بقسير ذلك تفسيلا عين أنه يجياني طبيعة ألمالاتة ببين اللوظف الحبكومي المعبار وببين الجهسة الأهليسمة المستميرة من فضللا عن فلسك فأنه يجمسل المسوظف الحكومي خامسها مَى تأديب لجهات أهاية متعددة لكل نظامها التأديبي الخاص او لقانون عقيد المهيل الغيردي بهية فينه هين أجير اءات تجافي المالاتة التي يبين الحكومة والموظف المالم وتجمله في حكم سوظف غساص عبيلي عسألقة خامسة بجهسة اهليسة خامسة وهبو مسخ لطبيعسة المسلاقة وتصبوير لهسا بمسالا يتفسق وتبعيسته الجهسة المعسيرة وبهسا يغقسده الضسهانات ألتى نصت عليهسا نظسم التساديب المسوحدة أو المتشمسابهة في الحسكومة ونروعها وما هسو ملحق بهسا أو تأبيع أبسا من جهات عامية ،

وترتيب عسلى ما نتسدم مان ما ذهب اليسه الحسكم المطعسون ميه

من أن السوظف المسار تنفسهم علاقته الوظيفية بالجهدة الموسية غلبس لهما مسلطة تأديبية عليه ، هنذا القنول قسير بسديد لبنا غيسه من مخلقة تأديبية عليه ، هنذا القنول قسير بسديد لبنا غيسه من مخلقة لأحسكام المسادة ٥٣ من التسانون رقسم ١٢٠ النسنفة 1٩٥١ أذ تقسول و عند اعسارة أحسد المسوظفين تبسقى وظيفته خطية عسلى أن تضلى عند عسودة المسوقة كمنا بيسسوز في أحسوال الفرورة التصسوي شسفل الوظيفة بدرجتهما بقسرار من الوزير المقتمى بعد موافقتة وزير المالية والانتصالا وعند عسودة المسوطة المسلي بفسيط الوظيفية المخاليسة من فرجتهما قي بنسطة تضار منين بدسية تنسرة الإنسانية بدرجتهما قي منسيق الوظيفية المخاليسة من مرابطته في منسرة الإنسانية ترخيصا الانسار التي عسدها عجسرة (1) بسن المادة أن السالفة نكسرها وهي ليست واردة على سبيل الحصر كميا ذهب الحكم المطعون غيسه بدليسل الانسار التي تركيها المسارة التليسة لهيا .

ويسكن التسول ما استنادا الى المسادة ٨٣ مسن التسادون رقسم ١٠ السادة ١٩٥١ التي تنص على أن « كسل مسوظت يضافت الواجبات المنصوص عليها عن هسذا التانون أو يضرج على متنفى الواجب في اعبسال وظيفته يعساته تأديبها وذلك مسع عسدم الإخسلال يتوقيسه المتسوبات الجنائيسة » سان هسذه المسادة علمه مغادها أن منساط المسلطة التاديبية هسو تيسام الرابطة الوظيفية وجسودا وصدما اذ حيث تقسوم هسذه الرابطة تقسوم المسلطة وحيث تقصدم الاولى تسزول النائيسة .

ولا نسال من هنعة التناعدة با استحطه المدرع لغيرا منسما عدل مانسون التسوطف بالتساتون رقسم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ وادخل عليه المسادة ١٠٢ مكسورا ثانيا التي تص على أنه ﴿ تجسور السابة الدعوى التلابيبة عن الخالف الدائلية والإدارية على الموظف الدى يسكون تسد ترك الشحمة لأى مسبب كان ، وفي هده الحسالة يجدوز الحسكم عليسه يلصدي المقدوبات الآتيسة :

أولا ... الحرما من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة اشسهر .

ثانيا ... الحرمان من الماش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

. ثالثا _ غرامة لا تقسل عن خمسه جنيهات ولا تجساوز السرتبه الاجمالي الدذي كان يتقاضهاه وقت وقسوع المجالفة ، وقسستوني هذه الفسرامة بالخمسم من معاشسه او مكاناته او المسال المسدخر ان وجبد خلك او بطريق الحجسز الاداري على جميسح المسوال المحكوم عليه » .

ولا ينسال منها النصا التصديل الذي ادخله على المادة ٥٨ من تسافق التسوظف بالقسقون رقم ٣٩٨ السنة ١٩٥٣ ليجسل مسلطة التنديب على الموظف المتسحب لجهسة المتسحب اليها لان في ذلك كله ما يودى بسأن الشرع يسستشمر بوجودها دائما غاذا اراد الخروج على على عمل مريح ، وآية ذلك السه غليس في المتسوبات التي يبكن توتيمها على الموظف الذي النفسيات رابطته بمنا يتقق حسم ما الدن الهده حدد الانفصالي ،

(طمن ٢٩٥ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٦/١١/١١٠)

قاعسدة رقسم (۲۹۵)

: البسيدا :

منسلط المستولية الخربسة عسن مصل الفسير هسسو تسسلم المساطة التعليسة القصسية عسلى الرقابة والتوجيسه في عمسل معسين يقسوم به تحسساب الجنسوع سر تعتسع الجهشة الفلمسسة المستعيرة يسلطة الرقسانة والتوجيسه عسلى السوظف المسال لهسا سنهبوض المسئولية الدنيسة قبلهسا بوصسفها التبسوعة سالا يفسي مسن فلسك كسون السوظف المسار خافسها المسلطة التلاييسة الجهسة المسيرة .

يلخص الحكم :

ان ما جداء في الحدكم المطمون عيد تبديرا لما ذهب اليده من اختصداص البهدة الخاصدة المستعيرة بمحاكيدة الموظف العلم خلابيب ابتسولة أن الموظف تحد يصل بخلك الى جريصة جنائية يسرتب عليها المطالبة بالتصويض غديكون المسئول عنهما هو رب المهمل دون البهدة الحكومية المسيرة ، هذا القدول غير مسديد اذ أن منسلط المسئولية المترتبة عن عصل الغمير هو قيما السلطة المسلبة المسمين يقسوم به التسابع لحساب المنسلومية والتوجيعة في عصل معمين يقسوم به التسابع لحساب المنسلومية المستعيرة بضير نسراع > ومدن شسم ننهض المسئولية المنبة قبلها يوصدها البهدة المنبوعة اذا ما لفطأ المسلومة التوجيعة المنابع على المسئولية المنبية قبلها يوصدها البهدة المنبوعة اذا ما لفطأ المسلومة التحديدة المسلومة التحديدة المسلومة التحديدة المسلومة التحديدة المسلومة المسلومة التحديدة المنابعية المنبعة المنبعة المنبعة المنبعة المنابعة المنابعية المنابعة المنابعية المنابعية المنابعة المنابعية المنابعة المنابعية المنابعة المن

ي طمن ه٣٩ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢١/١١/١١/ ١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (۲۹۳)

المسلما :

اختصاص الجمالس الحابة في شماون التربيسة والتعابيم وعمد عملي الإنسراف عملي المتصالحة القمال في المحارس التي

وسبيرها كل مصناين ... الامتصافات المسابة وبنها الشهادة الاعدادية لا تتبسع للجهاسة والتعليس ... لا تتبسع للجهاسة والتعليس ... تكليف وسندس ببنها بالمساونة في اعمال طبيع الامتصافات العلبة هسو في واقسع الاسر انتسابا لموزارة التربيسة والتعليسم طسوال عملية طبيع الامتصافات ... اختصافات وزيسر التربيسية والتعليسم ببنوقيسع الجهزاءات عسن المخالفات التي وقعت خيلال فتسرة التسدب بون المصافلة .

ملخص الحكم 🗈

ان قانسون الإدارة المطيسة المسادر به القسادون رقسم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ (وهمو القسانون المعسول به وتت مسدور القسرار الملعسون قيسه) ينص في المسادة ١٩ منسه على أن يتسولي مجسلس المحالفظية في نطاق السياسة المناية المدولة انشناء وادارة المرانق والإمهال ذات الطابع المحملي التي تعمود بالنفسع المملم عملي الحافظمة ، وينسولي بسوجه خساص في حسدود القسوانين واللوائح الأمسور الآتية . . التبام بشائون التعليم والشائون الصحمة والاحتيامية في المستوى الذي تصدده اللائصة التنفيذية » ، وقد حددت اللائمة التنفيسذية للتسانون المسفكور المسلارة بتسرار رئيس الجمهسورية رقم ١٥١٣ لسخة ١٩٦٠ في الفصل الثساني من البساب الخسامين اختصاصات الجالس المطيعة في شعثون التربيعة والتعليم ، ونصت الفقرة (ز) من المادة ٣٨ على أن تباشر اللجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها « الاشراف على امتصافات النقل في المدارس التي يحدرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتصانات ، الما الامتصابات العسامة فتختص بهسا وبتصديد مواعيدها وزارة التربيسة والنعليام » ومقتضى ذلك أن الامتصانات المامة _ ومنها امتصان الشهدة الاعسدادية - لا يتبع المسالس المطيعة وانسا بتبسع وزارة

التربيسة والتعليسم طبقسا لصريح الفقرة (ز) مسن المسادة ٣٨ المشمسار اليهسا .

ومن حيث أن المدعى كان مدرسها بالدرسمة الثسانوية التصارية بنين بينها ، وقد كلف الخاسر هنذه الدرسية الذي انتصب رئيسا للبطيعة السرية ، بمعاونته في أعمال طيبع الامتحالات العسامة ، مان المدعى يسكون في واقسع الأمسر منتسببا لسوزارة التربية والتعليب طبوال فتبرة عمليبة طبسم الامتحسانات العبسامة بتبلك الطبعية ، ولما كانت السططة التأديبية بالنسبية للمخالفيات التي يرتكيها العنامل اثنياء مندة نبيبه من اختصناص الجهنة التي ندب للعبيل بهيا بالتطبيق للهيادة مم من قاتسون نظيار متوظفي الدولة رقهم ٢١٠ لسينة ١٩٥١ معبدلة بالقسانون رقيم ٣٩٨ لسينة ١٩٥٥ ﴿ وهمو القسائون المعسبول به وقت مستور القسرار الملمسون فيسه) غان القيرار المعمون فيمه وقد مسدر من المسيد وزيسر التربيسة والتعليسم النساء فتسرة قيسام المدعى بالعبسل في المطبعسة السرية ؟ يكون مسدر من مختص ، ويسكون الحسكم الطعسون نيسه وقسد ذهب غيم هدذا المدهب تد خيالف التباتون واخطأ مي تطبيقه ويتعين المذنك الحكم بالغمائه والتصدي لشروعيسة القسرار المطعمون فيسه موفــــوعا .

(طعن ٢٤٧ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٠٠/٢/١٩)

القــــرع القــــاتى تـــــاديب الققــــول

قاصدة رقسم (۲۹۷)

المسيدا :

الجهة التى وقعت فيها المفاقعة هى المفتصة بقضاد اجرادات تسليب المسليل حتى او كان قد نقسل الى جهة اخسرى قبسل اتخساد الإجسرادات التلاييسة، أسساس ذلك وحكمته سان بنساط تحسيد الجهة المفتصة التلاييسة وقت تخسانيه هسو بمصل وقسوع المفاقسة التلاييسة وقت نبها المفاقسة هى التمساة بموضسوعها والاقسدر عسلى اصدار: القسادية عن شسائه ه

ملخص القتوى :

ان المادة ٨٦ مكسرر من القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ أبنا المسنة ١٩٥١ والمادة ٢٤ من القسانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ المسنة ١٩٥٨ المسنة ١٩٥٨ المسنة ١٩٥٨ المنطق المناديب الناديب الخاصة بالمجلسة الذي وتحت نبهسا الخالفة بقساديب المسابل ، وإن المسادة ٢٦ من القسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ بنظام المسابلين المسنيين بالسولة ومن رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ خولت الجهة المسابل أو المنتسب البهسا المسابل أو المنتسب البهسا المسابل أو المنتسب البهسا المسابل أو المنتسب المهسان المسابل أو المنتسبة المسابل أو المنتسبة عنن المنالمات التي يرتكهسا خسلال نقسرة الإعسان أو المنتسبة عنن المنالمات التي يرتكهسا خسلال نقسرة الإعسان أو المنتسبة أو المنتسبة أو المنالمات أن المنسلة أو المنالمات أن المنسان التي يرتكها أن المنسان المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان المنسان أن المنسان أنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن المنسان أن الم

تصديد الجهة المختصصة بت لديب العسابل هو بعصل وقدوع المفاقة التدييب قديس بتبعيت وقت انضاذ اجراءات التساديب ضدده ، ولما كان صدا البحدا قسد استقر عى التشريع وتسوانر النص عليب عن القسادن رقسم ١٠٠ لمسنة ١٩٥١ والقسوانين التلبيبة له وكان مقسررا لقسادة يتنضيها المنطق وطباع الجالات ياء والمسلمة العسامة ياعتبار أن الجهة التي وقعت فيها الخالفة هي النصلة بموضوعها والاسدر على امسدار القسوار المسلمة في النصلة بحوضوعها من غيرها على الالسام بعضامر المخلفة واعداد بياتاتها وتقديم من غيرها على الالسام بعضامر المخلفة واعداد بياتاتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند الاحسالة الى المحكمة التدييبة وبالتسالي يسكون من غير المتبول السناد الاختصاص باتخاذ اجراءات المالي بههة لضرى غير تلك التي وقعت عيها المخالفة .

لـقلك انقهت الجمعيسة العبوبيسة لتسسمى الفتسوى والتشريع الى المتسسم الجهسة التي وقعت فيها المخافسة بانضاذ أجسر ادات تاديب المسابل و

(ملت ٢٨/١/١٧٤ - جلسة ٢/١/٢٨١)

قاعسدة رقسم (۲۹۸)

المِسطة:

نص المسادة ٢٥ من قانسون النيسابة الادارية على أن تكون المحكمة على السائس اعتبسار المسوظف تلبحسا الجهسة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تلبحسا عنسد المحلكيسة أو المجسازاة لوزارة الحسرى سريانه عسلى موظافي المحسكم سائسس ذلسك من نص المسادة ٤٩ من قص المسان محلكتهم من ققدون نظام القضاء ساينعقد الاختصاص بشسان محلكتهم المخالف التالييسة التي ارتكبوها تبال التحاقهم بالمسلكم الجهسة

التي وقعت فيهسا المخالفة - لا يحسول دون هسنه التقييسة نص المساعة. ٢] من قانسون الفيسابة الادارية •

ملخص الحكم :

ان المسادة ٢٤ من قلدون النيسية الادارية رقسم ١١٧ السنة ١١٥٨ علمت الاختصاص بالمسلكية التانييسة في حسلة انتقسال تبعيسة المسوطف من المسوطف من الوزارة التي ارتسكم نيها المطلقة الى وزارة الخسري غلص على ان تسكون محاكمية المسوطف أو الموظف بن المتهمين بارتسكلي مخالفية واحسدة أو مخالفيات مرتبطة بعضمها أو مجازاتهم على اسساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت نيها المخالفية أو المخالفية أو المخالفية المحاكمية أو المحازاة لوزارة الحرى . وقد استبد هذا الحسكم من نص المسادة المحاراة لوزارة الحرى . وقد استبد هذا الحسكم من نص المسادة محررا من القسانون رقسم ١٢٠ لسسنة ١١٥١ المستحدث لاول.

ولما كانت المادة ؟} من قائدون نظام القضاء قد نصت على وظفى المداق على حذا القسانون تسرى على موظفى المداق الاسكام الاسكام العالمة للتوظف في الدكومة » وكان الحكم الوارد في المدادة ؟؟ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ من قبيل مداون نظام موظفى المدولة رقسم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ هو من قبيل هذه الاحكام الذي لم يسرد بشائها نص خاص في قانون النظام القضاء قانه لا شاك في مرسان حكم المادة ؟؟ المسلم الين عناي منوظفي المحاكم الذين انتقات تبعيتهم الي المحاكم بعد ارتبكاهم الخالف التماكم بعد ارتبكاهم الخلاصات بسباكية في الموزارة التي كاندوا تابعدين بالمؤاراة التي وقعت نبها الخلافة .

ولنبين يَوْبِت المسلاةِ ٤٦ مِن مُقسون النيسلية الإداريسة مسلى أن

لا تمسرى أحسكام هدف انتسانون عبلى الموظفيين الدنين بغطب م التحقيدة معهم أو تأديبهم قدوانين خاصدة مساقد يوحى بايتفساع. تطبيدة الحسكم السوارد بالمسادة ٢٤ من تأتسون النيسابة الادارية عسلي وسوظفي المجسلام الالن الواقدة أن منساط أعهال الحسكم السوارد بالمسادة ٢٦ الشمار اليسه عملي أطالته هدو الانتضادين عسده التسوانين الخاصدة النص على سريان أن قدواعد المتصلقة بموظفي السدولة غيصا لم يسرد غيسه نص القدوانين الخاصدة أذ يعتبس مثل هدذا النص يكهلا لنص المسادة ٢٦ من عنسون النيسابة الادارية وموضحا

(طعن ٩٣٥ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٩٣٥/١/١٣)

قاعسدة رقسم (۲۹۹)

البسسا :

نص الفقدرة الرابعة من المسادة ١٣ من قاندون نظام المسادة بن المسادة ١٣ من قاندون نظام المسادين المساديين – عسام سرياته عسلى المساديين بالوظائف التى تنظام احكام التسليب فيها قدوانين خلصة – اثر ذلك اختصاص هيئات التاديب المساكلة بها عسن المخالفات التي ارتكونها التساء اعسارتهم أو نسبهم – اختساد المساحم في حالة الققال أو التعيين في وظيفة أخسرى – اختساد الاختصاص بالتاديب عسن المخالفات التي ارتكهها المساجلون في جهانهم الأولى المساحلة التخديبة المختصاة في الجهساد التي نقسادا البها أو عينوا فيها و

ملخص الفتوي :

انه وائن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من تاتسون نظمام

المسلمان السنين المسادر به التساون رقسم ٢٦ المسنة ١٩٦٤ نص على انه في حسالة اعسارة المسابل او نسبه من عبسله للقيسام بعبسل موثليف أخسرى تسكون المسابلة التادييية بالنسسية إلى المخلف الت التي يرتكبها في مدة اعارته او نسبه من اختصاص البهسة التي اعي الها أو نسب المعسل بها مع أخطار البهسة المسار او المنتسبة جنها بتسرارها ، أمان هذا النص لا يسرى بالنسسية للمسابلين بالوظائف التي تنظم احسكام التساديب نها بقدوانين خامسة طبقا الهادة الاولى مسن التساون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ ،

وسن حيث أن شوانين المسلطة القضائية ومجلس السولة والنيابة الادارية وتغليم الجامعات ناطت مسلطة تساديب أعضاء النهيئات التي تنظمها الى مجالس أو لجنان تأديب مشكلة تشكيلا خاصا كمنا حسدت عقدوبات تأديبية خاصة وسن شمم عنان النمسوص المنظمة لهذا كله تعتبر نمسوعا خاصة يبتنع معها أعبال نص المسلام المائين المحنيين سالغة التكر فتختص هيئات التاديب المسكلة بالقنوانين الشمار الهما بمحاكمة الخاضعين لها أصللا عن المخافسات التي يرتكونها انتاء أعلتهم أو نديهسم ،

وانسه في حسالة نقسل شساغل الوظهائف التي ينظهها قانسون خساص الى السكادر العسام او القطساع العسام او تعيينهم به او تعيينهم غي وظهائف الخسري ينظمها قانسون خساص آخسر او تعيسين العالماين بالسكادر العسام او القطساع العسام في وظهائف ينظمها قانسون خاص فان العسامل المنقسول او المسين تعيينا جسديدا تنتهى علانته الوظيئية غي الجههة المنسول منها وتنقطسع بسفاك تبعيسه لها وتتنقسسل -تبعيسه الى الجههة الادارية المنسول البها او المسين نبها ويتسوله له نبها مسركر قانسوني جسديد . ولما كان التسليب انها تختص به الجهدة الادارية التسليم لهسلا الموظف ونت محاكمته والمقسوبات التاديبيسة أنها تصيب المسامله ني مسركزه الوظيمةي الجسديد قلا ينفسد الاختصاص بتوقيمها الإللهها مسلحية السلطات عملي هذا المسركز الجسديد وهي التي تقدر أيضا الاعتبارات الكشيرة التي تراعي في توقيم الجيزاء كاتبة الى امسلاح المسلمل المسترة التي تراعي في توقيم الجيزاء كاتبة الى امسلاح المسلمل المسترة تابسا لها والسره في علاقته بمرؤوسسية والسره في علاقته بمرؤوسسية والسره في علاقته بمرؤوسسية والسرة المسترة المستحدة .

احذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية القسم الاستثماري الي

۱ ـ ان مجالس التادیب المصاوص علیها في موانین الساطة التفالية و الجامعات. الساطة التفالية و الجامعات التي بردكونها تخص به حاكمة الموانية و الخالفات التي بردكونها التاء التي بردكونها التاء التي بردكونها التاء التي بردكونها التاء عارتهم الى أي جهة اخدرى .

٧ — انه عند نشل او تعبين احد المسابلين في الوظائف التي تنظيم احدكم التساديب عيها تسوانين خاصة الى وظيفة مسن وطالقه السمام او وظيفة أحدى وظيفة السمام او وظيفة اخدى ينظيم احبكم التباديب عيها تاسون خاص آخد بها وكذلك عند نشل أو تعيين السابلين بوظائف الكادر العمام او القطاع العمام الى وظيفة ينظيم احكام التساديب فيها تأسون خاص ينعقد الاختصاص بالتباديب عن المخالفات التي ارتكبها المهسلون في جهاتهم الأولى للمسلطة التلديبة المختصة في الجهسة المتسلون في البها و العينين فيها .

(نتوی ۲۳۸ – نی ۱۹۳۷/۷/۲)

قاغستة رقسم (۲۰۰)

: المسيحاة

مستور قسرار من رازس الجمهسورية بنقسل أهست المستاماين والعهناز الركزي المحاسنيات الى وظيفية الضري وذليك بميد احالته الى المحكمية التلايبيسة وتبسل مستهر القسانون رقم ٣١ لسينة ١٩٧٥ بشبيان تنظيم عبلاقة المهباز المركزي للبحاسينات بيحاس الثبيب ولانصة المساملين بالجهساز الركسزي المحاسسيات ساستظهار المحكمة ما اذا كان نقسل الحسال من الجهساز في التساريخ المستكور وفي ظلما الظسروف والملابسسات التي تسم فيهسا من مقتضساه أسستبرار محاكمته الدبيسا أن القنساء المحدوق الكابيسة بالطبيس لحبك المبادة ٧١ مَن لأنْضَة الجهسارُ أَلْتَى تقضى بِلْقَضْسَاء الدعسوى التلاييسة بقبسول استقالة المابل أو أحالته إلى المائس أو بنقله إلى وظيفة أخرى وفي ضدوء المحكمسة الطيسا في شسان طساب النصيسير رقيم ٢ اسفة ٧ القضائية المسادر بجاسستها المتعقدة في ٥ فيسراير سسنة ١٩٧٧ مسان التقسل السذى يسرتب انقفسناء الدعسوي التلويبيسنة طبقسا البسيادة ٧١ من لاتحبة المسليفين بالجهسار هسو النشيل اللي واللهسة اخساي خسارج الجهساز التشبد التنسة والامتيسار اوالتقسد اسسباب المالحة الأرام الوطيقية أغر الاسجاب الصبحة طبقيا لأحبكاء المبادة وو ون هسدُه اللَّهُ عبد عنه عبداه ون قسرارات القصل وأو كان التحقيسة قد بسده مع العسابل المقسول قبسل انتهساء خنمته سالصكم بانقضاء الدعسوى التانيبيسة بنقسل المصال تاسسيسا على أن قسرار نقسله كان أبصادا له عسن عسله بالجهاز بسا يسم عن عسم الرضيا عسن وتسله عسلهلا بالجهساز ـــ لا حجسة في القسولُ بان نقسل الحسال لسم يتم وفقها الاجرادات النصبوص عليها في الماة ١٠ من اللاحسة التي نقفى بنان يسكون نقمل المسلمان من الجهساز من وظيفسة . وسرات نهما نوقهما من شمال الحمال ما تصدم العسلامية بقمراز من رئيس الجهساز بمد موافقة . وحماس التمامين نشك أن نقمل المسال تم قبل المهار بهذه اللاحة .

بلخص الحكم:

ومن حيث أنسه عن الدفسم بمسدم ولايسة مجلس التساديب تأسيسها عملى أن دمستور جههمورية مصر العربيسة المسادر مسنة ١٩٧١ قمد مسلم، بنقتض السادة ١٧٢ منه كسل ولايسة في المحاكمسات التساديبية عسن فسير تفسياء مجسلس النولة غاته مسرد ذلسك أن المسادة ١٧٢ من السبتور تفسد عملي ما حمري به قضاء الحكيمة السحورية العليا تقسرير الولاية العسانة العساس السدولة عسلى المسازعات الادارية على تحبو لم يعبد معبه اختصبامه متيدا لمبائل محبدة على سبيل الصحير كها كان وقت انشاله ، دون أن تعيني غيل بيد الشرع عن النسيناد القصيل في بعض التيازعات الادارية الي حهيات تضيائية أنضرى على مصبيل الاستثناء بالتحروني المحود التي يتنفسيها المسالح العمام اعمالا للتفويض المضول له بالمسادة ١٦٧ مسن الدسمتور في شمأن تحمديد الهيئمات القضائية وبيمان اختصماصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القانون رقسم ٣١ لسمنة ١٩٧٥ بشمان تنظيم عالاقة الجهمار المركزي للمحامسيات بمجلس الشمسية قد ناطت بمجلس الشمسية بنساء على التسراح رئيس الجهساز وضمع لأنعسة بالاحسكام والتسواعد المنظمة الشيئون المنابلين بالجهناز والعمسانات القنزرة لهنم بضنسان أسحتلالهم وتسواعد التكيب والصواغز والبدلات التي يجسوز منحهسا الهاسم ، وتكون لهسا قسوة القسانون ، وأنه تغيسذا الحسكام تلك المسادة

المسدور مجسلس القسمي بجانسته المتعشدة في ٦ مسن يوليب سنة الاحدة ١٧ منها على ان الاحدة ١٧ منها على ان المسلولين بالجهاز وقد نصت المسادة ١٧ منها على ان يتسولي مجسلس التشعيب المشكل وفقا الاحكامها مسلطة مساطة مساطة المسادة الجهاز المسركري للمحاسبات تلاييسا ، فمن نسم يسكون انشساء مجسلس التشعيب المشار اليبه وتحديد اختصسامية شد تسم في حدود التقسويش المسادة ١٦٧ مسن الدستور .

ومسن حيث أنسه عسن الدنسع بانتضساء الدعسوى التأديبيسسة لسبب نقبل المصال كبارج الجهباز تطبيقنا للهبادة ٧١ من لاتصبة المساملين بالجهسار المسركزي للمحاسسسبات ، والتي تأس عسسلي أن « تنقضي الدعسوى التأديبيسة بتبسول استقالة المسامل أو أحالبسه المئ المساش أو يتقبله إلى وظيفية الحسري ولا تأثيم الدعيوي التادسينية سلى الدعسوى الجنائيسة أو الدنيسة الناشسئة عن نفس الواتمسة ولا بحسوز اعسادة تعيسين المسامل في هسده الحسالات بالجهساز بأي حال بن الأحسوال غان المسكية الطيسا تسد تسررت في جاستها النعقسدة ني ٥ منان فبسراير سنة ١٩٧٧ في شنأن طبلب التفسير رقبم ٣ لسنة ٢ التضائية بأن النقبل الدي يسرتب انتضاء الدموى الناديبية تطبيقها للهدادة ٧١ من لاتحبة المسايلين بالجهداز الشبان البها هو النتسل الى وظيفة اخسري خسارج الجهساز لنقسد الثقسة والاعتبسار أو لفقيد أستماب المستلاحية لأداء الوظيفية لقيم الأستماب المسحية طبقها لأحسكام المسادة ٩٠ من هدده اللائحسة دون ما عسداه من ترارات. النقسل الأخسرى وأو كان التحقيسق قسد بسدأ مسع العسسامل المنقسول تبسل انتهساء خدمتسه » ،

وقد أنصنت مجلس التسقيب الى هذا التفسيم عى رغض الدغسة المسلم على رغض الدغسة المسلم المسلم المسلمية التفسيم المسلم التفسيم وقد صدر على حدود ولاية المكسة العلمية يسلم الجياس وأن تصيين المصال رئيسنا لمجلس ادارة هلسة بسلك المسلم ا

تسامر، الاجتهساعي بمسوجب قسرار رئس الجبهسورية رقسم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ لسم يسكن لفقسد الفقسة ولا الاعتبسار أو لفقسد أمسياب المسلاحية لاداء الوظيفسة طبقسا لاحكام المسادة ٩٠ من لاتحة الجهاز .

ومن حيث أن تنسير المحكسة العليسا على ما يستفاد من صيافته تحد اقتصر عند تحديد مقدومات النقصل من الجهداز الموجب لانقضاء الدعوى التاديبية في حسكم المادة ٧١ مسالفة السذكر ، النقسل الذي يتم في ظل العمل باللائدة المنكورة ، وهسو ما يتجلى في تحديد التغسي لمنهوم النقل المذكور بانه النقل المنصوص عليمه في الممادة . ٩ من اللائدة المشمار البهما والتي لم يمكن لهما ما يقابلها في النظم الوظينية بالجهاز المسطبقة على مسدور التانون رشم ٢١ لسخة ١٩٧٥ ولاتصة المالين بالجهاز آتاي المستكر ، ولما كان ذلك وكان الحسال - على ما بسين من استعراض الوتائيم _ قد نقيل من الجهاز المركزي للمحاسبات بقرار رئيس الجمهـورية المسافر في ٤ من مسارس سسفة ١٩٧٤ وفلك بمد احالته الى المحلكمة التأديبية وتبسل صدور القسانون رقسم ٣١ لمسسفة ١٩٧٥ ولائدة الماملين بالجهاز الشار اليها ، نقدد تعين ا اذا كان نقل المحال من الجهاز من التاريخ المنكور وفي ظلل الظروف والالابسات ألتي تدم فيها من مقتضاه انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من اللائحة المسار اليها أم استهرار محاكبته تأنيبا ،

ومس حيث ان الاصل ان نظام تأديب العالماين المستحدث يسرى بأتسره الجسائس على المحاكمات التأديبية التي الدركها هذا المنظلم ، ليستوى في ذلك من كان تأثيا منهم بالعبال فعالاً أم تسرك المستحة وها وما يستغاد مما نصدت عليه المادة الثالثة من

مدواد اجسدار الإتحة الجسابلين بالجهسان الهسان اليها مسن العمل ويتنج الجاهسان تربيخ الموافقية عليها ، وقد واندة عليها في ٢ من يوبينه المدافقة ١٩٧٥ ، كما يستقاد من دلالة ما نصت عليه المدادة ٧٧ من اللاتحية المنكم المدادة ٧١ بيني النهاء خدمة العميليل من الاستقوار في الاجمهواءات التوبيدة ضده اذا كان التجييق قد بعدا مجمه البسل التهاء صدة خبيته ويتنفي فلك أن يسرى في شعبان الحال النظام التاديب

ومن حيث أن المسادة ٩٠ من اللائحة المستكورة تسد اسستحدثت جكسا جسددا لم يسكن له ما يقسله من قبسل وتقضى بسان « أعفساء الههساز مسن وظيفة مسراتب عمسا غوتها غسير قلب لين للمسزل ومع خلسك أذا أتفيسج أن الهمدهم عسد للقسة والاعتبار الله فين تتطلبهما الموظيفية لو نقسد أسبغه المسلكية الادائها لفي الاسسبغه المسيعة الويال الى المسائن أو نقسل الى وظيفة أخسرى مصادلة بقسوار من رئيس الجههورية بنساء مسلى ما يعرضه رئيس الجهاز بعسد موافقة مجلس التساديم، ٥٠٠٠ » .

ومناد هذا النص أن المترع ارتىاى تدتيقنا للمصلحة العسامة منسع طائفة من كسار العسابين بالجهاز حسان الحسال حسدوا من التصافة لم تسكن لهمم من تبيل تضحمن استقلالهم في اداء المهلم وتسوئر لهمم حسرية أبسداء الرأي وهم في صابت من أي عمن أو تشريد ، فأضفى على اعضاء الجهاز من وطيئسة مسراتب غما نوتها حصائة تعصمهم من المسزل أو ما في حكمت فعظلسر المائهم ما أي المسائل أو نظهم حدون طباب منهم حالا في حدود التسواعد والإحسراءات التي وضمها والتي تتبشل في عدم جواز ذلك الا في حسائي فقد النقية والاعتبار اللين تتطلبها الوظيفة أي

عقد اسباب المسلاحية لاداتها لغير الأسباب المسحية والإيتم كفيك الا بتسرار من رئيس الجمهورية بنساء على عسرض رئيس الجهاد ويمد موافقة بجساس التسادية عسلى احسالة أصحم الى الماش الا نقسله الى وظيفة أخسرى بمسادلة ، اما بالنسسبة لمسا دون هسذه الطسافة بن المسابان بالجهساز عسلم يثسا المشرع أن يبنحهم بشسل هسده الحمسانة وباقتسالي غان أبسر احالتهم الى المسائس أو نقلهم وخضسم المتسواعد المسابة على هسذا الشسان ،

وين حيث أن البادى من استعراض الخافات مسلقة التهان بالله المحلكية التهانية التهانية

ويبيين من ضخابة صيد هيذه الإنهابات التي بلغت تسان معمران تهيئة ونوعتها أن المسراع سين الحيل والمحال كان محتوما وأن تسبة الخدلات بينهما كانت متسمة عملى رحمه لا يرجى مصه أي تعمارن بينهما مما يتماقي ولا شبك مع مصلحة المصل ويؤشر مي انتظامه بحصبان أن هذا المسراع كان مراعا عن تسبة الجهاز بين المصال الذي كان يشخل منصب وكيل الجهاز وبين رئيس الجهاز ، ومن تسان مثل هذا المسراع أن يتسريد صداء على كانة المسراء من الجهاز في كانة المسارة على حمن أداء المسل وبهذه المسابة عان المسارة بين منس المساب وبهدة المسابة عان هذا المسابة المسابة المسابة على المسابة عان المسابة على المسابة عان المسابة على على المسابة على المسابق على المسابة على المسابة على المسابق على المس

القالات بالامساء المسال عن الجهاز تغليسا لنظام رئيسه وأسم مسكن تكريب المحسال مسلى ما ميسر عنسه النفساع عن الجهاز الركزي المحاسبات بمسراحة في المنكرة التسمة منسه الي هذه الحكسة بجلستها المنعقدة في ٦ من يونية سنة ١٩٨١ حين قسال « أن الطاعن (الحسال) من المناطين بالنولة مستواء في موقعيه المسابق بالجهساز او مي موقعه الجسميد ببنك ناصر وأن هسسذا المنصب ليس تكريب لسه فقسد نقسل بسذات درجتسه ولم يتفسمن ترقية الو عسلاوة ؟ ولم يسستشف من الأوراق كيسا لم يزعم أي من المسال أوا الجهاز أن هذا النقل كان بناء على طلب المصال أو بمواننته 4 واذ كان نقبل المسال عبلي هيذا النصور ابعبادا له عين عبيله بالجهاز بمنا ينسم عن عندم الرضاعن بتنائه عنابلا بالجهاز لا مسلا يمسوغ والأسر كملك التسول عسلي ما ذهب اليسه الجهساز في مقاعه وتابعته غيته مجناس التناديب بأن نقبل المصال لتم يكن لنقد المسلامية للبقساء في وظينت في الجهساز ، وبالبنساء عليه عاته اخدا بالتنسير الدي خلصت البعه المحكمة العليما يحون نقبل المدعى من الجهاز نقبلا موجبا لانقضاء الدعوى التأديبية ني دكم المادة ٧١ من الأنصة العماملين بالجهماز المشمار اليمه ، ولا حجية في هيذا المتام بأن نقبل المصال لم يتهم وفقيا للاجسر أوات المنصوص عليها في المسلاة . ٩ من اللائصة التي تقضى بسأن يسكون نقسل المسابلين من الجهسال من وظيفسة مسراتب فمسا فوقهسا سكسسان المحسال _ لمسدم المسلاحية بقسرار من رئيس الجهمسورية بنساء عسلي عسرض رئيس الجهساز بمده وافقسة مجسلس التسانيب ، لا حجسة في ذلك لأن نقبل المصال تم قبل العمل بهذه اللائصة وبهسده الشابة يكون شانه في هذا شان المالين بالجهاز دون وظيفة مسراتب السذين يتسم نقلهم من الجهساز لمسجم المسلاحية بعسسا المهل باللائدة المنكورة اذ يتم نظهم هدذا دون المستراط الإجسراءات مسالفة الذكر التي نصت عليها المسادة ٩٠ المذكورة ٠

ومن حيث انسه لما تقسدم يسكون القسوار المطعمون تيسه قسمة خساف القسائون واخطاع في تطبيقه وتأويساء ويتمسين مسن قسم القضاء بقبسول الطعن شسكلا وفي موضاعه بالقساء القسرار الملمون خيسه والحسكم بالتفساء الدعسوى التأديبيسة والسزام الجهسة الاداريسة المسسموونات .

(طعن ١٣ لسنة ٢٤ ق _ جلسة ٢٨/١١/١٨١١)

الفعدل العاشر مجالس تــاديب

القصل المائتر ... مجــــافس تــانيب

الترع الأول - الاطار العلم لمجالس التابيب

الغرع الثاني ــ مجسالس تساديب مخالسة.

التمسسل المساتير وُعِسُسُالِسُ مُسَانِيبٍ

الفسيرع الأول الاطسار المسام يأجمالس التناويب

الاستة رقسم (٢٠١)

: 12----41

لا مسدوحة من تطبيس القاعسدة العسابة التي سسار عليهسط التشريخ فيتخص مجساس التساديب في كسل وزارة بمحاكسة السوظفين الشين يتبعونها ، وليسا كانت الاعتبسارات او الجسررات المستبدة من المسدالة او المسالح العسام ، والتي تدعسو الي توحيد المحاكسة ، لوحسدة الجريسة او ارتباطهسا بضيرها ، فان الومسول الي فلسك ، لا يسكون الا بتعسديل في القسانون رقسم ٢١٠ المسنفة ١٩٥١ بنظسسام المسولة ين مشل هسنة المسالات ،

ملخص الفتوى :

بحث تنسم الرائ مجتمعا بجاسسته الأساسدة في ١٠ مسن فبراير مسنة ١٩٥٧ موضوع عوديد محاكمسسة موظمسفي وزارتي الماليسة والمسارف المعروبية المتهسين في حسانثي اختسلاس أمام مجسساس التسانيب الخساص بسوزارة الماليسة ،

تبين لجلس تاديب وزارة المالية السذى انعقد الحاكمة بعض موظفى هـ ذه الوزارة السدّين انهسوا في هسادتى الافتسسالاس ، ان هساك موظفين تابعين لوزارة المسارف العموميسة ويعملون بقسام حصالتها تحت اشراف محوظفى الصسابات التابعين لوزارة الماليسة لمسم يقسموا البه اذا لحيسل امرهم الى مجسلس التسليب بسوزارة المسارف فسارف فسارف عمدان المتحسين ايسا كانت الوزارة التي يتبعونها لمسام مجسلس تاديب وزارة الماليسة باعتبسارها مسكان وقسوع الوريسة ، وظل كان التهم متداخسة وجهيسع المسوظفين بشستركون في التهم ذاتهما وحتى تسكون الأحسكام المسادرة مندسسة وعسلى المسادرة مندسسة وعسلى

وبالرجوع الى النصوص التعلقة بمجالس التاديب ينسين ان الأمسر المسالى المسالد في ١٠ من أبريال سنة ١٨٨٣ ينص في المادة التقيمة مناء عالم :

يتشكل في كل نظارة أو مصاحة ما هنو آت: أولا من مجلس الإدارة والشافيب .

وشد سبى هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المسادة الثانيسة من الإمسر العمالي المادر في ٢٤ من مايو سفة ١٨٨٥ .

ويؤخسذ من مجمسوع احسكام النساديب الواردة عى الأوامسر العالية

المسادر في ١٠ بسن اسريل سسنة ١٨٨٧ و ٢٧ من ماسو مسسنة ١٩٠١ و ٢٧ من مسارس سسنة ١٩٠١ و ١٩٠ من الأخص ما يتمسلق بحدق رؤسساء المسالح في توقيع عقوبتي والاحسالة الى التساديب بنساء على تقسيرير رئيس المسسلحة ، ان الاختمساص في مسائل التساديب موتبط بتبعيسة المسوظف لا بالجهسة التي وتعت فيها الجريسة ، بعني ان المختص بمحلكية المسوظف ان المختص بمحلكية المسوظف ان المختص بمحلكية المسوظف ان المختصل من عصوف منسسنولية العسائل ان هسذا المساسن المسلحة التي يتبعها على العسائل ان هسذا المساسن المسلحة التي يتبعها على العسائل ان هسذا المساسن المسلحة التي يتبعها على المتسائل ان هسذا المساسنة التي يتبعها على المتسائل المسلحة التي يتبعها على المسلحة التي يتبعها على المتسائل المسلحة التي يتبعها على المسلحة التي يتبعها على المتسائل المتسائل المتسائل المتسائل المسلحة التي يتبعها على المتسائل التي يتبعها على المتسائل المتسائل

وقد مسكنت الأوامر العالية المسار اليها عن وضع حكم الحسالة اختسائك الوزارة التي يتبعها موظفون متهمون في جريهسة واحدة أو جسرائم مرتبطة بعضها بيعض واحذاك فاته لا مقدوحة من تطبيعة التساعدة المسابة ، التي مسار عليها التشريع في هذا المسدودة سوظف أمام مجلس تساديب الوزارة التي يتبعها أيا كانت الاعتبارات التي تدعو الى توجيد المحاكمة ،

ولا وجه الى الالتجاء الى قدواعد تقدون الإجراءات الطائيسة فى هذا المسدد لأن هذا التائون قد جمل المحكسة التى يتسع فى دائرتها القصل مختصبة بمحاكمة المتهم ، لها قواعد التاليب عجمس الاختصاص شخصيا لا مكتيا كياسيق الإينساء .

على أن التعسم يلاحظما أبداه مجلس التلابيب لوزارة المالية ضرورة توحيد المحاكبة في مثل الحسالة الموضية اكثير التساقا مسح المسدالة والمسالح العسام ، الا انه أزاء سيكوت الأوامس العالمية السابق فكرها وكذلك القسانون الجديد رقسم ، ٢١ لبسنة ١٩٥١ في شمان نظام مسوطفي الدولة فاقه لا يسكن الأفضد بهذا المسال الا من طريق التشروسع ، لسفاف انتهى رأى التستم الى أنه لا ينجموز محاكسة الخسوطة سيرد التخميين لوزارات منطقسة الخم مجالس تسليب احددى الوزارات وأثر كنت الجسريمة واحددة لو كانت الجنرائم مرتطسة بعنسها بمعض بل ينتص مجلس التاكيب على كان وزارة بمحاكنسة المستوطعين السفين يتمونهستاه

وأن الومسول إلى توحيث الأهاكسة عي مثل هذه الحالاته الاستخدام الحالاته الاستخدام المستخدام المست

(المتوى ١١٢ - ني ٢/١/٢٥١)

فاعسدة زُقسم (۲۰۲)

: المسلما :

انه وان كانت الأواسر المالية المنطقة بمجالس التعليب شد السيكات عن الاشسارة التي مجالس التعليب المناس في هسالة خطيل الموزائد أو المستخدم بن الوزارة أو المستحدة التي وقعت الها المنافظة الا انسه بسائط السماح من وقعت المنطقة في هستار معالس المناسب المستحدة التسليم لها المسوطة أو المستخدم في هستا الوقت هسسو المناس بمعالميته ، ولا وإضر في المنافضة القسائل المستخدم أو المناس بمعالميته ، ولا وإضر في المنافضة القسائل المستخدم أو

مَلَكُشُ ٱلْأَلُولِيُّ :

بحث قسسم أأسراى مجتمعنا بجاسستيه التعانسيدتين 44 بعنال

ديسببر سنة 1901 و 17 من ينساير صنة 1907 هلغي التراكل أمن أسكان توحيد المحاكبة التاديبية عسن المفاهسات التي وتفقت بدارة مخسان الحسكومة وتسبب الفسل المحاكبية عبن بالاستكادية السلم مجبلس تلايب مصلحة المنوائي والمنسلار وقيتين أن الونسوع يتلغمس مى أن تدهيقها الجسري مى ادارة مخسان الحسكومة وتسبم التسل المسكنيكي بالاسكندية تكسف عن تهم نسبت الى بعض المستخدمين السنين كاتسوا تابعين المسلحة المواني والمنسار وقت وقسوع تساك المخالفات وقدوة تالك المخالفات وقد وقد المناسبة المسلحة البسريد ونقسل خيسانة المخالفات وقدون الى مصلحة البسريد ونقسل خيسانة المساون المن والمنسانة المسلحة المساون تابعين المسلحة المساون المساون المسلحة المساون المساون المساحة النقسل واستعمر البساتون تابعين المسلحة المساحة المساحة المساحة المنساني والمنسانية والمنسانية والمسلحة المساحة المساحة المناسات المساحة المنسانية والمسلحة المساحة المنسانية والمسلحة المساحة المسلحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المسلحة المساحة المسلحة المساحة المساحة المساحة المسلحة المساحة المساح

وتسار الفلاله فيسا أذ كان كنان سن عنولاء المستخدين، يحساكم أسلم مجلس التساديب التسابع لنه الآن وسن شم يحسكم في هذه المخالفات تسلاقة مجسالس هي مجلس تساديب ممسلحة اللواني. والمتسار ومجساس تساديب ممسلحة البريد ومجلس تساديب ممسلحة التقسل أه يجسوز توديد محكمتهم جبيعا استسام مجساس تساديبه ممسلحة المسائر والمسائر .

وبالرجسوع الى النمسوص المتعلقة بمجسالس التساديب بتسين أن الأبسر المسالي في ١٠ من ابسريل مسنة ١٨٨٣ ينص في المسادة الثانية. منسه عسلى أن يتشسكل في كسل نظسارة أو مصساحة ما هسو آت .

أولا ــ مجملس يسمي مجملس الادارة والتساديب .

وَقَسَد مَسَنِي هَدُا الْجَهِ الذِي يَجَسَلُونِ السَّادَيْدِ بِهَتَشَى السَّادة الثانية مِن الأمسر المسالى المسادر في ٢٢ مسن مايسو سنة ١٨٨٥ .

ويستقاد من مجمسوع احسكام التاديب السواردة عى الأوايسير

المالية العسادرة في 10 من أبسريل سنة ١٨٨٧ و ٢٤ من مايسو مسنة ١٨٨٥ و ٢٣ من مارس سنة ١٨٨٨ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٥ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٨ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ وعلى الأخص بمنا بتعسلق بحتق رؤسساء المسللح في توقيع عقسويني الاتبذار وقطع الماهية مدة لا تنزيد عن خمسة عشس يسوما و والاحسالة التي التسلايب بناء على تقسرير رئيس المسلحة أن الاختصاص في مسائل التسلايب مرتبط بالمسوظة بمسعني ان المختص بمحاكية الموظف او المستخدم هنو مجسلس تسلايب المسلحة المتي يتبعيها و وما ذلك الا لان هنذا الجسلس السدر من غسيره عملي تصرفه مسئولية المسؤلفة المستخدم وتقسدير عمله وتمرفاته .

وانه وان كانت تلك الأواسر المالية قدد سكت عن الاشسارة الأي المجلس المختص في حالة نقسل السوظف أو المسستخدم مسن الأوزارة أو المسلحة الذي وقعت فيها المخافسات التي يحسلم مسن المجلسا الا انسه يسلاحظ أنه بني وقعت المخافسة مسار مجلس تساديب المسلحة التسابع لها المسوظف أو المستخدم في هدذا الوقت هسو المختص بمحاكمته ، ولا يؤلسر في اختصساسه نقسل المسوظف أو المستخدم بعدد ذلك إلى مصلحة أو وزارة الخسري ،

ووت اخفت المحكمة العليا التاديبة بمشل هذا التطر غى حكها المسادر في ٢٧ من يونيه مسنة ١٩٣٥ اذ حسكت باختصاصها بمحاكمة موظف عن تهم استند اليه ارتكابها وقت ان كان شساغلا لوظيفة صين فيها بمرسوم رغم أنه عند المحاكمة كان تدنشل الى وظيفة اخرى عين فيها بقسوار وزارى .

لذلك انتسهى التسسم الى ان الجسلس المتص بمحاكمة السوظفين السساق ذكرهم هسو مجسلس تساديب مصسلحة المسواني والنسائر ، (فتوى ٢٢ سـ غي ١٩٥١/١/٢٤)

قاعسدة رقسم (۲۰۲)

: [_____4]

الأغسرقة بسين القسوار القساديين المسادر مسن مجساس التلديب والقسوار المسادر من المسلطة التلديبية الرئاسسية مسردها الى القسسوص القاونية التى تفظم التساديب والى ما عنساه المشرع بمجلس التساديب مد عسم التستواط التظام من القسوارات التاديبية المسادرة مسن المسلطة التلديبية الرئاسسية الما الهوشة الادارية التى المسدرته أو الهوشات الرئيسسية قبسل الطمسن فهسا .

ملخص الحكم :

ان المسراد في التصرفة بسين ما أذا كان القسرار بحسل الطمسن بالالفساء يعتبسر في التسكيف القسانوفي قسرارا مسافرا من مجسلسر تساديب اسستغد ولايتبه بالمسداره ، فيطمسن فيسه راسسا بالالفساء المسلم مجلس السدولة بهيئسة تفساء أداري لمستم الجسوي من النظام منسه مقسمه أم أنه ليس كذلك ويعتبسر قسرارا تأديبا مسادرا من المسلطة رئاسسية يجب التظام منسه أولا أمام الهيئسة التي امسدرته أو الهيئسات الرئيسسية وانتظام أمنسه أولا أمام الهيئسة تفساء أداري بالتظام مو السذي يجوز وقلك بالتطبيق للفقساء أسام مجلس السدولة بهيئسة تفساء أداري وقلك بالتطبيق للفقسرة المائيسة مجلس السدولة الجمهورية العربيسة المسنة 1901 في قسان تنظيم مجلس السدولة الجمهورية العربيسة المسادة سان صرد هذه التفسرة بسين هدذا القسرار وذاك هور الى النصوص التقونية التي تنظيم التساديب ، والى تدسري ما عنساء المشرع مجلس الساديب ،

ويبين من تقمى النمسوص الخلمسة بذلك ، سسواء ني النظهم التأدييي مى الاتليم الشهالي او من الاتليم الجنسوبي ، أن النيمسل غى هذا الثنان هو بصب طريقة التاديب ، فيسكون القرار مسادرا من مطس تاديب أذا أتذذ التاديب مسورة المحاكسة أسلم هيئسة مشيكلة تشبكيلا خامسيا وفقسا الوفساع واجسوادات معينسة وسمها القبانون يتعين التزايها وتقييوم اسبياب عملي اعسمان المسوظف مبسدما بالتهمة المستندة اليسم وتمكينسه من الدفساع عسن مُغسَب فيها على غيرار المحاكميات التضائيية ، وقلك كله تبل أن يصدر القرار التأديبي ني حقمه ، وباصداره بمستند مجلس التاديب ولايتمه ويمتنع عليمه مسحبه أو الرجموع نيمه ، وأن جمال الطعسن نبسه أمسام هيئسة اخسرى قسد تسكون درجة اسستثنانية اعلى او درجة تعقيب قاتسوني بشكل قضسائي ، اما بطسريق النهييز او ما يماشله بالطعن امام المحكمة الادارية العليا ، وقد يجمع النظام التساديبي بسين الأمرين . بينما القرار التاديبي الاخر يتمير بأنسه يمسدر راسسا من السططة التأديبية الرئاسسية بغيير وجوب اتبساع الأوضاع والإجراءات التي تتبيز بهما المحلكيمات التأديبية عملي انتصو المفصل آنفا ، ولهذا لا تستيبيد السلطة التي أصبدرته ولايتها باصيداره ، بسل تملك سنجه أو الرجوع نيسه عنيد التظلم منه ، ومسن أجسل ذلك أوجب التسابون رشم هم لسبية ووال في شسان تنظيم مجساس البدولة الفظيلع ميسه متهما وانتظار الاواعيد المتسررة للبت مي هددا التظهم ، والقسرار المريسع الدي يمسدر هي التظلم أو القدرار الضهني الدذي ينقرض أنسه صدر نيسه بالرغض بمحم الاجهابة عنه في الواعيد المتجررة همو الدي بكون محسل الطمسن قضسائيا للحكمة التي قسلم عليهسا اسستلزام هسذا التظلم وهي الرغبية في تقليل المسازعات بانهائها في مراطها الأولى وطريق أيسر للنساس ، وذلك بالمدول عن التسرار التظلم منسه ان رأت الإدارة أن المتطلم عسلي حسق في تظلمسه ،

(طعن ٨ اسنة ٢ ق -- جلسة ٢٦/٤/١٢١)

ةإبيدة رقسم (١٠٤)

المسيدا:

اختصاص وكيل الهزارة بالإصالة الى مجلس التساديب ـ
اختصاص وكيل الهزارة الساعد ايضا بتضويض من الهزير ـ
مصدور هذا التضويض الهمه من وكل الوزارة ... عبيم جبوازه
- المادة ٨٩ من قاسون نظيام جبوظنى الحوالة فيسيل تهييديلها بالاسادة م ٧٢ لمينية لإجراء .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٨٩ من القسادين رقسم ١١٠ لبسفة ١٩٥١ (تيسل المحتلف المحتلف الإحسالة الى المحتلف المحتلف الإحسالة الى المحتلف وقسس و قبسل الوزارة المختلف و وقسس المحتلف المحتلف المحتلف الوزارة ومن بويسا المحتلف ا

(طعن ١٩٥٧/١٢/١٤ ل ق _ جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعشدة رقسم (۴۰۵)

البــــدا :

نص المسادة ٨٦ من قاسون المسونافين عملى تشمستهل مجاس، التسابيب مسن النسين من المسونافين في درجمة مدير عسام احدهسا من غمس المسلحة التسابيط لهما المسلحة التسابيطة المسلحة التدبيسة ومسن نساله من ادارة السراى المختصمة بمجاس المسونة سوجوب، أن يسكون احد المضسوين من غمس المسلحة التسابيع لهما المسوناف سود عرورة لان يسكون المضسون الاخسر من ذات المسلحة المسلحة علما المسلحة م

ملخص الحكم :

نصت المادة ٨٦ من التعاون رسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشان نظام صوطني الدولة على أن * الملكبة التاديبية المسوطنين يتولاها مجالس مولف من النين من الموظنين في درجة صدير علم احدهها من غير المسلمة التعليم لها المسوطف المحال الى الملكبة التأديبية ومن نقب من ادارة السراى المختصسة بمجالس السولة » . ويستقاد من هذا النص وجدوب أن يسكون احسد المفسوين من غير المسلمة التبايع لها الموظف ، اما أن يسكون . المفسوين من غير ذات المسلمة فهدذا ما لم يوجبه النص .

(طعن ١٨٦ لسفة ٣ ق _ جلسة ١٤/١٢/(١٩٧٥)

قاعسدة رقسم (٣٠٦)

: 12-47

مصلس ناديب اسستثنائى سر رياسسته ــ انعقسادها أمسلا اوكيلُ الوذارة ــ الوزير الى يمهسد بهسذا الاختمساس اوليسل الوزارة المساعد عمسلا بالمسادة ١٣٣ مسكررا مسن قالسون نقسام موظسفى السنولة .

ملخص الفتوي:

نصت المسادة ١٩ من المسادون رسّم ٢١٠ لمسادة ١٩٥١ بسان مناسم موظا على السولة على أن يشسكل مجاس الشاديب الاستناهي من ونجّال الوزارة وتسكون له الرئاسة ومن النسائب العمام أو من ينيبه من أكسادين المسلدين ومن مستشارى ادارة الراى المختص بمجاس من أكسادين المسلدين المسلدين ومن مستشارى ادارة الراى المختص بمجاس المحولة أو المساعد بتساك الادارة ، ولا يجبوز أن يسراس وأدا لم يسكن بالوزارة السابع لها المسوطف الى المحلكة الثانيبية ، مجاس الوزراة السابع لها المسوطف عمير وكيال واحد ندي مجاس الوزراة المسادد وكسلاء الوزارات الاخسرى . كما نصب الملاة ١٣٣ مرارا أن المسادة الإختصاصات المضولة لوزراة طبقاً لاحكام مسئرا أن المساعد بالاختصاصات المضولة لوكيال الوزارة طبقاً لاحكام مسئل المسادة ١٣٣ مسئرا ، وصد شم مالت يجوب الموزرا ، وصد شم مالت يجوب الوزراة ألى المساعد الاختصاصات المضول لوكيال الوزارة ألى المساعد بالاختصاص المضال المؤارة المساعد بالاختصاص المضال الوزارة المساعد المنتائي عملي الوجه المبين الوليات المساعد المنتائي عملي الوجه المبين بالمساحد ١٩٠ مسن المساحد المين المساعد المين المساعد المينائي عملي الوجه المبين بالمساعد ١٩٠ مسن المساعد المينائي المساعد ١٩٠ مسن المساعد المينائي عملي الوجه المبين بالمساعد ١٩٠ مسن المساعد ١٩٠٠ مسن المساعد ١٩٠٠ مسن المساعد المينائي المينائي المينائي المساعد ١٩٠٠ مسن المساعد ١٩٠٠ مس

(غتوی ۸۷ ... غی ۱۱/۱/۱۳ه ۱)

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

: المسلما

اسداد رئيس مجملس التسلامية رئيسة مسميقاً في التعسوى التعميمة يفتده مسلامية القسمل فهما •

ملخص الحكم :

ان رئيس مجلس التاديب تقدم بحكرة الى مديسر جامعة الاستخدية انتساء سعير الدعموى التلايية طلب غيهسا احسالة الطاعن الى المحاكمة التاديية حويسين من مطلعة المذكرة الشار الهما ان رئيس المجلس تد العصح في مذكرته عن الاسباب التي رأي من الجلس المساقة الطاعن الى المحكمة التلايية ، ويذلك يحكون قد ابدى رأيه مسبقا في الدعموى التلايية ، محسا يقدد مسلاحية الفصل غيها ، ويجمل عصله باطسلا طبقا النمي الملايية التي المساقد الاسترارة و ٢١٣ من قاتون المراهمة القديم رقم ٧٧ لسنة المدي كان سماريا وقت صدور القرار الطعمون غيها .

(طمن ٥٠ اسنة ١٠ ق... جلسة ١٣/١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۰۸)

البــــنا :

الأصل هو ابتشاع بن سعبق أن أبسدى رأيسا في تُستَّن الأمسر: المصال بسمبيه المسلمل إلى التساديب بن التُستراك في نظهر الدعوى والمسكم فيهما ها القسرار السدّى بمسدر عملي شالانه هسدًا الأمسل معيبا بعيب جبوهرى يتحبدر به الى البطالان بدلا وجبه الاستفاد الى نص الفقرة الأضيرة من المسادة ٩٨ من ققسون المساطة القضائية رقسم ٤٤ أسنة ١٩٧٧ التي تقفى بالله لا يغنيع من الجباوس في حيث بحيث بحيث الإسسالة الى المسائل التسليب سبق الإنستراك في طلب الإحسالة الى مساطة القضاة تأميبا المسائلة التنصوص عليها في الفصل التأسيم من المسائلة القضاة تأميبا المساون المسائلة التنظيمات المواد من المسائلة المتنافقة عن المسائلة المتنافقة المتنافقة عند المسائلة المتنافقة المتنافقة هذا هذا المسائلة المتنافقة المتنافقة هذا هذا هذا المسائلة المتنافقة ومن نص المسائلة المتنافقة والمتنافقة ويتمون المسائلة المتنافقة ويتمون المسائلة ويتمون المسائلة ويتمون المتنافقة ويتمون المسائلة ويتمون المسائلة ويتمون المسائلة المتنافقة ويتمون المسائلة المتنافقة ويتمون المسائلة ويتمون المسائلة المتنافقة ويتمون ا

بلخص الحكم 🗅

وبن حيث أتسه عن النسق الأول بن القامن التعلق بوت وع العيب في تقسكل مجاس الساديب السذى امسدر النسرار الملمسون غيبه غيان تفساء هذه المحكسة قيد استقر على أن نهسة قسدرا من الفسماتات المجوورية يجب أن تقسوانر كحسد أدنى في كمل محاكسة تأديبية وهذا القدر تهليه المدالة المجردة وفسميرا الإتمسان والأمسول المسلمة في المحكسات وأن لم يسرد عليه أسور ويستقهم من المساديء الأولية المقسرة في القسوانين الخامسية بالاجراءات مسواء في المحكسات الجنائية أو التاديبيسة فلك أن القسرار القسادين جدو في الواقع من الأسر تفساء عقسابي في خمسوص الذنب الإداري حتى أن المشرع في المسادة 111 من قانسون المساحة التفسيائية آنسف المذكر نعت قسرار مصلمي التساديب بلفظ

حسكم تقضى بأن لا توقع العنسوبات الا بحسكم من مجسلس التساديب ـــ ومن بدين المسبهانات الجسوهرية حيسدة الهيئسة التي تشبولي مخاكمسة المحامل ومن متنفق هذا الإصدل في المحلكسات الجنائيسة والتاسيسة أن من بيسدى رأيب تسستقطع عليسه الاشستراك مي نظسر الدعسوي والحسكم فيهسا وذلسك مسهانا لحيسدة الشباقين او عقسو مجالس التاديب الذي يجلس من المتهم مجلس المسكم بينمه ويسين مسلطة الاتهام حتى يطبئس الى عبدالة قاضيه وتجسرده مسن النبائي بعتيدة سببق كونها عن التهم موضوع المحاكمة وتسدردت هَــذا الأمـــل المانتان ٧٤٧ ، ٢٤٩ من قائدون الاحــر اءات المنائـــة كبا بينك المنادة ١٣٦ من تساتون الرافعسات الدنيسة والتجسسارية الأحسوال التي يحكون فيهسا التساشي غسير ممسالح لنظسر الدمسوي ممناوعا من سنماعها ٤ ولو ليم يسرده أحسد الخصيوم ومن بين هنده الأحسوال سبق الافتاء أو الكتابة في الدعسوى أي ابسداء السراي فيها ، ورتبت المادة ١٤٧ من ذات القاتون جيزاء البطالان عملي عبل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة ولا ينال مما سبق. با تقضى به الفقيرة الأخسيرة من المسادة ١٨ من قاقسيون المسلطة التضائية مسالفة السفكر التي تقضى بأنسه لا يمنسع مسن الجساوس في هبئية مصلس التكنيب مسبق الاشتراك في طلب الاحسالة الي المساش أو رغم الدعموى التأديبية ، وذلمك أن همدًا النص ورد ني مجال سائلة التفاة تأديبيا المسوس عليها في النصل التاسيع من البساب النسائي من القسانون المنكور بينما انتظمت المدواد من ١٦٤ حتى المسادة ١٦٩ منه تأديب العساماين بالمساكم وقسد خالت هذه القدواعد بن نص بهاثل لنص المادة ١٨ سماك الككر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الأخر هو نص استثنائي الله يجموز القيماس عليمه او التمسك به في غمير النطساق المذي ورد في شسانه ويتعسين الالتجساء الى الأمسل المسام المتسابق بيسلمه السدى يقضى بابتنساع بن سسبق ان ابسدى رايا عى استسان الأمسر الحسال بمسببه المسلبل الى التساديب من الاعستراق مي نظسر الدعوى

قَلَمَكُم فَيَهُمَا ، ويَحَوَّن القَسرار الدَّي يُمِسَوْر مَنْلُق هَنْدًا الأمنال معينا بعيب جُسوهنري يتُحسور به الي البطنائن ،

وون حيث أن الثنابت من مستكرة كبنس المضرين سساف الأشاء ة اليها ومن تسرار احسالة المنكور (الطساعن) الى محساس التساديب أن لكل من المسيد الأمستاذ المستثمار رئيس محكمسة شمسهال القياهرة الانتدائيية والبحيد ، ، ، ، ، رأيا مسبقا من الدعيوي التاديبيسة موضسوع النسزاع نقسد أعسد الأخسي مذكسرة ضسسمنها ما اقتناع بعد حمسيما تبين فعه من تحقيق الشكاوي الذي قسميت المضر المنكور من رئيس الشركة النفذ على أموالها ومدن البسيد وزير النقسل وقسد ضمها رأيه في خسروج الطساعن عساي متقضى الواجب لأنه اثبت غيم الواقع ولنصيح عن عقيسنته في موضيوع الشيكوي فيهما تضمينه المنكرة من أتمه لا يعتميل أن مسرافا في شركة يمسلم المضر ببلغ عشرة الاف جنيسه واربعسائة تسبعة جنيهات وسنتباثة خمسة ومشرون مليسا اختيسارا مسا يقطع بأن التنفيذ تم جبرا لارضاء ٠٠٠٠٠ كما أن السيد الإستإذ المستثمار رئيس الحكيسة انصبح هدو الاخسر عن رأيسه في فيساجية تسرار احسالة الطعس الي مجساس التساديب مي تسوله عمليتها عبيلي دغساع المحمسر المستكور أن « هسذا الدعساع لا يعسول عليسه » . ومسن شم قاشمه في ضموء ما سماف يسكون كسل مسسن المسيد الاسمناذ المستشار رئيس محكمة شممل القاهرة ٠٠٠٠ والمسيد كبير المضرين بالمكمسة غير مسلمين للجلوس في مجلس تاديب المحفسر المنكور ويكون التيرار المسادر مسن مجماس التساديب المسكل برئاسسة المسيد الاستاذ المستثمار وعضوية المسيد مور قيد شميليه البطيلان ويتعمين الحمكم بالفسساته

ولا مسبيل التمسدى الرمسوع الطعمن لما ينطسوى عليسه ذلك من المسائلة ، التسائل باجسراءات التقساشي وتفسويت درجسة من درجسانه ،

وبن حيث اتسه متى استبان ما سسلف عان القسرار المطعبون عيه يكون قد وقسع بالطسلا المفاعت النظام العسام ويتعسين الحسكم بلغسائه ـ دون ما حاجسة الى مفاقسة لوجسه الطعسن الاخسسرى سماحادة الدعسوى التلاييسة الى مجلس تاديب العساملين بحكسسة شسمال القساهرة الابتدائيسة لنظسرها من جسديد اسام هيسة اخسرى والزمت المهسة الحسرية

(طعن ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧٠٨ (١٩٨١)

قاعسدة رقسم (٣٠٩)

: المسيطا

الطباعن ليس شباهها •

ملخص الحكم :

⁽ طعن ۱۰۹۱ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ٥/٢/٢٨١) "

قاعستة رقسم (٣١٠)

فإيسينية :

المساقة ٨٦ مكررا من القسانون رقسم ١١٠ لمسنة ١٩٥١ قبسل تعديلها بالقسانون رقسم ١٩٥٠ ما السسنة ١٩٥١ قبسل تعديلها بالقتسانون رقسم ١٩٥٧ ما السسنة ١٩٥٠ التساط في تعديين مجلس التساس القسادي بالوزارة التي كمان يتبعها المسوطة عند المحلكمة لوزارة لفسرى ما عسده الطبساق همله القساعدة الذا كسانت المسوزارة التي يتبعها المسوط عامد المحلكمة قد هما المسوئات الكولي في القسام عملي المسرائق المسنى وقسمت في شمسته الجريسة التعديمات .

بلخص الحكم :

ان المسادة ٢٨ مسكررا من القسانون رقسم ٢١ لمسنة ١٩٥١ عبل تعديلها بالقسرار بقسانون رقسم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن و شكرن محاكسة الموظف أو الموظف بين المتهسين بارتسكاب جريصة واحدة أو جسرائم مرتبطة ببعضسها السام مجسلس التساديب الخاص بالوزارة الذي وقعت غيها الجريسة أو الجسرائم المستكورة ولو كانسوا تلبسين عنسد المحاكمة لوزارات الحسرى ، غاذا تعسفر تعسيين الوزارة بالوجه السسابق تسكون المحاكمة لهسام مجسلس التساديب الخاص بالوزارة التي يتبعها الصدد الاكبسر مسن المسوئين ، غاذا تعسلوي المصدد عبين رئيس مجلس الوزارة مجسلس التساديب المختص ، ويسكون محسلس التساديب المختص ، ويسكون بنظس المطاحن غي قسرارات المجلس الشفات عدو المجلس المختص ، ومغاد بنظس المحسن غي قسرارات المجلس الشفي المحاكمة » . ومغاد فليك أن المختط غي تعيين مجلس التساديب المختص هدو بمحسل بنظس الدائية المحاكمة » . ومغاد

وتسوع الجريسة التي يحساكم المسوظف من أجلهما ، أي أن المسجلس التابيني المختص بمحاكمة الموظف همو الجماس التابيني الخماص بالوزارة التي كان يتبمها الموظف عند وتسوع الجريسة واواكان عابها عند المحاكمية لوزارة اخسرى ، ولا يمسدق هنذا التسول بطبيعة المسال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها لمسوظف عنسد وقسوع الجريبسة والوزارة التي يتبعها عند المحاكبة كلتاهها منفصلة عن الأفسرى ولم تحيل احداهها قانبونا محيل الأخبري في التيبلم عبلي الخبرفق المسلم التي ومعتدني شسقه الجريبة التاديبيسة ، أبا أذا كالت الوزارة التي يتيهها الموظف عند الجاكسة تدحات محل الوزارة الأولى في التيسام عسلي هيذا المسرفق ، فيسكون مجسليس تأدييه العذارة التي يتبعها الموظف أغررا هرو المختص ، نتيجة حملول تلك الوزارة مط الهزارة الأخسري في اختصاصاتها في هددًا الشان ، وترتبيا عملي ما تقسم غاته ولئن كانت الجريمة المنسوبة الى المسدعى تسد وشعت نى وقت كان تيب موظف بمجلس مديرية المنونية التسابع أوزارة الداخلية وكان يقسوم هدذا المجسلس عملى مسرفق التعليسم المذى وقعت في شانه الجريهة التاديبية ، الا أنه لما كان بقطه المجمى بعدد ذلك الى وزارة التربية والتعليم انسا يرجع الى حاول تلك الوزارة مصل مجلس مديرية النونية في القيسام عسلى مسرفق التطيع تنفيدا للقانون رقع ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الدى نقسل اختصاص مجالس المديريات بشكون التطيم الى وزارة التربيسة والتعليم ، غان مجلس التاديب الخاص بموظفى وزارة التربيسة والتعليم أمسبح بحسكم القسانون هسو المختص بمحاكهسة المبدعي نتيجيبة لجبلول وزارة التربيسة والتعليسم مصطرمجاس سحيرية المنونهية التسابع لوزارة الداخليسة في هسذا الشسان ،

(طمن ۸۹۲ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۱۱/۱۱/۸۹۱)

قاعسية رقيم (٣١١)

البسدا :

استثناف الوزير السرار مجساس التساديد يعتبس مرضوعا بمجسود التقسوير به سالا يمساك الوزيس المستول عسن الاسستثناف بمسد التقسيرير بسمه •

ملخص الفتوى :

تنهي المسادة ١٢٥ مسن التبسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ الفساس بالموظنين مملى أتمه « لا يجموز الطممن في القمرار المتمادر ممن محسلس التساديب الابطسريق الاسستثناف ويراسم الاسستئناف بتقسرين يتحمه الموظف كتماية إلى وكمل الوزارة المختص في محدى شهو مسن تاريخ أبسلاغه التسرار » وعسلي وكيسل الوزارة أسلاغ هسدا التقسرير الي مجملس التسادييه الاستطنائي في مدي خمسة عشر يسوما ، والوزيسر أيضما أن ينسبنانك تسرار مجلس التساديب ني مدى شهر من تاريخ مسدوره ، ويبين من متبارنة هاتسين الفقسرتين أن القساتون لم يقتض بالنسسبة الى اسستثناف الوزيسر أن بياغ الى مجاس التاديب الاستثنائي ، وينك يكون رمسم الاستثناف مي هدده الحطلة بمجسرد تقسرير الوزيسر باسستثناف القرار ، ومن شم تدخيل الدعوى التأديبية في اختصاص مطس التاديب بمجسرد تقسرير الوزيسر بالاستثناف ، وأذا كان التسانون تسد خـول الوزير أن يستأنف قبرار مجملس التساديب ، مان الوزير لا يملك بعد هدذا أن يعبود فيقبرر بمدم السبع في أجراءات الاستثناف قلك أن القباقون لم يعتميه الاجتميامن ، ولا يمنيج تجويله دون نص لجسرد أن التساقون قسد أعطاه الاختصساص بالطعسن أو عسدم الطعان بالاسستثناف في قسرار مجسلس التساديب -

(منتوى ٢٧٤) ـــ في ١١/٢١/١٥٤)

قاعستة رقسم (۲۱۲)

: المسلطا

قرار مجالس التعليب الصعادر بالعمزل من الضحية – ما هـو الا حكم يسرى عليمه ما سرى عـلى لحـكام العـزل المسادرة مـن. المحاكم التعليب قد الطمعن فيمه يكون مباشرة ليام المحكية الادارية المليا – نقدم مسلحب الشسان بطاب الى مفسوض السولة لهـام المحكمة الادارية المليا المائلة من رسسوم الطمعن في هـذا القـرار واحـالة الفـرام المائلة الفـرام المليات الادارى بوصمه ان القـرار المطاوب فيمه أيمن بحـكم مـ طـله مساحم الادارى بوصمة ان القـرار المطاوب فيمه أيمن بحـكم مـ طـله مساحم الادارى بوصمة عليه ، يقطع مـاحم الدارى بوسمة عليه ، يقطع مـاحم المـاحم الم

ملخص الحكم :

ان ترار مجلس التاديب الملمون فيه المسادر بمرزل الطاعن ما هذو الاحكم يسرى عليه ما يسرى على لحكم المسزل المسادرة من الحساكم التاديبية أن يكون الطعن فيه مساشرة امسام المحكمة الادارية الطيا ويكون لزاما على المسوض أن يطعن فيسه اذا ما طلب مسلحب الشائن ذلك غاذا كان الطاعن شد تقدم بطلب مسوض الدولة المام المحكسة الادارية الطيا المسافات مسن

رمسوم الطمسن في هذا التسرار اصلم المحكمة المستكورة فقد كان عنبي المنسوض أن يعتبر هذا الطلب بحث به طلب الطمسن في ننسك التسرار وبالتسائل كان أسراها عليه طبت التسانون أن يتسوم بالطمسن نيسه فأن هسو وأي غسير فلك واحساله إلى مفسوض السولة لحكمة التنساء الاداري بومسف أن القسرار المطلوب الطمسن نيسه ليس بحسكم يطمسن نيسه رأسسا أمام المحكمة الادارية العليسا ، غان هذا الطلب كيفها كان الوصيف الدي استغ عليسه تسد تطسيع مديان مواعيد الطلمسن .

(طعن ۱۰۸۱ لسنة ۹ ق ... جلسة ۲۲/۱۲/۱۲۲۲)

قاعسدة رقسم (٣١٣)

: المسلما :

القضاء الادارى ليس درجة اعلى البحسالس التلابيية في مدارج هذا انتظام ، بال هاو اداة رشابة فالونية تجارى في حسدودها ،

ملخص الحكم :

اذا كان الشابت ان محكسة التفساء الادارى قسد تفت بالمساء قسار مجساس الشاديب بنساء عسلى اسسباب لا تعسدو ان تسكون اسستثنانا النظر بالمسوازنة والتسرجيح فيسا قسام الحدى مجسامر التساديب من دلائسل وبيسائات وقسرائن سسواء في الانبسات أو النسفي لمن الحسكم المذكور سسوائلة هدف سيكون قسد جساوز هسده الرقسابة القانونيسة ، واحسل نفسه محل مجساس التسنيب فيسا هسو منسروك لفهمه أو وزنه أو تقسديره ، وغنى عن البيسان أن التفسساء الاداري ليس برجسة أعسلي الجساس التلييسة في مسداح هسدة

النظام ، وانها التضاء الادارى هاو اداء رتسابة تانونية لا تبعيه عسلى قدرارات تسلك المسالس الإنى حسدود الرقسابية القانونيسة .

(طعن ١٦٥٦ لسينة ٢ ق _ جلسة ١٦٥٧/٧/١٦)

قاعسدة رقسم (٣١٤)

: المسلما

المساكم التأديبية المنساة بالقسادون رقام ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ ساختمساهم الختمساهم بنظر الدعسادى التلابيسية التي كانت من اختمساهم مجالس التساديب ، واحسالة ما كان لا يسزال منها منظروا لمسام هدف المجالس بحالتها الى الحساكم التلابيبية ساختمساهم هذه المحساكم كمناك بالنظر في حسالات الحسوطة التي الحسالين الى الهيشات التي يشمكل منهما مجلس التساديب القاديم تقدروين متاللون عنهسم يدرجسة فسسميف ،

بهلخص الحكم :

ان القرار بقدانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ نص على أن تصال الدعاوى التلديب المؤوعة عدن المخافسة الملاية والادارية التى لم بمصل التداريب المختص طبقا الاحكام هذا القسان ، ويخطر فوو الشسان بهذه الاحساة ، ثم صدر القسان ربيدة الاحساة ، ثم صدر القسار بقدان رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعدادة ننظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التلايبة في الاتليم الممرى نامسا في المادة ٧٧ منده على أن و جهيع الدعاوى التاديبية المنظورة اسام مجالس منده على أن و جهيع الدعاوى التاديبية التشاون من اختصاص التاديب والتي اصبحت بهتنى لحسام هذا القسان بالنالدة ٧٤ معلم هذا القسان بالنالدة التي هي عليهسا الى المحكسة والحسانة المحسسة المناديبية المحسسة المناديبية المحسسة المناديبية المحسسة المناديبية المحسسة المناديبية المحسسة المناديبية المحسنة المناديبية المناديبية المحسنة المناديبية الم

التاديبية المختمسة ، ويخطس ذوو الشان بقرار الاحالة ، ويظلم مجاس التأديب العسالي مختمسا بالقصيال في التضييايا التري استؤنفت أسامه قبسل العمسل بهذا القانون » ، وبذلك حسلت المصاكم التادييسة بتقسكها الجديد الذي نصت عليه المادة ١٨ من القسرار بقساتون آتف السفكر محسل مجسالس التساديب فيهسسا كانت بتسولاه هنذه المجالس من اختصاصات ، وذلك للحكية التي ارتها ها المشرع من تعدديل هدذا التشكيل ٤ وهي تقدادي تعدد تلك المسالس وبطء اجسراءات المحاكمية وغلبية المنمسر الاداري مي تكوينها ، وانتقطت البها تبما لفلك وبهذا التشكيل الجديد الولاية التي كانت مقسررة بالمسادة ٣٢ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين ضحيفي الكفحاية للهيئمة الشكل منهما مجملس التأديب ك وهــو المجــاس الــذي عــدل تشــكيله ، ولم يعــد تشــكيله القــديم قائمها . والقدول بانحمسار حماول المصلكم التأديبيسة محمل مجالس التساديب ني دائسرة الولاية التأديبية دون سواها بنضي لها الى الإبقساء على التشكيل المسابق لجلس التاديب الذي انسمى ، وهو ما يتعبارض مسع التعمديل الجمديد ، وأما الى أيجماد تفسرة في التشريدع ميهدا يتعطق بكيفية تكوين الهيئة ألتى يشكل منهدا محاس التاديب بعد اذ تبعل كياته فيما أو أنكر صلول المحكمة التاديبية محسله في خصوص ضعاف الكنساية من الموظفين ، وهو يا يعطيل اعبيال حيكم المنادة المنفكورة ،

(طعن ۱۷۱ اسنة ٥ ق - جاسة ١١/١١/١٥٥١)

قاعسدة رقسم (٣١٥)

المِــــنا :

قرارات مصفين القاليب يعلمان فيهسا أسام المساكم التغييبة وإس إسام المحكمة التعارية العاسا •

جلخص الحكم:

تعتبسر قسرارات مجسالس التساديب قسرارات تأديبيسة مسادرون جهات العمل ، كما تعتب قسرارات مجاس الشائيي قسرارات ادارية مسادرة من لجسان ادارية ذات اختصساس تضسسائي . انسه أينسرنب على ذلك جسواز الطمسن فيهسا أمسام محكمسة القضيساء الاداري طبقها لأحكام اليفعد ثانيها من المسادة ١٠ والمسادة ١٣ مسن -قائسون مجسلس السدولة رقسم ٤٧ لمسنة ١٩٧٢ الا انسه لمسا كانت هـذه القـرارات مسافرة من ساطة تاديبيـة غانه يتـرقب عـلى ذلك الختمساس المحساكم التأديبيسة بنظسر الطعسن في هدده القسرارات ، ولا يجبوز للعباءلين البذين مسترت ضيدهم هيذه القبرارات الطعن خيها أسام المحكسة الادارية العليا واساس ذلنك من احكام الفقسرة الأخسيرة من المسادة ١٥ والبنسدين تاسسها وثالث عشر من المادة ء 1 من قائسون مصلمي السعولة الشسار البسه ، فاذا حسحت أن طعسن عنى تسرار من تسرارات مجملس التساديب المسلم المحكمسة الادارية الطيا وجب عملي همذه المحكمية أن تحكم بمعدم الاختصاص بنظمر الطعن واحانب الى المحكسة التأديبية الخنصة عملي ما تقرره المعادة 110 مسن قائسون المرافعسات .

ولا يضير من الطبيعة الادارية للقسرارات المسادرة من مجسالس التساديب ، ولا يجطهسا احسكاما تسائل تلك التي تمسدر من الحساكم أو الجهست القضسائية الأخسرى ما نص عليسسه قانسون المسلطة التفسيقية رقسم ٦٦ لمسنة ١٩٧٦ مسن أن توقيع العقسوبات التلابيبة «حسكم» يعتبسر اسستادا الى عجسة لغظيسة داحضة والعبسسرة في التهسير بالمسائي دون الالقسائي فيجسالس التسليب تسانه شمان كلسي من اللجسان الادارية ذات الاختمسامي القضسائي قسد يراسسها أو يشسترك في عضسويقها عضسو أو الكثسر من الجهسسات بالتسائية فهي لجسان ادارية لأن تشسكها ليس تضائيسا مرفا وأنسسا

يشب ترك فيه عنصر بن عناصر الادارة العنابلة وهي ذات اختصاص قضائي لأن مهلها بن طبيعة النشساط التضائي .

﴿ طعن ٢٤٩ لمنة ٢٢ ق _ جاسة ٢٧/١١/١٢٨١)

تعايــــق:

سبق أن رأينا أن هذا الذي انتهت المحكسة الادارية الطبا من حكمها قد دحضه الحكم المسادر في الطلب رقم ه استة 1 ق للقام السلم الدائرة الذي نص القانون رقم ١٩٦٣ المسافة ١٩٨٨ ملى تشكلها لرئسع ما قد يشور من تنسلتض في أهدكام دوائر المحكمة الادارية العليا ، وقد تضت الدائرة الملكورة بجلسسة ١٩٨٥/١٢/١٥ المخسسة الادارية العليا بنظر الطمون عن قد ترارات مجلس التكويب التي لا تخضع للتصديق من جهادادية ، عبددة ما كان قد أتساره الصديم المساف عليه في شسأن عليه عن الدارية ، عبددة ما كان قد أتساره العليا بالطمون المتسال المحكسة الادارية العليا بالطمون المتسار اليها طاحين المتساد اليها واستغلاها إلى المسائر التكويبية .

الفيرع الثيلي معالس تابيب مختلفة

قاعسدة رقسم (٣١٦)

المسسدا :

المساكم التلاييسة المتسنة بالقسانون رقسم 110 اسسنة 146.

م غدم اختصاصها بتساديب مسوطنى المساكم من كتيسة ومحضرين.

سسواء كانت المخطفة ادارية أو ماليسة مساكنه من كتيسة ومحضرين.

للمساطة التلاييسة المصسوص عليها في قانسونهم الخاص مساقسات المسلطة

الخساص هو انقسانون رقسم ٥٦ المسنة ١٩٥٩ بشسسان المسلطة

المتفسانية والقسانون رقسم ١٩١٧ المسنة ١٩٥٩ الخسساس ينتيزليسيم.

التفسانية والقسانون رقسم ١٩١٧ المسنة ١٩٥٩ الخسساس ينتيزليسيم.

يلخص الحكم :

ان المسادة ٢٦ من التسادن رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعسادة
منظيسم النيسابة الادارية والمحاكسات التاديبيسة بالاتليسم المصرى تقفى
بالا تسرى المسكام هسذا التسانون على المسموظفين السنين بنظسسم
التحتيسق معهسم وتاديبهسم تسوائين خامسة ، واعبسالا لهسدًا النصر
غان هسؤلاء المسوظفين لا تجسرى عليهسم تسواعد التساديب التي تضسفها
البساب التسالث مسن التسادون رقسم ١٦٧٧ اسسنة ١٩٥٨ وبالتسالي غي.

المسادة ١٨ مسن القسانون سسالف الذكر ، يسسنوى في ذلسك ان تسكون المُخالفيةُ موضوع المحاكمية ماليية أو ادارية ... وقيد تضيهن القياتون: رقيم ١٤٧ لسينة ١٩٤٩ الخياص بنظيام القضياء ، في النمييل الثالث من الساب الثاني منه ، قسواعد خاصة لتساديب موظفي المصلكم ، منصت المسادة ٧٧ عسلي اتضاف الاحسر اءات التادسية ضيد من يخلل مدن موظفي الحساكم بواجيسات وظيفته أو يأتي بهسا مس شبيانه بتبلل من النتبة الواجب تبوافرها في الأعبيال القفسائية ، وتضمنت المادة ٧٩ وما يليها تشكيل مجاس التاديب ونظام المحاكمة والتظلم مسن احسكام مجساس النساديب امسام مجساس مخصصوص ، وقد حسرس القسانون رقسم ٥٦ لسسنة ١٩٥٩ بشسان السبطة القضائية على أن يستهل المادة الأولى منه بالأسر بعدم المساس بأحسكام المواد من ٨٤ الى ٨٧ الفامسة بمسوظفي المحاكم الواردة في القانون رقام ١٤٧ لسنة ١١٤٩ السالف النكر وسن بين هيذه المبواد المبادة ٧٩ التي تنص عملي أن « يشمكل مجلس التاسب في محكية النقض وفي كل محكسة من محاكم الاستثناف مسن وسيتشار تنتذبه الجمعيسة العبوريسة ومن المساءي العسام وكبير كتيف المحكمة ، وفي المسلكم الابتدائيسة من رئيس المحكمسة ورئيس النيسابة أو من يقوم مقامهما وكبسير الكتساب ، وفي حسالة غيساب كسيم الكتاب او كسير المحضرين او رئيس القسام الجنائي يندب وزير العبدل من يحل محسله في مجلس التانيب ممن يسكونون في درحشه على الأتمل » . وهذا النص من الاطلاق والعموم بحيث ينمين القبول بأن الشرع انها اراد لحكمة توضاها أن يجمسل موظفى المصلكم بمناى من اختصاص المصلكم التأديبية سسواء كانت المخالفة ادارية أو ماليسة وهمو يجسري بسخاك عسلي سسنن سليم يتسبق ونص المادة ٢٦ من القاتون رشم ١١٧ أسنة ١٩٥٨ ، وبسن غسير المستساغ القسول بأشه قصسد أبقساء الاختصساص في المخالفات الادارية للمسلطات التلابيسة الهيئسات التي تنظيم التحقيق معها قدوانين خامسة دون الخالفات الملابة دون شم تسكون المحكمة التاديبية قدي مختصة بنظر القضياي التلابيية التي تقلم ضحد كتبة المصلكم والنيسيات والمحضرين ، أذ أن الاختصصاص بالمنسبة اليهم منعقد بصريح نص المسادة ٢٩ من القاقون رقسم ١٤٧ لسبنة ١٩٤٩ لهيئية أخسري اكتصل لها العنصر التفسائي في أنسم صورة تكمل الهدف اللهائية المساكم المساكم القائدة اللهائية المساكم الاستراكم المساكم التنافي على مواطني المساكم أذ ينظم تلابيها للمحكمة التلابيبة المنسائ المساكم المشائين المساكم النافية المنافية المنسائي المساكم المساكم

وسن جهة أخسرى تنص المسادة ٦٤ من القسانون رقسم ١١٧ المسنة ١٩٥٨ عبلى انسه « لا تسرى احسكام هسذا التسانون وعلى المسنة ١٩٥٨ عبلى المنطقين المسنون ينظسم التحقيق معهم وتأديبهم تسوانين خامسة » وقد يتجمه الظسن الى أن شرط الاسستثناء أن ينظسم القسانون الخاص عبلى تنظيم التساديب دون التحقيق كسان لا محسل لاعمسال الاسستثناء من القسانون رقسم ١١٧ المسنة ١٩٥٨ ولسكن يبين بها لا يتسرك مجالا لاي شبك أن المحكمة التثريسية من هذا الاسستثناء عي أن الماتون أنها الماتكمة التثريسية من هذا الاسستثناء عي أن الماتون وأن كان لا يصدو أن يحكون تمهيدا المحاكمة واستجماعا للاطلق وأن كان لا يصدو أن يحكون تمهيدا للمحاكمة واستجماعا للاطلة وسسماعا المسناع الموظف المتهم فهدو وسسيلة نصو غسانة ولا يحكن غمساعها عند استظهار غسرض الشسارع في هسذا الخصوص ،

قمسلا يذلل بالحكسة التشريعيسة التي قسام عليها هدذا التنظيسين الخساص الدي تفيسا المحاكمة التأديبيسة عسلى وجسه معسين ، والا لأمكن محاكبة الموظفين المذين يهمنف التمانون الخماص الهر تنظيم محاكبتهم عملي وضنع خماص طبقها لقمانون النيسلمة الادارية رقب ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في الوقت الدي ينظم القسانون الحساس محاكمتهم بنصبوص صريحية ، ونسلك لجسرد أن هسفا التانون الخاص لم يتضبن احكاما خاصة بالتحقيق - وغير ذات ما ينطوى عليم مثبل هذا النظر من اذلال بالحكمة التي شام عليها مثبل هنذا القنانون الضاص النظيم للمحاكمينات المُستكورة ، كيا أنه غنى عبن البيان أن هيئة الماكية المُأسينة تماك سلطة التحييق فيمسا اخيسل البهسا مسن امسور تتسولي الملكمة فيهما ٤ مالتحتيق م والعمالة همذه ما أمسر لا يهمكن أن يتمسور ٤ في مفهوم المادة ٢٦ المشار اليها أن يكون متمسودا لمذاته كسبيب يبنع اعمسال الغيرض من مانيون المحاكمية الخاصية ، تلك المحاكيسة التي تسلبت عسلى حكيسة معينسة اسستثنت هسؤلاء مسن سريان التسانون رتسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ عليهم ، وكسل أوائسك قاطع في السدلالة عسلى أن ما ورد في المسادة ٤٦ مسن الجمسع بسين التحقيق والتساديب انها ورد عملي حمكم الفسالب عادة ، لا كشرط وتتميد للنذاته عنيد اعيبال هيذا النص

(طعن ١١٦ لنبغة ٦ ق ند جلسة ٢١/٥/١١٦)

قاعسدة رقسم (۲۱۷۰)

البسطا:

سريسان المسادة ٨٥ مسن قالسون نظسام مسوطفى السدولة المستلة بالقسانون رقسم ٢٦٠ أسسفة ١٩٥٥ عسائى موظسفى وسستخدمى المحاكم والتيسسسابات ٠

ولقص الفتوى :

ان الشرع ... عند وضح التسانون رشم ١٤٧ لسسنة ١٦٤٩. المساس بنظهم التمساء سالم يسدر بتساده أن يميسن موظفي المساكم والتيابات ومستضميها مى علاقتهم بالسدولة بتنقليسم وأحسكام خامسة مفايرة النظسم والأحسكام العسامة المعسول بها بالنسبة الى موظيهي الحولة كافية ، ذلك أنيه نقبل بعض الأدكام الهبابة التي تضمنتها نظم التوظف التي كان معمولا بها عند وضعه ، والتي لم ير حرجا في ترديدها لأهبيتها ، مراعبا في ذلك أسارين : اولهب تيام التفاسق بدين هدده الأمسول وبدين احسكام فانسون التسوظف الجسديد السذى كنان معروضها عسلي المنسلطة التشريعيسة وتتئد ، ثانيهما تعديل هده الأدكام تعديلا يسمر الايذاب بهذا التناسق حتى تتاسق وطبيعة العسل وسسعة نطساته بوزارة العدل . وقييسا عددا هدذه الاصسول العسابة التي راي لاهبيتها أن يسرددها في بعض نصوصه . اجترا بالإحسالة الى التواعد العسامة في شيئون التوظف . يبدل عبلي فليك ما تهم عنيد نظير مشروع القسانون امام اللجنسة التشريعيسة بمجلس النسواب من حسفف كثسير بن النصوص المنظبة لشمئون وتعيين وترقيمة ونقمل وتأديب موظفي ومستخدمي المصاكم والنيابات والامستعاضة عنها بنص عمام هو نص المادة ٤٩ الدي يتضى بالرجوع الى القواعد العملية المشار اليها نيها عدا ما نص عليه مي هذا التسانون ــ ومسن الأحسكام التي نقلها الشروع بن نظم التسوظف العسلبة الى القسانون رقسم ١٤٧ لمسسنة ١٩٤٩ العسكم الوارد بالمسادة ٧٨ ، وهسو يتضسمن القساعدة الاسماسية في شمان تماديب المحوظفين عمامة مصطة عملي نحمو لا يخسل بأصلها ، وقلنك بتضويل رؤسساء المصاكم الى الكساب والمحضرين والمترجه بين ، والنسائب المسلم ورؤساء النيسابات بالنسسبة الى كتساب النيسابات ، مسلطة رؤمساء المسللم في تساديب الوظفين

التابعين لهم ، عالى أن يكون ذلك عن الصدود وطبقا اللاحكام المبنعة في المادة م من التستون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشان منظم موظفى المدولة ، التي تتفسمن الأصل المائم في تاديب الموظفين بمعرفة رؤساء المسالح أو وكاد الوزارات . هسنة الإمسال السني بعب الرجوع اليب ، غيبا لم يسرد غيب عنى مربح بقساون نظام التفساء ، في كانسة شسئون تاديب موظفى ومستخمى المسادي .

وهدذا النظر يصدق عسلى احسكام السادة مسن القسانون رتم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بكانة تعديلاتهما التي أنذات عليهما بقصوانين لاحتهة لهددا التهانون ، وهمن هدده النعميلات ما تضهفه التانون رقسم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ من اضافة نقسرة جسديدة اليها ، تقفي بتخسويل الوزراء كانسة مسلطة تاديبيسة لسم تسكن لهسم ، تنفسل لهم اشرافا جديا منتجا على شدئون تاديب موظفيهم ، وعملي قرارات الهيئات التاديبية التابعية لهم ٤ فيتداركون عملي وحمه السرعسة ما تهد يقسم فيها من خطسا أو انصراف أو مسوء تقسدير ، فيقسرون حذلك المدالة في نصافها ، مما يكفي الوظفون مؤونة الالتجاء الى جهات التفساء الإداري متظلهان مها مسدر مسدهم من تزارات تاديبية . ولما كانتُ نصوص القيانون رقيم ١١٤٧ لمسينة ١٩٤٩ الذامن بنظيام التفياء تبد ذيلت مين مثيل هيذا التنظيم لسلطة الوزير التأديبية ، فيتعمين الرجموع في همذا المسعد الى الفقرة الأخيرة مسن المسادة ٨٥ من القسانون رشيم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسأن نظام مسوظفي السدولة ، يؤيد هذا النظر أن تلك الفترة تسد حسامت بتعسديل جسوهري خطسير غي أسسمس وتسواعد التساديب الغامة التي كانت تتصر السلطة التاديبية عملي وكيمل الموزارة ورثيس المستحة ، فسلم يكن للوزين اختصاص في هذا الشنان ؟ فأمسيح بهددًا التمديل ذا اختصاص بارز في أبسور التساديب ، وذلك تحقيقا لاشه الوزراء عملي هدده الأمهور اشرافا يقتضه حسن سمير

المسل عن الاداة المكوبية ، مسايدل على أن المشرع أنسا يعقد منزيات مسئل من المشرع أنسا يعقد منزيات من مسئل المدولة وبالنسبة ألى المسئلة والنسائلة المسئلة المسئلة المسئلة المسئلة والنسائلة والنس

(نتوى . ٢٥ ــ تي ٢١/٥/٢١)

قاعسعة رقسم (٣١٨)

: 14.....41

صحور قدرار مدن رئيس محكوسة شدمال القداهرة الإبتدائية.

باهدالة أحد المصابلين بالمصلكم الى مجداس القداديب مصدور القدرار مدن مجاس التسليب المسكل برئاسية بجعدل القدرار معييا بعيب جدوهري الإمسال المسلم قفي بلبتناع مدن سديق أن ابدى رئيسا في شدن الأمدر المحدال بسديه المسلم أن المسلمية التسليب مدن الاشدراك في نظر الدعدوي والمسكم فيهما له لا يجدوز القيداس على ما ورد بالمدادة ١٨ من ققدون المسلطة القشيائية المسلمة بالمسائن و رقيم ٢١ لسنة ١٩٧٧ والتي نقفي باته لا يمنسع مسين الإجدالة الى المسائن أو رقيم الدعدوي التلابية لا يمنسع مسين الإجدالة الى المسائن أو رقيم الدعوي التلابية المسائن المسائن أو رقيم الدعوي التلابية المسائن المنافية المسائن المسائن المنافية المسائن المنافية المسائن المنافية المسائن المسائن المسائن المنافية المسائن المنافية المسائن المسائن المنافية المسائن المسائ

وقسد خسات هسده القصبوص مسن فص ممسائل انص المسادة ٩٨ سائلة المُذكس او من فص يحيسل الهمسا .

بلخص الحكم :

ومسن حيث أن التسابت من سسياق الوقسائع عسلي نحسو ما سلف بيانه أنه بعد أن تولت الراتبة العامة (المتقدمين) الاداري بوزارة العدل تحقيسن الشمكوى المقدمة ضد الطماعن احمالت الأوراق الى السيد المستشار مدير عسلم المسلكم الدي احالهسا بدوره الى السيد المستثمار رئيس محكمة شهال التاهرة للنظر وفي ٤ مسن يوليسه مسئة ١٩٧٦ قسلم المسيد المستشار بصفته رئيس محكسة شسمال القساهرة بالتأشيسي عسلي مسذكرة التحتيق باحطة الطاعن الى المحكمة التلابيية واصدر قيراره باحالت، الى تلك المحكمة وفي ١٧ من يوليه سنة ١٩٧٦ انعتد مجلس تأديب المحاماين بمحكبة شحمال القناهرة مرئاسية السحد المستشار لحاكمية الطياعن وأصدر في ٢٩ مين يوليسه سسنة ١٩٧٦ القسرار الطعسون نيسه ومسن حيث ان قضساء هذه المحكمية قيد استنقر على أن ثهية قيدرا بهين الفسيهانات الجدوهرية بجب أن يتدافر كعد أدنى في كل محاكمة تأديية ، وهينذا القسدر تهليسه المسدالة المجسرية وضبيهير الايمساف والأمسول العالمة عنى المحاكمات وأن لم يرد عليمه نسفى ، ويمسطهم مسن البادىء الأولية المقررة في القوانين الخاصة بالإجسراءات منسواء ني المداكسات الجنائية أو الناديبية ، ذلك أن القسرار التسمادييي هـ و ني الواتع من الأمسر تضاء عقسابي في خصصوصي التسرتيم، الإداري ، حتى أن المشرع في المسادة ١٦٦ من مانسون السساطة التضسائية المسادر بالقسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٧٢ تحت تسسرار مجسساس

التساديب بالمسظ هسكم تقضى بأن لا توقسع المتسويات الا بصكم مسن مجاس التاديب ومسن بين المسمقات الجدوهرية حيدة الهيئة التي تنسولي محاكمية العسابل ، وقد اقتضى هسيدًا في المحاكميسيات الجنائيسة والتاديبيسة أن من يبدى رأيسه يمتنسع عليسه الاشسنراك في نظير الدعيوي والحكم فيهيا ، وذلك مُستهانا لحيدة القياشي أو عفسو مجاس التاديب الدي يجاس من المتهم مجلس المسكم بينه وبين سططة الاتهام حتى يطهان الى مسدالة قاضييه وتجرده من التاثر بعتيدة سنبق أن كونهما عن المنهم موضموع المحاكية ، وقد وردت هذا الأصل الملاتان ٢٤٨ ، ٢٤٨ مدن القانون الإجسراءات الجنائية ؛ كهسا بينت المسادة ١٤٦ من تانسون الراغمسات المنبية والتجمارية الاحموال التي يمكون فيهما التماضي غمير صمالح لنظير الدعيوي مهنبوعا من سيماعها ولو ليم يسرده أحيد الخمسوم ، ومن بنين هذه الأحبوال منبق الاقتباء أو الكتبابة في الدعبوي اى ابداء السراى فيهما ، ورتبت المادة ١٤٧ من ذات القسانون جسزاء البطالان على عبال القائم أو تفااته في الأصوال المتبارقة . ولا ينسال مهما سيسيق ما تقضى به الفقيرة الأخسيرة من المسادة ١٨ مسن مانسون السلطة القفسايئة سالف السفكر التي تقضى بأنه لا يمنسع من الجملوس في هيئمة مجملس النساديب مسبق الاشمتراك في طلب الاحسالة إلى المساش أو رفسم الدمسوى التأديبيسة ، ذلسك أن هسسذا النص دور في مجال مسائدة التضاء تأذيبا المنصوص عليها في النصيل التاسيع من الباب الثباني من القيانون المستذكور ، سنها انتظهت المواد بن ١٦٤ حتى ١٦٩ بنسه عملي تلايب العسلملين بالحاكم ، وقد خات هذه القبواعد من نص مسائل لنص المادة ٩٩ سيال النكر أو من نص يحيل اليها ، وهذا النص الأخير هـ و نص اسمئنائي نسلا بجوز القياس عليه أو التمسك به غي غسير النطباق السذي في شبانه ، ويقسمين الالتجساء الى الأمسل العلم السمابق بيساته والددى يقضى بالمتنساع من سمبق أن أبسدى رأيسا عى

شان الأسر المصال بمسببه العسليل الى التساديب من الاتستراك في منظر الدعسوى والدعم فيها ويسكون القسرار الذي يمسدر على خطاب هذا الاصل معيسا بعيب جوهسرى وسن ديث أن السسيد المستشار و و و و و و و و و و و و و السيشار و و و و و و و و السيشار و و و و و و و و و و السيشار و و و و و و و و و و السيسة التحديث قسر المسالة الطاعن الى المحلكسة التعييسة الني والمسدر القسرار باهاتته الى وجالس التسليب و فضاما نامب اليه من مخالفات في ملد ذلك أن عقيدته قد الحالت و مسلساً اللي الاتهام المسند الى الطاعن و و اذا أبدى رأيسه في و هنسوع الاتهام المسند الى الطاعن على هذا النصو قاته في ضوء و التهام المسند الى المسادر عن مجالس تساديب الشسكل ما ساخه يكون في مسالح قاتونا للجالوس في مجالس تساديب الشسكل و الطاعن و و الأمر كذلك قد شابه البطائن ويتعسين الحسكم بالفسته و الأمر كذلك قد شابه البطائن ويتعسين الحسكم بالفسته و الأمر كذلك قد شابه البطائن ويتعسين المسكم ذلك من المائل بلجراء التقائي وقدويت درجة و من درجة و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد و من درجة و من درجة و المساد و المساد و المساد و المساد و من درجة و من درجة و من درجة و المساد و المساد

وسن حيث أنه متى استبان ما مسلف فان التسرار المطمسون فيه يكون قسد وقسع بلطالا ومخالف النظام المسام ، وتمسن للذلك المسكم بالفائد دون حلجسة الى مناتشسة أوجسه الطمسن الأخسرى واعادة الدعسوى التلايييسة الى مجالس تلايب المسلمان بمحكسسة شسمال القساهرة الابتدائيسة من جسيد أبام هيئسة اخرى والزمت الجهة الاداريسة بالمسسووفات ..

(طعن ٢٨٨ أسنة ٢٣ ق ـرجاسة ٢١/١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (19%)

المسطاة

يظلل المصاف المفصدوس بوزارة الصفل مخصصا بالقصل في التظلمات المسرفوعة من قسرارات مجسمالي تساعيب المسلمان بالمسائم المساعرة قبسل المهل بالقسائون رقسم ؟} المسسنة ١٩٧٢ بشسان المساعلة القسائية .

مِلْحُص الحكم :

اعدد النون المسلطة القضائية الصادر بالقسانون رقسم. المسنة ١٩٧٢ والدى عصل بسه من تاريخ نشره عي ٥ من وحصل بسنة ١٩٧٢ والدى عصل بسه من تاريخ نشره عي ٥ من وحصل بمتنفساه تاديبهم احمام مجالس تسلايب على درجة واحدة ١ والم يخول بدنك لديبهم احمام مجالس تسلايب عملي درجة واحدة ١ المسلم مجالس تسلايب على درجة واحدة ١ المسلم مجالس تسلايب اعملي ١ وهو ما كان يسمسي من قبل بالمجلس ترضع اليبه من الحكام مجالس تساديب العمليان عي محكمسة ترضع اليبه من الحكام مجالس تساديب العمليان عي محكمسة النقش وحصاكم الاسمنتائك والمحاكم الابتدائيسة والنيابات ١ عملي أن المجالس المخصوص بوزارة المحل يظل مختمسا بالمصل المسلارة قبل تاريخ العمل بالقسان مسائف الدخر ، عاذا احال كان صدير عمام ادارة المحلكم بوزارة العمدل بقسرار منسه الي المحكسة الادارية المليا للاختمساص بالمعمسل عيها ١ كمان هدذا الحرار عمر جداز ١ ويظل المعمل عي طلك التظاهيسات من التحديد عدار عمر المعمل عيال التطاهيسات من التحديد عدار عمر المعمل عيال التطاهيسات من التحديد عمر المعمل عيال التعلي التعلي التعلي التعلي التعلي التعلي عالم المعمل علي طلك التظاهيسات من التعلي ا

اختصاص الجهاة التي كانت مختمسة بها في ظل التساتون السابق. رقام ؟} لمسنة ١٩٦٥ بشسان المسابلة التمسائية .

(طعن أ 1 السنة ، ٢ ق سيطسة ١٥/١/١٨٠ (طعن

قاعسدة رقسم (٣٢٠)

المسلما :

الخافسات المالية التي يقترغها موظفون مهن تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة بينعقد الاختصاص بنظرها المسالس التعاديب التي انشاها القدائون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - مثال بالنسبة الوظافي المساكم والتيابات •

ملخص الفتوى :

مسر القسانون رقسم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ غي ٣٠ من مسارس سنة ١٩٥٧ مسدلا لبعض لعسكام القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظئي السولة غي عددة مواضع ٤ غلستبدل بعض اعسام بأخسري واستحدث احسكام جسيدة ٤ وانتهي غي المسادة التالثية بنسه الي الغياء المرسوم بقسانون رقسم ١٩٧١ لمسنة ١٩٥٦ باتشاء مجلس تعليبي لمحلكمة الموظئين المسئولين عن المخالفات المالية ٤ وذلك اكتفاء بادماج احسكله في نمسوص القسانون رقسم ٢١٠ لمسسنة تبديا الموظئين المختلف بالمنافقة من المحالفين المحالفين المحالفين المحالفين غياد توزيع الاختصاص على مجالس تعليب الموظئين نبيا المجالس عليا المحالفين غيال المجالس كلما المستملت التهسة على مخالفة بالمحالفة وتبثيل ديوان المحالفة في تشييل ديوان المحالفة وتبثيل ديوان المحالفة كلما المحالفة التهسة على مخالفة وتبثيل ديوان الموالفين كلما كانت الخالفة دارية بحتة (المواد

٨٦٠ / ١/٨١ ، ٨٦ مكررا أولا وثانيها ، ٨٩ مكرر أولا وتقيها) . وكان من بين الأحسكام ألتى أدخلهما المسموع عملى التسقون رقسم ٢١٠ ملسنة أ١٩٥ ما نصت عليه المسادة ١٩٠٦ مسكررا مسن أنه « بالنسسية للمخالفات المالية تسمري أضكام عشدا القسانون على جبيسم موظفي المحالفات على جبيسم موظفي المحولة عسدا الوزراء وتوابهم ، .

ولئسن كان المسرع تحد اورد هذا الحكم الاخصير على المالاته فقد استبقى في الوقت قاته نص المالاة ١٣١ من فلك المسابق ، التي ترسى في فقرتها الرابعة تاعدة المسابة ، مسؤداها عدم سريان احكام فلك القاتون (أي تاتسون مسوظفي السدولة يومقه) على طوائف الوظفين السذين تنظم تواعد توظيفهم . قصوانين خاصية فيها نصبت عليه هذه القسوانين .

ولما كان تاتون نظام القضاء رقام ١٤٧ لسنة ١٩٤١ هـو الدين ينظام قدواعد تدونليد وتاديب موظامى الحاكم والنيابات مان اميال نص انقدرة الرابصة حن المادة ١٣٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤١ يتفى الى عدم سريان هذا القيانون عالى هـولاء الموظنين الا فيها لا ننص عليه تواننهام الخاصسة مسن الحسكام ،

وسدار البحث هدو ما اذا كان الوضيع يتفير غيسا يتعلق بالخالف المالية بصدان المجت في التاتون رقيم ٢١٠ لسيسة المداف ١١٠ كررا على سريسان الدكام الله التاتون الميان الدكام التاتون فيها يتعلق بالخالفات المالية على جميع موظفى الدولة عبدا الوزراء وتوابهم ، ام أن الاصيل المتسرر في المحدة ١٣١ من ذلك التاتون ، والذي لم يمسيه المسيرع بتعديل بظل نافذ المناسول رغيم وجبود التمن البوارد في المحدة ١٠٢ كررا ، بحيث يدين براد سريسان الصدارة التاتون المحلمة الى المتسرة الى المسلمة الى المسلمة الى المحدد التمن المحدد التمن المالية عليها من المحدد التمالية الى الموظفين يدراد مريسان الديان عليها م

ويبين من استعراض نمسوس القانون رقيم ٢٣ لمسنة المحال الخاصة بتانيب الموظفين وتشكيل مجالس التاليب ، ونصوص القانون رقيم ١٩٥٢ الخاص بتشاء مجلس التاليبة ، ان تأثيب المحاكمية الموظفيين المسئولين عبن المخلفسات المليبة ، ان المسنة المحاكمية بالقصديل الذي جساء به القانون رقيم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في احكام الخاصة بالمخالف الناليبة في مقسرها الطبيعي من القسانون الخالصة بالمخالف الناليبة في مقسرها الطبيعي من القسانون الخالص بنظام وظعفي السولة ، فلك لان الإحكام المنسلة التي تضيينها المجالة التي تضيينها عبداً التاليب تكسيل وخطعة المنالج المخالفة المنالة التي تضيينها عبداً التاليب المخالف المنالة التي تضيينها عبداً التاليب المنالة التي تضيينها عبداً التاليبة المحالة التي تضيينها عبداً التاليبة المحالة التي تضيينها عبداً التاليبة ون والمحالة التي تضيينها عبداً التاليبة ون المحالة التي تضيينها عبداً التاليبة ون التاليبة ون التاليبة ون التاليبة ون التاليبة ون المحالة التي تضيينها عبداً التاليبة ون التال

وقد نقبل المسرع الى التعانون رقسم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ ب بهمذا التصديل - اهمكاما بنصبها من الرسوم بقسانون رقسم ١٣٢ لسمنة ١٩٥٢ الخساس بانشماء مجالس تاديمي لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالف المالية ، مهما يمحل عمسلي ان هممذا الرسوم بقسانون همو المصدر المذى اسمنتي مقمة التصديل الاخير المكلمة في شمان المخالفات المالية .

ويسين من الاطسلاع على المرسسوم بقداتون رقسم ١٩٢١ لسسنة بهدا المسار اليسه وعملى مذكرته الإنسساحية أن المشسرع قسد تنبسا بهدا المرسسوم بقساتون أن يعقب الأخلصاس بتوقيسع الجسزاء عسن المخافسات المليسة التي يقارفها المسطقة العسام بهداوله المسامل باسستثناء الوزراء حسام المسلوب السدى تشفى بسستثناء الوزراء حسام المسلوب السدى تشفى عسدا المرسسوم نظرا الما المخالفسة المليسة من طبيعة خاصسة تتنفى أن يكون ديسوان المحاسسة حساما المهيمين عملى الرقسابة المليسة عند مبشلا في تشميل هسذا المجلس الى جسسانه العنمسسرات المحاسبة عند مبشلا في تشميل هسذا المجلس الى جسسانه العنمسسرات كالمهيمية ، ويقدر المدالة في المخالفسات المالية ،

والرسسوم بقانون سياف الذكر بانشاقه هذا الجاس

التساديي وتضويله دون سواه اختصاصي الفصل بي المخالفات المالية التي تقسع صن المسونية المصوميين يسكون قسد السغي ساعتباره ناسخا لما تبسله ساختصاص أبسة هيئسة تاديبسة اخسرى كانت تتسولي هسذا الاختصاص بعتنفي احسام القسانون العسام للمسوطنين ، أو بعتنفي القرانين الخاصسة التي تنظم قسواعد توظيف حلواند معيشة وسن المسوطنين .

واذ الغى المسرع الرسوم بقانون سالف الذكر بمنتضى المادة الثالثة من القانون رقام ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ العدل للقانون رقام ٢١٠ لسينة ١٩٥١ . فاته ليم يسرد اختصاص الفصيل في المخالفات الماليسة الى الهيئات أو المجالس التي كانت تتولاه قبل مسحور الربيوم المنكور ، ولكمه أدل تشكيلا تأنيبيت ممينا مدلل المساس التساديني للمخالفسات الماليسة السذي كان ينظمسه المرسسوم بقسانون رقسم ١٣٢ لمسنة ١٩٥٧ ، ومن شم انشسا المجسلس التاديبي المادي والمجاس التاديبي المالي والمجاس التاديبي الأعملي ، وأوجب تمثيل ديسوان المحاسبة في تشمكيل المجملس عند نظم المذالف العالمية ، ونص مسراحة في المبادة التخاليسية مسن التنانون راسم ٧٢ استغة ١٩٥٧ عملي احسالة المخالفسات الماليسة التي لم يقصص فيها بدالتهما الى مجملس انتاديب المقتص طبقها لأدكام هذا التانون ، مما يغصب عن نبة المسرع في احملال هدده الحالس دون مسواها محل المحلس التناديني للمغالمات الماليسة ني اختصاصه بالنصال في هدده المخالفات ، لهددا أنتهي رأى الجمعيسة ألمهؤميسة للقدسم الاسستشاري أأي أن مجسالس التسأديب الانتدائسية والعالبية التي أنشياها القيانون رقيم ٧٣ أسينة ١٩٥٧. هي المختصمة دون سمواها بمحملكم موظمني المحملكم والنيسابات مـن المخالفات الماليد التي يرتكبونها .

(فتوى ٣٤٧ - ني ٣٠/١/٣٠)

قاعبعة رقسم (٣٢١)

المسيدا :

القسرار المسادر مسن مجلس التساديب في أسر ممسا تمساك جماعة كبسار العلساء وحسدها ولايسة المسكم قيسه ساعتبساره مجرد غمسل مادي عسديم الإكسر قانسونا .

ملقص الحكم :

اذا استدر مجلس تادیب الموظفین قسراره فی محاکمه عالم من علماء الازهسر لفصل نمب الیه ، هسو فی حقیقت وجوده مسا تصلك جمساعة كبلر العلماء وحدها ولایة الحكم فیسه ، كان قسراره عصدیم الاكسر قاندوا ، لان هذا العیب المذی اعتسور القسرار لا یجمله منسوبا بمجسرد عیب عسلای من عیسوب عسم الاختصاص خلی ایر یعیب ویجمله قائب قاندوا اللالفاء وسع اعتباره قائبا قاندونا الی ان یقفی بالفاقه ، بال هدو عیب ینهض الی حدد اغتصاب الساطة المذی یشرل بالقسرار الی جمله مجسرد فعسل صلای عصدیم الائسر قاندونا ،

(طعن ٣٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١١٥٦/١/١٤)

قامستة رقسم (۲۲۲)

: المسلمة

الاختصاص بتساديب المسلماين بالجامسة التسذبين المهسسل

باتصاد الطسلاب عسن المخالفسات التي يرتكبونهسا في عبالهسم بالاتصساد. ـــ معقدود ليسسلطات التساديب بالحابصسة دون الانتصباد .

بلخص الحكم :

ان الطياءن بين المبايلين بالمايمية ويتنبغل أحدى العرجات، - بميزانيتها ، وهـ و بهـ ذه الشابة يخمسع في تأديسه الحسكام القسانون رقسم ١١٧ لسسفة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم النيسابة الاداريسة. و المحاكمات التأديبية فيها لم يسرد له نص خاص في القاتون رقسم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ شمان تنظيم الجلمات ، ولما كانت الخالفات التي ارتكبها المنكور في اتصاد طلاب الجامعة بوصفه مسدوب المسرف به تكشف عسن عسدم نزاهنه والمقتسه - عسلي ما مسيأتي بانه - وكنان من شيان هذا السلوك ان نعيكس عيلي سيلوكه العسام في مجال عمله بالجامعة من حيث الاختلال بكرامتهسا ومقتضياتها على وجه يفقده الثقه والاعتبار ، فأن هذا السلوك، يشكل مخالفة تأديبيك تبسرر للجامعة النظسر مي اسره تاديبيك . ولا بنسال مسن ذلك ما نمست عليسه اللائمسة الادارية والماليسة لاتعاد الطللاب مسالفة المنكر في المسادة ٧٢ منهسا مسن أن « تعسرض المخالف الماليمة والاداريمة عملي مجملس الاتحماد للبت فيهما » وما نصت عليمه الماة ٧٥ من أن « بيماشر المكتب التنفيمذي للاتحماد المسام او انتساد الجامعة والمساهد العالية سسططة توتيسم المقدوبات ، أو الجدراء عملي الجهماز الوظيمين الاتصاد بعمد اجراء التحقيق اللازم بناء عملي طلب رئيس الاتصاد . « ذلك أن شرط سلب اختصاص الجامعة في تاديب العسابان بها وفقا الاحكام التسانون على ما مسبق بيسانه ، وتضويل هسذا الاختصساص الى مسلطات اتحساد الطسلاب بالنسسبة لمسا يرتكب هسؤلاء العسسابلين

في عبلهام بالاتصادة أن يسكون هذا الاختصاص تسد خسول لاتحاد الطالاب بقانون وأن نهاك ساطات الانصاد توقيع جزاءات من جنس الجزاءات التي تهلك الجامسة توتيمها على العماماين بها وتناسب مع ما يرتكبونه من ننب . واذ خول اتصاد الطلاب سلطة معاتبة الحهساز الوظيفي به بمجسرد تسرار وزاري ليس مسن شائه أن يضالف القانون أو يعدله ، وكنان هذا القرار وقرار رئيس الجمهــورية رقب ١٩٣٢ استنة ١٩٦٨ ستالف التذكر لم ينطبويا على بيان الجزاءات الواجب تطبيقها ولا حدود هذه المسلطات التأدييية ، فإن سلطة الإنصاد في توقيع الجبيزاءات بالنسبية للماهاين مه المنتسديين من الجامعة شان الطاعن لا يمكن أن تمتسد الا الى ما يبس المسلاقة التي تربيط الاتحساد بهسؤلاء العساماين ، دون التطرق الى ما يمس الرابطة الوظيفية بينهم وبسين الجامعسة والدتوق النبنتية عنهيا ، والتي يظيل الاختمياص بالنبية لهيا من حق سطات التعابيب في الجامعة دون سدواها ، ومن شم غلا مسوغ للتسول بأن مسلطة الاتصاد غي هنذا الشسان تجب -- لطة الجامعة في تناديب العناماين بهنا والاكنان منودي فلك ان تحسرم الجامعية مسن مساءلة المساملين بهيا تأديبيا مهما كانت درجة جسالة خروجهم على مقتضيات وظائفهم .

· (منمن ٧ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ٢/٦/٢١٢)

قاعسدة رقسم (٣٢٣)

(1 = - 27)

المسيلة اليسه تتصدد عنساهيرها في قدرار الاصالة — تجداوز وجاس المسلوب لصدود الاصالة المسائرة مسن ناتب رئيس جليصة القساهرة وقفساله عسلى الطساعتين ومن غسر المسائين اليسه ولم يسوجه الهها أي اتهام خسلال مسراحل التساديب — خسروج مجسلس التساديب عن حسدود ولايتسه المصددة التبالى في قسرار الاحسالة واخساله بحسق جسوهرى هسو كفسالة النفياع لمسام جهسات التساديب الاسس السنى ينبني عليسه أن يصسبح قسراره في شسقه السنى قفي بتحبيس المانسين المسائية النات عليه المسائية التهام بالطسلا وعسديم الاسر والسنى

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القدرار المسادر من رئيس جابعة القداهرة بالاثابة وقد المسادر بتداريخ ٢١ من ديسجبر سنة ١٩٧٥ قد التصر على احسالة المسادل من من من من بيسجبر سنة ١٩٧٥ قد التصر تدييب المسادلين من غير اعتماء هيئة التسدريين بجابعة المسادرة المدابئة فيها فنيه اليسه في التحقيق الاداري الذي اجرى بجبرغة الشيئون القسادينية بمهدد المرطيان من السه قد اهميل اهميالا جسيما في المحافظة على عهدته مما يترتب عليه مسياع عدد ١٦٥ عليه فسياع عدد ١٦٥ عليه أنه المرابعة من من عرب اعتماء هيئة ومن حيث أن مجيلس تساديب المسادلين من غير اعتماء هيئة القدريين بجابعة القيامة وبعد أن اشر اغتمامه بأمير الديالة المسادل من من عرب المسادلين من عمد المسادية المسادل المسادل ومن بدين هدولاء الشيهد المسادن ولم يوجمه البهب جداس القاديب السادية المسادلة المسادل المنادية المسادل المسادلة المسادل المسادلة المسادل المسادلة المسادل المسادلة ال

ومسن حيث أنسه متى كان ما مسلف وكان مجسلس التسساديين المناقور الدانعت بالمه ولابسة العمسل ندرو الدعروي التابيسية المحبالة اليه والتي تتصدد عسامرها بهيا في ذلك شيخص المحسال الى التساديب بمسلى مقتضى تسرار الاحسالة وكسان مسن الأصول المسلم بها في نطاق التاديب كالمالة الدفاع المام جهالة التاديب عان تجاوز مجاس التاديب المخكور لحدود اسر الاهالة السنبقر بن قائب رئيس جامعت القساهرة وتضبائه عسلي الطساعتين وهمسا غسير محسالين اليسه واسم يوجسه اليهمسا أي أتهام خسلال مراحل التاديب بدءا من التحقيق حتى مسدور قسرار مجساس التسساديب الملمسون فيسه ، فإن مجالس التاديب يكون والصال كفلك قسد خسرج فبن حبدوق ولابته المحبددة النطباق مي شبرار الإحبيالة والجبل بحبق جوهبري هبو كفيالة الدنياع المبام جهيات التباديب الأمسر السدى ينبني عليسه أن يمسيح القسرار المطعمون فيسسه في شبته البذي قضي بتحبيل الطباعنين بشبائي قبيبة العجيز في عهدة التهم باطلا وعديم الاثمر ويتعمين لأجل ذلك التغنساء بالغسائه غى هــذا الشــق الطعـون فيسه والــزام الجهة الادارية المروفات .

(طعن ٣١٤ أسنة ٢٢ ق _ جلسة ١٩٩٢/١/١٩٩٢)

قاعسُدة رقسم (٣٢٤)

: المسمعا

نص القسانون رقسم ١٥٦. أسسفة ١٩٦٢ في تنسان بعض الأحسكام الخاصبة بالهشة المسابة لبنساء المسك المسالي عسسلي تخسبوبل مجسلس ادارة الهيئسة وضبع اللسوائح الخاصسة بالوظفسين والمهسال التي تنظسم قسواعد تعيينهسم وترقياتهسم ونقلهسم وتحسديد ورتباتهسسم واجسورهم ومكافاتههم وتاديبههم وسسائر شسئونهم الاجتماعيسة والادارية دون التقيسد بالقسوانين واللوائسج الممسول بهسسسا غي المسسكومة والمؤسسات العباية والهشات المنابة بمسدور قرار وزير الكهرباء والمسد المسالي رقيم ١٠ لمسنة ١٩٦٨ باصيدار لاتصبة التحقيبق والتساديب والحسزاءات للمسايلين بالهشسة المسلهة لينساء البيشد المالي - نص المادة ١٤ منه عملي أن تتسولي المسكية التلاسسة المفتعية محاكسة المسليفين مسن الدرجسة الثانيسة فهسا فوقهسا لها المسليلون من الدرجية الثالثية غيا دونها فتبكون بحاكيتهم لهمام مجسياس خلكيب للأطام التباديب وقلد مسجر بنباء عملي فالدون خماص بالهيئة المسابة أبنساء السبد المسالي بيسقى نافسذ الممسول حتى بعسد مسفور القسالون رقسم ٧٤ أسسلة ١٩٧٢ بشسسان مجسساس السدولة ... الأصسل المقسرر هسو أن القسانون المسلم لا يلسفي القانون الخساص ... لم يشر القسانون رقسم ٧) است الم المساء صريح انظح التعاديب القسررة بقسواتين خاصسة فنيسقى سسارية نافيذة حتى بصد العبسل بهسذا القسادون سانتيجسة ذلك : الاختصساص في تسادب المسابلين بهيئسة بنساء المسد المسالي مسن الدرجسة الثالثسة غما دونها منسوطا بمجساس التساديب التسكل في هسنا التسسان ولا ينعقد الافتمساص في تسسانهم المحكمة التلديبية ابتسداه سلفتمسامها بنظر الطمئ في القسرار الادارى التهسائي السفى ينتهي الهيء مجساس التسلام والتحقيب الادارية ليس مسن تسسله ان يجمسل لها الافتمسامي البتسدا في نظر تلديهام وانهسا هدو بن تسال مجساس التسلاب السفى ينشل الخطوة الاولى اساسا فيسين سساسلة اجراءات تساديب هدولاء المسابلين و

جلخص الحكم :

وسن حيث أن القسانون رقسم 101 أمسنة 1917 في شسأن بعض الاحكام الخاصسة بالهيئية العسابة لبناء المسد العسابي قسد خبول المختفى المسادة الثانية منت مجلس ادارة الهيئية وضبع اللوائح الخاصسة بالوظفيين والعبال التي تنظيم قسواءد تعيينهم وترتياتهم ونطهم وتديينهم ودرتياتهم في ونطهم وتلاييهم ودسائر في المتهاميسة والادارية وذلك دون التقيد بالقبوانين واللوائح المهمول بها في المسودة والمؤسسات العسابة والهيئيات العسابة وإن تعتبد هذه اللبوائح من وزير المسد العسابي > وقضت المسادة والنائلة بهان يسلق على أمن يتعسارض واحكام هذا القسانون •

وسن حيث اتمه قد صدر _ نفاذا لهذا القداون _ القرار رقس ١٠ لسنة ١٩٦٨ من وزير الكورباء والمسد العسالي باصدار الإنساقة التعلق بالإنساقة العالمة لبناء المسدد العسالي وقد نصت المسادة ١٤ منه عملي أن « تنسولي للحكمة التلاييمة المختصمة محاكمة العملين من الدرجة الثانيمة غيما فوتهما أما العمليان من الدرجة الثانيمة غيما فوتهما أما العمليان من الدرجة الثانيمة غيما فوتهما أما العمليان من الدرجة الثانية فيما فوتهما غشكون

فتحاكمتهم أمام مصلص في العيب يشكل بقدار أمن رئيس مصلص أدارة الهيئة من أنفسين مسن كسار العليان بالهيئة لا تقسل درجتهما عسن النائية وقصد أعضاء الادارة القانونية ويسراس المجملس أعسلي الاعضاء درجة شم أقدمهم ثم أكبرهم مسنا هميه الأجسوال ، وأوردت المواد القالية بعض الاحكام التعلقية بحسود اختمال مجلس التنائية وأجراءات القسلة الدعوى القانويية ومباثرتها مامه وشسروط مسحة أنمقاد الجالس وقسراراته ، وقضت المادة 19 بأن قسرارات الاتبالس تكون نافذة ومجوز التناسلم منها الي رئيس مجلس الادارة خسلال سستين يوما مسن تاريخ العالم بالقسرار ويكون له تخفيف المقسوية دون تقسديدها .

ومسن هيث أتسه ببسين مهسا مسلف حسرص المشسوع عسلي إن بغص المايلين عن الهيئة العالمة ليناء المد العالي _ تقديرا للاعتبسارات التي لحسامات تنهيسة المشروع سيتنقليسم نضناس لتعياتهسم الوظينيسة ومن بينهسا كيفيسة تافيههم والجهسات التي نسلط بهسا توقيع الجيزاءات التأنيبيسة ، ومساغ في هيذا الخمسوس طيريق التياسي. عملى وضمع نظمام فمرق نيسه بمين العماملين ممن الدرجمة الثانية غها غوقها غجعل الاغتمام في تأديبهم منصوطا بالمحكسة الناديبيسة المختصسة وامامس هسم في الدرجسة الثلثسة فهسا دونهسا غقبد عهد الى مجملس تهاديب يشسبكل بقبرار من رئيس مجملس ادارة الهيئة عسلى الوجب السذي مسلف ، ويهذه المسابة فان هسدًا النظام من التاديب وقد مسدر بنساء على قسانون خسامي بالهيئية العامة لبنكء المصد المصالي يبلقي ثاثهما ناقمة القمسول حتى بعبد مسحور القيانون رقيم ٧٤ لسينة ١٩٧٢ بشيأن محيلين البحولة البذي حمل الولاية مى تساديب المساملين المستنين بالجهساز الإداري للسحولة للمحاكم التأديبية فلسك إن الأمسل المتسور همو إن القسائون المسلم لا يلسغي التسانون المساس واذام يشر التسانون رتسم ٧) استفة ١٩٧٢ الشسار

اليسه الني الفساء صريح لنظم الشأعيب المغسررة بشنوانين خاصست غانهما تبعى مسارية ناشطة معى بحدد الفحال بهدؤا التعاون ، هيسان شبم غيبان والإيسة تسأديات المساطين بنبان الدرجسة الثالثسة الهسا مهنه هما بهيئمة بنساء المحد المطابي عشان الطامنين ستكون تصد نبطت تسانونا بمجاس التاديب الشمكل عالى الوجمه سمالته البيان ، واذا كانت قرارات هذا المجلس لا تعد بمشابة الاحكام التي تصدرها المصاكم التلابيبة بحسبان أن تسراراته ليست نهائية وانها يدوز التظلم منها للباطة الرئاءية ممثطة في رئيس محساس الادارة الدي يوساك مسلطة التمثيب عليها على الوجع الذي نصلته المادة ١٩ مسن القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ آنف الذكر ، غلن مجاس التاديب بيسقى خطوة من خطوات تأديب هذه الطائفة من المالين وهي خطوة شكلية ضهن طقعة متصلة تتميلق مالاسطوب الاجسرائي المرسوم لتأديبهم لا ينبغى الحيد عنهما أو اغفالها ، ويبقى عملى ذلك الاختصاص في تأديب العساملين مهشية بنساء المسد المسالي من الدرجية الثالثية فمسا دونها منوطا محاس التأديب المسار اليه في المادة ١٤ مسن القسرار الوزاري المسنكور ولا ينمقت الاختصاص في شسأنهم للمحكمة التأفييسة أبتداء فلك لأن اختصاصها بنظر الطمن في التسرار الاداري النهائي الذي تحد ينتهى البعه مجملس التساديب وجهسة التظملم والتعتيب الاداريسة ليس من شدأنه ان يجمل لها الاختصاص البتدا في نظر تاديبهم وأنهبا هدو من شدان مجالس التعاديب الددى يعشل الخطوة الأولى أسلسا مسمن سياسلة اجسراءات تأديب هسؤلاء العسابلين .

وبن حيث أنه بنى استبان ما مسلف غان الصكم الملعون فيسه اذ تغى ابسداء بتانيب علماين بالهيئة العالمة لبناء المد المسالى من الدرجة الثالثية عسد فيساء يكون تسد فيالف مسجع حكم التسانون ويتمين الصكم بالشاكه .

وسن حيث أن ما تتفى بسه المسادة . 11 مسن تسانون الرائعسات المنيسة والتجسارية من وجسوب احسالة الدعسوى الى المحكسة المختصة عشد الحسكم بمسحم الاختصاص عائمة لمسا كسان حسكم عسدا النس لا يسرى الا بسين المحسلام التضائيسة ، وكان مجسلس تسانيب العالملين بلهيئسة المسام ليس بمحكسه عسلى ما مسلف بيسانه غانه لا يسكون ثبسة مجسال لاعسال حسكم هسدذا النس فى المسالة المحسلة الملاسسة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعدين الحسكم بفيسول الطمدن شبكلا وفي موضوعه بالغساء الحسكم المطمون فيسه والجهة الادارية وشستنها في أسر تساديب الطساعنين باعتبسار أن أسر تأديبهم البنداء منسوط بهسا دون المحكسة التأديبيسة .

(طعن ١٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٢٨١/١/٢٤)

هـل نعـود الى نظـام مجـالس التساديب ؟ :

طبقا القدواعد التي كان معسولا بها أول الأمسر ، فسان تأديب المسابة المعقوبات المسابلين كان ما نختمال السابلة الإدارية بالنسبة العقوبات السيبلة نسسبيا ، في حين تختص مجالس القاديب المختلف مسن بتوقيع التي كانت تجاوز الخصام مسن المسربة ، وتفسائية مع غلبة العناصر الادارية ، وتطبق اجراءات مشابعة بالمسبغة المتضائية حيث تطلوي على بعض غسهائات الإجراءات التضائية وإن كانت لا ترقى الى مرتبة هذه الإجراءات ، ويسلك كان الشارع بأخذ بجانب النظام الاداري بالنظام شديه التضائية هي التناسلية .

واستور هدفا وضدع عترة في ظلل العبل بالتعاون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٥١ بنظام موظامي الدولة حيث اختصات المسلطة ١٩٥٠ بنظام موظامي السدولة حيث اختصات المسلطة الاداري بتوقيدع العقدوبات التلاييبة المسلم الاداري بتوقيدع غير خلك من العقدوبات وهدفه المسالم طبقنا المسادة ٨٦ وما بعدها التناويب الأعلى ويختص من القدوبات المسادة ٨٦ وما بعدها المسادة السادة ١٨ وما بعدها المسادة السادة ١٨ وما بعدها المسادة السادة السادة ١٨ وما بعدها التناويب الاعلى ويختص بمساعة الموظنين من درجة وكيل وزارة مساعد عما غوقها الدرجة الله المسادي المسادي ويختص بمحاكمة الموظنين من الدرجة الدرجة المسادي المسادي ويختص بمحاكمة الموظنين لما الدرجة الدرجة المسادية المسادي المسادي ويختص بمحاكمة الموظنين لما الدرجة الدرجة المالية المالية الدرجة المالية المالية الدرجة المالية المالية الدرجة المالية الم

وفي مسبيل التفساء على العيوب التي شسابت نظام الناديب ،
وفي متدمتها تصدد مجالس التاديب وما اثاره من تمتيدات وبطء في
الإجراءات وتنسذاك ، مسدر بتاريخ ١١ مسن اغسطس ١٩٥٨
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التلاييبة ، ونص في المادة ١٨ منه على أن يضتص
محاكمة الموظفين المينيين على وظائف دائمة عمن المخالفات
الملابة والادارية محاكم تاريبية ، ويظافه دائمة عمن المخالفات
ملى حسب درجة المال المحال المحالة التاديبية ، وعلى
ملى حسب نوع المخالفات ، وما اذا كانت مانية أو أدارية ، والمنمسر
الفالب في أعضاتها من أعضاء مجالس الدولة ، وطبقا المسادة ١١ الناديبية ومقره ودوائر اغتصاصها وتشكيلها بعمد الحد رأى
مدير عام النيابة الإدارية . وبجالات هاذه المحاكم التاديبية غان
المسلمة الادارية توتيدع عقريني الانتذار والخصيم من المرتب ،

مسلى اته بالنمسجة ليعض طسوائف المسامان بالسعولة ممسن تنظم

وظففهم قدوانين خاصة ، غان مصاطنهم التلابيسة ظلمت مسن. اختصاص مجالس التاكورة . اختصاص مجالس التاكورة . مان خاص المحالس التاكورة . مان خاص المحالس المحالمة المحالمة ومجالس السحولة. والنباعة المحالمة ومجالس السحولة . واختساء هيئة التاكريس بالجامعات .

وبالقد سبة الداغل بعض الوظاف الفاهسة التى تطلب
بصقة انساسية قسدرا كبيرا من الاتفسياط والنظسيم بالندية
المسيرة على مسوء طبيعة واجباتها ، غان التاديب من اختصاص
السلطة الادارية بالنسبة لبعض المتوبات ، ومن اختصاص مجلس
التاديب بالنسبة لباتي المتوبات ، مثال فلمك وظاف الشرطة
التاديب بالنسبة المساقي المتوبات ، مثال فلمك وظاف الشرطة
اللسطة (التادين ٢٠١ لمسنة ١٩٧١ في شمان هيئة الشرطة) والتوات
المسلحة (التادين ٢٠٢ لمسنة ١٩٥١ في شمان شروط الخصفة.

وب ذلك مان مسلطة التسلوب في ناسل هدذا الوضيع منسوطة بالسسطة الرئاسية الادارية المختمسة في بعض المسالات وبالمسلكم التدييب بالتسلية في السدولة بمسفة عسابة ، بالإضافة الى مجالس التساديب المنصوص عليها في بعض التسوانين الخاصسة لطحوانك بعينسة .

واسكار من هدفه الجهسات اختصساسات بمسددة عسلى الوجسه البسين بالتسوانين و وهدفا هدو الوضسع الحسائي غي ظلل العبسل بتسوانين التسوانين التساقون رقسم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ و و و من شم مانه فيسا عدا بعض الانظيسة الخاصسة بالتساويب المتشلة غي مجالس التساقيب لبعض الطلوائف ، عانه بند تاريخ العبل بالقساون رقسم 1١٧٠ المساق ١٩٥٨ المشار اليب يسكن التسول بأن المسرع المرى بأضف بالتشاهين الادارى والفضياني في التساوين الادارى والفضياني في الرواهند بعدد

ان كان بسيم عسلى الجسع بسين النظامين الادارى (الرئاس) وشبه.
التضائى « د. احسد موسى — المرجع المسابق — محيد رفسوان احيد.
وابراهيام عباس متمسور — الاجسراءات التأميينية للعالمين المنيين
بالحسكويد والقطاع المسام ١٩٦٦ — ص ١٢٧ والدكتور عبد النساح
حسن المساطة المختصة بتاديب المساماين المسنين عي التشريع.
المسابلة المختصة بتاديب المساماين المسنين عي التشريع.
المسابلة المحرى — مجلة العساوم الادارية — المسابلة المسابقة — العسدة الأول — ص ٩ والعدد الثاني — ص ١١ » •

ورغسم هدف الروابط الوئيسة بسين الجهتين ، غان الحسسائم. التأديبية لم تعتبر جسزءا من القسسم التضائي بمجلس الدولة ، اذ المسلة الثالث قد صدن التسانون رقسم ٥٥ لمسنة ١٩٥٩ بشسان. مجلس الدولة وهدو تانسون صسادر بصد المسل بالقسانون رقم ١١١٧ لشد المهات التي سؤاف منها التنسس التفسائي على سسبيل المصسر وهي المحكسة الادارية العليسا ومحكسة التفساء الاداري والحسائم الادارية وهيئسة مفسوضي الدولة ، دون ذكر للمحسائم التأديبيسة ، مها يسستيم التسول باعتبار الحسائم.

التأدييبة في ظلل العبل بتانون مجلس الدولة المذكور جهة مشادية مسئقة عسن كل مسن التفساء العادي ومجلس الدولة (الدكتور احيد كمال أبو الجداد رقابة التضاء على اعبال الادارة - (1717/17 - ص 131 و 137))

وفي تقدير نظام التاديب المرى ، بعد انتساء الحاكم التاديبية في ظال القانون رقام ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وحتى هذه المساحة في اعضاء المساحة المساحة والمساحة والمساحة والمساحة المساحة الم

نهنسك صن يسرى أن النظام التاديبي المسلام يسكون بتوقيع البسراء بمصرعة هيئسة ادارية عملي غسرار مجسلس التساديب مسن درجة واحدة يضلب على تشكيله الطامع الاداري مسع تطعيمه بالعنصسر القضائي لكنسالة مسلامة تطبيعي القسانون ، وأن يسكون نظلر الطعن في تسرارات مشل هذه الهيئسة أو المجالس مسن اختصاص جهسة قضائية خالصة وعملي درجتمين مسواء أكمانت جهسة تضائية مستقلة بالتاليب أم أنها هي ذاتها جهسة القضاء الاداري . وعملي مقتضي هذا الراي ، غان نظام مصالس الناديب المائين المائين القالم المحالس التاليب مع متنصيات الوظيفة العملية وعمائية الادارة وزيادة الانتاج (الدكتور معهد عصنفور سهدوابط التسانيب هي نظائي الوظيفة العملية وعمائية الاداري سر 1910 ص ١٨٩٤

العسابة - مجسلة العسلوم الادارية السبسقة الخليمسية العسدد الاول. ص ٢) .

وقد أتجه فريق آخر ألى تأييد نظام الحاكم التاديبة بجانب النظام الرئاس في حجوده الرسوية ، مسع ما تفسيه نظام هذه الحاكم في الفتارة المسار البها من تغليب العنصر التفساقي على الادارى وتوفي ضبحاتات ورعاية أكثر للصابلين ، متجهين بذلك نصو ترجيح فكرة الفسمان ، باعتبار أن التاديب في حتيتسه خصوية تضائية بين الموظف والادارة ، وهي وأن لم تكن خصوية شخصية ، غانها خصوية على كل حال يتطلب حسسها توفير المستحصية ، غانها خصوية على كل حال يتطلب حسسها توفير المسابقة الكافية (الدكتور محمد جسودت الملط المرجع السابق ضي 704 و 7.3) :

واتجبه غريق ثبالث الى تأييد تطبيب العنصر التمسيائي غير تشكيل المصاكم التأديبيسة ، ونادوا بجمل التشكيل كليسة من عناصر المصالحة عنى تصميح تضاءا تأديبيسا بالمعنى الغنى ، وتتواقر لها كل الفسمانات ، خصوصا وانه لا توجد حاجبة لاثراك العنسامر الاتأسكيل نظرا لاكتساب العناصر التفسيائية التي تعسل غي مجمال التسليب المبرة الكافية (محمد رشدوان احمد وابراهيسم عساس منصور سالمجمع السابق سامى ١٤٤٠) .

وتهتسيا مسع هسذا الاتجساه ، مسدر بالممسل نمستور ۱۱ مسبنير ۱۹۱ متمسام مجسلس المدولة بالقصل المدولة بالقصل في المساوي التادييية ، ممسا يفيد نسولي جهسة القضاء الاداري ولاية التسليب بمسقة عسلية مسع ما يتطلبسه ذلك من اعسلاة تشسكيل المسلكم التأدييسة ، التي المسبحت جسزها منسه من عنساس تفسيقة خلصة واستيماد اي عنصر أداري مقهسا من عنساسر تفسيقة خلصة واستيماد اي عنصر أداري مقهسا موتنفيذا الشيان مجلس مجلس مجلس عالم المساور وتنفيذا المساور وتنفيدا المساور مجلس

السدولة ونمس في ملانه الثلث ق على المصلكم التكبيب قضمن محاكم التسم القضائي بالجالس، ولوضحت الواد ٧ ٨ ٤ ٢ من أنقانون تشكل ومقال الحصائم التكبيب قوجهة الادعاء املهها ، كيا بيت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها أختصباص هسده المحاكم ونظامت المواد من ١٢ الى ٢٣ الاجراءات املهها ، وطبقنا المسادة الأولى من تقنون الاصدار فقد الفيت جميع الأحكام المخالفسية للقانون المسار البه ، وعلى ذلك نمان جهة التفساء التاديبي من مصر الصبحت محصورة في المحاكم انتاديبية على إختالات انواعها التي تشكل من المصادم مجلس الدولة وتعتبر ضصان مجالة التعديد فصون

وطبقا للقادن رقام ٧٧ لسنة ١٩٧٢ يدون اعضاء المحاكم التاديبة من درجة نتب على الاتسال على حسب الاحسوال ، ويصدر بالتشكيل تسرار من رئيس مجاس السدولة ، وتشكون حدده المحاكم من المحاكم التأديبة العالمين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، والحاكم التأديبة للعالمين من المستويات الإخسرى ومن يعادلهم ، والحاكم التأديبة للعالمين من المستويات يتسرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية غي الحافظات الأخسرى ، وبالنصل انشات عي سنة ١٩٧٣ محاكم تأديبية غي محافظات الغربة والدعلية واستوط بحيث يسكون متسرها الخطاطات الغربية والسيوط بحيث يسكون متسرها الخطاطات

وقد شار الجدل بالنسسبة لدرجة الحساكم التأديبيسة ويستواها بين محاكم مجلس الحولة و واتجه رأى الى القول بأن المحاكم التلاييية على اختالات انواعها تعتبر من درجة ومستوى المحاكم الادارية بصغة عليه بالنظر الى طبيعة تشكيل معظهها وهي التي تختص بتأديب المحالمين من غمير مستوى الادارة المليا وسن يعادلهم حيث يراسها مستشار مساعد على الاقال واغضاؤها تواب بالمحالمين الاقتال وهو يهائل بتكل المحالمة الادارية ، هذا نفضلا عن أن المحادة المثالثة وسن القاتون

قسد أوردت المحسكم التاديية في التسريب بعسد المحسكم الادارية مها
 يسدل عسلي انهسا ليسست في درجسة اعسلي منها

واتجه رأى آخر الى أن الحساكم التأديبية للعسلماين مسن مسائلة الادارة العليسا ومن يمسائله ، تشسكل كسل منها من شسائلة مستشارين وتعتبر في مسستوى محكسة التفساء الادارى ، في حسين أن المسائل التأديبة الافترى المسائلين من المسستويات الادنى تقسف عى مسستوى المسلكم الادارية .

والواضيح أن هخين الرابين بمستندان الى معيسار شسكلى بحت هسو تشسكيل المحكسة .

والسراى السذى فرجحه يعتبد استاسنا عبلى قبوة احكام الحاكم التلاييبة وبستواها بالنسبة لأحكام محكمة الغفساء الادارى ، وعبلى فلك فأن الحاكم التلاييبة في جانها تعتبر من المستوى ودرجمة جحكمة المقفساء الادارى عيث أن احكامها يطعمن فيهما أميام المحكمة الادارية الطيبا كمنا هدو الشمان بالنسبة لاحكم محكمة القفساء الادارى عبلى خيلاف المحلكم الادارية التي يطعمن في احكامها أبسام المحكمة الأخيرة ، يفساف الى فليك حجمة الخسرى مستفادة من التشكيل مفادها أن تشكيل بعض هدفه المحاكم التلاييبة وهي الخاصة بالعبايان من مستوى الادارة العليا احكمة التفساء الادارى) غفسالا عن أن المعمل هدو الحال بالنسبة احكمة التفساء الادارى) غفسالا عن أن المعمل جسرى عبلى أن المحمل جسرى عبلى ان المحمل جستشار ،

هذا وورود المصلكم التلهيبيسة في نص التسانون بعسد ذكر المصلكم الادارية فصرده الى أنها جهسة القضاء التساديبي التهسزة

عن غسيرها من باتى جهسات التضساء الادارى التى يجمعهسا مجسلس السدولة . (د. أحسد موسى سهلبش من ٣٥ من مثالث المثار اليهسا عن دعساوى الادارة أمسام التفسساء الادارى) .

وغفسلا عن مسيادة النظام القضائي في التحاديب على النحو السائف ابنساحه ؛ عان المساطة الادارية يظال لها الاختصاص في توتياع بعض المتوبات التلاييات البساطة مثال الاتاذار والخصام من المرتب بالنسابة الساغلي الوظائف من النائات المسفيرة نسابيا ، كما تختص مجالس التاكيب المختلفة بنسائيب بعض طوانف خاصة من الموظفين أو غسيرهم من رجال النقابات المنتابة على الوجلة المتارر فا القوانين الخاصة بها .

ويسرى المستثمار المهد ووسى في مقالتسه و دعاوى الادارة المسام القضاء الادارى و ان التاديب اذ بستهنف توقيع الجزاء المسام القضاء الادارى و المهنى وملابساته ، غله يسلزم لتحقيق فعاليته ان ينبع مسن ذات المحوقة المتصل بنفساط الموظف او العفسو وداخس الجو المحيطة به وان يتم بالمرعة الكانبة بعيث يلحق الجزاء المخالف فسور وتعوم المخالفة مسع فسمان حقوق الدفاع و والنظام الأبشال التحقيق هذه الفاع و النظام الادارى بالنسبة للجسزاءات المسيطة ، مع سيلاة النظام شبه القضائي بالنسبة للجسزاءات من الجزاءات وبالنسبة كخلك لبعض الطوائف التي تدودي علها في ظروف معينة أو ذات طبيع خاص مثل كيسار الموظفين ورجال القضاء واسائذة الجامعات ، ورجدل النقابات المهنية ، بحيث تتمولى تلايهم لجان أو مجالس يشرك فيها عناصر نظاك مدور قدرارات ادارية تلاييسة مسواء من الجهاء ومكادي.

الرئاسية او صن اللجان او الجالس التاديبية بحكن لطمسن غيها عملى المسواء أجملم التفساء الادارى المختص بسرتابة المسروعية و وهذا النظام يكفل فسكرة الفسيان من نلحية ويحقدق من نلحية الخسرى فعالية الجرزاء التاديبي ، ويبعد التفسساء الادارى عسن الاتشمال بمسائل تدخل بالدرجة الاولى في مسميم المسلم الادارى بحيث يتفسرغ لمهنسه الاساسية وهي رقابة المشروعيسة الادارية ومراجعة تسرفات الادارة عند عرضها عليه بعد مسدورها مساورة تطفت بقرارت تلابيسة او بغسيرها من القسرارات والتصرفات ،

القصل العادى عشر ... ببادىء بتنوعة فى التاديب بالفرط الأول ت بسسال بفتائسة

القرع الآلى ــ لحكام غاسة بالتليب في سوريا

الفصيل الحيادي عشير مبياديء متنبوعة في التياديب

> الفـــرع الأول مســـال مختلفـــة

قاعسدة رقسم (٣٢٥)

البسسطا :

ان القدواءد الخاصة بُعُفِهِ وَاللهِ التَّالِيوِية فِيسَوى بِالْسَدِية الى المُسورَافِينِ الْمِينَـيِنِ وَمَقِـوِد وَلِقِلِية مَن كِسَانِ تِهِينَهُم عسلى وظلسالف دائمسة ،

بلخص الفتوى :

ان القسواعد الخاصسة بالجسزاءات التاديبيسة يسرى حكيهسا على جبيسع الموظفسين المسؤقتين المعينسين من وظلساتف دائيسة سسواء كاتوا. بعقسد أم يغسير عقسد ه

ولا يسؤثر غى هسذا السراى نص البنسد الخسابس من عتسد الاستخدام والسذى يضول الوزيسر غى حسلة مسوء المسلوك الشسديد مسلطة الفصل التسلوبي بسابر نهستى منسه لا يجبوز المعارضية فيه لائيه نص باطلل الخالفتيه الاحسكام تسابيب المسوظنين السواردة غي الاواسر المسادرة غى ١٠ من ابسريل مسنة ١٨٨٣ و ٤ مسن مايسو مسنة ١٨٨٤ و ١٢ مسن مايسو

الفضطام أن تنطلان متنوية القسال التباثيق شتنادة بنشاء مسلم تسوار حسن يجسلان التسابية تسافل لقامتان لهشام المهنان الفشوش خانسا التسواعة والأفياراءات المقسنونين طبهنا في الأوليس سسسالته السابكان .

(نتوی ۱۷ ــ نی ۱۹/۱/۱۰ ۱۹۵)

قاعنىدة رقشم (٣٢٦)

: المستندا :

القد قون رقدم ١٩ انسنة ١٩٥١ في شدن شريان الاستكام فالون النسبة المارية والمحلكيات القاديية على موظفى المؤسسسات والنيشات المسابة سيسبات المسابة سيسبات والهشات من المسابة سنت سيالة من المسابة المناسبات والهشات من المسابة سنت سيالة من سيالة المناسبات والهشات المسابة المناسبات وألى ان المسابة المناسبات وفي الفيالة الافسية بجب أن يحمل القسرار الداليال القسابل على اعمال سيابة الاستغناء والمسابة المسابة الاستغناء والمسابة المسابقة الاستغناء والمسابقة الاستغناء والمسابقة الاستغناء والمسابقة الاستغناء والمسابقة الاستغناء والمسابقة المسابقة الاستغناء والمسابقة الاستغناء والمسابقة المسابقة ال

مِلْحُص الحكم : • • •

انه وان كمان الأسمال أن تسمري أحمكم قانون النبابة الادارية والمحاكمات التدليبة عملي موظمي الموسسات والهيئمات العملية المنين يحصلون على مرتبات تجملون خمسة عشر جنيها شهويا عملا باحكام المواد ١ ، ٢ ، ٢ ، ٢ ، ٤ من القمان ١٩ المسمنة ١٩٥٩،

المسلم اليسه ٤ إلا أن التصرة الثانيسة مسن المسادة الأولى من العبساؤن اجسازت لرئيس الجمهدورية الاستثناء من هددا الدكم منصت عبلى ما يأتي : ﴿ مسع مسلم الإخسال يحسق الجهسة التي يتيمهسا المسوطف مَى الرقسابة ومُحص التسكلوي والتحقيق تسري أحسكام المسواد ٣ الي. 11 ° 12 ° 14 ° مسن التسلقون 117 لمسسنة ١٩٥٨ المتسسار اليسه عسلى. 1 - موظمني المؤسسمات والهيئات العبامة ، ويجانون بقسرار مسن رئيس الجههورية استثناء بعض المؤسسمات والهيئسات المسابة الشار اليها من تطبيق هذا القاتون » وليس من شك عي أن رئيس الجمهورية كها يمسلك أن يسستثنى بعض المؤسسسات والهيئات من تطبيع سحائر احكام القانون عليها ، وملك أن يسستثني بعض تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض احكام القانون عليها دون البعض الاخـر ، لأن مـن يملك الأكثـر يملـك الأتـل ، وكمما يمسكن أن يسكون للقسرار المسسلار مسن رئيس الجمهمسورية باستعمال تلك السلطة صريحا يجوز أن يكون ضبيعنا لأن القسانون لسم يشسترط في التسرار أن يمسس في شسكل ممسين وأنبسا يجب في هذه الحالة أن يحسل التسرار الطيال القاطع عالى أن رئيس الجبهدوريَّة تمسد اعبَسَال النسلطة التي خبولها له التسانون في استثناء بعض المؤسسيات من تطبيعق احكام فانسون النيسابة الإدارية والمحاكيات التلابيية كها لو مسدر القرار بعد نفساذ التسانون رتسم 11 لمسسسنة ١٩٥٩ المشسسيل اليسب وعهسسد بيعش الاختمالات المرولة المحكسة التلبيسة الي جهمة أدارية اخسري او غسير ذلك من النصوص التي تقطيع بسأن قمسد رئيس الجمهورية قد انمسرف الى امستثناء احدى الجهسات سن تطبيسق احسكام القيانون رقم ١٩ لسمة ١٩٥٩ عليهما كليما أو جزئيما .

(طمن ٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ٥/١١/١١١)

قاعبينة رقبم (٣٢٧)

أَسْرَادُ النَّسَوَةُ التَطَابِيةَ بِمَسَلَمَةَ الْسُواتَى وَالْسَاتَرَ سَ يَطْبِرُونَ مَسْنَ المَسَابِئَيْنَ الْسَدَنِينَ بِالسَّدُولَةُ وَيَخْمُسَمُونَ مَى تَلْدِيهِهُمَ الْتَظْسَمُ القَسْرِةَ فَي شَسَانِ هَسُولاهُ الْمَسَابِئِينَ سَالًا يَفْسِحُ مِسْنَ ذَلْسُكُ خَمْسُوعُهُم المُسْتَكُمُ كَسَادُرِ الْمُسْسِرِطَةَ *

ملخص الحكم ا

بتنبع القدواهد التاتونية المنظمة التساون المبراد القدوة النظلمية بمصلحة المواني والمساتر منذ مسمنة 1981 الى الآن ولمستقرار احكلها يسين أن المصلحة المخكورة لم تسكن في يدوم من الايسام تلهمة لحوزارة الداخلية وانسا كانت مصلحة مدنية تنجمة لوزارة الواسالات ثم لوزارة الحربية واخيرا نقلت تبعيتها لحزارة النقل بالتطبيق لاحكام القدراد الجمهوري رقسم ٢٠٦٢ لمسنة ١٩٦٧ . ويهدده المشابة عان الاحسل أن انسراد التدوة النظلمية بهدده المسلحة المشابق الأحربي بها يعتبرون من المسالمين المحديين بالمحدولة . وأذ كان مجلس الوزراء المداسات المسالحة المنتورة تابعة على طلب وزارة المواسالات التي كانت المسلحة المشكورة تابعة لها عين خلك ، تطبيق كمالا البوليس على المسراد القدوة النظامية بمصلحة المواني والمسالين اعتبيا المناس على المسراد القدوة الذكاء المسورة بزمائهم من رجال المناسرة بإمالة على المناسرة من رجال الموليس دون مسوراه مسن المناس المناس هدون مسوراه مسن . المناس هدون المسادي

خضيع لبه أنسراد النسوة المتسار اليها ، وتبد صبدر التساون رسم ٢٦٤ ليسنة ١٩٥٤ في شيان تحديد مرتبعات صبف ضباط وعساكر السوليس سؤكدا هندا الممنى الأنمس في المبادة الخامسة منه عبلي أن تسرى التسواعد المصوص طليها في المبواد السابقة الخامسة بتحسيد مرتبعات صبف ضباط وعساكر الوليس مي مصلحة صبف المسياط والمساكر العبادي في مصلحة المسياط والمساكر العبادي والمساكر العبادي والمساكر المساطن والمساكر المساكر المساكر المساكرة والمساكر المساكرة والمساكرة والمساكرة المساكرة والمساكرة والمساكر

ومن حيث ولمناكان الأمسر كنذتك ، وكسان القسانون رضم ٢٣١ لمسنة ١٩٥٥ بنظمام هيئسة الشرطسة والقسوانين اللعيطة أسعه ومسن بعده التباتون رقيم ١٦ ليبنة ١٩٥٥ بنظيام هيئية الثبرطة والتسوانين المسطة لسه وبسن بعسده القسانون رشسم ٦١ لسسنة ١٩٦٤، يامسدار تانسون هيئسة الشسرطة ، تسد نص كسل منهسواني المبادة الأولى منه عملي أن الشمرطة هيئة مدنيسة نظاميسة تابعسة أوزارة الداخلية ؛ مكانت بصاحة المبواني والفيائز عبلي ما سباف بيانه غير تابعية لهذه الوزارة ، غيان اجكم هيذين القيبانونون تسكون غيير واجيعة التطبيعي عبلي انسراد التبوة النظاجية العساملة يمصياحة المدواني والمنسائر الاما تعملق منهما بأهمكام كسادر الشرطة عملى التفصيل السمايق ، وتبعد ظمل الأسر كبذاك الى أن صحد التساتون رقسم ١٨ لسسنة ١٩٩٩ عي شسان نقسل الانسراد المسسكريين ذوى الراتب المسالي والانسراذ المساملون بسأحسكام كسأدر الشرطسة العالمين بمسلحة الهواتي والمسائر والهيئسة العسائة لميساء الإسكادرية الى وغلسائك مدنوسة ، وفي هسفة ما يقطعه بسأن كساهر الشرطعة وصيح هبيو السذي كسان مطبقيا عميليم انسراد الشموة النظامية بمسلحة الموانى والنبيائر بون سبائر احببكم تسوانين جيئهة الثبسرطة بمب فيهما نظيام التكريب .

ومفيد ما نقيدم أن أنسراد القيوة النظامية بالمساحة المنكورة كانسوا وما زالوا من المساماين المدنيين بالبدولة ويخضيمون في تأديهم المنظيم المسروة في هذه التسوانين مون تلك المنمسومين عليمساخ

قسوانين الشرطسة و لا ينسل بسن فلسك أن دوجة يسم كسانت الى المجدول الحسكم المطمسون فيسك أم تنقسل بعدد الى المجدول المسراة المسابقة ١٩٦٦ باسسدار قانسون العسفانين بالسدولة ، فلسك أن هذا القسانون أم يعملن تطبيستى احسمنكامه ويخامسة تلك المعلقسة بالتسافيه، عسلى نقسل موجسات المسابلين الى الجدول المسرافين أسه يهدي قلسك تقسد تسم هدفا التقدل وتحسسا الحسانين رقسه المسابقة المتحدد المسابقة المسابقة المتحدد المسابقة المتحدد المسابقة المتحدد المسابقة المتحدد المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المتحدد المسابقة المتحدد المسابقة المتحدد المسابقة المسابقة

(طعن ٥٠٠ لسفة ١٢ قد جلسة ١٠/١/١٧٢/١)

قاعسدة رقسم (٣٢٨)

المستنان

خُصُوع الجِسْرَاءات التلاييب المسلبان بالشركسة المريسة المسايد اعسالي البحسار المحساكم التلاييسة ــ قاسون نظام المسلبان بالقطاع المسام رقسم ٤٨ المسنة ١٩٧٨ بسسوى على المسواد الطساقم المحسري مسن المسلبان في سساني الشسوكة .

بلخص الحكم :

رضم ٨١ لبسنة ١٩٥٩ السني كان معسولا به وقت منسدور القدر أر المطعون غيسه ٤ واسستني من تطبيعي أحب كله استشراك الطسائم البحسري يسبوجب المسادة ٨٨ منسه وأن طائم العسابلين بالتطساع المام وتصرها التسائون رقم ٨٤ لبسنة ١٩٧٨ اسم تسورت ما يقيد العسول عبين حسدا الاستشاء مين يجمل عسلاتة العبسل عسلى السسان خارجة عن نطساق تطبيعي تشريعسات العسابلين بالقطاع العسام.

ومن حيث أن البيسان التشريسمي لا تؤيسد الشسركة الطاعشية غيما: تلذهب اليله ذلك أن قاتلون العمل الملوجة المسادر بالتلاون رته ۱۱ استة ۱۹۷۹ الدي كان سارما وقت صحور القرار الطمون نيسه هذا التسانون بنص في النتسرة (ج) من السادة ٨٨ نب عبلي أن يستثني من تطبيق أحبكام النصل الثباني من البايه الثاني نيه ، وهمو الضاص بفقه العمل الفسردي يستثني منه الرف باط المستن البصرية ومهندسوها على حدها وفسيرهم مسن يسمري عليهم مانسون التجمارة البحمري » شم مصدر القسانون رقسم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ في شنان عقبد الغيسل البحسري ، السذي يسرى بهلوجب السادة ١ منسه ٥ على كمل عقيد يلتسزم تسلخص بيتنف ان يعهل لقاء أجر تحت أدارة أو أشراف ربان سنينة تجسرية بحسرية مسن مسنن الجمهسورية العربيسة المتحسدة ، وكسفاك. على العقد الدي يلترم به الربان بأن يعسل في مضغينة شم. نص على السادة ٦ منه « تسرى على المالحين كانه الأحكام المواردة في القسانون المسنى والقسانون التجساري البحسري والتوانين اللحنية بيه ٤ وكانية التشريميات الخامية بالمسل وبالتأمينيات الاجتماعيسة ، وذلك بالتسدر السذى لا يتعسارض نيسه مسسراحة أو خسينا أسبع احسكام هددا التساتون والتسرارات الصحارة تتنيسذا له . وورد بالسفكرة الإيمساحية لهسقا القسانون فاللبنا كانت منساك أحسكاني مشتركة بنين عبال البر والبصر ، نقد رُؤى منها لاعسادة النص فيها في العشريم الخاص بالأخرين » . "

ومن حيث أن مقاد ذلك أنه وأن أسستبعد قانسون العمسل، الموجد عمسال البحر من احكام عقسد المبل الفسردى وتطبيسق تأثون عقد المهل البصرى أن عله عبسال البصر إلى مسورة فانسون العسليُّ. الموحد غيبا لا يتعمارض مح أحكام التماتون الخماص بهمم 4 وذليك بصبيان أن قائسون المهمل الموحد همو من تشريعهات العمل وأنه ممسا يتسكل النظام التساتوني العسام الموضوع السذي يرجسح اليه ، فيما لا يتعمارض عملي النظمام القمانوني الخماص بعممال. البحر الوارد بالقانون رقام ١٥٨ استة ١٩٥١ سالفا البيان ٤ وذلك طبقنا لمسريح نص المنادة البسادسة بسن هنذا التسانون وشيئان تأتيون العميل الميوحد هنيا شيأن الأحسكام المسادرة، الواردة بالتسانون السعني عسن عسائقات العبسل ونظسام الالتسرام ، الاحكام الواردة بقانون التجارة البصرى . ومن شم لا يقوم على استساس سنطيغ بسن القشاتون بالنظر للشسركة الطاعنسة في تغريفها القاطع بدين مجسال تطبيق قاتون العمل ، وبدين مجال التجارة البصرى ، او ما ورد منها في قانسون عقد العمل البحرى تطبيسق قاتسون العبسل البحسرى سسواء ما ورد من أحسكامه في قانون ويصم التهييز بسين مجالي النطبيسق تهييزا بسين العمسوم والخميسوص وليس فسارقا بسين فجسالين منفمسلين ومستقلين تهساها مسن مجسالات تطبيستي التسوانين ،

the state of the s

وسن حيث أن تظلم المسابلين بالقطاع المسابلين عدد صدور التسابق رقس A المسابق المسابق عدد صدور التسابق و السيابي عدد صدور التسابق المسابق عدد مدور التسابق المسابق المسا

البصو ، وهيفه يوجد العداع الصام ينطبق نشام الأماسين ب عن المسار تسوافين اعبصال العدر بالتسمية للعابلين بالقطاع العام المسر .

وبنسن حنث أنسه بالتكسر للمسياق التكثريثين التشم واسبان الشركة الظاعلمة بحنسباتها سن شركسات القطساع العسام تخفسع لتظلم عسلاتات المسايلين بهسا لأطسار التظلسانين الخامسين للمسايلين مالقطاع العام ولمبال البحسر ، وفي ظلل القدواعد المالية للقانون العيام للعيال ، حيث لا توجيد أحيكام خاصية ، والحيال أن النظام التاديبي الوارد بنظام الماماين بالقطاع المام ، إلم يتضمن · قائدون عقد العمل البصري تنظيماً بعارضه أو أحكاما تجانيم غضلا عن أن المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحري التي قضت سطيلان كيل شرطني عتيد العبيل بضياف أحيكام هذا التيانون قد استنت من البطان الشرط الاكشر قاتسونا للمالاح ، بمسا يفيد اقدرارا تشريعيا باحتسرام هدذا القسانون أى شرط أو نظهم مسكون أكثر فائدة للعملهل ، ولا شبك أن احتكام التماديب الواردة ينظلم العاملين بالقطاع العام تحقى من المساملين بالقطاع بها تقديم به مسلاحتها الطلقسة المسأفون بهسا في المسادة ١٦ مسمن قاندون عقد العمدل البحدري ، ويما يقدوم معمه التفاسس بسين لمكام التانون دون ظهمور شبهة للتعارض بينهما في همسذا الشان . وهي تقوم تانونا في مواجهة ما عسى أن يكون متضمنا في قيانون التصارة البصري المسادر مسنة ١٨٨٣ ، امتئسالا لمعيسار المسلاحية للعسامل المعتسرف به تانسونا في النظهم انقانونيسة للعمسل عسابة واستجابة بسروح التطسور في عسلاقات المبسل عبسر عشرات النسنين ونسذ مسدور قانسون البحسارة البحسرى حتى مسدرت قوانين العبال الحديثة ، ومسراعاة لنهسج الناسسخ والنسسوخ من الأحسكام ونسخ الحكم اللاحق للحكم السابق اذا لم يمكن التسوييق سنهباء

ومسن حيث أنسه نفسلا عسن ذلك جبيعا ، عان المسادة ١٨ مسن قانسون النجسارة البحسرى يسورد « الاسسباب المتيدة قانسونا لرغم المالاحين » ومنها عسم الإهليبة للخصية ، وقسد ورد حكها بطرفيه ، مسببا ونتيجة بمسيفة من العصوم البعيد عسن البيان والتقصيل ، بهما يسسع فون تعارض جدى ما ورد في نظم المسال اللاحقة من ضدوابط وتبيود للتحقق من تسوافر السبب واسلوبه اللاحقة ، وليس من دليل يقسوم بسه تسول الشركة الطاعفة » من أن « الرئيسة » كمن طلح المستخبه ذلك القسادون يتمر عسن من أن « الرئيسة ع كمن طلح المستخبه ذلك القسادون يتمر عسن المسال ان خضوع من البيان ان خضوع من البيان ان خضوع عبال البيان المسلم من طسرق عبال البيان المسلم القطاع العسام ، لا يتعارض من عالم الرئيسة ما الرئيسة من البيان المناطع العسام ، لا يتعارض من عالم الرئيسان من سياطات غيون بالمغن المسادين أو مسن الهيواد علي جيسع الموجودين بالسغن المسادة مهادة القسادون توصيا ويسكفا ،

وسن حيث النه سن كمل ذلك يثبت المحكسة خضوع الشركة الهاهنسة انظام الهياهنسة المتطاع العام بالنسبة الوضوع الطمن المساد أو وسن تسم يصنيح قاتونا ما بنساه الحكم الملمسون فيسه على ذلك ، أجرعا للترار المطمون فيسه وسن حيث مصدوره من رئيس مجلس الادارة عسر المختص ، عدوانا على اختمهاص المحكة التلايية في توقيع جزاء الغمسل طبقا المسادة ٨٤ ، وومن حيث مخالفته لاجراء جوهرى اوجبته بطريق اللزوم المادة ٨٥ ، ومن حيث المصرض على اللجنة الثلاثية ، وثبت على مخالفته أن يسكون قدرار الفمسل و بلطلا بحكم القاتون دون حاجة لاتضاد أي لجراء تحرر النوي به المسادن في المسادن في المسادن ، الاسر الملمون فيسه المنساحا لمربع ما تغني به المسادن في المسادن ، وسن ديث لختصاص المحكسة التلايية لمنظر الملمون فيسه المنساحا للمنطر الملمون فيسه المنساحا للمنطر الملمون فيسه ومسن شم يكون بينظر الملمون فيسه ، ووسن شم يكون ،

الطعبن السائل عبير تسائم عبلي مساند بسن القيسانون حقيقسا والسرفض ،

(طبن ١٠٢٨ لمينة ١٨ ق نه بطبية ١٠٢٨/٢/١٨٤) /

مدى اختصباص المساكم التلاييسة بنظس الطميون القسمة مين المبابلين عبلي المسبق

سن المسلم أن تاتسون التجارة البصرى المسادر في مسنة المركز أمسادر في مسنة المركز أم المسلم الذي يسرى في شسان السنينة والرصلة البصرية وقد استقرت أدكام التقساء على مفضوع المسئينة بدكم المالدة الثالثية بنبه الأدكام هذا التستون يغفن النظر عن تشيئها أي مسواء كانت مستنسة تجارية المسيد أو سبينة تردة (دكم نتفن في ١٢٥٦/٥/٧) .

وسن شم غان نطاق تطبيق شائون التجارة البحزى لا يتنصر على المسلاحة التجارية وصدها ، وأنسا بتخاول النسفية بوجفها المتصارف عليه على التساون البصرى وهي كل منشاة تقوم برضلة برحية بغض النظر عن الغرض من تقسسفيلها كسا يتغاول الرحلة البحرية بوصفها التعارف عليه غي غقسه القادون البحري ، وهي الرحلة التي تتسم غي البحسر دون التقاد الى البحسة التي تتطهها المسفية غي الرحلة واذ كانت المسفية التي التعارف التحارة وكذا سنفية المسيد تخضع لذلك لقادون التعارف المساوري عن الاحكام الخاصة بتنظيم شاورة الطاقم غي الواجهة التعارف المساقم غي الواجهة التعارف المساقم غي الواجهة التطبيق وسدة المساورة التطبيق وسدة التطبيق المساورة المساورة على المساورة المساورة التطبيق وسدة التطبيق المساورة الم

والمستظهر من مسواد التسانون رئسم ٢٥٧ أسسنة ١٩٥٢ بشسان

تنظيم شدون أمراد الطاقم بالمدن التجارية المرية الله نص عن المادة الأولى منه عالى أن يكون تنظيم اجسور ومرتبات واجبازات ومسكافات أمراد الطاقم بالمساف التجارية المرية بخبرارات يصدوها وزيس الموامسات وتنفيدنا لدخلك صدر شرار ويوسر المواصبات رتسم المسنة ١٩٥٧ بتنظيم شدون أنساد اطتام المسنف البحسرية والتجارية .

ولم تتضمين مدواد التسانون رقسم ٢٥٣ لسمة ١٩٥٢ المساد اليسه أيسة أهسكام بتسمان تلعيب المسواد طماتم المسمعين التجمسارية المسمسرية.

شم صدر القسانون رقبع 1170 لسنة 1970 عنى شسان الأمسن والنظام والتسانيب في السسفن وقسد تضمنت مسواده احسكاما خاصة يمسلطة ريسان السسفينة عسلى كال الموجودين بهما وهستنت المسادة الثانية منسه الجسزاءات التي تقسع عملى كال غسرد من الطائم يرتبك احسدى الخالفات الشار البها بها ه

وتمسنت المسادة المسادسة منسه مسلي أتسه :

مسع مسدم الاضلال باية عقدية السند ينس عليها هذا المسابق أو أي تاقدون آخر يمساته تلاييسا بأحسد الجسنزاءات الانسسة : __

كسل ربسان او ضرد من طساقم المستفينة ارتسكب خطساً غنيسا ترتب عليسه وقسوع حسادت بحسرى نيسه خطسسر عسسلى الأرواح او الابسوال او كسان مسن تسسائه ان يسؤدى الى احتمسال وتسوع هسسذا المحسسانت .

الحسرمان من المهسل بالمسفن مدة لا تزيد على سنة أشهر .
 ب ينفس الاندبيسة .

ج ـ تأخير الأنبية وتنزيل الرجية ،

بهاسبندت المسادة المستامة صنى هيذا التستقون الخصصيص، النجادة المنسلانية الى مجسلان النجادة المنسلانية الى مجسلان السباد على المسادن المستاد ا

ر وجبيتين الميواد ٩٢ وما بصدها من ضبط الفهاتون عقسوبات جنفية عسن الخافسات الشسار اليها بها وليم تتضمين بافي مواد حددًا الشاتون اينة أحكام بشسسان تساديب رسان السسلينة أو طاقيها صدا با فكرغي المواد المسار النهساء

والمستظهر من احسكام عبوانين العصل المتعاقبة وتحسيرها المعلق الهيسا الهيسا الهيسا الهيسا الهيسا الهيسا الهيسا الهيسا المسلقة العمليان بيرب العسل الا تهيا على الوقت المستثنات المستقال المحسوبة بسن تطبيسق احكامها وقد نمست المسلمة المستقل هين تطبيسق احكام المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المسلمان المسلمان

ضياط السنفن البصرية ومهندسسوها وملاصوها ومسيرهم ممن يسترى عليهم تأسون التجارة البحرية ،

والقصيل الخسيل السبه بهيده المسادة هيو التفسين اصحابها بشيئان عليه المهيل الفيردى والمقبوبات التأديبية التي توقيع على المفاشسمين لأحكله والتي يمسكر بهنا كترار بن وزيير الشبيئون الاجتهاءية والمهل وقيد مسدر هذا القيرار برقيم ١٤٧٧ اسسية المهرا بتيان المقوبات التأديبيسة وقيواعد وتياديب المهيال وهيده الاحكام جيما لا تسيرى على شيئن طاقم السينية المحسوبة بهتشي المهادة ٨٨ ومن هذا التأون سيالة الخار واستالة المناسرة المتدون التهارة المهدري المسادرة على المسادرة المهدري المسادرة المهدري المسادرة المهدري المسادرة على المسادرة المهدري المسادرة المهدري المسادرة على المسادرة على المسادرة على المسادرة المهدري المسادرة المهدري المسادرة على المسادرة على المسادرة المهدري المسادرة على المسادرة المهدري المهدري المهدري المهدري المهدرة المهدري المهدرية المهدري المهدري المهدري المهدرية المهدري المهدري المهدري المهدري المهدري المهدري المهدرية المهدري المهدري المهدرية الم

ومن التواعد التظييبة التي صدرت في شان العسلماين بالقطاع العام قدرار رئيس الجمهدورية رقدم ٣٣٠٩ أسمنة ١٩٦٦ المسكل بقسراره رقسم ٩٠٢ لسسنة ١٩٦٧ وكسدًا القسانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧١ بنظام المالين بالقطاع المام ويعتضاها ست أحكام النظام المرافق لها عالى العاملين بالؤسسات العامة والوحيدات الانتصادية التابعية لها ، وقيد نصت على أن تسيرى المسكام قائسون العمسل فيمسا لم يسرد به نفس في هسدًا النظام ولسم يرد في نظام العاملين بالقطاع المسلم ما ينيد المسدول عن الاستثناء الندى اوردته المادة ٨٨ من القانون رشم ١١ لسنة ١٩٥٩ والتي استثنت افسراد الطساتم البحسري مسن تطبيق احكليه مسالفة الذكر ومشن شم فإن احسكام نظهم المسابلين بالقطساع العسام لا تعسسري عسلي المسراد الطسائم البحسري باعتبسار أن فلسك " الاستثناء يظل قائسا ومنتجا لاثاره مى ظل سريان احسكام التسانون رقسم ٦١ لمسنة ١٩٧١ المسار اليسه وهسو ما يتفسق مسع طبيعسة العسل عملي السخن ، هذه الطبيعسة التي أخذها المشرع في الاعتبار عدمها وضع توانين العمل التعاتسة فأضرج علاقة العمل على المسفينة من نطاق مريان تشريعات العمل وليس نظام المامان بالقطاع المام الا صورة من تلك التشريمات .

وان كان اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طعون العالمين بالتطاع العسام قاصرا على ما ورد في المسادة ؟ عسن القانون رقام ٢١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعون في الجنزاءات المنسوص عليها في هذه المسادة وهي كل الجنزاءات حسيما انتهت البه المحكمة العليا في التفسية وقام ٩ لمسنة ٢ ق تتازع بجلسة ١/١١/٢/١/١ وإذ كان المسراد الطاقم البصري غير خاصيين الحكم هاذا القالون ومنها المسادة ٩ المسلم البها فهان شم غان المحكمة

التاديبية تسكون غير مختصبة بنظسر طعسون انبسراد الطساتم البحرى في الجيزاءات الموقعة عليهم كما وأن نظرها يكون خارجا عن اختصاص باتي مصاكم مجلس العولة المصعد بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤ من التانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ ولبذا غان الحباكم التاديبيسة تشكون غسم مختصسة ولانيسا بنظسر هدده الطعسون واذكان أنسراد الطباقم البحسري يشكلون قطساعا كبسرا هسم المساملون على السفن بوصفها التعسارف عليسه في التسانون البحسرى مانه يتعسين عسلي الشمرع أن ينظم شعونهم تنظيبها جامعا مانعها أي شعابلا سواء من حيث التعيين او الترقيعة او الأجهور والاجهازات والحهوانز او أمسن حيث التحقيص معهسم وتاديبهسم وبيسان الحسز اءات التاديبيسة التي توتسم عن المخالف النبيبة وتسلك التي توقسع عن المخالفسات الادارية والماليسة وطريقسة النظم مسن هسذه الجسزاءات والطعسن فيهسسا وتصديد جهسة الطعسن أو مسن حيث انهساء خدمتهسم وذاسك اسسوة والمساملين المستنيين والسدولة والمسلماين بالقطساع المسام مسع مراعاة طبيعية العبيل عبلي المسنن حتى تتفسرغ هيذه الطائفية لمبلهبا الشباق بعيد أن تقيف عيلى حقوقها وتتبين وأجباتها ،

, (راجع في هنذا مقسال المنتسسار عبد المعمم ابراهيم سـ المسواء عسلي المسلكم التادييسة ــ ص ١١١ ح. وما بمسدها 1 -

الفــــرع الثــــاني لحــكام خاصــة بالتــاليب في مـــوريا

قاعسدة رقسم (٣٢٩)

المسلما:

مسلطة مجساس التسانيب في الحسالة الحسوظسف، الى القفيساء ــــ تقديرية لا وجبه فرهسا الالسزام ـــ ابساس فلك ـــ منسال •

بنخص الحكم :

تقص المسادة التاسيعة والعشسوون من الرنسوم التقسويعي رقم الم السنة ١٩٥٠ باحداث مجلس التساديب واصدول محاكمة الموظفين على النسة « إذا تبين للمجلس ان الاسور المنسوية الى الموظفة تتستوجب احالت الى القضاء ، تقسر هذه الاصلة مع بيسان المجرم المسند اليسه والمسواد القفونيية التي تطبق عليسه » وظاهر من هذا النص أنسه تسرك للمجلس الاحالة الى القضاء أن الاسور المنسوية الى الموظفة تستوجب الاحالة الى القضاء على المحلس يتتنبى أذن لن يسرى المجلس وجبوب الاحالة المحلسات المواحدة والمحالة الى القضاء والاعتبارات والسواعث والمحرص عملى سسمة الادارة ومسمعة والاعتبارات والسواعث والمحرص عملى سسمة الادارة ومسمعة مختاص المتحديد في المحلسة عن تقطيره وكل أواشك مختاص المتحديد المحلة عن تقطيره وكل اواشك الاحالة الى القضاء أن وجد المجلس عنى الاسور النسسوية الي الحالة الى التفساء أن وجد المجلس عنى الاسور النسسوية الى المحلفة غيرة عنون المحلس .

وعلى هدى ما تقدم تسرى المحكمة أن مجملس التهاديب وأن كان قمد خلط بسين البساعت والنهمة الإأن منهسوم القهرار وظروف المسائدة والإسمائة والجسازة الوزيسر لتصرفات المسال همو والمحافظ المخص واشدادتها بالحال كتابة وسهمة وطهارة بده حكل هدفه الظاروف تدل عالى ان الجداس راى ان البسواعث على ارتبكاب هدفه الأسور انسا كان المساحة الضرانة ولاتالمة عدالة ضرائبيسة وان كان الموظف الحال قد ضرح على بعض النسوس القدةونية والتعليسات الا أنه ما كان يسغى منفصة شخصية وانسا كان يهدف الى مصلحة عالمة وانه ازاء تلك الاعتبارات لم ير احالته الى القضاء ولا يفسى من ذلك ما وقسع غيبه المهيسلس من خطا غى التهيسف القدادي بحسبان ان ركسن النيسة منصدم الوردة وهي الذي المسابق الهرادها وهي الذي عناها مجالس التاليب والتي كمان من شائها ان الوطف بن وسائم المتسوبة المسابق بالوظف بن وسكون الترام برغض الاحسالة وانسزال المتسوبة المسلكية بالوظف بن وسكون التربية الني النهي المسابق المسابقة الني النهي المسابق المسابقة الني النهي المسابقة وتوتيسع المتسوبة الني النهي المسابقة عنوا المسابقة عنوا المسابقة عليها النها المسابقة عليها النها النهيا المسابقة عليها النها المسابقة عليها النها النهيا المسابقة عليها النها المسابقة عليها النها النهيا المسابقة عليها النها المسابقة عليها النها النها النها المسابقة عليها المسابقة عليها المسابقة عليها المسابقة عليها النها المسابقة عليها المسابقة المسابقة عليها المسابقة ع

(طمني ٧٥ ، ١٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قامسدة رقسم (٣٣٠)

المِــــدا :

الله ٢٩ مــن الرســوم التشريعي رقــم ٢٧ العـــالار في ٥ من شــباط ســنة ١٩٥٠ في ١٩٥٠ شــباط ســنة ١٩٥٠ في شــان اصـداث مجــلس التـــالاب واعــــول محلكيــة المــدونغين ــ ســاطة مجــلس التـــالاب تقـــديرية في احــالة المــوفق الى التفـــاء أن رأى أن الأســور المســوية أليــه تعـــتوجب ناـــــاك ،

ملخص الحكم :

آن المادة ٢٩ من الرسوم التشريعي رقم ٧٧ الصادر عي من قسيلا منه المادية د ١٩٥٠ عن شيان احداث مجاس التساديم

واصول محاكسة الوظفيين بنص على انسه « أذا تبين المجلس ان الاسور المنسوية الى الموظف تستؤجب احالت على التفساء على التفساء على التفساء التقويبة التي تطبيق عليسه » وظاهر من هذا اليسه والمسولة التقويبة التي تطبيق عليسه » وظاهر من هذا النص أنه تسرك لمجلس التاليب احالة الموظف الى القفساء أن رأى أن الاسسور المسسوية اليسة منستوجب الاحالة الى القفساء فالاسر يقتفى اذن لي يرى المجلس وجوب الاحالة المن لم يسر هذا الوجوب كان له الا يحيل المحوظف الى القفساء فالاسرية والحالة هذه سلطة تحديرية يسراعي المجلس فيها كل الظلوف والاعتبارات والحرص على على مساحة الادارة وسيحة موظفيها كما يراعي أيضا عدم مهما للالسزام ولو أن الشسرع قصد الى غير ذلك لورد القسم على وجدوب الاحالة الى التفساء كلما وجد المجلس في الامور المسرية الى المنسوية الى المساحة المالة المناسة على وجدوب الحالة الى التفساء كلما وجد المجلس في الامور المنسوية الى الموظف جريبة من جرائم القالون السام .

ونسن كان مجاس التاديب عن الدعوى الطروحة تدجلب المصواب اذ اعتبر ان الاصور المتصوبة الى الطعون ضده لا تسكون جريسة الترويسة الا لن خطاء جريسة التستويي المنسوبية الله المنسوبية الا لن خطاء من الكيسف التساوفي للانعصال التي ارتكبها هذا المسوطة لا يفسي حسن الاسر شسينا لأن الظروف والملاسسات المعطسة بتسلك الانمال والسواعث اليها وحدى السرها على المصلحة العالمة ، كسل فلك بودى الى مصحة التتبجمة التي انتهى اليها مجاس التسليب من الاكتساء بمعادسة المساحة ا

(طعن ٤ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٥/١٥/١٩١١)

قاعسدة رقشم (٣٣١)

: المستحا

محلس الفسابطة الجمركية الحسنت بهتنى القسانون رقم ٥٠ فسنة ١٩٥٩ سـ هطوله معسل المسني العسام المجمسات فيسا كسان المسنكه بن صدائطيات في المستدار الجسزاءات التكييسة سد القسرارات التلييسة المسادرة مسن هسفا المجلس تعليس قسرارات تادييسة ركاسية لا قسرارات مسادرة مسن مجساس تادييسسة سد وجسسوب التطلع بنهما قبل الطعسن فيهما بالافساء ٠

بلخص الحكم :

ان قبر أن رئيس المهمورية بالقبائون رقبم ٥٠ لعسام ١٩٥٩ هم شبأن أحبداث مديرية شبئون الضبابطة الجهركينة ومحباس ضابطة ومسلادية كسل ونهسا في الإقليسم الشسهالي وسن الجههسورية العربية المتحدة ٤ إذا أحدث في مديرية المسارك المسامة محدرية تصدي « محيرية شيئون الفسابطة الجهركيسة » ، تشكل عملي الوجسة الذي عينه ، وخولها بعض المسالحيات ، ومن بينها ما نس عليمه في مسافقه الثامنية من أن « يتسولي مجسلس يسسمي (مجلس الفاطة الجوركية) مؤلف من مدير الجمارك العام رئيسا وآسر الضابطة العام وأحد المساونين ، يختاره وزيسر الخزانة ، اعضاء ، بنبولي كانسة مسلاحات مبير الحسارك العام نبهسا يتعطق بتعيين مبوظني المسابطة الجبركيسة ونتلهم وترنيعهمم وأنهاء خبيتهم ونسرض عقبوبات الدرجية الثانيسة بحقهم وابي اصدار التعليهات والقرارات الناظهة لشبئون الضابطة » ، وما نص عليسه في مانتسه التاسينعة من أن يسراس آمشر الغنسابطة العسام مجاس التساديب ، ويحل أحد معاونيه محمل المحير عضوا عندما بنعتب المصاس للنظير في قضياما رحيال المصابطة المصالين الي محيلين التناديب " ٤ فاتيه بيكون قيد لحيل محيلين الفيساطة

الجبركية محدل التنوير القسام للجبران فيها كان يهلكه مسن مسلاحيات لاسسدار الجنزاءات التلايبية ، وهي بطبيحها من الاسال شرارات تلايبية رئاسية لاشرارات مصا تصدور من مجسلاين تأديبية ، يقطب على في ذلك ان مجلس الفسليطة الجبركية لا يسلك الاشرف عقوبات الدرجة الثانية ، بينها يمسلار مجلس التلايب، السدى ابستى عليه عن الهادة التاسيعة ، قسرارات بعقسوبات الحرى ، ولا يفير من هذا الفهم ان اصبيح من حمل مدير الجبارك العمام في صلاحياته في هذا القصوص عبلة بعد ان كسارك العمارا على متنفى كسان غسردا ، اذ العبرة بالمسلاحيات وبطبهة القدرار على متنفى التناسرة في التالوني ،

مسادا كان النسابت ان القرار مصل النسزاع قرارا صادرا مسادا تأديبية رئاسية لا مسن مجلس تساديب ، ولسو السه مسنو من مجلس المسابطة الجبركية فقد كان يتمسين وفقا لحكم مسنو من مجلس السدولة رقسم هه الفقيرة للنائية من المسادة ١٢ من تانسون مجلس السدولة رقسم هه لمسنة ١٩٥١ النظام منسه لولا الى الهيئة الادارية التى امسدوله او الى الهيئات الرئاسية وانتظام المواصيد المتررة للبت على هدف النظام ، والا كان طلب المسائه راسا المسلم مجلس السدولة بهيئة تقصاء ادارى غير مقبسول ، واذ كسان المدعى تسد بالار بالقالم هذه الدعيوى راسيا دون النظام منسه وانتظام الواعيد المقررة هدف الدعيوى راسيا مناتها منسي مقبولة .

﴿ طَعِنْ ١٨ السِنَةُ ٢ ق _ جِلْسِةً ٢١/٤/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٣٣٢)

البـــدا :

المصافى الانفسياطية المسادر بظالها الرسوم رقام ٣٦٤. ق ٨ من فيراير (تسياط) سنة ١٩٥٠ استفادا الى الرساوم فكتريامي رقام ٧٧ المسادر في ٣٠ من يونياء (حازيران) سنة ۱۹۲۷ الفساس بمسلاك السنوك البسوري بسلا تصسيدر قسراراته تلاييسة نهائيسة بسل تبسدي مصرد راي ب القبرار القهدائي هسو واليسمود الأمسرة المساوية على رأي المساوية التسميل المساوية على رأي المساوية القبرار المساوية المساوية واعيد التقالم والطمن بالانفياء بر المساوية الساوية والمساوية والطمن بالانفياء بر المساوية المساوية المساوية والمساوية والمساوية المساوية المساوية

بلغص الحكم :

ان المرسسوم رقسم ٢٦٤ المستادر في ٨ سن شسباط (فيسراير): سينة .١٩٥ بنظام المصالس الانضباطية استنادا الى الرسوم التشريعي رقسم ٧٧ في ٢٠ مسن حسزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المتضبن الملك الخماص للمدرك المصوري ، وانه يسؤلف لكل تضيية مجلس خاص بنصل من نفست بعيد اسداء راييه ، ولا يجنوز اسداء رايسه الاغي الانمسال المسفكورة عي امسر الاحسالة المرسساء اليسه مسن تبيل القسلم المختص ، كيسا نصت المسادة ٢٣ من الرسسوم السسالف الذكر عملي أن ما يتفق عليه الأكثرية يعتبر رأى المصلس ، وأوجبت المادة ٢٤ رضع السراي الى المسلطة التي اسرت بتشكيل المصلس . شم نصبت السادة ٢٦ عملي انسه « اذا راي المتسلم السذي يبت في الأمسر عسلي السرراي المجسلس اهمسالا أو غلسط في تأليسف الإضبارة أو في التحتيق ، يصق لمه الفساء رأى المسلس ، وفي هــذه الحالة بحال السحكري الي مجالس جاديد ، ويخكر مي الترار المتخذ بهدذا الكسان السبب الذي دعا الى الالغاء ، ويبلغ المصال (عن طبريق التمسلمال) ، ويسؤلف المسلس الجديد عملي الوجمه المنكور أعملاه » ثمم نصت المعلاة ٢٧ عملي أن « يبلغ المسكري المصال عملي المجملس القسرار النهمائي المتضف بنساء على راي المسلس » .

ويظهر من النمسوص المتدنية أن المجالس الاتمسياطي لا يصدر تسراراً نهائيا بدل بيندي رأيا يتعنين رغصه إلى الجهبة الإنسرة بالتفسيكل للنظر نيسه والمسدار القسرار النهسائي نم السلة ، وكحذا يرضع هدذا السراى الى الامس مسحوبا بالاشبارة كاسلة للتسكن من دراسسة الموضوع واصدار القسرر لنهائى فيه .
وللامسر بتشكيل مسلطة للالفاء راى المسلس او التصديق عليسه ،
وسن شم يكون القسرار النهائى هدو القسرار السذى يصدوه الامر
بلتشكيل ، وهدو السذى يجب التظلم منسه ، ما دام السراى الاول
يتبل التهديل والالفساء ، وعلى هذا الاسلاس يجسرى حسام،
المسسدد ،

(طعن ٥٦ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢١/٨/١٢١)

قاعسدة رقسم (٣٣٣)

: المسطا:

المسادة 11 من الرسوم رقام 118 استة 1900. الفساس بنظام المسالس الانفسباطية الدعائم الزامها رئيس المجالس بدعوة الشسهود اليا وعالى سنبيل الإسرام تحت طالبة بطالان الإجراءات الا تشريب عليا ان لام يسر النزوما الدعسوة الشسهود ، كها اذا الكتابة والهام ثابتة في الاوراق ،

ملخص الحكم :

لا مصل الدخيج ببطالان القدرار لعدم دعوة الشهود ولبقيا المسادة ١٦ من الرسوم رقيم ٢٦٤ مسالك الشكر ، على هذه المادة تدوردت عي القصيل الشالك الضاص بتحتييق الجامس تحت عنوان الرئيس دو عدوات » ويجسري نمسها كسالاتي : « يعين الرئيس موعد المقاد الجامس ويتعبو اليه شهود القضية بسا غيهم شهود المتقاع ، وله ان يدعبو الاتسخاص الدين يسري مسن مساعة عالمة الاضاءة القضية واظهار الحيق ، يجب ان يذكر من رقياع الدعوة مكان المقاد المحامس وموعدد الاتقتاد المحامس وموعدد الاتقتاد

(طعن ١٦ اسنة ٢ ق _ جاسة ٢١/١/١١٠)

قاعسدة رقسم (٣٧٤)

: المسطا

المنافة 10 من الرسوم رقام ٢١٢ الساقة 190 الفسام، بنظام المسالات المسام، بنظام المسالات المسالات عالى وجلوب البحث عمليا يسرى وسلحة المسلامي بنفس المنافقة التي يبحث بهما عملاً يدينه سافة المسالة التي يبحث بهما عمل المسالة المسالات المسالات عمل وسلل المسالات عمل عمل عمل عمل عمل التقليم من ذلك بمقالفة المنافة 10 المسالةة الفكو مسالات المسلحة المسالات المسلحة الفكو مسالات المسلحة المسالات عمل المسلحة المسالات عمل المسلحة المسالات المسا

يلخص الحكم :

الأسرد البت عبد يسرىء مساحة المسكرى بنفس المنسلية التى توجب على المسرف البت عبد يسرىء مساحة المسكرى بنفس المنسلية التى يبحث بهما عبد ينفس عبد المنفس عبد ينفس المنفس عبد ينفس عبد المنفس الم

(طعن ٢٥ أسنة ٢ ق _ جلسة ٢١/١٠/١)

قاعسدة رقسم (٣٣٥)

المِسسدا :

الطعسن فى القسرارات المسادرة وسن مجساس التساديب امسام المحكسة الادارية العليسا سـ ويعساده سـ سستون يسوما وسن تتراسخ مسدورها وفقسا للسمى المسادة ١٥ مسن القسائون رقسم ٥٥ امسنة ١٩٥٩ لا عشسرة اليسام من تتربيخ التبليسغ وفقسا المسسادة ١٨ مسسنة المرسمي رقسم ٢٧ المسسنة ١٩٥٠ .

سلقص الحكم :

ان الطعمن في قسرارات جماس التساديب قسد انتسال الي هذه المحبة بمتنفى قسرار رئس الجمهسورية العربية المتصدة بالقسادي ...

رقسم ٥٥ لسخة ١٩٥٩ في شسان تنظيم مجملس الحولة فقد نصت المحادة ١٩٥٩ في شسان تنظيم مجملس الحولة فقد نصت المحادث ١٩٥٥ أن منحمة القضاء الاداري او المحاكم المسادية من وحكية القضاء الاداري او المحاكم التساديبية ١٠٠٠ ويحكون استوى الشسان او لرئيس هيئة مضوى السولة ان يطعمن في تلك الإحكام ضمال مستين بين المحادث من قد المحادث في قساد المحادث المحادث المحادث المحادث المحادث وفي المحادث أن قد المحادث في قد المحادث في قد المحادث المحادث وفي المحادث المحادث وفي المحادث المحادث وفي المحادث المحادث وفي المحادث المحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث والمحادث المحادث المحادث والمحادث المحادث ال

(طمني ٧٥ ، ١٨ اسنة ٢ ق ــ جاسة ١٠/٥/١٩٦١)

تمــــويبات

كلمسة الى القسارىء ٠٠٠

. ناسخ لهذه الإضاء الطبعيــة

غالكيسال أله سسيحاته وتعسالي ٠٠٠٠٠

الصواب	الصفحة/السطر	الخطا	السزرايع	المفحة إراأسطن	الخمالا
الجهسة	1-/114	جهــة	ودرءا	1/11	وراءا
الأعسوام	18/1.4	الأمسوال	المسوظف		المىوظف
⊸ن	1/117	ن	الجــوهر	17/70	الجوهرى
رئيس	10/117	رئس -	1177	144/40	144
المشرع	17/17.	المشروع	رقــم أ		وتم
ديباجة	E/TTV	يبسلجة	كله	17/71	كلكه
نهائيسا	13/577	نهاثا	برتبطة ا		مربتطة ``
الواجبات	77/YE7	الوجبسات	بتسنيا		مقسها
مقساد	10/101	مقسنا	بالنسزوير		بالتزور
العسام	307/7	عسام	الاوراق	11/37	الاوواق
الواجبة	17/100	الوجيسة	نالك	11/110	لك
الحساكم	18/171	لحساكم	ندكم		شحكم
المسادة	TY/TY0	المساة	جريسة		جريرة `
المنسسوبة	70/747	المتسومة	بألقطباع	17/188	بالقطام
السيلطة	O/YAY	سلطة	توتيعها		توثيهها
السلطة	77/17	سلطة	يسوما		ومأة
تكبيفهسا	1/140	تكفيها	رئيس	*.	رئس
بريئسا	1-/YAY	برئيسا	اللهسوم		المنهول
مسطيعا	4/4.4	سسليمان	سحيح		صحح
الغمسوبة	10/T.A	خصسومة	وقيسع		توقسع
العاليسة	17/711	المسالة	الذمسومة		الخصوبة
الرئيس	10/11	الرئس	رغينة ا		وظفة
واضافت	77/771	وأضك	بالكه		ملكه
مشطوبة		غيرها	لے ا		نجا
شــهرين		ئىهرن	الثسابت	17/190	

		الخطأ الم	الصواب	خمة/السطر	الخطأ الم
للماملين	10/545	للعليان	ني الي	جسراء الشسا	وعهــــد بالا
	حتى) الدعو		الإدارية .	 حتى النيابة 	الجهة
	٧٧٤ بيطر ٧	يحلف ص	(114)	۳۱ السطر ۹۱	(مکرر من ۹)
تحسنف	A/EY1	التامييية	بامسادة	17/771	باعساة
المخائفة	1./871	المضانة	الصالة	11/777	حنالة
يحلف	44/EA-	other of spile	الجسراء أته	10/127	لإجزاءاته
ارتبكابه	1./841	المصافة وأو أو الماركية الكابه	تــرار	737\ V	قسرر
البسنورة	10/844	المسترزدة	هيئسة	1./500	هئسة
المسئوره	11/848	المستوردة	الى		
بالسذات	4/810	بالسفت	الجلستين	TT/TY-	اللجستين
المادة	17/818	لمادة	اجسراء	3 77\ 7	اجسزاء
, 4	V/890	عنت	المصحة	17/T1	
عليها	4/0.0	اساده عنت علها	جناتيــة	1/8.8	جنساتة
ويتمسين	Y/010	ويتعن	بنسه	17/8.1	كتسه
الاداربسة	7/087	ادارية	عسدم	1/1.0	عسم
صنور	11/00.	مسور	17	7/8.0	75
بالنمسل	18/070	بالغمسل	المعنيين	٧/٤٠٥	المسنيين
محـــفوف	0/040	أصبنترت	تــد	11/8.4	3-
77	AVO/TY	7773	1144	7/817	1117
۱۳ انمتساد	1/0/1	انمتسار	⊸ن	V/87V	ပ
المسترس	1/041	المسرس	بالميماد	A/EYA	ً بالبساد
المتدرس	11/041	المسرس	اجسراء	8/889	جسرء
اعسارته	V/0A0	عسارته	المادة	173\3	إسادة
هبذا	1/0/0	هساذ	الاتهسام	18/879	لاتهسالم
برتكب ونه	Y/OAY	رتكبسونه	مسن	7/881	مآن
الأصلية	A/OAY	الأمسلة	ئىها ا	0/201	فهسا
سسلوكهم	10/019	سساويهم	الدرجسة	103/47	درجــة
الحسرمان	1/097	الحسرما	والادارية	74/804	والادارة
المحانظية	11/014	الحالتناحة	الرينسوم	3/808	رسيبوم
ميئسة	A-1/Y7	ملية	A3	14/601	13
رئيس'	1/1.1	رئىن	بارتــكاب	10/801	مارتكب
الصحية		لأدائهسا لغير	يعندم أ	17/874	يمسم
				-	

الصواب	الصفحة/السطر	الخطا	الصواب	لصفحة/السطر	الخطا
الماملين	7/777	المامان	()	ن ۱۱۰ سطر ۱۶	{ مكررة مر
أيساهه	v/ ٦٦٢	مليه	وعشرين	13/311	وعشرن
المسائى	۵۲۲۸۸	لعسالي	او ا	10/717	គឺ
العساملين	10/170	المابان	وكيسل	2777.0	وكسل
بالحكومة	£/77V	بالحكومد	المجالين	17/770	للجسالس
شي	1-/17	نسا	تكفيل	14/780	تفضيل
ورجسال	11/171	ورجـــل	وتصين	17/789	وتمسن
صريحا	17/377	مرحا	مسدر	11/101	مسر
11	1/41	٨١	واليسة	1./701	مالسة
المسوحد	A/TAY	الموجه	ذاتــه	YATY	فساته
1101	1/144	1371	جبيع	10/17	جمسع
بمتحد	17/TAY	3	المليسة	301/07	الماليب
تجارية	14/141	تجــرية	بشسأن	107\A	شبسان
. د. تفریقها	18/144	تقريقهسا	1111	15/707	1115
أقسراد	0/144	ائـــاد	المكومة	177761	الحومة

The second second

رتسم الايسداع ٢٤٢٣ / ١٩٨٦

فهــرس ننصـــيلى الجـــــزء التليــــــع

الصنحة	الموضــــوع	
1.	منهج ترتيب محنسويات الوسسوعة	
٥	بين	
٦	الغصل الرابع _ التحتيق مع العمالين	
٦	الفرع الأول ــ المسلطة التي تتسولي التحتيسق	
TT.	النسرع الثباني ضبهانات التحتيسي	
٤.	الفسرع الثالث ــ اجسراءات التحقيق	
N.	الفرع الرابع ـ نتيجة التحتيق ومتد أوراقه	
	النرع الخليس - تدارك المحكمة التاديبية لما اعتور	
18.	التحقيق الابتدائي مسن قصدور	
74.	الغصل الخلمس ــ الــوقف عــن العهـــل احتياطيـــا	
AT.	الفسرع الأول ــ تسرار السوتف عسن العبسل	
1.1	الفسرع التساني مسد قسرار السوتف عن العبل	
1-4	النسرع الثسالث ــ الوتف عن العمل بقوة التسانون	
118	الفسرع الرابسع ــ مسرتب المسوقوف عسن العمل	
101 4	الفرع الخليس ــ الطعن في الوقف والحرمان من ألرتم	
rer	الفصل السادس _ القيرار القياديين	
Fot.	الفسرع الأول مسلطة الادارة عي التسليب	
101.	لولا _ السلطة الادارية الموقعة للجزاء التأديبي	٠
۳۱۳ ن	شاتيا ــ المملطة الرياسية المعتبة على القرار التأديم	
	النسرع الثلقى القرار الادارى الصادر بتوقيع الجزاء	
781	النسرع الثالث الملعن في ترار الجيزاء التاديبي	•
TAA	الفرع الرابع ــ أحكلم عابــة ومتنــوعة	,

لصفحة	الوضسوع
AAY	أولا ولاية التأديب ومدى جواز التغويض فيها
377	ئاتیا ۔ القسرار التادیبی قسرار اداری
٣	ثلثا _ مدى جواز سحب القرار التاديبي
	رابعا ــ مدى تأثير تبول استقالة العسامل
717	على الاجراءات التأديبية التخذة تبله
٣٢.	الغمل السابع - الدمسوى التاديبي-ة
377	الفسرع الأول - تحسريك الدعسوى التاديبيسة
	أولا - الاحسالة الى المحلكسة التاديبية في
	تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رتم ٢١٠
AYY	اسسخة ١٩٥١
	ثانيا _ الاحالة الى المحاكمة التاديبية منــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	العمل بالقانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨
XYY	تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التلعيبية
	ثالثا - طبيعة ترار الاحالة الى المحلكمة التلايبية
737	ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحاكمة التلابيية
337	الفرع الشاتي _ اعسلان المتهم
788	أولا - اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات
	ثانيا - أعسلان المتهسم يكون بقسرار الاحالة
	وتاريخ الجلسة خلال السبوع من تاريخ
707	ايسداع الأوراق
	ثالثا الاعسالان يكون في محل اتلية الملن
	اليه أو تى محل عبله بخطـــاب موصى
۲٦.	عليه بعسلم وصسول
	رابعا متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة
1771	المسابة مسحيحا
	خابسا حضور التهم ليس لازما لحلكبته تادنيبيا
	ما دام قد امان أو احيط علما بالدعوى

الفسرع الثالث مستوط الدموى التلابيية

TA1

الا الدعوى التكريبية المساد مستوط الدعوى التأديبية المساد منفاد ستوط الدعوى التأديبية من المات النظامة معدم سريان بيعاد سستوط الدعوى التأديبية من المسالات معدم سريان بيعاد سستوط الدعوى التأديبية في بعض الحسالات من المساد المستوط الدعوى التأديبية عند تداخل المستوط الدعوى خليسا عام الرئيس المباشر بالمثالة من المات التأديبية والمبنائية التأديبية والمبنائية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية المباد	لمفحة	الوشـــوع ا
ناتيا - بيفاد سقوط الدعوى التاديبية من النظا - ميفاد سقوط الدعوى النظاميل المسلم المسلم المادي النظامية على بعض الحالات (الما - استطالة بيماد مسقوط الدعوى التاديبية عني بعض الحالات (الماديبية عني دخل المسئوليتين خليبية عني دناخل المسئوليتين خليبية والمناتيبية والمناتيبية والمناتيبية والمناتيبية والمناتيبية والمناتيبية والمناتيبية التاديبية التاديبية التاديبية التاديبية النظاع سريان بيعاد سقوط الدعوى التاديبية الناسية الناسية الدعوى التاديبية وفاة المنهم ١٤٤ الفسل الثاني المحلكم الناديبية (١٤٠ الفسل الثانية المناتيبية الدعوى التاديبية (١٤٠ مناط الاختصاص عند تعدد المنهين من من المحلكم التاديبية (١٤٠ مناتيبية الدعوى التاديبية (١٤٠ مناتيبية الدعوى التاديبية (١٤٠ مناتيبية الناسة الدعوى الناديبية (١٤٠ الناسة تحدد المنهين وتيام الارتباط الذي من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم (الهم الدينية بين النهم الوجهة الناديبية المناتيبة المناتيبة المناتيبة المناتيبة المناتيبة التاديبية ويحكن وتوع المناتيبة (المناتية المناتيبة المناتية المناتيبة المناتية المناتيبة المناتية التاديبية المناتية المناتيبة المناتية التاديبية المناتية المناتية المناتية التاديبية المناتية التاديبية المناتية التاديبية المناتية المناتية المناتية المناتية التاديبية المناتية التاديبية المناتية المناتية التاديبية المناتية التاديبية المناتية التاديبة المناتية التاديبية المناتية التاديبية المناتية المناتية التاديبة المناتية التاديبة المناتية المناتية التاديبة المناتية التاديبة المناتية المنا		أولا _ الأوضاع التشريعية ليمساد مستوط
النظسيام المسسام المسسام الناس عدم مريان بيعاد مستوط الدعوى التاديبية في بعض الحالات (بابعا – استطالة بيعاد مستوط الدعوى التاديبية عند تداخل المستولينين التاديبية عامد تداخل المستولينين خابسا – عام الرئيس الماثمر بالمثالفة (٢٠ كالمساسا – وقف سريان بيعاد سقوط الدعوى التاديبية مسابعا — انتظاع مريان بيعاد ستوط الدعوى التاديبية الفسرع الرابع — انتظاء الدعوى التاديبية بوغاة المنهم ١٤٧٧ الفسل الثامن – المتطاه الناسيية (١٥٠٠ الفسل الثامن – المتطاه الناسيية (١٥٠٠ الفسل الثامن عربة الرقط عدوى التاديبية (١٥٠٠ الفل من درجة الموظف عند المنهين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم (١٥٠ الفيا التوزيع الاختصاص عند تعدد المنهين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم (١٤٠ الهيم المتريات الناس المتحد المنهم المناس المتحد المنهم جبيما المتحد المناس المناس المتحد المناس المناس المتحد المناس ال	YAI	الــدعوى التأديبيــة
نالنا - عـدم مريان بيعاد مستوط الدعوى التاديبية في بعض الحسالات (ابعا - استطالة بيعـد مستوط الدعوى التاديبية عند تداخل المستولينين التاديبية و الجنائية و الجنائية التحديث خليسا - عام الرئيس المبشر بالمخالفة ١٠٠٠ مسلوما - وقف مريان بيعاد سقوط الدعوى التاديبية التلايبية التاديبية التعديث التاديبية التعديث التاديبية التحديث التاديبية التحديث التاديبية المنائل الثاني - انتضاء الدعوى التاديبية بوغاة المنهم ١٤٤٧ الفسل الثاني - المناط الاختصاص بين المحلكم التلايبية ١٥٠٠ أولا - مناط الاختصاص درجة الرظف عند التهيئ من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم ١٤٠٤ من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم ١٤٠٤ اليم التجزية بين اللهمم الوجهة اللهم ١٤٠٠ اليم التحرية بمحلكتهم جبيعا الهم ١٤٠٤ وابعا - المناط مدرجة بمحلكتهم جبيعا المحلم التاديبية مدرية المحلكة التاديبية المادرع النائي - تناز اتامة الدعوى المها المحكمة التاديبية المادرع المحلة التاديبية ١٤٠١ الناس حدود المحلة التاديبية ١٤٠١ المحكمة التاديبية داتا المحكمة التاديبة المحكمة التاديبة داتا المحكمة التاديبة المحكمة التاديبة المحكمة التاديبة عدد المحكمة ال		ثانيا ميغاد ستوط الدعوى التاديبيــة مــن
التأدييسة في بعض الحسالات (ابعا - استطالة موصلا مستوط الدعوى التأدييسة عصد تداخل المسئولينين التأدييسة و الجنائيسة و الجنائيسة حام الرئيس المبشر بالمخالفة (١٠) مسلوما - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأدييسية مسلوما التأكييسية التأكيية التأكيية التأكيية المباهات التأكيية التأكيية التأكيية المباهات التأكيية التأكيية المباهات التأكيية التأكيية المباهات التأكيات توزيع الاختصاص عند تعدد المبهين من درجة واحدة مع اختلاف موالمنهم المباهات اليم بهنا التجزئة بين اللهم الوجهة التأكيد التماهات المباهات التأكية التأكيية التأكيية التأكيية التأكيية التأكيية التأكية التأكيية ذات المختصة التأكيية التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المختصة التأكيية التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المحتصة التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المختصة التأكيية ذات المختصة التأكية التأكية ذات المختصة التأكية التأكية التأكية ذات المختصة التأكية التأ	1,3	النظــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
رابعا - استطلة بعصد دستوط الدعوى التأديب قصد تداخل المسئولينين التأديب قصد تداخل المسئولينين خليب قالديب قو والجنائيسة ما الرئيس المشر بالمخالفة . ؟؟ معاما الرئيس المشر بالمخالفة . ؟؟ التأديب قص مريان بيعاد سقوط الدعوى التأديب التلابيب قصل التأديب التضاء الدعوى التأديبية بوغاة المتهم ؟؟ الفصل الثانين المحسكم التأديبية		ثالثا - عدم سريان ميعاد سستوط الدعوى
التأديبية عند دداخل المسئوليتين التأديبية و الجنائية و الجنائية و الجنائية و التأديبية و الجنائية و الجنائية المسئول الدعوى التأديبية و المسئول الدعوى التأديبية التأديبية التأديبية و التأديبية و التأديبية و التأديبية و التأديبية و التأديبية و المسئول الثاني الداخل التأديبية و المسئول الثاني الحاكم التأديبية و المسئول الثانية و المسئول التأديبية الدعوى التأديبية الدعوى التأديبية التأديبية التأديبية التمام المرتبط الذي التهم الوجهة التأديب التحرية بين النهم الوجهة التي التهم و تحتم الملكية التي تصلكم الملكم التأديبية و المساحل المام درجة و حديد اختصاحل كل من المساحل التأديبية و المكلم التأديبية و بمكان وقوع المخالفة التأديبية التأديبية التأديبية المحكمة التأديبية التأديبية المحكمة التأديب المحكمة التأديبية المحكمة التأديبية المحكمة التأديبية المحكمة التأديب المحكمة ا	£.0	التاديبيسة مى بعض الحسالات
التلاييب قو الجنائيسة والجنائية ٢٠٠ خابسا – عام الرئيس البائير بالمخالفة ٢٠٠ سلامها – وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التلاييب قسابها – انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى التالييب النائيس المسلم النائيس المسلم النائيس – انقضاء الدعوى التاليبية بوغاة المنهم ١٤٧ الفصل الثانين – المصلكم التاليبية و١٤٠ الفرع الأول – توزيع الاقتصاص بين المحلكم التلاييية ٥٥٠ القليب الدعوى التاليبية ٥٥٠ ثقيا – توزيع الاقتصاص عند تعدد المهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم ٨٥٠ ثلثا – تعدد المهمين ، وقيام الارتباط الذي البين التجزئة بين الفهم الوجهة اليم ، تختص الحكية التي تصلكم اليم ، تختص الحكية التي تصلكم المهم درجة بمحلكتهم جيعا ١٦٤ المائم التاليبية هو بمكان وقوع المخالفة ١٠٨ النسرع الفائي – تناز اتنابة الدعوى المهم المحكمة التاليبية ١٨٤ النسرع الفائي – تناز اتنابة الدعوى المهم المحكمة التاليبية ١٨٤ النسرع الفائي – تناز اتنابة الدعوى المهم المحكمة التاليبية ١٨٤ المحكمة التاليبية دات المحتمد المحكمة التاليبية ١٨٤ ألمحكمة التاليبة ١٨٤ ألمحكمة التال		رابعا ــ اسمنطالة ميمساد مستوط الدعوى
خلبسا — عام الرئيس الباشر بالمخالفة ؟		التأديبية عند تداخل المسئوليتين
سادسا — وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التلاييب — التعليا عربيان ميعاد سقوط الدعوى سباعا — التعلي عربان ميعاد سقوط الدعوى التالييب قالسرع الرابع — انقضاء الدعوى التالييبة بوغاة المنهم ١٤٧٧ الفسل الثابن — المصلكم التالييبة و ١٤٠٠ الفسرع الاول — توزيع الاختصاص بين المحلكم التلايية و ١٤٠٠ القلي — توزيع الاختصاص عند تعدد المهمين من تقيا — توزيع الاختصاص عند تعدد المهمين من رحمة واحدة مع اختلان وواطنهم و المنا ا	1.3	التلايييكة والجنائيكة
التلايييـــــة مبد التعلام سريان ميعاد سقوط الدعوى التلايييـــــة التلايية سبعاب التعلام سريان ميعاد سقوط الدعوى التلايية بوغاة المتهم ١٤٧ الفصل الثاني ـــ المحسكم التاديية بوغاة المتهم ١٤٧ الفصل الثاني ـــ المحسكم التاديية ١٥٥ الفرح الأول ـــ توزيع الإختصاص درجة الوظف عنــد المهاب التلايية ١٥٥ ثقيا ـــ توزيع الاختصاص عند تعدد المههين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم ١٥٥ ثلثا ـــ تعدد المهين ، وقيام الارتباط الذي المناس المتحبة الذي البيرية بين المتحبم الوجهــة الهي المتحبة الذي المتحبة المتحبة المتحبة المتحبة التاديية ١٦٨ المتحبة التاديية ١٦٨ المتحبة التاديية ١٦٨ المتحبة التاديية ١٦٨ المتحبة التاديية ١٨٦ المتحبة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولو ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٦٨ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٨٠ أولا ـــ المتحلة التاديية ١٤١ أولا ـــ المتحلة التادية ١٤١ أولا ـــ المتحلة التادية ١٤١٠ أولا ـــ المتحلة التادية ١٤١ أولا ـــ المتحلة المتحدة ١٤١ أولا ـــ المتحدة المتحدة المتحدة ١٤١ أولا ـــ المتحدة الم	173	خلسا _ علم الرئيس المباشر بالمخالفة
سلبعاب انقطاع سريان بيعاد ستوط الدعوى التاديييييية برياة المتهم ١٤٨٧ الفسرع الرابع ب انقضاء الدعوى التاديبية برياة المتهم ١٤٧٧ الفسل الثابن بالمسلكم التاديبية و ١٠٠٠ الفسرع الأول توزيع الإختصاص بين المحلكم التاديبية و ١٠٠٠ القاب القاب المادي التاديبية و ١٠٠٠ القاب توزيع الإختصاص عند تعدد المتهمين من حرجة واحدة مع اختلاف مواطنهم ١٠٠٨ وكانا سد تعدد المتهمين ، وتيام الارتباط الذي لا يتيل التجزئة بين الفهم الوجهة اليم ١٠٠٠ المادي الماد		منائمنا ــ. وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى
التلابييسة التلابيية برقاة المنهم ١٤١٧ الفسرع الرابع سانقضاء الدعوى التاديبية برقاة المنهم ١٤٧ الفصل الثاني سالمحكم التاديبية و٥٠ الفسرع الأول ستوزيع الإختصاص بين المحكم التلابيية و٥٠ القالسة الدعوى التلابيية و٥٠ ثانيا ستوزيع الإختصاص عند تعدد المنهمين من مند تعدد المنهمين من مند تعدد المنهمين من المناسسة تلانا ستعدد المنهمين ، وتيام الارتباط الذي لا يتيل التجزئة بين النهم الوجهة اليم ، تختص المحكمة الذي النهما سالمهم درجة بمحلكتهم جميعا الهم درجة بمحلكتهم جميعا المالم الدائم التلابية هو بمحكن وقوع المخلفة ١٠٨ المنسرع الناني ستائم التلابيية هو بمحكن وقوع المخلفة ١٠٨ المنسرع المناس ستويد المتصداس محدود المنسرة عدود المحكمة التاديبية المتاسية المحكمة التاديبية المتاسية ا	640	التادييي
الفسرع الرابع — انتضاء الدعوى التاديبية برضاة المتهم ١٤٧ الفصل الثابن — المصلكم الناديبيسة٠ الفسرع الأول — توزيع الإختصاص بين المحلكم التلديبية٠ اولا — مناط الإختصاص درجة الموظف عند ثقيا — توزيع الاختصاص عند تعدد المنهمين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم لا المناظ المناب المنازنة بين النهم الوجهة اليهم ، تختص الحكسة الذي المنازنة بين النهم الوجهة الماهم درجة بحلكتهم جميعا اعلاهم درجة بحلكتهم جميعا المناط الذي تحديد اختصاص على من المناط الذيبية هو بمكان وتوع المخلفة المناط الذيبية هو بمكان وتوع المخلفة النسرع الناس — آثار اتنابة الدعوى المهم الحكمة الناديبية المناسبة المحكمة الناديبية المناسبة المحكمة الناديبية المناسبة المحكمة الناديبية ذات المختصة الناديبية المناسبة على المناسبة المحكمة الناديبية المناسبة المحكمة الناديبية المناسبة على من ولو المخلفة الناديبية ذات المختصة المختصة المناديبة المختصة المناديبة المختصة الم		سابعا ــ انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى
الفصل الثابان — المحسائم النادييسة (٥٠. الفصل الثابان — المحسائم النادييسة (١٥٠ الفسرع الأول — توزيع الاختصاص بين المحلم التلابيية (١٥٠ الفلسية الدعوى الناديبية (١٥٠ الفلسية الدعوى الناديبية (١٥٠ الفلسية المدين عن درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم (١٤٠ الفلا — تحد المنهمين) وتيام الارتباط الذي لا يتيل التجزئة بين النهم الوجهة اليهم ، تختص الحكسة الذي تحسائم اليهم ، تختص الحكسة الذي تحسائم المالم درجة بحاكتهم جميعا (١٩٠١ - المالم الديبية هو بحكان وتوع المخالفة (١٨٠ المحكمة الناديبية الناديبية الناديبية المحكمة الناديبية الناديبية المحكمة المحكمة الناديبية المحكمة	847	التاديبيــــة
الفرع الأول توزيع الاختصاص بين الحاكم التلايبية 60 الولا بقاط الاختصاص درجة الوظف عند القليبة العلم التلايبية القليبة القليبة التوزيع الاختصاص عند تعدد المنهبين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم الما المثلث المثلث التجزئة بين النهم الوجهة اليم المثلث اليمم ، تختص المحكسة الذي اليمم ، تختص المحكسة الذي اليمم ، تختص الحكسة الذي الما المثلث التلايبية هو بمكان وتوع المخلفة التلايبية المثلث المثلث المثلث التلايبية ذات المختصاص خدود	£ { { } { }	الفسرع المرابع ــ انتضاء الدعوى التاديبية بوضاة المتهم
آولا _ مناط الاختصاص درجة الوظف عند الناسة الدعوى الناديية (٥٥)	.50.	الغصل الثلمن _ المحملكم التأديبيسة
اقليسة الدعوى التاديبية هوي التاديبية التوليد التهدين المناسبة الدعوى التاديبية التوليد التهدين المناسبة واحدة مع اختلاف وواطنهم الموجد المناسبة ا	\$00 Z	الغسرع الأول ــ توزيع الاختصاص بين المحلكم التكهيبيا
ثانيا ــ توزيع الاختصاص عند تعدد المنهبين من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم دلانا ــ تحدد المنهبين ، وقيام الارتباط الذي لا يتبل النجزئة بين النهــم الموجهــة اليم، ، تختص المحكــة التي تحــاكم اليم، ، تختص الحكبــة التي تحــاكم وابما ــ المناط عي تحديد اختصــاص كل من المحاكم التاديبية هو بمكان وتوع المخالفة ٢٨ النسـرع الناتي ــ آئار اتابة الدعوى لياب المحكـة التاديبية ٢٨ المحكـة التاديبية ذات اختصـاص خدود		
من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم مه المثا سـ تعدد اللهمين ، وقيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين النهسم الموجهسة اليهم ، تختص الحكسة التى تحساكم اعلاهم درجة بحاكمتهم جبيعا الما من رابعا سالة المفاط في تحديد اختصساص كل من المحاكم التاديبية هو بمكان وتوع المخالفة الما الفسرع الناتي سائر اتنابة الدعوى المهم المحكمة التاديبية المحكمة التاديبية ذات المحكمة التاديبية دات المحكمة التاديبية ذات المحكمة التاديبية دات المحكمة التاديبية دات المحكمة التاديبية دريبية التاديبية دريبية التاديبية دريبية دريبية التاديبية دريبية دري	.500	
ثلثا تمدد المنهبين ، وقيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين النهم الموجهة اليهم ، تختص المحكسة الذي تحسكم اعلاهم درجة ببحاكيتهم جبيعا الها ما المناط في تحديد اختصاص كل من المحاكم التاديبية هو بمكان وتوع المخالفة ٢٨٨ الفسرع الناتي آثار اتنابة الدعوى ليام المحكمة التاديبية ٢٨٨ الولا المحاكم التاديبية ذات اختصاص محدود		
لا يتبل التجزئة بين النهم الوجهة اليم ، تختص المحكسة التي تحسكم اعلام درجة بمحلكتهم جبيعا ١٦٤ ورابعا – القاط في تحديد اختصاص كل من المحلكم التاديبية هو بمكان وتوع المخالفة ٢٨٨ النسرع الثاني – آثار اتنابة الدعوى ليام المحكمة التاديبية ٢٨٨ ورابع المحكمة التاديبية دات المحتماس محدود	Yes	
اليهم ، تفتص المحكسة التي تعسكم اعلاهم درجة ببحاكتهم جبيعا ١٦٤ ورابعا سالة الخط في تحديد اختصاص كل من المحكم التاديبية هو بمكان وتوع المخالفة ٢٨٨ النسرع الثاني سائر اتنابة الدعوى ليام المحكمة التاديبية ٢٨٨ ولا سالمحكمة التاديبية ذات اختصاص محدود		ثالثا تعدد التهمين ، وتيام الارتباط الذي
اعلاهم درجة ببحاكتهم جبيعا (٢١) رابما - المناط غي تحديد اختصاص كل من المحاكم الناديبية هو بمكان وقوع المخالفة ٢٨\ النسرع الثاني - آثار اتنابة الدعوى ليام المحكمة الناديبية ٨٣٦ ولا - المحاكم الناديبية ذات اختصاص محدود		لا يتيل التجزئة بين النهسم الوجهسة
رابما - المناط عى تحديد اختصاص كل من المحاكم الناديبية هو بمكان وقوع المخالفة ٢٦٨ الفسرع الثاني آثار اتنابة الدعوى لعام المحكمة التاديبية ٨٨٣ أولا المحاكم التاديبية ذات اختصاص محدود		
المحكم التاديبية هو بمكان وقوع المخالفة ٢٦٨ الفسرع الثاني — آئار اتنابة الدعوى لعام المحكمة التاديبية ٨٨٣ أولا — المحلكم التاديبية ذات المتصلص محدود	1173	أعلاهم درجة بمحلكبتهم جبيعا
النسرع الثاني ــ آثار اتنامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية 18.7 لولا ــ المحلكم التأديبية ذات المتصلص محدود		رابعا - المناط عن تحديد اختمساس على من
لولا المحلكم التأميبية ذات المتصلص محدود		المحلكم التاسيبية هو بمكان وتوع المخافة
	۲۷۲ م	المنسرع الثلثي آثار أمَّامة الدعوى أمام المحكمة الثاديد
SAT could be a tone as the country of the country o		

الصفحة	الموضـــوع
۲.۵	ثانيا ــ. تتقيد المحكمة الثاديبية بوشائع الاتهـــام وليس بوصسف التهـــة
. 014	ثالثا سـ متى انصلت الدعوى التاديبية بالمحكة التاديبية تعسين عليها الاستورار مَى نظـرها ، ويمتنــع على الجهة الادارية انخاذ أى قرار مي موضوعها من شـلةه مملب ولاية المحكمة التاديبية
٥٣٥	الفسرع الشنائث — وممسائل استخلاص المحكمة التأمييسة لإتناعها
F3•	الفسرع الرابــع ـــ المحكمــــة التلاييبــــة تقيــم الدعوى التلاييية على المابلين غير من قسفموا للمحاكمـــة المابهـــا بشروط
P\$9	الفسرع الخسلمس ــ الطعن في أهسكام المصحمة التاديرية العليا
740	الفصل التاسع ــ تاديب الموظف المعار والمنتدب وألمنقول
74.0	الفسرع الأول ساتساديه المعسار والمنتسعب
٦	الفسرع الثماتي مد تماديب المنقسول
710	النسل الماشر ــ مجالس تانيب
710	الفسرع الأول ــ الاطسار المسام لجسالس التاديب
٦٤.	الفسرع الثاني ــ مجالس تاديب مختلفة
777	الغصل المعادى عشر ــ مبسادىء متنسوعة غى التاديب
777	الفسرع الأول ممسائل مختلفسة
711	الفيرع الثاني ــ احــكام خاصة بالتأديب في سوريا

سلبقة إعمل السار العربيسة البوسسوعات (حسس الفكهائي ــ بحسام) خسائل اكثسر من ريسم قرن بغي

قولا ـــ الكولفسات :

- ١ المدونة الممالية على توانين العسل والتلبينات الاجتماعية
 ١ الجسزء الأول » •
- ٢ المدونة العمالية على توانين العمل والتامينات الاجتماعية
 ١ الجـزء الشـاني ٢ .
- - إلى المونة العمالية في توانين اصابات العمل .
 - ه _ محونة التأمينات الاجتماعية .
 - ٦ الرسوم التضائية ورسوم الشهر العقارى •
 - ٧ _ ملحق المدونة العمالية في توانين العمل .
 - ٨ -- ملحق المعونة العمالية في توانين التلبينات الاجتماعية .
 - ٩ _ التزايات صاحب العبل القانونية ،

نثانيا _ الوسسوعات :

١ - موسوعة المبل والتلبيغة: (٨، جلدات ١٠ الله صفحة) . وتتضمن كلفة القواتين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام الحسلام ؟ وعلى رأسها محكية النقض المرية ، وذلك بشسأن المبسل والتلبيشات الإجتماعيسسة .

4 %

وتتضين كلنة التواتين والقرارات وآراء الفقهاء ولحسكام الحاكم 4 وعلى راسمه محكمة النقض وفلك بشأن الشرائب والرسوم والدمقة .

٣ -- الموسوعة التشريعية الحديثة: (٢٦ مجلدا -- ٨) الف صفحة) .
 وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة علم حتى الآن .

ع. موسوعة الأبن الصناعي الدول العربية: (١٥ جزء -- ١٢ ألفه مسلمة) .

وتتضمن كانة التواتين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن المستاعي بالدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الإبحاث الطبية التى تناولتها المراجع الإجتبية وعلى راسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

موسوعة المعارف العديثة اللاول العربية : (٣ جزء - ٣ آلانه مسيقة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧.) ... وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... اللم لكل دولة عربية على حدة ...

٣ __ موسوعة تاريخ حصر الحديث : (جزئين __ الفين صفحة) . وتتشبين عرضا منصلا لتاريخ مصر ونهضتها (تبــل ثورة ١٩٥٢ وما بمـــدها) .

(نغذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة المحديثة البهلكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — قلين صفحة) (نغذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧ إلى ويتضمن كلفة المطومات والبيئات النجارية والمستاعية والزراعيسة والطهية . . . الغ ، بالنسبة اكلفة لوجه نشساطات الدولة والامراد .

٨ ... موسوعة القضاء والقعة اللول العربية : (٧٧٠ جزء) و وتتضمن آراء الفتهاء وأحكام المحاكم في حصر وبائي الدول العربيسية لكانة غروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

ويتضمن شرحا وانيا لنصوص هذا التلون مع التطبق عليها بار او مقهاء التلون المننى المسرى والشريعة الاسلامية السبحاء واحكام المحلكم في معمل والمسراق ومسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنالية الاردنية : (٣ لجزاء - ٣ الان صفحة) . ويتضمن عرضا لبجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بلحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التمليق على هـذه الاحكام بالشرح والمنسارنة .

وتتضمن مرضا شليلا الههوم الحوافز وتأصيله من نلعية الطبيهة المليهة المسترية والناحية المليهة المستوية والناحير والناحير المستوية وسنتان المستوية وسنتر النظم المالية .

۱۲ ــ الوسوعة الغربية في التشريع والقضاء: (۲۵ مجاد ــ ۲۰. الله مستخدة) ..

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩٦٢ مرتبة ترتينا موضوعيا ولبجديا ملحتا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء ولجنهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المعربة .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الدنية المغربي: (جزءان) . ويتضمن شرحا وانيا لنصوص هذا التانون ، مع المسارنة بالتوانين المربية بالاضسانة الى مبسادىء المجلس الاعلى المفسريي ومحسكية النسسفي المربية .

18 -- التعليق على قانون المحارة الجائية المغربي: (ثلاثة أجزاء) . ويتضين شرحا ولنيا لنصوص هذا التانون ، مع المسارئة بالتوانين المحيية بالانسسانة الى مسادىء المساس الأعسلى المضربين ومحسكمة التحسيض المريسة .

 (4) - الموسوعة الذهبية فقواعد القانوئية: التي الترتهسا محكمة التنفي فلمبرية منذ نشسساتها عام ١٩٣١ عنى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا البجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

17 - الوسوعة الاعلامية الحديثة لدينة جسدة :

مِظْلَقَتِينَ العربية والانجليزية ، وتنضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة جعينسة جسدة (بالكامة والصورة) .

٧٧ ــ الموسوعة الادارية العديلة: وتتضين مبادىء الحسكية الادارية العلما منذ علم ١٩٥٥ حتى علم ١٩٨٥ ومبادىء ونتاوى الجمعية العبومية علم ١٩٤٦ حتى علم ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء) .

